

عنوان الأطروحة

استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة لدى ممثلي المجتمع المدني (دراسة مسحية تحليلية على عينة من ممثلي الجمعيات الشبانية بسيدي بلعباس)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال

إشراف الدكتورة:
كوبيي حفصة

إعداد الطالب:
هنان مكي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
العربي بوعمامة	استاذ التعمام العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
كوبيي حفصة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم	مقررا
عمر أوسامة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس	مقررا ثانيا
بن علي مليكة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم	مستحنا
بغداد باي عبد القادر	أستاذ التعمام العالي	جامعة غليزان	مستحنا
رشيد فرج	أستاذ التعمام العالي	جامعة الجزائر 3	مستحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر وعرفان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في انجاز هذه الدراسة سائلين إياه التوفيق والسداد والثبات على نهج طلب العلم والنفع والانتفاع به... قد لا تفي الكلمات أحيانا في قضاء بعض ديوننا تجاه الآخرين ، بل إنها تقف خجلة أمام من يقتضي الحوق اعترافا منا بشكرهم وتقديرهم. لذا نتقدم بوافر الشكر والامتنان وجميل العرفان إلى أساتذتي الأفاضل :

د.كوبيبي هفصة كمشرفة و د. عمر أوسامة كمشرفي مساعد، اللذين تجشعا عناء الإشراف على هذا البحث وتحملا عناء الصبر وسعة الصدر لكل ما صدر منا من هفوات أو تقصير ، فكانا نعم العوجه والمشجع والمرافق ، كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الخاص للبروفيسور العربي بوعمامة رئيس لجنة التكوين في مشروع الدكتوراه على توجيهاته وتعاونيه ومرافقته لنا في مختلف محطات انجاز هذه الدراسة (علميا وادريا) متعنين له دوام الصحة والعافية ومزيدها من العطاء في مجال البحث العلمي. فخالص الشكر والعرفان للجنة الممتحنة التي وافقت على مناقشة هذه الدراسة ولكل من ساعدنا وساندنا وهفزنا في مشوارنا الدراسي.

إِهْدَاء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى روح والدي رحمه الله
والى والدي الكريمة بارك الله في صحتها وأطال عمرها في طاعة الله
إلى عائلتي الصغيرة ، الزوجة الكريمة، ابنتي ماريا فاطمة الزهراء وابني إلياس عبد
العظيم حفظهم الله
إلى إخوتي وأختي والأقارب وكل الأهبة والأصدقاء
إلى كل من كان له الفضل بعد الله وعلمني حرفا.
إلى كل من سلك طريقا يبتغي فيه طلبا للعلم أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر

الإهداء

الفهرس

مقدمة

I. الإطار المنهجي للدراسة

21-18	الإشكالية	01
23-22	تساؤلات الدراسة و فرضياتها	02
24-23	أسباب اختيار الموضوع	03
25-24	أهمية الدراسة	04
25	أهداف الدراسة	05
35-26	تحديد المفاهيم	06
40-36	الدراسات السابقة	07
42-41	المقاربة المنهجية للدراسة	08
46-43	المقاربة النظرية للدراسة	09
49-47	أدوات الاشتغال الميداني	10
50-49	الصدق والثبات	11
56-51	مجتمع وعينة الدراسة	12
57-56	مجالات الدراسة	13

II. الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: مواقع التواصل الاجتماعي من الميلاد إلى الاستخدام والأثر

تمهيد

68-59	ماهية مواقع التواصل الاجتماعي.	1-1
61-60	مفهوم الإعلام الجديد وأهم أشكاله.	1-1-1
65-62	تعريف مواقع التواصل الاجتماعي	2-1-1
69-66	السياق التاريخي لميلاد مواقع التواصل الاجتماعي.	3-1-1
79-70	أنواع وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على سلوك المستخدم	2-1
73-70	أنواع وأهم مواقع التواصل الاجتماعي.	1-2-1
77-74	خصائص مواقع التواصل الاجتماعي.	1-2-1

78-76	سلوك مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.	3-2-1
90-79	أثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع	3-1
82-79	الحياة السياسية والاجتماعية في ظل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.	1-3-1
83-82	مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات وأداة للنشر.	2-3-1
90-83	إيجابيات وسلبيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.	3-3-1
	خلاصة	

الفصل الثاني: التأصيل التاريخي والمفاهيمي للمواطنة.

تمهيد

99-91	التطور التاريخي للمواطنة	1-2
94-91	المواطنة في الحضارة اليونانية والرومانية	1-1-2
95-94	المواطنة في العصر الوسيط اللاتيني..	2-1-2
99-96	المواطنة في العصر الحديث والمعاصر.	3-1-2
111-100	التأصيل النظري والمفاهيمي للمواطنة	2-2
104-103	المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمواطنة.	1-2-2
109-105	خصائص المواطنة وقيمها.	1-2-2
109-105	أبعاد المواطنة وصورها.	3-2-2
111-110	حقوق وواجبات المواطنة.	4-2-2
138-112	المسار التاريخي للمواطنة في الجزائر وبلاد المغرب العربي الواقع والرهانات	3-2
118-112	المواطنة في بلاد المغرب العربي.	1-3-2
130-119	المواطنة في الجزائر.	2-3-2
138-131	تحديات وآليات إنماء ثقافة المواطنة في المجتمع	3-3-2

خلاصة

الفصل الثالث: مفهوم المواطنة وعلاقته بالفواعل المجتمعية وبعض المصطلحات المشابهة

تمهيد

158-140	المواطنة وتطور وسائل الإعلام	1-3
143-140	المواطنة والمجتمع الجماهيري في بدايات القرن العشرين	1-1-3
150-144	المواطنة في ظل البيئة الإعلامية التقليدية	2-1-3
158-151	المواطنة في ظل البيئة الإعلامية الرقمية(ميلاد المواطنة الرقمية)	3-1-3

169-159	دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التربية على المواطنة	2-3
160-159	وسائل الإعلام كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية	1-2-3
164-161	دور وسائل الإعلام في التربية على المواطنة	2-2-3
169-165	مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تربية النشء على المواطنة	3-2-3
176-170	استخدامات الحاكم والمحكوم لمواقع التواصل وأثره على فعل المواطنة	3-3
171-170	أثر استعمال وسائل الإعلام في المجتمع	1-3-3
173-171	استخدامات المواطن لمواقع التواصل الاجتماعي وأثره على فعل المواطنة	2-3-3
176-174	أثر استخدام السلطة (الحاكم) لمواقع التواصل الاجتماعي في الحث على المواطنة	3-3-3
184-177	المصطلحات المشابهة والمقاربة لمفهوم المواطنة	4-3
178-177	المواطنة والديمقراطية	1-4-3
181-179	المواطنة والهوية	2-4-3
189-181	المواطنة والمجتمع المدني	3-4-3
	خلاصة	

الفصل الرابع: مواقع التواصل الاجتماعي كمنبر من منابر المجتمع المدني وممثليه لنشر ثقافة المواطنة

تمهيد

196-186	الأطر النظرية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدني	1-4
190-187	مفهوم المجتمع المدني ونشأته	1-1-4
193-191	خصائص المجتمع المدني	2-1-4
196-193	وظائف المجتمع المدني	3-1-4
211-197	الحركة الجمعوية ودورها في الرقي بنشاطات المجتمع المدني	2-4
198-197	تعريف الجمعيات وتمييزها عن التظيمات المشابهة	1-2-4
206-199	أنواع الجمعيات والإجراءات القانونية الواجبة لتأسيسها في الجزائر	2-2-4
211-206	مساهمة الجمعيات في ترسيخ ثقافة المواطنة في الواقع ونشرها عبر المواقع بالجزائر	3-2-4
223-212	مواقع التواصل الاجتماعي، المواطنة و المجتمع المدني... أي علاقة؟.	3-4
214-212	علاقة الإعلام ووسائله بالمجتمع المدني بالجزائر	1-3-4
216-214	ولادة المجتمع المدني الافتراضي ظاهرة لانفتاح آفاق جديدة لنشر ثقافة المواطنة	2-3-4
223-217	مواقع التواصل كآلية للتمكين من نشر ثقافة المواطنة لدى المجتمع المدني وممثليه	3-3-4
233-224	سبل تفعيل دور المجتمع المدني في ترسيخ ونشر ثقافة المواطنة بالجزائر	4-4

224	واقع المجتمع المدني في الجزائر والوطن العربي	1-4-4
227-225	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر	2-4-4
233-228	الآليات المقترحة لتفعيل دور المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة بالجزائر	3-4-4
	خلاصة	

III. الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الخامس: تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج.

242-236	تحليل وتفسير خصائص عينة الدراسة (الخصائص الديمغرافية) .	1-1-5
262-243	عادات وأنماط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	2-1-5
269-262	استخدام أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة	3-1-5
280-270	الآليات والأساليب التواصلية المعتمدة والمنتهجة في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أفراد العينة.	4-1-5
330-281	وتيرة نشر مواضيع ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل من قبل أفراد العينة.	5-1-5
366-331	الصعوبات والتحديات التي تواجه أفراد العينة في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي	6-1-5
376-368	نتائج الدراسة	6
380-378	خاتمة	7
396-382	قائمة المصادر والمراجع	8
417-398	الملاحق	9
421-419	فهرس الجداول	10

ملخص الدراسة

مقدمة

إن التطور والتقدم الإنساني التكنولوجي الذي شهدته البشرية في بداية القرن العشرين في شتى المجالات، خلق نوعاً من الحركية والدينامية الغير العادية في حياة البشر، انعكست بشكل كبير على الجانب العلائقي والاتصالي في المجتمع، فالعلاقات الاجتماعية التي كان يحكمها الطابع الغير الرسمي والتواصل الشخصي مع العائلة والأصدقاء المبني على الترابط ووحدة الأسرة والعشيرة في المجتمع التقليدي، بدأت تتراجع وتذوب في ظل الانتقال نحو مجتمع متطور تحكمه العلاقات الرسمية والتعاقدية، المبنية على التخصيص في العمل وانتشار الأسواق العالمية، التي تعمل ضمن قاعدة البقاء للأقوى، وهو ما انعكس عنه خلق إنسان آخر جديد أصبح يؤمن بالعلاقات التنافسية، يسعى دائماً لخدمة نفسه والحذر من الآخر، وهو ما شكّل لديه نوعاً من الفردانية والعزلة النفسية، وتراجع في عملية التواصل والاحتكاك بالآخر، فما شهدته هذه الفترة من تحولات وتغيرات في طبيعة البشر ونفسياتهم وحياتهم بشكل عام، حتمت عليه البحث عن بديل للترويح عن النفس والقضاء على التوتر والقلق والهروب من الاغتراب، بحكم أن فطرة الإنسان مجبولة على الاتصال الاجتماعي، ليجد هذا الأخير ضالته في استعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري التي تزامن ظهورها وبروزها في مطلع القرن العشرين كأحد أهم جانب ومخرجات تطور التكنولوجيا في مجال الاتصال، والتي ارتبطت بها أشد ارتباط نظير لما تقدمه له من خدمات ووظائف وتسده من حاجات، لتبدأ بذلك علاقة وطيدة بين وسائل الإعلام والفرد كان لها الأثر على مختلف جوانب الحياة، من خلال استعمال واستخدام واستغلال وسائل الاتصال والإعلام بمختلف أشكالها التقليدية والجديدة من قبل مختلف مكونات المجتمعية أبرزها المجتمع المدني، الذي يعتبر في العصر الحاضر من أهم المكونات الأساسية في المجتمع الديمقراطي الحديث، يضطلع بدوره الحيوي لخدمة الصالح العام، من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق التنمية والتقدم والقيام بالعديد من المهام أبرزها ترسيخ ثقافة المواطنة، التي تركز على العديد من الأبعاد كالحرية والمسؤولية والحوار واحترام الرأي الآخر والتسامح والمشاركة السياسية والمجتمعية والخضوع للأغلبية... وغيرها من الأبعاد.

إن الوجود الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها مرتبط بتحقيق الرسالة السامية التي وجدت من أجلها على مستوى الجماعة والفرد، فالأولى متمثلة في العمل على تمتين العلاقات الاجتماعية والترابط الاجتماعي، وذلك من خلال الحفاظ على القيم والمبادئ وإعادة الاتصالات المفقودة، خاصة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي عرفته الإنسانية وتدعيم التضامن داخل النسيج الاجتماعي، أما الثانية على مستوى

مقدمة

الفرد فوظيفتها الرئيسية تتمثل في التنشئة الاجتماعية باعتبارها أحد المؤسسات الرائدة في هذا المجال، من خلال تشجيع الأفراد على المشاركة المجتمعية كإحياء المجال التطوعي وتربية الأجيال على المبادئ التي تضمن الوحدة ومناصرة الحق والعدل، وكل ما له علاقة بالمواطنة التي تجعل من الفرد مواطناً صالحاً يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

وباعتبار الجمعيات كأحد أبرز أشكال مؤسسات المجتمع المدني، ومن الركائز التي تقوم عليها ثقافة المواطنة، حاولت ولازالت تحاول اليوم في ظل تعدد نشاطاتها، وتشعب قضاياها الاجتماعية، وزيادة أدوارها في استعمال واستخدام والاستثمار في مختلف وسائل الإعلام والاتصال التقليدية والجديدة لتعزيز التواصل الاجتماعي، واستغلالها في بناء الوعي الوطني والمواطني لتمتين البنيان الاجتماعي، وتوثيق الصلة بين الحاكم والمحكوم، والوصول إلى أرقى درجات المواطنة التي توازن بين الحق والواجب، فمسيرة استعمال وسائل الإعلام من طرف الجمعيات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني لترسيخ ونشر ثقافة المواطنة هي ليست وليدة اليوم أو الأمس بل ارتبطت العلاقة بينهما منذ ظهور وسائل الاتصال الجماهيري في بدايات القرن العشرين (الصحيفة ، السينما، الإذاعة والتلفزيون)، حيث لا يمكن بطبيعة الحال إنكار ما قدمته وما تقدمه هذه الوسائل الإعلامية التقليدية من خدمة للجمعيات خلال عقود من الزمن في مجال تحقيق بعض أهدافها، لكن بقيت هذه الخدمة محصورة ولم تُظهر حجم عمل المجتمع المدني أو الجمعيات كجزء منه بالشكل الحقيقي والمطلوب، نظراً لعدة أسباب، منها ما هو سياسي، حيث لوحظ بأن الكثير من الصحفيين والإعلاميين ومسؤولي المؤسسات الإعلامية، خاصة العمومية في دول العالم الثالث لم تكن تتعامل مع بعض الجمعيات، ولم يسمح بتغطية نشاطاتها وتنوير الجمهور بأعمالها عبر هذه الوسائل رغم ما تقدمه هذه الجمعيات من أنشطة فاعلة في المجتمع، إضافة لأسباب شخصية مثلاً كنعق العلاقات بين مسؤول الجمعية أو القائم بالاتصال بها مع المسؤولين والإعلاميين، وأسباب أخرى تتعلق بتعدد البرامج في المؤسسات الإعلامية الثقيلة وارتباطاتها التي لم تكن تسمح بتغطية كافة أنشطة الجمعيات، فيستفيد القليل من هذه الجمعيات في التعريف بها وتحسين صورتها، في حين تبقى أغلبية الجمعيات تنشط تحت الظل، إلى جانب أن هناك أسباب اجتماعية واقتصادية أو مالية قد تُشكل عائقاً بالنسبة للعديد من الجمعيات للتنقل إلى المحطات الإذاعية والتلفزيونية الجهوية والوطنية للتعريف بالجمعية ونشاطاتها مثلاً، وبالتالي نجد بأن هذه الصعوبات قد شكّلت نوعاً من العائق في التراجع، وحالت دون قيام هذه الجمعيات بوظائفها على أكمل وجه طيلة عقود من الزمن، ولكن بظهور وسائل الإعلام الجديدة خلال ثلاثة عقود الأخيرة وما تتميز به من خصائص، انتفت كل هذه الأسباب

مقدمة

وأصبح مادون ذلك عبارة عن حجج واهية، فالجمعيات في ظل هذا التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال وبرز كل هذه التطبيقات والأدوات والتقنيات الجديدة، أصبح من المحتم عليها التكيف مع هذه التكنولوجيا التي أتاحت للجمعيات الكثير من الفرص لتحسين أداءها وإظهار وإبراز صورتها الحقيقية للجمهور، فمواقع التواصل الاجتماعي كأبرز التطبيقات اليوم أتاحت للجمعيات الكثير من الخدمات للرفي بأعمالها النبيلة وتطوير أدائها، لتتشكل بذلك البيئة الخصبة لنشر وغرس وترسيخ ثقافة المواطنة باعتبارها أسمى الأهداف.

فانطلاقاً مما سلف ذكره وفي ظل التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرفها الدولة الجزائرية، خاصة في الآونة الأخيرة من بينها إطلاق العديد من المبادرات والإصلاحات الجذرية التي مست كافة المجالات والقطاعات، تم إطلاق العديد من الوعود من طرف السلطة حول العودة لبناء مجتمع مدني قوي كشریک حقيقي، وإبراز نيتها واهتمامها وتوجهها الأخير نحو دعم وتقديم كل التسهيلات للجمعيات الناشطة في الميدان، تحاول وتتسارع العديد من الجمعيات وممثليها مع الزمن للعودة بنفس جديد، من خلال إبراز نشاطاتها وصورتها الحقيقية والتواصل مع أعضائها ومنخرطيها والمتعاطفين والداعمين لها للتكيف مع الواقع الجديد، بإتباع أساليب واعتماد آليات تواصلية جديدة تسندها لتحقيق المواطنة الحقيقية، التي كانت تنشدها منذ أمد بعيد، باستخدام كل التقنيات ووسائل التواصل الحديثة والمعاصرة على رأسها استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت اليوم قبلة للعديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتواصل مع جمهورها، لذا سنحاول في هذه الدراسة تتبع مسار علاقة وسائل الإعلام بهذه المؤسسة العريقة (المجتمع المدني) في نشر الكثير من القيم، من أبرزها نشر قيم ثقافة المواطنة التي تعتبر من أسمى رسائلها النبيلة، مركزين على جانب كبير من الدراسة (نظريا وتطبيقيا) حول مساهمة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ومدى استغلالها من قبل الجمعيات ومثليها في نشر ثقافة المواطنة، متبعين بذلك خطة منهجية لهذه الدراسة التي احتوت على مقدمة والجانب المنهجي ثم الإطار النظري المتكون من أربعة فصول يليه الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية) ثم الخاتمة التي حملت مجموعة من التوصيات بناء على نتائج الدراسة.

وأما الإطار المنهجي فقد وظفه الباحث في هذه الدراسة بشكل مستقل بناء على أهميته وباعتباره بوصلة البحث ودليله، تناول فيه الباحث مختلف المراحل المنهجية المعتمدة من قبل الباحثين الأكاديميين، انطلاقاً من إشكالية الدراسة إلى تساؤلاتها وفرضياتها، ثم أسباب اختيار موضوع الدراسة وكذا أهميتها وأهدافها، مروراً بتحديد مفاهيمها (لغويا، اصطلاحاً وإجرائياً)، يليها بعد ذلك استعراض مختلف الإجراءات الميدانية للدراسة والتي تمثلت

مقدمة

في تحديد نوع الدراسة ومنهجها، أدوات جمع البيانات المستخدمة، تحديد مجتمع البحث والعينة محل الدراسة ثم تم بعد ذلك التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي بسّطت خطوات إنجاز هذه الدراسة بالنسبة للباحث، وصولاً إلى توظيف المقاربة النظرية من خلال إسقاط جوانبها على الموضوع، ليتم في الأخير الإشارة وتحديد مجالات الدراسة المكانية والزمانية.

أما الجانب الثاني للدراسة فقد تم تخصيصه للإطار النظري الذي تناول فيه الباحث الموضوع باعتماد أربعة فصول حتى يتم الإحاطة بكل عناصره والتطرق لمختلف جوانبه، فالفصل الأول ارتكز على مواقع التواصل الاجتماعي من الميلاد إلى الاستخدام والأثر كعنوان، حمل ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول ماهية مواقع التواصل الاجتماعي من خلال التطرق إلى مفهوم الإعلام الجديد وأهم أشكاله، ثم تعريف مواقع التواصل الاجتماعي كجزء منه، وأخيراً التطرق إلى السياق التاريخي لميلاد مواقع التواصل الاجتماعي. أما المبحث الثاني فقد عنوانه بأنواع وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على سلوك المستخدم، عالجت فيه أنواع وأهم مواقع التواصل الاجتماعي وخصائصها، ثم سلوك مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. أما المبحث الثالث فقد ركزنا فيه على أثر هذه المواقع بعنوان آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع، من خلال التطرق إلى جانب الحياة السياسية والاجتماعية في ظل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ثم استخدام هذه الأخيرة كمصدر للمعلومات وأداة للنشر، ليتم في الأخير عرض بعض الآثار الإيجابية والسلبية من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى مختلف مكونات المجتمع بشكل عام.

أما الفصل الثاني فحمل عنوان التأصيل التاريخي والمفاهيمي للمواطنة، حيث ضم ثلاثة مباحث، تطرقنا في الأول إلى التطور التاريخي للمواطنة عبر محطات تاريخية تمثلت في المواطنة في الحضارة اليونانية وفي العصر الوسيط وصولاً إلى المواطنة في العصر الحديث والمعاصر. في المبحث الثاني ركزنا على التأصيل النظري والمفاهيمي للمواطنة من خلال التطرق إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمواطنة، ثم خصائص المواطنة وقيمتها، ثم تم التطرق إلى أبعاد المواطنة وصورها وأخيراً حقوق وواجبات المواطنة. في المبحث الثالث عالجت المسار التاريخي للمواطنة في بلاد المغرب والجزائر كواقع ورهان، حيث ركزنا على مسار المواطنة في بلاد المغرب في مطلب، ثم في الجزائر في مطلب ثاني، لنختم هذا المبحث والفصل بالتطرق لتحديات وآليات إنماء ثقافة المواطنة في المجتمع بشكل عام.

في الفصل الثالث حاولنا أن نكشف عن علاقة المواطنة كمفهوم مع مختلف الفواعل المجتمعية ومع بعض المصطلحات المشابهة في أربعة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى علاقة المواطنة بتطور وسائل الإعلام

مقدمة

كفاعل مجتمعي بارز، من خلال التطرق إلى علاقة المواطنة والمجتمع الجماهيري في بدايات القرن العشرين، ثم المواطنة في ظل البيئة الإعلامية التقليدية، وأخيرا المواطنة في ظل البيئة الإعلامية الرقمية (ميلاد المواطنة الرقمية). أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التربية على المواطنة، عاجلنا فيه وسائل الإعلام كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية، ثم دورها في التربية على المواطنة، وأخيرا دور مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أبرز مخرجات الإعلام الجديد ودورها في تربية النشء على المواطنة. في المبحث الثالث ركزنا على استخدامات طرفي العقد الاجتماعي (الحاكم والمحكوم) لمواقع التواصل الاجتماعي وأثره على فعل المواطنة، حيث تم معالجة هذا المبحث من خلال التطرق إلى أثر استعمال وسائل الإعلام في المجتمع بشكل عام، ثم استخدامات المواطن (المحكوم) لمواقع التواصل الاجتماعي وأثره على فعل المواطنة، وأخيرا أثر استخدام السلطة (الحاكم) لمواقع التواصل الاجتماعي في الحث على المواطنة. أما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل فقد خصصناه للمصطلحات المشابهة والمقاربة للمواطنة أبرزها علاقة المواطنة بالديمقراطية، ثم المواطنة والهوية، وأخيرا المواطنة والمجتمع المدني.

أما الفصل الرابع والأخير في الجانب النظري، أردنا أن نُقرب أو ندمج بين متغيرات الدراسة، من خلال عنوانه بمواقع التواصل الاجتماعي كمنبر من منابر المجتمع المدني ومثليه لنشر ثقافة المواطنة، حيث جمع هذا الفصل أربعة مباحث تطرقنا فيه في المبحث الأول إلى الأطر النظرية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدني، من خلال تناول المفهوم والنشأة ثم الخصائص والوظائف. أما المبحث الثاني والذي خصصناه للحركة الجمعوية ودورها في الرقي بالمجتمع المدني، فقد تناولناه من حيث الإشارة إلى تعريف الجمعيات وتمييزها عن التنظيمات المشابهة ثم أنواع الجمعيات والإجراءات القانونية الواجبة لتأسيسها في الجزائر، ليليه التطرق إلى مساهمة الجمعيات في ترسيخ ثقافة المواطنة في الواقع ونشرها عبر المواقع بالجزائر. أما المبحث الثالث جاء بعنوان استفهامي للكشف عن علاقة مواقع التواصل الاجتماعي، المواطنة والمجتمع المدني، حيث تم معالجته من خلال التطرق إلى علاقة الإعلام ووسائله بالمجتمع المدني بالجزائر، ثم ولادة المجتمع المدني الافتراضي كظاهرة لانفتاح آفاق جديدة لنشر ثقافة المواطنة، وأخيرا مواقع التواصل الاجتماعي كآلية للتمكين من نشر ثقافة المواطنة لدى المجتمع المدني ومثليه. المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل تطرقنا فيه إلى سبل تفعيل دور المجتمع المدني في ترسيخ ونشر ثقافة المواطنة بالجزائر من خلال التعرض والغوص في واقع المجتمع المدني بالجزائر والوطن العربي، ثم الكشف عن الصعوبات والعراقيل التي تواجهه، ثم أخيرا طرح بعض الآليات والسبل كمقترح لتفعيل دور المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة بالجزائر.

مقدمة

أما الجانب الثالث للدراسة فقد كان تطبيقيا وميدانيا، ركزنا فيه على تحليل وتفسير البيانات كيفيا بعدما كانت مطروحة بشكل كمي، ليتم استخلاص النتائج بناء على مجموعة من العناصر المطروحة كتساؤلات في شكل جداول عاجلت المحاور التالية: جداول (خصائص مبحوثي الدراسة)، ثم جداول عادات وأنماط استخدام ممثلي المجتمع المدني لمواقع التواصل الاجتماعي، تلتها جداول عاجلت درجة ومستوى استخدام واستغلال ممثلي الجمعيات الشبانية لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة، ثم جداول الآليات والأساليب التواصلية المعتمدة من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وجداول وتيرة نشر مواضيع ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية، ثم أخيرا الجدول التي تطرقت إلى أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة عند استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي.

الإطار المنهجي

I - الإطار المنهجي للدراسة.

1. الإشكالية
2. تساؤلات الدراسة وفرضياتها
3. أسباب اختيار موضوع الدراسة
4. أهمية الدراسة وأهدافها
5. تحديد المفاهيم
6. الدراسات السابقة
7. المقاربة المنهجية للدراسة
8. المقاربة النظرية للدراسة
9. أدوات الاشتغال الميداني
10. الصدق والثبات
11. مجتمع وعينة الدراسة
12. مجالات الدراسة

1 - إشكالية الدراسة:

اعتمدت المجتمعات عبر مختلف الفترات التاريخية على مؤسسات التنشئة الاجتماعية الكلاسيكية المعروفة (الأسرة، المؤسسات التربوية، المسجد... الخ) بهدف تتين العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحقيق ما يصبو إليه المجتمع من استقرار ورقي في جميع مجالات الحياة، وذلك من خلال تربية النشء والأجيال على حب الوطن والتحلي بالأخلاق والسعي على خدمته بالمشاركة المجتمعية الحقيقية المتمثلة في القيام بالعمل التطوعي والتضافر الاجتماعي والمشاركة السياسية (الترشح، تأسيس الأحزاب، الانتخاب...) وغيرها من الأبعاد الاقتصادية والثقافية والتربوية حيث اجتمع الكثير من المفكرين والفلاسفة والباحثين على بلورة كل ما تسعى إليه هذه المجتمعات الدولية في مفهوم واحد اصطلاح على تسميته بالمواطنة، هذا المفهوم بدأ يتوغل داخل الدولة الحديثة في بداية القرن العشرين، تزامنا مع ظهور وسائل الإعلام الجماهيرية على رأسها الصحف والإذاعة فاستغلت الدولة هذه الأدوات وسيطرت عليها لأزيد من نصف قرن حتى (نهايات القرن الماضي) لتحقيق التقارب وتمتين الرابط بين مختلف مكوناتها (إقليم، الشعب، المؤسسات الفاعلة، السلطة ذات السيادة) بهدف بناء دولة ديمقراطية مبنية على المساواة والعدل وحرية الرأي والتعبير مع التركيز على مفهوم المواطنة باعتباره مفهوم جامع يعبر على الانتماء والارتباط الوثيق بالأرض والوطن وخدمته وبذل كل الجهود الحقيقية لرفعته وكرامته.

إن هذا الأخير أصبح يعتبر من جملة قضايا الشأن العام ويكتسب أهمية بالغة في المجتمعات التي أنتجته، حيث تتخذ هذه الأهمية بعدا مزدوجا عندما تتجلى قيمته على المستويين النظري والعملي على حدّ السواء، فإذا كان ما سلف ذكره من صلب اهتمامات الدولة بمختلف مؤسساتها كمؤسسات التنشئة الاجتماعية الكلاسيكية المعروفة ووسائل الإعلام التقليدية فإن تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومخرجاتها ممثلة في وسائل الإعلام الحديثة المتطورة في بداية القرن الواحد العشرين تسعى وتساهم هي الأخرى في رفع مستوى الفكر الثقافي للمواطن وتعزيز فعل المواطنة في الفضاء الافتراضي نظرا لما توفره هذه التقنيات من سمات فريدة كالتفاعلية و الكونية و تعدد الوسائط و النفاذ وسرعة الانتشار... وغيرها.

وعليه فإن البيئة الإعلامية الجديدة، قد خلقت اتصالا وتوصلا فريدا من نوعه، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي أفرزت حالة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تقود إلى عالم بدون قيود، أين أصبح بمقدور الفرد أن يكون منتجا ومستقبلا في نفس الوقت، مما انعكس وسمح بتسهيل وصول الأفراد إلى مرحلة جد متطورة في تاريخ البشرية تتميز بنشر المعلومات والتعليق عليها وتبادل الأفكار والتعبير عن الاتجاهات بكل حرية

الإطار المنهجي للدراسة

وبالتالي سهولة التواصل والتشاور والتحدث عن الشؤون العامة وهو ما وُلد شعورا بالتقارب والانطباع بأن مشاركتهم ستساهم في التغيير.

إن مسألة المواطنة والشعور بها وممارستها في ظل الثورة الرقمية أصبحت هدفاً يبتغى الوصول إليه من قبل مختلف مكونات المجتمع، حيث بدأ هذا المفهوم يأخذ صورة مختلفة عن ذلك المفهوم المعروف في الواقع الحقيقي من خلال ما تلقيناه في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية الكلاسيكية أو ذلك المفهوم المعروف والموجه عبر مختلف وسائل الإعلام التقليدية. فأمام مرور هذا المفهوم عبر هذه المحطات وأمام بيئة إعلامية متغيرة، فقد انخرط الكثير من أفراد المجتمع وانغمس في هذا الفضاء العام الجديد وأصبحت المواطنة ممارسة إلكترونية تحول المواطن عبرها إلى مواطن رقمي يمارس حقوقه وواجباته بشكل يختلف عما ألفناه في الماضي القريب أو في ظل البيئة الإعلامية التقليدية، فانبثق عن ذلك مفاهيم حديثة وتحولات عديدة، (اجتماعية، اقتصادية وثقافية كان لها الأثر الكبير على الحياة العامة والشأن العام).

إن ما تم الإشارة إليه سالفاً يتضح ويتبين من خلال العديد من الأبحاث تناولت جزئيات مهمة تحاكي هذا الطرح نذكر منها ما توصل إليه فيصّل لكحل في خاتمة دراسته حول أثر مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع الجزائري بقوله: " أن هذه الأخيرة لها عدة إيجابيات التي لا يمكن الاستغناء عنها فهي تساهم في تحديث المجتمع والدفع به للدخول في عجلة الحضارة ولكن في المقابل لا بد من السعي إلى تفعيل المشروع الثقافي الذي يحصّن المجتمع الجزائري من المخاطر التي تنجر عن الاستخدام السلبي والمفرط للتكنولوجيا ووسائل الإعلام و الاتصال وللاستخدامات الناتجة عنها التي أفقدت المجتمع خصوصيته وأفرغت الأفراد من قيمهم الأخلاقية والتربوية"¹

هذا وقد أظهرت نتائج دراسة أخرى قدمها الباحثان عبد الكريم الديبسي وزهير ياسين الطاهات بعنوان دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام أن شبكات التواصل الاجتماعي قد ساهمت في تشكيل آراء واتجاهات مستخدميها من خلال حثهم على التظاهر والاعتصام وهو ما يمثل دور التحفيز للتعبير عن مظهر من مظاهر الرأي العام وذلك من خلال نشر أخبار ومعلومات من شأنها التأثير في تشكيل الرأي العام،².

وعلى هذا الأساس فإن نتائج وتوصيات هذه الأمثلة من الأبحاث وغيرها اتفقت وتوصلت بأن هناك اقتناع واهتمام كبيرين من طرف المواطن بضرورة الانخراط في البيئة الإعلامية الجديدة واستخدام أدواتها المختلفة على

¹ فيصّل لكحل، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع الجزائري المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 25، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017، ص 222.

² عبد الكريم عي الديبسي، زهير ياسين الطاهات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 40، ع 01، الأردن، 2013، ص 79.

الإطار المنهجي للدراسة

رأسها مواقع التواصل الاجتماعي ، وهو ما أثبتته الكثير من الدراسات حول واقع هذا الأمر، ليتشكل في المقابل اهتمام أكثر وأكبر من طرف إحدى أبرز مؤسسات الدولة (مؤسسة المجتمع المدني و ممثلها) بالبيئة الإعلامية الجديدة (مواقع التواصل الاجتماعي) باعتبار أن هذه الأخيرة قد كسرت الكثير من الحواجز التي ساهمت في تراجع المشاركة المدنية على مدى عقود ماضية ذلك أن الأنماط التقليدية للعمل الاجتماعي كهدف أساسي لدى هذه الفئة من الأفراد قد أضحت بطيئة ومرهقة ،لذلك عملت على تسخير قوة الوسائط الرقمية لتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف كمتبغى ، والوصول إلى تحقيق درجة عالية من المواطنة من خلال تكثيف وتشجيع العمل التطوعي والتكافل الاجتماعي خاصة في فترة الأزمات ، ونشر المحتوى الإعلامي الهادف وضبط سلوكيات الأفراد والتعرف على مختلف الأفكار والاتجاهات من خلال الاستثمار في الطرح الإيجابي منها وإعادة تقويم وتوجيه الطرح الآخر نحو الوجهة السديدة وهو ما يسمح بالتعرف أيضا على مختلف هموم المواطن وقضاياها.

إلى جانب بث رسائل توعوية تعمل على توطيد علاقة الفرد بوطنه لتعزيز الانتماء والولاء، وتحميله جزء من المسؤولية نحو وطنه تسهم في إبراز بصمته وإعطاء قيمة مضافة في عملية التنمية والمحافظة على أمن الوطن واستقراره وتطوره ورفقيه، ومن هنا يبرز ذلك السعي الجدي لهذه المؤسسة العريقة والمحترمة(المجتمع المدني و ممثليه) للتكيف وفقا لمتطلبات العصر الذي يعتمد على التكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تمتين روابط التواصل مع المواطن ومرافقته عبر العالم الافتراضي بهدف مواصلة مسارها نحو تطبيق برامجها وتتمين عملها وتبليغ رسالتها السامية.

إن انخراط هذه المؤسسة ومثليها في هذا المسعى الجديد بالجزائر على غرار دول العالم تسعى الجمعيات الناشطة ومثليها كجزء كبير ومهم منها إلى التواجد على المستوى الواقعي والافتراضي إدراك منها على أهمية هذه الفضاءات الافتراضية في تسهيل العمل الجمعي وتحقيق المواطنة وإرساء ثقافة هذه الأخيرة حتى يتم التواصل مع المواطن ومعرفة حاجاته ومتطلباته واهتماماته باعتبارها وسيط اجتماعي يستند على البيئة الإعلامية الجديدة (مواقع التواصل الاجتماعي) للوصول إلى أكبر عدد من المواطنين وخاصة الشباب والتواصل معهم لإعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم وتقريب وجهات النظر من خلال الحوار البناء والمناقشة الحرة وبصفة عامة ونشر ثقافة المواطنة التي تسعى إلى بناء دولة جزائرية قوية بشعبها خاصة في ظل تحولات داخلية وإقليمية تفرض على الجهة الأولى (الدولة) توفير وتجسيد مجموعة من الحقوق كالحق في التعبير عن الرأي و العدالة الاجتماعية و المساواة ...، وتفرض على الثانية (الشعب) مجموعة من الواجبات كالمشاركة السياسية والمشاركة المجتمعية والمحافظة على الأمن والسكينة العامة والرفي بالمجتمع.

الإطار المنهجي للدراسة

ومن هنا أصبح لزاما علينا أن نبحث في كيفية استغلال هذه المواقع التواصلية والتشاركية في نشر ثقافة المواطنة من وجهة نظر ممثلي المجتمع المدني بالجزائر باعتبارهم حملة الفكر البناء والثقافة المجتمعية الراقية وطلبة الناس في تفهم هذا المطلب وأهميته، فهم الأكثر تعريضا وتعرضا للرسائل الإعلامية بحكم منزلتهم ومكانتهم الاجتماعية ولهم تأثير قوي جدا في المجتمع على أساس أنهم همزة وصل بين السلطة والمواطن البسيط حيث يسميهم الكثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية والإعلام والقانون بالجماعات الضاغطة أو المجتمع المدني.

وبالتالي تحاول هذه الدراسة معرفة كيفية استخدام واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة لدى ممثلي جمعيات المجتمع المدني بولاية سيدي بلعباس (الجمعيات الشبانية)، هذه الأخيرة التي لا تختلف عن مثيلاتها من الجمعيات الناشطة في ربوع الوطن من خلال محاولة الولوج في هذا الفضاء الافتراضي لفرض تواجدها والعمل على زيادة ثقافة المواطنة لدى أفرادها والاستفادة من هذا الفضاء أيما استفادة اقتناعا منها بضرورة التكيف وفقا لما تفرضه متطلبات الحياة ، فنحن حقا نعيش في زمن تتدفق فيه المعلومات بشكل سريع ورهيب يتطلب تدخل هذه الفئة الخاصة من الجمهور المستخدم (ممثلي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس) عبر استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في كل وقت وحين والتواصل مع الآخر لإعلامه وتنويره بكل جديد وتوعيته وتحسيسه وتوجيهه نحو الوجهة السليمة وطرح كل ما يتعلق بالشأن العام من قضايا (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية)بناء على أسس الحوار الفعال المبني على احترام وجهات النظر الأخرى والاختلاف (اختلاف الأديان والإيديولوجيات) وتبادل الأفكار والتعبير عن الرأي بالطرق السلمية والسليمة من خلال إيصال الرسائل لصناع القرار باعتبارهم طرفا مهما في المعادلة يقع على عاتقهم تحمل جزء مهم لإرساء وترسيخ ثقافة المواطنة الحقيقية المبنية على الحق والواجب وفقا لمنظور "جون جاك روسو" ، وهو ما يستدعي بهذا الخصوص طرح العديد من الإشكاليات فيما يتعلق بآليات التوظيف وطرق التعزيز التي تعمل عليها مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة وتعامل ممثلي جمعيات المجتمع المدني مع الفضاءات الافتراضية واعتبارها امتدادا أو بديلا للنشاط الواقعي مع الإشارة إلى مدى ودرجة استغلالها إلى جانب التعرف على أهم جوانب وموضوعات المركز عليها من طرف هذه الفئة خاصة في هذه الفترة التي شهدت العديد من التغيرات والتحويلات وهو ما يطرح فضولا لدى الباحث في معرفة مشكلة تطبيق هذه الآليات التي تعمل بها الجمعيات وأهم جوانب وموضوعات المركز عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والاستثمار فيها من طرف ممثلي هذه الجمعيات الشبانية لنشر ثقافة المواطنة بولاية سيدي بلعباس وهو ما يحيلنا إلى طرح سؤال الإشكالية الأتي:

الإطار المنهجي للدراسة

كيف يساهم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في عملية نشر ثقافة المواطنة من قبل

ممثلي المجتمع المدني بولاية سيدي بلعباس.

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي للدراسة يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة الفرعية باعتبارها محاور

بحث وبوصلة توجيهه تسنده في بلوغ النتائج المرجوة من خلال ما يلي:

2- تساؤلات وفرضيات الدراسة:

1.2 تساؤلات الدراسة:

1. ما عادات وأنماط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي

بلعباس؟

2. ما مدى استخدام ممثلي الجمعيات الشبانية سيدي بلعباس لمواقع التواصل الاجتماعي واستغلالها في نشر

ثقافة المواطنة؟

3. ما الآليات والأساليب التواصلية المعتمدة والمنتهجة من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة

عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

4. ما هي أبرز جوانب ومواضيع ثقافة المواطنة المركز عليها في عملية النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي

من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس؟

5. ما الصعوبات والتحديات التي تواجه ممثلي الجمعيات الشبانية سيدي بلعباس في نشر ثقافة المواطنة عبر

مواقع التواصل الاجتماعي؟

2.2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السالفة الذكر قام الباحث بعد توظيفه للمعرفة الشخصية المتمثلة في ميدان العمل

مع الحركة الجمعوية لعدة سنوات وبحكم الاتصال بالكثير من إطاراتها والتواصل مع المشرفين والمسؤولين عليها وعلى

متابعتها ومرافقتها، وبناء على الملاحظة وخبرته العلمية بعد اطلاعه على الدراسات السابقة والبحث في مختلف

جوانب الظاهرة من خلال نزوله إلى الميدان وقيامه بالدراسة الاستطلاعية التي كشفت له الكثير مما كان يجمله

حول الظاهرة، حيث تقرب من بعض مفردات مجتمع البحث فطرح بعض الأسئلة عليهم ليقوم من خلال أجوبتهم

ببناء فرضيات معينة كانت بمثابة حلول مؤقتة أو أولية يجري اختبارها بأساليب ووسائل اعتمدها الباحث للتأكد

من صحتها أو نفيها.

الإطار المنهجي للدراسة

والفرضية بشكل عام هي عبارة عن تخمين ذكي وتفسير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة، والفروض تأخذ غالباً صيغة التعميمات أو المقترحات التي تصاغ بأسلوب منسق ومنظم يظهر العلاقات التي يحاول الباحث من خلالها حل المشكلة، وبالتالي يعتبر توظيفها في هذه الدراسة مهم جداً³ تمثل في طرح الفرضيات التالية:

1. الفرض الأول: يركز قيادي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس على آليتي الصور والنص المكتوبي

نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

2. الفرض الثاني: يهتم ممثلي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس بنشر مواضيع ثقافة المواطنة

الاجتماعية بشكل كبير وبوتيرة دائمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بالمواضيع السياسية.

3-أسباب اختيار الموضوع:

من الطبيعي أن يكون اختيار موضوع الدراسة أو البحث مبني على تجربة سابقة وعلى شخصية الباحث في حد ذاته، فجمهور المؤلفين يتفق على منح عملية اختيار الموضوع أهمية قصوى، فسر النجاح في البحث عادة ما يكمن وراء انتقاء سؤال جيد، فأبي بحث علمي يكون له مجموعة من دوافع تقف خلف الباحث من شأنها تحفيزه لاختيار موضوع دراسته ويمكن إجمالاً حصر الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار الدراسة فيما يلي:

1.3 الأسباب الذاتية:

- ميول الباحث واهتماماته بمفهوم المواطنة في ظل بيئة الإعلامية الرقمية.
- تحكم الباحث في بعض المعطيات الميدانية وتجربته الخاصة مما سيسهل إمكانية إثراء الموضوع بإسهام من وجهة نظر فئة فاعلة في المجتمع (ممثلي المجتمع المدني).
- الاهتمام الشخصي بالعمل الجماعي ومستقبله في ظل البيئة الإعلامية الجديدة.
- تركيز الكثير من الفاعلين في المجتمع (الحكومات، الأحزاب، المجتمع المدني، النخبة...) على هذا المصطلح في الآونة الأخيرة وخاصة في الجزائر التي تشهد كثير من التحولات مما جعلنا نربط هذا المفهوم بمجال تخصصنا (الاتصال الجماهيري).

2.3 الأسباب الموضوعية:

- موضوع الدراسة هو موضوع نوعي على اعتبار أنه موضوعاً في علم الإعلام والاتصال بامتياز وموضوع الساعة انطلاقاً من عدد الكتابات الأكاديمية التي تناولت الموضوع ذاته.

³ ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه وإجراءاته، بيت الأفكار الدولية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ص، 77، 75.

الإطار المنهجي للدراسة

-التعمق في الدراسة الإعلامية من خلال التركيز على مفهوم المواطنة وتتبع مساراته التاريخية التي انبثقت عنها سواء كانت مسارات في شكل مؤشرات قبل تبلوره أو كانت مسارات تنظيمية علمية عملت على تأصيله وإقرار قواعده ومبادئه.

-الرغبة الشديدة للباحث التعمق في هذا البحث لمعرفة مستوى وكيفية استغلال ممثلي المجتمع المدني للبيئة الإعلامية الجديدة ومخرجاتها (مواقع التواصل الاجتماعي) لتبليغ العديد من الرسائل ذات البعد الوطني والتصدي للرسائل المحبطة والداعية إلى التفرقة وخطاب الكراهية وكل ما هو ضد الوطن واستقراره.

-تقديم إضافة علمية متميزة للوطن من خلال إيمان الباحث بالدراسة السوسيو-ثقافية وتحليلها في إطارها السوسيو-تقني أي حول استخدام ممثلي المجتمع المدني لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر الكثير من القيم الاجتماعية على رأسها نشر ثقافة المواطنة.

4- أهمية الدراسة وأهدافها:

1.4 - أهمية الدراسة:

تندرج الدراسة ضمن مشروع أولي لإعداد رسالة الدكتوراه ل م د في الاتصال الجماهيري والتي نعتقد أنها ستضيف لبنة إلى الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولت الموضوع نفسه أو تقاطعت معه في إحدى جزئياته. ومن هنا يمكن الإشارة إلى أهمية الموضوع من خلال ما يلي:

- تتبع أهمية الدراسة من كونها موضوع فرضته التغيرات الحاصلة والتي نعيشها يوميا بل وأصبح من الموضوعات التي لا يجب علينا أن نغفلها أو نتجاوزها وخاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم والبلد بالخصوص.

1. تستمد الدراسة أهميتها من كونها تناولت جانبا كبيرا من الحياة المدنية للمواطن وعلاقتها بتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال التركيز على أحد المكونات المهمة في المجتمع والمتمثلة في المجتمع المدني وبالضبط الجمعيات الشبانية والبحث في مدى وعي ممثليها بمفهوم المواطنة في ظل البيئة الإعلامية التقليدية والبيئة الإعلامية الجديدة مع التركيز في هذه الدراسة على جانب كيفية استخدام هذه الأخيرة وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة وتعزيزها من طرف ممثلي المجتمع المدني

2. الموضوع سيكون إضافة علمية تطبيقية تنبه الجهات الرسمية خاصة في الجزائر حول مخرجات المواطنة الرقمية وتداعياتها مقارنة بالبيئة الإعلامية التقليدية وحتى شكل المواطنة في ظل مؤسسات التنشئة الاجتماعية الكلاسيكية.

الإطار المنهجي للدراسة

3. تحديد الدور الذي يقدمه استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ومدى اهتمام ممثلي المجتمع المدني بها و مستوى استغلاله لها في الجزائر مع تشخيص الأمر من خلال قدرتها على توظيف الأساليب والآليات المنتهجة من عدمه بهدف تكوين جدار دفاعي لصد كل ما يهدد البلد من (الإشاعات ، نشر خطاب الكراهية، التشكيك في مؤسسات الدولة، المساس برموز الدولة ...) ، واستغلال هذه المواقع من خلال الدعوة إلى الحوار وتبادل الأفكار وتحقيق التقارب بين مكونات المجتمع والدعوة إلى تدارك الأخطاء ونشر ثقافة الاحترام والتسامح واحترام الأديان والاختلاف... الخ.

4. محاولة اقتراح مجموعة من التوصيات والحلول التي تسند وتساعد ممثلي المجتمع المدني في الاستثمار بشكل أمثل لمواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة.

2.4 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على عادات وأنماط استخدام ممثلي المجتمع المدني لمواقع التواصل الاجتماعي.
2. الكشف عن مدى استغلال ممثلي المجتمع المدني لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة.
3. التعرف على الآليات والأساليب التواصلية المعتمد عليها لنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ممثلي المجتمع المدني (ممثلي الجمعيات الشبانية).
4. الكشف عن جوانب وموضوعات ثقافة المواطنة التي يسعى إلى نشرها ممثلي المجتمع المدني (ممثلي الجمعيات الشبانية) عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
5. الكشف عن الصعوبات والتحديات التي تعترض وتواجه ممثلي المجتمع المدني (ممثلي الجمعيات الشبانية) في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
6. الاستفادة من النتائج المتوصل إليها عبر محاولة نفي أو إثبات الفرضيات من خلال الدراسة الميدانية ومن ثم فتح آفاق جديدة للبحث في الموضوع.

5- مفاهيم الدراسة:

1.5 الاستخدام:

❖ لغة:

الاستخدام يراد به الاستعمال، فيقال مثلا: استخدم الوسائل الصوتية. والمراد بها استعمال، الاستخدام في اللغة العربية هي طلب الخدمة⁴، الاستخدام: من استخدم استخداما، واستخدمه أي اتخذه خادما، والرجل استوهبه خادما⁵.

❖ اصطلاحا:

من الجانب الاصطلاحي تشير الكثير من الأدبيات التي تناولت المفهوم بتعدد المعنى فقد يعني مفهوم الاستخدام الاستعمال وأحيانا يكون مرادفا لمعنى الممارسة وفي مواطن أخرى يأتي مرادفا لمفهوم التملك، وفي سياق هذا الغموض، يمكن اعتبار الباحثة " Josiane Jouet جوسيان جوي"، أول من حاولت التفريق بين معنى الاستخدام كاستعمال ومعنى الاستخدام كممارسة، فالأول يعني استعمال البسيط للتقنية أما الثاني فلا يشمل الاستعمال التقني للأداة فقط بل يتجاوز ذلك من خلال اصطحابه لجملة من السلوكيات والاتجاهات والتمثلات. ويشير "Docq Et Dael دوك و داييل"، بأن الاستخدام هو مجموعة قواعد يتم مشاركتها اجتماعيا من طرف مجموعة مرجعية، لينبثق عن هذا التعريف أن الاستخدام يشير إلى وجود علاقة بين التكنولوجيا والمجتمع على اعتبار أن الأدوات و الوسائل التقنية لا تقاس بمعناها المادي في المجتمع فحسب بل هي انعكاس لممارسات اجتماعية وثقافية تفرزها هذه الأخيرة في المجتمع ومما سبق ذكره يتبين "بأن مفهوم الاستخدام في بحوث الإعلام والاتصال يعني استخدام واستعمال الأفراد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بحيث يتحكم في هذا الاستخدام مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية انطلاقا من ممارسات وتمثلات وقيم خاصة، تربط الأفراد بمختلف الوسائل التقنية للاتصال وعليه لا يمكن أبدا فصل سيورة الاستخدام لهذه الأدوات التقنية عن الجسد الاجتماعي وهو ما يقتضي دراسة وتحليل العلاقة السوسيوثقافية في سياقات سوسيو ثقافية مختلفة"⁶، وفي سياق

⁴ إبراهيم السامرائي، المعجم الوجيز في مصطلحات الإعلام، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1999، ص 95.

⁵ المنجد في اللغة والإعلام، منشورات دار المشرق، ط 29، بيروت، 1986، ص 171.

⁶ علي قسايسية، إسماعيل بن ديبلي، الاستخدامات الاجتماعية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال "قراءة في التمثلات والاستخدام والتملك، جامعة الجزائر، كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ص، ص23، 25.

الإطار المنهجي للدراسة

آخر يشير الباحث "Özka, Erdem اردم أوزكان" وآخرون في المقال المعنون بـ "كيف يختلف مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي في تركيا - شروط عادات استخدامها وتفضيلاتها؟" بأنه مع التقدم التكنولوجي على مدى العقد الماضي، أصبح الأشخاص لا يستخدمون الانترنت من أجل التواصل الاجتماعي والتفاعل بينهم فقط وإنما أيضا يتم استخدامها من أجل إنشاء وإنتاج المعلومات واستهلاكها بدلا من مجرد الاتصال بها، كما أنشأت مواقع الويب 0.2 التفاعلية الجديدة بمحتواها الغني منصات جديدة للمستخدمين عبر واجهات سهلة الاستخدام تشجع على مشاركة المستخدمين وتسهيلها، ونظرا لأن التكنولوجيا قد مكّنت المستخدمين من الاستمتاع بالتفاعلات الاجتماعية على الانترنت كعملية يومية، فقد ارتفعت شعبية مواقع الويب وهو ما شجع المستخدمين على إنشاء معلومات (فيديو، صور و رسومات، تسجيلات، كتابات مختلفة) لمشاركتها مع أشخاص آخرين، حيث تسبب هذا التطور في حدوث تحول كبير في استخدام الويب من النمط التقليدي إلى النظام الأساسي التشاركي⁷.

❖ إجرائيا:

الاستخدام هو ذلك الاستعمال المتكرر (يومي، متقطع، دوري...) لشبكة الانترنت بمختلف تطبيقاتها وتقنياتها الجدد متطورة على رأسها استخدام مواقع التواصل الاجتماعي باعتبار أنها جزء أساسي للتواصل اليومي واستقبال المعلومات ونشرها بالنسبة للكثير من الأشخاص على اختلاف نوعهم (شخص طبيعي أو معنوي، ذكر أو أنثى) وعلى اختلاف مراكزهم حاكما كان (رئيس حكومة، وزير...) أو محكوما (مواطن عادي) أو وسيطا بينهما (ممثلي المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات والتعاونيات والنوادي...)، فمن هؤلاء من يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي من باب العادة (لفائدة أموره الخاصة) لتقضية الوقت و الترفيه والتواصل البسيط بين الأصدقاء و أفراد الأسرة ومنهم من يستخدمها بشكل فعال (لفائدة والصالح العام) من خلال نشر معلومات (أخبار، أحداث...) تساهم وترقى بالفكر الوطني وتحافظ على القيم الاجتماعية للمجتمع (الأعمال الخيرية والتطوعية والتضامنية ونشر أفكار التي تحث على التعايش السلمي والتسامح واحترام الآخر...).

⁷Kurtuluş, Sema, Özkan, Erdem, Et Öztürk, Selen. How do social media users in Turkey differ in terms of their use habits and preferences?. *International Journal of Business and Information (IJBI)*, 2015, vol. 10, no 3, p. 338.

2.5 مواقع التواصل الاجتماعي:

❖ اصطلاحا:

تعرف بأنها "منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمستخدم فيها (سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا) بإنشاء صفحة خاصة به، ومن ثم ربطه بأصدقائه أو متابعيه أو من يرغب التواصل والتفاعل معه، ومشاركته المحتوى والمعلومات، عن طريق نظام اجتماعي رقمي يتميز بسمات وخصائص إعلامية وتواصلية جد متطورة جعلته يستقطب العديد من المستخدمين⁸.

إن استخدام هذه المواقع التواصلية تختلف عما ألفناه عن وسائل الإعلام التقليدية واستعمالها من خلال تدفق المعلومات من مصدر واحد أو من موقع شبكي واحد وإنما هي وسائل للتواصل عبر مواقع مصممة خصيصا للمستخدمين تجعلهم أو تتيح لهم فرص إنتاج المحتوى بأنفسهم حيث يصبح المستخدم في هذه الحالة مرسلا ومنتجا ومستقبلا في نفس الوقت ويحدث ذلك كله بفضل ما تتميز به هذه المواقع من مجموعة من الخصائص (التفاعلية، الآنية، والتحديث المستمر وتعدد الوسائط وسرعة النشر وتنوع المحتوى والكونية...).

❖ إجرائيا:

تعرف مواقع التواصل الاجتماعي إجرائيا في هذا البحث بأنها تلك المواقع الموجودة على الانترنت وبالخصوص موقع الفاييس بوك في الجزائر والذي يسمح ويتيح لمستخدميه من ممثلي المجتمع المدني (ممثلي الجمعيات الشبانية) عن طريق حساب الجمعية أو حساباتهم الخاصة التواصل مع الآخر أو مع الغير مهما كانت صفته أو منزلته أو رتبته أو مكانته (التواصل مع جميع فئات المجتمع حاكما كان أو محكوما) من خلال نشر المعلومات (أخبار، أحداث، قضايا، تعبئة، مهرجانات، حملات توعوية أو تحسيسية، احتفالات بالأعياد الدينية والوطنية، برامج إنسانية، حملات تطوعية بيئية، تضامنية، خيرية...) بمختلف أشكالها (مكتوبة، مسموعة، صور، فيديو) وكل ما من شأنه يهدف إلى تنمية الحس المدني وترقيته وغرس وترسيخ ثقافة المواطنة بمختلف أبعادها وأنماطها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

⁸ياسر عبد الله طبت، استخدام منصات التواصل الاجتماعي في تحقيق الأخوة الإنسانية والتعايش السلمي " التجربة الكينية"، المجلة الدولية للبحوث الإعلامية، ع 57 مج 02 مصر، 2021، ص 956

3.5 الثقافة :

❖ لغة:

جاء في معجم لسان العرب: (ثقف الرجل ثقافة، أي صار حاذقا حفيفا، ورجل ثقف، أي حاذق الفهم والمهارة، وذو فطنة ودكاء، ويقال ثقف الشيء، وهو سرعة التعلم⁹، وتعني كلمة ثقف في مختار الصحاح " قوم الشيء أي قومه عندما كان معوجيا وثقفه من باب فهم ويقال ثقف الرجل من باب ظرف صار حاذقا خفيفا"¹⁰.

❖ اصطلاحا:

إن مفهوم الثقافة هو مفهوم جد معقد، نظرا لاختلاف النظرة في مدلوله ومحتواه، لذلك اختلف الباحثين والفلاسفة والمتخصصين على الخروج بمفهوم أو تعريف متفق عليه وشامل، حيث يوجد اليوم أكثر من (160) تعريف لمفهوم الثقافة، وعموما نجد الكثير من الكتابات والمؤسسات والمنظمات على رأسها منظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" قد اعتمدت على تعريف ادوارد تايلور بأن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعتقدات والفن والقانون والأخلاق والعادات، وأي قدرات أخرى يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع¹¹، كما تعرف بأنها أسلوب حياة يتشربه أفراد مجتمع ما منذ ولادتهم من خلال عادات وتقاليد وإبداع، ينقلونه من جيل إلى جيل ومن هنا يبرز المفهوم المتداول كثيرا ألا وهو مفهوم الهوية الثقافية الذي يعبر عن تنوع المجتمعات المبني على الاختلافات الكثيرة في الأفكار والسلوك والأوضاع والمستويات الحضارية للمجتمعات¹².

ولعل أبرز التعريفات للثقافة من وجهة الباحث وأكثرها وضوحا هو وصف الأديب مزدوج الجنسية الأمريكي والبريطاني "Thomas Sterner توماس ستيرنراليوت 1888م-1965م" بأنها طريقة حياة شعب معين، يعيش معا في مكان واحد وهذه الثقافة تظهر في فنونهم، وفي نظامهم الاجتماعي، وفي عاداتهم وأعرافهم، وفي دينهم... وفي نفس السياق يشير الباحث "توماس ستيرنراليوت" بأن المحافظة على الثقافة هي مسؤولية

⁹ ابن منظور، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 2014، ص 492.

¹⁰ محمد الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، دط، ص 36

¹¹ إبراهيم أسماء، العلاقة بين الثقافة والهوية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 07، ع 14، المسيلة - الجزائر، 2018، ص 575.

¹² طه احمد الزبيدي مجموعة باحثين آخرون، الإعلام الجديد و القيم الاجتماعية، مداخلات من وقائع المؤتمر العلمي الدولي الخامس لجمعية البصيرة للبحوث و التطوير الإعلامي وكلية العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2019، ص 66.

الإطار المنهجي للدراسة

مشتركة بين مؤسسات متعددة تمتد من الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأولية وحتى المدرسة وباقي المؤسسات الثانوية الأخرى كما أنها أصبحت من المنافع الاجتماعية التي تعمل الدولة على رعايتها¹³.

4.5 المواطنة:

❖ لغة:

يرجع مفهوم المواطنة لغويا إلى أن المواطنة اشتقت من كلمة وطن، والوطن هو مكان الإقامة أي المكان الذي يعيش فيه الفرد سواء ولد به أو لم يولد¹⁴، فصفة المواطن هي التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف العمومية

❖ اصطلاحا:

هي عملية تهدف إلى تقوية الرابط بين الفرد والبلد الذي ينتمي إليه، كما أنها تعمل على إعداد المواطن الصالح القادر على التعبير السليم عن هويته الحضارية وانتمائه الثقافي وولائه السياسي والمشاركة الفعالة في حماية الوطن والاعتزاز بتاريخه والافتخار بتراته، والممارسة المتوازنة للحقوق والواجبات والحريات والمسؤوليات، وصيانة المرافق والممتلكات العامة والإسهام في نشر قيم التسامح والسلام الاجتماعي والسلام العالمي¹⁵.

كما قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه بما يشعره بالانتماء من خلال المشاركة السياسية والمجتمعية والاقتصادية الثقافية والتربوية وغيرها¹⁶.

أما المواطنة عند "Jean-Jacques Rousseau جون جاك روسو" في كتابه العقد الاجتماعي: تعني المواطن الذي له حقوق إنسانية يجب أن تقدم إليه وهو في نفس الوقت يحمل مجموعة من المسؤوليات التي يلزم عليه تأديتها، ومن هنا يعبر العقد الاجتماعي عند روسو عن مسعى الخير العمومي أو المصلحة المشتركة التي

¹³علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية: صناعة الإنسان و المواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية - ناشرون، لبنان، 2017، ص 248-250.

¹⁴ابن منظور، لسان العرب، مج الثالث، إعداد يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، ص 949.

¹⁵اللقاني أحمد حسن، و الجمل علي أحمد، معجم المصطلحات التربوية المعروفة في المناهج وطرق التدريس. عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 103، 104.

¹⁶جديدي روضة، عياشي عبد الله، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كمدخل لتعزيز ثقافة المواطنة، مجلة السراج في التربية والمجتمع، ع 06، الجزائر، 2018، ص 228.

الإطار المنهجي للدراسة

تلتقي فيها جميع الفئات المكونة للمجتمع (حكام ومحكومين)، إذ تعبر محتويات العقد وبنوده عن إرادة الأغلبية من المجتمع، وذلك بوجود الكلّ السيادي الذي يلتف ويؤسس لدائرة القانون وللحق وللعدل¹⁷.

إن بوادر تبلور مفهوم المواطنة وبنائه في الحقيقة ارتبط ببروز الدولة القومية نتيجة الثورات المؤسسة للديمقراطية مثل الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية التي قضت على الحكم المطلق وأسست لقيام دولة المؤسسات يكون فيها السلطة للشعب من خلال توزيعها إلى سلطات ثلاث تشريعية، تنفيذية وقضائية وتنظيم علاقة تعاون بينها وفق شرعية دستورية، وبهذا التحول برز مفهوم المواطنة في شكله المعاصر مستندا على فكر حقوق الإنسان والمواطن والعودة لأن يكون الشعب مصدرا للسلطة ونتيجة ذلك ترسخ مبدأ المواطنة وتم إقراره كحق ثابت في الحياة السياسية ثم اتسع نطاق ممارسته كإحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية¹⁸.

5.5 ثقافة المواطنة:

ويعتبر هنا Gerard Delanty جيرارد ديلانتي في مراجعته للأدب الحديث عن الثقافة والمواطنة في مقدمة مقاله المعنون بـ: "مفهومان للمواطنة الثقافية" (مراجعة الأدبيات الحديثة حول الثقافة والمواطنة) "بأن الثقافة والمواطنة من التطورات اللافتة للنظر في الخطاب السياسي، حيث تميزت بالالتقاء المتزايد، وحتى وقت قريب كانت اهتمامات معظم ممارسات المواطنة مختلفة تماما عن القضايا الثقافية والصراعات على الهوية كما هو معروف جيدا، فتشكل المواطنة تاريخيا يندرج حول الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وعموما يشير ديلانتي في مقاله هذا بوجود نهجين عند التقاء هاذين المصطلحين (الثقافة والمواطنة)، فالأول هو النهج الاجتماعي والذي يبدو أن التحدي الحقيقي فيه يتمثل في تحقيق الاندماج في مجال الهوية والانتماء، أما النقاش الثقافي في النظرية السياسية يدور حول توسيع إطار عمل تم إنشاؤه إلى حد ما ليشمل الفئات المستبعدة وهو أقرب إلى اهتمامات التعددية الثقافية المهمشة¹⁹.

¹⁷ بنبوحة أحمد، المواطنة والمصلحة العامة في الدولة الحديثة" العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو نموذجاً". مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، ع 02، الجزائر، 2017، ص، ص 275، 276.

¹⁸ مبارك وليد، المفهوم المعاصر للمواطنة، دار دمشق، سوريا، ص 153

¹⁹ Delanty, Gerard. Two conceptions of cultural citizenship: A review of recent literature on culture and citizenship. *The global review of ethnopolitics*, 2002, vol. 1, no 3, p. 60–61.

❖ إجرائيا:

نقصد بها في الدراسة أنها مجموعة أنماط حياة السائدة في المجتمع الجزائري من فكر وتراث وفن وعادات وتقاليد وقيم اجتماعية مختلفة على رأسها قيم المواطنة بمختلف أنماطها وأبعادها(السياسية المدنية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية)والتي تسعى مختلف مكونات المجتمع(على رأسها مؤسسات المجتمع المدني وممثليها) إلى المحافظة عليها ونشرها عبر مختلف الوسائط الاتصالية وعلى رأسها مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بهدف غرس وترسيخ روح المواطنة التي ينتج عنها تعزيز علاقة الشعور والانتماء إلى كيان (دولة، مجتمع، أمة)والمساهمة في الدفاع عنه ورفعته ورقبه واستقراره وتطويره من خلال مجموعة من الالتزامات والواجبات ذات البعد الوطني والتي تمس جميع ميادين الحياة السياسية المدنية (المشاركة السياسية والانتخاب) والاقتصادية (الاستثمار، الكسب، الإنفاق) والاجتماعية (التعاون، حسن الجوار)الإنسانية (احترام الأديان، احترام الإنسان، احترام النوع الثقافي) وتربوية (طلب العلم، وتشجيع البحث العلمي).

6.5 المجتمع المدني:

❖ اصطلاحا:

يشير "Christian Gottfried Ehrenberg كريستيان جوتفريد إيرينبرج" بأن مفهوم المجتمع المدني بأنه " مفهوم ضبابي ومطاط لا مناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة " وفي السياق ذاته يشير " شيخاني " إلى غموض وضبابية المصطلح باعتبار أنه مصطلح قابل لتفسيرات وتفسيرات أخرى مضادة تبعا لوجهة الكاتب أو خلفيته الثقافية أو العلمية²⁰.

وتشير موسوعة ويكيبيديا إلى أن مفهوم المجتمع المدني يشمل كافة الأنشطة التطوعية والتي تقوم على تحقيق مصالح وأهداف مشتركة للمنخرطين فيها وتشمل العديد من المنظمات الحكومية والغير حكومية مثل: المنظمات الخيرية، الجمعيات الشبانية، النقابات المهنية، جمعيات حقوق الإنسان، النوادي وغيرها.

أما الموسوعة الديمقراطية فقد عرفت المجتمع المدني بأنه " نمطا خاصا من العلاقات بين الدولة والتكوينات الاجتماعية مثل الأسرة وتنظيمات رجال الأعمال والتجمعات والحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة...»، وذكر أيضا في معجم المصطلحات السياسية بأن: " مصطلح المجتمع المدني أصبح واسع الانتشار في

²⁰محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني و الدولة المدنية " دراسة تحليلية نقدية "، مركز البحوث والدراسات - مجلة البيان -، المملكة العربية السعودية 1435هـ، ص13.

الإطار المنهجي للدراسة

القرن الثامن عشر وتم إدخاله في النظرية السياسية كنتيجة لمذهب العقد الاجتماعي وهو يشير إلى المجتمع الذي تكون فيه أنماط التضامن مقبولة و معمول بها من قبل أعضائه...²¹.

ويشير "شكر عبد الغفار" في كتابه (المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية) "بأن وظائف المجتمع المدني تكمن في إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي"²².

ويرجع أصل مفهوم المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية الغربية عبر مفكرها مثل "هوبز Hobbes، لوك lock، هيغل Hegel، ماركس markers، وغرامسي Gramsci" وغيرهم، وهو ما يدل على أن مصطلح المجتمع المدني قد استخدم عبر التاريخ الأوروبي أين اكتسب أهمية أكبر عندما بدأ الفلاسفة في التفكير في أسس الدولة القومية الناشئة في القرنين 17م و18م، فكان الافتراض الرئيسي لمفهوم المجتمع المدني هو المفهوم المسيحي للمساواة بين البشر في ذلك الوقت، ارتبط بعدها بفكرة مجتمع قائم على الحقوق يخضع فيه الحاكم والمحكوم للقانون على أساس عقد اجتماعي²³، ومن هنا أصبح نشاط المجتمع المدني مرتبط بالجمعيات السياسية ودورها في تحقيق الحكم الراشد وبهذا فإن المجتمع المدني يعتبر جدار الحماية للمواطنين ضد الاستبداد السياسي حيث يعزز المواطنة والحريات الفردية كحرية الرأي والفكر والدين والحق في تأسيس المنظمات والجمعيات باعتبارها أساسيات وجزء من الحقوق السياسية والمدنية والتي يتمخض عنها المشاركة السياسية كبعد مهم جدا يندرج ضمن المواطنة.

أما المفهوم الشعبي للمجتمع المدني يشمل مختلف الجمعيات الشبانية والنسائية وجمعيات الفلاحين ومنظمات حقوق الإنسان والنقابات العمالية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والجمعيات البيئية والثقافية... وغيرها باعتبارها همزة وصل ووسيط بين المجتمع والدولة (الحاكم والمحكوم)²⁴، وهو موافق للتعريف مخرجات ندوة المجتمع المدني الذي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-1992 على أنه " يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار

²¹ جمال كانون، دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم وترقية أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02 - كلية العلوم الاجتماعية -، الجزائر السنة الجامعية 2016-2017، ص 19، ص 20.
²² محمد أحمد علي مفتي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

²³ ANHEIER, Helmut, GLASIUS, Marlies, KALDOR, Mary, et al. Introducing global civil society. *Global civil society*, 2001, vol. 2, p. 12.

²⁴ منصور محمد المنتصر، هويدا مصطفى، الإعلام ومدى اهتمامه بالقيم المدنية وتحديث المجتمع، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، ع 09، القاهرة، ص 446.

الإطار المنهجي للدراسة

السياسي على المستوى الوطني عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية إلى جانب نشر الوعي الثقافي..."، كما يمكن أن نعرف المجتمع المدني بأنه "ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات الديمقراطية بالمعنى الحديث للمؤسسة (برلمان، قضاء مستقل، أحزاب، نقابات وجمعيات...²⁵ ولعل أبرز التعريفات الحديثة للمجتمع المدني هو ما أشار إليه "شكر عبد الغفار" بأنه "هو كل أشكال التعبير عن الواقع الاجتماعي، مثل النقابات المهنية والعمالية، والحركات الاجتماعية والجمعيات التعاونية والزراعية والحرفية والاستهلاكية والإسكانية والأهلية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات والنوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الغير حكومية المسجلة كشركات مدنية مثل مراكز حقوق الإنسان، المرأة والبيئة... الخ، والصحافة المستقلة وأجهزة الإعلام غير الحكومية، ومراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية"²⁶.

فمما سبق يتبين بأن مفهوم المجتمع المدني هو مثل معظم المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية مفهوم متعدد المعاني، فمعناه يختلف باختلاف السياقات المتغيرة والمناقشات النظرية والعلمية المتغيرة التي يتم تضمينها فيها، فالمجتمع المدني في الجدل القديم يتم تصوره على أنه نظام من الجمعيات المستقلة نسبياً والتي تتدخل بين الحاكم والمحكوم كوسيط تحمي الناس من استبداد الدولة، ومن ناحية أخرى يكون القضية وهي تغلب على العقبات التي تفرضها الدولة الإقطاعية على تطور الرأسمالية الصناعية وهنا يعتبر المجتمع المدني مجتمع برجوازي، وفي سياق آخر أكثر تداولاً اليوم، فإنه من منطق الربح والمنطق الاستبدادي أو البيروقراطي للدولة، فيتم تصور المجتمع المدني على أنه مجال ثالث كمساحة تطوعية من المنظمات غير الربحية التي تؤدي وظائف حيوية بإتباع منطق التضامن أو على أنه مشروع مثالي يهدف إلى خلق تضامن غير تقليدي قائم على الشمول الكوني في المجتمع الخيالي للدولة القومية²⁷.

❖ إجرائياً:

يقصد به الباحث في الدراسة أحد المكونات الاجتماعية في الدولة التي تأخذ شكل تنظيمي معين (جمعية، منظمة، تعاونية، نقابة)، يتأسس لغرض غير ربحي لتحقيق أهداف سامية أرقاها إشاعة الثقافة المدنية، يتميز

²⁵غازي الصوري، تطور مفهوم المجتمع المدني و أزمة المجتمع العربي مكتبة جزيرة الورد، ط3، القاهرة، 2010، ص24.

²⁶المرجع نفسه، ص110،

²⁷MOUZELIS, Nicos et PAGOULATOS, George. Civil society and citizenship in post-war Greece. In : *Citizenship and the nation-state in Greece and Turkey*. Routledge, 2004. p. 100-116.

الإطار المنهجي للدراسة

بنشاطاته الخدمانية والتطوعية المتنوعة دون مقابل، يسعى إلى أن يكون وسيطاً دائماً بين الحاكم والمحكوم لخلق نوع من التوازن المهادف إلى الحفاظ على المجتمع وتطوره ورفقه.

7.5 ممثلي المجتمع المدني:

❖ إجراءات:

وتقصد بـممثلي المجتمع المدني في هذه الدراسة مجموعة أعضاء المكتب التنفيذي للمنظمة أو الجمعية أو النادي أو النقابة... الخ والناشطون في مختلف التنظيمات الاجتماعية التطوعية المستقلة مثل: الجمعيات، النوادي، التعاونيات، النقابات...، والذين يتم اعتبارهم أعضاء قياديين للمنظمة أو الجمعية ابتداءً من يوم انعقاد الجمعية العامة الانتخابية من الناحية القانونية، حيث يتم انتخابهم من طرف الأعضاء المؤسسين ولفترة تدوم 05 سنوات على الأكثر مع إمكانية تجديد العضوية في كل مرة (دون تحديد عدد المرات)، بحيث يتم ترشح الفرد لعضوية المكتب أو المنظمة أو الجمعية بناءً على ما ينص عليه القانون الداخلي ووفق إرادته الحرة لتقديم مجموعة من الخدمات والأنشطة التطوعية المهادفة والغير الربحية (غير تجارية) والتي لا تتعارض مع قوانين المجتمع وقيمه ومبادئه وعاداته وتقاليده...، حيث يسعى فيها كل فرد أو عضو مكتب القيام بمهامه المنوطة إليه (الوظيفة) إلى المساهمة في بناء المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره والعمل على تطويره من خلال ما يقدمه من نشاطات ذات البعد الوطني في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية عبر مختلف الوسائط الاتصالية.

8.5- الجمعيات:

❖ لغة:

الجمعية هي كلمة مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي "جمع" واسم الجمع يعطينا "جمعي" ومؤنثه جمعية وجمعها "جمعيات" حيث نقول جمع الشيء المفترق أي ضم بعضه إلى بعض²⁸.

ويعرفها قاموس Oxford أكسفورد بأنها "مجموعة من الأفراد أو المنظمات التي تعمل معاً بهدف تحقيق هدف محدد"²⁹.

²⁸ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ص 498.

²⁹Miranda Steel :OxfordWordpawer Dictionary. 8th edition.oxford university press london.2002

❖ اصطلاحاً:

يعرفها "المنصف وناس" بأنها " نمط من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعتبر أنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وأنها تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقاً للنفع العام"³⁰ ويعرفها محمد أبو المعاطي بأنها "تنظيم اجتماعي يتكون من عدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع"³¹، وحسب القانون العضوي للجمعيات الجزائرية 06/12 فإن الجمعية تتمتع بالخصائص والسمات التالية:

- شخص معنوي أو اعتباري يشرف على تسييرها رئيس الجمعية وهو منتخب من الجمعية العامة يساعده في ذلك مكتب تنفيذي منتخب.
- تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يتمتعون بالحقوق المدنية يطلق عليهم تسمية الأعضاء المؤسسين (الجمعية العامة).

1. تؤسس بناء على الإرادة والاختيار لمؤسسيها أو أعضائها.

2. هدفها اجتماعي وإنساني غير ربحي، بل تطوعي وخدمة المنفعة أو الصالح العام.

3. تتمتع بذمة مالية مستقلة.

4. لها هيكل إداري مستقل وقانون داخلي ينظمها.

5. تتمتع بأهلية التقاضي.

6. غير سياسية وغير تابعة لأي حزب أو مرشح.

7. لديها برنامج يطبق على المدى القريب، المتوسط و البعيد.

9.5- ممثلي الجمعيات الشبانية محل الدراسة:

❖ إجرائياً:

ويقصد بـممثلي الجمعيات الشبانية في هذه الدراسة هم أعضاء المكتب التنفيذي المسير للجمعية والمختارين من طرف الجمعية العامة الانتخابية من طرف الأعضاء المؤسسين لمدة زمنية أقصاها 05 سنوات قابلة للتجديد (يتكون المكتب من سبعة أعضاء باعتبارهم أعضاء المكتب التنفيذي المسير للجمعية مكلفين بمهام معينة وهم -

³⁰المنصف وناس، الحياة الجمعياتية في المغرب العربي، مجلة " التاريخ و الأفاق"، ع 04، تونس، 1997، ص 137.

³¹ماهر أبو المعاطي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، دارتكنوماشين للطباعة، القاهرة، 1988، ص 17

الإطار المنهجي للدراسة

رئيس الجمعية، النائب الأول لرئيس الجمعية، النائب الثاني لرئيس الجمعية ، أمين الإدارة والمالية، نائب أمين الإدارة والمالية، الكاتب العام، نائب الكاتب العام)، بحيث ينتمي هؤلاء للجمعيات الشبانية المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة الناشطة باعتبارها جزء من منظمات المجتمع المدني إلى جانب النقابات العمالية والتعاونيات والنوادي و التنظيمات الطلابية...، والمعتمدة في ظل قانون 06/12 والناشطة أو المختصة في مجال معين أو مختلف مجالات الحياة (الثقافية، العلمية، التربوية، التوعوية التحسيسية ، التطوعية، الترفيهية...)، حيث ينشط هؤلاء في الجمعية من خلال تقديم أعمال وخدمات تطوعية (غير ربحية) أي بدون مقابل يسعون من ورائها إلى تحقيق أهداف شرعية مشتركة (لا تتعارض مع القوانين والقيم والتقاليد المجتمعية) من خلال تنظيم نشاطات هادفة(حملات تحسيسية وتوعوية، أيام تطوعية، حملات تضامنية خيرية، نشر معلومات وإرشادات وتوجيهات بيئية وصحية، الحفاظ على التراث والعادات والتقاليد الحفاظ على الأمن و الاستقرار...) ونشر كل ما يهدف إلى الرقي بالمجتمع واستقراره وأمنه وتطوره في شكل أفكار ذات أبعاد مواطنة، معلومات هادفة(أخبار، أحداث...)، آراء واتجاهات بناءة...، عبر استخدام كافة الوسائل الاتصالية والإعلامية التقليدية (إذاعة وتلفزيون...) أو الجديدة(مواقع التواصل الاجتماعي).

6- الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة هي خطوة منهجية مهمة في أي بحث علمي، وهي عبارة عن أبحاث سابقة يرجع إليها الباحث من أجل الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث ومن ثم فإنها تساعد وتسنده في توضيح الأسس النظرية عن موضوع البحث وتوفر له الجهد والوقت وتجنبه الوقوع في الأخطاء التي ارتكبها الباحثون السابقون، وتوجهه إلى استخدام الأسلوب المنهجي السليم وتوفر له بعض النتائج والتوصيات التي يبني انطلاقته منها نحو بحث يتميز بالأصالة والجدة، وعلى هذا الأساس تمكن الباحث من خلال تواصله مع بعض الأساتذة المختصين وبجته المتواصل في بعض المكتبات الوطنية وبناء على اضطلاعهم على بعض الدراسات واستخدام الانترنت والولوج إلى بعض المنصات العلمية المعتمدة وطنيا ودوليا الوصول وبلوغ عدد لا بأس به من الدراسات السابقة، التي انتقى منها مجموعة من الدراسات المفيدة التي اقتربت في طرحها من موضوع دراستنا الحالية، وذلك باعتبار أنها على علاقة مباشرة بموضوعنا وتقاطعت معها في كثير من الزوايا وهو ما شكّل منها محل اهتمام الباحث واستفادته في الكثير من جوانبها.

الإطار المنهجي للدراسة

1.1.6- دراسة موسى الشيعلي سنة 2021 بعنوان: "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلبة جامعة السلطان قابوس وتأثيرها على قيم المواطنة"³²، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في قيم المواطنة لدى طلبة التعليم الجامعي بمحافظة مسقط في سلطنة عمان، استخدم الباحث فيها المنهج الوصفي التحليلي حيث أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (495) طالب وطالبة، من خلال استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات.

■ أهم النتائج:

- الاستخدام الكبير لطلبة الجامعات العمانية لشبكات التواصل الاجتماعي يوميا بنسبة 94.4% وبمعدل 06 ساعات يوميا.
- الهاتف المحمول هو أكثر الأدوات استخداما، إلى جانب ارتفاع مستوى تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على قيم المواطنة من وجهة نظر المبحوثين بمتوسط التأثير 3.86.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير على قيم المواطنة لصالح السنوات الأخرى عكس السنة الأولى.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير على قيم المواطنة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

2.1.6- دراسة عواج سامية بعنوان: "التشبيك الاجتماعي وتأثيره على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري"³³ هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة شبكة الفايبر في تعزيز المواطنة لدى الشباب، باعتبارهم الشريحة الأكثر إقبالا عليها، وتم استخدام في هذه الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة مكونة من ثلاث محاور على عينة قوامها 100 مفردة، إلى جانب استخدام أداة الملاحظة.

■ أهم النتائج:

- استخدام الشباب لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل مكثف جاء موقع الفايبر في الترتيب الأول.
- مساهمة الفيس بوك في التحفيز على الأعمال المجتمعية لإنشاء الجمعيات أو المساعدة في الأعمال الخيرية وتفضيل استخدامه للمواضيع الثقافية والاجتماعية والسياسية بنسب متفاوتة.

³²موسى الشيعلي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلبة جامعة السلطان قابوس وتأثيرها على قيم المواطنة، بالمجلة العربية للآداب

والدراسات الإنسانية، مج 05، ع 20، سلطنة عمان، 2021

³³عواج سامية بعنوان: "التشبيك الاجتماعي وتأثيره على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، بمجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 12، ع 01، الجزائر، 2020.

الإطار المنهجي للدراسة

- وجود صفحات في الفيسبوك معززة لقيم المواطنة وصفحات أخرى حملت أفكار التطرف والعنصرية وحب الهجرة، وتغير العديد من المفاهيم المتعلقة بقيم المواطنة، والتأثر بما هو غربي
- كلما ازداد استخدام الفيسبوك زادت المشاركة المجتمعية والولاء الوطني لدى الشباب وبالتالي التأثير الكبير والواسع للفيسبوك على قيم المواطنة.

3.1.6- دراسة ابراهيم سعيد فتح الله وآخرون بعنوان: " دور الإعلام الجديد في تعزيز أنماط المواطنة في إقليم كردستان العراق -دراسة مسحية على الكوادر الحزبية"³⁴، هدفت الدراسة إلى البحث ومعرفة الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد كإحدى آليات الحراك السياسي داخل المجتمع في تحريك الجماهير وتعبئته وتوظيف القضايا المتعلقة بالمواطنة من خلاله، كما هدفت الدراسة التعرف على دور الإعلام الجديد في تعزيز المواطنة وفق أنماطها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث استخدم الباحثين المنهج المسحي من خلال أداة الاستبيان على عينة من الكوادر الحزبية في إقليم كردستان قوامها (120 مفردة).

■ أهم النتائج:

- تستخدم عينة الدراسة الإعلام الجديد بمستوى بسيط أقل من ساعتين في اليوم بنسبة 65%.
- يتمتع الإعلام الجديد بدور مهم في تعزيز أنماط المواطنة في إقليم كردستان العراق بشكل متوسط،
- الإعلام الجديد له دور في تعزيز أنماط المواطنة الاقتصادية مقارنة بالأنماط الأخرى وبشكل متوسط في تعزيز نمط المواطنة السياسية ودور منخفض في تعزيز المواطنة الاجتماعية.
- توصلت الدراسة بأن الذكور يرون أن للإعلام دوراً أكثر في تعزيز المواطنة مقارنة بالإناث مع التوصل لوجود تشابه في رؤية الباحثين حول دور الإعلام في تعزيز المواطنة بأنماطها المختلفة طبقاً للمتغيرات (العمر، التحصيل الدراسي، ساعات الاستخدام، الانتماءات الحزبية).

4.1.6- دراسة خالد منصر بعنوان: "دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري"³⁵، سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت أداة الاستبيان

³⁴ ابراهيم سعيد فتح الله، جوان جلال الدين محي الدين وكاوه عز الدين عبد الرحمن، دور الإعلام الجديد في تعزيز أنماط المواطنة في إقليم كردستان العراق -دراسة مسحية على الكوادر الحزبية، مجلة جامعة رابارين، العراق، 2019.

³⁵ خالد منصر، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، تخصص الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية: 2017-2018.

الإطار المنهجي للدراسة

الالكتروني لجمع البيانات على عينة قوامها 377 مفردة من الشباب (ذكور وإناث) المستخدمين الفعليين لمواقع الشبكات الاجتماعية.

■ أهم النتائج:

- موقع الفيس بوك هو أكثر مواقع الشبكات الاجتماعية استخداما من طرف الشباب مقارنة بالمواقع الاجتماعية الأخرى.

- أن أهم دوافع استخدام عينة الدراسة لمواقع الشبكات الاجتماعية هو سهولة البحث عن المعلومات المختلفة، إضافة إلى اعتبارها بديلا لوسائل الإعلام التقليدية الأخرى.

- أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول تقدير دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة تعزى للسمات الشخصية للمبحوثين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي).

- عن وجود دلالة إحصائية بين قيم المواطنة بأبعادها وبين استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية.

2.6- أوجه الشبه والاختلاف:

لا شك أن الدراسات السابقة المشار إليها أعلاه قد قدمت قيمة علمية وعملية قيمة قد تتفق مع بعضها وقد تختلف في بعض النتائج من دراسة إلى أخرى، وذلك حسب خصوصية كل دراسة، ومن هنا فإن هذه الدراسة قد تتفق هي أيضا مع الدراسات السابقة في كثير من الجوانب والنقاط وتختلف عنها في أخرى، حيث يمكن الإشارة إلى أوجه الشبه والاختلاف فيما يلي:

1. من حيث نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي نوع هذه الدراسة ومختلف الدراسات السابقة المذكورة أسفله إلى الدراسات الوصفية، حيث اتفقت الدراسة الأولى لموسى بن سليمان بن خلفان الشعيلي والدراسة الثانية لعواج سامية والدراسة الرابعة لخالد منصر على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أما الدراسة الثالثة لإبراهيم سعيد فتح الله وآخرون فقد اتفقت مع هذه الدراسة في استخدام منهج المسح بناء على ملاءمته مع نوع وخصائص الظاهرة محل الدراسة.

- من حيث أدوات الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام الاستمارة أو الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات ما عدا الدراسة الثانية "لعواج سامية" التي استخدمت أيضا أداة الملاحظة على بعض صفحات الفيس بوك، واختلفت نوعا ما في استخدام بعض الأدوات في مجال الدراسة الاستطلاعية لجمع المعلومات فهناك من الدراسات من اكتفت باستخدام أداة الملاحظة فقط ومنها من استعان بأداتي الملاحظة

الإطار المنهجي للدراسة

والمقابلة مع عينة الدراسة في الدراسة الاستكشافية للحصول على البيانات ومنها من اكتفى بأداة المقابلة في الدراسة الاستطلاعية لجمع المعلومات الكافية و إعادة صياغتها في شكل استبيان وهو ما قام به الباحث في هذه الدراسة.

2. من حيث مجتمع البحث وعينة الدراسة:

يلاحظ بأن الدراسات السابقة رغم الاختلاف في اختيارها لنوع العينة المستخدمة وعدد المفردات المتعامل معها (المبحوثين) من دراسة إلى أخرى إلا أن مجتمع البحث كان مركزا على فئة الشباب وطلبة الجامعة ما عدا الدراسة الثالثة لإبراهيم سعيد فتح الله وآخرون التي ركزت على عينة الدراسة تمثلت في الكوادر الحزبية، لتضيف الدراسة الراهنة مجتمع بحث مهم في هذه الظروف كثر عليه الحديث بين العام والخاص لأهميته ودوره الفاعل في المجتمع تمثل في ممثلي المجتمع المدني كمجتمع بحث أصلي وبالضبط ممثلي الجمعيات الشبانية سيدي بلعباس كمجتمع بحث متاح من خلال استخدام طريقة الحصر الشامل (التعامل مع كافة مفردات مجتمع البحث)، حيث ما يلاحظ أن هناك اختلاف وتنوع في تناول الدراسات السابقة في إجراء الدراسة على مجتمعات بحث مختلفة وهو ما سيضيف على البحث نوعا من الجودة ومساهمة علمية عملية ذات قيمة مضافة.

3. من حيث متغيرات الدراسة:

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في التركيز حول المتغير المستقل والمتمثل في أهم مخرجات الإعلام الجديد والمتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي وهي التسمية التي تناولتها الدراسة الراهنة في حين أن الدراسات السابقة الأخرى فقد تبنت تسميات مختلفة رغم أن المقصد واحد فمنها ما تناولت التسميات التالية: وسائل التواصل الاجتماعي، التشبيك الاجتماعي، وشبكات التواصل الاجتماعي وفي الدراسة الثالثة "لإبراهيم سعيد فتح الله وآخرون" تم تناول والأخذ بالاسم الجامع لوسائل الإعلام الجديدة ((الإعلام الجديد) كمتمغير مستقل.

أما المتغير التابع (المتأثر) فقد اتفقت الدراسات السابقة في تسليط الضوء على متغير المواطنة هذا المفهوم الذي تطور عبر العديد من المحطات، أصبح مصطلحا مركبا يستخدمه العديد من الفاعلين في المجتمع على اختلاف مراكزهم (حاكما كان أو محكوما)، سعت وتوسع مختلف المؤسسات لتحقيقه عل رأسها منظمات وجمعيات المجتمع المدني ومثليها، إلا أن تناوله في هذه الدراسة يختلف عن تناوله في الدراسات السابقة من ناحية الظروف وذلك في ظل تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية يشهدها العالم وتشهدها الجزائر إضافة إلى تناول جانبكيفية نشر ثقافة هذا المفهوم عبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من طرف فئة فاعلة في

الإطار المنهجي للدراسة

المجتمع من الجمهور ألا وهي ممثلي المجتمع المدني (ممثلي الجمعيات الشبابية)، ومعرفة مستوى استغلالها واستثمارها في مخرجات البيئة الإعلامية الرقمية لمواصلة مسارها الهادف لتعزيز هذا المفهوم ومختلف أبعاده وأنماطه.

3.6 حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:

من باب الأمانة العلمية فإن للدراسات السابقة والمشابهة سواء المشار إليها أعلاه أو تلك الدراسات التي لم تعرض كانت سندا للباحث باعتبارها بوصلة التوجيه نحو طريق البحث السليم الذي يتسم بالجدة والأصالة، كما كان لها الأثر الكبير في الاستفادة من بعض جوانبها حددها الباحث وفقا لما يلي:

- الانطلاق من إشكالية ذات رؤية جديدة بناء على مخرجات الدراسات السابقة مع الاعتماد عليها في الكثير من التقاطعات، حيث عاجلت الدراسات السابقة إشكالية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز قيم المواطنة والتي كشفت أن هناك حقيقة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي تختلف فعاليتها من فئة إلى أخرى (الطلبة، الشباب، الكوادر الحزبية) في حين ستعالج الدراسة الحالية زاوية جديدة انطلاقا مما توصلت إليه الدراسات السابقة من خلال البحث في كيفية استخدام واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة من طرف فئة فاعلة في المجتمع كثر عليها الحديث في الآونة الأخيرة نظارا لمكانتها ودورها في خدمة الشأن العام.

- التعرف أكثر على متغيرات الدراسة من خلال تقديم كما هائلا من المعارف النظرية مع الإشارة إلى القراءة الكرونولوجية التي ستعطي بعدا جديدا للدراسة.

- الاستفادة من جانب تحديد فرضيات الدراسة، حيث كان لهذه الدراسات دورا كبيرا في استقاء بعض التخمينات كإجابات مؤقتة أقرها الباحث وفقا لمخرجات ونتائج توصلت إليها هذه الدراسات.

- الاستفادة منها من خلال ضبط الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث منهج الدراسة وتحديد مجتمع البحث.

- الاستفادة من هذه الدراسات في مجال بناء استمارة الاستبيان وتحديد محاورها واستقاء بعض العبارات التي تتقاطع مع الدراسة الحالية.

7-المقاربة المنهجية للدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على منهج المسح (Survey Method) وبالضبط المسح الوصفي (Discriptive Survey) الذي يعتبر من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية الخاصة ببحوث الإعلام

الإطار المنهجي للدراسة

والاتصال، والذي يهدف إلى تسجيل وتحليل وتفسير مختلف معطيات الظاهرة الإعلامية المدروسة³⁶، من خلال وصف حركة الظواهر الإعلامية وعلاقتها واتجاهاتها والعوامل المحركة والدافعة لعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها وتأثيراتها المتبادلة في إطار السياق الاجتماعي العام،³⁷ أما نوع هذه الدراسة فهي وصفية، باعتبارها أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كمياً³⁸.

من خلال بناء علاقات وقياس بعض المتغيرات بغية إيجاد علاقة ارتباطية بينها من خلال التحليل الإحصائي (مقدار الظاهرة وحجمها) الذي يتيح درجة أعلى من الدقة والاتساق في صياغة النتائج وتفسيرها، فالدراسة الكمية تهدف للتوصل إلى عموميات غير مرتبطة بالسياق الذي تنفذ فيه الدراسة كما تهدف إلى تعميم نتائج البحث على حالات أخرى.

وبناء على ذلك اعتمد الباحث في دراسته على منهج المسح، أي إجراء الدراسة على ممثلي الجمعيات الشبانية (المكتب التنفيذي للجمعيات، المتكون من سبعة أعضاء في كل جمعية) باعتبارهم ممثلي المجتمع المدني (مجتمع الدراسة) الذي يتميز بحجمه الكبير وتفرعاته المختلفة على المستوى الوطني وحتى على مستوى الولاية، أين اختار الباحث ممثلي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس (المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة) بحكم أنها أكبر عدد من الجمعيات وممثليها يتعامل مع هذا القطاع نظراً لما يوفره هذا القطاع من خدمات وأنشطة لفائدة أكبر فئة في المجتمع من خلال تبنيه التنوع في النشاطات (علمية، ثقافية، رياضية، تربوية، تضامنية، تكوينية، بيئية) التي تشكل اهتمام الشباب وبالتالي استقطاب هذه الفئة التي تعبر في البداية عن علاقتها مع نشاطات القطاع بالتجاوب والمشاركة ثم بعد فترة تتطور العلاقة من خلال الانخراط في مختلف الجمعيات الشريكة أو المتعاملة مع مديريات الشباب والرياضة، لتتوج العلاقة بتحول هذا الشاب إلى فاعل في هذه الجمعيات ليصبح أحد إطاراتها ومؤسسيها أو أعضائها وتعبير آخر موافق لتوجه الدراسة يصبح أحد ممثليها وبالتالي التحصيل على ممثل من ممثلي المجتمع المدني ليواصل المسيرة التي بدأها الأسلاف من خلال تطوير الخدمات والنشاطات والمساهمة في بناء المجتمع ورفقه واستقراره وتطوره والحفاظ على قيمه الاجتماعية (ثقافة المواطنة والحرص على نشرها) عبر استخدام كافة الوسائط الاتصالية والإعلامية.

³⁶ صالح بن بوز، مناهج بحوث الإعلام: التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية، المجلة الجزائرية للاتصال، ع (11، 12)، الجزائر، 1995، ص 51.

³⁷ سعد سلمان المشهداني، مناهج البحث الإعلامي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 28.

³⁸ ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، إشراقات للنشر والتوزيع، السعودية، 2003، ص 187.

8- المقاربة النظرية للدراسة:

❖ مدخل الاعتماد على وسائل الإعلام:

تعتبر هذه النظرية نظام وسائل الإعلام جزءا هاما من النسيج الاجتماعي للمجتمع الحديث، وتصف وسائل الاتصال الجماهيري بمختلف أنواعها على أنها أنظمة مثلها مثل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية تتفاعل معها لتتولد علاقة فسرت بالاعتماد المتبادل، كما أضاف هذا التفسير لطبيعة العلاقة بين وسائل الاتصال ولأفراد والمجتمع بعدا جديدا ومهما، وقد تتسم هذه العلاقات بالتعاون والصراع وقد تكون ديناميكية متغيرة أو ساكنة ثابتة، وقد تكون مباشرة وغير مباشرة أو قوية وضعيفة وبناء على ما سلف يمكن القول بأن اسم النظرية (الاعتماد) يوحي ويوضح العلاقة الموجودة بين وسائل الاتصال والأفراد والجماعات والمنظمات و النظم الاجتماعية الأخرى، حيث قد تكون هذه العلاقة مع جميع الوسائل (نظم اتصالية) أو إحدى وسائل الاتصال الجماهيري (صحيفة،راديو، تلفزيون...) ³⁹.

ويتفق مؤسسا النظرية Sandra Ball-Rokeach and Melvin DeFleur "ملفين

ديفلر" و"ساندرا بولروكيتش" على أن اعتماد الفرد على المؤسسات الاتصالية في المجتمع المعاصر يفوق أي اعتماد آخر وبالتالي يصف العلاقة بين الفرد ووسائل الإعلام بالعلاقة الاعتماد القوية الأمر الذي يجعل الفرد لا يستطيع أن يستغني على وسائل الإعلام في كافة مسارات حياته اليومية فهي بالنسبة إليه حاجة وهدف وغاية ولكنها تختلف من فرد إلى آخر وذلك نظرا لتباين الأفراد في أهدافهم وحاجاتهم ومصالحهم ومراكزهم...، ويضيف مليفين ديفلر أنه لفهم طبيعة تأثير وسائل الإعلام في المجتمع باعتباره نظاما متداخلا ومرتبطة بالأنظمة الأخرى في المجتمع يجب فهم العناصر المتداخلة التالية:

- طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الذي تعمل فيه وسائل الإعلام وهو جانب مهم يحاول الباحث في هذه الدراسة تسليط الضوء عليه في إطار ظروف وتحولات سياسية، اجتماعية، اقتصادية ومستجدات أخرى أهمها اهتمام السلطة بمنظمات المجتمع المدني وممثلهم الذين برزوا في عدة محطات والتي كان من أهمها الدور الكبير الذي لعبته أثناء الأزمة الصحية (وباء كورونا...) والاقتصادية (ارتفاع القدرة الشرائية..) والسياسية (استشارتهم ومشاركتهم في تأطير وإنجاح المحطات الانتخابية من خلال التعبئة...).

³⁹حسن عماد مكاي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 1998، ص314.

الإطار المنهجي للدراسة

- طبيعة الأفراد من حيث مدى اعتمادهم على وسائل الإعلام وهنا يسلم الباحث الضوء حول جمهور خاص وفاعل ذو مكانة اجتماعية تمثل في ممثلي المجتمع المدني، من خلال قياس درجة استخدامهم واعتمادهم على مخرجات الميديا الجديدة (مواقع التواصل الاجتماعي) من أجل مواصلة مسارهم ومهامهم النبيلة التي تسعى إلى ترقية وتعزيز ثقافة المواطنة في ظروف خاصة واستثنائية يمر بها العالم عامة والبلد خاصة.

- طبيعة المعلومات نفسها التي تقدمها وسائل الإعلام للأفراد وهو جانب يسعى الباحث إلى بلوغه من خلال كشف أهم جوانب وموضوعات ثقافة المواطنة التي يسعى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من ممثلي المجتمع إلى نشرها مع التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجههم في نشر رسائلهم الهادفة.

- فرضيات النظرية:⁴⁰

يتراوح تأثير وسائل الإعلام بين القوة والضعف تبعاً للظروف المحيطة والخبرات السابقة.

1. نظام وسائل الإعلام جزء من النسق الاجتماعي للمجتمع وله علاقة بالأفراد والجماعات ومختلف الأنظمة الأخرى.

2. استخدام وسائل الإعلام لا يحدث بمعزل عن تأثيرات النظام الاجتماعي الذي يكون فيه الجمهور ووسائل الاتصال.

3. استخدام الجمهور لوسائل الإعلام وتفاعله معها يتأثران بما يتعلمه الفرد من المجتمع زمن وسائل الاتصال، ويتأثر الفرد بما يحدث نتيجة تعرضه لهذه الوسائل.

4. يزداد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام كلما كان هناك إشباع لحاجاته، فيتولد لدى الأفراد حاجات أخرى متجددة (ينبغي للنظام الإعلامي أن يتطور).

5. يزداد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام بشكل كبير في فترة الصراعات، والنزاعات، والكوارث الطبيعية، والأزمات.

6. يعتمد الصفوة (مكانة اجتماعية) على وسائل إعلام خاصة ليست متاحة لجميع الناس.

❖ تفسير توظيف نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام في البحث:

إن توظيف نظرية الاعتماد المتبادل لوسائل الإعلام في هذه الدراسة أملت جملة من الأسباب فسرها الباحث وقام بتحليلها ثم أقرها وفقاً للمعطيات التالية:

⁴⁰ماطر عبد الله حمدي، عز تحجاب، اعتماد الشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي في التزود بالمعلومات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إعلام، جامعة الشرق الأوسط، السعودية، 2018، ص، ص 13، 14.

الإطار المنهجي للدراسة

- شمولية نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ودقتها تجعلها إحدى النظريات الإعلامية القلائل التي يمكن أن تساعد في فهم تأثيرات الإعلام واستخدامها عكس نموذج الاستخدامات الذي ركّز على المتلقي وأهم تأثير وسائل الإعلام⁴¹.

أن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، تفترض أن درجة اعتماد الأفراد على المعلومات التي تنقلها وسائل الاتصال في المجتمع الحديث، يأتي من كون أن هذه الوسائل أصبحت جزءاً أساسياً في حياتهم ولا يمكن الاستغناء عنها، ومن هنا يعتبر الاعتماد التاريخي على وسائل الإعلام متغيراً أساسياً لفهم مستوى الاعتماد في البيئة الرقمية التفاعلية وفهم الأثر والتغيرات التي تحدثها وسائل الإعلام في شكل من أشكالها المتطور (استخدام مواقع التواصل الاجتماعي) على الأفراد في معتقداتهم وأفكارهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم...، وبالخصوص إذا كانت هذه الفئة من الأفراد جمهور مستخدم من نوع خاص له مكانة اجتماعية وفاعل في جميع ميادين الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية (كمثلي المجتمع المدني).

- اعتبار أن وسائل الإعلام أو وسائل الاتصال الجماهيري بمختلف أنواعها أو أشكالها (صحف، إذاعة، تلفزيون، انترنت...) جزء من المجتمع وأنها عنصر فاعل ولها أهمية بمكان، حيث ينطبق ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً باعتبارها إحدى أشكال ومخرجات الإعلام الجديد كمتغير (مستقل) نحاول كشف مدى تأثيرها وكيفية استخدامها وعلاقتها في نشر ثقافة المواطنة من قبل ممثلي المجتمع المدني كمستخدم.

- اعتبار منظمات وجمعيات المجتمع المدني وممثليها (مجتمع البحث) أيضاً جزء من المجتمع لها دور جدّ فاعل سجله التاريخ في العديد من المحطات باعتبارها مؤسسات مهمة تسعى بوظائفها السامية إلى الحفاظ على الوطن وخلق التوازنات داخل المجتمع من خلال المساهمة في بنائه والحفاظ على استقراره والسعي إلى تطويره عبر تقديم العديد من الأنشطة والخدمات (حملات التعبئة العامة، حملات تحسيسية وتوعوية، حملات تضامنية، حملات تطوعية، حملات صحية، نشاطات علمية ثقافية، تربية، ترفيهية، تكوينات، ورشات، مداخلات، مهرجانات، سياحة تاريخية، سياحة طبيعية، صحراوية... الخ)، وبصفة عامة تسعى إلى ترقية الفكر الوطني بمختلف أنماطه وأبعاده للصالح العام والخاص الحاكم والمحكوم، من خلال التعاون مع مختلف المؤسسات الفاعلة الأخرى داخل المجتمع من بينها المؤسسة الإعلامية في شكلها الجديد والمتطور (مواقع التواصل الاجتماعي).

- تفسيرات هذه النظرية التي تركز على علاقة وسائل الإعلام مع الكثير من الأنظمة الأخرى داخل المجتمع منها منظمات المجتمع المدني (الجمعيات وممثليها)، حيث تتسم العلاقة بينهما بنوع من التعاون والاعتماد المتبادل

⁴¹علي عبد الفتاح علي، نظريات الاتصال والإعلام الحديثة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 239.

الإطار المنهجي للدراسة

المهاتف إلى الحفاظ على المجتمع واستقراره، لأن علاقة وسائل الإعلام بالمجتمع المدني ومثليه هي علاقة تاريخية برزت منذ ظهور أو بروز وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري في بدايات القرن العشرين، حيث اعتمد المجتمع المدني بمختلف أشكاله (أحزاب سياسية، منظمات، جمعيات، نقابات، نوادي...) ومثليه على الصحف والإذاعة والتلفزيون في كثير من المحطات لتبليغ العديد من الرسائل والترويج للكثير من الأفكار والاتجاهات إلى جانب عرض ونشر مختلف الأنشطة والخدمات التي ساهمت في رصّ الصفوف وتلاحم الشعوب وزرع القيم الاجتماعية والرقي بالمجتمعات في جميع الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، حيث وبناء على ما سلف ذكره تسعى هذه الدراسة إلى الكشف والتعرف على علاقة استخدام وسائل الإعلام في شكلها الجدّ متطور (استخدام مواقع التواصل الاجتماعي) وكيفية استخدامها ودرجة استخدامها ومدى إسهاماتها مقارنة بالآليات والطرق المنتهجة لنشر ثقافة المواطنة من وجهة نظر ممثلي المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية التي تشهدها الجزائر.

أما اعتماد وسائل الإعلام على المجتمع المدني ومثليه فله جانب كبير يتمثل في الحصول على المعلومات (أخبار، نشاطات، أحداث، تظاهرات، تغطية الاجتماعات، المؤتمرات والمهرجانات...) تقوم بتغطيتها وسائل الإعلام، هذا وقد تعتمد وسائل الإعلام على المجتمع المدني القوي في الكثير من المحطات باعتباره وسيطا وطرفا ضاغطا في المجتمع يسعى إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحق إنشاء المؤسسات الإعلامية والدفاع عن حقوق الصحفيين والممارسين الإعلاميين من خلال مطالبة السلطة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) بتوفير الحماية لهذه الفئة وتحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية وعدم التضيق عليهم أثناء ممارسة مهامهم الإعلامية، إلى جانب ذلك قد تساهم الجمعيات أو منظمات المجتمع المدني من الناحية المالية لمؤسسات الإعلام وبطريقة غير مباشرة من خلال جلب رؤوس الأموال عن طريق الرعاية (إشراف المالي بعض المؤسسات الاقتصادية على نشاط جمعية مثلا عبر وسيلة إعلامية) من أجل نشر معلومات (مهرجانات، حملات...) تنظمها هذه الجمعيات ومثليها بتغطية من طرف وسائل الإعلام التي قد تستفيد من عائدات مالية إلى جانب استقطاب أعداد كبير من الجمهور الذي يعتبر رأس مال المؤسسة الإعلامية.

- أن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام لديها القدرة على التطور لشرح بيئة وسائل الإعلام.
- أن نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام تتناسب مع هذه الدراسة التي تأتي في ظروف تشهد فيها الجزائر نوع من التحولات والتغيرات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، حيث يشير الفرض الرئيس للنظرية بأن الاعتماد على وسائل الإعلام يزداد خلال فترات الصراع والنزاعات والتغيير وهذا ما أثبتته تجربة الاعتماد على

الإطار المنهجي للدراسة

وسائل الإعلام في ظل البيئة التقليدية محاولين التعرف والكشف أكثر على إمكانية اعتماد الجمهور المستخدم ممثلاً في (ممثلي المجتمع المدني كجمهور خاص) على مخرجات البيئة الإعلامية الجديدة (مستوى الاعتماد على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي) وكيفية استخدامها ودرجة استغلالها من خلال التعرف والكشف عن الآليات التواصلية المنتهجة لنشر ثقافة المواطنة ومدى نجاعتها وكفايتها حيث باتت المواطنة الرقمية أحد الركائز المعول عليها من طرف الحاكم والمحكوم لضمان استقرار المجتمع واستتباب الأمن فيه وبالتالي استقراره وتطوره.

9. أدوات الاشتغال الميداني:

يعتبر الاختيار السليم للأداة بمثابة مفتاح الدراسة من خلال جمع المعطيات والبيانات المهمة التي تساهم بشكل كبير في الوصول على نتائج سليمة ذات قيمة وإضافة علمية ليعتمد الباحث في هذه الدراسة على أداة (الاستبانة) من خلال توظيف المقاربة الكمية:

تم استخدام (استبانة الاستبيان) لجمع المعلومات والبيانات بحكم أنها إجراء مناسب للمنهج الكمي (القياس) في هذه المرحلة من البحث، فهي وسيلة اتصال ضرورية بين الباحث والمبحوث، إذ تمكنه من بلوغ هدفين في آن واحد من جهة تحفيز وتشجيع المبحوث على الكلام ومن جهة ثانية الحصول على معلومات المناسبة التي يحتاجها الباحث.

والاستبيان: كلمة مشتقة من الفعل استبان الأمر، وهو بذلك يعني التوضيح والتعريف، وفي مجال البحث العلمي فإن الاستبيان هو تلك القائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المبحوث في إطار الخطة الموضوعية، لتقدم إلى المبحوث، من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات والبيانات المطلوبة لتوضيح الظاهرة المدروسة، وتعريفها من جوانبها المختلفة⁴².

فبناء على مخرجات الدراسة الاستطلاعية في جانبها الميداني والتي وظّف فيها الباحث المقابلة الاستكشافية بصفة أولية وكسند لجمع المعلومات وبعض البيانات المهمة التي كان يجهلها الباحث قام هذا الأخير بإعادة بنائها وصياغتها وتكييفها وفق ما تتطلبه الاستبانة باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة في جمع البيانات والمعلومات خاصة في الدراسات الوصفية التي تهتم بالمسوح الاجتماعية وبناء على ما تقدمه من قدر كافي وجيد من معلومات ذات موضوعية بعيدة عن التحيز وبناء على اطلاعه على بعض الدراسات السابقة والمشاهدة لهذه الدراسة، تم القيام بإعداد مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بتساؤلات الدراسة على طريقة **LIKART** ليكورت في شكلها الثلاثي باعتبارها تعطي معامل ثبات أكبر من غيرها من الطرق، أين اعتمدنا توظيف الأسئلة المغلقة

⁴² أحمد بن مرسل، مرجع سبق ذكره، ص 220.

الإطار المنهجي للدراسة

والمفتوحة معا بهدف السماح للمبحوث إبداء رأيه بكل شفافية وحرية ودون قيد، ليتم بطبيعة الحال إخضاع الاستمارة إلى إجراءات التحكيم، ففي بداية إعداد استمارة الاستبيان تم إخراجها في شكلها الأولي أين تناولت ستة محاور تعددت فيها الأسئلة التي بلغت مايقارب 60سؤال حيث وبعد عملية تحكيم استمارة الاستبيان من طرف أساتذة مختصين في علوم الإعلام والاتصال بجامعة بجاية وتيارت وسيدي بلعباس، تم الأخذ بالملاحظات وقام الباحث بتعديل وحذف بعض أسئلة الاستبيان وفقا لما يلي:

- إلغاء أحد المحاور الذي تناول فيه الباحث بعض الأسئلة التي قد تحيده وتبعده عن لب موضوع الدراسة.
 - إدماج محورين (الرابع والخامس) في محور واحد.
 - حذف بعض الأسئلة التي كان فيها نوع من التشابه والتكرار مع أسئلة أخرى مع دمج أخرى مع بعضها.
 - إضافة أسئلة ذات العلاقة بمؤشرات وأبعاد الدراسة.
 - إعادة ترتيب بعض الأسئلة لخلق نوع من التوازن لتناول الموضوع بشكل تدريجي ومنظم.
 - إعادة صياغة بعض الأسئلة في قالب بسيط وتعبير واضح لتسهيل عملية الإجابة على المبحوث.
- ليقوم الباحث بعد عملية التعديل بإخراجها نهائيا وفقا للمحاور التالية: (خمسة محاور)
- **البيانات الشخصية** (خصائص مبحوثي الدراسة).
 - **المحور الأول:** عادات وأنماط استخدام ممثلي المجتمع المدني لمواقع التواصل الاجتماعي.
 - **المحور الثاني:** درجة ومستوى استخدام واستغلال ممثلي الجمعيات الشبانية لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة.
 - **المحور الثالث:** الآليات والأساليب التواصلية المعتمدة من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
 - **المحور الرابع:** وتيرة نشر مواضيع ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية.
 - **المحور الخامس:** الصعوبات والتحديات التي تواجه ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة عند استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي.
- بعدها شرع الباحث في طبع استمارة الاستبيان، ليقوم بعدها مباشرة في توزيع استمارة الاستبيان على ممثلي الجمعيات الشبانية مستغلا لقاء الحركة الجمعوية بتاريخ 09 ديسمبر 2022 المنعقد بمركز الترفيه العلمي (سيدي بلعباس) إلى غاية 10 فيفري 2023، ليتم بعدها استلام وتجميع استمارات الاستبيان من قبل المبحوثين بعد

الإطار المنهجي للدراسة

إقناعهم بأهمية الموضوع لكسب ودهم وتفهمهم وتعاونهم معنا، حيث دامت هذه العملية من الإعداد إلى التحكيم والإخراج والتطبيق أكثر من ستة أشهر، لياشر الباحث في المحطة الأخيرة بترميز وتفرغ البيانات وتحليلها من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS أين تم استخراج التكرارات والنسب المئوية في شكل أرقام (كمية) ثم ترجمتها وتحليلها وتفسيرها بشكل (كفي).

10. الصدق والثبات:

1.10. الصدق:

في عالم البحث، لا يمكن تجاهل أهمية الصدق كشرط أساسي لضمان جودة وموثوقية النتائج. لذا، يجب على أي باحث البحث عن طرق متعددة للتحقق من صدق الأداة البحثية المستخدمة. في هذه الدراسة، تم التركيز بشكل خاص على طريقة الاعتماد على آراء المحكمين*. تم تقديم الاستبانة لمجموعة من الخبراء والمختصين في المجال لتقييمها وتقديم توجيهاتهم. تمثل هذه الخطوة المهمة جزءاً أساسياً في تحسين وتطوير الأداة البحثية. باستناد إلى تعليقات المحكمين، تم تعديل الاستبانة بعناية لتحسين صياغة الأسئلة والخيارات وتوجيه الأداة نحو أقصى درجات الصدق والدقة. هذه العملية تكمن في تحقيق مصداقية وجودة الأداة البحثية، مما زاد من قيمة البحث وساهم في تحسين جودة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها، مما يجعلها موثوقة لدعم الاستنتاجات وتوصيات هذا العمل.

2.10. الثبات:

تعد الموثوقية والصلاحية من القضايا المركزية في جميع القياسات العلمية، في نظرية الاختبار الكلاسيكية، يتم استخدام معامل الموثوقية CronbachAlpha والذي يعد من أكثر الطرق انتشاراً والذي يعتمد على الاتساق الداخلي لتقدير موثوقية الدرجات التي تم الحصول عليها ويعطي فكرة عن ثبات أسئلة الاستبيان⁴³

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.960	20

في هذا العمل حصلنا على نسبة 0,96، تعكس هذه النسبة العالية من معامل الموثوقية الداخلية والتي تجاوزت القيمة المقبولة، التي تعادل عادة 0,70، إجمالية التوافق بين الأسئلة والمفاهيم المقصودة. هذا يشير إلى أن

الاستبيان المعتمد يقيس بشكل متسق وموثوق متغيرات الدراسة. وبالتالي، يمكن للنتائج المستنتجة من هذه

* تم تحكيم الاستبيان من طرف: (الدكتور جلولي مختار جامعة تيارت، الدكتور مراح سعيد جامعة جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الدكتور بن عيشة عبد الكريم جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية)

Tan, Ş. "Misuses of KR-20 and cronbach's alpha reliability coefficients. Education and Science, 34 (152), (2009).p 102

الإطار المنهجي للدراسة

الدراسة أن تكون أكثر دقة وموثوقية، مما يعزز من قوة الاستنتاجات التي ستستند إلى هذا الاستبيان في البحث".

11. مجتمع وعينة الدراسة:

1.11. مجتمع البحث:

يعرف مجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية على أنه "مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي تتركز عليها الملاحظات"، وتعريف مبسط هو "مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث والتقصي"⁴⁴، وسيكون مجتمع البحث في هذه الدراسة هو ممثلي المجتمع المدني ولكن نظرا لضخامته وتفرعاته تم التركيز على ممثلي المجتمع المدني الممكن الوصول إليهم لجمع البيانات (المجتمع المتاح) والذي تمثل في ممثلي الجمعيات الشبانية المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة لولاية سيدي بلعباس وبالضبط هم كافة أعضاء المكتب التنفيذي (القياديين) المسيرين لهذه للجمعيات والناشطون بشكل قانوني (بحوزون على اعتماد أو ترخيص) في المجال الجمعوي (شبابي، تضامني، خيري، ثقافي، علمي...)، حيث وفقا لأدبيات الدراسة (دراسات السابقة، مراجع، قوانين، آراء وتعريفات الباحثين...)، فإنه لا يوجد اختلاف أو تعارض بأن ممثلي الجمعيات الشبانية هم جزء فاعل في المجتمع وينتمون إلى قائمة ممثلي المجتمع المدني الناشط عبر القطر الوطني حيث تشهد هذه الفئة أو هذا الفرع (الجمعيات الشبانية) اهتماما كبيرا من طرف السلطة ومؤسساتها من خلال المتابعة والمرافقة وتقديم الدعم المادي والمعنوي والتكوين وخير دليل على ذلك هو إشراك العديد من إطارات هذه الجمعيات الشبانية كأعضاء في المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، ولأن مجتمع البحث أو الدراسة يعد الأرضية التي يستند عليها العمل البحثي الميداني فإن الدراسة التي بين أيدينا تهتم بمعرفة والكشف عن كيفية استخدام و استغلال مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ممثلي المجتمع المدني (الجمعيات الشبانية) لنشر ثقافة المواطنة أنماطها وأبعادها من خلال قياس مدى درجة استخدام ومستوى اعتماد ممثلي المجتمع المدني على هذه المواقع.

إحصائيات حول مجتمع البحث: من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث ونزوله إلى الميدان وإجرائه مقابلة استكشافية مع بعض ممثلي الجمعيات الشبانية بشكل احتمالي (حوالي 20 ممثل أو عضو مؤسس) ومسؤولي المديرية وبالخصوص رئيس مكتب الجمعيات الشبانية ورئيس مصلحة الشباب بمديرية الشباب والرياضة

⁴⁴موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للنشر، ط2، الجزائر، 2006، ص298.

الإطار المنهجي للدراسة

سيدي بلعباس، وبناء على تقديم طلب تسهيل مهمة بحث ميداني في إطار التحضير لإنجاز أطروحة دكتوراه تم التجاوب معنا من خلال تقديم المعلومات والإحصائيات التالية:⁴⁵ (انظر الملحق رقم 02 الصفحة رقم 404)

- تقديم قائمة الجمعيات الشبانية الناشطة والمعتمدة والمتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة بعنوان سنة 2022 والمقدرة بـ 59 جمعية (30 جمعية ولائية و 29 جمعية محلية).

- تشكل الجمعيات الشبانية من شقين أو نوعين: جمعيات شبانية ولائية وجمعيات شبانية محلية فالأولى هي جمعيات تنشط عبر قطر الولاية وأغلبها تحوز على مقرات داخل عاصمة الولاية ولا يقل أعضاؤها أو مؤسسوها أو ممثليها عن 15 عضو مؤسس كحد أدنى وفقا للقانون المنظم لها، أما الثانية تنشط محليا في إحدى بلديات سيدي بلعباس (52 بلدية) ويبلغ عدد أعضائها ومؤسسيها 10 أعضاء أو ممثلين على الأقل.

- يقود كل جمعية ولائية أو محلية مكتب تنفيذي يتكون من سبعة أعضاء وهم كالاتي: (رئيس الجمعية، نائب الأول لرئيس الجمعية، نائب الثاني لرئيس الجمعية، أمين الإدارة والمالية، نائب أمين الإدارة والمالية، الكاتب العام، نائب الكاتب العام) وهؤلاء الأعضاء هم القياديين في الجمعيات المعنيين بالدراسة تحت مسمى ممثلي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس.

يبلغ عدد الجمعيات الشبانية (59) جمعية ناشطة وهذا يدل عن تغطية مديرية الشباب والرياضة سيدي بلعباس أغلبية بلديات الولاية أي كل القطر الولائي، وهذا كان من الأسباب التي جعلتنا نختار هذا النوع من الجمعيات وممثليها لإجراء الدراسة، فهذه الجمعيات تحوز كلها على مقرات بحكم أن المديرية تمنح شهادة المقر لكافة الجمعيات المتعاملة معها على مستوى المركبات الشبانية ودور الشباب والقاعات المتعددة النشاطات التابعة لها على مستوى كل البلديات. وبناء على هذه المعطيات فإن تقديرات مجتمع البحث المتمثل في ممثلي الجمعيات الشبانية على مستوى ولاية سيدي بلعباس (المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة في شقها الشباني) يتمثل حسب المعطيات السالفة الذكر في 413 ممثل أو عضو بعنوان سنة 2022 بناء على مايلي:

الجمعيات الشبانية الولائية: (29 جمعية ولائية × 07 أعضاء المكتب أو ممثل) = 203 ممثل أو عضو مكتب.

الجمعيات الشبانية المحلية: (30 جمعية محلية × 07 عضو مكتب أو ممثل) = 210 ممثل أو عضو مكتب. ليصبح العدد الإجمالي لمجتمع البحث في هذه الدراسة المقدر بـ 413 عضو مكتب أو ممثل عن الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس بناء على الجمع بين ممثلي الجمعيات الشبانية الولائية والمحلية معا:

⁴⁵ المصدر: مكتب الجمعيات بمديرية الشباب والرياضة لولاية سيدي بلعباس، (أنظر إلى الملاحق).

الإطار المنهجي للدراسة

203 ممثلا (الجمعيات الولائية) +210 ممثل (الجمعيات المحلية)=413 ممثل أو عضو مكتب عن الجمعيات الشبانية.

❖ طريقة اختيار مفردات البحث وإخضاعها للدراسة:

بناء على التسهيلات والتعاون المقدمين من قبل مديرية الشباب والرياضة سيدي بلعباس وبناء على المعلومات التي يملكها الباحث من خلال سهولة التواصل مع ممثلي الجمعيات الشبانية سيدي بلعباس (رقم هاتف رئيس الجمعية، عنوان المقر ...)، وبناء على خبرة الباحث في الميدان وتواصله مع العديد من هذه الجمعيات وممثليها ، وبناء على نوعية الدراسة وحجمها (أطروحة دكتوراه) وبناء على توفر اتساع الوقت وبعض الإمكانيات التي تسهل الوصول إلى كافة مفردات البحث، وبناء على عدد مفردات مجتمع البحث المحدود(مجتمع بحث متاح وصغير) والذي يمكن الوصول إليه جميعا والمقدر ب:413 مفردة (ممثلي أو أعضاء المكتب التنفيذي للجمعيات الشبانية سيدي بلعباس)، ويهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة، اعتمد الباحث على اختيار طريقة الحصر الشامل في بحث المجتمعات الصغيرة حيث تمكن الباحث من خلال العملية حصر كل مفردات البحث وإخضاعها للملاحظة العلمية وفق الأهداف المسطرة للبحث⁴⁶.

❖ مواصفات مجتمع البحث محل الدراسة(ممثلي الجمعيات الشبانية أو أعضاء المكتب التنفيذي):

- يُنتخبون من قبل الجمعية العامة الانتخابية (الأعضاء المؤسسين) لمدة 05 سنوات على الأكثر (قابلة للتجديد).

1. لا بد أن تتوفر فيهم بعض الصفات (القيادة ، النشاط الدائم ، التواصل...)
2. -تنظيم معظم نشاطات الجمعية.
3. -التسيير الإداري والمالي للجمعية.
4. تمثيل الجمعية في مختلف الاجتماعات الرسمية والنشاطات والمهرجانات والمناسبات والمحافل.
5. جميع الأفكار والمبادرات واتخاذ القرار بصفة عامة في الجمعية يخرج من هذا المكتب التنفيذي.
6. أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية هم أكثر دراية بظروف الجمعية ومؤهلاتها وتعاملاتها.
7. أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية هم الأكثر تواجدا مع المواطن ومختلف الهيئات ومؤسسات الدولة.
8. لقاءاتهم مستمرة من خلال عقد اجتماعات دورية واستثنائية طيلة السنة.

⁴⁶أحمد بن مرسل، مرجع سبق ذكره، ص169.

الإطار المنهجي للدراسة

9. لهم مسؤوليات مختلفة فيدخل ضمن مسؤوليتهم أيضا التفاعل وإعلام المواطن أو الجمهور بكل النشاطات المختلفة من خلال استعمال واستخدام كافة الوسائط الاتصالية لتبليغ رسائل الجمعية ونشرها.

2.11. عينة الدراسة:

بما أن الدراسة الحالية استندت على المنهج المسحي والذي قد يكون شاملا لجميع مفردات المجتمع (مسح شامل)، وقد يكون لعدد محدود (المسح بطريقة العينة)⁴⁷، اعتمد الباحث في البداية على اختيار طريقة الحصر الشامل في بحث المجتمعات الصغيرة حيث يمكن من خلالها حصر كل مفردات البحث وإخضاعها كلها للملاحظة العلمية وفق الأهداف المسطرة للبحث⁴⁸، وعليه كان الهدف هو إجراء حصر شامل لجميع مفردات مجتمع البحث، ولكن لم يتم في الواقع الوصول إلى جميع هذه المفردات، (ممثلي أو أعضاء المكتب التنفيذي للجمعيات الشبانية سيدي بلعباس)، والبالغ عددها 413 مفردة، فعندما يهتم الباحث بحصر شامل لمجتمع بحثه ولا يتمكن من شمول جميع الوحدات في المجتمع المدروس لأسباب مختلفة (مثل عدم الاستجابة، عدم التواجد، الرفض، إلخ)، فإن العينة التي يتم العمل بها تكون قد تشكلت بشكل عفوي أو غير مخطط له. هذه العينة لا تعتبر عينة احتمالية لأن جميع أعضاء المجتمع لم يكن لديهم فرصة متساوية للانضمام إلى العينة. وبالتالي يتم الحصول في هذه الحالة على "عينة غير احتمالية" (Non-probability Sampling). في هذه الحالة، يمكن تصنيف العينة على أنها "عينة متاحة" (Convenience Sample) حيث تتكون العينة من الأفراد الذين كانوا متاحين وموافقين على المشاركة في الدراسة، والذي بلغ عددهم 394 مفردة وبذلك لم يتحقق الحصر الشامل لمجموع مجتمع البحث المستهدف.

12 حدود الدراسة:

1.12 الحدود المكانية (الجغرافية):

بناء على حرص الباحث في تقديم مادة علمية ذات إضافة والتوصل إلى نتائج قيمة والخروج بتوصيات لفائدة المجتمع ومكوناته وبحكم إقامة الباحث بولاية سيدي بلعباس واحتكاكه بممثلي المجتمع المدني وبالخصوص ممثلي الجمعيات الشبانية المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة ويهدف تسهيل عملية البحث والتواصل مع مجتمع الدراسة وبناء على قوة المجتمع المدني ومثليه وعراقته وحجم نشاطاته المتنوعة التي مست جميع الميادين والتي برزت

⁴⁷ محيي محمد مسعد، كيفية كتابة الأبحاث والإعداد للمحاضرات، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص33.

⁴⁸ أحمد بن مرسل، مرجع سبق ذكره، ص169.

الإطار المنهجي للدراسة

في الآونة الأخيرة خاصة في فترة الأزمات اختار الباحث هذه الولاية العريقة والحضارية-ولاية سيدي بلعباس- لإجراء الدراسة على كافة مجتمع البحث من ممثلي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس.

النشاط الجمعي بالولاية: تعتبر ولاية سيدي بلعباس فضاء للنشاط الجمعي في مختلف المجالات الحياة فرضته التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد خاصة بعد الانفتاح على التعددية في بداية التسعينيات ثم فترة ما بعد العشرية السوداء ابتداء من 2001م إلى غاية الساعة، تبعتها سياسة الدولة في فتح مجال النشاط الجمعي وتقنيته وتسهيل عملية منح اعتماد الجمعيات وفق إجراءات مبسطة وفي فترة زمنية وجيزة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد حراك 22 فيفري 2019، مما انعكس ذلك على عدد الكبير للجمعيات المعتمدة بالولاية وبالتالي تلبية مختلف رغبات وميولات الناشطين أو المؤسسين أو المنخرطين، فهناك الجمعيات الشبانية (المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة)، جمعيات الصحية (المتعاملة مع قطاع الصحة)، جمعيات التعليم والتكوين (جمعيات أولياء التلاميذ المتعاملة مع قطع التربية أو التكوين المهني)، جمعيات الفن والثقافة (المتعاملة مع قطاع الثقافة بالولاية)، الجمعيات التضامنية (المتعاملة مع قطاع التضامن والأسرة)، الجمعيات الدينية (جمعيات المسجد المتعاملة مع قطاع الشؤون الدينية)، الجمعيات المهتمة بالبيئة والمحيط (المتعاملة مع مديرية البيئة) الجمعيات الرياضية، الجمعيات الخيرية، جمعيات النسائية، الجمعيات المهنية، جمعيات الطفولة، جمعيات الكشفية الإسلامية والجمعيات الأخرى الغير حكومية مثل جمعيات حقوق الإنسان وغيرها...، إن مختلف الجمعيات السالفة الذكر يشهد لها التاريخ وتشهد لها ساكنة الولاية وحتى المسؤولين على ما قدمته من خدمات ونشاطات هادفة خاصة في فترة الأزمات من خلال تنظيم نشاطات مختلفة (حملات تحسيسية وتوعوية، حملات تطوعية، حملات تضامنية، صحية، بيئية، ثقافية وترفيهية، نشاطات علمية هادفة، تعبئة...)، ولكن في هذه الدراسة نظرا للعدد الكبير للجمعيات ونظر لصعوبات البحث المتمثلة في استحالة الوصول إلى جميع ممثلي الجمعيات، اختار الباحث إجراء الدراسة على ممثلي الجمعيات الشبانية المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة سيدي بلعباس (مصلحة الشباب) باعتبار أنها :

1. جمعيات شبانية نتصور أن أغلبها شباب يستخدمون تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلى رأسها مواقع التواصل الاجتماعي.
2. جمعيات شبانية معتمدة وتنشط بشكل قانوني في إطار القانون العضوي 06/12.
3. جمعيات لها مقرات (دور الشباب على مستوى كافة قطر الولاية) وبالتالي سهولة الوصول إليها.
4. جمعيات نشطة وموزعة على كافة قطر الولاية (شمال وجنوب، شرق وغرب الولاية وعاصمتها).

5. جمعيات معظمها لها صلاحية تنظيم أنشطة مختلفة (اجتماعية، ثقافية، بيئية، تطوعية، وطنية، دينية، رياضية، علمية، ترفيهية، تعبئة...).

6. جمعيات مهيكلة تعنى بمرافقة ومتابعة قطاع الشباب والرياضة من خلال السهر على تكوين إطاراتها ومسيرها إلى جانب ما تقدمه لها من مساعدات مالية معتبرة مما يضمن نوع من الاستمرارية في النشاط لمواجهة الصعوبات ورفع التحديات.

2.12. الحدود الزمانية (فترة الدراسة):

كما هو معلوم فإن الدراسة مقيدة بالوقت الذي تحدده التشريعات الأكاديمية وفقا للقوانين المنظمة، حيث ركز الباحث في السنتين الأولى والثانية على القراءة الموسعة والمكثفة حول الموضوع والبحث عن المصادر والمراجع والدراسات السابقة مع جمع كل المعلومات ذات العلاقة بالموضوع والتوسع في المجال النظري والبحث في المجال المنهجي من خلال توجيهات الأستاذة المشرفة والاحتكاك بالأساتذة المختصين في المجال إضافة إلى القيام بالدراسة الاستطلاعية من خلال النزول إلى الميدان أين تم تحديد خصائص مجتمع البحث وفقا لمقابلة أجراها الباحث مع عينة صغيرة من ممثلي المجتمع المدني والمتمثلين في بعض أعضاء الجمعيات الشبانية باختلاف مهامهم وخبراتهم ونوعهم...، إضافة إلى إجراء مقابلة مع مسؤولي قطاع الشباب والرياضة سيدي بلعباس حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والقرارات التالية:

بخصوص تحديد مجتمع الدراسة وطريقة اختيار مفردات البحث وفقا لمختلف المعلومات والأفكار المستقاة من الدراسة الاستكشافية التي كان لها دور كبير في تسجيل الكثير من الملاحظات وتعديل قدر كبير من البيانات الأولية ومراجعتها على رأسها تحديد طريقة اختيار مفردات الدراسة والمتمثلة في إتباع طريقة الحصر الشامل من خلال إجراء الدراسة على كافة أعضاء المكتب التنفيذي للجمعيات الشبانية المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة سيدي بلعباس في شقها الشباني(الشباب).

الإطار النظري

II. الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: مواقع التواصل الاجتماعي من الميلاد إلى الاستخدام والأثر

تمهيد

1-1 ماهية مواقع التواصل الاجتماعي.

1-1-1 مفهوم الإعلام الجديد وأهم أشكاله.

2-1-1 تعريف مواقع التواصل الاجتماعي

3-1-1 السياق التاريخي لميلاد مواقع التواصل الاجتماعي.

2-1 أنواع وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على سلوك المستخدم

1-2-1 أنواع وأهم مواقع التواصل الاجتماعي.

1-2-1 خصائص مواقع التواصل الاجتماعي.

3-2-1 سلوك مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

3-1 آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع

1-3-1 الحياة السياسية والاجتماعية في ظل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

2-3-1 مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات وأداة للنشر.

3-3-1 إيجابيات وسلبيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

خلاصة

تمهيد:

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي شكلا من أشكال الإعلام الجديد، ومن أهم وأبرز وسائل الاتصال الحديثة والمعاصرة، ظهرت في أواخر الألفية الثانية وبرزت مع مطلع الألفية الثالثة، أين شهدت استخداما واسعا خلال العقد الأخير من الزمن، ساهمت اليوم ولازالت تساهم في إحداث تغيرات جذرية على المستوى الاتصال الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، نظرا لما تقدمه وتتيحه من خدمات وتوفره من تطبيقات، ولعل أبرز ما قدمته بشكل جلي كرهان هو تمكين الفاعلين سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا من تجاوز العديد من الصعوبات والإكراهات والعراقيل التي كانوا يواجهونها في الواقع، من خلال خلق سياق اتصالي جديد ألغى الحضور الجسدي والمكاني، وفتح مجال التواصل الافتراضي المتميز بالفاعلية والسرعة وسهولة الاستخدام وقلة التكلفة، مع فتح مجال التواصل والتعبير عن الرأي بكل حرية، وهو ما انعكس على استخدامها بشكل متصاعد من طرف مختلف مكونات المجتمع منذ ظهورها وبالخصوص استخدامها من قبل ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، بهدف التعبير عن آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم وإيصال مشاكل من يمثلوهم إلى السلطات المختصة، مع محاولة استخدام واستغلال ما تتميز به من خصائص لتحقيق التواصل الفعال مع أعضائها ومنخرطيها والمتعاطفين معها، ولتذليل صعوبات والتعريف ببرامجها ونشاطاتها، ولتحقيق أهدافها المتنوعة من بينها نشر ثقافة المواطنة بمختلف أبعادها كهدف أسمى حفاظا على أمن الوطن والمساهمة في استقراره وتطوره وورقية باعتباره من أرقى أمانيتها.

الفصل الأول: مواقع التواصل الاجتماعي من الميلاد إلى الاستخدام والأثر.

1-1 ماهية مواقع التواصل الاجتماعي:

تعد مواقع التواصل الاجتماعي شكل من الإعلام الجديد وأبرزها، حتى بات الكثير يستخدم المصطلحين باعتبارهما يميلان مفهوما واحدا، ولكن في حقيقة الأمر تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي جزء من الإعلام الجديد الذي له عدة أشكال أخرى سنحاول التطرق لأهمها، مع الإشارة إلى مفهوم الإعلام الجديد الذي عرف نوعا من عدم الاتفاق عن تعريف واضح المعالم من طرف الباحثين المختصين، محاولين كشف الغموض ولو بدرجة معينة حتى نستوفي لكل مفهوم أو مصطلح حقه من الناحية الأكاديمية.

1-1-1 مفهوم الإعلام الجديد وأهم أشكاله:

1- مفهوم الإعلام الجديد:

تباينت تعريفات الإعلام الجديد وفق رؤية كل باحث لاعتبارات منها تاريخية وتأثير البيئة التي ينتمي إليها، فضلا عن المصادر والمراجع التي نهل منها كل باحث حول ما يتعلق بهذا المفهوم، حيث عرفه قاموس التكنولوجيا الرفيعة بشكل مختصر ووصفه بأنه: "اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة"¹ وعرفه قاموس ليستر بأنه مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت من التزاوج بين الحاسوب ووسائل الإعلام التقليدية من طباعة وتصوير فوتوغرافي والصوت والفيديو.²

ووفقا للدراسات العربية تم تعريف الإعلام الجديد من طرف مجموعة من الباحثين بأنه: "مصطلح يضم تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية كافة التي جعلت من الممكن إنتاج ونشر واستهلاك وتبادل المعلومات التي نريدها في الوقت الذي نريده وبالشكل الذي نريده عبر الأجهزة الالكترونية المتصلة أو غير المتصلة بالإنترنت والتفاعل مع المستخدمين الآخرين أينما كانوا"³.

¹ أميمة أحمد رمضان، العمل الصحفي في عصر الإعلام الجديد، دار أجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص20.

² رضا عبد الواحد أمين، استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الانترنت، المؤتمر الدولي للإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، جامعة البحرين، 09/07 أبريل 2009، ص512.

³ سعود صالح كاتب، الإعلام الجديد وقضايا المجتمع (التحديات والفرص)، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي، جدة، 13/15 ديسمبر 2011، ص5.

وللإشارة فقط فإن الإعلام الجديد في الحقيقة هو مفهوم ليس جديد أو وليد الساعة، حيث يشير دينيس مكويل Denis McQuail في هذا الشأن بأنه مصطلح تم تداوله منذ ستينيات القرن الماضي، تم إطلاقه على عدد من التقنيات الاتصالية

الجديدة في ذلك الوقت مثل الأقمار الصناعية وتلفزيون الكابل، فالمصطلح كان يتسع مع ظهور تقنيات جديدة ليشمل ما يستجد من وسائل اتصال حديثة، لذلك نجد هناك نوع من الصعوبة في الاتفاق على تحديد مفهوم واضح المعالم بسبب حالته الديناميكية المتغيرة والمتطورة بشكل مستمر، إلى أن بلغ المفهوم درجة من الاتفاق على أنه يشير إلى المحتوى الإعلامي الذي يُبث ويُنشر عبر الوسائل الإعلامية عدا وسائل الإعلام التقليدية كالصحافة والراديو والتلفزيون، ليستقر الأمر بعد ذلك بربط هذا المفهوم مع استخدام الوسيط الاتصالي الجديد "الانترنت" التي قامت بدمج الوسائل الاتصالية المختلفة القديمة منها والمستحدثة، لتتغير بذلك الكثير من المفاهيم الإعلامية التي استقرت لسنوات طويلة عند الباحثين والأكاديميين ومنه ما اقترحه الباحثين Gloria Leifer and David Livingstone "لايفرووليفنجنستون" اللتين قدمتا وصفا للإعلام الجديد من خلال تمييزه وفقا للخصائص التالية:¹

- أ. التواصل الشبكي المتداخل الذي يسمح بالتواصل من عدة نقاط إلى عدة نقاط أخرى، عكس ما هو الحال في الاتصال الجماهيري التقليدي الذي يتركز على التواصل من نقطة واحدة إلى عدة نقاط.
- ب. المرونة في الوصول والدخول من قبل المستخدم للقيام بمختلف نشاطاته كمرسل ومستقبل ومنتج.
- ت. التفاعلية وهي خاصية جليلة تميز الإعلام الجديد وهي شبه منعدمة في الاتصال الجماهيري التقليدي، تسمح للمستخدم المشاركة في إنتاج المحتوى الاتصالي مهما كانت صفته في العملية الاتصالية (مرسلا مستقبلا أو منتجا).
- ث. تنوع المحتوى والمضامين الإعلامية وغزارتها في الإعلام الجديد، مقارنة بأنواع وأنماط محدد ومحصورة في الإعلام التقليدي.

¹ شمس ضياتخلفلاوي، الإعلام الجديد: قراءة في تطور المفهوم والوظيفة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 15، الجزائر، 2015، ص 293، ص 294.

ج. تعدد الاستخدامات والانفتاح الذي يتميز به الإعلام الجديد من الناحية الفنية والموضوعية وفي محتوى وشكل المواد الإعلامية.

ح. الانتشار والتحرر من خلال تخطي حاجز المكان وعدم ارتباط الإعلام الجديد بمنطقة جغرافية محددة.

2- أهم أشكال الإعلام الجديد:

إن الإعلام الجديد ليس ظاهرة تقنية محضة فقط وفق ما يراه التصور الأداتي، باعتباره مجرد وسيلة لنقل وتلقي المعلومات، بل هو فضاء يحتضن العديد من النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الاتصالية، حيث يقول Pavlik جون بافلاك في هذا الشأن: "إن المشهد الخاص بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة يتغير بمثل سرعة تطور هذه التكنولوجيات، وهي تحدث تغييرا راديكاليا في كل ما يتعلق بالطريقة التي نتواصل بها والأشخاص الذين نتواصل معهم، كما أنها تغير كافة أوجه الحياة التي نعيشها من بناء العلاقات الشخصية إلى خلق المصادر المالية والرعاية الصحية وغيرها..."، ومن هنا فالإعلام الجديد يعتبر من أهم إنجازات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم، والتطور المذهل لشبكة المعلومات الدولية، وانتشار التقنيات الحديثة للاتصال وتزايد تطبيقاتها في مجال الإعلام والاتصال¹، وهو ما جعل الإعلام الجديد يتجلى في العديد من الأشكال أهمها:²

مواقع التواصل الاجتماعي (social media): ولها العديد من التسميات منها شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع التشبيك الاجتماعي ووسائل التواصل الاجتماعي، وهي عبارة عن مواقع يستخدمها الأفراد أو جماعات (مؤسسات) بهدف التواصل الاجتماعي وإقامة العلاقات والتعارف وتبادل المعلومات في فضاء افتراضي، كما أنها تمكن المستخدم عبرها بإنشاء صفحة خاصة لنشر معلوماته من سيرة ذاتية وصور وفيديوهات ونصوص ومقالات ونشر تسجيلات مختلفة وغيرها مع إمكانية مشاركتها مع الغير، ومن أبرز وأشهر هذه المواقع هي الفيسبوك facebook، التويتر twitter، ماي سبيس myspace.

- المدونات الإلكترونية (les blogs): هي عبارة عن مواقع الكترونية يتم إنشاؤها في الغالب أفراد المؤسسات والجماعات، يتم الكتابة فيها بأساليب مختلفة، إلا أن الغالب في كتاباتها هو الأسلوب الصحفي، تهتم

¹حمدي بشير، ظاهرة الإعلام الاجتماعي، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص13.

²هوارى حمزة، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 20، الجزائر، 2015، ص224.

بالموضوعات والقضايا المثيرة للجدل، يتم فيها نشر المقالات والتسجيلات بشكل تدريجي وترتيبى كرونولوجي، تتيح للمستخدم من قراء ومتابعين بالتعليق عليها، وهي تعتبر اليوم مساحة للتعبير الحر وطرح الأفكار بكل استقلالية حتى سماها البعض بالسلطة الخامسة.

- مواقع بث الفيديو: وهي مواقع تتيح إمكانية بث مقاطع فيديو مسموعة يمكن تحميلها أو مرئية يمكن مشاهدتها، كما تقوم ببث برامجها عبر هذه المواقع، وهي اليوم تنتج العديد من الفيديوهات تتبع الكثير من مضامينها لوسائل الإعلام، من أشهرها موقع اليوتيوب youtube وماي فيديو Daily motion.

- المواقع الإخبارية التساهمية: هي عبارة عن مواقع شبيهة بالصحف الإخبارية، يشارك في محتواها ويجري مضمونها مواطنون عاديون، من مختلف الأنحاء والأماكن، يتشكل مستخدموها غالبا من الناشطين الحقوقيين والمتطوعين وهواة مهنة الصحافة.

- مواقع التحرير الجماعي (participatory sites): وهي عبارة عن مواقع تتميز بمحتواها التعضدي، تعتمد على برمجيات wiki التي تسمح بتحرير المضمون بشكل جماعي مع إمكانية التعديل والتنقيح، من أبرزها وأشهرها ويكيبيديا Wikipédia التشاركية.

1-1-2 تعريف مواقع التواصل الاجتماعي:

مواقع التواصل الاجتماعي هي شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي مكان في العالم و في أي وقت يشاءون، حيث ظهرت و برزت على شبكة الانترنت أين غيرت مفهوم التواصل والتقارب بين الشعوب، ميزها الطابع الاجتماعي المبني على تعزيز العلاقات بين بني البشر ومن أبرزها اليوم هي مواقع (الفييس بوك ، تويتر ، واليوتيوب)، ولقد اختلفت التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي من باحث إلى آخر، نظرا لاختلاف آراء وزوايا الدراسة وتعدد وسائلها وارتباطها بشبكات الويب المطورة بشكل مستمر، حيث يعرفها الباحث مرسى مشري بأنها: " تلك الشبكة الاجتماعية الرقمية التي لها هويات اجتماعية

ينشئها الأفراد أو منظمات لديهم روابط نتيجة التفاعل الاجتماعي، تنشأ من أجل توسيع وتفعيل العلاقات المهنية أو علاقات الصداقة"¹.

كما تعرف على أنها مجموعة من الشبكات الإلكترونية عبر الإنترنت تتيح الاتصال بين الأفراد (أقارب، أصدقاء، زملاء) في مجتمع افتراضي بغرض تبادل المعلومات والمعرفة والآراء ووجهات النظر"².

وقد عرفها الدكتور سعد البطوطي في كتابه (التسويق السياحي) بأنها: "مواقع ويب web أنشأت بغرض جمع المستخدمين والأصدقاء (العمل، الدراسة) ومشاركة الأنشطة والاهتمامات والبحث عن تكوين صداقات واهتمامات وأنشطة جديدة، كما تقدم مجموعة الخدمات للمستخدمين كمشاركة الملفات والمحادثات الفورية، والبريد الإلكتروني، ومقاطع الفيديو، والصور، والتدوين"³.

وعرفها مالوئي كريشمار وجيني بريس في كتابهما المشترك:

(online communicaties :design,theory and practice) الصادر عام (2015) بأنها: "مكان يلتقي فيه الإنسان لأهداف محددة وهي موجهة من طرف سياسات تتضمن عددا من القواعد والمعايير التي يقترحها البرنامج"⁴. أما الباحثة هبة محمد خليفة تعرفها بأنها: "هي شبكة مواقع فعالة جدا في تسهيل الحياة الاجتماعية بين مجموعة من المعارف والأصدقاء، كما تمكن الأصدقاء القدامى من الاتصال ببعضهم البعض وبعد طول سنوات، وتمكنهم أيضا من التواصل المرئي والصوتي وتبادل الصور وغيرها من الإمكانيات التي توطد العلاقة الاجتماعية بينهم"⁵. ويعرفها بعض الباحثين بأنها منظومة الكترونية، تسمح لمستخدمي الإنترنت بإنشاء صفحات خاصة بهم، وربطها من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع الأعضاء الآخرين، الذين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات، لتوعية وتعريف الآخرين بالمعلومات والخدمات والمنتجات ومختلف القضايا"⁶.

¹ خالد منصر، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018/2019، ص 78.

² سعد سلمان المشهداني وفراس حمود العبيدي، مواقع التواصل الاجتماعي وخصائص البيئة الإعلامية الجديدة، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 84.

³ سعد البطوطي، التسويق السياحي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012، ص 383.

⁴ محمد الأمين احمد عبد مرزوق، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، 2020، ص 55.

⁵ حسن السوداني ومحمد منصور، شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على جمهور المتلقين، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص 25.

⁶ Chauchan, k.,pillai, **A.roleof content strategy in social media brand commonities: a case of higher education institutes in india**. journal of product/brand managment,22(1 , 201340-51.

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن مواقع على شبكات الانترنت، توفر لمستخدميها فرصة للحوار وتبادل المعلومات والآراء والأفكار والمشكلات من خلال الملفات الشخصية وألبومات الصور وغرف الدردشة وغيرها، ولمواقع التواصل الاجتماعي عدة تسميات منها : الويب 2.0، الشبكات الرقمية الاجتماعية ، الشبكات الاجتماعية، وسائل الإعلام الاجتماعية ، مواقع الشبكات الاجتماعية ، وسائل التواصل الاجتماعي¹.

ويشير تعريف آخر بأن مواقع التواصل الاجتماعي على أنها مواقع تتشكل من خلال الانترنت، تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم الخاصة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين من خلال التعبير عن وجهة نظر الأفراد أو الجماعات حيث تختلف طبيعة التواصل من موقع إلى آخر².

ولعل أبرز ما يمكن استنباطه من التعريفات السابقة هو تميز مواقع التواصل الاجتماعي بسمات ومزايا شبكة الانترنت باعتبارها الشبكة الأم (التفاعلية، الكونية، السرعة...) وفي هذا الصدد تعرف الباحثة ليلي الضوسليمان الضو مواقع التواصل الاجتماعي بأنها: "مجموعة من المواقع الالكترونية متجددة الأهداف على شبكة الانترنت العالمية، تتيح للأفراد من بيئات مختلفة التواصل والتلاحم ونقل الثقافات والحضارات والمعارف من خلال برامج متبادلة، وبالتالي إحداث التحول بين المتبادلين لهذه المعارف بحسب نوعية التبادل المعرفي، وذلك وفقا لمفهوم الأثر والمؤثر الذي كثيرا ما يحدث توجهها في تكوين الاتجاهات وتغيير المفاهيم"³.

1-1-3 السياق التاريخي لمواقع التواصل الاجتماعي:

نشأت مواقع التواصل الاجتماعي أو الشبكات الاجتماعية، لسد فراغ اجتماعي صاحب استخدام الإنسان للحاسب الآلي في جميع أنشطته وتأثير استخدام هذا الحاسب على الحياة اليومية، حيث ظهرت الإرهاصات الأولى لمصطلح الشبكات الاجتماعية في عام 1954 من قبل العالم جون بارنز (John Barnes)، الذي كان باحثا في العلوم الإنسانية بجامعة لندن، أين أطلق هذا المصطلح لوصف نمط من أنماط العلاقات البشرية، و في السياق ذاته تتفق دراسة إبراهيم سمير علي سيد في أطروحته للدكتوراه 2015 أن جون بارنز هو أول من صاغ مصطلح الشبكات الاجتماعية ولكن سنة 1960 وليس 1954 واصفا بها الجماعات من الناس

¹عبد الكريم على الديبسي وزهير ياسين الطاهات، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج40، ع01، الأردن، 2013، صص68، 70.

²خليفة ايهاب، حروب مواقع التواصل الاجتماعي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، صص42.

³ليلي الضو سليمان الضو، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات الحضارية للشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الاتصال، السودان، 2017، صص81.

المداينة مع بعضها في كيانات كالأسرة الأصدقاء وزملاء العمل¹ ويشير الباحث إيهاب خليفة في كتابه حروب مواقع التواصل الاجتماعي بأن نشأة مواقع التواصل الاجتماعي في الأصل هي ليست اجتماعية كما يعتقد الكثير، وإنما نشأة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعية النابعة منها كلها كانت أمنية سياسية، وقد استقت أفكارها ومصطلحاتها من الحركات الأدبية التي كانت تدعو للثورات والتمرد على النظم السياسية، وتعتبر حركة cyberpunk أو "الصعلوك الإلكتروني" واحدة من أقدم الحركات الأدبية التي ظهرت في الثمانينيات القرن الماضي، حيث تميزت كتاباتها بالربط بين الواقع و التكنولوجيا و الخيال العلمي بهدف الخروج عن نمطية الحياة، أين دعت إلى التمرد والثورة الثقافية وتمجيد الأبطال الفرديين في مختلف روايتها ثم أدخلت مفاهيم جديدة مثل القرصنة الإلكترونية... الخ، ومن هنا أصبحت هذه الحركة منبعاً فكرياً لمريدي الشبكات الاجتماعية منذ نشأتها، وبالتالي فإن التمرد و الثورة الافتراضية عبر مواقع التواصل الاجتماعي هو خطاب استخدمه منظروها قبل أن توجد من خلال الروايات الأدبية والأفلام السينمائية². في حين يرى الباحثان حسن السوداني ومحمد منصور في كتابهما بعنوان شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على جمهور المتلقين بأن سبب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالدرجة أولى هو اجتماعي ومهني، حيث يرى بأن غالبية مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي في أنحاء المعمورة، يبحثون عن العلاقات والصدقات الجديدة، وبالتالي الإقبال الواسع على هذه المواقع يحمل دوافع مهنية واجتماعية، وهو ما أشار إليه ماثيور فرينر وسوميترا دوتا Matthew Fraser and Soumitra Dutta باعتبار أن هذه الدوافع عبارة عن حوافز تقسم مستخدمي هذه المواقع إلى فئتين : الفئة الأولى هي فئة الحوافز المهنية أما الثانية فهي فئة الحوافز الاجتماعية³، حيث وفي السياق ذاته يرى بيار ماركلي Pierre Mercklé أن ما يميز الشبكة الاجتماعية هو البعد الاجتماعي الذي يتشكل من خلال نسيج علاقتي والمتمثل في العلاقات التي تربط الأفراد أين شبهها مجازاً بوظائف الكائن الحي⁴

¹علا محمد سامي محمد صابر حجاب، استخدام منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية لمؤسسة الرئاسة في مصر، مجلة البحث العلمي في الآداب، مج 02، ع 19، مصر، 2018، ص، ص، 07، 08.

²إيهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي، العربي للنشر التوزيع، القاهرة، 2016، ص 20.

³حسن السوداني ومحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 99.

⁴Pierre merckle :les reseaux sociaux ,les origines de lanalyse des reseaux sociaux,cned/ens- ish,2004,p.17.

ومن هنا يمكن القول بأن مواقع التواصل الاجتماعي ما هي إلا تطبيق لنظرية الشبكات الاجتماعية القائلة بأن المجتمع عبارة عن بناء اجتماعي، مكون من أفراد وجماعات تربطهم علاقات اعتمادية أو تجمعهم اهتمامات مشتركة، نقل فيها المفهوم بفضل الانترنت والتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات من حيز النظرية إلى واقع الكتروني، تولد عن ذلك ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقاتها المختلفة والمتطورة، مكنت الملايين من البشر التواصل مع بعضهم البعض متخطية في ذلك الحدود المكانية والزمنية، فجمعت الناس على اختلاف لغاتهم وثقافتهم وعقائدهم¹.

ولقد أتى مفهوم مواقع أو شبكات التواصل الاجتماعي من مفهوم الانترنت بصورة عامة، لأنها مصطلح يشير إلى تلك المواقع على شبكة الانترنت والتي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب (web2)، إذ تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي، فبعضها عام يرمي ويهدف إلى التواصل العام وتكوين الصداقات حول العالم، والقسم الآخر شبكات اجتماعية في مجال معين مثل شبكات المصورين والإعلاميين والمحترفين². ومن خلال الإشارة إلى نشأة مواقع التواصل الاجتماعي في مرحلتها التأسيسية ومظهرها الأول والبسيط جدا، فإنه يمكن القول بأن هذه الفترة تعود إلى السنوات الأولى من الربع الأخير للقرن الماضي، حيث كانت عملية تصميم صفحة بسيطة على شبكة الويب مع بعض الروابط النصية والصور والفيديوهات تتطلب إتقان البرمجة الالكترونية للحواسيب والتحكم في تقنيات معالجة الصوت والصور وكل ما يتعلق بالوسائط المتعددة، وهو ما أدى إلى ظهور بعض الوسائل الالكترونية الاجتماعية من النوع البدائي، على رأسها قوائم البريد الالكتروني التي كانت من أولى تقنيات التي أتاحت فرص التفاعل الاجتماعي، ولعل أبرز ما يميز هذه الفترة الأولى للجيل الأول (web1.0) هو السعي إلى محاكاة طريقة عمل وسائل الإعلام الجماهيرية من خلال إرسال المحتوى من مرسل واحد إلى عدة مستقبلين، مما أضفى عليها صفة الصفحات الثابتة التي وفرها عدد قليل من الناس تتيح مجالا صغيرا جدا للتفاعل³

ومن أبرز المواقع التي تكونت ونشأت في هذه المرحلة هي موقع كلاس ميتس classmates سنة 1995م، وموقع سكس وجرس sixde-grees.com سنة 1997م الذي سمح للمشاركين بعمل قوائم أصدقاء

¹صونيةعبدش، الشبكات الاجتماعية على الانترنت " دراسة مسحية لمستخدمي الفيس بوك من طلبة جامعة الجزائر العاصمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر03،الجزائر، 2015 ، ص55.

² سعد سلمان المشهداني وفراس حمود العبيدي، مرجع سبق ذكره،ص، ص85 86.

³ خالد منصر، مرجع سبق ذكره ، ص، ص 84، 85.

تكون مرئية للآخرين، حيث جذب الملايين من المستخدمين في العالم، إلا أن خدمة هذا الموقع امتدت لأقل من أربعة سنوات لتتوقف سنة 2000م، و في نفس الفترة ظهرت شبكات أخرى استقطبت العديد من المستخدمين مثل موقع لايف جوناال live-journal، وموقع بلاك بلانت black-planet وموقع آسيان أفوني-asian avenue والتي لم تستمر طويلا رغم استقطابها الملايين من المستخدمين، لأنها لم تُستغل من طرف مؤسسيها لتحقيق عائدات ربحية تضمن استمراريتها، وكانت النتيجة هو غلق معظمها.¹

بحلول الألفية الثالثة انطلقت الموجة الثانية لمواقع التواصل الاجتماعي من خلال موقع رايز ryze سنة 2001 والذي تأسس لمساعدة الأفراد في الرفع من شبكاتهم التجارية، ولكن لم يُعمر طويلا لنقص شعبيته، فتأسس موقع فراندستار friendster سنة 2002 كتكملة لموقع رايز ryze، حيث تميز الموقع بخدمته التي ميزته عن مختلف المواقع المنافسة من خلال تسهيل لقاء الأفراد بالغرباء الذين يتقاسمون نفس الاهتمام، وفي سنة 2003 انطلق ماي سبايس myspace لينافس موقع فراندستار friendster من خلال استقطاب المستخدمين الذين هجروا هذا الأخير، ونافس حتى مواقع أخرى اشتهرت في نفس الفترة على رأسها زينغافا xingaf و ذلك من خلال إضافة العديد من الميزات التي طلبها المستخدمين، على رأسها الترويج والاهتمام بالفرق الموسيقية التي جلبت الكثير من المعجبين، في مقدمتهم المراهقين الذين انضموا للموقع بهدف التواصل ولقاء فرقهم الموسيقية المفضلة² لتتوالى بعد ذلك مواقع التواصل الاجتماعي في الظهور والبروز كالتويتير والفيسبوك في الفترة من 2004-2007³، حيث ظهر موقع Facebook تحديدا سنة 2004 على يد مارك زوكربيرغ Mark, Zuckerbe والذي كان مقتصرًا في البدايات الأولى لظهوره على التواصل بين طلبة جامعة هارفارد فقط، لينتشر استخدامه إلى بقية الكليات والجامعات والمدارس ثم الشركات والمدارس⁴. ويعتبر الفيس بوك الآن من أكبر وأشهر المواقع العالمية المتخصصة في العلاقات الاجتماعية والتعارف وبناء الصداقات على الإطلاق فالموقع ليس حكرا على أحد، إذ التسجيل فيه مجاني وسهل الاستخدام لأي شخص يتجاوز سن الثالثة عشر من عمره، من خلال حساب

¹ حيدر فالح زايد ونور كريم ياسر، دور مواقع التواصل الاجتماعي في بناء مواقف طلبة الجامعة، مجلة الدراسات الإعلامية، ع 05، برلين، 2018، ص 333.

² صونية عبديش، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ ماهر عودة الشمالية وآخرون، الإعلام الرقمي الجديد، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص، ص 200، 201.

⁴ علي خليل شقرة، الإعلام الجديد (شبكات التواصل الاجتماعي)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 64.

شخصي أو حساب لمؤسسة ويتم عبر خطوات بسيطة تسجيل البريد الإلكتروني واسم المستخدم وكلمة السر المراد الدخول بها للموقع.

1-2 أنواع وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على سلوك المستخدم:

1-2-1 أنواع وأهم مواقع التواصل الاجتماعي.

1-أنواع مواقع التواصل الاجتماعي: يمكننا التمييز بين نوعين من مواقع التواصل الاجتماعي:

أ- الموقع الشخصي: هذا النوع يعتمد على فتح ملف شخصي لكل مستخدم يوفر له خدمات عامة مثل المراسلات الشخصية ومشاركة مستخدميه هذه المواقع فيما بينهم العديد من الصور والملفات المرئية والروابط.

ب- الموقع العام: هو الموقع الذي يربط زملاء المهنة الواحدة أو أصحاب الأعمال والشركات بعضهم ببعض، كما يعطي هذا النوع من الشبكات ملفات شخصية للمستخدمين تتضمن سيرتهم الذاتية وخبرتهم بالإضافة إلى الدراسات التي قاموا بها خلال حياتهم المهنية¹.

أما أهم مواقع التواصل الاجتماعي فسنحاول أن نذكر مجموعة من مواقع معتمدين في ذلك على ترتيبهم من حيث الأهمية والشهرة ومدى الانتشار حسب عدد المستخدمين مع التطرق بنوع من التفصيل إلى أهم هذه المواقع على الإطلاق ألا وهو فيس بوك، وذلك لسببين، أولاً لكبر الموقع من حيث قيمته السوقية ومدى شهرته وانتشاره عند جمهور المستخدمين في شتى أنحاء العالم. وثانياً هو استخدام هذا الموقع من طرف مختلف أطياف ومكونات المجتمع الجزائري وعليه يمكننا أن نذكر أهم المواقع الاجتماعية بناء على ما تم الإشارة إليه وفقاً للترتيب التالي:

1-موقع الفيسبوك (facebook):

هو موقع ويب للتواصل الاجتماعي، يشير مصطلحه (فيس بوك) إلى دفتر ورقي يحمل صوراً ومعلومات لأفراد في جامعة معينة أو مجموعة، ومن هنا جاءت تسمية الموقع الذي أسسه مارك زكر بيرغ في 04 فبراير 2004 حين كان طالباً في جامعة هارفارد، حيث كان الموقع في البداية مخصصاً لطلبة هذه الجامعة ثم تم تطويره لاحقاً ليشمل جميع طلبة الجامعات، ثم طلبة المدارس والثانويات ليتم تعميمه على جميع فئات المجتمع، تديره شركة فيس بوك محدودة المسؤولية كملكية خاصة لها، يمكن الأشخاص الذين ينضمون إلى شبكته من الاتصال بالآخرين

¹ وائل مبارك، خضر فضل الله، أثر الفيس بوك على المجتمع، مدونة شمس النهضة، السودان، 2010، ص 09.

والتفاعل معهم بشكل مجاني، كما يمكن استخدامه أيضا من إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم وإرسال الرسائل إليهم وتحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم، كما يعتبر موقع الفيس بوك الآن من أكبر وأشهر المواقع العالمية المتخصصة في العلاقات الاجتماعية والتعارف وبناء الصداقات على الإطلاق¹. التسجيل في الموقع متاح مجاناً، سواء بحساب شخصي أو حساب مؤسسة، حيث تتم عملية التسجيل عبر خطوات بسيطة من خلال التسجيل في البريد الإلكتروني واسم المستخدم وكلمة السر المراد بها الدخول للموقع، كما يمكنه إضافة معلومات شخصية بسيطة جدا مثل تاريخ الميلاد والحالة العائلية. يتيح هذا الموقع العديد من آليات التواصل المعروفة بين أعضائه بدءاً من التعليقات إلى الإشارة والإعجاب، كما يتضمن موقع الفيس بوك العديد من السمات جعلته يستقطب أكبر عدد من المستخدمين في العالم للتواصل مع بعضهم البعض، منها سمة لوحة الحائط "wall" وهي عبارة عن مساحة مخصصة في صفحة الملف الشخصي لأي مستخدم بحيث يتيح للأصدقاء إرسال الرسائل المختلفة إلى هذا المستخدم، وسمة "pokes" أي نكزة وهي سمة تتيح للمستخدم إرسالها افتراضياً لإثارة الانتباه للمستخدم الآخر وهي عبارة عن إشعار له دلالة بأن أحد الأصدقاء يقوم بالترحيب بك، وهناك أيضاً سمة الصور "photos" وهي خاصية تمكن المستخدم من تحميل الصور والألبومات من الأجهزة إلى الموقع، وسمة "status" وهي الحالة التي تتيح للمستخدمين إمكانية إبلاغ أصدقائهم بأماكنهم وما يقومون به من أعمال في الوقت الحالي، حيث يمكن مشاهدة لوحة الحائط الخاصة بالمستخدم من قبل أي شخص يمكنه مشاهدة الملف الشخصي لهذا المستخدم وفقاً لإعدادات الخصوصية².

وبعد سنوات من إطلاق خدمة الموقع تجددت وبرزت مع مرّ السنون سمات أخرى، من بينها ما أتاحه الموقع سنة 2007 من إمكانية إرسال رسائل مرفقة تتضمن أي شيء إلى لوحة الحائط، الذي كان مقتصرًا من قبل على المحتويات النصية فقط، هذا وقد تم إضافة سمة أخرى تابعة لخاصية "photos" تمثلت في القدرة على تسمية المشتركين في صورة ما "Taag"، حيث يمكن من خلالها على سبيل المثال إذا كانت إحدى الصور تشتمل على أحد أصدقاء المشترك، فمنه يمكن للمشارك تسمية الصديق الموجود في هذه الصورة أو إضافة تعليق ما، وهو ما سيؤدي إلى إرسال تنبيه لهذا الصديق بأنه قد تم تسميته، مع تزويده برابط لمشاهدة هذه الصور، هذا وأصبح اليوم الموقع يوفر سمات بارزة من بينها سمة التعليقات "Facebook Notes"، وهي سمة متعلقة بالتدوين

¹ أوائل مبارك، خضر فضل الله، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² ليلى أحمد جرار، الفاييبوك والشباب العربي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 56.

تمكّن المستخدمين من جلب المدونات من المواقع الأخرى التي تقدم خدمات التدوين، بالإضافة إلى خاصية التواصل عن طريق إتاحة تطبيق إرسال رسائل فورية إلى شبكات الاتصال باستخدام برنامج "Comet" الذي يطلق عليه اسم "Chat59"، هذا ويوفر الموقع سمة الهدايا "Gifts" التي تتيح للمستخدمين والمشاركين إرسال هدايا لبعضهم البعض افتراضيا يمكن إرفاق معها رسالة شخصية، كما أصبح بإمكان مستخدمي موقع الفيس بوك عبر سمة السوق "Marketplace" نشر إعلانات مبنوية مجانية خاصة بهم، تتم مشاهدتها من قبل مستخدمي الموقع¹.

2- تويتر (Twitter):

يعد تويتر من برامج وسائل نقل الأخبار الأكثر شهرة في العالم، انطلق هذا الموقع في آذار 2006 بوصفه مشروعاً بحثياً أجرته شركة (odeo) الأمريكية في مدينة سان فرانسيسكو، وتعني كلمة تويتر (Twitter) بالعربية (تغريد) عبرت عنه الشركة بـ: لوجو (Logo) في شكل طائر أزرق، تقوم فكرته على التدوين المصغر من خلال تكوين مجموعة من الأصدقاء والأقارب والمعارف على الموقع، يسمح فقط بعدد محدود من المداخلات وبشكل مختصر جدا في حدود (140 حرفاً) للرسالة الواحدة، فسهولة استخدام الموقع ومجانيته وعدم وجود إعلانات مزعجة أدى إلى استقطاب جهات ومؤسسات وأفراد ومراسلين وصحفيين ووجود اهتمام كبير به، أدى إلى إنعاش الموقع وإمداده بمعلومات سريعة قبل أن تنتشر بالصحف ووكالات الأنباء، فهذه الخاصية جعلت منه موقعا ثميناً خاصة في ظل الاهتمام الذي يحظى به من طرف اهتمام رؤساء وقادة العلاقات العامة الرقميين، من خلال استخدامه لزيادة المعلومات عن حياتهم واهتماماتهم وأعمالهم. هناك أغراض كثيرة لاستخدامات التويتر منها:²

- أ. المشاركة على شبكة الانترنت مع المستخدمين الآخرين.
- ب. نشر المستخدم لمختلف الأحداث التي يشهدها بنفسه.
- ت. إعادة بث ونشر المعلومات الحديثة التي استلمها.
- ث. التعليق على الأحداث والأخبار ورسائل الآخرين بشكل مختصر ومباشر.
- ج. توجيه الأسئلة للمستخدمين حول مختلف الأحداث والقضايا التي تهمهم.
- ح. تاحة الفرصة للمستخدمين من خلال للترويج عن أنفسهم.

¹ ليلى أحمد جرار مرجع سبق ذكره، ص 58.

² سعد سلمان المشهداني وفراس محمود العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ، ص 99، 101.

3- يوتيوب (You Tube):

هو ظاهرة ثقافية عالمية اتصالية تأسس في بداية عام 2005 على يد ثلاثة موظفين سابقين في شركة باي بال (pay pal) بمدينة سان برونو في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بدأت فكرة إنشاء الموقع بعد أن تعذر لهيرلي وستيف نشر صور وفيديو خاص بأحد الحفلات التي حضرها بسان فرنسيسكو، أين فكر في إنشاء هذا الموقع بشكل مؤقت والذي تم اطلاقه بشكل تجربي في ماي 2005، ثم العمل به بشكل رسمي في شهر نوفمبر من نفس السنة، لتشتري شركة قوقل هذا الموقع في عام 2006 بحوالي مليار وستمئة وخمسون مليون دولار¹، وقد اختلف العديد من الباحثين حول اعتبار اليوتيوب موقعا أو لا، ولكن الرأي الأرجح هو اعتباره موقعا من مواقع التواصل الاجتماعي نظرا لاشتراكه معها في عدة خصائص خاصة منها مجال نشر الفيديوهات بشكل واسع واستقبال التعليقات والتفاعل معها من طرف المستخدم. من مميزات استخدام الموقع:²

أ. موقع عام ومجاني، أي متاح للجميع دون استثناء ولا يستوجب استخدامه أي اشتراك مالي.

ب. - يتيح الموقع إمكانية توثيق الأحداث بتفاصيلها.

ت. إمكانية إعادة مشاهدة الفيديوهات لمرات عديدة وحسب الطلب.

ث. إعطاء إمكانية التعديل للمستخدمين الذين يرفعون مقاطع الفيديو على اليوتيوب.

ج. سهولة الاستعمال والمشاهدة.

ح. -توفر إمكانية ترجمة ما ينشر على اليوتيوب إلى عدة لغات بشكل فوري.

خ. يتميز بالبحث المباشر بحيث مجرد الضغط على وصلة الفيلم ستمكن من مشاهدته ومن أي جهاز

حاسوب أو هاتف محمول إن كان يدعم تقنية بث ذلك النوع من الأفلام³.

4- الوات ساب (WhatsApp): من أسرع التطبيقات للتواصل، تأسس سنة 2009 على يد جين

كوم Geancom وبرين اكن Brain-Acton، وهو عبارة عن برنامج مجاني يتم تحميله من المتجر على الهاتف

لإجراء محادثة بين شخص وجميع الأصدقاء المضافين في قائمة الأسماء على الجهاز، كما يتيح لمستخدميه إنشاء

المجموعات عليه مما يضمن سهولة التواصل مع أي شخص، تتميز في بداية العمل به كتطبيق بديل للرسائل النصية

¹علي خليل شقرة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

²المرجع نفسه، ص، ص 94، 95.

³خالد يوسف المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية، دار النفائس للنشر، الأردن، 2013، ص 44.

القصيرة، ليتطور بعد فترة فأصبح يتضمن إرسال واستقبال أنواع متعددة من الوسائط منها الرسائل النصية والصور ومقاطع الفيديو والمستندات والموقع الجغرافي والرسائل الصوتية ، وهو يستخدم اليوم من طرف العديد من المجموعات والمؤسسات المختلفة خاصة في مجال التواصل الداخلي كالجمعيات والأحزاب وحتى المؤسسات الحكومية باعتبار أنه موقع امن نوعا ما مقارنة بالمواقع الأخرى.

5-الأنستغرام(Instagram):

موقع لتبادل الصور والفيديوهات أطلقه مايك كريجر وكيفن سيسترون سنة 2010 يضم أكثر من 300 مليون مشترك، يعتبر من أشهر مواقع التواصل التي يستخدمها المشاهير من كل أرجاء العالم، حيث يشاركون مع متابعيهم الصور والفيديوهات، لذلك يعتبر من أفضل المواقع التحريرية وهو ما دفع الكثير من الشركات بالتواجد على إنستغرام خاصة منها العلامات التجارية المشهورة، نظر للشريحة العريضة التي تستخدمه، يتيح للمستخدم ربط حسابه بأي حساب آخر كالفيس بوك مثلا، حيث يمكن بمجرد نشر صورة على الأنستغرام، تنشر أيضا على باقي المواقع التي تم الربط بها في الوقت نفسه.

1-2-1 خصائص مواقع التواصل الاجتماعي:

تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بخصائص وميزات كانت سببا في انتشارها على مستوى العالم من أبرزها:¹

- الملفات الشخصية أو الصفحات الشخصية: وهنا تمكن المواقع المستخدم من تشكيل ملف خاص أو صفحة من خلالها يمكن التعرف على كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالشخص مثل: الاسم والجنس وتاريخ ومكان الميلاد واهتماماته الخاصة وصور... وبعض المعلومات الأخرى.
- التنوع: ويقصد بها هنا التعدد في استخدام هذه المواقع كاستخدامها في مجال التعليم والمجال المشاركة السياسية وصناعة القرار أو المجال التسويق أو المجال المهني من خلال التواصل بين الموظفين... الخ.
- سهولة الاستخدام: والقصد هنا أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بسيط وسهل جدا لا يحتاج إلى قدرات كبيرة ولا تحتاج على تدريب مركز.
- الانسيابية:ونعني بها هنا خاصية الحرية المطلقة والانسيابية في التعبير وتخطي الحدود والحواجز المحلية والدولية.

¹ميرنا موريس نعمان، استخدام الشباب لمواقع التواصل الاجتماعي بين الآثار الإيجابية والآثار السلبية،مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، مج 04، ع 01 و02، الجزائر، 2022، ص587.

- العالمية: وهنا معناه أصبح استخدام مواقع التواصل يلغي كافة الحواجز الجغرافية وكأنك موجود في قرية عالمية واحدة.

ومن الخصائص والميزات التي كانت سببا في استقطاب مختلف المكونات المجتمعية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي أيضا: ¹

- **النفاعلية والتشاركية:** وهنا بفضل الخاصيتين أصبح يقوم كل عضو بإثراء صفحته الخاصة على الموقع بكل ما يتعلق بشخصيته (صوره، موسيقى..) أو ما يتعلق بموطنه (من معالم سياحية، تراثه أو أحداث سياسية) ليتشاركها مع الآخرين بكل سهولة وسرعة وفي أي وقت.

- **التلقائية:** وهنا نقصد بما سمة التواصل الغير الرسمية والغالب عليها التواصل التلقائي دون تخطيط أو تنسيق مع عدم وجود لوائح أو قيود تنظيمية تحكم ذلك التواصل.

- **الانفتاح:** معناه القدرة على إنتاج المحتوى والمضامين من أغلبية المستخدمين عبر هذه المواقع دون تدخل أو رقابة أو مقص، وهو ما يزيد الرغبة لدى الأعضاء في التواصل والتفاعل والمشاركة لأنهم هم من يقوم بإنتاج المحتوى عكس وسائل الإعلام التقليدي التي يكون فيها الفرد متلقيا أو مستهلكا فقط.

- **الترابط:** والقصد منه هو ما توفره صفحات مواقع التواصل الاجتماعي من روابط ووصلات تربط المستخدم بمواقع أخرى لمواقع التواصل الاجتماعي أيضا.

- **المجموعات:** تتيح مواقع التواصل الاجتماعي إمكانية إنشاء مجموعات ذات اهتمام مشترك، توفر لمالك المجموعة أو المسؤول عنها والمسير والمنظمين إلى هذه الصفحة مساحة أشبه بمنتهى حوار مصغر لتنسيق الاجتماعات واللقاءات خلال المناسبات أو في حالة أحداث معينة وهو ما يسهل دعوة أعضاء تلك المجموعة بسهولة وفي وقت قياسي، ولعل أبرز هذه المجموعات على سبيل المثال لا الحصر مجموعة الطلبة أو السياسيين أو مجموعة خيرية مختصة في العمل التطوعي أو مجموعة مختصة في رياضة معينة أو أصحاب المهنة واحدة... الخ ².

¹هدى عبد ربه حميد القرشي، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على ثقافة الاستهلاك في المجتمع، مجلة كلية التربية، مج 37، ع 06، أسيوط، 2021، ص 22

²كسيرة أسهمان، الشباب الجزائري والهوية الافتراضية: دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه - تخصص تكنولوجيا وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2017، ص 66.

- قلة التكلفة و التوفير والاقتصادية: تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بمجانية الاشتراك والتسجيل الغير المعقد وهو ما يجعلها اقتصادية في الجهد والوقت والمال، كما أنها متاحة للجميع وليست حكرا على أصحاب الأموال أو النفوذ أو جماعة دون أخرى.¹

فمن خلال ما تم الإشارة إليه من ميزات وخصائص، أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تمثل فضاءات لبناء الهوية الفردية واستعراض الذات في المجال العمومي يطل من خلالها الناس على العوالم الذاتية للآخرين، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل المعايير الثقافية في المجتمعات العربية، ففي المجال السياسي مثلا سمحت مواقع التواصل الاجتماعي للنخب السياسية المهمشة بتشكيل فضاء يحكمه انسجام فكري للتعبير عن الأفكار والرأي بكل حرية، وبالتالي إنتاج مضامين سياسية وثقافية حرة متجاوزة بذلك كل آليات التغييب التي كان تنتهجها الحكومة في مجالها العمومي المتسلط، إضافة إلى ذلك فقد أضافت مواقع التواصل الاجتماعي بفضل الجمارك الجديدة التي تتميز بها طرق تواصل تعبيرية و كتابية مختلفة سواء كانت رمزية معبرة أو عن طريق الصور أو الفيديوهات، هذا وأفرزت أيضا هذه المواقع وما تتميز به من خصائص نخب جديدة تتكون من مدونين ومشرفين على العديد من الصفحات يسيطرون من خلالها على النقاش ويديرونه بكل سهولة وبأعداد معتبرة نظرا لشعبيتهم وهو يدل على أن إنتاج الخطاب والمضمون لم يعد محتكرا على نخبة معينة، بل أصبح بمقدور كل مستخدم أن يصبح مبتكرا وصانعا للمحتوى والمضمون بنفسه وهو ما يفتح مجال للإبداع والأفكار الجديدة.²

1-2-3 سلوك مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي:

تبدأ علاقة الجمهور بمواقع التواصل الاجتماعي في بداية الاستخدام كمستهلك فقط، فلا يستطيع المشاركة أو المساهمة إلا بعد فترة زمنية بعد تحطيم بعض الحواجز، حيث يبدأ بالتفاعل من خلال إنشاء اتصالات اجتماعية وتكوين صداقات، ثم ينتقل المستخدم تدريجيا إلى عملية مشاركة المحتوى، ليتطور شيئا فشيئا الاستخدام بالتعاون مع مجموعات افتراضية في المرحلة الأخيرة أين يقوم المستخدمون بإنشاء المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يدل على أن المستخدم بلغ درجة متقدمة من الاستخدام، يتم فيها التعبير عن نفسه بكل إدراك، وهو ما يفيد في تأسيس الهوية الاجتماعية للمستخدم على هذه المواقع، لتتشكل بعد ذلك اتجاهات وأراء تعكس أفكاره

¹أمن بن أحمد بن ناصر الحمد، دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم المنظومة التعليمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2014، ص13.

²هوارى حمزة، مرجع سبق ذكره، ص228.

ومعتقداته يعبر عنها بكل حرية عبر هذا الفضاء الجديد، ومن هنا يمكن تصنيف أنشطة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى ثلاثة فئات¹:

1. **الاستهلاك**: وهو سلوك يقتصر على قراءة محتويات المستخدمين الآخرين وبعبارة أخرى فإن المستخدم في هذه المرحلة يقرأ ويشاهد فقط.

2. **المشاركة**: يتضمن هذا السلوك تفاعل المستخدم مع المستخدم الآخر والتفاعل مع محتوى المستخدم مثل: (المشاركة، التعليقات، الإضافة إلى قائمة التشغيل...) وبالتالي فإن هذا السلوك لم يبلغ درجة الخلق الحقيقي للتعبير عن الرأي أو الأفكار.

3. **الإنتاج**: ويشمل هذا السلوك إنشاء المحتوى ونشر المحتويات الشخصية مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو.

فعلى هذا الأساس، أصبح عصر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يتصف بقدرة الفرد على التأثير في عالم مفتوح، نتيجة انخفاض التكاليف والانتشار الواسع والتنوع اللامتناهي في المحتوى الإعلامي الذي يشجع الروابط العابرة للحدود، مما يزيد في تعقيد منظومة الأمن الإلكتروني من خلال ارتكاب الجرائم عن بعد مثل انتهاك حقوق النشر والملكية الفردية إلى غير ذلك، وما يثير التخوف في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي هو اتصال الفرد مباشرة بالعالم الخارجي دون أن ينتقل من مكانه، حيث أصبح انتقال الأفكار سهل وسريع ودون رقيب، الأمر الذي جعل الكثير من النظم تتخوف من انعكاس هذا الأمر على السلوك الفردي والجماعي للمجتمعات، وعليه فإن ما تتميز به مواقع التواصل الاجتماعي من خصائص جعل الفرد ينتقل عبر المكان والزمان دون مغادرة محل إقامته، أين جعلت منه رحالة افتراضي يبحر في مختلف الاتجاهات والثقافات، أحدثت فيه وفي محيطه الواقعي واللاواقعي الكثير من التغيرات فأصبح الفرد يعيش عصرًا جديدًا مس جميع المجالات ومن ذلك برز ما يلي:

1. زيادة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتعلق الفرد بها حيث أصبحت نافذته على العالم.
2. ازدياد الوعي السياسي بين المواطنين بشكل غير مسبوق من خلال التواصل بين مستخدمي المواقع والنقاش الذي أتاح مزيدًا من الفهم لمختلف القضايا والموضوعات المطروحة في المجال السياسي.

¹Kurtuluş, Sema, Özkan, Erdem, Et Öztürk, Selen. How do social media users in Turkey differ in terms of their use habits and preferences?. *International Journal of Business and Information (IJBI)*, 2015, vol. 10, no 3, p.342,343.

3. تأثر الوعي السياسي لدى مستخدمي هذه المواقع، من خلال تناقل الخبرات والدروس المستفادة بين مواطني الدول ببعضهم البعض في مجال الاحتجاجات والتعامل مع قوات الأمن والشعارات المتشابهة مثلا.
4. أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تشجيع المواطن على المشاركة السياسية والاجتماعية حسب آراء العديد من الباحثين من خلال ما توفره هذه المواقع من فرص الفهم في مجال الحقوق والمواطنة وتعمق إدراك المواطنين لقضاياهم.
5. أثر هذه المواقع في نشر الشائعات والمعلومات السياسية المغلوطة والنتائج عنه صنع ذلك الشباب المتشائم والغاضب صاحب الفكر الهدام وأسير فكرة الاحتجاج الإلكتروني بدلا من الشباب الإيجابي المساهم في خدمة وطنه.
6. ازدياد قوة المجتمع المدني، حيث اتخذ من مواقع التواصل الاجتماعي منصة للانتشار وممارسة دوره العابر للقيود المحلية التي تضعها بعض الحكومات والسلطات.
7. استفادة الشركات والمؤسسات من مواقع التواصل الاجتماعي، أين باتت معظم المؤسسات تستخدم هذه المواقع للتعرف على اتجاهات الجمهور حيالها، ولدعم أنشطتها الترويجية والتسويقية والخدمية وتعزيز صورتها النمطية.
8. دور هذه المواقع في نشر الإحصائيات في مختلف المجالات مثل تصنيف وترتيب بعض المشاهير والساسة والفنانين والأدباء والرياضيين والمؤثرين الاجتماعيين.
- فعلى عموم ما سبق ذكره يمكن القول بأن مواقع التواصل الاجتماعي وبدون شك إذا ما تم الاعتماد عليها واستغلالها في مختلف الأنشطة الإنسانية سينتج عن ذلك تدعيما قويا للسلوكيات الصحيحة في المجتمع بغية تحقيق التنمية والتطور والرقي وتجاوز كافة العقبات والعراقيل خاصة منها القضايا المجتمعية¹.
- 1-3 آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع:**

إن الانفتاح الذي شهده العالم نتيجة الانخراط في البيئة الرقمية وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي كأبرز مخرجات هذه البيئة وأكثرها استقطابا للمستخدم، قد أنتج مجتمع موازي للمجتمع الطبيعي يبحث فيه مختلف الأفراد المستخدمين عن هامش حرية أكبر للتعبير عن ذاتهم، وذلك بحثا عن أنسنة تعاملاتهم وفقا لما أشار إليه

¹لواتي ربيعة، الاتصال الاجتماعي في الوسائط الجديدة "الفايسبوك" وأثره في تعزيز القيم الاجتماعية لدى الشباب الجزائري- دراسة وصفية تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال - تخصص اتصال سياسي واجتماعي جامعة الجزائر 03، الجزائر 2020-2021، ص7.

الاتجاه السلوكي ومدرسة العلاقات الإنسانية، وهروباً من قهريّة المجتمع وقيمه كما أشار إليه دور كايم، ومحاولة إسماع الصوت الحقيقي للطبقات الكادحة التي أصبحت تستخدم وسائل الإعلام الجديد ومختلف وسائطه وهو ما يوافق المنظور الماركسي الصراعي، أما من المنظور الوظيفي، فإن استخدام البيئة الرقمية ومخرجاتها أصبحت كبداية وظيفية عن الأدوار الاجتماعية الأخرى التي أصابها الخلل الوظيفي في أداء مهامها، أما من وجهة التطويريون فيعتبر تطور المجتمع بسبب تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حدثت عبر عدة محطات أدت بالوصول إلى التشكل المجتمعي الحالي (المجتمع الافتراضي)¹، فالتحول نحو البيئة الرقمية في حقيقة الأمر لم يكن مقتصرًا على شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، بل تعدت ذلك لتفرز بروز ظواهر أخرى لم تكن موجودة في ظل البيئة الطبيعية الحقيقية والبيئة الإعلامية التقليدية، وهو يحيلنا إلى التعرف على أبرز الآثار التي تشكلت نتيجة استخدام هذه البيئة الرقمية في أبرز مخرجاتها وتطبيقاتها (مواقع التواصل الاجتماعي) خاضت فيها الكثير من الدراسات الحديثة من أبرزها نتائج الدراسة التحليلية النقدية للدراسات الإعلامية في الفترة الممتدة (2014-2019) التي تناولت 160 رسالة دكتوراه (تحليل من المستوى الثاني)، لصاحبها **انتصار محمد السيد سالم** بعنوان: "تأثيرات وسائل الإعلام الجديد على معارف اتجاهات الشباب سنة 2021" والتي كشفت ما يلي²:

- 1- كشفت نتائج الدراسة عن الارتفاع الملحوظ لاستخدام الشباب لوسائل الإعلام الجديد، انعكس عنه تأثيرات هذه البيئة الرقمية والافتراضية على عنصر الشباب.
- 2- مساهمة وسائل الإعلام في تغيير المنظومة القيمية والأخلاقية للشباب، انعكس عنه وجود تهديد على هوية الشباب العربي من مجتمعات وثقافات مغايرة لثقافتنا.
- 3- تزايد درجات اعتماد الشباب على وسائل الإعلام الجديدة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات خاصة في أوقات الأزمات والصراعات الداخلية والدولية، وخصوصاً في مجال انتشار الشائعات وما تثيره من بلبلة تؤثر على الأمن والسلم المجتمعي.
- 4- وجود تأثيرات سلبية وإيجابية لاستخدام وسائل الإعلام الجديدة في مجال التحصيل الدراسي، مع إشارة الكثير من نتائج الدراسات إلى التأثيرات السلبية مقارنة بالإيجابية.

¹ باعتماد عبد القادر، البيئة الرقمية قراءة سوسيوثقافية، مداخلة في الملتقى العلمي الافتراضي الموسوم ب: التحولات الاجتماعية في البيئة الرقمية، دار المثقف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 14.

² انتصار محمد السيد سالم، تأثيرات وسائل الإعلام الجديد على معارف واتجاهات الشباب (دراسة تحليلية نقدية للدراسات الإعلامية في الفترة 2014-2019)، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، مج 01، ع 22، جامعة الرقازيق، مصر، 2021، ص 337.

5- أسهمت وسائل الإعلام الجديدة في تقديم صور نمطية للشباب، أثرت في تشكيل اتجاهات الشباب وتكوين مدركاته وتوجيه سلوكه في مختلف القضايا والموضوعات، انعكس على تقدير الذات للشباب ورضاه عن الواقع الاجتماعي.

6- أصبحت وسائل الإعلام الجديدة تشكل ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية لنشر سمومها من خلال استخدام الاستمالات العاطفية والعقلية خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

7- عدم وجود رقابة على المحتوى الإعلامي، أثر سلباً على اتجاهات الشباب ولكن رغم ذلك فإن الإعلام الجديد وبهذه الخاصية قد ساهم في إمكانية إدماج الشباب في العملية السياسية والمشاركة الاجتماعية .

8- تصدر مواقع التواصل الاجتماعي لاستخدامات الشباب لوسائل الإعلام الجديدة إلى درجة الإدمان عليها، وهو ما انعكس على العلاقات الاجتماعية بين الشباب والمجتمع بشكل عام.

1-3-1 الحياة السياسية والاجتماعية في ظل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

إن مواقع التواصل الاجتماعي وفقاً لما تم الإشارة إليه سالفاً تعتبر عامل من عوامل الأساسية للتغيير في المجتمع باعتبارها تتميز بعناصر جذب المستخدمين وتشكل جزء كبير ومهم من البيئة الإعلامية الجديدة، حيث أصبحت مؤخرًا عاملاً مهماً في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق تكوين الوعي في نظرة الإنسان إلى مجتمعه والعالم، فالمحتوى والمضامين التي تتوجه بها عبر رسائل إخبارية وثقافية وترفيهية وغيرها، لا تؤدي إلى إدراك الحقيقة فقط، بل أنها تسهم في تكوين الحقيقة وحل إشكالاتها، فبفضل ما تتميز به هذه المواقع من خصائص، تم العودة إلى مفهوم الفضاء العام لهاير ماس، Jürgen Habermas من خلال خلق بعد جديد لهذه النظرية لفهم وسائل الإعلام الجديد بشكل عميق والتي ستوضح الأثر الكبير لهذه الأدوات على المجتمعات¹، فقد مكّنت هذه المواقع التواصلية المواطنين من امتلاك قوة المعلومات والمقدرة على تجميعها وتحليلها وإعادة إخراجها وتوزيعها، فهذه المواقع وميزاتها الخاصة استطاعت التغلب على المسافات والوقت وكسر الحواجز والطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وسهّلت القيام بحملات ضد مشاريع تضر بالعامّة، والتأسيس لحملات مضادة للحكومات، لتصبح سلاح ذو حدين، فيمكنها تسهيل ما هو مستحيل وجعل ما هو سهل مستحيل، فمواقع التواصل الاجتماعي اليوم وبلا منازع، نقر بأنها أحدثت تطوراً كبيراً في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، أين أصبح الأفراد

¹فاطمة الزهراء تنيو، مواقع التواصل الاجتماعي: أداة المجتمع المدني الفعالة لممارسة الرقابة على المنظومة السياسية، المجلة العربية للإعلام وثقافة الطفل، ع 05، الجزائر، 2018، ص 09.

والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها تبدي آراءها ومواقفها في القضايا ومختلف الموضوعات التي تمهمهم بحرية غير مسبوقه، والقيام بعمليات الحشد والتأييد وتكوين الوعي حول مختلف القضايا¹، فطبيعة الشبكة التفاعلية لهذه المواقع من شأنه خلق بيئة فكرية تفتح المجال أمام التغيير السياسي والاجتماعي، فهذه المواقع من الناحية السياسية يمكنها أن تولد ضغوطا سياسية، لأنها تتميز بطبيعة ديمقراطية قادرة على تحقيق المشاركة الشعبية بدون قيود ولا حدود، تؤدي إلى طرح آراء سياسية قد يتبناها العديد من المتابعين، وهو ما دفع الحكومات لتغيير السياسات وفق متطلبات الرأي العام، فالواقع السياسي اليوم تبنيه هذه المواقع من خلال إحداث ضغطا سياسيا افتراضيا لا يستهان به، ولعل أبرز الأمثلة عما نقول هو ما حدث في مصر وتونس كأكثر دليل على القوة والتغيير السياسي والدور الذي تلعبه هذه المواقع في هذا المجال، هذا ولم يبق دور هذه المواقع عند هذا الحد، بل أدى توظيفها السياسي أيضا لفتح المجال للكثير من حركات المعارضة بأن تصبح قوة مجتمعية ضاغطة ومساهمة في صنع القرار، ولعل أبرز مثال عن ذلك هو ما أحدثته مواقع التواصل الاجتماعي من تأثير سياسي في الو.م.أ، فقد أجرى مركز "بيو" للأبحاث استطلاعاً أظهر بأن حوالي 60% من الأمريكيين يستخدمون الفيس بوك وتويتر، 39% منهم يستخدمونها لغاية سياسية، حيث أصبحت اليوم وبحق هذه المواقع جزء مهم للوصول للناخبين وترويج الأفكار السياسية.

أما من الناحية الاجتماعية فقد تسببت هذه المواقع بتقوية العلاقات الافتراضية على حساب العلاقات الاجتماعية التقليدية التي تراجعت بشكل جلي، فهذه المواقع استطاعت أن تنشئ مجتمعا افتراضيا حيا وتفاعليا يتشابه في معظم الأحيان وفي الكثير من ميزاته بالمجتمع الواقعي حيث أتاحت التواصل المستمر الكترونيا، أسس لعالم افتراضي مليء بالعلاقات الجديدة العابرة للحدود أدت إلى ظهور قيم ومبادئ جديدة نظرا للتفاعل والتداخل بين الأعراف والتقاليد المحلية ونظيرتها الأجنبية، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى ما يسمى بالعوامة، إضافة لذلك فقد ساهمت هذه المواقع في تطوير العملية التعليمية من خلال التأسيس للشبكات التعليمية التي تتيح الوصول للمادة التعليمية، كما أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي جانب تمكيني لمختلف مؤسسات المجتمع المدني على رأسها المنظمات النسوية التي عززت لدور المرأة عبر هذه المواقع من خلال إقامة علاقات اجتماعية وتحرير المرأة من القيود العائلية والمجتمعية²، كما أصبح النشاط التوعوي والتحسيس والتطوعي يستهوي الشباب خاصة منه المنخرط في

¹فاطمة الزهراء تنيو، مرجع سبق ذكره، صص 10، 11.

²ليلي الضو سليمان الضو، مرجع سبق ذكره، صص 104، 107.

الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويعتمد عليها كثيرا لنشر كافة القيم الاجتماعية ذات الأهداف الخيرية والتضامنية والتكافل ومختلف المساعدات الاجتماعية وغيرها من القيم، أما في مجال العلاقات الاجتماعية يؤكد العديد من الباحثين بأن مواقع التواصل الاجتماعي قد ساهمت في دعم العلاقات الاجتماعية و الحفاظ عليها حيث يرى العديد من مستخدمي هذه المواقع بأنها ساعدتهم في الحفاظ على علاقاتهم القديمة القائمة حيث في كتب في هذا الشأن "Barry" سنة 2001 بأن مواقع التواصل الاجتماعي كمجتمع افتراضي تدعم العلاقات الشخصية وينتج عن استخدامها نوعا من المؤانسة والدعم والشعور بالانتماء والهوية الاجتماعية، وهو ما أكده مصمم موقع التواصل الاجتماعي " فايس بوك " الأمريكي " مارك زوكر بيرغ " بأن تصميم الفاييسبوك كموقع ليس الهدف منه جعله جذابا فحسب بل يركز بالدرجة الأولى على إنتاج المنفعة الاجتماعية التي تربط الناس ببعضهم البعض محليا وفي جميع انحاء العالم¹.

1-3-2 مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات وأداة للنشر:

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي اليوم مصدرا للمعلومات والأخبار وموسوعة للمعرفة بالنسبة للمستخدمين العاديين وحتى المختصين في مجال الإعلام والصحافة بشكل عام فباستخدام هذه المواقع التواصلية، أصبحت المسافة بين الإنسان والمعلومة تقاس بالمسافة الفاصلة بين الحاسوب ولوحة المفاتيح، وأصبح زمن الوصول لا يتعدى عدة ثواني، فالمعلومة اليوم لا تحتاج من المرء سوى أن يملك شاشة متصلة بشبكة الانترنت وضغطة مفتاح ليحصل على كم هائل من المعلومات حول مختلف المجالات والموضوعات، فهذه السهولة والسرعة والبساطة في الاستخدام وقلة التكلفة كانت من أبرز الأسباب التي جعلت الأفراد والجماعات تنخرط ضمن مشروع القرن ألا وهو مشروع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للنشر، حيث انتشرت العديد من الحسابات الشخصية التي أصبحت مصدر للمعلومة العامة، فبعدها كان الحساب على هذه المواقع يقتصر على الشخص المستخدم البسيط والعادي انتقل الاهتمام شيئا فشيئا إلى مختلف الفئات الأخرى من المستخدمين في المجتمع، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مقصد السياسيين والشخصيات والفنانين والفاعلين في المجتمع أين تم تبني هذه المواقع بشكل غير رسمي ثم بعد مدة زمنية قصيرة، أصبح استخدام هذه المواقع بشكل رسمي من طرف العديد من الشخصيات من بينها رؤساء دول وزراء و رؤساء حكومات، لينتقل الاستخدام وتبني هذه المواقع كحسابات

¹لواني ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

رسمية من طرف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المستقلة والمؤسسات الغير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني، ثم لينتقل التبني الرسمي لهذه المواقع كحساب رسمي للتواصل مع المواطن من طرف حتى المؤسسات الحكومية والوزارات، رافعة شعار الحكومة الالكترونية التي فرضتها حتمية استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عصر المعلومات، إن الخدمات التي قدمتها ولازالت تقدمها هذه المواقع من إرسال الرسائل الفورية والتطبيقات الداعمة لخصوصية التحاور بين المشتركين وإنشاء المجموعات الخاصة بالإضافة لأدوات الإعلام الاجتماعي وتشكيل نمط الحياة سياسية واجتماعية جديدة تمتاز بطابعها الالكتروني وتمتد إلى الواقع العملي التطبيقي للسياسات، كانت ولازالت شاهدة على التحول النوعي الذي طرأ على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من كونها أداة للترفيه والتواصل البسيط والعادي إلى أداة للتنظيم والتنظيم والقيادة، ثم إلى وسيلة فعالة لنقل الحدث ومتابعة الميدان من خلال ممارسة مختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية ساهمت في تنمية الوعي السياسي والمسؤولية الاجتماعية لدى الجماهير¹، وهو ما جعلها مصدرا رئيسيا من مصادر الأخبار ونقلها ونشرها، ولكن برزت الحاجة مؤخرا إلى وجوب أن تبقى حرية النشر اليوم خاضعة لمجموعة من الضوابط والأخلاقيات وفقا لعادات وتقاليد والقيم المجتمعية لكل مجتمع، حيث أشار العديد من الخبراء مراعاة بعض الأخلاقيات المتفق عليها عند القيام بعملية النشر عبر هذه المواقع نذكر منها²:

1. - الرقابة الذاتية والمسؤولية الاجتماعية عند القائم بالنشر.
2. - التحلي بالروح الوطنية والحرص على تماسك المجتمع.
3. - الالتزام بالآداب والأخلاق العامة للمجتمع.
4. الإيمان بثقافة التفاعل الايجابي من خلال السماح بنشر تعليقات الآخر وتقبل رأيه .
5. ترسخ ثقافة الاعتذار لدى القائم بالنشر وتعديل أي خلل في عملية النشر.
6. - احترام الخصوصية الفردية والكرامة الإنسانية للأفراد.
7. - عدم استخدام المادة الإعلامية أو المحتوى المنشور في غير الأغراض التي أنشئت لأجله.

¹فاطمة زهراء تنيو، مرجع سبق ذكره، ص، 15، 16.

²طلعت عبد الحميد عيسى، أخلاقيات النشر الإعلامي في شبكات التواصل الاجتماعي أثناء الأزمات في فلسطين، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، مج 07، ع 05، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، 2020، ص، 109، 110.

1-3-3 إيجابيات وسلبيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي من أحدث منتجات تكنولوجيا الاتصالات وأكثرها شعبية، برزت كبداية من خلال دور رئيسي شمل تنمية العلاقة الاجتماعية وتمتين الرابط الاجتماعي، إلا أن استخدامها لم يبق في هذا الحيز فقد امتد ليشمل دواعي ومجالات مختلفة، وهو ما أدى إلى انعكاسات وتأثيرات متنوعة على الأفراد والمجتمع ككل، منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي:

1- الآثار الايجابية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

في حقيقة الأمر لا يمكن أبدا إنكار أو إغفال البعد الايجابي لمواقع التواصل الاجتماعي على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، باعتبار أنه وجد فيها الملايين من المستخدمين من الشعوب العربية والأجنبية نافذة حرة لهم للإطلاع على أفكار وثقافات العالم بأسره، حيث أصبح من خلال التسجيل في هذه المواقع وتعبئة البيانات الشخصية يُخلق للفرد كيان مستقل افتراضيا، يحقق من خلاله الترابط والتواصل الاجتماعي وفقا لاهتماماته وأفكاره واتجاهاته انعكست بالإيجاب على الفرد من خلال اعتبارها:¹

- منبر للرأي والرأي الآخر: باعتبار أن مواقع التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدم عبر صفحاتها إمكانية التعديل والمشاركة من خلال إضافة مضمون معبر عن فكر المستخدم ومعتقداته.

- تتيح الانفتاح على الآخر: تتيح مواقع التواصل الاجتماعي للمستخدم هنا التواصل مع الغير، الذي قد تختلف معه في الكثير من الأشياء كالاختلاف مثلا في الدين والعقيدة والثقافة والتقاليد والمظهر وغيرها من الاختلافات.

- فرصة لتعزيز الذات: وهو ما يسمح للمستخدم التأسيس لكيان مستقل عبر هذه المواقع بدلا من الواقع الذي تقل فيه فرص إقامة هذا الكيان، وقد يكون هذا الكيان مؤسسا بشكل فردي أو جماعي كأحد مؤسسات المجتمع المدني مثلا.

- منبر مطل على العالم: حيث باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي تمكنت جميع الشعوب العالم من التعرف والاطلاع على أفكار وثقافات العالم.

¹ وليد عبد اللطيف النصف، سلبيات وإيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي، جريدة القبس الإلكتروني، 58، الكويت، 2016، ص 05.

- **التقليل من الصراعات:** لقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تقارباً فكرياً عزز ثقافة التواصل المشتركة بين مستخدمي هذه المواقع المبنية على احترام الرأي و احترام الآخر وثقافة التسامح والتعاون وغيرها من الأبعاد ذات الصلة.

- **إعادة وتمتين الروابط بين الأصدقاء وأفراد العائلة:** حيث سمحت مواقع التواصل الاجتماعي بخلق جو وجسر من التواصل الدائم بين الأصدقاء وأفراد العائلة، من خلال تقريب المسافات بين من انقطعت أخبارهم بسبب كثرة مشاغل الحياة أو البعد لمتابعة أخبار بعضهم البعض.

ومن أثارها الايجابية أيضا هو أنها أصبحت في الآونة الأخيرة منبرا لمناقشة القضايا المجتمعية العامة، يتم من خلالها زيادة الوعي لمختلف مكونات المجتمع بالمسؤولية الجماعية، بحكم ما تم تحقيقه عبر استخدامها من أهداف وغايات وخدمات في زمن قصير جدا، فمن خلال استخدامها عرفت البشرية معنى حرية النشر والتعبير لأن هذه المواقع وبكل صدق ساهمت وساعدت في تدعيم الفكر الديمقراطي وتطوير مجال حقوق الإنسان لينتج عن ذلك بعدها العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية والتجارية، ثم انتقل دورها بشكل أوسع في تحقيق التقارب الثقافي والاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمعات، أين كانت سببا في خلق ثقافة تواصل مشتركة مبنية على الانفتاح الفكري والثقافي وتوضيح الهموم العربية بدون زيف الإعلام ونفاق السياسة، باستخدام هذه المواقع تم فتح المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة التي انتقلت من الواقع الحقيقي إلى الافتراضي باعتباره واقعا خصبا كان له دورا كبيرا في المطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية الفردية والجماعية، نتج عنها زيادة تفعيل دور المجتمع المدني الذي جعل من مواقع التواصل الاجتماعي منبرا وقاعدة وركيزة لخلق جسر التواصل مع الأعضاء والمنخرطين والمتعاطفين والمتابعين والممولين والمتطوعين...¹، ومجالا خصبا لفتح باب الحوار بين الأشخاص الذين تجمعهم خبرات مشتركة للاستفادة من بعضهم البعض وتبادل الأفكار والآراء وتقريب المسافات و قبول القضايا الخلافية في المجتمع²، كما لا يمكن إنكار دور هذه المواقع ومساهمتها في التنشئة الاجتماعية من خلال عرض برامج تربوية واجتماعية جد راقية بالإضافة لتعزيز التعليم الذاتي والتعليم عن بعد والاطلاع على كل جديد فيما يخص المجال الدراسي بشكل سريع و إتاحة البحث عن المعلومات بسهولة³.

¹ تركي بن عبد العزيز السديري، توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نايف العربية، السعودية، 2014، ص، ص22، 23.

² الصديق عبد الصادق البدوي بلة، مرجع سبق ذكره، ص، ص25، 26.

³ ميرنا موريس نعمان، مرجع سبق ذكره، ص590.

2- سلبيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

لقد أدخل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أنماط جديدة في الممارسات، وسمح بفتح المجال أمام تدفق المعلومات في مسارات عديدة وهو ما أدى للقيام بالعديد من الأعمال والمهام في وقت قصير وبأقصى سرعة، حيث كان من المستحيل الوصول إلى إليها خلال السنوات القليلة الماضية وهذا نظرا للخصائص و الميزات التي تتمتع بها هذه المواقع، إلا أن التحدي يبقى قائما لدى المستخدم من فرد أو جماعات مهيكله كانت أو غير مهيكله رسمية أو غير رسمية لبناء جدار حماية تحسبا من كل ما ينجر عن استخدامها من انعكاسات سلبية أشارت إليها العديد من الدراسات والبحوث نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:¹

- تهديد السيادة الوطنية لدى الكثير من الدول خاصة النامية منها النامية والعربية نظرا لحرية تحرك المعلومات والاتصال والأموال عبر الحدود الوطنية.

1. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار والدعوات التي تحرض على العنف والكراهية.
 2. انتشار الفكر المتطرف في الكثير من المجتمعات وممارسة أنشطة إرهابية بمختلف مستوياتها.
 3. انتهاك الخصوصية أفراد من خلال اختراق المواقع أو الدخول الغير المشروع فيها للحصول على معلومات وإتلافها لإحداث خلل في أداء المنظومة.
 4. التلاعب بالبيانات وتغيير محتوى ملفات الغير ونقلها ونشرها.
 5. قرصنة الخدمات العامة والخاصة من خلال سرقة المادة التي تتمتع بحقوق النشر والتأليف مع استخدامها دون ترخيص من أصحابها، وبالتالي استفحال ظاهرة الجريمة المعلوماتية.
- ومن أبرز التأثيرات البارزة أيضا خاصة منها الاجتماعية والثقافية والأخلاقية نذكر:

- **التأثير على الانتماء:** إن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أدى عموما إلى تراجع أهمية عامل المكان المعيش كمتغير أساسي في تأسيس ذات الفرد وانتمائه وشخصيته في المجتمع المعاصر إلى حد كبير²، أي بمعنى آخر أن هناك قضاء على الانتماء للمكان، باعتبار أن هذا الأخير يمثل الوطن والأرض، فالحقيقة المرة أن الفرد

¹حمر عباس، الإعلام الجديد بين الإيجابية والسلبية، حالة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مجلة آفاق فكرية، ع 03، الجزائر، 2015، ص، ص155، 156.

²عززي عبد الرحمن، دراسات في نظريات الاتصال نحو فكر إعلامي حضاري متميز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص104.

أصبح في إطار البيئة الرقمية الجديدة ومفهوم العولمة ينتمي إلى مجتمعات وليس إلى مجتمع ولأديان وليس دينه ولثقافات وليس ثقافته، ليولد مواطن جديد أطلق عليه " مواطن الشبكة ".

- **التأثير في الدين الإسلامي:** نجد الكثير من المواثيق والمعاهدات والمؤتمرات وغيرها من أقوال الفلاسفة الغربيين والمفكرين المعاصرين تتغنى وتطالب بحرية المعتقد والديانات وحق الفرد في ممارسة الطقوس الروحية، ولكن الواقع يكشف أن هناك اعتداء على الخصوصيات الثقافية وملامح الهوية والثقافة العربية الإسلامية من خلال تكنولوجيا الاتصال الحديثة ومخرجاتها على رأسها مواقع التواصل الاجتماعي، فالأكيد أن هناك اعتداء على أحد معالم الثقافة وعناصرها والتي تتمثل في الدين باعتباره مرجع الأمة الحافظ لقيمها ومبادئها التي تحث على المواطنة وأبعادها، ولعل أبرز غزو ثقافي تواجهه الديانات هو ما يواجهه الدين الإسلامي بالدرجة الأولى من خلال الوسائط المتعددة من تشويه لحقائقه وتشكيك في أصوله، ترجمت في حرب إعلامية ضد العقيدة الإسلامية برزت في اختراق المواقع العربية وتدميرها، ووضع صور مخلة عليها، ومحاوله إظهار شعار أهل الكفر و رموز أديانهم الباطلة إضافة إلى العمل من خلال هذه المواقع على تشويه التاريخ الإسلامي والترويج للأفكار الاستشراقية الموبوءة، واتهام المسلمين بالخروج عن قيم التحضر وقوانينه ولجؤه إلى العنف، وبالتالي كل هذا الأمر هو مقصود يندرج ضمن تأثيرات العولمة الساعية لمحاربة الهوية العربية الإسلامية، لأن الزمن الإعلامي يؤثر في الزمن الديني وبمعنى آخر يؤثر في الوقت المخصص للعبادات، وبالتالي إضعاف الجانب الديني لدى مستخدمي الإعلام الجديد بشكل عام ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، لأن مساس الفرد في دينه يعني زعزعة الكثير من قيمه ومبادئه¹.

- **التأثير في الأخلاق:** لقد أثبتت العديد من الدراسات بأن للإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي كأبرز مخرجاته تأثير كبير على الأخلاق، بحكم تعرض نسبة كبيرة من المستخدمين خاصة الشباب للمواقع الإباحية بالدرجة الأولى، التي أصبحت في متناول الجميع بشتى وسائل عرضها من صور وفيديو وقصص وحكايات، حيث لا شك بأن تلك الإباحية الالكترونية من أخطر ما يمس بفضيلة الحياء والقيم الدينية والخلقية، حيث تشير الدراسات في هذا الصدد بأن هناك 60% من مستخدمي الانترنت اطلع ولو مرة واحدة على موقع من المواقع الإباحية، فسوء استخدام المحتوى الإعلامي بهذا الشكل لا شك أنه يؤدي إلى تكرار هذا الفعل وتصغيره مما سيؤدي إلى التأثير على القيم الأخلاقية والعلاقات الاجتماعية.

¹مقلاتي صحراوي وغالية غضبان، إشكالية تأثير الإعلام الجديد في الهوية الثقافية في ظل العولمة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 12 و13، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014، ص، ص226، 225.

- **التأثيرات الاجتماعية:** إن كثرة الاستخدام وسائل الإعلام الجديد ومختلف تطبيقاته خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، يؤدي إلى إضعاف التفاعل الاجتماعي الكلاسيكي من خلال التأثير في الوقت المخصص للتواصل الأسري والتواصل مع الأصدقاء والجيران، وهذا الأمر بطبيعة الحال يؤدي إلى العزلة التي يتمخض عنها صفة الفردانية والتباعد بين أفراد الأسرة وغياب الاتصال الشخصي، مما يتشكل عنه تأثير واخلل في التنشئة الاجتماعية من خلال انحصار العلاقات وإضعاف علاقة الفرد مع الآخر، وهو ما يسبب حدوث ثغرة في المجتمع وبنيته ويشكل خطر على تواصله ووحدته واستقراره وأمنه.¹

- **التأثيرات الثقافية :** إن الواقع يقول بأن الدول التي تمتلك هذه الوسائط الإعلامية الجديدة (مواقع التواصل الاجتماعي) هي التي تتحكم في بناء الثقافات، وفقا لقيمتها وأفكارها، من خلال نشرها وبثها للدول التي لا تمتلك هذه الوسائط أو تجهل التعامل والتواصل بها بهدف استهلاك تلك الأفكار والقيم دون أن تشارك بقيمتها ونظمها، ومن هنا يمكن القول بأن المقصد ليس في خطورة الوسائل والأدوات وإنما الخطر يكمن في عولمة المضمون المقدم عبر هذه الوسائط²، لذلك أصبحت تشكل مواقع التواصل الاجتماعي اليوم من خلال ما رصده العديد من الخبراء والباحثين آثار سلبية على البنية الثقافية للفرد نورد بعضا منها فيما يلي:³

- **تسطيح الثقافة:** حيث بحكم كثرة عرض المعلومات قل التركيز لدى الفرد على مادة معينة وهو ما أدى به امتلاك معلومات طفيفة عن الموضوعات والظواهر المهمة.

- **ذوبان الثقافات المحلية وسط بحر الثقافات العالمية:** وهنا أثبتت العديد من الدراسات التابعة لمؤسسة الفكر العربي سنة 2011 الصادرة في التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية بعنوان: "الشباب العربي على الانترنت مؤشرات ودلالات ومشروع المحتوى الرقمي العربي" بأن هناك غلبة للثقافة الغربية المستوردة ذات المحتوى الهائل مقارنة بالمحتوى العربي الإسلامي الرصين، الذي يعني الندرة في العديد من محتوى ومضامين الانترنت ومواقع التواصل.

¹ سمير دحماني، أثر استخدام شبكة الانترنت على الهوية لدى الشباب في ظل العولمة الإعلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص، ص، 88، 89.

² عبد الباسط سلمان، عولمة القنوات الفضائية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2005، ص 05.

³ سلسلة الدراسات والتقارير لجمعية المعارف الإسلامية الثقافية، الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي: دراسة في استلاب الاستقلال الفكري والثقافي للناشطين والمستخدمين، مركز المعارف للدراسات الثقافية، 2020، ص، ص، 56، 60.

- **الاعتراب:** وهي حالة أصبح فيها الفرد يشعر بأنه غريب، بناء على أنه أصبح يرى بأن ثقافته المحلية قد أصبحت قديمة وعاجزة عن مسايرة التطور الذي يحدث عالميا، بحيث أنه لم يستطيع التكيف مع الوضع بناء على صعوبة تطبيق هذه الثقافة المتداولة عبر هذه المواقع على مجتمعه ومحيطه.
- **عجز وسائل التنشئة والتعليم القديمة:** وهنا يظهر جليا بأن مختلف مؤسسات التعليم ومؤسسات التنشئة الأخرى المعتمد عليها في تربية النشء ومرافقته، قد شهدت نوع من التراجع أمام قوة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت تشكل 85% من ثقافة الطلبة.
- **تراجع مكانة العائلة:** وهنا يظهر جليا ضعف سلطة الأبوين على التربية السلوكية، من خلال فقدان السيادة على العائلة، حيث أصبحت الأجيال تُربى بشكل كبير من قبل شبكة الانترنت وتطبيقاتها من مواقع التواصل الاجتماعي
- **كثرة الأفكار المطروحة:** إن طرح الأفكار بغزارة على هذه المواقع، طرح نوعا ما عدم الحاجة للتفكير والقضاء على الإبداع وخلق نوع من الرتابة والملل.
- **موت الايدولوجيا:** تولدت عبر استخدام هذه المواقع إيديولوجيات أو قناعات هجينة، وهو ما جعل الإيديولوجية متقاربة إلى حد كبير، ذابت فيها مختلف الأفكار والأيديولوجيات التي عرفها التاريخ.
- **إضعاف الذاكرة المؤقتة:** وهنا يؤدي التعرض الدائم لمواقع التواصل الاجتماعي إلى ضعف الذاكرة المؤقتة للإنسان، لأن التعرض للكلام المستمر عبر هذه المواقع يضعف قدرة الدماغ على تخزين المعلومات، بسبب التعرض المستمر وعدم دخول العقل في حالة "الراحة".
- **جعل الفرد أكثر عرضة للضغط العصبي:** وهو ما يحدث بسبب تعرض الفرد عبر هذه المواقع لأراء آلاف وعشرات آلاف وربما لملايين البشر في اللحظة نفسها، إلى جانب عدم تجاوب الآخرين مع ما ينشره الفرد عبر صفحته أو الرد عليه من طرف الآخر بتعليقات ساخرة أو غير أخلاقية مثلا.
- **إفساد التفكير النقدي:** استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، قد يؤدي بالفرد إلى التقليل من التفكير الذاتي والنقدي، بسبب إعادة النشر فقط لما يتم طرحه من أفكار ومعلومات من طرف مشاهير ومؤثري مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يجعلك وسيلة لإعادة النشر فقط.
- **خلق أوهام نمط الحياة الوهمية:** خلقت مواقع التواصل الاجتماعي نوعا من مشاركة لأنماط حياة ملفقة وغير حقيقية في أوقات كثيرة بسبب متابعة مشاهير هذه المواقع، حيث أصبح الكثير من المتابعين لهم يعتقدون أنهم

يعيشون حياة مثالية ومثيرة لا تشوبها شائبة، فبالرغم ما تقدمه مواقع التواصل الاجتماعي من تواصل وفرص إعلانات ونشر إلا أن الجانب السلبي منها يبقى قائما تزداد خطورته عندما بقاء الفرد متصلا طوال الوقت، فهذه المواقع قد غيّرت بشكل سلبي من نظرتنا لأنفسنا وللآخرين.

خلاصة:

لقد شهدنا في هذا الفصل باختصار، بأن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي قد أدى إلى ميلاد ظواهر إنسانية متعددة، أبرزها ظاهرة انتقال النشاطات الإنسانية من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي، وذلك من منطلق اعتبار أغلبية المستخدمين بأن هذه المواقع باتت تشكل وسيلة مهمة لإحداث التغيير والتنمية داخل المجتمعات وفرصة حقيقية لنشر القيم الاجتماعية بعنوان التضامن والتكاتف والالتحام، وهو ما تم ترجمته على العديد من صفحات هذه المواقع التي أصبحت حيزا لممارسة العديد من النشاطات السياسية والاجتماعية، انتقلت من الحاجة إلى ممارسة حرية التعبير والرأي إلى مختلف أشكال التكافل والتضامن الإنساني والتوعية التحسيس، حيث أصبحت هذه المواقع أرضية خصبة لدى العديد من الأفراد والمؤسسات الناشطة في المجال الاجتماعي لاستغلالها في العديد من مجالات هذا الجانب، منه استغلال هذه المواقع في التوعية من الأمراض والحوادث، وحماية المحيط والتربية الصحية والتنشئة الاجتماعية لترسيخ القيم العائلية، وتطوير مفهوم المشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يضيف على هذه المواقع أنها أصبحت جزء من الواقع وليست بديلا له نظرا لمكانتها لدى الفرد والجماعة، ليبقى استخدام هذه المواقع خاصة في مجال الاتصال الاجتماعي يحتاج الاعتماد على خطة إستراتيجية ناجعة ومنهجية محددة من خلال إتباع أساليب وآليات تقضي على عشوائية النشاط عبر الفضاء الافتراضي وهو ما تطمح إليه العديد من المكونات المجتمعية من بينها مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها، لتحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها أبرزها نشر ثقافة المواطنة لبناء المجتمع على أسس ديمقراطية حقيقية.

الفصل الثاني: التأصيل التاريخي والمفاهيمي للمواطنة.

تمهيد

1-2 التطور التاريخي للمواطنة

1-1-2 المواطنة في الحضارة اليونانية والرومانية

2-1-2 المواطنة في العصر الوسيط اللاتيني.

3-1-2 المواطنة عند العرب والمسلمين.

4-1-2 المواطنة في العصر الحديث والمعاصر.

2-2 التأصيل النظري والمفاهيمي للمواطنة

1-2-2 المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمواطنة.

2-2-2 خصائص المواطنة وقيمها.

3-2-2 أبعاد المواطنة وصورها.

4-2-2 حقوق وواجبات المواطنة.

3-2 المسار التاريخي للمواطنة في الجزائر وبلاد المغرب العربي الواقع والرهانات

1-3-3 المواطنة في بلاد المغرب العربي.

2-3-3 المواطنة في الجزائر.

3-3-3 تحديات وآليات إنماء ثقافة المواطنة في المجتمع

خلاصة

تمهيد:

تفرض مسألة التأصيل التاريخي والمفاهيمي والنظري لأي مفهوم، ضرورة الإطلاع على التراكم المعرفي وتتبع مساره وتشكله عبر مختلف المحطات التاريخية، لذا سنحاول في هذا الفصل التعمق في الكشف عن مفهوم المواطنة وظهوره وبروزه من الفكر اليوناني والروماني القديم مرورا بمرحلة العصر الوسيط في أوروبا إلى تناول المفهوم في الفكر العربي الإسلامي وصولا إلى الفكر الغربي الحديث والمعاصر، باعتبار أن هذه العملية ضرورة ابستمية لا مناص منها، مع الإشارة إلى المفهوم من الناحية اللغوية والاصطلاحية والإحاطة بكل ما يتميز به من (خصائص وقيم وصور أبعاد، حقوق وواجبات المواطن)، لنركز بعد ذلك أكثر على هذا المفهوم وتطوره في بلاد المغرب والجزائر حتى نتعرف على واقع ممارسة المواطنة والتحديات التي تواجه تحقق هذا المفهوم في ظل قراءة لمختلف القوانين التي أشارت إليه خاصة في الجزائر، ثم ربط هذا المفهوم بموضوع دراستنا من خلال الإشارة إلى تطور هذا المفهوم من زاوية إعلامية من الاستقلال إلى غاية اليوم مركزين على تناول مفهوم المواطنة وتطوره في ظل البيئة الإعلامية الرقمية (مواقع التواصل الاجتماعي) باعتبارها قوة ضغط واعتراف وآلية تمكين لبلوغ المواطنة الحقة.

الفصل الثاني: التأصيل التاريخي والمفاهيمي للمواطنة.

1-2 التطور التاريخي للمواطنة

سجل معظم الباحثين الذين حاولوا تأصيل مفهوم المواطنة من الناحية التاريخية، الوصول إلى عمق المفهوم وبداية بروزه وتطوره من خلال إتباع والإشارة إلى المحطات التالية: (المواطنة في الحضارة اليونانية والرومانية، المواطنة في العصر الوسيط اللاتيني، المواطنة عند العرب والمسلمين، المواطنة في العصر الحديث والمعاصر).

1-1-2 المواطنة في الحضارة اليونانية والرومانية

1. عند اليونان:

ترجع جذور المواطنة إلى الفكر السياسي الذي كان سائدا في الدولة الأثنية في القرن الخامس والسادس قبل الميلاد، حيث إن المواطنة في ذلك الوقت وفي الحقب التي تلتها لم تخرج عن كونها فكرة مرتبطة بالنبذة فقط، باعتبار أنه لم يسمح للنساء والعبيد وغيرهم من الفئات المستضعفة بممارسة حقوق وواجبات المواطنة.¹⁰⁸

فأول مدينة عرفتها البشرية حسب المعطيات التاريخية هي المدينة اليونانية وهي كناية عن دولة نواتها المدينة بمفهومها الحالي، وتتبعها المدن الصغيرة والقرى المجاورة لها، وبالتالي لما نقول مدينة أثينا نعني بذلك دولة أثينا، ففهم المسار التاريخي للمواطنة هو مرتبط بدراسة دولة المدينة (أثينا)، حيث امتازت هذه الدولة بممارسة السياسة باعتبارها نموذج تاريخي ديمقراطي خاص وفريد من نوعه، جعلها تكون النواة الأولى في مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة والمشاركة السياسية وذلك بهدف التغلب على الصراعات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي، ومن هنا يتبين بأن اليونانيين ومفكريهم قد كرسوا جهوداتهم العلمية لخدمة المصلحة العامة، ودعوا إلى تجسيد نظام سياسي يحقق العدالة والتثقيف وتربية النشء الصاعد على التعلم، فبكل صدق نجد أنه كان هناك درجة كبيرة من الوعي في المدينة اليونانية التي اعترفت وآمنت بالمواطن على حد تعبير "جان توشار"، بالرغم من أن هناك تحفظات حول أن المشاركة السياسية والديمقراطية في هذه المدينة، قد شملت فئات معينة دون الأخرى، حيث كان النظام الاجتماعي آنذاك يقوم على أساس طبقي يتدرج هرميا من ثلاث طبقات، تعتلها طبقة المواطنين المناط لها تولي الشؤون السياسية، يحتكرون معظم المزايا بما في ذلك صفة المواطنة.

¹⁰⁸ نبيل صموئيل، هاني عياد، المواطنة التحديات والطموحات في الدولة الحديثة، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2008، ص، ص 13، 14.

فأول مدينة عرفتها البشرية حسب المعطيات التاريخية هي المدينة اليونانية وهي كناية عن دويلة نواتها المدينة بمفهومها الحالي، وتتبعها المدن الصغيرة والقرى المجاورة لها، وبالتالي لما نقول مدينة أثينا نعني بذلك دولة أثينا، ففهم المسار التاريخي للمواطنة هو مرتبط بدراسة دولة المدينة (أثينا)، حيث امتازت هذه الدولة بممارسة السياسة باعتبارها نموذج تاريخي ديمقراطي خاص وفريد من نوعه، جعلها تكون النواة الأولى في مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة والمشاركة السياسية وذلك بهدف التغلب على الصراعات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي، ومن هنا يتبين بأن اليونانيين ومفكريهم قد كرسوا مجهوداتهم العلمية لخدمة المصلحة العامة، ودعوا إلى تجسيد نظام سياسي يحقق العدالة والتثقيف وتربية النشء الصاعد على التعلم، فبكل صدق نجد أنه كان هناك درجة كبيرة من الوعي في المدينة اليونانية التي اعترفت وأمنت بالمواطن على حد تعبير "جان توشار"¹، بالرغم من أن هناك تحفظات حول أن المشاركة السياسية والديمقراطية في هذه المدينة، قد شملت فئات معينة دون الأخرى، حيث كان النظام الاجتماعي آنذاك يقوم على أساس طبقي يتدرج هرميا من ثلاث طبقات، تغلبها طبقة المواطنين المناط لها تولي الشؤون السياسية، يحتكرون معظم المزايا بما في ذلك صفة المواطنة، والتي كانت تُورث للأبناء الذكور فقط عند بلوغهم السن العشرين، حيث يكتسبون بها العضوية المدنية وحقوق المشاركة السياسية وغيرها من الحقوق ذات الصلة، تليها طبقة الأجانب التي كانت تتولى الأنشطة التجارية وكانوا يقيمون في المدينة، تتفاوت نسبتهم العددية إلى مجموع السكان في المدينة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي بها، ولكن بالرغم من أن الأجانب كانوا أحرار في الدولة الأثنية يتمتعون بمكانة اجتماعية خاصة ومعقولة، إلا أنهم كانوا محرومين من ممارسة النشاط السياسي، أما الطبقة الثالثة فهي طبقة الرق أو العبيد التي كانت تناط لهم مهمة العملية الإنتاجية والقيام بالأنشطة الاقتصادية المتنوعة، فهؤلاء كانوا يمثلون ثلث تعداد المدينة أثينا وكانوا محرومين من صفة المواطنة ومن ممارسة أي نشاط سياسي².

وفي ظل تشريح ممارسة مبدأ المواطنة بمدينة أثينا آنذاك، يكفي ما أشار إليه وصف الأستاذ **علي خليفة الكواري** بقوله: "وعلى الرغم من قصور مفهوم المواطنة الذي تم تطبيقه في أثينا، من حيث الفئات التي يشملها وعدم تغطيته لبعض الجوانب التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة فإنه قد نجح بتحقيق المساواة على قاعدة

¹ شرف الدين بن دوبة، المواطنة (مفهوم وتاريخ)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 76.

² حنان مراد، مكانة المواطن والمواطنة في المدن - دراسة استشرافية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع - تخصص علم الاجتماع التنموية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص، ص 22، 21.

المواطنة بين الأفراد المتساوين- من وجهة نظره، وذلك من حيث إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى التداول على السلطة وتولي المناصب العامة...¹، ومن هنا يمكن القول بأن المواطنة في الحضارة اليونانية كانت مقتصره على الحقوق السياسية دون الحقوق المدنية وهو ما جعل المواطنة تتميز بالسمات التالية:²

-الصلاحيه لتولي وظائف المحلفين.

-مباشرة الحق في مناقشة الشؤون المدنية العامة في الساحة العامة أو عن طريق الجمعية العامة.

-المساواة مع الأفراد الأحرار أمام القانون.

ليتبين في الأخير بأنه وعلى الرغم من أن المواطنة اليونانية كانت مبتورة باقتصرها على فئة معينة من الأفراد، إلا أنها مواطنة خلقت الوطنية في أكمل صورها وأشكالها عند المواطن اليوناني الذي دافع عن المدينة/الدولة، التي كانت في مظهر فخر واعتزاز لا بإنشائها فحسب، بل بالانتماء إليها.

2. عند الرومان:

في ظل التوسع الجغرافي الذي شهدته الإمبراطورية الرومانية، توسع معها مفهوم المواطنة بقدر يفوق ما كان عليه في دولة أثينا، حيث تميزت المواطنة الرومانية بتوسع قاعدة المواطنين من خلال اعتبارهم رعايا يخضعون لقانون واحد، انعكس عنه العديد من الحقوق، أين أصبح المواطن شخصاً قانونياً يتمتع بالحماية القانونية من طرف الإمبراطورية الرومانية، إضافة إلى تجسيد عملية تمتع المواطن بالمساواة التي تمثلت في إعطاء حرية اكتساب الجنسية حيث أن هذه الأخيرة أصبحت من المستطاع أن تمنح لسكان مدينة أخرى بأسرهم وهو عكس ما كان سائداً في مدينة أثينا من خلال معادتها لانضمام عناصر أجنبية، وبالتالي يمكن الحكم بأن المواطنة الرومانية قد أخذت طابعاً عالمياً لا محلياً كما كانت عليه المواطنة اليونانية³.

وعلى أساس ما سلف ذكره، فإن التعمق في مفهوم المواطنة عند الرومان قد نسخ مفهوم أرسطو للمواطنة، الذي كان يرى أن حقيقة المواطنة تكمن في تجاوز التعريف العرقي إلى الممارسة السياسية، حيث يقول: "ونحن الآن ندعو مواطن الدولة من له في تلك الدولة حق الاشتراك في السلطة الاستشارية والسلطة القضائية"، لتبدأ مرحلة جديدة مع الاسكندر الأكبر وهي مرحلة تصوير الإنسان كفرد له ذاتيته المستقلة التي يعني معها في

¹علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص16.

²يوسف وليد، أنور حمادة، سؤال المواطنة بين الطرح الكلاسيكي والطرح المعاصر، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مج 10، ع 03، الجزائر، 2022، ص55.

³شرف الدين بن دوبة، مرجع سبق ذكره، ص79.

آن واحد تنظيم حياته الخاصة وتنظيم علاقته بغيره من الأفراد الذين يكونون معه في العالم¹، حيث يؤكد هذا الطرح أحد دعاة العدل والمساواة بين الطبقات الاجتماعية " سيسرون" * الذي يرى "أن الدولة لا تستطيع أن تضمن استمراريتها وبقائها وهيبتها إلا إذا اعترفت بحقوق المواطنين، لأنها تمثل مصلحة الناس المشتركة".

2-1-2 المواطنة في العصر الوسيط اللاتيني.

في الفترة ما بين التاسع للميلاد والقرن الرابع عشر الذي تنتهي فيها فترة العصر الوسيط، تميزت بسقوط الدولة الإمبراطورية الرومانية، وتحول فيها المجتمع من النظام الروماني إلى المجتمع الأوروبي، ف انحسرت المواطنة لتبقى في مساحات ضيقة جدا لبعض المناطق داخل النظام الإقطاعي، بناء على عقد بين النبلاء والأمراء وأتباعهم، الذين كانوا يعترفون لهم بالولاء والتبعية مقابل تمتع هؤلاء الأتباع بالحماية والحكم الذاتي وبعض المكاسب التي كان يوفرها لهم النبلاء، فهذه الفترة تميزت بالعديد من التحولات التي كان لها الأثر على المواطنة، حيث أهم ما ميز هذه الفترة هو التحول من الوثنية إلى العقيدة المسيحية، إذ سمي هذا العصر بعصر الإيمان الذي استمد مرجعيته من الكتاب المقدس، لتشكل هذه الفترة منعرجا تاريخيا حاسما في تاريخ المواطنة بوصفها مرحلة الظلام والتخلف، شهد فيها مفهوم المواطنة أفولا وغيابا حقيقيا على خلاف ما كان سائدا عند اليونان والرومان، أين أصبح المفهوم مؤسسا على القيم الروحية والدينية وذلك من خلال احترام القانون الإلهي وإتباعه وتطبيقه، لتتضح الصورة والرؤية للمواطنة في العصر الوسيط بأنها كانت تبحث عن تعزيز التوافق بين السلطتين، الأولى تتمثل في السلطة الروحية /الدينية والثانية هي السلطة الدنيوية /المدنية من أجل التخفيض من حدة الصراع وتقريبهما إلى بعض تحت عنوان حفظ المصالح²، ولكن بالرغم مما يُنسب لهذه العصور الوسطى من تسميات باعتبارها عصور الجهل والظلام إلا أنه بالعودة إلى المرجعية القروسطية فقد عرفت المرحلة كثير من المبادئ والقواعد القانونية التي اعتمدت في العصر الحديث، وعلى سبيل المثال القاعدة القانونية المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وقاعدة ما يخص الناس جميعا يجب أن يناقش من الناس جميعا، والميثاق الأعظم "ماجنا كارتا" الذي عرفته إنجلترا مثال للمشاركة أو الممارسة الديمقراطية في ذلك العهد، فالتاريخ أيضا يشير حقيقة في هذه العصور إلى عودة الدولة المدينة من خلال تاريخ حافل

¹حنان مراد، مرجع سبق ذكره، ص22 ص23

* أديب ومفكر سياسي روماني ولد بتاريخ 106 ق.م وتوفي 43/42 ق.م، شغل وظيفة قنصل ومدرس للدستور والقانون الروماني، مؤلف لكتاب الجمهورية وكتاب القوانين.

²جواق سمير، سؤال المواطنة في العصر الوسيط بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، مجلة آفاق للعلوم، مج 06، ع 03، الجزائر، 2021، ص112.

بقصص الصراع بين الإقطاع ومواطني المدن، فالمدن كانت تطالب بحقوق تشكل تهديدا للسلطة الإقطاعية ودليل على ذلك هو أن بعض المدن الإيطالية كانت تعيش من جديد حالة دولة المدينة، حيث كان سكان المدينة يحكمون أنفسهم بأنفسهم ويوفرون الحماية لبعضهم البعض¹، لتصبح بعد فترة وجيزة قضية المواطنة وقيمتها قضية الجميع، برزت معالمها مع الثورة الفرنسية والأمريكية لتكتب تاريخا جديدا حافلا بالمستجدات في مسألة المواطنة ومفهومها.

وعموما يمكن القول بأن هذه الفترة قد بلورت فهما جديدا للمواطنة القائمة على القيم الدينية المسيحية، التي روجت لها الكنيسة ورجالها على رأسهم القديس " أوغسطس" الذي دعا إلى الخضوع لسلطة واحدة هي سلطة الله والقانون الإلهي ولرجال الكنيسة باعتبارهم مفوضين لخدمة الله وسلطته، رافعين شعار نشر المحبة والتسامح وامتعاض للشهوات والملذات الدنيوية، حاجبين في ذلك العقل والوعي والتفكير²، وهو ما شكل تراجعاً لمفهوم المواطنة وفقاً لما كان سائداً عند اليونان والرومان من قبل.

2-1-3 المواطنة في العصر الحديث والمعاصر.

يعد القرن السادس عشر والسابع عشر من أغنى عصور الفكر السياسي، حيث تعتبر هذه الفترة بداية الخروج عن عالم العصور الوسطى من خلال تصدع مؤسسة الكنيسة، وتراجع الإيديولوجيات اللاهوتية وحلول النزعة الإنسانية محلها، المصقلة بالفكر السياسي العقلاني، انبثق عنها بروز نوع جديد من المواطنة التي ارتبطت بظهور فكرة الدولة القومية، نتج عنها ارتفاع وزيادة معدل المشاركة السياسية، نتيجة ظهور شرائح اجتماعية غير إقطاعية تعمل في مجال الصناعة والتجارة تتميز بالقوة والنفوذ في المجتمع، اكتسبت الكثير من الحقوق مثل الحق في الحياة وحق الملكية والحق في الحرية، أدت كلها إلى تبلور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الحديث ضمن ما يعرف بالدولة الحديثة / القومية، دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو اللون أو الطبقة الاجتماعية وغيرها من أنواع التحيز والتمييز بين البشر³، فالحدائثة في الفكر السياسي الأوروبي لها أثر بالغ في تأسيس المواطنة بمفهومه الجديد المبني على أسس الحرية والمساواة والعدالة، مما منح للمواطنين صلاحيات التسيير والتغيير على مستوى التشريع والتنفيذ، وهو ما أدى إلى إضفاء قيمة نظرية كبرى على الإنسان وتحوله من الهوامش إلى المتن ومن الأطراف إلى المركز، وأوجد نوع من التجانس بين مختلف طبقات المجتمع أدى إلى تأسيس مواطنة

¹ شرف الدين بن دوبة، مرجع سبق ذكره، ص282.

² جواق سمير، مرجع سبق ذكره، ص108.

³ وليدة حدادي، المواطنة في ظل التحولات الإعلامية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي، مج06، ع 02، الجزائر، 2017، ص3.

متكاملة خالية من أي تمييز طبقي أو عرقي أو ثقافي أو ديني أو إقليمي وفقا لما كان يدعوا إليه فلاسفة العقد الاجتماعي ((توماس هوبز، جان جوك روسو، جون لوك)، ومن هنا يمكن القول بأن المفاتيح الجوهرية للمواطنة الخاصة بالدولة الحديثة قد برزت من خلال تجسيد ما يلي:¹

- حرية كل فرد في المجتمع من حيث هو إنسان.
- المساواة بين هذا الإنسان والإنسان الآخر من حيث انتمائه للرعية.
- استقلال كل عضو في المجتمع من حيث هو مواطن.
- التعايش في ظل المساواة (الاستقلال الذاتي).

حيث أدت هذه المفاتيح في الانتقال من مفهوم المواطنة في جانبه التقليدي أو الكلاسيكي إلى المفهوم المعاصر الذي يستند إلى فكر عصر النهضة والتنوير، من خلال دعوتهم لأن يكون الشعب مصدر السلطات وهو ما أثرى الكثير من المصطلحات ذات الصلة مثل المجتمع المدني، الرأي العام وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية ... ، فكانت هذه الأفكار الرائدة بفضل وإسهامات العديد من المفكرين والفلاسفة على رأسهم جون لوك (1704-1632)، ومنتيسكيو (1755-1689)، وجان جوكروسو (1788-1712) بمثابة الغذاء الفكري الذي كان له الأثر في انتشار الفكر الديمقراطي والمطالبة بمنح مزيد من الحقوق والحريات وإقرار السيادة للشعب، تجسد بقيام الثورتين الأمريكية (1774) والفرنسية (1789) اللتين أسستا لمبدأ المواطنة كحق ثابت في الحياة السياسية²، ثم اتسع نطاق ممارسته كإحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية انطلاقا من الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن الصادر 26 أغسطس 1789م عن الجمعية الوطنية الفرنسية، وأصبح جزءا من دستور الثورة الأولى الذي صدر 1791م، طرح العديد من النصوص التي تعد بمثابة الحقوق المقدسة للإنسانية والمواطن نوجز بعضها منها فيما يلي³:

- يولد الناس ويظلون دائما أحرارا ومتساوين في الحقوق.
- إن غاية التنظيمات السياسية هي الحفاظ على حقوق إنسان الطبيعة التي لا يجوز المساس بها وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الطغيان.

¹ يوسفي وليد، أنور حمادة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 56، 57.

² زريق نفيسة، المواطنة في الجزائر قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، ع 11، الجزائر، 2017، ص ص 278، 279.

³ شبل بدران، التعليم وإشكالية المواطنة والمسؤولية في الوطن العربي، مجلة البحوث و الدراسات العربية، ع 01، مصر، 2022، ص ص 152، 153.

- الأمة في جوهرها هي مصدر كل سيادة ولا يجوز لأي فرد أو مجموعة من الأفراد أن تزاوّل أية سلطة ما لم تكن نابعة من الأمة صراحة.

- تقوم الحرية السياسية على القدرة على العمل أي شيء لا يضر بالآخرين.

- لا يجوز للقانون أن يجرم شيئا ما لم يكن فيه إضرار للمجتمع، كما لا يجوز عرقلة شيء لم يجرمه القانون.

- كل المواطنين لهم الحق في المشاركة في وضع القانون بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم.

- لا يجوز إيداء إنسان بسبب آرائه، ما لم يخل بتصريحه بالنظام العام.

فعلى أساس ما تم الإشارة إليه، نلاحظ بأن مفهوم المواطنة في بدايته تميز بالأبعاد القانونية والمدنية والسياسية وفقا لما كانت تقتضيه الفترة لينتقل إلى الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يشير الباحثان ISIN Engin. et TURNE Bryan في مقالهما حول: "دراسات المواطنة - مقدمة"، بأن المفهوم الحديث للمواطنة على أنها مجرد وضع تحت سلطة الدولة بالمعنى القانوني قد تم الطعن فيه وتم توسيعه، ليشمل بعد نضال طويل اعترافا سياسيا واجتماعيا وإعادة التوزيع الاقتصادي، مما انبثق عنه مفهوم جديد للمواطنة شمل الحقوق المدنية (حرية التعبير والحركة، سيادة القانون)، والسياسية (التصويت، والسعي للحصول على منصب انتخابي)، والحقوق الاجتماعية (الرعاية الاجتماعية والصحية والتأمين ضد البطالة)، والحقوق الاقتصادية (حرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة، والاستثمار داخل الوطن وخارجه)¹، هذا وفي نفس السياق أيضا أقر وتبنى المجلس الأوروبي هذا الأمر، من خلال اعتبار المواطنة مفهوما كاملا ومتعدد المعاني حين أورد هذا التعريف بأنها: "ميزة للمشاركة المتزايدة والتماسك الاجتماعي والإنصاف والتضامن، وهي تعني الإدماج وليس الإقصاء، والمشاركة بدل التهميش، وتهتم بالثقافة والقيم بدلا من المسائل الإجرائية البسيطة (مثل التصويت أثناء الانتخابات)"، ومن هنا نصل إلى أن مفهوم المواطنة الفاعلة في القرن التاسع عشر لم يبق مجرد العضوية في كيان سياسي، وإنما أصبح هذا المفهوم يعني الرغبة في الالتزام والمساهمة في كل من النقاش السياسي والعمل الاجتماعي، وهو ما ولد مفهوم الحوكمة GOVERNANCE، الذي يعني أن تقوم من خلاله الدولة إلى جانب المنظمات الحكومية والغير حكومية والمواطنين أنفسهم بالاشتراك جنبا إلى جنب في مواجهة المشاكل المطروحة ومعالجتها²، وبهذا تبلور واكتمل المفهوم الحقيقي للمواطنة ابتداء من القرن العشرين، وتحقق معناه الشامل والمعروف اليوم عند مختلف

¹ ISIN, Engin F. et TURNER, Bryan S. Citizenship studies: An introduction. *Handbook of* 03 citizenship studies, 2002, vol. 1, no 4, p.

² قاسي فوزية، المواطنة الديمقراطية في الدول العربية -الوقائع والتحديات، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، ع 05، الجزائر، 2016، ص 136-138.

مكونات المجتمع الدولي، باعتباره علاقة اجتماعية بين طرفين الحاكم والمحكوم، تتحدد بالدستور أسمى القوانين في الدولة وما جاء به من مبادئ عامة وقوانين تنص عن الحقوق والواجبات، يقدم فيه الطرف الأول (الحاكم) الحماية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد في جميع الحقوق، ويقدم الطرف الثاني (المحكوم) أو الأفراد الولاء للدولة الذي ينعكس في مشاركة عملية من أجل خدمة الصالح العام¹.

ومما سبق يتبين لنا بأنه لا يمكن فهم المواطنة باعتبارها مفهوما سكونيا، وإنما من خلال الممارسة في إطار السياق الاجتماعي، لأنها تبلورت نتيجة حركة الناس على أرض الواقع في نضالهم من أجل اكتساب الحقوق، كما لا يمكن فهمها بعيدا عن فهم موازين القوى الاجتماعية، وهيكل الدولة والإيديولوجية المهيمنة ونمط الإنتاج القائم والبناء الطبقي الذي يميز مجتمع من المجتمعات في لحظة تاريخية معينة²، ومن هنا يمكن رصد مراحل تكون وتبلور أبعاد المواطنة كمصطلح حديث نسبيا كما يلي³:

- فبدايتها تركزت على المساواة أمام القانون وحرية التعبير والفكر بمعنى المواطنة المدنية، ثم عرفت المواطنة في بعدها السياسي عندما تحقق التمثيل السياسي في المجالس النيابية والترشح في للوظائف العامة.
 - ثم عرفت المواطنة في بعديها المركب الاجتماعي والاقتصادي مع التطور الاجتماعي والطبقي، تجسدت من خلال تدخل الدولة لضمان الحدود الدنيا من الأمن المادي والاقتصادي لرعايا الدولة.
 - ثم طرح مفهوم المواطنة الثقافية مع تنامي صعود الهويات الثقافية: الدينية والعرقية والجنسية.
- وبهذا نلاحظ بأن قضايا المواطنة قد تنوعت حقا واتسعت وأصبحت متعددة التخصصات بشكل حاسم، وهو ما انعكس على الاهتمام الأكاديمي بها عبر العديد من التخصصات والمجالات⁴.

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم المواطنة تاريخيا هو ذا منشأ ومرتكز غربي، يعكس جذوره التطور التاريخي والاجتماعي الغربي، وبالتالي هذا المفهوم لم يتكون مرة واحدة، فهناك مجتمعات قطعت شوطا في بلورة مفهوم المواطنة ثم تعثرت، وهناك مجتمعات تسير بشكل متصاعد وهذا ما يجعلنا نحكم على أن المواطنة تختلف من مجتمع

¹ هنان مكي، كوبيي حفصة، المواطنة في ظل تطور وسائل الإعلام وتأثيراتها - قراءة كرونولوجية ابتداء من القرن 20، مجلة آفاق فكرية، ص 10، ع 01، الجزائر، 2022، ص 393.

² سامح فوزي حنين، المواطنة والإعلام التنموي للأمام در، مطبعة سيبرس - الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، مصر، 2009، ص 30

³ مرجع نفسه، ص 32.

⁴ ISIN, Engin F. et TURNER, Bryan S. Citizenship studies: An introduction. *Handbook of citizenship studies*, 2002, vol. 1, no 4, p. 04.

لآخر بحسب حركة المواطنين، والدليل في ذلك هو ما أصبحت تقوم عليه المواطنة في وقتنا المعاصر على مفاهيم جديدة ومعاصرة أبرزها التعدد الثقافي بالدرجة الأولى، فمن المعترف اليوم وعلى نطاق واسع أن النضالات الاجتماعية والسياسية حول المواطنة تطرح انشغالات ومساائل جديدة خارج الدولة، فبينما يمكن احتواء المواطنين في كل مكان بشكل قانوني داخل الدولة التي تسن الحقوق والالتزامات، يبقى الإشكال مطروحا خارج الدولة من خلال توريث المواطن قسرا في شبكة من الحقوق والمسؤوليات (حقوق النشر، الحماية، الأمن، الجريمة، كل ما يتعلق بالبيئة والتلوث ...، اللاجئين، الأقليات، الحرب والأطفال...)، تنشأ في شكل قرارات أخلاقية وسياسية واجتماعية وجب وضعها في الاعتبار عند التفكير في المواطنة اليوم، خاصة في ظل الانفتاح والعولمة اليوم التي جعلت المواطنين والغير المواطنين (الأجانب غير شرعيين والمهاجرين) من الدول يتنقلون بشكل متزايد، يحملون معهم شبكات الحقوق والالتزامات هذه، ويزيدون من تشابكهم مع شبكات أخرى من الحقوق والالتزامات¹، وهو ما يعني التأسيس لمواطنة اندماجية خالفت المفهوم الكلاسيكي والحديث، لتبرز في طرح معاصر سمي بالمواطنة ما بعد الدولة الأمة أو المواطنة الكونية أو المواطنة العالمية، هذه الأخيرة نادى بها ويل كيميلكا تحت مسمى المواطنة الكوسموبوليتية أو المواطنة المتعددة الثقافات، على اعتبار أن المواطنة الحديثة هي مواطنة إقصائية، لأنها مؤسسة على سياسة المواطن السوي الذي يتمتع بصفات تميزه عن غيره من الأفراد وبذلك يقصى الفرد من صفة المواطنة والمواطن، حيث يقول: ² " فالمجتمعات الحديثة توصف كمجتمعات تتميز بتعدد ثقافي عميق، ففي الماضي كان التعدد موضع تجاهل أو أنه منع من التعبير عن نفسه بفعل سيادة نموذج المواطن السوي، الذي كان قائما أساسا على صفات الذكر الأبيض الكامل، من حيث الاستعدادات البدنية وكل من يبتعد عن هذا النموذج في السواء يتم إقصاؤه وتهميشه وإخراص صوته "، ليتوافق مع هذا الطرح مع ممثل الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقدية الألماني يورغانهابرماس بقوله: " إن ويل كيميلكا قد طور مفهوما جديدا لمواطنة متعددة الثقافات، وهذا المفهوم الذي أجدني على توافق تام معه، فالمواطنة هي عبارة عن وضع يترجم في شكل حدود مدنية، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن يغيب عن ناظرنا بأن المواطنين هم أيضا أشخاص لهم هويات فردية نمت وترعرعت وسط تقاليد معينة، وفي أوساط ثقافية نوعية، لذا فإنه يتوجب أن نضع في اعتبارنا بأن هؤلاء الأشخاص هم في حاجة لهذه التقاليد حتى يتمكنوا من الحفاظ على هوياتهم " فحسب رؤية هبرماس، أنه لا ينكر المواطنة المتعددة الثقافات التي نادى

¹ISIN, Engin F. et NIELSEN, Greg M. (ed.).op. cit.

²يوسفى وليد، أنورحمادة، مرجع سبق ذكره، ص58.

بها ويل كيميلكا، خاصة في ظل التطور التكنولوجي في مجال الإعلام الجديد وخصائصه وفي إطار العولمة وانعكاساتها على المواطنة الكونية أو العالمية في ضمان التواصل وتقريب المسافات لتحقيق هذا النضال العالمي التشاركي للمواطن، إلا أن المواطنة بمفهومها العالمي أو الكوني لا يمكنها أن تنسخ أو تنسف أو تمسح المواطنة بمفهومها القومي لأن هذه الأخيرة هي الأصل حسب رأي هابرماس لأنها تعبر عن الهوية والانتماء والولاء والارتباط بالأرض¹.

2-2 التأسيس النظري والمفاهيمي للمواطنة

2-2-1 المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمواطنة.

1. المواطنة لغة:

تشير كلمة مواطن في معجم صليبيا إلى معنى واطن القوم أي عاش معهم في وطن واحد، بحيث يصبح المواطن يتمتع مع أبناء مدينته أو دولته بنفس الحقوق²، كما تجمع القواميس الفلسفية والسياسية على أن المواطنة هي عمل الفرد داخل المجموعة الصغيرة كعضو والتي قد تكون في شكل أسرة أو جماعة في المدينة (la cité)، والتي كان يُعبر عن معناها عند اليونان قبل أن تكون أرضاً (مدينة أو ريفاً مجاوراً) كتنظيم سياسي وكهيئة جماعية يجمع بين أعضائها وحدة تاريخية ونمط من العبادات والشعائر، وبالتالي يعتبر المنتمي إلى هذه الهيئة عضو المدينة أي (citoyen)³.

وجاء في لسان العرب لابن منظور عن الوطن بأنه المنزل الذي تقيم به، ووطن بالمكان وأوطن به بمعنى أقام به أو اتخذ وطناً، ويقال أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها⁴، كما جاء في قاموس المحيط كلمة أوطان بمعنى مربوط البقر والغنم، وهي إشارة ودلالة على أن البقر والغنم ثابتة في مكان، وما يجعلها هكذا هو ذلك القيد الذي يؤسس لفكرة الارتباط مع الوطن كمؤسسة وليس كرقعة جغرافية مادية، فمن هنا يترتب ذلك الالتزام على المواطن بحكم انتمائه إلى الوطن⁵. وترجمة كلمة المواطنة في اللغة الفرنسية "citoyennete" وفي

¹ هنان مكي، كويبي حفصة، مرجع سبق ذكره، ص 401.

² جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، الجزء الثاني، بيروت، 1982، ص 439.

³ ابن بوحة أحمد، المواطنة والمصلحة العامة في الدولة الحديثة - العقد الاجتماعي عند روسو نموذجاً -، مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، ع 02، الجزائر، 2017، ص 267.

⁴ ابن منظور، مصدر سبق ذكره، ص 949.

⁵ شرف الدين بن دوبة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

اللغة الانجليزية "citzenchip"، حيث ومقارنة معنى المواطنة في الحضارة الغربية ومعنى المواطنة في الحضارة العربية الإسلامية، فإن هذه الأخيرة تشير لها بعض الأدبيات بأن البعد السياسي غير واضح المعالم في هذا المعنى، وبالتالي فوفقاً للمنظرين السابقين الذكر يرى بأن معنى المواطنة قد أخذ بمفهوم الوطنية الذي يعبر عن رابطة العاطفة والانتماء إلى الوطن، وهو ما يؤكد انحسار المعنى في أبناء الوطن من رعايا وأتباع على حساب غير المواطنين من سكانه، ومن هنا أنتقد هذا المفهوم الذي غيَّب عن الواقع وأبعد عن الذهن مفهوم المواطنة وأهميته في بناء وعي حضاري ينسجم مع طروحات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، في حين يرى اتجاه ثاني الذي يمثل أغلب الباحثين العرب بأنه لا يوجد أي قصور في ترجمة كلمة مواطنة مقارنة بمعناها الغربي، وحججهم في ذلك هو الفهم الايجابي لمدلول المواطنة عند توظيف واستخدام هذا المصطلح من طرف العديد من الكتاب العرب من أجل تطوير الحياة السياسية العربية وصولاً إلى نظم حكم ديمقراطية، ولعل أبرز الأمثلة في ذلك هو بروز كتب نجحت في إيصال المعنى مثل كتاب فهمي هويدي (مواطنون لا ذميون) وكتاب لخالد محمد خالد بعنوان (مواطنون لا رعايا) وهو ما يدل على أن الترجمة موفقة ومقبولة، اعتبرها المفكرين والباحثين العرب تأصيلاً للمفهوم وتقريباً له، يهدف إلى ربط الإنسان العربي بفكرة الوطنية التي تعبر وتحقق الاندماج الوطني وبناء الدولة، باعتبارها مؤسسة مستقلة عمن يحكمها يتساوى فيها جميع المواطنين، ويتمتعون جميعاً بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية، ويتحملون واجبات متساوية دون تمييز¹.

أما في القرآن الكريم جاء معنى لفظ وطن بلفظ بلد وفي مواضع بلاد وبلدة وفي مواضع أخرى لفظة ديار، والدليل على ذلك قول الله تعالى: "لا أقسم بهذا البلد وأنت حلّ بهذا البلد"²، وقوله عز وجل: "التي لم يخلق مثلها في البلاد"³، وقول المولى عز وجل: "بلدة طيبة ورب غفور"⁴ و قول الله تعالى: "وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً و أرزق أهله من الثمرات..."⁵، وقوله تعالى: "قالوا ومالنا أن لا نقاتل في سبيل الله و قد أخرجنا من ديارنا"⁶، وهو ما يدل على أنه قد جاء في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تشير إلى معنى المواطنة والوطن والانتماء بشكل مباشر أو غير مباشر تناول فيها مواصفات عديدة لقيام مجتمع حضاري مبني على حفظ الدين

¹ شاكر عبد الكريم فاضل، ثقافة المواطنة: مفهومها-شروطها الموضوعية، مجلة العلوم القانونية والسياسية (عدد خاص)، العراق، 2017، ص256.

² القرآن الكريم، سورة البلد، الآية 01.

³ القرآن الكريم، سورة الفجر، الآية 06.

⁴ القرآن الكريم، سورة سبأ، الآية 17.

⁵ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 126.

⁶ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 246.

ومنظومة القيم الأخلاقية والحفاظ على العلاقات بين مختلف الأطراف يميزها المشاركة السياسية والاجتماعية من خلال اتخاذ القرار المبني على الشورى وتحقيق التضامن والتكافل المجتمعي وتوزيع الثروات وضمان حق الفقراء في توفير مقومات الحياة الإنسانية من مأكّل ومشرب وملبس¹، وهو الوصف المجتمعي المواطني الذي تناولته الآية الكريمة في قول الله تعالى: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"².

2. المواطنة اصطلاحاً:

عرفها قاموس علم الاجتماع على أنّها: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي محددة المعالم عن طريق القانون، يقدم فيها الطرف الأول الولاء، ويتولى فيه الطرف الثاني الحماية"³، ويعرف أحمد زكي بدوي المواطنة بأنّها: "الصفة التي تحدد حقوق المواطن وواجباته تجاه وطنه وفقاً لميزان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، كما تقوم على قاعدة الولاء والانتماء للوطن، والعمل على خدمته أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسسي والفردى الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود، وترسم الخطط وتوضع الموازنات"، وفي نفس السياق يعرفها عمر الشيخ وجهاد الخطيب بأنّها: "موقف الفرد من حقوق الآخرين التي يمنحها القانون لهم والواجبات التي يحددها لهم، كما يشير إلى موقف الفرد أيضاً من السلطة الحكومية من حيث طاعتها والأخذ بتوجيهاتها" تتمثل في سلوكيات منها المشاركة السياسية والمجتمعية في الجمعيات والمنظمات والنقابات والالتزام بمختلف الواجبات⁴، وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنّها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة"⁵.

ومما سبق، يتبين بأن المواطنة وفقاً للرؤى التحليلية من الناحية الاصطلاحية تم معالجتها من خلال الارتباط بين الدولة والفرد، واصطلاحية المواطنة ضمن الحق والواجب فالاصطلاحية الأولى نجد أن المواطنة تعبر عن مكانة اجتماعية تحاكي ارتباطاً علائقياً مؤسس على مبدأ الأخذ والعطاء يخضع لإجراءات معدة مسبقاً من طرف الدولة عن طريق نظام الحكم المتبنى وهيكله المطبقة له، أما الاصطلاحية الثانية تعني تمتع المواطن بكافة الحقوق المدنية

¹ رضا عبد الواحد أمين، المواطنة والمواطنة الرقمية... حقوق وواجبات، مجلة البحوث الإعلامية، ع 61، مصر (جامعة الأزهر كلية الإعلام)، 2022، ص 15، ص 16.

² القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 38.

³ ناصر محمد عابد الساعدي، هناء علي محمد الضحوي، المواطنة الرقمية، جامعة الملك ابن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 20.

⁴ وليدة حدادي، مرجع سبق ذكره، ص 2-3.

⁵ الكواري علي خليفة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، ع 264، 2001، ص 118.

والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مقابل أداء واجبات اتجاه الوطن، ومن هنا تتضح الصورة الحقيقية للمواطنة باعتبارها التزاما متبادلا بين الدولة المعاصرة ومواطنيها، وهو ما يوافق منظور جون جاك روسو الذي يعتبر المواطنة حق وواجب في نفس الوقت، بحيث يتمثل الحق في مجموعة من الإمتيازات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، والمتتمثلة مثلا في حق الحرية الملكية وصيانتها وحق الرعاية الصحية والتعليم وحق السكن والمساواة والعدل أمام القانون وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين، أما الواجب فيتمثل في الولاء للوطن والتقيّد بمعايير الجماعة والعمل بها واحترامها، من خلال تحمل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار الحكومة والترشيح والقوانين واللوائح، ومن مظاهر ذلك أيضا حب الوطن والتفاني في خدمته، والمشاركة في مختلف المناسبات والمحطات السياسية والاجتماعية، والقيام بالانجازات التربوية العلمية والتكنولوجية، والإيمان بالوحدة الوطنية وبالعبادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ولعل من أبرز الواجبات الحالية هو احترام والعمل بالواجب الإعلامي الذي يفرض التقيّد بأخلاقيات المهنة، وتجنب المعلومات والشائعات المكذوبة التي تمس بكرامة المواطن وأمن الدولة وغيرها من الواجبات، ليتبين في الأخير بأن التعريف الاصطلاحي للمواطنة في خضم الحقوق والواجبات قد أعطى صبغة جديدة للدولة تحت مسمى دولة المواطنة، أين اكتسى الفرد صفة المواطن ضمن إطار دولة المواطنة¹.

هذا وتشير الكثير من الأدبيات، بأن مفهوم المواطنة قد لقي اهتماما من طرف الكثير من المفكرين والفلاسفة والمنظرين في مجال علم الاجتماع والعلوم السياسية في فترة السبعينيات من القرن الماضي، حيث سال الكثير من الحبر لتحديد مفهومه بالضبط، ثم شهد هذا المفهوم نوعا من التراجع في مدى التطرق له ولمعانيه، ليعود من جديد إلى بؤرة الاهتمام لدرجة أصبح لفظ المواطنة هو الكلمة الرنانة *the buzz word* بين المفكرين والفلاسفة والمختصين على اختلاف توجهاتهم ومجالاتهم².

فالعودة إلى استخدام هذا المصطلح فرضه ثقل هذا المفهوم وما يحمله من معاني وقيم جامعة، حيث أشارت دائرة المعارف البريطانية على أن المواطنة "تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات"، حيث يقترح في هذا الصدد أو الجانب الكثير من المهتمين والمؤلفين بأن "المواطنة المسؤولة" يجب أن تُفهم على أنها تتكون من أربعة أنواع متميزة من الفضائل، فالأولى هي الفضائل المدنية العامة وتمثل في الالتزام بالقانون والولاء

¹عشور مكاي، حقوق المواطنة وواجباتها بين المواطن و الدولة "رؤية سوسولوجية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج 11، ع 02، الجزائر، 2022، ص330، ص331.

²مبروك ساحلي، أثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، ع 16، الجزائر، 2013، ص200.

والشجاعة، أما الثانية فهي الفضائل الاجتماعية وتمثل في الاستقلال والانفتاح الذهني، أما النوع الثالث فيتمثل في الفضائل الاقتصادية والتي تشمل أخلاقيات العمل والقدرة على تأخير الإشباع الذاتي والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، وأخيرا الفضائل السياسية والتي تتمثل في القدرة على تمييز احترام حقوق الآخرين والاستعداد للمطالبة فقط بما يمكن دفع ثمنه، والقدرة على تقييم أداء من هم في مناصبهم والاستعداد للانخراط في الخطاب العام¹، وهكذا فإن التطور التاريخي لحركة إقرار حقوق المواطنة وتبلور أركانها، يشير إلى أن مفهومها قد تجاوز الرؤية الساكنة التي تعتبره مجرد مفهوم دستوري أو قانوني إلى رؤية ديناميكية تتأثر بمجمل الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسود المجتمع، وبهذا يصبح هذا المفهوم " تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركا ومناضلا من أجل حقوقه بأبعادها المدنية السياسية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يسمح له باقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين"².

كما أن المواطنة الكاملة والحقيقية من جانب آخر، تستلزم حتمية وجود الإدارة الرشيدة لتضارب المصالح والمطالب، أي وجوب وجود أسلوب أو نهج أو أداة توازن بين الصالح الفرد وصالح المجتمع، لتجنب تهديد قوام الوطن الذي يتطلب القيام ببعض التنازلات حفاظا على التناسق داخله، من خلال إعطاء روح الاهتمام البالغ للصالح العام، خاصة في المواقف التي يحدث فيها النزاع وهو ما يعبر عنها أو يطلق عليها بالسلوك الحضاري أو الروح الجماعية للأمة التي تعبر عن رسوخ ثقافة المواطنة، وهي الثقافة التي يدعم وجودها وسيادتها³.

أ. شرعية السلطة: بمعنى تعبيرها الحقيقي والواقعي عن مجمل فئات الوطن وانعكاس ذلك بمشاركة المواطن مشاركة حقيقية في إدارة نظام الحكم وصناعة القرار.

ب. فاعلية السلطة: بمعناه هنا قدرة السلطة على إدارة شؤون الوطن بشكل عادل ومتوازن دون الانحياز لفئة على حساب الفئات الأخرى.

ت. عدم اعتماد الجزء الأكبر من الشعب على الحكومة في معيشتة بطريقة وبأخرى أو العمل لديها كموظفين: وهي ثقافة تجعل المواطن أكثر استقلالية عن السلطة أو الحكومة مما يخلق لديه قدرة وحرية

¹Volpp, Leti. *op. cit.* p577.

²عماد صيام، المواطنة: (الموسوعة السياسية للشباب)، نخبة مصر للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص14.

³المرجع نفسه، ص، ص17، 18.

الدفاع عن الحقوق، كما تنمي لدى المواطن روح المبادرة والتنظيم المستقل بما يقوي روح ونفوذ المجتمع المدني.

ث. وجود مراكز متعددة للسلطة: ويقصد هنا الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) فصلا حقيقيا يولد رقابة حقيقية بين هذه المؤسسات، وهو ما يجعل هذه المؤسسات قادرة على القيام بأعمالها المنوطة بها في تناسق وتناغم وعلى أكمل وجه.

2-2-2 خصائص المواطنة وقيمتها.

بالرغم من أن خصائص المواطنة الصالحة التي يجب أن يتمتع بها المواطن قد تختلف من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود خصائص متفق عليها تتشابه في الكثير من بلدان العالم، فقد أصبح الشغل الشاغل للدولة المعاصرة هو إعداد جيل يمتلك أعلى درجات الوعي بمفاهيم المواطنة وقيمتها وخصائصها، حتى يصبح قادرا على التفاعل مع مجريات العصر والاستفادة من إيجابياته وتجنب سلبياته، حيث وفي هذا الشأن تشير إحدى الدراسات التحليلية على رأسها دراسة Crick والتي توصل فيها إلى طرح قائمة تتضمن الخصائص التي يجب توافرها لدى الفرد الذي يتمتع بالمواطنة الصالحة نوجزها فيما يلي:

1. خصائص المواطنة:¹

- أ. الإيمان بالحرية والمساواة وتقبل مسؤولية المشاركة في صنع القرارات التي توجه السياسة العامة للبلد.
- ب. لقدرة على اتخاذ القرار وإصدار الأحكام بناء على أسس ومعايير قيمية واضحة.
- ت. القدرة على المشاركة في حل القضايا والمشكلات على مستوى المجتمع المحلي والعالمي.
- ث. تقدير المعاني المرتبطة بقيم المسؤولية، العدالة، التسامح والمساواة في الحقوق.
- ج. الوعي بالحقوق والواجبات، واكتساب اتجاهات إيجابية نحو المجتمع والتراث.

2. قيم المواطنة:

إن النظرة الثاقبة والمتعمنة لدى الأوطان التي أرست قاعدتها على مبادئ وقيم المواطنة، نجد أنها من أنجح الدول على مر التاريخ وعلى كافة الأصعدة، فبدون شك يساعد تطبيق قيم المواطنة على جني عدد كبير من الفوائد من أبرزها تقوية الروابط وحفظ الحقوق وتحقيق العدل والمساواة، وحتى يتم تحقيق قيم المواطنة داخل مجتمع

¹مقدم رقية، مفهوم المواطنة في الإعلام الجديد بين التطبيقات التقنية وتفعيل الثلاثية القيمية، مجلة دراسات، مج 07، ع 02، الجزائر، 2018، ص258.

ما وجب إرساء داخله قيم أساسية ومحورية يتم الاتفاق عليها باعتبار أنه تنفرع عنها العديد من القيم المجتمعية الأخرى ذات الصلة بالمواطنة نوجزها فيما يلي:¹

أ. **قيمة المساواة:** وتعني أن المواطنين سواء أمام القانون، يحظون على فرص متكافئة تنعكس في الكثير من الحقوق مثل الحق في العمل والتعليم والجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون، والتقاضي على درجات وحق اللجوء إلى القانون في مواجهة موظفي الحكومة، و المساواة في تقلد المناصب العليا والالتحاق بالوظائف العامة وغيرها، بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية، فالقيمة الإنسانية للبشر واحدة.

ب. **قيمة الحرية:** وهي قيمة تشير إلى التعددية والتنوع في وجهات النظر حول نهج أو فكرة معينة، ويدخل هذا المفهوم أو هذه القيمة في مختلف المجالات، حيث تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة الحرة حول مشكلات المجتمع، وحرية تأييد أو معارضة الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، وحرية المشاركة في اللقاءات الكبرى والمؤتمرات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي.

ت. **قيمة المشاركة:** وتعني أن يكون للفرد دورا سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة يتم من خلالها لكافة أفراد المجتمع في المشاركة والاطلاع والإسهام الفاعل في عملية التنمية في كافة جوانبها المختلفة، حيث تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في ممارسة الضغط السلمي على صناع القرار لتغيير السياسة أو البرامج أو القرارات، وممارسة أيضا الاحتجاج السلمي مثل التظاهر السلمي والإضراب وفقا للقانون، والمشاركة السياسية من خلال التصويت في الانتخابات والترشح فيها وتأسيس الأحزاب والجمعيات والانخراط فيها، وحق الانضمام إلى أي تنظيم يعمل لخدمة المجتمع والأفراد وفقا للقوانين والضوابط .

ث. **قيمة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:** وتعني الإحساس والالتزام نحو الأفراد والأفعال التي تصدر عنهم وهي الشعور الذي يجعلنا ندرك واجبا اتجاه الوطن والآخرين، وهي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب وتأدية الخدمة الوطنية العسكرية واحترام القانون وخصوصية الآخرين... الخ.

¹ مقدم رقية، مرجع سبق ذكره، ص259.

ج. قيمة الولاء والانتماء: وتعتبر قيمة الولاء هي المحرك الحقيقي للمواطنة، باعتبارها تعبر عن رابطة معنوية بين الفرد ودوائر مجتمعه المختلفة، أما الانتماء فهو الحالة التي تضمن تواجد الفرد ضمن جماعة بعد إثبات ولائه لتلك الجماعة.

ح. قيمة العدالة: يقال عنها بأنها أساس الملك، باعتبار أنها تضمن الحفاظ على الحقوق وأداء الواجبات، فعندما يحس المواطن بالمساواة وتكافؤ الفرص وانتشار العدالة الاجتماعية، يزداد الانتماء والولاء للوطن وتتجذر الوطنية لديه¹.

2-2-3 أبعاد المواطنة وصورها.

يشير في هذا الصدد فلدهويس vildhuis إلى أربعة أبعاد للمواطنة تتمحور في العلاقة بين الفرد والمجتمع والتي تعتبر بدورها أساسية في تحقق مفهوم المواطنة، حيث تتمثل هذه الأبعاد في البعد السياسي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد الثقافي²، نحاول أن نوجز محتوى ومضمون كل بعد من خلال ما يلي:

أ. البعد السياسي: وهو بعد يرتكز أولاً على الجانب المدني للمواطنة من خلال ما يشتمله هذا البعد من مساواة أمام القانون وحرية التعبير والرأي والفكر والدين وحق الملكية وإبرام العقود، سيؤدي بطبيعة الحال إلى الانسجام والاعتراف بالآخر، وهو ما يجعل المواطن يشعر داخل هذا المجتمع بالاحترام يُترجم في شكل مشاركة سياسية تتجلى من خلال انخراطه في صنع القرار على مستوى الإدارة العامة، إما بشكل مباشر عبر ترشحه في مختلف المسؤوليات والمناصب عن طريق (الترشح في الانتخابات، المشاركة في مسابقات خاصة المناصب العليا والحساسة، التعيين في وظائف عليا على أساس الخبرة...)، أو بشكل غير مباشر عن طريق التصويت والإيمان بمختلف ما يتولد عن ذلك من أجهزة ومؤسسات عبر تطبيق معالم الديمقراطية³.

¹ محمد عربي لادمي، المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية: دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وقيمتها، مجلة آفاق علمية، مج 11، ع 03، الجزائر، 2019، ص 88.

² خالد منصر، مرجع سبق ذكره، ص 153.

³ ميلود مراد، تعزيز قيم المواطنة في وسائل الإعلام - التغطيات الإعلامية للثورات العربية أمودجا-، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع 08، الجزائر، 2018، ص 51.

ب. **البعد الاجتماعي:** وهو بعد يبرز من خلال تلك الرابطة والعلاقة بين الفرد والمجتمع الحريضة على حفظ كرامة المواطن وإنسانيته¹، تتجلى في بروز قيم مجتمعية كالولاء والتضامن والتكافل المجتمعي وتجلي ثقافة التطوع في مختلف مجالات الحياة، و نشر التسامح والتعايش السلمي وتنمية مشاعر الحب للوطن والوفاء للثوابت والمقدسات ونبذ خطاب الكراهية والتعصب وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

ت. **البعد الاقتصادي:** وهو بعد يشمل مستوى أساسي من الرعاية الاقتصادية في مجتمع ما، يتجلى من خلال إقامة توازن بين ما ينتجه ويستهلكه على أساس علمي ومنهجي مدروس، مرتكزا بذلك على مبدأ توزيع الثروة توزيعا عادلا ومتقاربا والحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن²، داعيا إلى ترقية الاستثمار وتشجيع المواطن ومرافقته على تأسيس المشاريع تنموية في مختلف المجالات في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مدعما بثقافة اقتصادية اجتماعية مبنية على كسب المال وفقا للقوانين البلد والضمير والدين، مصحوبة بثقافة الإنفاق والصدقة وتقديم يد العون للمحتاجين والفقراء خاصة في فترة الأزمات.

ث. **البعد الثقافي:** وهو بعد يظهر من خلال أسلوب حياة وعادات شعب ما، يتجلى في سلوك حضاري يقوم على توازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، والوعي بالتراث الثقافي من خلال الحفاظ على الموروث وتداوله وتناقله بين الأجيال كما يبرز البعد الثقافي للمواطنة ويتجلى في الواقع من خلال احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر، والحفاظ على اللغة والهوية الوطنية والعادات والتقاليد والحفاظ على البيئة والمحيط، وتشجيع على طلب العلم والبحث العلمي وغيرها من المؤشرات .

1. أبعاد المواطنة من وجهة الفكر العربي:

¹ إيمان عكروف، الشباب وقيم المواطنة مفاهيمها وأبعادها في المجتمع، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، ع 01، الجزائر، 2021، ص.94

² أبو العزم محمد عبد الظاهر، دور الإعلام في مواجهة قضية المواطنة، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 22، ع 02، مصر، 2022، ص 179.

إن أفضل تصوير لأبعاد المواطنة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر يعود لمالك بن نبي الذي أعطى مفهوما شاملا للمواطنة من خلال كتاباته وتحليله لمشكلات المجتمع المسلم ترجم معانيها وأبعادها من خلال ما يلي:¹

أ. **البعد الديني:** والذي يعتبره مالك بن نبي المنطلق الأساسي لميلاد أي مجتمع، فهو يعتبر بأن أي نهضة حضارية تاريخية بنيت على مرجعية دينية، فكلمة الدين في الإسلام تعني الربط والتأليف لتحقيق غاية روحية سامية وهو ما يتقاطع مع فكر دور كايماوالانجليزي توماس ستيرنز اليوت الذي يؤكد بدوره بأن حياة الشعوب هي الدين، حيث وفي هذا الصدد يشير عبد الرزاق قسوم موضحا بأن البناء الفكري لمالك بن نبي قد اعتمد على الثنائيات ومن بين هذه الثنائيات الموازنة بين الأفقي في شبكة العلاقات الاجتماعية المتينة التي تربط الإنسان بمجتمعه، وبين المنهج العمودي في هذه الشبكة التي تربط الإنسان بخالقه .

ب. **البعد الحركي:** ويقصد مالك بن نبي بالحركة هو التغيير والتطور المستمر نحو الأفضل للجماعة الإنسانية، فالمواطنة عنده هو أن تشترك مع من تقاسمهم العيش في حركة واعية مستمرة لتحقيق الأفضل ولصناعة التاريخ، فهو يرى بأن أنشطتنا اليومية هي مجموعة من الحركات وبالتالي كل نوع من النشاط يقوم على أساس الحركة، لذلك من البديهي أن المجتمع الذي يسجل يوميا أكبر عدد ممكن من الأفكار والحركات، يكون لنفسه محصولا اجتماعيا أكبر.

ت. **البعد الثقافي:** هو بعد مبني على ثقافة معينة لشعب ما، فلكل مجتمع خصوصيته الثقافية، فهذه الأخيرة عند مالك بن نبي هي : " مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه "، فالثقافة من منظوره تساعد الفرد الاندماج في الجماعة الإنسانية التي ينتمي إليها، لذا نجد أنه ما يميز فكر مالك بن نبي هو اعتماده وتركيزه على جانب التربية الاجتماعية، وهو ما جعله يفسر ويعطي تحليلا نموذجيا للثقافة مركبة من عدة جوانب أبرزها الجانب الجمالي والجانب الأخلاقي والجانب العملي والجانب الفني التربوي، وهو ما يترجم رؤيته في هذا البعد بأن الفرد بحاجة لذوق جمالي وقيم أخلاقية وتربوية لتأدية واجبه بمسؤولية.

ث. **البعد الاجتماعي أو شبكة العلاقات الاجتماعية :** يؤكد مالك بن نبي في هذا البعد بأن الرابطة الاجتماعية أو شبكة العلاقات الاجتماعية هي التي تجعل الأشخاص أكثر ارتباطا ببعضهم البعض، كما أن لها

¹مراد بوفولة، ليليا بن صويلح، مفهوم المواطنة وأبعادها في فكر مالك بن نبي، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، مج 04، ع 01، الجزائر، 2021، ص ص 289، 292.

دور قوي وبارز في عملية التغيير الاجتماعي والبناء الحضاري، ولهذا نلاحظ بأن المفكر مالك بن نبي قد استعمل لفظ " شبكة" الدالة على قوة العلاقات والترابط بين أعضاء المجتمع، واعتمد في فكره في هذا الجانب على " الشخص" الذي يعتبره بأنه ذلك الفرد المكثف المؤهل للحياة الاجتماعية، ففي رأيه هو أن الفرد يأتي لهذه الدنيا في حالته الفطرية البدائية ثم يتولى المجتمع تشكيله وتكييفه طبقاً لأهداف خاصة، وهو ما يجعل الفرد يتخذ مكانة يقوم من خلالها بدوره المنوط في المجتمع.

ج. البعد التربوي: يعتبر هذا البعد ميزة في كتابات مالك بن نبي، فالتربية عنده وسيلة مجتمعية تساهم في تكييف الفرد مع الروح الانضباطية للمجتمع، من خلال مجموعة من القيم الأخلاقية التي يتربى عليها، حيث يصف هذه الأخيرة بأنها قوة تماسك المجتمع.

2. صور المواطنة:

إن أشكال المواطنة في الحقيقة لا تأخذ صورة واحدة لدى كل المواطنين، فمشاعر وأحاسيس الوطنية ليست موجودة عند الجميع بنفس الدرجة، بل تختلف بين مواطن وآخر وتتأرجح بين الزيادة والنقصان حسب الظروف والعوامل والمتغيرات، حيث يمكن لنا الإشارة إلى هذه الصور أو الأشكال وفقاً لدراسة السويدي سنة 2001 بعنوان: " نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء " من خلال ما يلي:¹

أ. المواطنة الايجابية: وهي مواطنة مبنية على قيام المواطن بدوره الايجابي المنوط به، نظراً لشعوره بقوة الانتماء والتعلق والولاء لوطنه تترجم في شكل أقوال وأفعال لمواجهة كل ما هو سلبي ومهدد للوطن.

ب. المواطنة السلبية: وفيها يشعر الفرد بالانتماء للوطن، وضمناً هو متعلق وله ولاء للوطن، ولكن لا يقوم بأي عمل ايجابي للرفع وإعلاء شأن وطنه.

ت. المواطنة الزائفة: وهي مواطنة ظاهرية مصلحية منمقة بالشعارات الظاهرية فقط، باطنها لا يمت بأي إحساس أو اعتزاز بالوطن.

ث. المواطنة المطلقة: وهي مواطنة مبنية على الظروف التي يعيشها الفرد ودوره داخل هذا الوطن، تجمع بين الدور الايجابي والسلبي تجاه المجتمع.

¹ خديجة بن وزه، عاتكة غرغوط، العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع 05، الجزائر 2018، ص 86.

2-2-4 حقوق وواجبات المواطنة.

هناك علاقة تبادلية بين الفرد والدولة مبنية على الحق والواجب، فحقوق المواطن هي امتيازات ومصالح وحریات تكفلها الدولة وفقا لما ينص عليه دستورها وتشريعاتها وموائيقها والمعاهدات الدولية المبرمة في إطار احترام حقوق الإنسان، أما الواجبات فهي مجموعة من الأقوال والأفعال مترجمة في شكل سلوكيات قائمة على أساس القيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة في المجتمع، تساهم في بناء المجتمع وتنميته وتطويره ورفيه استنادا إلى ما يحدده الدستور وما تنص عليه القوانين، وعموما يمكن تحديد الحقوق والواجبات في الدولة الديمقراطية الحديثة والمعاصرة وفقا لما يلي:

1. حقوق المواطنة:

تسعى مختلف الدساتير والقوانين والموائيق والمعاهدات إلى تكريس وترسيخ حقوق المواطنة والعمل على ترقيتها، من خلال الحرص على تمكين كل المواطنين من ممارستها بالمساواة والحفاظ عليها بكل مبادئ ومقومات دولة القانون، فحقوق المواطنة يمكن تقسيمها إلى حقوق فردية وحقوق جماعية، فالأولى هي حقوق متعددة ومتنوعة تتمثل في الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجب أن توفرها الدولة محليا (داخل الدولة) نذكر منها على السبيل المثال لا الحصر، الحق في السلامة الجسدية وحق في العمل أو الوظيفة والحق في السكن الذي يضمن كرامة عيش المواطن مع أسرته، والحق في التعليم والعمل والرعاية وتقديم الخدمات الصحية والتأمين الصحي، والحق في عدم التمييز بين المواطنين والحق التقاضي على درجات لاسترداد الحقوق ودفع المظالم، وحق الملكية والتصرف فيها وحق احترام الخصوصية الفردية، إلى جانب ضمان بعض الحقوق الحديثة مثل الحق في البيئة النظيفة، والحق في السلام والتنمية والتضامن الإنساني... الخ ، لتشهد حقوق المواطنة في ظل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال تحديات جديدة، فرضت مواطنة دولية بمواصفات عالمية مما جعل تحقق دولة المواطنة في الوقت المعاصر مرتبط بالاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة، وفهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية متعددة وفهم اقتصاديات العالم التي تتطلب بالضرورة الاهتمام بالشؤون الدولية والمشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف وتشجيع السلام العالمي¹ أما الثانية (الحقوق الجماعية) فهي حقوق يشترك فيها الجميع، وتتمثل في حماية الحريات الأساسية للمواطن، والمحافظة على السيادة الوطنية والاستقلال اللوطنيين والازدهار الاجتماعي

¹مهنة نصيرة، حقوق المواطنة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، مج 03، ع 10، الجزائر، 2020، ص، ص 384 ، 385.

والثقافي للأمة، والمساواة في توزيع الثروة للبلد من خلال ترقية العدالة الاجتماعية، والقضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية وحماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال الفساد، وتشجيع بناء اقتصاد وطني يتضمن قدرات البلد الطبيعية والبشرية والعلمية¹.

2. واجبات المواطنة:

يقسم الباحثون والمختصون واجبات المواطنة إلى قسمين، فهناك الواجبات الإلزامية أو المفروضة وهناك الواجبات الطوعية، فالأولى تفرضها الدولة باعتبار أن أساس الدولة واستمرارها قائم على هذه الواجبات بشكل ملزم، بحيث يترتب عن عدم القيام بها وعدم احترامها الحرمان من بعض الحقوق وتبعات قد تصل إلى حد العقوبة بمختلف أشكالها، ولعل من أبرز هذه الواجبات الخضوع للضريبة والخدمة العسكرية والخضوع للقضاء والعدالة... الخ، أما الثانية (الواجبات الطوعية) فهي عبارة عن أعمال طوعية وتطوعية، يقوم بها المواطن بصفة شخصية أو جماعية (الجمعيات)، تساهم في تعزيز قيم المواطنة ورفيها كأعمال التكافل والتضامن الاجتماعي والتطوع في مجال نظافة البيئة والمحيط والأعمال الخيرية والعمل الجمعوي التحسيس والتوعوي... الخ².

فمن منطلق ما سبق نستنتج أن المواطنة حق وواجب، يرسخها ويقعّلها حقاً فكرة العقد الاجتماعي لجون جاك روسو، باعتبارها تقوم على (علاقة بين الفرد والدولة وفق ما يتضمنه ويحدده قانون الدولة والذي اشترك الأفراد في صياغته وارتضوه بما يتضمنه من حقوق وواجبات داخل بنود العقد)، فعلى هذا الأساس فإن المواطنة تتطلب تمتع المواطن بكافة الحقوق التي يكفلها هذا العقد على النحو الذي يرسخ ويعمق انتماءه ويشعره بإنسانيته واحترام مختلف حاجاته المادية والمعنوية، حيث وفي المقابل يجب على المواطن بموجب هذا العقد الالتزام وأداء واجباته تجاه الدولة من خلال الحرص على تحقيق المصلحة العامة والمصلحة العليا للدولة وقيامها واستمراريتها وتطويرها³.

2-3 المسار التاريخي للمواطنة في الجزائر وبلاد المغرب العربي الواقع والرهانات

¹ الخال إبراهيم، بن عمر عبد الرحمان، قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، مج 02، ع 03، الجزائر، 2021، ص 09.

² الطيب بوهلال، مقارنة سوسيو قانونية لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري (مقارنة بين دستوري 1989، 2016)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج 04، ع 03، الجزائر، 2019، ص 581-582.

³ بن بوحه أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 288.

3-3-1 المواطنة في بلاد المغرب العربي.

في حقيقة الأمر إن الحديث عن المواطنة في العالم العربي قد أسال الكثير من الحبر، باعتباره حديث محل جدل سياسي وثقافي واسع، يمكن التطرق إليه من خلال الإشارة إلى محطتين، الأولى نشير فيها إلى حقيقة المواطنة كممارسة في القرن العشرين، والثانية نحاول فيها تشريح واقع المواطنة ورهاناتها في ظل البيئة الإعلامية الرقمية ابتداء من القرن الواحد والعشرون .

3. واقع المواطنة في الوطن العربي بين الاعتراف والممارسة:

بالرغم من إقرار الدول العربية للمواطنة كقيمة وممارسة، من خلال الاعتراف بحقوق الفرد العربي عبر مختلف القنوات القانونية الداخلية في شكل نصوص معبر عنها بكل صراحة وعبر القنوات الخارجية، من خلال المشاركة والإمضاء على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تنص على إعلاء كرامة الفرد والحفاظ على حقوقه، إلا أنها خطوة تظل يافعة، لأنه في الواقع العربي لا تزال هناك انتهاكات للفرد تمس فكره وممتلكاته وحتى جسده، وبما أن تجسيد الديمقراطية في الوطن العربي يلاقي العديد من المطبات، باعتبار أن الديمقراطية في هذه الدول لا تزال في بداياتها، فرغم الخطابات والشعارات الرنانة حول التوجه الديمقراطي العربي وبعض التغييرات الشكلية في ممارسة بعض الحقوق، إلا أنه لا تزال هناك العديد من المظاهر البعيدة عن الديمقراطية، لأنه يبقى مشكل تطبيق المواطنة خاصة في هذه الدول قائم على الخلط بين مفهوم الرعايا والمواطنين، وغياب المواطنة من المعاجم العربية التطبيقية، حيث ولحد الساعة وبالرغم من نشوء شكل الدولة الحديثة من خلال تجاوز عقد الإقطاع والبداءة وغيرها، بقي لدى العقل السياسي العربي مفهوم الرعية ساكنا ومتجذرا، انعكس ذلك على شكل العلاقة بين الشعب والحكومة، رغم استعمال بعض السياسيين والناشطين مصطلحات الوطن والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة المؤسسات، وهو ما يوضح بأن بنية التفكير لم تتغير بعد، مما يستلزم بناء ثقافي تحتي من أجل النهوض بواقع الإنسان العربي¹، إضافة لما سبق ذكره يشير الكثير من الباحثين بأن الإشكال الذي يتمحور حول المواطنة العربية، ينبع أيضا من أن النظم السياسية العربية مختلفة فيما بينها، مما يجعلها لا تخضع لنموذج سياسي مشترك تتوحد فيه المبادئ وقواعد تنظيم وممارسة السلطة، وهو ما ينجم عنه اختلاف في الثقافة السياسية ونمط الولاء والانتماء، وإن كانت هناك بعض السمات المشتركة كاللغة والتاريخ والدين، كما أن المنطقة العربية هي منطقة شديدة التعقيد والتنوع (تعدد الثقافات والتمثيلات واللغات...)، وهذا ما يجعل معظم الدول العربية تنن تحت

¹حنان مراد، مرجع سبق ذكره ، ص64.

وطأة الاختلافات الطائفية والعرقية والمذهبية دون بارقة أمل إلى إمكانية تجاوز مثل هذه الاختلافات والاتفاق على مبدأ العيش المشترك واحترام الخصوصيات، الأمر الذي يهدد أحد أهم مكونات المواطنة (الهوية والانتماء)، ما جعل الفرد العربي في حالة التيهان والتشتت وفي رحلة بحث مستمرة عن مواطنته الكاملة، فرغم شعارات الدول العربية حول إعلاء قيمة المواطنة العربية في مختلف المنابر، وعلى صعيد العديد من المحافل الدولية، إلا أنه كان هناك فشل كبير في ضمان أدنى حقوق المواطن داخل هذه الدول، بحجة الانشغال بقضايا أهم من منظورها كمحاربة التخلف والاهتمام بالتنمية والأمن القومي والغذائي إلى غير ذلك من الحجج، والتي كانت سببا غير مباشر في تعثر عملية المصالحة بين الدولة والمواطن العربي، ولكن بالرغم من ذلك يبقى تحقيق مبدأ المواطنة الفعلية في كل قطر عربي وحصول المواطن على حقوقه كاملة، مرحلة مؤقتة للوصول إلى المرحلة الأخيرة وهي المواطنة الأوسع والأعم سواء أكانت المواطنة العربية أم المواطنة الإسلامية أو حتى المواطنة الإنسانية¹، فمما لاشك فيه هو أن ظهور الإعلام الجديد الذي بدأ الانتشار في التسعينيات من القرن الماضي، قد أثر بشكل كبير على سياسات ومضامين الاتصال في العالم وبالخصوص دول العالم الثالث والوطن العربي، فتقليديا كان العمل الإلكتروني لوسائل الإعلام الثقيلة (الإذاعة والتلفزيون) والاستثمار فيها في مجال نشر ثقافة المواطنة وغيرها، من القيم الاجتماعية والسياسية مشروعا سياسيا من اختصاص الحكومات والمؤسسات الرسمية، لكن هذه الأخيرة واجهت خلال فترة التسعينيات القرن العشرين منافسين ومستثمرين جدد تأثروا بمفاهيم صناعة الإعلام، واتجهوا إلى تأسيس قنوات فضائية تنشط وتبث مضامينها من أراضي عواصم أوروبية، لتلقت أنظار المشاهدين وتستقطب عدد كبير من الجمهور، وفي المقابل بدأت مؤسسات الإعلام الرسمية التابعة لدول لوطن العربي تفقد جمهورها لصالح هذه القنوات الجديدة المسيرة تحت إشراف هيئات مستقلة، التي أزال الستار عن الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية في هذه الدول على رأسها قضية المواطنة التي بدأت تبرز ملامحها الحقيقية في ظل توعية الجماهير، وعندما بدأ الاستخدام الجماهيري للشبكات العالمية للمعلومات ينتشر في الوطن العربي في هذه الفترة، واجهت الحكومات والمؤسسات الرسمية هنا تحديا جديدا تمثل في بروز وسائل إعلام جديدة تميزت بالعالمية والانتشار والتفاعلية وعدم اعترافها بالحدود الجغرافية، فردية وشخصية من حيث الاهتمام والتحكم، فتقلصت سلطة المؤسسة الرسمية في الرقابة على مضامين هذه الوسائل وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي، التي نتج عن استخدامها تعدد مصادر المعلومات التي يمكن

¹ناصر محمد عبد اللطيف المهدي، أزمة المواطنة في الفكر العربي الحديث رفاة الطهطاوي نموذجاً، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مج 32، ع 32، مصر، 2021، ص ص 1719، 1720

للجماهير أن تنهل منها، مع تحول الأفراد العاديون إلى مرسلين منتجين ومستقبلين في نفس الوقت بعدما كانوا متلقين سلبيين فقط.¹

2. رهانات المواطنة في الوطن العربي عبر استخدام الفضاء الافتراضي:

أمام التحولات التي شهدتها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي ظل التغيرات الرقمية الجديدة التي منحت فرص جديدة أمام الفرد العربي، برز مصطلح المواطنة الرقمية الذي طرح العديد من التساؤلات حول هذا المفهوم ومدى إمكانية تحقيق هذا المفهوم الجديد لما عجزت عنه المواطنة الوطنية في العالم العربي، فممارسة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي كأحد مخرجات الإعلام الجديد قد ساهم في تحقيق في الكثير من أبعادها التي كانت تنشدها الشعوب العربية التي افتقدت في ظل البيئة الإعلامية التقليدية إلى الكثير من حلقات تجسيد المواطنة بمعناها الحقيقي.

فتشير الكثير من النتائج بأن مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، أصبحت تشكل اهتماما من طرف العديد من فئات المجتمع العربي، فوسائل الإعلام الاجتماعية في العالم العربي تكتسب اليوم أهمية متزايدة وتتغلغل في حياة العرب وخاصة بالنسبة للشباب والمراهقين، وهو ما جعل مواقع التواصل الاجتماعي تفرض نوع من الشراكة بين الشعوب العربية، حول بلورة رأي عام عربي بضرورة الإصلاح والتغيير، ليتولد بذلك مجتمع مدني افتراضي الذي لعب دورا لا يُستهان به في مجال التعبئة السياسية والاجتماعية، أين سجل نمو ملحوظ وتفعيل واسع لتنظيمات المجتمع المدني، عبر تنظيم والقيام بالعديد من الأنشطة التي أثّرت بشكل جلي في السياسات والأنماط والهياكل الاجتماعية تحت راية المواطنة الرقمية الفاعلة، التي تحقق بفضلها العديد من الحلقات التي كانت مفقودة في المواطنة التقليدية أو القومية، وبل تعدى النشاط في كثير من الأحيان الدولة والوطن العربي، ليتوسع بذلك إلى ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي الإنساني الذي ساهم بدوره في بروز المواطنة العالمية عنونها الفضاء الافتراضي، الذي يرى فيه "هابرماس" أنه يؤدي دورا حيويا في ترقية حقوق المواطنة، مما يساهم في زيادة الخيارات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة وغير تقليدية للقضايا الاجتماعية والإنسانية المزمّنة التي تواجه البشرية حاليا.²

¹ أحمد محبي خلف، الإعلام الجديد وتأثيره على بعض القيم الاجتماعية السياسية في الوطن العربي : رؤية تحليلية، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، مج 02، ع 01 و02، مصر، 2020، ص ص 408، 409

² بلخير آسية، المواطنة في زمن الفضاءات المفتوحة تجاذبات الولاء بين المحلي والمعولم، مجلة البحوث والدراسات، مج 15، ع 01، الجزائر، 2018، ص ، ص 396 ، 398.

ومما سبق يتبين بأن المتغيرات التي شهدتها وتشهدها الساحة الإقليمية العربية في الآونة الأخيرة، أكدت أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال ارتياد ساحات مواقع التواصل الاجتماعي وكذا تقنيات النشر الإلكتروني عبر مختلف أدوات الإعلام الجديد قد يسّرت بدرجة كبيرة ممارسة الديمقراطية بكافة صورها، وبالتالي فتحت أفاقا كبيرة نحو تجسيد المواطنة، خاصة بعد أن طفت في الأفق الكثير من صور الديمقراطية والتي تعتبر من أهم مكونات المواطنة، مثل حرية التعبير والمطالبة بتداول السلطة والتمكين للعدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية وعدم التمييز السياسي واحترام الحقوق، أين أصبح أفراد الشعوب العربية من النخبة وحتى الأفراد العاديين يُستوفون أفكارهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت ملاذا للكثير منهم لنشر أفكارهم واتجاهاتهم وطرح نظرتهم الخاصة بشكل أسهل وأسرع وأيسر، فالمواطن العربي انتقل من مواطن حقيقي إلى مواطن رقمي، والواقع أصبح افتراضيا بعدما كان في وقت مضى واقعيًا، ومن هنا أصبح المواطن العربي يصنع الخبر ويات ناقلا له ومتأثر به، يصنع الرأي العام ويؤثر في السياق العام للشأن السياسي أو الاجتماعي في واحدة من الدول أو أكثر، ولعل أكبر دليل على ذلك هو التجربة التونسية في نهاية سنة 2010¹، ومن هنا فإن دخول الإعلام الجديد والانترنت واستخدام مختلف تطبيقاته وتقنياته في العالم العربي، قد أعتبر ضربة لوسائل الإعلام الوطنية التقليدية، بحكم أنه فتح باب النقاش السياسي والحوار وخاصة لدى النخبة الجديدة في المجتمعات العربية، أين أصبح الشباب مستغلا للهامش المطروح في ظل البيئة الإعلامية الرقمية، من خلال التحلل من كل وصاية أو رقابة عبر استثماره للعديد من خاصيات الإعلام الجديد على رأسها التخفي داخل الشبكة باستخدام نسق المجهول مثلا، فبكل صدق قد لوحظ أن جيل الشباب قد ضاق ذرعا باحتكار وسائل الإعلام في الدول العربية لعقود من الزمن من طرف الحكومات ورجال الصحافة المحسوبين على السلطة والمصلحة وغيرها من الأطراف، فقرر أن يمارس عبر الفضاء الافتراضي صناعة الخبر ونشر المعلومات من خلال استخدامه بعض الأدوات التقنية البسيطة والمحمولة كالهاتف النقال واللوحة الذكية، لممارسة الإعلام الذي أصبح يُنظر إليه كنوع جديد للممارسة الصحفية لم يعهدها العالم من قبل سميت بـ "صحافة المواطن"²، والتي نتج عنها إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية بدأت ترسخ لمفهوم المواطنة الحقيقي من خلال ما يلي³:

¹ جيدور حاج بشير، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016 / 2017، ص 08.

² المرجع نفسه، ص 80.

³ أحمد محبي خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 409، 410.

- أ. تعزيز حضور القوى، والاتجاهات، والأصوات المعارضة للتوجهات الحكومية الرسمية.
- ب. حث وتشجيع الجماهير على تقديم آرائهم واتجاهاتهم وتصوراتهم النقدية للممارسات الحكومية الرسمية في الدول العربية.
- ت. توفير منابر جماهيرية للآراء وللتوجهات المعارضة.
- ث. فتح المجال للجمهور بتقديم تقارير دورية عن حقوق الإنسان وحرية التعبير ووسائل الإعلام والأداء السياسي.
- ج. نشاط مؤسسات المجتمع المدني المحلي في معظم دول الوطن العربي من خلال أداء دوره الحقيقي المنوط به.
- ح. دعم الكثير من القيم الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي والتي تشكل إحدى أهم مكونات المواطنة الحقيقية من بينها تعزيز حرية الرأي والتعبير، قيمة الحوار، قيمة التعددية (الديمقراطية).
- ومن هنا تبين بأن القرن الحادي والعشرين قد عرف تطوراً في مواصفات المواطنة التي تكفلت بها مختلف المؤسسات الرسمية والغير الرسمية مستعينة بوسائل الإعلام وبالخصوص منها وسائل الإعلام الجديدة ومخرجاتها، حيث نتج عن ذلك:

- أ. الاعتراف بالمجتمعات في تعددها الثقافي المتباين.
- ب. احترام حق الغير وحرية الاختلاف.
- ت. الاعتراف بحق تعدد الديانات التي تمارس في الفضاء الخاص.
- ث. الحق في التمتع بالحقوق.
- ج. محورية الفرد في العملية السياسية.
- ح. العيش في عالم يرسخ لمبادئ مواطنة عالمية، تحت وقع توسع وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي.
- خ. الحق في التعليم لأجل تنشئة مواطنة.
- وبالتالي فإن دور هذه المخرجات السالفة الذكر، يكمن في محاولة رفع كل العقبات في وجه الفرد لممارسة مواظنته بكل أبعادها في كل المجتمعات من بينها المجتمع العربي، الذي يظل الاعتقاد السائد فيه أن المواطنة مكفولة تحملها كل الدساتير من الخليج للمحيط، لكنها وبالنظر لموجة التغيرات التي بدأت تشهدها المنطقة العربية منذ 2011، باتت موضوعاً سجالياً بالمعنى الاستمولوجي والسياسي في الخطاب العارف، يستلم البعض بوجودها ويبدأ الحديث عن أزمة المواطنة، في حين وفي علاقة ما يعرف بالربيع العربي يرى البعض إن انعدامها هو السبب في

هذا الحراك الذي تعيش على وقعه المجتمعات العربية، كون أن المواطنة في هذه المجتمعات حبر على ورق، وصفت بأنها دساتير تصور الفرد بوصفه أميراً، ولكنها وفي الواقع تحرم الفرد حق العيش والاستفادة من أبسط الحقوق.¹ إن فشل بروز مناقب الحكم الديمقراطي المتلائم مع مبدأ المواطنة بشكل طبيعي في الدول العربية، وفي ظل ازدهار العلوم والتكنولوجيا على رأسها التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يقع على عاتق السلطة التي مازالت متخوفة من إعطاء سلطة أكبر للعامّة أو للجمهور، والذي يبدو من خلال قلقها الدائم المبني على أساس الادعاءات المفرطة من عدم كفاءة المواطن الذي يبقى في نظر السلطة قاصراً، ليبقى الحديث عن عملية الإصلاح الشامل لدول العالم العربي وبالخصوص في مجال تحقق مفهوم المواطنة الحقيقي، مرتبطة بإشكالية مدى مشاركة المواطنين في الحكم مشاركة حقيقية وليست صورية، ولهذا فإن المتأمل أكثر في هذه المسألة يلاحظ بأن الدول العربية قد اعتادت على استيراد تصورات ومفاهيم الديمقراطيات الغربية دون البحث في قابلية وكيفية تطبيقها²، بيد أن المواطنة بمفهومها الغربي غير قابلة للتصدير إلى عالمنا العربي الذي لا يزال في طور النضج الديمقراطي، وبالتالي فإن تحقيق الديمقراطية بالشكل السليم في الدول العربية لا يمكن أن يتم إلا من خلال مراعاة عدد من الاعتبارات نذكر منها على سبيل المثال :

- أ. الاهتمام بالمنظومة القيمية المجتمعية التي تحقق المواطنة الصالحة وتعزيز شعور الانتماء للوطن.
- ب. الاهتمام بالثقافة السياسية بما يسمح اكتساب الأجيال مهارات التعامل الواعي والمسئول مع قضايا المجتمع .
- ت. السعي لنشر ثقافة قانونية تعرّف المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم.
- ث. إعداد مناهج تربوية تعالج مواضيع تتناول الثقافة المدنية وممارسة المواطنة الصالحة من خلال تطبيقات وأنشطة علمية.
- ج. تحقيق المواطنة الديمقراطية الحققة عبر رابطة القومية، التي تعلق عن الروابط العشائرية مع فتح باب الحوار والنقاش وتقبل الاختلاف في وجهات النظر السياسية وغيرها، وبالتالي الوصول والبلوغ لمفهوم المواطنة المستهدف كما ورد في تعريف الإتحاد الأوروبي بثقافة عربية.

¹ نوي الجمعي، فاطمة الزهراء صاهد، في أسباب عسر تشكل المواطنة في العالم العربي رؤية سوسيو- سياسية، الجزائر، ص، ص167، 165

² قاسي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص، ص141، 142.

فعلى أساس ما تم تناوله سالفًا، نلاحظ ويتضح لنا بأن تكنولوجيا الإعلام الجديد في الدول العربية حقيقة قد خلقت نوعًا من التقارب، ومزيدًا من التعارف وتبادل الأفكار والآراء من خلال قنوات الحوار والنقاش المفتوحة عبر هذا الفضاء الجديد، أي استفادت مختلف الفئات المجتمعية من وسائط متعددة ومتاحة ساهمت في رقيهم وعملت على تمدينهم وتقريب الحضارة إليهم، وأعطت للمواطنة مفهومًا حضاريًا لا يعترف بالحدود الجغرافية، ومن هنا أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف مخرجات الإعلام الجديد من مواقع وتطبيقات واحدة من أهم الوسائل التي حققت التواصل بين الأفراد والجماعات، وبين الشعوب والثقافات، وبين المعارف والعلوم والمجتمعات¹، لهذا فإن بلوغ والوصول إلى التغيير المنشود في المجتمعات العربية بشكل عام لا بد أن يصاحبه تغيير في الذهنيات والعقليات وفي البنية الثقافية ككل، حتى يتم التأقلم مع الأوضاع الجديدة وبالمقابل كل ما يطرأ من تبدل قيمي أو مفاهيمي "إيجابي" يحدث تغيرًا في الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تؤثر في بناء المجتمع العربي²، لأنه وبكل صدق لما نقارن بين التصور الغربي لمفهوم المواطنة في مقابل التصور العربي لها، يتبين لنا بوضوح بأن المجتمع الغربي استطاع أن ينتقل بمفهوم المواطنة من جانبه النظري إلى الجانب التطبيقي في مرحلة، ثم الانتقال بالمفهوم نحو سياق افتراضي (عبر مواقع التواصل الاجتماعي) ومنه إلى سياق التطبيق والممارسة على أرض الواقع في مرحلة ثانية، في حين أن مبدأ المواطنة بمعناه الحديث لم يحظى بتأصيل عميق في الفكر القومي العربي التقليدي في القرن العشرين، وبإلّا ظل مهجورًا من الناحيتين النظرية والتطبيقية، محاولًا الظهور والبروز عبر واقع افتراضي لا يؤمن بالحدود الجغرافية لعله يحقق ذلك المفهوم المنشود الذي يعبر عن التكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي بين مكونات المجتمع العربي³.

3-3-2 المواطنة في الجزائر.

إن المواطنة في الجزائر مرت عبر عدة محطات تميزت فيها كل فترة بتحقيق بعض الأبعاد والمؤشرات وغياب أخرى، نتيجة ظروف وتحولات نحاول فيها من خلال قراءة كرونولوجية تشريح الوضع في مدى تحقق المواطنة في كل محطة من المحطات التالية أو من عدمه.

جيدور الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 82.¹

² علي حجازي إبراهيم، التكامل بين الإعلام التقليدي والجديد، دار المعزز للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 271.

³ فيداح صالح، قيم المواطنة في الفكر الجزائري - الواقع والأفاق-، مجلة أبعاد، ع 06، جامعة وهران 02- الجزائر، 2018، ص 388.

1. قراءة كرونولوجية للمواطنة في الجزائر (منذ الاستقلال - إلى غاية اليوم):

أ. المحطة الأولى: المواطنة في الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال:

لقد ورث النظام الجزائري بعد الاستقلال مجتمعا مثقلا بالأفكار والقيم المتنوعة والمتناقضة، فكانت أولى اهتماماته في هذه الفترة هو بناء دولة حديثة تعوض الشعب الجزائري كل أشكال الحرمان التي تعرض لها أثناء الفترة الاستعمارية، فكان من الطبيعي والواجب على أصحاب القرار الانطلاق مباشرة في بناء الدولة الوطنية التي مهد لها بيان أول نوفمبر 1954م، من خلال السماح لأفراد الشعب من ممارسة حقوقهم بكل حرية في مقابل أداء واجبات تجاه الوطن من باب الترغيب لا التهيب، حيث ترجم ذلك بداية في انتهاج النظام آنذاك لسياسة السعي والحث على قيم المواطنة منها تعزيز الشعور بالولاء والانتماء، وفتح مجال المشاركة في جميع الفضاءات والميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية¹، وهو ما يبين في حقيقة الأمر أن السلطة الحاكمة في هذه الفترة لم تبدي أي موقف معاد في تعاملها مع الديمقراطية كأطروحة، وباعتبار أن المواطنة هي حجر زاوية للمذهب الديمقراطي والتنمية الإنسانية لا بد من إرساء قواعدها والعمل على ترسيخها، وهو ما دفع بالعديد من الباحثين والمهتمين الربط بين المشاركة السياسية وبين التطور الديمقراطي ومدى تعمق حس المواطنة لدى أفراد المجتمع في بلد ما، على أساس أن قلب الديمقراطية يكمن في مشاركة المواطنين في صنع القرار، فهذا الأخير وباعتباره مؤشرا حقيقيا وبارزا للحكم على مدى تحقق المواطنة في هذه الفترة من عدمه للأسف لم يتحقق والمؤكد أن روح المواطنة ظلت مستبعدة من إدارة الحكم، حيث اهتمت السلطة في هذه الفترة بإقامة ديمقراطية شعبية ذات محتوى وبعد اجتماعي لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية تحت راية الحزب الحاكم والواحد ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني²، هذا الأخير وبحكم الشرعية الأبوية سيطر في هذه الفترة على جميع السلطات في البلاد (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، كما سيطر أيضا على كل ماله علاقة بالإعلام باعتباره سلطة رابعة من خلال استغلال مختلف وسائل الإعلام للترويج للأفكار الذي تبناها الحزب آنذاك والتي كانت نابعة من النهج الاشتراكي، فانعكست طبيعة هذا النظام الذي ظل مسيطرا لأكثر من ثلاث عقود من الزمن على الوضع السياسي للبلاد، تم اختزال فيه مفهوم المواطنة في التمتع ببعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مع تنازل عن الحقوق السياسية، وعلى هذا الأساس نجد البعض يحكم على هذه الفترة ويعترف بوجود المواطنة في شكلها الجماعي وسماها بالمواطنة

¹الطيب بوهلال، مرجع سبق ذكره، ص 577.

²زريق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص ، ص 256، 257.

الجماعية في الجزائر، وهي ذات محتوى اجتماعي اقتصادي محض تتمتع بالشرعية عند المطالبة بها، في حين تم إغفال المواطنة السياسية الفردية في هذه الفترة وتمت محاربتها والتقليل من شأنها.

ب. المحطة الثانية: المواطنة في الجزائر في فترة الانفتاح والتعددية (دستور 1989م-1999م):

لقد استمر الوضع المشار إليه سالفا في الجزائر مدة ثلاث عقود حتى بلغ الرشد الفكري المواطن الجزائري، خاصة منه فئة النخبة، التي استخدمت كافة الطرق والوسائل لتبليغ العديد من الرسائل للمواطن الجزائري وتوعيته وتحسيسه، من خلال استغلال مختلف وسائل الإعلام المتاحة رغم تضييقات النظام واستحواده على وسائل الإعلام خاصة منها الثقيلة (الإذاعة والتلفزيون)، لتمرير رسائله الخاصة ومخططاته وأجندته المروجة للديمقراطية الصورية والمواطنة العرجاء، ليتشكل بذلك وعيا جماعيا تجسد في ظهور انتفاضة شعبية في أكتوبر 1988م التي كانت سببا في إحداث الكثير من التحولات في تلك الفترة، نتج عنها إقرار دستور 1989م الذي جاء بإصلاحات سياسية شاملة من خلال خطاب قانوني عمق الانفتاح نحو تحقيق بعض قيم المواطنة التي تشكلت في ظهور أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، صاحبه إقرار مبادئ الحرية والمساواة انعكس على العملية الإعلامية في ظهور قانون الاعلام 1990م، الذي أسس لحرية إعلامية كبيرة خاصة في مجال الصحافة المكتوبة من خلال ظهور العديد من المؤسسات الصحفية الخاصة التي تميزت بإسالة الكثير من الخبر لتوعية الجمهور الجزائري بالكثير من الحقائق خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية منها، ولكن في نفس الوقت بقيت وسائل الإعلام الثقيلة تسير تحت إشراف وقبضة النظام أو السلطة آنذاك، وذلك لتخوف هذه الأخيرة من تأثيراتها القوية، حيث أقيمت وأحكمت السيطرة على هذه الوسائل وتسييرها لخدمة توجهها وأجندتها بحكم أن أغلبية الشعب أو الجمهور كان يتابعها ويؤمن بكل ما تطرحه من محتوى وبرامج ومضامين، فالجدير بالذكر بأن هذه الفترة والتي لم تدم طويلا والتي سماها الكثير من المختصين والباحثين بالمرحلة الذهبية في مجال التعددية الحزبية والإعلامية، بحكم أنها أسهمت وبكل صدق بتوعية المواطن الجزائري بضرورة المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرار من خلال الترشح في الانتخابات وإبداء الرأي بكل حرية والمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى والتي كانت من نصيب فئة معينة دون الفئات الأخرى.

فبالرغم من كل الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة والتي بدأت تدلل على التأسيس للمواطنة الحقة، إلا أن هذا الواقع جعل النظام السياسي غير راضي بالوضع، بحكم أنه ظل عاجزا عن استيعاب كل القوى السياسية التي ظهرت على الساحة الوطنية، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين النظام وبعض القوى التي تبلورت في

شكل معارضة سياسية في بدايتها، لتتحول إلى أعمال عنف أدخلت البلد في نفق مظلم لأكثر من عقد زمني، حيث شهدت هذه الفترة إقرار لحالة الطوارئ عانت بسببه الكثير من الأعلام الإعلامية والسياسية الأمرين، منها من نُجج بها في السجون ومنها من لاقى كل أنواع التعذيب ومنها من كان مصيرها القتل، لتشهد هذه الفترة عدم تحقق أدنى حقوق المواطنة، أين ظلت المشاركة السياسية شكلية ووظيفية غير فعالة من قبل القوى السياسية وظهورها أثناء المناسبات الانتخابية فقط، مؤدية بذلك أدوارا معينة مقابل الحصول على الربيع الانتخابي، واتخاذها شكل التعبئة بغرض خلق مساندة للحزب الحاكم دون مشاركة حقيقية معبرة عن تطلعات الشعب الجزائري، وهو ما ساهم في عدم بروز المواطنة الفعلية في الجزائر، بل من زاد من أزمتها بسبب:¹

أ. احتكار النخب للسلطة السياسية ورفض مطالب المشاركة السياسية.

ب. ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

ت. وجود أسباب مرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية (الجهل والامية، الفقر، البطالة، الجريمة والفساد...).

فمن هنا، يتبين بأنه حتى بعد تحول النظام السياسي الجزائري عن خطه الأحادي، وإقراره للعديد من المبادئ السياسية كالتعددية الحزبية والإعلامية، وما يرتبط بها من حرية الرأي والتعبير بموجب دستور 1989م ودستور 1996م، وما استتبعه من قوانين عضوية لتنظيم الحياة السياسية الجديدة، لم يتغير واقع المواطنة في الجزائر وظل مفهوما قانونيا صوريا بعيدا عن تفعيله كمدخل مهم لإقامة نظام حكم ديمقراطي²، حيث نلاحظ أن كلا الدستورين قد أقرتا بقيمة الحرية والمساواة بين المواطنين في مختلف المجالات وأمام القانون وقيمة المشاركة التي تمثل جملة من حقوق المواطنة في أبعاده المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية والثقافية، إضافة إلى الإقرار بقيمة المسؤولية باعتبارها بعدا حقيقيا يعبر عن الواجبات التي يفرضها الدستور على المواطن الجزائري مقابل الحقوق الممنوحة إياه، وبالتالي رغم الثراء الموجود في الدستورين من حيث قيم المواطنة إلا أن هناك هوة بين القانون وواقع الممارسة³، حيث وفي هذا الصدد يشير الأستاذ "منير مباركية" عن واقع المواطنة في الجزائر بأنه واقع يختلف عن

¹ عمر كعبوش، رابع لغوسي، ترسيخ قيم المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الدول العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج08، ع 03، الجزائر، 2021، ص 375، 376.

² عبد الواحد حسني، قيم المواطنة في الخطاب الدستوري من النشأة الأحادية إلى إقرار التعددية -مقاربة سوسيوتحليلية لدستوري 1963م و1996م، مجلة آفاق فكرية، ع 06، الجزائر، 2017، ص 244، 247.

ذلك الموجود في الدول الديمقراطية والدول الاستبدادية ويصفه بأنه واقع يمنح فيه الدستور والقانون الكثير من الحقوق مثل ما تم الإشارة إليه سالفًا ولكنها للأسف تبقى على الورق، سماها بالمواطنة القانونية فقط دون أن تكون نية مؤكدة لتجسيد تلك الحقوق على أرض الواقع، ومن هنا تبقى كل تلك القيم المواطنة مجرد واجهة دستورية تفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي، فعلى الرغم من مظاهر التحديث والعصرنة التي طالت مجمل التشريعات والقوانين الجزائرية، فقد استمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومة بقدر كبير من التحكم القائم على تبني النظام لمفهوم الأبوية ومنطق مفهوم الرعية الساكن والمتجذر في العقل الباطني للساسنة، الذين ينظرون لأفراد المجتمع كقاصرين يحتاجون إلى الرعاية¹.

3. المحطة الثالثة: المواطنة في الجزائر بداية من مطلع القرن الواحد والعشرون (2000م-2011م):

في نهاية الألفية الثانية ومع مطلع الألفية الثالثة، بدأت الجزائر تشهد بصيص أمل نحو تجسيد المواطنة من خلال التركيز على بسط الجانب الأمني، باعتباره أولوية، فاتفقت جميع السلطات في البلاد (التنفيذية والتشريعية والقضائية) على تجسيد الفكر المواطني المبني على العديد من القيم المواطنة التي كان من ضروري تحقيقها كأولوية للخروج بالجزائر إلى بر الأمان، فبدأت تتجسد قيم التلاحم والتسامح ولمّ الشمل بين الجزائريين من خلال إصلاح ذات البين، توجت بمشاريع وقوانين كانت ناجحة بامتياز كقانون الوثام المدني وقانون المصالحة الوطنية، دُعّمت بشكل جلي من مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، لتتوجه بعد ذلك نية السلطة نحو تجسيد المواطنة الاجتماعية والاقتصادية رافعة بذلك التحدي حول ضرورة إصلاح البنى التحتية التي تعرضت للتخريب خلال العشرية السوداء في مختلف المجالات والميادين، بالاعتماد على المورد الريعي الذي شهد في هذه فترة صعودا لسعر البرميل بفضل بعض التحولات السياسية والاقتصادية العالمية، فصاحب ذلك مباركة العديد من التيارات الحزبية والفكرية ومختلف الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الناشطة آنذاك، التي قدمت بعض التنازلات السياسية خاصة في مجال المشاركة في صنع القرار السياسي لينفرد النظام طيلة هذه الفترة بالقرار السياسي، لتصبح بعد ذلك السلطة الأمر النهائي في إجراء تعديلات قانونية ظلت شكلية وحبيسة نصوصها القانونية خدمت الكثير منها مصالح النخب الحاكمة ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما حدث في التعديل الدستوري سنة 2008 في مادته 74 بفتح العهود الرئاسية دون تحديد عددها، أُستغلت فيه وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام لصالح السلطة من خلال عرض إعلامي ترغيبي لما تم تحقيقه خلال العشر سنوات الأخيرة من الحكم، وما تحقق من مشاريع مادية

¹ زريق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 258.

ومعنوية، وعرض إعلامي ترفيهي عبر مختلف وسائل الإعلام، يعرض مشاهد التخريب والقتل خلال العشرية السوداء لاستعطاف الجمهور نحو تفويض السلطة في صنع كل القرارات التي تناسبها، وبهذا كسبت السلطة الرهان، مما أوجد فجوة بين النصوص الدستورية وتطبيقاتها العملية، وهو ما زاد بطبيعة الحال في إضعاف شرعية النظام السياسي والنخب الحاكمة في الجزائر¹.

4. المحطة الرابعة: بدايات نشر الفكر المواطني عبر الفضاء الافتراضي في الجزائر (بدءا من العقد الثاني

للألفية الثالثة - اليوم):

ابتداء من العقد الثاني للألفية الثالثة، وبفضل تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال التي أصبحت حتمية بالنسبة لدول العالم العربي والجزائر بالخصوص، وأمام اقتناع النظام السياسي بأن الحجج الواهية التي كانت ترتكز عليها بحكم التخوف من تداعيات الانخراط في الفضاء الإعلامي الجديد، وما ينتج عنه من مساس بالهوية الوطنية والتخوف من الانحلال الثقافي وغيره من الحجج قد أصبح من الماضي، برز واقع افتراضي تفاعلي استطاع أن يجمع بين مختلف الاختراعات التي سبقت من صحافة وإذاعة وسينما وغيرها من خلال دمجها، وهو ما استقطب الكثير من الجماهير المستخدمة على رأسها المستخدم العربي والجزائري، هذا الأخير الذي وجد في هذا الواقع الوهمي ما لم يجده في الواقع الحقيقي، حيث مكّن له (خاصة مواقع التواصل الاجتماعي) من خلال ما يتمتع به من خصائص كالسرعة وسهولة الاستخدام وقلة التكلفة وغيرها من المشاركة في الحياة العامة بدون ضرورة التنقل والتكلف، فانثقت عن ذلك ظهور وبروز سلوك مدني من طرف المواطن الذي بدأ يمارس حضوره الاجتماعي، وييدي رأيه بكل حرية حول ما يدور حوله من أحداث سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية وغيرها، عبر عدة قنوات رقمية (مدونات، منتديات، الفيس بوك، تويتر...)، عجل بميلاد مفهوم مواطنة أطلق عليها بالمواطنة الرقمية، هذه الأخيرة أصبحت تمارس عبر هذا الواقع الافتراضي الذي خلق مجال عام حقيقي، والذي لم يعد بيد الفاعلين الرسميين من النخبة أو طبقة معينة، وإنما تحول إلى مزيج من نشاطات مختلف أفكارهم ومشاربهم²، فمنهم من ينتمي إلى أحزاب سياسية، ومنهم من ينتمي إلى جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، ومنهم مستقلين يستخدمون وسائل الإعلام الجماهيرية الشخصية لنشر أفكارهم ومعلومات حسب توجهاتهم، وهوما أحدث

¹عمر كعيوش، رابع لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص377.

²رايس علي ابتسام، فعالية المجال العام الافتراضي: دراسة في ممارسة المواطنة على مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة الراصد العلمي، ع 05، الجزائر، 2018، ص، ص 119، 120.

العديد من التغييرات داخل المجتمع الجزائري خاصة في ظل ارتباط هذا الأخير بمواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها أبرز مخرجات البيئة الرقمية، التي أحدثت الكثير من الآثار وتغييرات نحاول الإشارة إليها من خلال تحليل الوضع وفقا يلي:

2. مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على التغييرات الحاصلة في الجزائر:

إن الجمهور الجزائري مثله مثل الشعوب العربية والغربية، تعرض لمختلف وسائل الإعلام وتأثر بها إما إيجابا أو سلبا، فكانت مرحلة التوجه نحو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي متأخرة نوعا ما، باعتبار أنها كانت حتمية بدأت تبرز في العقد الأول من الألفية الثالثة، لكن ابتداء من العقد الثاني تشكلت علاقة وطيدة بين ازدياد الإقبال على هذه القنوات وسرعة التغيير في المستويين الثقافي والروحي والقيمي لديهم، ذلك أن التكنولوجيا ليست مجرد آلات خرساء من المعدن والبلاستيك، بل هي قبل كل شيء مجال ثقافي وأخلاقي يمتلك قدرة غير محدودة اليوم على الانتشار، ومواقع التواصل الاجتماعي كأحد أهم مخرجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر، ما زالت إلى حد الآن تثير ضجة إعلامية، ذلك أنها تمثل الطرق المستقبلية السريعة للمعلومة انعكس على استخدامها فتحا تاريخيا، نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقه وأعطى مستخدميه فرصا كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بدون رقابة¹، نتج عنه تغيير ملامح المجتمعات من بينها الجزائر من خلال إعطاء قيمة مضافة في الحياة الاجتماعية والسياسية تمثلت في :

التغييرات الاجتماعية: وهنا يتضح بأن مواقع التواصل الاجتماعي، قد نجحت في تكوين الصداقات الافتراضية التي قد تتحول الكثير منها إلى صداقات واقعية، ساهمت في الجمع بين أصحاب الاهتمامات المشتركة (طلبة ، أساتذة ، مهندسين ...)، تبلورت في شكل رأس مال اجتماعي، أتاح فرصة للتواصل بين المستخدمين محليا ودوليا، هذا ولم يمس هذا التغيير الفرد المستخدم فقط، بل مس أيضا الجماعات من خلال تجسيد التقارب بين الجماعات ذات الاهتمامات المتجانسة، لتتشكل بذلك عبر هذا الفضاء العديد من الجماعات الفكرية والنقابية من بينها الجماعات المحلية والدولية، منها ما هي مستقلة مثل الجمعيات والأحزاب وغيرها، ومنها ما هي مرتبطة بالهيئات الرسمية مثل المديرات والوزارات والهيئات الإدارية الأخرى.

التغييرات السياسية: إن المتأمل في الواقع السياسي اليوم يلاحظ وبشكل جلي، بأن هذه المواقع التواصلية في الحقيقة قد فتحت بابا كبيرا للممارسة السياسية، حيث أصبح الشباب الجزائري فاعلا أساسيا عبر هذا الواقع

¹علي حجازي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص268.

الافتراضي الذي سمح له بالتعبير عن أفكاره وطرح آرائه وفرض توجهاته، انعكس ذلك بوضوح من خلال طرح محاور مهمة في الشأن السياسي على رأسها تعبئة الرأي العام، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دورا فعالا في تعبئة الرأي العام اتجاه بعض القضايا السياسية، أين أضحت الآن مجالا للاحتجاجات والتشجيع على الإضرابات والدعاية الانتخابية وغيرها، أيضا ومن أبرز الانعكاسات أيضا هو ظهور المواطنة الافتراضية في الجزائر، حيث فتحت مواقع التواصل الاجتماعي المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة من خلال المطالبة بالحقوق السياسية، فأصبحت هناك ممارسة لحقوق المواطنة في المجتمع الافتراضي وهناك أيضا قضايا يتم سحبها من الواقع إلى المجتمع الافتراضي الذي يعد بوابة جديدة لعبور وتحقيق المواطنة مع الأخذ في الاعتبار أن قضايا المواطنة الافتراضية عالمية النشأة، ومن جانب آخر فلا يمكننا أيضا أن ننكر مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في مردودها العالمي والمحلي في زيادة تفعيل دور المجتمع المدني، حيث أن هناك العديد من منظمات المجتمع المدني منها على سبيل المثال الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، التي بنت لنفسها قواعد في المجتمع الافتراضي عبر هذه المواقع التواصلية، تروج من خلال هذه الشبكات للبرامج والأفكار والسياسات التي تتبناها، كما أن هناك الكثير من الجمعيات المحلية والنقابات، استغلت الشبكة في زيادة التواصل بين أفرادها ودعوة المستخدمين إلى برامجها ومشروعاتها الهادفة على بناء مجتمع القيم وترسيخ فكر المواطنة ونشره¹. إن هذه التغيرات الحاصلة في الكثير من المجتمعات وفي الجزائر على سبيل المثال، يدل على أن مواقع التواصل الاجتماعي، قد أصبحت حقا تلعب دورا محوريا في تعزيز البناء الفكري لأفراده، وتعمل على ترسيخ منظومة الوعي لديهم من خلال غرس ثقافةيجابية تطبع سلوكياتهم بطابع يتسم بالولاء للوطن والاعتزاز بحضارته وتاريخه وقيمه، ومن هنا فإن هذه المواقع يمكن أن تعمل على إنجاح مختلف البرامج التنموية المجتمعية المطروحة من طرف مختلف مكونات المجتمع، من خلال تنمية مختلف الموارد وتوجيهها والترويج لها مع تحفيز الأفراد على المحافظة على المنجزات، وممارستهم لدورهم الوطني في ظل الالتزام بالقواعد والأسس والأخلاقيات ومنهجيات الذوق، ساعين في ذلك إلى تقديم الأفضل ومدركين لحدود مسؤولياتهم، وعارفين بما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق وآليات الحصول عليها، والطريقة المناسبة لإيصالها لأصحاب القرار عبر هذه المواقع، وفقا لمنظومة التشريعات والقوانين المعمول بها، مستثمرين في ذلك لجانب التفاعل والمرونة والتنوع والآنية ومختلف ما تتميز به هذه المواقع التواصلية لتناول ومعالجة المحتوى الهادف في شكل

¹ جميلة أوشن، كريم بلقاسمي، الاستخدامات الاجتماعية للثقافة الرقمية لدى الشباب -مقاربة سوسيوإتصالية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 07، ع 02، الجزائر، 2019، ص، ص15، 19

كلمات أو عبارات أو مشاركة، وعرض تجارب ومبادرات وصور وفيديوهات وغيرها، عبر مختلف قنوات وتطبيقات هذه المواقع، وهو ما من شأنه أن يعزز من الوقوف في وجه كل من يحاول أو يقلل أو يشوّه أو يشكل خطورة على الإنجاز الوطني¹.

3. الفضاء الرقمي قوة ضغط وآلية اعتراف وتمكين للمواطن الجزائري:

إن ما تتميز به الميديا الجديدة ومخرجاتها على رأسها مواقع التواصل الاجتماعي كما تم الإشارة إليه سالفاً، قد مكّن للمواطن الجزائري لأن يعبر بكل حرية عن ما كان يعانيه دون خوف خارج رقابة الدولة وأجهزتها في هذه الفترة، وذلك عكس ما كان يروج له في وسائل الإعلام التقليدية التي كانت تحت سيطرة السلطة نظراً للتحكم في تدفق المعلومات بشكل أحادي (المتلقي السلبي)، حيث أشارت الكثير من البحوث بأن الحوارات والنقاشات والتعليقات في مواقع التواصل الاجتماعي في هذه الدول ومن بينها الجزائر، كانت تعكس الواقع المعاش في مختلف جوانب الحياة، فمن الناحية السياسية كانت معظم التعليقات والنقاشات تدور حول تقييد الحريات، التزوير في الانتخابات، التضييق في مجال تأسيس الأحزاب والجمعيات... الخ، أما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فكان التركيز من طرف المستخدمين على تدهور القدرة الشرائية، انتشار البطالة، نقص الاستثمار، غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الآفات لاجتماعية... الخ، أما من الناحية الثقافية فتركزت معظم التعليقات والحوارات حول تقييد الحريات في مجال الكتابة، تدهور المنظومة التعليمية وتسييسها، وعدم الاهتمام برجال الثقافة وأعمالهم الفنية... الخ، وبهذا يمكن القول بأن التّوغل في عالم الانترنت والميديا الجديدة ومخرجاتها مواقع التواصل الاجتماعي قد أصبح من أهم مطالب والحاجات الأساسية للمواطن الجزائري والتي لا تختلف عن الحاجات الأخرى البيولوجية من مآكل وملبس... الخ، باعتبارها فضاء افتراضي يعبر فيه الفرد بكل حرية عما يجول في خاطره وما يرجوه من مطالب بهدف تبليغ العديد من الرسائل المشفرة والواضحة للسلطة بهدف تحقيق المواطنة الحقيقية.

فبكل صدق نجد أن انخراط المواطن الجزائري في هذا الفضاء الجديد، جعله يعبر عن ما كان محروماً منه طيلة عقود من الزمن، فأتاح له التعبير عن رأيه بكل حرية والمطالبة بالمساواة من خلال المشاركة عن طريق الحوار والنقاش الحر دون رقابة الدولة وأجهزتها، والمتمثلة في وسائل الاتصال التقليدية وهيمنة السلطة على الإعلام

¹أدرج فريد، بوعزة عبد الرؤوف، ممارسة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، الجزائر، 2019، ص ، ص75 ، 76.

وخاصة الرسمي منه، وبالتالي تم الحكم عن انهيار عهد تحديد ما يجب أن يشاهده ويسمعه ويقراه الجمهور¹، فالديمقراطية المشوهة التي تمخض عنها فئة في هرم السلطة تستفيد من كل شيء، وفتنة واسعة عليها القيام بكل شيء مع محدودية في الاستفادة كانت السبب من الأسباب الرئيسية التي جعلت أغلب الأفراد يستخدم هذه المواقع التواصلية باعتبارها ملاذا للتعبير على غضبهم ونقمهم ونفورهم من الدولة المتسلطة، فأصبح هؤلاء يفضلون الألاوقوع² (الفضاء الافتراضي) لمهاجمة الدولة أو منظومة الحكم في شكل تحرك رقمي، تمهيدا إلى لحظة الانفجار العظيم وهذا ما يعطي تفسيراً مقنعا لثورة الزيت والسكر سنة 2011 والحراك الجزائري 22 فيفري 2019 التي أراد من خلالها المواطن أن يحقق الجزء المهضوم من المواطنة، والمتمثل في المشاركة في صنع القرار من خلال إخراج ونقل انتفاضة الشعب من الفضاء الافتراضي نحو الواقع الحقيقي من أجل إعادة ترتيبه وفقا لما يحقق مفهوم المواطنة بنظرة المفكر جون جاك روسو².

ومن هنا يمكن القول بأن هؤلاء الناقمون والغاضبون في مقدمتهم فئة الشباب، استغلوا هذا الفضاء وهذه المواقع، للمطالبة بالحقوق والإصلاحات التي كانت ظرفية في بداية العقد الثاني، تُرجمت في شكل إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية سريعة جدا، فرضتها التحولات السياسية الإقليمية في الدول المجاورة، حيث هرولت السلطة آنذاك لسن ترسانة من القوانين في مختلف المجالات وخاصة فيما يتعلق بمجال إصلاح المنظومة الإعلامية وإعادة النظر في قانون الانتخابات والجمعيات وغيرها، باعتبارها من أبرز مطالب الشعب محاولة الإشارة بشكل صريح إلى الكثير من أبعاد المواطنة³.

4. معالم المواطنة في التشريع والقانون الجزائري:

أ. معالم المواطنة في الدستور الجزائري:

جاء في دستور 1996م المعدل في 2016م على أن الدستور هو القانون الأساسي والذي من خلاله يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ اختيار الشعب، كما يكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وبهذا يكون المشرع الجزائري قد أسس للمواطنة في بعدها السياسي، أما من الناحية

¹ هويدي عبد الباسط، فرحات حاج قاسم، شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على الممارسة الإعلامية التقليدية في تغطية الحراك الاجتماعي الجزائري، مداخلة بالملتقى الدولي حول الإعلام المحلي في الجزائر التحديات المعاصرة ورهانات المستقبل، الجزائر، ص 07.

² كرايس الجيلالي وآخرون، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك 22 فبراير - الفيسبوك من التنظير والتأطير إلى المرافقة والاستشراف، مجلة الدراسات الإعلامية، مج 08، ع 01، ص ص 21، 22.

³ حسان حضري، عمار زعي، المواطنة في التشريع الجزائري، أبعاد المفهوم وإشكالات تطبيقه، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج 06، ع 02، الجزائر، 2020، ص ص 43، 41.

الاجتماعية والاقتصادية فقد أقر المشرع الجزائري بضرورة الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوت الجهوي في إطار ضمان التنمية الحقيقية والمستدامة، أما عن المواطنة على المستوى المحلي فقد نصت المادة 15 و 17 من الدستور على أن تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي، والفصل بين السلطات، والعدالة الاجتماعية، وإقرار المجالس المنتخبة، وهو إطار يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب السلطات العمومية، إضافة إلى تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الوطني والجماعات المحلية.

ب. معالم المواطنة المدنية والسياسية في التشريع الجزائري:

أورد الفصل الرابع في مادته 32 من دستور 1996م المعدل في 2016م بعنوان الحقوق والحريات محاربا كل أشكال التمييز العنصري تحت أي ظرف بقوله: أن مبدأ المساواة يعتبر أهم مرتكزات المواطنة الفاعلة وأحد مقومات الأساسية للدولة الحديثة، ومشيرا في مادته 33 بشكل الصريح بأن الجزائر وعلى غرار دول المغرب العربي تتبنى ما يعرف بقانون الدم كنتيجة لارتباط الوثيق بين مفهوم المواطنة والجنسية لديها، واهتمت بالجنسية الجزائرية من خلال وضع كل الأطر التنظيمية في هذا الجانب (شروط اكتساب الجنسية، فقدانها أو إسقاطها...)، أما في مجال حرية الصحافة والإعلام فقد نصت المادة 50 من الدستور بأن: " حرية الصحافة السمعية والبصرية الإعلامية مضمونة والمكتوبة على شبكات الإعلامية مضمونة لا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية..."، كما نص الدستور أيضا في المادة 55 على البعد الوطني للممارسة المواطنة، مع ضمان حرية الرأي والتعبير وإنشاء الجمعيات وحق إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء الحزبي، مع مراعاة الحريات الأساسية والقيم المكونة للهوية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني، وفقا لما نص عليه الدستور في مادتيه 48 و 52، ولعل أبرز تطبيقات ما جاء في الدستور هو صدور قوانين عضوية موجهة للتنفيذ نذكر منها على سبيل المثال:

-المواطنة في قانون الانتخابات:

التي نص عليها القانون العضوي 10/16 صراحة بحق مشاركة المواطن في الاستحقاقات الوطنية والمحلية مع التأكيد على ضمان النزاهة والشفافية وحسن سير العملية الانتخابية.

-المواطنة في قانون الأحزاب:

والتي نص عليها القانون العضوي 04/12 صراحة بحق المواطن الجزائري في إنشاء الأحزاب السياسية والانخراط بها، مع التأكيد على اعتبار الأحزاب السياسية في المادة 11 منه النواة الأساسية للإرادة السياسية في جميع ميادين الحياة وتكوين النخب القادرة على تحمل المسؤولية.

-المواطنة في قانون الجمعيات:

والتي نص عليها القانون العضوي 06/12 أبرز فيها دور الجمعيات، باعتبارها العمود الفقري لمنظمات المجتمع المدني وإطار حيوي لممارسة المواطنة بشكل جماعي ومؤثر، حيث نصت المادة 02 هذا القانون: "على أن الجمعية هي تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة في مختلف المجالات لاسيما المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني..."، مع وجوب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام، وأن لا يكون مخالفا للتوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة، والأحكام والقوانين والتنظيمات المعمول بها.

ت. معالم المواطنة الاجتماعية والاقتصادية في التشريع الجزائري:¹

لقد نص الدستور الجزائري جملة من الحقوق في هذا المجال، والتي يمكن إنجازها في نص هذا الدستور على الاعتراف صراحة بحرية الاستثمار والتجارة، وضمان مجانية وإجبارية التعليم، وضمان الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض والأوبئة المعدية، وضمان الحق في السكن خاصة بالنسبة للفئات المحرومة، وحق ممارسة العمل النقابي وممارسة الإضراب وفق لضوابط وغيرها من الحقوق في مجال الخدمة العمومية، مع الإشارة في المادة 87 من الدستور على التساوي في أداء الضريبة والتكاليف العامة، وعلى وجوب المشاركة في تمويل التكاليف، ومحاربة كل أشكال التهرب الضريبي وغيرها من الحقوق في مجال الخدمة العمومية.

إن هذه الترسنة القانونية التي نص عليها القانون خلال هذه الفترة في شكل قوانين عضوية وعادية وتنظيم، في حقيقة الأمر ترقى إلى درجة التطبيق والتنفيذ وفقا لما يحقق آمال الشعب الجزائري في بلوغ المواطنة الحقبة التي توازن بين الحق والواجب، فبقيت دار لقمان على حالها، من خلال استمرار تعنت صناع القرار في انتهاج نفس السياسة العامة التي تخدم فئات معينة تستفيد من كل شيء، مقابل شرائح كبيرة من المواطنين محرومين من كل شيء، يعبرون عن آلامهم ونقمهم عن السلطة عبر الفضاء الرقمي الجديد (مواقع التواصل الاجتماعي)، الذي أصبح ملاذا للتعبير الحر وإبداء الرأي ومتابعة الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد عن قرب وبكل اهتمام، من خلال التعبير عما يجري بشكل صريح عبر منابر الفضاء الرقمي الذي تجاهلته السلطة (صناع القرار)، فكان سببا رئيسيا في سقوط الحكومات واستقالة السلطة العليا في البلاد، من خلال نشأة وولادة

¹ حسان حضري، عمار زعي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الرأي العام المعارض داخل هذا الفضاء، الذي تطور في أفكاره وحجم صانعيه في فترة وجيزة، ليتحول بعد ذلك من اللاواقع واللامكان إلى الواقع الحقيقي والمكان الحقيقي، تجسد في خروج المواطن الجزائري في مسيرة تاريخية سميت بالحراك الشعبي الجزائري المبارك (خروج أكثر من 20 مليون جزائري)، وهو اعتبر سابقة تاريخية في تاريخ المسيرات لما تميزت به من سلمية ودرجة من المواطنة أبهرت العالم، لشعب أراد الحياة من خلال استرجاع مجموعة من الحقوق في مقابل الواجب وتحقيق المواطنة الحقة داخل الوطن، الذي عبر عنه جون جاك روسو في يوم من أيام بأنه ذلك المكان الذي يجب أن لا يبلغ فيه المواطن من الثراء ما يجعله يشتري مواطن آخر، ولا يبلغ فيه من الفقر ما يجعله يبيع نفسه وكرامته، لتبدأ بعد ذلك ملامح الجزائر الجديدة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات من جديد قانونيا وبشرياً وهيكلية (البرلمان، المجلس الدستوري، السلطة المستقلة للانتخابات، المجالس المنتخبة، تغييرات في الوظائف العليا للبلاد...)، لينتقل مجال الإصلاح لمؤسسة مهمة وعريقة في الدولة تمثلت في مؤسسة المجتمع المدني، من خلال إعادة بعث الأجهزة التي تمثلها مثل المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب واستصدار قوانين لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسة باعتبارها شريك سياسي، اجتماعي، ثقافي واقتصادي للدولة ومؤسساتها، ثم بعدها لتنتقل بعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي بدأت تعبر في الوهلة الأولى للمواطن عن بريق أمل لبلوغ المواطنة بمعناها الحقيقي، ليبقى التاريخ هو الفاصل في تسجيل المواقف والأحداث عن مدى نجاح سياسة دولة أو الحكومة في فترة من الزمن، بطبيعة الحال تحت متابعة ومراقبة المواطن باعتباره الحكم والحاكم الأصلي لأي أرض أو وطن.

3-3-3 تحديات وآليات إنماء ثقافة المواطنة في المجتمع

إن العقد الاجتماعي والسياسي المبرم بين الدولة ومواطنيها يرتكز وفقاً للأطر الديمقراطية الحديثة إلى وجود علاقة اعتمادية متبادلة، حيث يحتاج الارتقاء بهذه العلاقة إلى إصلاح أحوال المجتمع بدءاً من السلطة السياسية بكل نية خالصة، ليصاحبها في ذلك ارتباط مباشر بإصلاح أحوال المواطنين أنفسهم الذين هم أعضاء في المجتمع المدني، بحيث يكون لديهم الوعي الكافي بالقضايا المحيطة بهم، كما يجب أن يكون للمواطنين الدوافع اللازمة والكافية للعمل في مواجهة مختلف الأوضاع التي تتعرض لها الدولة، وأن تكون لهم الحرية الكاملة للتطوع والعمل في المجال أو الشأن العام المجتمعي وبالخصوص فئة الشباب التي يعتقد من خلالها ريس بيدرو REIS, Pedro بأن نشاطه وجب أن يرتبط بالمواطنة في المجال العام والخاص والسياق الرسمي وغير رسمي، من خلال تشجيع وتنظيم مختلف المبادرات التعليمية والتكوينية التي تهدف إلى تغيير سلوك الآخرين، وتنظيم جماعات الضغط (المجتمع

المدني)، وفتح المجال لتنظيم المبادرات التطوعية التي تروج لعالم أكثر عدلا وأخلاقية واستدامة، واقتراح حلول مبتكرة للمشاكل المحلية والوطنية أو العالمية وغيرها، هذا ويقترح أيضا الباحث ريس بيدرو REIS, Pedro بأن تكون المناهج القائمة على الفن وأدوات Web 2.0 (الانترنت) قوية جدا نحو تنفيذ النشاط الجماعي بشأن القضايا الاجتماعية والبيئية¹، كما وجب على الشباب ومختلف الفئات الأخرى الفاعلة في المجتمع أن يسعوا كأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، نحو أداء أدوارهم لإحداث تغييرات من شأنها إصلاح أحوالهم وأحوال المجتمع ككل، كما وجب أن تُترجم هذه الأدوار في شكل سلوكيات تشمل الحفاظ على الصالح العام وتقديم المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، والسعي إلى بناء التماسك المجتمعي الذي يقبل التعددية والتنوع في المجتمع، وعدم التمييز على أساس الدين أو الطبقة الاجتماعية وغيرها من الأسباب، كما وجب أيضا أن يتكون لدى المواطن وعيا سياسيا ناضجا حول مسؤوليتهم السياسية، من خلال المشاركة في صناعة القرار واحترام كل ما أفرزته العمليات السياسية من مؤسسات الدولة المختلفة، بطبيعة الحال وفقا لممارسة المواطن حقه في الاختيار السياسي والاجتماعي والديني دون خوف أو ضغط، هذا ويعتبر الحوار العنوان العريض في الدولة الحديثة والمعاصرة، حيث يتبنونه المواطنون كأساس للحياة والتفاهم والتعاون بينهم وبين السلطة والحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحوار بين بعضهم البعض² هذا ويشير الكثير من الباحثين والمفكرين بأنه حتى تتحقق المواطنة في مجتمع ما، خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة بكامل أركانها وأمطها، وجب فهم علاقتها بالحدثة والتحديث، وعلاقتها بالتنمية، بطبيعة الحال وفقا لإتباع أو العمل ضمن شروط سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية، فالمواطنة تبقى في حالة تغيير مستمر بحكم أنه قد أثبتت مجموعة من الأبحاث على حد قول Isin et Nielsen بشكل فعال بأن الفضائل تزرع، وأن سفينة المواطنين ليست مورثة بل مكتسبة وأن تنمية المواطنة تتطلب ممارسات مؤسسات داعمة ودائمة نسبيا³.

1.3- علاقة المواطنة بالحدثة والتحديث:

تعتبر الحدثة على المستوى العلمي هي آخر ما تُوصَل إليه في مكان وزمان معينين، والتحديث هو المرحلة التي يتحول فيها المجتمع من التقليد على الحدثة، أما على المستوى الفكري والثقافي فالحدثة Modernisme

¹REIS, Pedro. Environmental citizenship and youth activism. *Conceptualizing environmental citizenship for 21st century education*, 2020, p143.

²نبيل صموئيل، هاني عياد، مرجع سبق ذكره، ص ص33، 31

³ISIN, Engin F. et NIELSEN, Greg M. (ed.). *op. cit.*

هي فكر هدام يهدد الأمة في تراثها وعقيدتها وعلومها وقيمها في الحاضر والماضي والمستقبل، وبالتالي هي مذهب فكري يدعوا إلى التمرد على الواقع بكل جوانبه، أما التحديث أو التحضر Modernization والتجديد أو المعاصرة Modernity فهما تجديد وتغيير في المفاهيم السائدة والمتراكمة عبر الأجيال، نتيجة تغيير اجتماعي أو فكري أحدثه اختلاف الزمن، وبالتالي يعتبر التحديث من هذا المنطلق أمر وارد في الفقه والفكر الإسلامي مارسه علماء المسلمين ومن أبرز صوره: الشورى، واختلاف الفتاوى باختلاف الزمان والمكان، والانفتاح على الآخر ودعوة رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم إلى الاجتهاد والقياس باعتبارهما من أساسيات التشريع الحياتي "أنتم أعلم بأمر دنياكم"، والدعوة إلى العالمية والإنسانية، وحرية العقيدة واحترام حقوق الغير أو الآخر، والتعظيم من شأن الحوار وآدابه، والدعوة بالموعظة والحكمة الحسنة، ونبد العنف والقسوة والغلظة، والدعوة إلى اللين والرفق والأخذ بأسباب القوة في التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي وغيرها من صور التحديث الأخرى التي تتقاطع مع فكر المواطنة المعاصر، فالإسلام في حد ذاته مشروع تحديتي وحدائي غير القيم والمفاهيم والثقافة السائدة في المجتمع الجاهلي منذ أكثر من أربعة عشر قرن نحو التحرير والنهضة والتغيير، ورفض التقليد والإتباع غير واعى للموروث والتقاليد¹.

ومن هنا يمكن القول بأنه لا مانع للتحديث الذي ينبع من داخل الأمة أو الدولة إذا انطلق من احتياجاتها وثقافتها ومعتقداتها وظروفها، مستفيدة من المعاصرة الغربية وغيرها في كافة أنحاء العالم، ولكن الواقع عند العرب والمسلمين اليوم نجد بأنه تم استيراد ما يسمى بالحدائث من الخارج، بلا وعي ولا تمييز ولا أي اعتبار للمصلحة أو المستقبل، ولّد إتباعهم للحدائث والحضارة الغربية دون تحديث مجتمعاتهم، لأسباب تتعلق بمصالح أنظمتهم وحكوماتهم الضيقة وغيرها، وهو ما انعكس بالسلب عن عدم تحقق المواطنة بمعناها الحقيقي أو الصحيح، حيث يُشّرح أحمد بهاء الدين هذا الوضع بقوله: "أن الخيمة العربية دخلتها كل تكنولوجيا العصر التي أخرجتها مصانع أوروبا ولكن صاحب الخيمة نفسها كما هو لم يتغير عقلا ولا منطقا ولا أسلوب حياة"، وهو ما يعكس حقيقة الوضع في هذه الدول من خلال فشلها في تحقق المواطنة التي تشهد خلافاً في مختلف أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحد الساعة مقارنة بالغرب، وهو ما طرحه إبراهيم غوايبة في مارس 2006 واصفاً حالة التحديث والمواطنة في الدول العربية والإسلامية قائلاً: "لقد امتلكت الدول العربية والإسلامية اليوم كل أدوات الغرب التحديثية من جيوش ومدارس وجامعات وأنظمة إدارة وعمارة ولباس وحتى ثقافة وفن، ولكنها بعد قرنين

¹صابر حارص،الاتصال الإعلامي وتحديث المجتمع العربي،العربي للنشر والتوزيع،مصر، 2009، ص، ص40، 41.

من التحديث مازالت تبدو وكأنها في -التنمية والإصلاح والاستقلال- تسير في الاتجاه المعاكس لا يفترض أن تسير فيه وتزداد الفجوة بينها وبين الغرب بدلا من تجسيدها، فالدول العربية والإسلامية اليوم تعيش مخاضا عسيرا، فلا هي تمسكت بحضارتها الإسلامية، ولا هي استطاعت استيراد وتقليد الحضارة الغربية والتحديث الذي شهدته هذه الأخيرة في الكثير من المجالات التي جعلها تبرم عقدا اجتماعيا عنوانه المواطنة وانتشار فكرها المبني على توازن الحق والواجب¹، فالدول العربية والإسلامية لو أخلصت في تطبيق الإسلام بمفهومه الحضاري الشامل وليس الانتقائي، للأحدث ذلك حداثة وتحديثا هزت أركان النظم والمجتمعات، ولتغيرت عادات وتقاليد واستحدثت سلوكيات وأخلاقيات ولتجسد بذلك فكرا مواطنيا حقيقيا مبنيا على حقوق الإنسان، انعكس على تطوير الديمقراطيات وانتشار قيم العدل والمساواة، ولزاد الإنتاج وساد الإصلاح وقل الفساد تحت راية الإبداع العلمي والفكري وتطوير السياسات، ولكن الواقع يقول بأن هؤلاء قد امتلأت شوارعهم وبيوتهم ووسائل إعلامهم بالطابع السليبي من الحياة الغربية (الموسيقى والغناء والفيديو كليب الغير الهادف والعنف والاختلاط الغير سوي والغراميات واللباس الفاضح والشذوذ...) وغاب الطابع الايجابي في حياتهم (الالتزام والاحترام والكفاءة والجودة والإلتقان العدل والمساواة،الحفاظ عن الكرامة والعزة والانتماء والولاء واحترام حقوق الإنسان ...)، فالدول العربية والإسلامية وفق معايير التحديث والمواطنة (الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، الإنتاج الاقتصادي والتقني، الإبداع الفكري والعلمي، المشاركة الحضارية والثقافية) تأتي في ذيل قائمة دول العالم، لذلك وجب عليها أن تتفطن وأن تنهض من سباتها في ظل تطور تكنولوجيا وانفجار معلوماتي يشهده العالم في الآونة الأخيرة، بدأ رحلته من العقد الثاني من الألفية الثالثة أين أصبح العالم قرية واحدة يلعب فيه الإعلام بمختلف أشكاله دورا بارزا في عملية التحديث ونشر الفكر المواطني.

1. علاقة المواطنة بالتنمية:

في الحقيقة إن إعادة توجيه الاهتمام المؤسساتي مهما كان نوعه تربوي، ديني، تعليمي، تكويني وإعلامي بالمواطنة، يكون من باب البحث في العلاقة بين المواطنة والتنمية، فهذه الأخيرة مثل المواطنة مفهوم مركب يفهم في بعده الاقتصادي، في حين أن له أبعاد أخرى متشابكة، فهناك التنمية البشرية التي تتعلق ببناء القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتدريب، وهناك التنمية الاقتصادية التي تتمثل في رفع مستوى معيشة الأفراد والحصول على نصيب عادل من ثروات المجتمع، وهناك التنمية السياسية التي ترمي إلى رفع المستوى الوعي السياسي، من

¹ صابر حارص ، مرجع سبق ذكره ،ص42.

خلال الانخراط في العمل العام والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان، وهناك التنمية الاجتماعية التي تصب مباشرة في توطيد العلاقات وتحقيق التقارب الفكري وبناء الروابط الاجتماعية بين الأفراد على أساس من الثقة والاحترام المتبادل ونموذجها الأشهر هو الجمعيات، وهناك التنمية الثقافية التي تهدف إلى تطوير القدرات الذهنية للأفراد في فهم الواقع والتعامل معه، ورفع مستويات الحوار الثقافي في المجتمع، وهناك التنمية الإدارية التي تسعى إلى تطوير قدرات الأجهزة الإدارية ومكافحة الفساد ونشر ثقافة المساءلة والشفافية، فمن هنا يتبين لنا بأنه لا يمكن إدراك مفهوم التنمية في جزئياته بل نحن في حاجة ماسة إلى إدراك المفهوم في كليته¹ وبالتالي نخلص إلى أن المواطنة هي أيضا لا تتحقق في معناها الشامل والكامل إلا في ظل وجود تنمية شاملة، ففي الدولة الحديثة ترتبط المواطنة ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية، ففي الوقت الذي تتعدد وتنوع فيه أبعاد التنمية، تتعدد كذلك أبعاد المواطنة، ليتلاقى المفهومان معا في نهاية المطاف. فانطلاقا من هذا التلازم بين مفهومي التنمية والمواطنة التي لا يفصل بينهما إلا خيط رفيع، وجب على كافة المؤسسات الفاعلة في المجتمع على رأسهم مؤسسات المجتمع المدني وممثلهم، والإعلام بشقيه التقليدي والجديد وغيره من المؤسسات، مسؤولية تناول المواطنة من منظور تنموي يحقق لها أبعادها المتنوعة ويحول دون التوقع في بعد واحد دون سواه، وعلى هذا الأساس فإن أجندة مختلف الفاعلين في المجتمع مهما كانت صفتهم ومكانتهم من ممثلي المجتمع المدني والإعلاميين أو الناشطين كقادة رأي ومؤثرين وطنيين وغيرهم أن تشمل مفهوم التمكين على كافة الأصعدة التالية:²

- أ. تمكين المواطن اقتصاديا وتبصيره بالفرص الاقتصادية المتاحة.
- ب. تمكين المواطن سياسيا وتشجيعه على المشاركة في صنع القرار.
- ت. تمكين المواطن اجتماعيا وتحفيزه على المشاركة في منظمات المجتمع المدني ومختلف نشاطاته ونشر الثقافة المواطنة المبنية على الأخوة والتقارب والحوار البناء والتعاون والتضامن...
- ث. تمكين المواطن ثقافيا، وتعليمه سبل احترام وتقبل ثقافة الآخر المختلف نوعيا ودينيا وفكريا.

¹سامح فوزي حنين، مرجع سبق ذكره، ص، ص 17، 19.

²سامح فوزي حنين، مرجع سبق ذكره، ص 21

ومما سبق يتبين بأن المواطنة هي تمكين خاصة إذا كانت تعبيرا ونابعة عن الحركات الاجتماعية، ولكن في نفس الوقت هذا لا ينفي الجانب الأخر للمواطنة باعتبارها قد تنطوي على استراتيجيات الطبقة الحاكمة عبر الدولة وهو ما يجعل المواطنة على حد رأي وقول Isin بأن تكون هيمنة وتمكين على حد سواء أو في وقت واحد¹.

2. شروط تحقق ثقافة المواطنة في المجتمع الحديث والمعاصر:

في هذا الصدد يشير كانط معتمدا على وجهات نظر أرسطو على وجه الخصوص، بأن القدرات الطبيعية للإنسان التي تميزه على المخلوقات الأخرى بحكم تمتعها بالعقلانية والاستقلالية الأخلاقية لا يمكن تطويرها بالكامل في أي فرد دون أن يتم تطويرها أيضا في الآخرين، ولعل أبرز مجال يشير إليه كانط لتطوير هذه القدرات هو المجتمع السياسي المناسب الذي يكون فيه جميع الناس مواطنين²، فبناء على ما سبق وجب على النظام السياسي في الدولة الحديثة أن يعمل بآليات الديمقراطية من أجل تنمية المواطنة من خلال تحقيق الشروط التالية:³

أ. الشروط السياسية : ومعناه هنا وجوب على الدولة الحديثة أن تسعى إلى ديمقراطية النظام بوضع آليات سياسية حقيقية، تسمح بمشاركة شعبية واسعة في العملية السياسية، وفقا لخصوصية كل مجتمع، فبطبيعة الحال البيئة الغربية تختلف عن البيئة العربية في الكثير من الأشياء، وهو ما يتطلب التكيف والانسجام وفقا للبيئة السياسية الاجتماعية والثقافية لكل بلد، من خلال الاعتماد على المبادئ العالمية المعروفة لتعزيز المواطنة، كمبدأ التداول السلمي على السلطة التي تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب، وهو ما يضمن انطبعا بأن المواطن له نصيب في السلطة، إلى جانب ذلك وجب أيضا أن تُفعل الرقابة السياسية على عمل المؤسسات، وهو ما من شأنه أن يمنع الاستبداد والتعسف والظلم في استخدام السلطة، ومن هنا وجب على الدولة الحديثة ممثلة في النظام أن تعزز هذه الرقابة، من خلال تبني وفتح باب الحريات في المشاركة المدنية والسياسية الشاملة التي تسمح بحق تداول المعلومة وتبليغها للمواطن عبر مختلف القنوات الإعلامية التقليدية والجديدة، وفتح باب المشاركة في صنع القرار ومساءلة المسؤولين الكبار في الدولة عن طريق الأجهزة القانونية، كالمؤسسة الانتخابية (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، إضافة إلى السماح للمواطنين بالانضمام لوسائل وأجهزة أخرى غير انتخابية مثل الانضمام إلى جماعات الضغط والحركات

¹ISIN, Engin F. Citizenship in flux: The figure of the activist citizen. *Subjectivity*, 2009, vol. 29, p.369

²HINDESS, Barry. Citizenship for all. *Citizenship studies*, 2004, vol. 8, no 3, p. 312.

³شاكرعبد الكريم فاضل، مرجع سبق ذكره، ص، ص265، 270.

الاجتماعية) جمعيات ، منظمات ، نقابات ، أحزاب سياسية...، والتي بدورها تعمل على التعاون لبناء دولة المواطنة في إطار المنافسة والتعبير الحر .

ب. الشروط القانونية: والتبعية آلية لتجاوز الفوضى، هدفها الأساسي تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وهو ما يمكن أن يحقق مواطنة حقيقية مكرسة عبر النصوص القانونية، من خلال ما تتضمنه هذه القوانين سواء في الدستور أو القوانين العضوية أو القوانين العادية وغيرها من شرعية في موادها، حيث وجب أن تنص على المساواة والعدل وحقوق الإنسان والحريات الأساسية مع إلحاق ذلك بمختلف الضمانات القانونية والمؤسسية، وتبني مبدأ الفصل بين السلطات قانونيا، ووضع آليات حقيقية من خلال تقوية أجهزة كل سلطة (تشريعية، تنفيذية ، قضائية) لصيانة حقوق المواطن، مع تنظيم قانون الجنسية وفقا للقوانين والأعراف الدولية.

ت. الشروط الاجتماعية والاقتصادية: وهنا وجب لترسيخ مفهوم المواطنة اجتماعيا، وجوب الاعتراف بقوى اجتماعية حية تساند الدولة، من خلال السماح والترخيص لقيام نمط إنتاج اجتماعي واقتصادي، حيث يتميز بصناعة متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وخدمات زراعية متطورة وتجارة واسعة وغيرها، متجاوزة في ذلك النمط التقليدي الريعي، ويصاحبها في ذلك تكوين نمط سكن حضري، يساعد على الاندماج والتكامل الاجتماعي وبناء مجتمع مدني ومؤسساته للمشاركة في الحياة العامة، وهو ما يساعد على تبلور مفهوم المواطنة التي تتطلب اليوم وبكل صدق ربطها بعملية التنمية البشرية والاقتصادية بأشكالها المختلفة، فأى محاولة لتصوير الديمقراطية بخلفيتها السياسية والقانونية دون الأخذ بعين الاعتبار لأبعادها الاجتماعية والاقتصادية سيقعها ناقصة.

ث. الشروط الثقافية والتربوية: إن المواطنة اليوم بمفهومها الحديث والمعاصر، تقتضي المزج والجمع بين مختلف معانيها وقيمها المادية والروحية والمعنوية، فهذه الأخيرة لها أهمية بمكان، فأى تصرف ما يعد دليلا على مواطنة مواطن ما بحكم تحوله إلى إجراء وممارسة، فاحترام الآخر مثلا يعني الإقرار بوجود رأي آخر، مما يتيح مجال حرية الرأي وللتعددية السياسية والفكرية، كما تبدو أيضا قيمة التسامح معنوية وأخلاقية فإنها تعبر عن القبول بالآخر مهما كان مختلفا عنا، فمن هنا يتشكل لدى المواطن الآخر استعداد النفسي لقبول الآخر سياسيا وفكريا، ثم تقبله بأن يكون في منصب في السلطة عن طريق الوسيلة الانتخابية أوالتعيين في وظيفة عليا على أساس معين كالخبرة والمجال العلمي، وهو ما يتولد عنه احترام الأغلبية للأقلية

والعكس، ليتعزز بذلك كل ما له علاقة بثقافة المواطنة من حرية الصحافة والإعلام وحرية التعبير والرأي، وترسيخ آلية الحوار بين مختلف مكونات المجتمع وإلى غير ذلك من الأبعاد والمؤشرات ذات العلاقة بالمواطنة، التي لا تكتمل وتحقق إلا من خلال دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة من أبرزها المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني وممثلهم والإعلام بمختلف أشكاله التقليدي والجديد .

خلاصة:

إن تبلور مفهوم المواطنة مرّ بتحوّلات جوهرية عبر التاريخ بدءاً من التراث اليوناني إلى العصر الوسيط وأخيراً الحديث والمعاصر، حيث ارتبط في بداية ظهوره بالشق المدني والسياسي، ثم انتقل بعد ذلك ليشمل المفهوم البعد الاجتماعي والاقتصادي، ليتوسع أكثر في جانبه الثقافي أكثر بعد أن ارتبط هذا المفهوم بوسائل الإعلام والاتصال التقليدية والجديدة، كمخرجات للتحوّل والتطور التكنولوجي الذي شهده العالم ابتداءً من القرن العشرين، وهو ما عزّز من قيمته وأبعاده ومؤثراته من خلال إتاحة فرص التواصل والحوار بين مختلف مكونات المجتمع (حاكم ومحكوم)، لتبليغ العديد من الرسائل السامية التي تحويه، ولكن في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحوّلات والتغيرات السياسية والاجتماعية الإقليمية والعالمية، تبقى التزامات المواطنة الحقيقية، تتطلب إيجاد توازن بين الحفاظ على الحقوق الفردية والمسؤولية تجاه الصالح العام، فالمواطن المسؤول اجتماعياً، يتمتع بمشاركة نشطة وملتزمة بإتباع طريقة معينة للحياة تتفق مع مجتمع أكثر استدامة، واجبه هو العيش بشكل مشترك ومستدام حتى يتمكن الآخرون من العيش بشكل لائق ومقبول، يعتبر نفسه ملزماً بالتصرف بعدل عند القيام بذلك، لكون مسؤوليته عالمية وليست محلية فقط، تمتد إلى ما وراء الحدود الدولية باعتبار أن العالم أصبح قرية واحدة.

الفصل الثالث: مفهوم المواطنة وعلاقته بالفواعل المجتمعية وبعض المصطلحات المشابهة

■ تمهيد

1-3 المواطنة وتطور وسائل الإعلام

1-1-3 المواطنة والمجتمع الجماهيري في بدايات القرن العشرين

2-1-3 المواطنة في ظل البيئة الإعلامية التقليدية

3-1-3 المواطنة في ظل البيئة الإعلامية الرقمية (ميلاد المواطنة الرقمية)

2-3 دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التربية على المواطنة

1-2-3 وسائل الإعلام كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية

2-2-3 دور وسائل الإعلام في التربية على المواطنة

3-2-3 مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تربية النشء على المواطنة

3-3 استخدامات الحاكم والمحكوم لمواقع التواصل وأثره على فعل المواطنة

1-3-3 أثر استعمال وسائل الإعلام في المجتمع

2-3-3 استخدامات المواطن (المحكوم) لمواقع التواصل وأثره على فعل المواطنة

3-3-3 أثر استخدام السلطة (الحاكم) لمواقع التواصل في الحث على المواطنة

4-3 المصطلحات المشابهة والمقاربة لمفهوم المواطنة

1-4-3 المواطنة والديمقراطية

2-4-3 المواطنة والهوية

3-4-3 المواطنة والمجتمع المدني

■ خلاصة

تمهيد:

لقد كثر استخدام مفهوم المواطنة في الآونة الأخيرة من طرف العديد الفواعل المجتمعية، بحيث لا يكاد اليوم يخلو أي خطاب سياسي أو اجتماعي أو ثقافي من استخدام هذا المفهوم بشكل أساسي ورسمي أو على الأقل استعماله بشكل عرضي في سياق الحديث، حيث وبناء على ما يتضمنه ويحمله هذا المصطلح من وزن في الساحة السياسية والاجتماعية، وبالخصوص تناوله في الكثير من الأحيان عبر القنوات الإعلامية التقليدية والجديدة من طرف مختلف الفاعلين في المجتمع لذا حاولنا أن نتعمق في هذا الفصل في دراسة علاقة هذا المفهوم بوسائل الإعلام التقليدية والجديدة وتطورها، باعتبارها فاعل من فواعل المجتمع عبر محطات تاريخية وفي مختلف نظم الحكم المعروفة، وذلك لإعطاء قراءة تحليلية تشرح علاقة هذا المفهوم بوسائل الإعلام في إطارها الظاهر والخفي، مع التركيز على دورها في تربية النشء على المواطنة، باعتبارها مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدأ الاعتماد عليها كثيرا منذ ظهور وسائل الاتصال الجماهيري في بدايات القرن العشرين، ثم التعرف على أثر استخدام هذه الوسائل على فعل المواطنة وتطوره من قبل طرفي العقد الاجتماعي (الحاكم والمحكوم)، لنختم الفصل بإزالة بعض اللبس والخلط والتداخل الموجود بين مفهوم المواطنة وبعض أبرز المفاهيم المشابهة والمقاربة أبرزها الهوية والديمقراطية والمجتمع المدني باعتبارها تصب في نفس المصعب.

الفصل الثالث: مفهوم المواطنة وعلاقته بالفواعل المجتمعية وبعض المصطلحات المشابهة

3-1 المواطنة وتطور وسائل الإعلام

من أهم الفواعل المجتمعية كوسيلة ومؤسسة ارتبطت بمفهوم المواطنة، نجد وسائل الإعلام بمختلف أشكالها التقليدية والجديدة، والتي كان لها الأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تطور مفهوم المواطنة وفقا للعلاقة التي تربط هذه الوسائل بنظم الحكم السائدة في مجتمع ما، وهو ما سنحاول طرحه وإثباته في هذا المطلب من خلال قراءة كرونولوجية معتمدين على بعض الأدبيات التي تطرقت إلى هذا الجانب.

3-1-1 المواطنة والمجتمع الجماهيري في بدايات القرن العشرين

في أواخر القرن التاسع عشر وبالضبط عام 1887 م ظهرت في ألمانيا صياغة مهمة لنظرية المجتمع، توصل فيها Ferdinand Tönnies "فرديناند تونيز" إلى تحليل اجتماعي نظري تحت مسمى "جيمنشافتوجيزلشافت"، وفي هذا طرح تونيز نموذجين متعارضين من التنظيمات الاجتماعية الأول هو "جيمنشافت" : يعبر عن المجتمع التقليدي في فترة ما قبل التصنيع والثاني: "جيزلشافت" يعبر عن المجتمع المتطور الناتج عن الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي الذي تبعها، حيث تميزت كل فترة بمؤشرات يمكن أن نكشف من خلالها مفهوم المواطنة وأبعادها في مجتمعين مختلفين وفقا لمنظور فرديناند تونيز.

1. معالم المواطنة في المجتمع التقليدي والمجتمع المتطور(الصناعي) :

لقد ركّز تونيز على الروابط الاجتماعية التي توجد بين أفراد المجتمعات في نموذجين من التنظيمات الاجتماعية مختلفين تمام الاختلاف:

أ. المجتمع التقليدي (جيمنشافت) : وهو عبارة عن تنظيم، يتميز بتراطب أفراده بدرجة كبيرة عن طريق التقاليد، والقرابة والصدقة، أو بسبب عنصر آخر من عناصر تماسك المجتمع، ويتميز بالعلاقات الاجتماعية الغالب عليها الطابع الغير الرسمي، ويتضمن إحساس متبادل بالارتباط يجمع الجنس البشري معا كأعضاء في كل واحد، هذا الكل الواحد قد يكون أسرة أو عشيرة أو قرية أو نظاما دينيا أو حتى مجتمعا بالكامل يوجد لديه ركيزة من أجل وحدته المشتركة¹. ومن هنا يمكن القول بأن هذا المجتمع قد تميز بالعديد من أبعاد ومؤشرات المواطنة كمفهوم الذي لم يكن قد تبلور بعد، فقد تميز هذا المجتمع بالعلاقات الإنسانية، والارتباط بالأرض والتراطب

¹حسن عماد مكاوي، ليلي حسن السيد،الاتصال ونظرياته المعاصرة،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1998، ص 214.

المجتمعي، من خلال توطيد العلاقات مع مختلف مكوناته، والتماسك بين أفرادها واعتماد على مؤسسات التنشئة الاجتماعية الكلاسيكية مثل الأسرة أو العشيرة، وعلى النظم الدينية (المؤسسات الدينية)، والنظم التربوية (المؤسسات التربوية مثل المدرسة)، بهدف غرس الكثير من القيم التي تهدف إلى ربط الفرد بمجتمعه وأرضه وموطنه، وتوطيد العلاقات بين مختلف مكوناته وضمان وحدته، وهذا ما يوضح أن المجتمعات ومختلف الكيانات الدولية كانت تسعى دوماً إلى تحقيق العديد من أبعاد ومؤشرات المواطنة كمفهوم، والذي لم يتم تأصيله إلا في ظل بروز الدولة الحديثة أو الدولة القومية.

ب. المجتمع المتطور (جيزلشافت): فهو المجتمع المتطور الذي يتميز بالعقد أي بالعلاقات الرسمية والتعاقدية الواسعة، وبحركة الائتمان الضخمة والأسواق العالمية، والاتحادات الرسمية الكبيرة، والتقسيم الواسع للعمل (التخصص)، حيث نتج عن هذا المجتمع صفات للفرد أصبح فيها الفرد قائم بنفسه ومنعزل، يسوده حالة من التوتر اتجاه الآخرين وأن مجالات الأنشطة تكون فيه مختلفة ومنفصلة انفصالاً تاماً، وبالتالي فإن هذا المجتمع أو "نظام العقد" كما أطلقه عليه "تونيز" يضع الفرد داخل نظام اجتماعي يتميز بأنه غير شخصي ومجهول الهوية وهو نظام يعتمد على العلاقات التنافسية، ويسعى فيه الأفراد إلى تحقيق أقصى ما يمكن أن يحصلوا عليه من العلاقات المتبادلة، والحد الأدنى لما يمكن أن يعطوه، ويتعلموا في نفس الوقت كيفية الحذر من الآخرين¹، ومن هنا يمكن القول بأن الأفراد في هذا المجتمع معروفين بالعزلة النفسية، حيث يتعاملون مع بعضهم بعضاً ويرتبطون معاً عن طريق الروابط التعاقدية بصفة أساسية ورسمية، وبهذا يكون المجتمع المتطور أو الصناعي قد شهد نوعاً من التراجع والنقص في توفر أبعاد ومؤشرات المواطنة التي بدأت تتبلور كمفهوم في هذه الفترة، أين أحست الدولة الحديثة بضرورة الاهتمام بالمواطنة كمفهوم معول عليه لبناء المجتمعات واستقرارها والرقى بالدولة في مختلف مجالات الحياة، إن هذا التحول الذي مس المجتمع في هذه الفترة من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متطور فرضته مجموعة من الظروف والمتغيرات على رأسها تقسيم العمل (التخصص) والتحول إلى المجال الصناعي وتطور التكنولوجي الكبير لمختلف الوسائل وبرز الاختراعات، مما أدى إلى زيادة حجم التمايز والفردية في العالم الغربي، وانخفاضاً في الدرجة التي يستطيع المجتمع السيطرة فيها بشكل فعال على أفرادها من خلال الوسائل غير رسمية.

¹ حسن عماد مكاوي، ليلي حسن السيد، مرجع سبق ذكره، ص15.

2. بوادر تشكل المجتمع الجماهيري وعلاقته بالمواطنة في بداية القرن العشرين:

فمن منطلق ما سلف ذكره، تبين بأن بوادر تحول المجتمعات في بداية القرن العشرين من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متطور صناعي، أصبح حتمية فرضتها التحولات التي مسّت جميع الميادين في تلك الفترة وخاصة المجال الصناعي والتطور التكنولوجي، كتقسيم العمل والتخصص والطابع الرسمي في مجال المعاملات (العقد الرسمي) وظهور الاختراعات وتوسع الأسواق العالمية وبروز الاتحادات الرسمية، أما المجال الإعلامي فقد برز من خلال (ظهور وسائل الاتصال الجماهيري) كجزء من هذه الثورة التكنولوجية، فقد عرفت هذه الفترة بروز وسائل الاتصال الجماهيري على رأسها الصحيفة والسينما والإذاعة، استقطبت الكثير من الجماهير حتى بات يطلق على المجتمع في هذه الفترة بالمجتمع الجماهيري الذي يعيش في ظل حياة حضارية وصناعية، اتسم فيها الفرد بمجموعة من الصفات، نذكر منها العزلة النفسية وانعدام المشاعر وتحرر الأفراد من الالتزامات الاجتماعية العامة، جعلت منه إنسان العصر الحديث الذي يكتنفه القلق والضياع والشعور بالوحدة، أصبح يميل ميولاً شديداً ويلجأ إلى وسائل الاتصال الجماهيري كبديل للجماعات والعشيرة، وكأدوات تساعد وتعاون على التخلص من التوتر والقلق والاعتراب، وبهذا توّدت العلاقة بين وسائل الإعلام الجماهيرية والفرد بشكل عام حتى جعل البعض يقول بأن وسائل الإعلام في العصر الحديث تحولت إلى منحدر ومسكن للجماهير، حيث شُبّهت فيها العلاقة بالإدمان على المخدرات، وهذا ما يوضح إقبال الأفراد عليها بشكل كبير¹، ومن جهة أخرى لاحظت الدولة الحديثة ممثلة في أصحاب المال والشركات الكبرى والسلطة السياسية ما فعلته وسائل الإعلام، وما يمكن أن تحدثه من خلال ما تتميز به من خصائص ووظائف، فقررت استغلال هذه الوسائل من الناحية التجارية أو الاقتصادية لترويج السلع وتحقيق الأرباح كبدائية، ثم سرعان ما تتحول الأمور إلى غاية سياسية واجتماعية من خلال استغلال هذه الوسائل لتمير العديد من الرسائل من بينها تمرير رسالة المواطنة بمختلف أنماطها المدنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي بدأت تتلاشى نوعاً ما نتيجة مخرجات التطور التكنولوجي والصناعي وتأثيره على الأفراد، لتتشكل بعد ذلك علاقة اعتماد متبادلة بين وسائل الإعلام من جهة، والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، فالأولى (وسائل الإعلام) تكمن قوتها في السيطرة على الكثير من مصادر المعلومات، وتعتبر همزة وصل بين الحكومات الحديثة ومواطنيها (اعتماد مختلف النظم على وسائل الإعلام لربطها بالجمهور المستهدف)،

¹ حسن عماد مكاوي، ليلي حسن السيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 17 ، 19.

ومن ناحية أخرى فإن وسائل الإعلام ليست قوية تماما، فهي أيضا تعتمد على موارد تتحكم فيها النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى لكي تمارس عملها بكفاءة أيضا.

فمن هنا يمكن القول بأن بروز الإعلام ووسائله المتنوعة (وسائل الاتصال الجماهيري) في جميع قطاعات المجتمع، فسح المجال لإعادة تصورات العديد من التحديدات التقليدية المرتبطة بالمواطنة والنظريات الديمقراطية¹، ولعل أبرز تصور يمكن طرحه في هذا الشأن، حين أصبح الإعلام ووسائله من مؤسسات التنشئة الاجتماعية القوية والمعول عليها لنشر العديد من الرسائل السامية، التي ترقى بالدولة الحديثة وتضمن تواصلها مع أفرادها لتمتين العلاقة مع مواطنيها، وغرس روح الانتماء والمواطنة فيهم، وبل يمكن أن نقول بأن مؤسسة الإعلام، قد أصبحت في هذه الفترة بديلا حتميا عن المؤسسات الكلاسيكية المعروفة (الأسرة، المدرسة، مؤسسات المجتمع المدني ...) لنشر ثقافة المواطنة فرضته الظروف والتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الفترة

3-1-2 المواطنة في ظل البيئة الإعلامية التقليدية

في بداية القرن العشرين، توجهت أنظار الكثير من الدول نحو وسائل الإعلام من خلال الاهتمام بهذه الوسائل، ومحاولة تملكها والتحكم في مضامينها، وذلك لما أحدثته من تأثيرات على الجماهير من جميع النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، حيث أشار Lisa Gitelman and Geoffrey B. Pingree وبينجري (1915، 1974) في كتابهما الذي ركّز عن تأثيرات الوسائط الجديدة التي فشلت في البقاء لفترة طويلة جدا في فترة دراستهما من بينها التلغراف البصري بأن " مكان الوسائط الجديدة تميل إلى أن تكون غير محددة وأن معانيها ووظائفها النهائية تتشكل بمرور الوقت، من خلال العادات الحالية لهذا المجتمع في استخدام الوسائط، والتي تنبع مع الخبرة مع الوسائط الأخرى الراسخة، والرغبات المشتركة للاستخدامات الجديدة، وعملية التكيف البطيئة"، ومن هنا يتضح بأنكل دولة أرادت أن تستغل وسائل الإعلام وفقا للأفكار والتوجهات التي تؤمن بها، لتبرز نظم إعلامية متباينة قسمها الباحثين في هذا المجال إلى ثلاث نظم إعلامية تشرح علاقة الحكومات (السلطة) بوسائل الإعلام ومن ثم تعكس مفهوم المواطنة داخل هذه المجتمعات في ظل هذه البيئة الإعلامية التقليدية حيث تتمثل هذه النظم فيما يلي:

أ. نظم الإعلام في المجتمعات الشمولية.

¹PINTO, Juliet et HUGHES, Sallie. **Media and citizenship**. *Taiwan Journal of democracy*, 2011, vol. 7, no 2, p. 05.

ب. نظم الإعلام في المجتمعات الديمقراطية.

ت. النظام الإعلامي في المجتمع الإسلامي.

1. نظم الإعلام في المجتمعات الشمولية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة:

تنطلق علاقة السلطة أو حكومات المجتمعات الشمولية والنظم الإعلامية السائدة فيها من محورين أساسيين، الأول يتمثل في موقف الأنظمة السياسية الشمولية من حق المواطن في إنشاء وتملك الوسيلة الإعلامية، والثاني يتمثل في موقف هذه الأنظمة من طبيعة الممارسة الإعلامية والرقابة الإعلامية عليها، وهو ما ينعكس على الغرض أو الهدف من استخدام وسائل الإعلام وبالتالي يصبح للمواطنة تصور ومفهوم خاص، وغالبا فإن المجتمعات التي تحكمها الأنظمة الشمولية تتمثل في مجتمعات العالم الثالث، والتي تتفاوت نظرتها نوعا ما نحو وسائل الإعلام ومهمتها ولكنها عموما لا تخرج عن المواقف الثلاثة الآتية:¹

- تتفق هذه الأنظمة الشمولية على عدم السماح للمواطنين بتملك الوسيلة الإعلامية ومعناه أن السلطة أو الحكومة هي الوحيدة المخول لها تملك وسائل الإعلام، كما أنها تعتبر المشتغلون في وسائل الإعلام الحكومية خاضعون لسياسات رقابية صارمة لخدمة النظام السياسي، وبالتالي هي لا تتيح مجالاً للنقد أو مساحة للمشاركة السياسية، ومن هنا يتبين بأن هذه الأنظمة لا تؤمن إلا بما تراه هي، وهو ما ينعكس على مفهوم المواطنة داخل هذا الحيز بأنه مفهوم ضيق يفقد الكثير من خصائصه وأبعاده المهمة كحرية التعبير والمشاركة في الحوار والمشاركة السياسية، وبالتالي فإن مفهوم ونظرة هذه المجتمعات للمواطنة هو تطبيق الأوامر وتنفيذ أجندتها دون نقد، وبالتالي فإن خدمة النظام عبر مختلف المؤسسات وعلى رأسها مؤسسة الإعلام، يكمن في خدمة هذه الأنظمة والترويج لأفكارها وأرائها ومناصرة حكوماتها هو الأساس، ومن هنا يمكن أن نقول بأن وسائل الإعلام في هذه الأنظمة استغلت لإعطاء مفهوم المواطنة مفهوماً غير ذلك المفهوم الذي ولد من أجله.

من الأنظمة الشمولية من تسمح للمواطنين بتملك وسائل الإعلام المطبوعة مثل الصحف والمجلات، على أن تبقى الإذاعة والتلفزيون مملوكة للنظام السياسي وتحت إدارته ورقابته، باعتبار أنهما جهازان رسميان مائث فيهما يعبر عن سياسة الدولة، ولكن هذا لا يعني حرية ممارسة العمل الإعلامي في الوسائل المطبوعة بالمفهوم الاستقلالية، وإنما تبقى هذه الوسيلة تحت رقابة الدولة القبلية والبعدية، حيث تعتبر هذه الرقابة من أبرز المشكلات التي تعاني منها وسائل الاتصال وتتمثل في تعطيل المطبوعات بعدم نشرها وتوزيعها، وبدلاً من أن تكون هذه الوسائل أدوات

¹مجد هاشم الهاشمي، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص، ص23، 24.

وقنوات للتعبير عن مشاركة الجمهور في الحياة العامة، تصبح صوتا رسميا معبرا عما تريده السلطة السياسية فحسب، حيث نجد هذا النوع هو الغالب والسائد في الدول النامية، والتي تتغنى بالديمقراطية الزائفة، مما ينعكس على وجود مواطنة زائفة أيضا، فهذه الأنظمة ونتيجة بعض الضغوطات الداخلية والخارجية قد تفتح هامش صغير من الحرية، ولكنها حرية مشروطة من خلال السماح بتملك المواطنين للصحف والمجلات، ولكن مع البقاء تحت رحمة النظام الذي يراقب من بعيد ومن قريب، فإن كانت هذه الصحف والمجلات تروج للنظام وللمواطنة التي تحافظ على مصالح السلطة من خلال توجيه الرأي العام نحو الوجهة التي تريدها السلطة، وتقلي على المواطن القيام بالواجبات دون توعيته وتمثيله للمطالبة بالحقوق، فإنها ستحافظ على استمراريتها وتستفيد من مزايا مختلفة، والعكس قد تتعرض الصحف والمجلات التي توصل وتنشر رأي الجمهور بكل شفافية وتقوم على توعيته خارج إرادة السلطة والحكومات، فإنها تتعرض بذلك إلى مضايقات، ومتابعة المشتغلين فيها قضائيا، إلى جانب وضع الكثير من العقبات للترخيص لها بالنشاط... وغيرها من العراقيل، إلى جانب ذلك فإن خوف هذه الأنظمة على مصالحها لضمان تواجدها على هرم السلطة، هو الذي يجعلها تحكم القبضة على الوسائل الأخرى الإذاعة والتلفزيون، وهو ما يوضح نيتها وخوفها من استعمال هذه الوسائل الثقيلة من طرف المواطن، حتى لا تُفصح مخططاتها وأجندتها المبنية على البقاء أكبر فترة زمنية في السلطة، وهو ما ينعكس أيضا بأن المواطنة في هذه الأنظمة الإعلامية الشمولية هي مواطنة ذات مفهوم ضيق تفتقد الكثير من حلقاتها.

-السماح للمواطنين بتملك وسائل الإعلام المطبوعة مع بقاء الإذاعة والتلفزيون تحت سيطرة النظام مثل ماتم إشارة إليه سابقا، إلا أن الفارق الجوهرى يكمن في أن مخرجات هذا النظام تتمثل في أن هناك مساحة من الحرية معطاة للصحفيين، إذ تتمتع وسائل الإعلام المطبوعة في هذا النوع من النظم بقدر من الحرية في ممارسة المهنة بعيدا عن الرقابة الصارمة، وهذا ما ينعكس على نشر ثقافة المواطنة وفقا لمفهومها الحقيقي عند فئة من الجمهور (القراء)، والمتمثل أغلبيته في فئة النخبة والمثقفين فقط، من خلال الإشارة إلى المواضيع ذات العلاقة بالمواطن وكل مايمس حياته اليومية، ولكن رغم ذلك تبقى فئة كبيرة من الجمهور متعلقة بوسائل الإعلام الثقيلة (الإذاعة والتلفزيون) المتحكم فيها من الطرف السلطة أو الحكومات، حيث تغرس فيه ثقافة المواطنة التي تريدها هي وبالأخص ثقافة المواطنة السياسية من خلال حث المواطن على الانتخاب والترشح لإعطاء الشرعية للنظام، إلى جانب غرس قيم المواطنة التي تخدم النظام من خلال حث المواطن على القيام بالواجبات دون الإشارة وتنبهه لأبسط الحقوق، وهو ما يجعل مفهوم المواطنة أيضا غير مكتمل الأركان في هذا النوع من الأنظمة الإعلامية.

2. النظم الإعلامية في المجتمعات الديمقراطية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة:

إن عواقب المشاركة مع وسائل الإعلام لتحقيق المواطنة والرؤى المعيارية للصحافة والأخبار، تبقى على صلة وارتباط بالأنظمة السياسية السليمة، باعتبارها أرض خصبة تنمو فيها المواطنة وتؤتي أكلها، وعلى هذا الأساس تعتبر المجتمعات الديمقراطية مهذا تترعرع فيه المواطنة باعتبار الإعلام ووسائله ركيزة وشريك لتحقيق الأهداف¹، فنظم الإعلام في المجتمعات الديمقراطية تقوم على أساسين، الأول هو مجتمع السوق ويعني أن المجتمع يمثل سوقا حرة للأفكار، حيث ينطلق هذا المفهوم من الفرضية التي تقول أن المواطنين هم أعضاء قادرين على التمييز، أما الأساس الثاني فيتمثل في المشاركة والذي يعني بأن المواطنين هم أعضاء مشاركين في العملية الديمقراطية²، ومن تبنى المصطلحين في هذه الأنظمة الإعلامية اشتقت الكثير من المفاهيم الإعلامية التي انعكست على تبلور مفهوم المواطنة، فمن مصطلح "مجتمع السوق" تبنت السياسات الليبرالية نظما إعلامية تكفل حرية تدفق المعلومات لهذه السوق في المجتمع، ومن أبرزها رفع القيود الحكومية عن حرية تملك الأفراد لوسائل التعبير المختلفة، فكانت هناك الملكية الشخصية لوسائل الإعلام والملكية المختلفة وغيرها من أنواع الملكية التي منحت المواطنين حق التعبير وحرية الكلمة، ورفع الرقابة عن النشر إلا في حدود ضيقة، تبعه تجلي مبدأ المشاركة الذي جعل وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية مراقبة للحكومة والمسؤولين، لتتجلى بعد ذلك النظرة السائدة دائما للعلاقة الموجودة بين وسائل الإعلام والمواطنين والحكومات، هو أن وسائل الإعلام خاصة منها الإخبارية تعمل كمراقب للديمقراطية ووسيط للمواطنة³، وهو ما انعكس على إعطاء مفهوم المواطنة حقه، لأن هذه الأخيرة تعتبر أساسا لوجود الديمقراطية وفقا لما أشار إليه "ألان تورين" **Alan turing** مقال التأهيل⁴، بأنه تفيد الكثير من التجارب النظم السياسية الحديثة في الغرب بأن المواطنة والديمقراطية متلازمتان من حيث التطور والمآل، وبأن عملية بناء المواطنة متكاملة مع سيرورة ترسيخ فكرة الديمقراطية وتوطينها⁵، ومن هنا يترتب عن التمتع بالمواطنة في ظل هذه

¹Pinto, Juliet Et HUGHES, Sallie. *op. cit*, p. 09.

²محمد هاشم الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص26.

³HERMES, Joke. **Citizenship in the Age of the Internet**. *European Journal of Communication*, 2006, 21.3: p295.

⁴ديدي ولد السالك، تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ قيم المواطنة في "المواطنة في المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع 09، 2012، ص04.

⁵أحمد المالكي، من أجل تصورات جديدة للمواطنة في المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية الدولية، ع09، 2012، ص2.

النظم الإعلامية سلسلة من الحقوق والواجبات، تركز على قيم محورية تتمثل في حرية الرأي من خلال اعتماد وسائل الإعلام كمنبر للتعبير عن الأفكار وطرح جميع الآراء، ومناقشة القضايا في إطار الحوار، وهو ما يسمح بتحقيق أهم بعد من أبعاد المواطنة من خلال المشاركة في الشأن العام والتأثير في صنع القرار، يليها تحقق مبدأ المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، والمسؤولية الاجتماعية التي تفرض على الإعلام والمشتغلين فيه ومستعمليه التحكم في مضامينه ومحتواه وفقا للعادات وتقاليد المجتمع ومرجعياته، وعموما لا يمكننا تجاوز أو إنكار ما قدمته وسائل الإعلام في إطار النظم الإعلامية الديمقراطية من خدمة لنشر ثقافة المواطنة الصالحة والفعالة من خلال تعزيز مبادئ الديمقراطية، بإتاحة الفرصة للنخبة الفكرية والثقافية لإبداء رأيها بشأن مجريات السياسة، والدفاع عن حرية الرأي والتعبير، ومتابعة الأداء الحكومي وتصحيح المسار الديمقراطي، فضلا عن إعطاء الأحزاب الفرصة للتعبير عن نفسها، كما لا يمكننا أن ننكر ما قدمته وسائل الإعلام التقليدية في هذه الفترة من إسهامات في تعزيز وتحفيز المواطن على المشاركة السياسية في مختلف مجالاتها وكافة مستوياتها، من خلال توجيه اهتمامات ووعي الجماهير نحو النظام السياسي، والمساعدة في تشكيل توجهاتهم وأرائهم السياسية عبر إمداد المواطنين بالمعلومات والخبرات والحقائق والأحداث السياسية، ولعل أبرز الأمثلة في هذا الشأن هو استعمال وسائل الإعلام في مقدمتها التلفزيون كقناة اتصالية لتوضيح برامج الأحزاب والمرشحين في تشكيل اتجاهات المواطنين وأرائهم بشأن النظام الانتخابي المعمول به، وإدارة العملية الانتخابية، وكيفية ممارسة حق الانتخاب، وتعريف الجمهور بمواعيد إجراء الانتخابات، وبمفردات البيئة السياسية المحيطة، وكافة مواقع صنع القرار في المجالس المنتخبة¹، هذا وقد ساهمت وسائل الإعلام تحت ظل النظام الديمقراطي في نشر ثقافة المواطنة الاجتماعية والثقافية، من خلال عرض برامج اجتماعية وثقافية هادفة خاصة عبر الإذاعة والتلفزيون ذات صبغة وطنية، تعزز اللحمة بين الأفراد وتقوي الرابط بين الفرد ووطنه، مما يعكس ترسيخ مكون أساسية ثقافة المواطنة والمتمثل في تقوية رابط الانتماء إلى الوطن، أين ترجمت هذه البرامج في شكل العديد من أفلام وثائقية تاريخية، وتعليمية تربوية، وخصص تعنى بالمجال العلمي من خلال نشر المعرفة وتعزيز النمو الفكري، وبالتالي تكوين الشخصية الإنسانية للفرد التي توازن بين الحق والواجب.

إن كل ما قدمته وسائل الإعلام التقليدية للمجتمع وللحكومات من خدمات لترسيخ قيم المواطنة، وتحقيق مختلف أبعادها في ظل النظم الإعلامية الديمقراطية، وبالخصوص ابتداء من فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، يراه

¹حسين علي الفلاجي، الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، دارغيداء للنشر والتوزيع، العراق، 2014، ص، ص132، 131

باحثين وناقدين منهم من عايش هذه الفترة الزمنية وعلى رأسهم الكثير من الباحثين المنتسبين إلى مدرسة فرانكفورت نظرة أخرى محترمة بناء على العديد من التحليل المتبوعة ببراهين، حيث رأت بأن وسائل الإعلام أستغلت من طرف النظام الرأسمالي الذي يدعي الديمقراطية للتلاعب بعقول الجماهير، من خلال نشر ثقافة جماهيرية هابطة التي جعلت ردودأفعالآلية للمواطن، فضلا عن إضعاف قوى المقاومة الفردية لديه، حيث يشير في هذا الشأن أحد أهم رواد هذه المدرسة المفكر الألماني "تيودور أدورنو 1903-1969" أن وسائل الإعلام الجماهيرية قد أفسدت عقول الجماهير التيمم استدراجها إلى ثقافة الاستهلاك إلى درجة انغماسها في المتع السطحية التي تقدمها الثقافة الجماهيرية، ذلك أن رسالة هذه الأخيرة هي رسالة خفية للتمائل والتطابق مع الوضع القائم من أجل الاحتفاظ بالسيطرة على كل المجالات، وأضاف "أدورنو" أنه كنتيجة لذلك فقدت الجماهير ليس فقط القدرة على رؤية الواقع كما هو، بل أيضا القدرة على الإحساس بالخبرة الحياتية، حيث تعرض الناس إلى قدر كبير من التنميط، وأصبحوا يتذوقون أنواع هابطة من الثقافة¹، ومن هنا يمكن القول بأن هذه المدرسة وروادها قد اعتبرت وسائل الاتصال الجماهيرية أدوات أساسية للهيمنة الأيديولوجية والثقافية، لأنها تقدم إلى الجمهور المتلقين برامج إذاعية وتلفزيونية وسينمائية وموضوعات صحفية ومواد أخرى مصنّعة، وهو نفس الطرح الذي جاء به "بيير بورديو 1930-2002" عالم الاجتماع الفرنسي، عندما نزع القناع عن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام المرئية، التي تتلاعب بعقول المشاهدين من أجل تشكيل الأفكار والرأي العام الذي يتناسب مع ما تريده الفئات والمؤسسات المهيمنة على الإعلام، حيث أشار بأن التلفزيون قد أصبح أداة هائلة للحفاظ على النظام الرمزي في المجتمع مهما كانت درجة استبداده، بفضل منتجاته الإعلامية والثقافية التي أصبحت في متناول الجميع²، وبالتالي يجعلنا التعمق في هذه الأفكار بأن طرح المواطنة ونشر أبعادها عبر هذه الوسائل من قبل الرأسمالية التي تعتبر نفسها عرابا للديمقراطية، هو طرح صوري يحمل بين خباياه الكثير من المآرب، والتي تسعى وتهدف من خلاله إلى الحفاظ على مصالحها والمؤسسات والشركات المعاونة لها، ومن هنا يبدو أن وسائل الاتصال الجماهيرية، قد تحملت مسؤولية تكوين ثقافة، جوهرها ممارسة السيطرة من طرف السلطة والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة بشكل خفي وفيه الكثير من التلاعب، حيث استغلت هذه الأخيرة وسائل الإعلام للتواصل مع المواطنين، لتبليغ الكثير من رسائلها على رأسها نشر ثقافة المواطنة وأبعادها التي تعززت قيمها لصالح النظام أو السلطة داخل

¹فتيحة معتوق، الثقافة في الميديا أو ميديا الثقافات، مجلة الدراسات الإعلامية (المركز الديمقراطي العربي)، ع 02، برلين، 2018، ص 314.

²فتيحة معتوق، المرجع نفسه، ص 319، 320.

الدولة كطرف على حساب الطرف الثاني، المتمثل في المواطن الذي حُلق وصُنِع له العيش في واقع آخر غير الواقع الحقيقي، تم غرس فيه العديد من الأفكار والمعتقدات والقيم على المدى الطويل ودون أن يشعر من خلال إيهامه بأنه مواطن حر، ويتمتع بالعديد من الحقوق وبالتالي هو مطالب بالقيام بواجباته اتجاه الوطن، في حين أن الحقيقة المرة هو أن استعمال وسائل الإعلام، كان ضمن الخطط الإستراتيجية المبرمجة من خلال اللعب بعقول الجماهير بطريقة ذكية وخبيثة فضحتها أبحاث " جورج جيرينر" من خلال دراسته ونظريته " نظرية الغرس الثقافي"، ل يتم بعد عقود من الزمن (بروز وسائل الإعلام الجديدة) تم اكتشاف من خلال استخدامها، أن مفهوم المواطنة قد كان مزيفا في كثير من الدول لشراء السلم الاجتماعي وللحفاظ على مصالح بعض الفئات والبقاء في السلطة¹.

3. النظام الإعلامي في المجتمع الإسلامي وانعكاساته على مفهوم المواطنة:

إن النظام الإعلامي في المجتمع المسلم، يضع جملة من الأهداف التي تنسجم مع روح الدين ومقاصد الشريعة، من خلال غرس العقيدة الصحيحة وتعليم أصول الدين، وارتكاز الممارسة الإعلامية على مبادئ أساسية مستقاة من المصادر (القرآن الكريم والحديث)، تحث على حسن الخلق والرحمة والجمال والمحافظة على مصلحة الجماعة وأمنها واستقرارها، وتقف ضد الأهواء والمصالح الفردية والحزبية أو الأطماع السياسية²، وهو ما ينعكس جليا على دوره في التعريف بالمواطنة في الإسلام ونشر أبعادها، باعتبارها مفهوم يتناغم مع الرسالة الإعلامية في المجتمع المسلم وأهدافها، فمفهوم المواطنة في المجتمع الإسلامي هو مفهوم يحاول أن يستوعب جميع المواطنين دون إهدار حقوق الأقليات والجماعات غير المسلمة، فالإسلام دعا إلى الوحدة الإنسانية الشاملة بما يضمن لجميع المواطنين حقوقهم المبنية على الحرية والمساواة والتسامح، تتجلى في الواقع وليست مجرد شعارات، فأساليب المواطنة الإسلامية تتميز بالدعوة إلى الألفة والوفاء وإشاعة الأمن والأمان والثبات³، تجسيدا لقوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا..."⁴، مع الاعتراف بظاهرة التنوع الديني والثقافات والأعراق باعتبارها سنة كونية، وهو ما يتجلى في قوله تعالى: "ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم"، وقوله تعالى: "تتخذون أيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة"⁵، كما أن من أهم سمات النظام الإعلامي

¹ هنان مكي، كوبيبي حفصة، مرجع سبق ذكره، ص398.

² محمد هاشم الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص26.

³ محمد خليل محمود، مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2018، ص38، ص39.

⁴ القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 13.

⁵ القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 92.

الإسلامي هو أنه "إعلام بناء وتحصين أي بناء الإنسان وبناء الحياة في كل جوانبها وتحصينه مما قد يعرض من الآفات والملوثات الفكرية والسلوكية"، فهو يدعو إلى وحدة المشاعر والتكامل في البرامج ووحدة الأهداف، للحصول على ذلك الإنسان الذي يعمل لخير بلده ويتفاني في خدمته، تتحقق فيه أعظمية تقديم النفع لمواطنيه إيماناً ووفقاً لما فرضه عليه رب العالمين في مختلف مجال العبادات والمعاملات، فالأولى تتجسد في علاقة الفرد مع ربه وهي علاقة روحية إيمانية توطن العلاقة بين العبد وربّه، أما الثانية فهي علاقة دنيوية بينه وبين غيره مسلماً كان أو غير مسلم، تفرض عليه التواصل والتعامل مع الآخر وفق شرع رب العالمين وسنة نبيه، من خلال تجسيد كل ما تعنيه المواطنة من توافق ومشاركة واعتماد متبادل في المجتمع والعيش الكريم بين الأمم والشعوب¹، هذا ويعتبر النظام الإعلامي في المجتمع المسلم مكملًا لأنظمة الدولة الإسلامية ومؤسساتها، وعلى هذا الأساس فإن الرسالة الإعلامية هنا وجب أن تكون جزءًا مكملًا لإستراتيجية التغيير الحضاري، بالتعاون مع مختلف مؤسسات المجتمعية الأخرى، بدءًا بالنظام السياسي الذي يقع عليه النصيب الأكبر في توفير المناخ الملائم للتغيير والبناء، باعتباره صاحب القرار في تفعيل الإرادة الشعبية، وانتهاءً ببقية المؤسسات الاجتماعية التي ينبغي أن تضطلع بالمهمة الملقاة عليها مثل مؤسسة التعليمية ومؤسسة التوجيه الديني ومؤسسة المجتمع المدني، ومختلف دوائر التثقيف الفكري والسياسي والاجتماعي الأخرى، ذلك أن ترسيخ مفهوم المواطنة وأبعادها وتجسيدها في الواقع، يتطلب تكاتف جهود كل وحدات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية².

مما سبق، يتبين بأن الآثار الاجتماعية والسياسية لوسائل الإعلام قد تتغير من نظام إلى نظام آخر، حسب الأفكار والإيديولوجيات ودرجة التحكم وثقافة المجتمع وغيرها من الأسباب التي تم الإشارة إليها سالفًا، ولكن يبقى الزمن وتطور هذه الوسائل كفيل بإحداث الكثير من التغييرات والتحويلات.

3-1-3 المواطنة في ظل البيئة الإعلامية الرقمية (ميلاد المواطنة الرقمية)

المعلوم أن فترة التسعينيات من القرن الماضي، كانت مهدًا لانتشار الديمقراطية أين أصبحت المواطنة من أكثر الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير، حيث ومع الدخول الألفية الثالثة تحول المجتمع إلى مجتمع رقمي بفضل التطور المذهل في التكنولوجيا التي أثرت على جميع نواحي الحياة، مما غير في ممارسة الأعمال وطريقة التواصل وتقديم الخدمات وغيرها، انعكس ذلك على إحداث الكثير من التغييرات، حيث يرى في هذا السياق روش موريس Roche

¹محمد خليل محمود، مرجع سبق ذكره، ص 89.

²محمد هاشم الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

Maurice أن التغييرات والتطورات في طبيعة المواطنة والمجتمع السياسي في الدولة القومية الحديثة لم تنتهياً حال من الأحوال، وبدلاً من ذلك فإن مثل هذه التغييرات يجب توقعها عندما ينظر إليها في سياق عمليات التغيير المستمرة والمتسارعة التي تحدث حالياً داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات الاقتصادية ما بعد الصناعة، ومجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹، فهذه الأخيرة شكّلت طفرة في فترة زمنية وجيزة، وخلقت حاجة ملحة لدى مستخدمي الانترنت حول ضرورة إتقان مهارات الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، حتى يصبحوا مواطنين رقميين ناجحين، فهكذا ساهمت التكنولوجيا في خلق عالم رقمي غير من أساليب العمل وأصبح المواطنون رقميون²، ومن هنا برز مصطلح المواطن الرقمي الذي أطلقه الأستاذ الجامعي **Marc Prensky** **مارك برينسكي**، ليشير إلى الأفراد الذين ولدوا ونشئوا في عصر التكنولوجيا المتقدمة، حيث وانطلاقاً من السعي نحو إعداد المواطن الرقمي حرصت العديد من الدول المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكندا على إدراج دروس متعلقة بالمواطنة الرقمية في إطار مناهجها³، وذلك بناء على اقتناعها بأن مفهوم المواطنة على الصعيد المعاصر قد أصبح يتضمن جانبين، جانب تقليدي وجانب افتراضي، الأول يعبر عن العلاقة القانونية بين الإنسان ودولته القومية، وهنا يكون الفرد متمتعاً بحقوقه وواجباته كمواطن في المجال المدني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهو ما يتولد عنه التزاماً أخلاقياً اتجاه الوطن لدى الفرد، يمتزج فيه التعلق بالوطن وحبّه له كبداية لينتهي بالولاء والإخلاص والشعور بالانتماء، أما الجانب الثاني للمواطنة والمتمثل في المواطنة الافتراضية فتتجلى في ممارسة حقوق المواطنة في المجتمع الافتراضي، وهي تتزوج بين المواطنة المقتننة والمواطنة الحرة، وهذه الأخيرة هي التي ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيلها، من خلال نقل القضايا والأحداث من الواقع إلى العالم الافتراضي، ومناقشتها بغض النظر عن حواجز الدين واللغة والأصل⁴. إن معدل استخدام الأطفال والمراهقين، ونسبة كبيرة من الشباب لوسائل الإعلام الرقمي حسب العديد من الدراسات، مقدر باستخدام هذه الوسائل لمدة تتجاوز أحياناً ثماني ساعات من

¹ROCHE, Maurice. **Citizenship, social theory, and social change.** *Theory and society*, 1987, p. 393.

²هدير مصطفى وآخرون، استخدام طلاب الثانوية العامة لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بتنمية بعض مفاهيم المواطنة الرقمية، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، مج 07، ع 35، مصر، 2021، صص 669، 670.

³الدهشان جمال، الفوهبي هزاع، المواطنة الرقمية مدخلا لمساعدة أبنائنا على الحياة في العصر الرقمي، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر، 2015، صص 8، 9.

⁴بارة سمير، تأثير المواطنة الافتراضية في ظل شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية العربية: مقارنة لفهم العلاقة بين البناء والتزهل، مجلة العلوم الإنسانية، ع 30، الجزائر، 2018، ص ص 45، 68.

اليوم، وهو رقم يعبر ببساطة بأن هذه الوسائل تؤثر فيهم أكثر من نصف ساعات الاستيقاظ يوميا، وهو ما يدل على ويعبر عن الارتباط المتزايد والشديد للجيل الجديد بهذه الوسائل، الأمر الذي يقتضي بوضع رؤية متكاملة حول كيف يمكن التعامل مع تلك الوسائل بالشكل الأمثل، بحيث تصبح عوامل بناء وتطوير بدلا من أن تكون عوامل هدم وتدمير¹، ولعل أبرز عوامل البناء والخير التي يمكن من خلالها استغلال هذه الوسائل وعلى رأسها مواقع التواصل الاجتماعي، هو ظهور مصطلح عالمي بدأت تتبلور مفاهيمه تدريجيا تحت مسمى المواطنة الرقمية الذي يطرح العديد من التساؤلات في المفهوم والمكونات والمكونات والمجالات نحاول التطرق إليها تدريجيا وفقا لما يلي:

1. مفهوم المواطنة الرقمية:

لقد تم التطرق فيما سبق وبشكل أوسع، بأن المواطنة نظام يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية وهي: الجنسية داخل مجتمع محدد، والمجتمع، حقوق يتمتع بها أعضاء المجتمع مثل حرية التعبير والمساواة... الخ، ومجموعة من المسؤوليات والمحددات التي يجب أن يعيش ضمنها أفراد المجتمع، أما المواطنة الرقمية فهي تتكون من نفس شيء ولكن مع بعض الاختلافات، كون المواطن انتقل إلى بيئة رقمية فيها بعض التداخلات بين الجنسيات وثقافتهم، لذا لا ينبغي أن نفهم من معنى المواطنة الرقمية على أنها تضع الحدود والعراقيل من أجل التحكم والمراقبة، لتصل إلى القمع والاستبداد ضد المستخدمين بما يتنافى مع قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، بل على عكس من ذلك فالمواطنة الرقمية تهدف على إيجاد الطريق الصحيح لتوجيه وحماية المستخدمين بمختلف مكوناتهم، من خلال تشجيع السلوكيات المرغوبة ومحاربة السلوكيات المنبوذة في التعاملات الرقمية من أجل مواطن رقمي يسعى للحفاظ على وطنه ورقية، لذا جاء في تعريف المواطنة الرقمية بأنها: مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ، المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتكنولوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن، وبتعبير أبسط وباختصار إن المواطنة الرقمية تعني التوجيه نحو منافع التقنيات الحديثة والحماية من أخطارها بمعنى التعامل الذكي مع التكنولوجيا وخدماتها، وحاجات المستخدمين بما لا يضر في البناء المجتمعي².

وبالاعتماد على نظرة متعددة الأبعاد ومتباعدة نوعا ما، وبالربط مع أهم ما جاءت به الكثير من الدراسات السابقة حسب رأي حسن ربحي مهدي من خلال دراسته التي نشرت سنة 2018 بعنوان: "الوعي بالمواطنة الرقمية لدى

¹ خالد منصر، الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية وأثره على المواطنة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 11، ع 04، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019، ص 209.

² حسن ربحي مهدي، الوعي بالمواطنة الرقمية لدى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات، المجلة الدولية لنظم إدارة التعلم، مج 06، ع 01، جامعة الأقصى، فلسطين، 2018، ص 13.

مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات "فإن المواطنة الرقمية ممكن أن ترتبط بأربعة مكونات متداخلة ومنتظمة وهي :

- أ. الأخلاقيات الرقمية والتي تشير إلى مسؤولية السلوك عبر الانترنت ومخرجاتها .
- ب. الثقافة الرقمية المتضمنة الوصول للانترنت ومهارات تكنولوجية وقدرات سيكولوجية لاستخدام الانترنتنفي التواصل الفاعل مع الآخرين.
- ت. الحماية الناقدة، حيث المشاركة الأكثر أهمية وبراعة في تحدي الوضع الراهن وتعزيز العدالة الاجتماعية عبر الانترنت.
- ث. المشاركة الفعلية عبر الانترنتأي المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البنى الاجتماعية الالكترونية القائمة على رأسها مواقع التواصل الاجتماعي.

فمن هنا يمكن القول بأن المواطنة الرقمية، أصبحت حقا جزءا مهما من حياة المواطنين، مما يعزز التواصل الفعال بين المواطنين في العالم الافتراضي، وإعداد المواطنين الرقميين الذين يمكن أن يتقاطعوا مع التكنولوجيا، فمواقع التواصل الاجتماعي وفّرت وبكل صدق للمستخدمين فرصا تمكن متاحة من قبل، وهو ما يعكس سلوكياتهم في مختلف المجالات خاصة عملية المشاركة في الجانب الاجتماعي والمدني¹، ولعل أبرز تجليات ذلك في المجال السياسي على سبيل المثال، هو ما أشار إليه الباحث "عادل عبد الصادق محمد" بأن الانترنت ومختلف تطبيقاتها (مواقع التواصل الاجتماعي)، قد مكّنت الفرد من صناعة المحتوى السياسي واستقباله وإرساله من خلال الاستفادة من مختلف خدمات الانترنت وتطبيقاتها، مع إتاحة القدرة على المشاركة السياسية من أي مكان وفي أي زمان، من خلال متابعة الحدث في مكان حدوثه مباشرة وبمرور فائقة إلى جانب فتح المجال أمام المشاركة الشخصية للقيام بأعمال فردية وتطوعية غير خاضعة لأي توجيهات من جهات معينة، بل مبنية على قناعات الفرد السياسية، هذا وقدم هذا الفضاء العديد من الخدمات الأساسية الحكومية بشكل أسرع وأكثر صلة بالمواطنين، ساهم في تعزيز أسس العملية الديمقراطية (جمع المعلومات، تسهيل الوصول إلى المواطن، استخدام هذه التطبيقات في مجال التوعية وتنوير الجمهور المستخدم في المجالات السياسية والاجتماعية)، إضافة إلى ذلك فقد شكّلت الانترنت ومختلف تطبيقاتها من مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها آلية حقيقية للديمقراطية، من خلال

MOHAMED, Rowida Ahmed Tellb Ahmed. **Digital Citizenship Practices for Social Media Users in the Virtual Space**. 2023.p1383

تسهيل عملية نقد الحكومات وسياساتها العامة، خاصة من قبل معارضي الحكومة، إلى جانب خلق طرق وآلية جديدة لممارسة العملية السياسية كالتصويت الإلكتروني واستطلاعات الرأي وتكوين المجموعات والتحالفات السياسية عبر هذا الفضاء، هذا وفي الجانب المقابل فإن تجليات المجال الاجتماعي بارزة في هذا المجال اتفقت الكثير من الدراسات الغربية على تبلوره، حيث أثبتت دراسة قامت بها جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية أن قضاء وقت ما في المجتمعات الإلكترونية (مواقع التواصل الاجتماعي) تلحقه زيادة في معدلات المشاركة في الأعمال التطوعية والخيرية، وفي معدل الحوار البناء لمعالجة القضايا المهمة للمجتمع الواقعي، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن تعلم الشباب كيفية التعامل مع أدوات الإعلام الإلكتروني، قد ساهم في ارتفاع معدل إطلاعهم على وجهات نظر ثرية ومتنوعة، مما دفع زيادة احتمال مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والسياسية¹

2. مجالات المواطنة الرقمية:

إن المواطنة الرقمية وفقا لمفهومها العام تتطلب توافر ثلاثة خصائص أساسية، تتمثل في الوعي بالعالم الرقمي ومكوناته، وامتلاك مهارات الممارسة الفعالة في استخدام العالم الرقمي بمختلف آلياته، إضافة إلى الخاصية المهمة والمتمثلة في أن يتسم السلوك التكنولوجي للشخص بالمقبولية الاجتماعية في التفاعل مع الآخرين²، كما تتجلى في تعامل المواطن الرقمي في الوطن بصبغته الرقمية فيما يلي:

- أ. لإتاحة الرقمية للجميع أو الوصول الرقمي: ومعناه هنا لا بد أن تتجلى في المجتمعات المساواة في الوصول الإلكتروني ودعمه، بحيث يلتزم القائمين ومستخدمي التكنولوجيا بتكافؤ الفرص أمام جميع الأفراد في مجال استخدام التكنولوجيا، باعتبار هذه الخطوة هي نقطة الانطلاق نحو المواطنة الرقمية.
- ب. الاتصال الرقمي والتبادل الإلكتروني للمعلومات: وهنا يبرز ما استحدثته الثورة الرقمية وما أتاحتها من خيارات في مجال الاتصال بشكل واسع ودائم وسريع ومباشر مع أي فرد وفي أي وقت.

¹ مبني نوردن، لصلح عائشة، المواطنة الرقمية: عندما تصبح مواقع التواصل الاجتماعي فضاء للنقاش العمومي، مجلة تنمية الموارد البشرية، ع 11، الجزائر، 2015، ص 340، 341.

² لامية طالة، كهينة سلام، المواطنة الرقمية... التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الافتراضي، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، مج 04، ع 03، الجزائر 2020، ص 36، 35.

ت. محور الأمية الرقمية: وهنا تتجلى عملية القضاء على محور الأمية الرقمية من خلال الاهتمام بالتعلم في المجال الرقمي والتكوين وطرق الاستخدام السليم لمختلف تطبيقات الإعلام الجديد.

ث. القوانين الرقمية والمسؤولية الرقمية: تبرز المسؤولية القانونية هنا في ضرورة احترام وخضوع المجتمع الرقمي لكافة القوانين المنظمة للتواصل عبر هذا الفضاء، للحفاظ على أخلاقيات المجتمع وقيمه، حيث يتعرض كل مخالف أو مرتكب لجرم داخل هذا الحيز أو الفضاء إلى المساءلة والمتابعة القانونية .

ج. اللياقة الرقمية: وهي مطلوبة جدا في مجال التعامل الرقمي، حيث من الضروري أن يلتزم المستخدم بآداب التعامل الرقمي من خلال توفر صفات المواطن الرقمي المسؤول، لأن مستخدمي التكنولوجيا يرون من الإشكاليات الملحة والمرتبطة بالمواطنة الرقمية، السلوك غير المسؤول غير اللائق أو المخالف لبعض آداب التعامل الرقمي في أي وسيط من وسائطها، وهو ما يجعل المسؤولين عن هذه الوسائط يلجئون إلى منع المواطن المستخدم من المشاركة والاتصال.

ح. الأمن الرقمي: وهنا لا بد من إعداد المواطن الرقمي للتعامل مع الانتهاكات والسرقات وتدريبه على كيفية التصدي لها، من خلال الاعتماد على برمجيات الحماية التي تساعد على ذلك، مع تدريبه وتوجيهه حول الكيفية التي يتم بها التحكم في الوضع من خلال عمل نسخ احتياطية من البيانات احتسابا لفقدانها.

3.3- الأدوار الجديدة لمواقع التواصل الاجتماعي:

في بداية بروزها استقطبت مواقع التواصل الاجتماعي بعض مكونات المجتمع لاستخدامها في نطاق التواصل والتعارف فقط، لكن سرعان ما تعدى استخدامها بالقفز نحو مجالات أخرى، منها مجال تلقي الأخبار والتعلم والتثقيف ونشر المعرفة، من خلال تنوع المحتوى والمضامين التي امتازت به هذه المواقع التواصلية، ففي دراسة

مسحية على نطاق واسع أجراها الباحثان **Yiran Wang et Mark Wang**

Gloria في الصين سنة 2013 من كلية دونالد برين للمعلومات وعلوم الكمبيوتر بجامعة كاليفورنيا (إيرفين-)

على سبيل المثال لا الحصر، استكشفا فيها مستوى الثقة التي يوليها مستخدمو الانترنت الصينيون للأخبار من وسائل التواصل الاجتماعي مقابل وسائل الإعلام الرسمية، حيث أشارت أهم نتيجة في الدراسة إلى أنه في البيئات الإخبارية شديدة التنظيم، يمكن لوسائل الإعلام المدنية أن تصبح قناة إخبارية بديلة، حيث يمكن للمواطنين الوثوق ببعض البعض للحصول على المعلومات، وهو ما يجعل مواقع التواصل الاجتماعي تعمل على تغيير الطريقة التي يتلقى بها الناس الأخبار في جميع أنحاء العالم، خاصة في المجتمعات التي تخضع فيها وسائل الإعلام

الرسمية للرقابة الحكومية الصارمة مثل الصين¹، فهذا التمكين بطبيعة الحال زاد من الإقبال عليها بشكل ملحوظ، حيث لم يعد استخدامها حكرا على فئة معينة، بل تعدى ذلك إلى العلماء والمختصين وممثلي المجتمع المدني وصناع القرار وغيرهم من مكونات المجتمع، ليتمدد بذلك استخدامها في الجانب التوعوي من خلال الدعوة لتأهيل مستخدميها وخاصة فئة الشباب، وإكسابهم عدد لا بأس به من العادات والسلوكيات الايجابية تتجلى في الدعوة لحضور الفعاليات الثقافية والعلمية والاجتماعية وتنمية المسؤولية الاجتماعية لديهم، بهدف إعداد المواطن المسؤول والملتزم²، حيث وفي هذا الصدد يشير الصحفي الفرنسي "دافيد كولومبليد David Columbid" في كتابه "المواطن الرقمي" إلى التحديات التي تواجه المجتمع بمختلف مكوناته مؤسسات وأفراد قائلا: "أن العالم يعيش حاليا منعطفا مهما وحاسما وسريعا في تاريخه كله، إنه يتجه نحو نمط حضاري جديد، عبر تبني ثقافة الانترنت "الإمبراطورية الرقمية"، التي وضعت الثقافات الإنسانية السائدة منذ آلاف السنوات في مواجهة تحديات حقيقية، فمختلف قطاعات النشاط الإنساني تعرضت إلى هزة حقيقية، وأنه ينبغي على كل قطاع منها، أن يجابه على طريقته ما يسميه المؤلف "الاجتياح الرقمي"³، ولعل أبرز قطاع ومؤسسة يعول عليها الأفراد وصناع القرار في هذا المجال هو المجتمع المدني ومثليه، باعتباره من أهم الحلقات التي تربط بين أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية، سعى ولا يزال يسعى إلى بذل الكثير من الجهد للوصول إلى أروع صيغة للوجود البشري، من خلال العمل جاهدا على إكساب نفسه آليات جديدة متطورة استجابة منه لمجمل التغيرات والتحويلات التي يمر بها المجتمع، لتكون بذلك الرقمنة أحد أنجع الأدوات التي اعتمدها للقيام بمهامه، فهو يعمل بواسطتها على خلق حالة من التواصل والتكامل بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة من خلال مايلي⁴:

- دعم السياسات الناجحة ونقد الجائرة منها.
- بحث على دعم مختلف المشاريع والمخططات الخادمة لتطور وازدهار المجتمع.

¹WANG, Yiran et MARK, Gloria. **Trust in online news: Comparing social media and official media use by Chinese citizens.**In : *Proceedings of the 2013 conference on Computer supported cooperative work*. 2013. p. 599-610.

²ابتهاج عبد الله سراج شعيب، إسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في بناء ثقافة التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بجامعة طيبة، المجلة العربية للنشر العلمي، ع16، المملكة العربية السعودية، 2020، ص116.

³زويبة بن عميرة، ثقافة المواطنة بين الاغتراب والتحديث في العصر الرقمي، المجلة العالمية للترجمة الحديثة، مج 06، ع 08، الجزائر، 2021، ص34.

⁴المرجع نفسه، ص36.

- يدعو من خلال مختلف منابر الإعلامية وخاصة منها الرقمية إلى الحفاظ على الممتلكات المادية والمعنوية للوطن
 - يدعو إلى حل الأزمات بالحوار والنقاش البناء ويشجع على نشر الأمن والسلام بين الأفراد والمجتمعات.
 - يعزز أهمية الاستخدام الايجابي للتقنيات الحديثة في أوساط التدريس والتكوين .
 - القيام بالعديد من الأنشطة ذات العلاقة بتكوين النشئ وتعريفه بالأنظمة والقوانين بهدف الحد من الأمية الرقمية في المجتمع.
 - يسعى إلى القضاء على الفجوة الرقمية من خلال مساعدة جميع مكونات المجتمع في الوصول إلى النفاذ الرقمي وإتاحة لهم الفرص في الوصول على التكنولوجيا واستخدامها وتوفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الالكتروني للجميع.
 - تعزيز دور الشباب في صناعة الرأي العام بالمشاركة السياسية من أجل تحقيق النهضة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
 - التواصل مع المؤسسات القانونية للدولة من خلال مطالبة المؤسسة التشريعية بالخصوص على وضع ضوابط وعقوبات تحد من الاستعمال غير الواعي لبعض التطبيقات.
 - التنسيق مع الجهات الأمنية من أجل التدخل على جناح السرعة لحجب بعض المواقع الالكترونية حفاظا على النظام العام والآداب العامة ومراقبة مواقع التواصل الاجتماعي للحفاظ على الأمن القومي من التهديدات وغيرها.
 - نشر قيم المواطنة في ظل طغيان المواطنة العالمية.
- مما سبق يتبين بأنه بفضل مواقع التواصل الاجتماعي، أصبح الملايين من البشر حول العالم متصلين، وهو ما سهّل التعبئة من أجل العمل الجماعي، فهذه التكنولوجيا الجديدة قادرة على تزويد الحركة الاجتماعية والسياسية بأدوات قوية وسريعة ومنخفضة التكلفة نسبيا للتجنيد وجمع الأموال، وتوزيع المعلومات والصور والمناقشات الجماعية، ولكن في نفس الوقت وجب أن تقنع النتائج الباحثين في هذا المجال بالأهمية الحاسمة للنظر في السياق السياسي أو الاجتماعي، ودمج مختلف المتغيرات ذات العلاقة قبل محاولة تحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي، ولعل أبرز مثال عن ذلك هو التجربة المصرية، حيث لم يكن الإخوان في مصر على علاقة تذكر بالاحتجاجات الأولية لما يسمى بالربيع العربي، وربما لم يكونوا أكثر استخداما لمواقع التواصل الاجتماعي، ومع ذلك فقد كان

لديهم أفضل تنظيم سياسي متاح، وتمكنوا في النهاية من الفوز في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ومن هنا يبدو بأن العمل السياسي مهم في البداية والنهاية¹.

3-2 دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التربية على المواطنة

3-2-1 وسائل الإعلام كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية

هي مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعروفة في المجتمع، يسعى فيها المورد البشري (مجموعة من الأشخاص) كمكون أساسي القيام بمجموعة من النشاطات المتميزة تؤدي في شكل أدوار وفقا لبعض القواعد، كما تتميز بأنها تهتم بإنتاج وتوزيع المعرفة وتنوير الجماهير، وتعتبر همزة وصل بين مختلف أفراد ومكونات المجتمع²، لها أهمية بارزة في المجتمع تجلت عبر محطات تاريخية مختلفة، وهاهي اليوم تعود بنفس جديد وتفرض نفسها من خلال صناعة الحدث بحلة جديدة في مختلف المجالات، فخصائصها وأدواتها وتطبيقاتها المتطورة، جعلها تستقطب نحوها العديد من المستخدمين بمختلف أشكالهم وألوانهم وتوجهاتهم ومواقعهم، وتكتسب أهمية كبيرة لدى الدولة ومختلف الفاعلين فيها، لاستغلالها في العديد من المجالات من بينها مجال التنشئة الاجتماعية التي تركز على التربية الإعلامية، لصناعة أجيال الغد من خلال تغذيتهم وغرس فيهم قيم التسامح والحوار وحب الوطن وتعزيز الانتماء والولاء للوطن وغيرها من القيم.

1. المؤسسات الإعلامية وأهميتها وجودها في المجتمع:

هي وحدة لاتقل أهمية عن المؤسسات الأخرى في المجتمع، بناء على العديد من الوظائف التي تقوم بها، فزيادة عن الوظيفة الإخبارية كأساس فهي تقوم بوظائف تعليمية، تثقيفية وتوجيهية وإرشادية وترفيهية من خلال تعدد برامجها، وبشكل عام فهي تقدم خدمات متنوعة للمواطنين، ولها دور كبير في التأثير على المجتمع، خاصة الأطفال والشباب، من خلال البرامج التي تعرضها على وسائلها المتعددة، تسهم في حل مشكلات المجتمع، وترسيخ مفهوم الأمن الاجتماعي، وغرس ثقافة المواطنة والمحافظة على استقرار المجتمعات.

¹WOLFSFELD, Gadi, SEGEV, Elad, et SHEAFER, Tamir. **Social media and the Arab Spring: Politics comes first.** *The International Journal of Press/Politics*, 2013, vol. 18, no 2, p. 115-117.

²هيام سامي الزعي، دور الإعلام في ترسيخ مفهوم السلم المدني وقيم المواطنة لدى المجتمع، مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 2018، ص 233.

إن أهمية هذه المؤسسة داخل المجتمع قد شكل ارتباطا تاريخيا وثيقا بينها وبين الفرد منذ بروزها، لتحقيق الكثير من الغايات والأهداف، فصارت أكثر استعمالا واستخداما بين الأفراد، وهذا بتطورها عبر محطات اختلف تأثيرها بتداخل العديد من الظروف والعوامل، عكس تواجدها وتوفرها عند مختلف الفئات الفردية والأسرية، فالكل يتابعها ويستخدم مختلف أدواتها وتقنياتها، ويتعرض لمختلف برامجها ومحتوياتها وفقا لرغباته وحاجاته، هذا ولا تقل المؤسسة الإعلامية أهمية بالنسبة للسلطة (الحاكم) والتي بدورها جعلتها منبرا للتواصل بينها وبين المواطن، فتشكلت علاقة يمكن أن نقول هي علاقة تاريخية، بناء على الاهتمام الكبير للسلطة بها ومحاولة تملكها والتحكم في أدواتها، حيث استغلت في الكثير من المحطات التاريخية لتوجيه الرأي العام وغرس الأفكار، وتمرير الكثير من الرسائل لما تتميز به من تأثير في المجتمع .

ومن هنا يمكن القول بأن للإعلام قوة تأثير على المجتمع، والقدرة على تغيير قيم أفكار مختلف مكونات المجتمع، خاصة الشباب وتوجيه سلوكياتهم، فلها دور فعال ومؤثر بالتوجيه والإرشاد مما يؤدي إلى توعية الشباب وتربيتهم وتنقيفهم وغرس قيم المواطنة فيهم، وتعزيز مبادئ الولاء والانتماء لديهم¹، وعلى هذا الأساس شكّلت هذه المؤسسة اهتماما كبيرا من طرف مختلف مكونات المجتمع وخاصة طرقي العقد الاجتماعي (الحاكم والمحكوم). وفي نفس السياق يعتبر الكثير من المفكرين، بأن وسائل الإعلام وسيلة مهمة لتداول وجهات النظر المتعددة، وإسماع الأصوات المختلفة، وهو ما يتيح الممارسة الفعلية للمواطنة، مما ينتج عنه تنمية مستوى الوعي بالحقوق وواجبات المواطنة، باعتبار أن الوعي بالمواطنة هو نقطة البداية لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية والمجتمعية وممارستها، حيث من هنا تنطلق المجتمعات نحو الحداثة والديمقراطية، وهو ما يسمح لوسائل الإعلام بإيصال الأصوات المخنوقة والمهمشة والمظلومة، وتعمل على تبني هذه الأصوات والدفاع عنها، مما يسهل عملية المشاركة العقلية، من خلال فتح مجال النقد والتعبير الجريء وتسهيل عملية تفاعل المواطن مع القضايا المصيرية التي تهمه، ومن هنا يتبين لنا بأن وسائل الإعلام، بإمكانها أن تعزز قدرات المواطنين باستمرار من خلال تزويدهم بالمعلومات وتيسير تدفقها وفقا لما يعزز مبدأ المواطنة، وذلك عبر العديد من الآليات مثل التعليم وتنمية المهارات القيادية، وفكّ كل طلاس أشكال التمييز ما بين الشعب الواحد ومكوناته، والأهم من ذلك أن تشجع وسائل الإعلام

¹هيام سامي الزعي، مرجع سبق ذكره ، ص 247.

على اكتساب الحس المدني وتيسير الحوار المجتمعي وفتح آفاق قوية مع المجتمع المدني¹، وبالتالي لم يعد هناك ذلك الجدل القائم حول إمكانيات وسائل الإعلام لتنشيط مشاركة المواطنين سياسيا واجتماعيا مسألة تكهنات نظرية، بل أصبحت عملية للغاية، فعندما يرغب المواطنون والناشطون والمشاركون في الحركات الاجتماعية في التعبير عن آرائهم، وتحديد هوياتهم السياسية فإنهم يفعلون ذلك بشكل متزايد في بيئات إعلامية هجينة، ولكن في نفس الوقت تعرض البيئات الإعلامية الجديدة إمكانيات جديدة ومثيرة للتعبة والتنظيم والمناقشة خاصة مع النمو الهائل في الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت².

3-2-2 دور وسائل الإعلام في التربية على المواطنة

إن الهدف والغاية من وراء التربية على المواطنة، تكمن وراء تكوين الإنسان أو المواطن الواعي الممارس لحقوقه وواجباته في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، وذلك وفقا لبرنامج ومخطط متواصل ومستمر عبر عدة مراحل يعتبر فيه الإعلام بشكله التقليدي والجديد أحد المرتكزات والآليات، التي تنمي لدى الفرد القدرات والطاقات التي تؤهله مستقبلا لتشكيل هويته وحماية خصوصياته وممارسة حقوقه وأداء واجباته، بكل وعي ومسؤولية وبالتالي الحصول على فرد متأهل للتواصل الايجابي مع محيطه.

1. مفهوم التربية على المواطنة:

إن التربية على المواطنة تخاطب عقل الإنسان المواطن ووجدانه، لتشكل لديه منظومة قيم وأخلاق تنمي لديه الإحساس بالافتخار والاعتزاز وتحفزه على العطاء والإخلاص والتضحية، كما تمتد إلى حواسه لتمده بالمهارات الكافية في كل المجالات التواصلية والتقنية والعلمية التي تجعله قادرا على الإبداع والتميز من جهة، وقادرا على التعريف بحضارة بلده والدفاع عنها من جهة ثانية³.

ومما سبق يتبين لنا بأن التربية على المواطنة هي مسؤولية جهات متعددة، وهي مسؤولية مختلف مكونات المجتمع، نظرا لأن الكل شريك في التربية بصفة عامة، فالمواطنة لا تنحصر في البيئات المدرسية فحسب بل ينبغي

¹ شعباني مالك، دور وسائل الإعلام الحديثة في غرس وتنمية قيم المواطنة، مجلة إبراهيمي للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، ع 01، الجزائر 2017، ص 27.28

² BAKARDJIEVA, Maria, SVENSSON, Jakob, et SKORIC, Marko M. **Digital citizenship and activism: Questions of power and participation online.** *EJournal of eDemocracy and Open Government*, 2012, vol. 4, no 1, p01

³ بوخدوني صبيحة، زوقايمونية، التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج المدرسية، مجلة السراج في التربية و قضايا المجتمع، ع 08، جامعة لويسني علي -البليدة- الجزائر، 2018، ص، ص 119-120.

تضافر جهود كافة المؤسسات التي لها صلة بالموضوع، فالبيئة العائلية والمحيط الاجتماعي والمحيط المهني ومختلف وسائل الإعلام، كلها وسائط تلعب دورا كبيرا في التربية على المواطنة، وأن التعاون والتواصل والتنسيق بين أداء وأدوار مؤسسات التنشئة المختلفة سواء كانت تربوية أو تعليمية أو إعلامية أو ترفيهية وغيرها، ضرورة لإدراك مجتمع المواطنة، فتلقين قيم المواطنة يجب أن يكون مسؤولية مختلف المؤسسات التي يمر بها الفرد، بدءا بالأسرة ودور العبادة والأندية الرياضية والجمعيات، مروراً بالمدرسة والجامعة ومختلف وسائل الإعلام¹.

2. التربية الإعلامية كأساس للمواطنة الفاعلة:

أ. مفهوم التربية الإعلامية:

تعرف التربية الإعلامية على أنها " مجموعة المبادئ والمعارف التي يكتسبها الفرد من وسائل في مواجهة التقدم والعشوائية الإعلامية، والتعريف بالأسلوب الصحيح للتعامل معها"².

كما تعرف بأنها " العملية التي يصبح من خلالها الأفراد مثقفون إعلاميا وقادرين على الفهم الناقد لطبيعة وتقنيات وتأثيرات الرسائل والإنتاج الإعلامي"³.

كما تعرف أيضا بأنها " عملية التعليم والتعلم حول الإعلام، وتتكون من مجموعة من الكفايات الاتصالية من بينها القدرة على الوصول وتحليل وتقويم وابتكار واستخدام جميع صور الاتصال"⁴.

ب. أهداف التربية الإعلامية:

فبناء على التعريفات السالفة الذكر فإن التربية الإعلامية، تحقق مجموعة من الأهداف صنفها الباحث تينر "tyner" ضمن مجالات مختلفة تمثلت فيما يلي:⁵

¹ أبو العزم محمد عبد الظاهر، دور الإعلام في مواجهة قضية المواطنة، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 22، ع 02، جامعة بورسعيد، مصر، 202، ص 181.

² Greenaway, P. Media and Arts Education: A Global View from Australia. In: Kubey, R. (Ed.) **Media Literacy in the Information Age**. New Brunswick and London: Transaction Publishers 2015, p187.

³ Lee, A. Y. L. **Media Education Enhancement In The Tech 2.0 Era: Teaching Media Literacy Through New Media Technology**, Global Media and China; 1 (4).2016.p23

⁴ Buckingham, D. **Media Education: Literacy, Learning And Contemporary Culture**. Cambridge, UK: Polity: 1.2016.p1

⁵ أسامة بن غازي زين المدني، استخدام الإعلام الجديد في نشر مفهوم التربية الإعلامية لدى الشباب الجامعي، المجلة المصرية لبحوث الأعلام، ع 68، مصر، 2019، ص 383، 384.

-مجال المعرفة والتفكير: وفيه تحقق التربية الإعلامية لدى مستخدميها لتنمية التفكير الإبداعي والناقد والاستفسار، وتنمية مهارات النقد والتقويم والتحليل وحل المشكلات، وفهم متطلبات العصر الحديث وآليات التفاعل مع العولمة.

-المجال الأدائي: وهنا تعمل التربية الإعلامية على تعزيز قدرة استخدام وسائل الإعلام، وإكساب المستخدم المهارات الاجتماعية والثقافية التي تساعده على الاتصال الفعال، وتنمية قدراته على التعبير ومواجهة مختلف المواقف.

-المجال النفسي: وهنا تحقق التربية الإعلامية الكشف عن الميولات والاهتمامات الإعلامية، ومساعدة المستخدم على معالجة المشكلات النفسية.

-المجال الاجتماعي: وهنا شق مهم يتمثل في مساعدة المستخدم على إدراكه الحقوق والواجبات، وتنمية وعي المستخدم بثقافته المجتمعية، ومساعدته على تكوين اتجاهات إيجابية نحو المجتمع والأفراد، وتعزيز قيمة الانتماء والدفاع عن الهوية.

ومن هنا فإن تحقق أهداف التربية الإعلامية في مختلف المجالات السالفة الذكر، حتما ستثمر وتعطي لنا مستخدم مواطن بمعنى الكلمة، يسعى إلى نشر ثقافة المواطنة بمختلف أنماطها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي الرقي بالمجتمع وتطويره والمحافظة على استقراره وفقا لما تتطلبه مبادئ المواطنة.

فعلى هذا الأساس، وجب تكاتف الجهود بين مختلف مستعملي ومستخدمي الإعلام ووسائله وتقنياته (الحاكم وممثليه من مسؤولين وموظفين في مختلف القطاعات، والمحكوم وممثليه في مختلف مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات ونقابات... وغيرها)، من خلال ضرورة الاهتمام بالإنسان وحقوقه (العدالة والمساواة والتعبير الحر واحترام الرأي...)، وتذكيره بواجباته نحو وطنه، والسعي إلى تجسيدها في الواقع من خلال تداول وجهات النظر المتعددة وسماع الأصوات المختلفة، مما يتيح الممارسة الفعلية للمواطنة مثل المشاركة والنقد، فالمواطن الواعي هو ذلك المواطن الذي بإمكانه المساهمة في عملية صنع القرار في المجتمع، وتبليغ رسالته وأفكاره البناءة عبر وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، والتي بإمكانها أن تعزز قدرات المواطنين باستمرار، من خلال تزويدهم بالمعلومات وفي نفس الوقت تمرير رسائل من شأنها أن تدعم وتثري النقاش وتؤسس لثقافة الحوار بشأن قضايا

الساعة، هذا ومن المؤشرات التي تجعل من الإعلام يلعب دورا إيجابيا في بناء المجتمع ونشر ثقافة المواطنة بين مختلف مكوناته هو ما يلي:¹

- وجود وسائل إعلام محلية متعددة مهمة بالقضايا والشؤون المحلية، تتيح للمواطن فرصة حقيقية للتعبير عن اتجاهاته وآرائه تجاه تلك القضايا.

- أن يعكس المحتوى الإعلامي بشكل متوازن القوى الاجتماعية وجماعات المصالح القائمة في المجتمع، واهتماماتها واتجاهاتها الفكرية والسياسية.

- أن توفر وسائل الإعلام على اختلافها وتنوعها للمواطن المعلومات المتاحة عن كل القضايا التي تشغله، وأن تكون هذه المعلومات دقيقة وأن تقدم وقت حدوثها حتى تساعده في تكوين رأي سليم.

- قدرة الرسالة الإعلامية على أن تكون نابعة ومعبرة عن احتياجات ثقافة المواطنة.

- الإيمان الكامل بحق المواطن في التعبير عن الرأي، وحق الحصول على المعلومات واستخدامها، وحرية تداولها دون الإضرار بالمصلحة العامة أو بالآخرين.

- يمثل الإعلام عبر وسائله المختلفة ومستوياته أداة ووسيلة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها أو تهميش دورها، فمع التقدم والتطور الهائل لوسائل الإعلام وازدياد اعتماد الأفراد عليها، بالإضافة لتأثيرها على الرأي العام تجاه قضايا المجتمع، أصبح ضروريا الاهتمام بدورها في دعم ونشر ثقافة المواطنة، بل وتربيتها داخل النشء بوصفها أحد المؤسسات التربوية في المجتمع.

وفي السياق ذاته، يتوافق الكثير الباحثين على أن التربية الإعلامية تشكل وسيلة واعدة لخلق مشاركين مطلعين ومفكرين وفاعلين في مجتمع ديمقراطي، حيث يمكن استنباط ثلاث نتائج أساسية للتربية الإعلامية من هذا القول وذلك وفقا لمايلي:²

- المواطن المتعلم إعلاميا كمفكر نقدي: إن هذه الفكرة تعيد مناقشة إحياء والتذكير بمفهوم الوعي النقدي لباولو فراير سنة 1970، والتي تقر بأن المواطنون يطورون من خلالها القدرة على إدراك حقيقتهم الاجتماعية " ليس كعالم منغلق لا يمكن الخروج منه، بل كوضع مقيد يمكنهم تغييره"، ومن هنا تُعد التربية الإعلامية المواطنين

¹أمن منصور أحمد، الرأي العام وقياساته، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2017، ص، ص 116.117.

²بول مهاليديس، بنجامين تيفنين، التربية الإعلامية: كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية، (كلية اميرسون وجامعة بريغهام يونغ)، الولايات المتحدة الأمريكية، ملخص مترجم ومنشور عبر الرابط التالي: <https://mdlab2013.files.wordpress.com>، تاريخ وتوقيت زيارة الرابط 06ماريس2023 على الساعة 23:15.

للمشاركة الديمقراطية عبر مساعدتهم على تحليل تمثيل مجتمعاتهم الوارد في الإعلام، والتطرق إلى المشاكل داخل مجتمعاتهم، وبالتالي سوف يتعلم المواطنون الذين يمارسون هذا التفكير النقدي، كيفية تفكيك النصوص الإعلامية والأهم أنهم سوف يشاركون بذلك في تفكيك الظلم والتعبير عن آرائهم والنضال لخلق مجتمع أفضل.

- المواطن المتعلم إعلاميا كمبدع ومتصل فعال: من أهم نتائج التربية الإعلامية هو التحصيل على أفراد مبدعين ومتصلين فعالين، لأن توصيفات المواطن اليوم كمواطن محدث وفعال، تشير إلى مشاركة مدنية تتخطى الانتماء إلى حزب سياسي أو التصويت في الانتخابات، وتعتمد ديمقراطية تشاركية فعلا على جهود المواطنين لتطوير وتقاسم وجهات نظرهم الفريدة، حول المسائل المجتمعية وتطوير مقاربات جديدة لخلق وتعميم وجهات النظر.

- المواطن المتعلم إعلاميا كعامل تغيير اجتماعي: في هذا الصدد كتبت هوبز سنة 2010 أنه: "عندما يمتلك

الناس المهارات الرقمية والتربية الإعلامية يدركون الأجندات الفردية والتجارية والسياسية ويملكون القدرة على إيصال أصوات المغييبين، ووجهات النظر المهملة في مجتمعاتنا، فمن خلال إدراك المشاكل ومحاولة حلها يستخدم الناس أصواتهم القوية وحقوقهم بموجب القانون لتحسين العالم من حولهم"، وهو نفس الطرح لجون ديوي وفقا لمقولته الشهيرة بأن "التواصل وحده قادر على خلق مجتمع ممتاز" والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال اعتراف الرأي العام بدوره والاستخدام الخلاق للإعلام الرقمي.

فما سبق يتبين بأن هناك تناغم بين الإعلام والمجتمع، قائم على أساس احتياج كل واحد منهما للآخر، فالسياسي مثلا بحاجة إلى أن يعرف توجهات الرأي العام وأن يعرف صدى مسيرته وخطواته لكي يبني عليها إرادته واتخاذ القرار المناسب، حيث وفي هذا الشأن يرى بسمارك: "بأن الرأي العام هو التيار اليومي الذي يغلب صوته صوت الآخرين في الصحافة وجلسات البرلمان"، لذا وجب على وسائل الإعلام أن تخاطب المتلقين بالأسلوب الواقعي العقلاني وبالشفافية المنشودة، وأن تفتح باب الحوار الموضوعي وتخلق لغة مشتركة بين الوسيلة الإعلامية و المواطن المتلقي¹، ومن جهة أخرى تتطلب الممارسة السليمة للمواطنة تشرب أفراد المجتمع لقيم المواطنة الحقيقية، والتدريب على ممارستها عمليا في مختلف المؤسسات والوسائط التربوية.

3-2-3 مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تربية النشء على المواطنة

إن تاريخ وسائل الإعلام وبدايات ظهورها في القرن العشرين، يشهد على مدى استعمالها واستغلالها من طرف مختلف مكونات المجتمع، لتمير العديد من الرسائل ونشر الأخبار وتوجيه الأفراد وصناعة الرأي العام في

¹عون طلال، وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 10، عنابة، ص، ص 360، 361.

مختلف المحطات التاريخية في مجال الانتخابات والحروب... الخ، وهو ما يشهد على العلاقة الوطيدة لهذه المؤسسة (المؤسسة الإعلامية) مع مختلف مكونات المجتمع، من مؤسسات (مؤسسات تربوية، الجمعيات...) وأفراد (شخصيات وطنية، ممثلي المجتمع المدني...) إلى غاية الساعة، وذلك بناء على التأثير الذي أحدثته من خلال استقطاب جماهير كبيرة عبر مختلف المحطات التاريخية، لتجلب الأنظار والاهتمام إليها في البداية من طرف الشركات التجارية الكبرى لترويج السلع والخدمات، ثم لتنتقل العدوى إلى السياسيين للتأثير على الرأيا العام، ثم استغلالها من طرف السلطة لبعث رسائل مختلفة، لتشكل في الأخير اهتمام من طرف الجمهور على أساس أنها من الركائز الأساسية لاستقاء المعلومة ومعرفة الأخبار، وما يجري في المحيط المحلي والوطني وحتى العالمي، وتلبية مختلف الرغبات والحاجات الأخرى المختلفة.

إن استعمال واستخدام وسائل الإعلام بمختلف أشكالها من طرف الحاكم والمحكوم وممثليهم، قد شهد مفارقة كبيرة، كانت لها تبعات انعكست على تبلور مفهوم المواطنة وكيفية تربية النشء على الفكر المواطي في كل فترة، وعموما يمكن التركيز على مخرجات محطة تربية النشء على المواطنة في ظل البيئة الإعلامية الرقمية، الممتلئة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للتعرف على البصمة التي تركتها هذه الأخيرة في تربية الجيل الرقمي على الفكر المواطي ونشر ثقافة المواطنة.

1. التوجه نحو استخدام وسائل الإعلام الجديدة (مواقع التواصل) في تربية النشء على المواطنة:

لقد أكدت الكثير من الدراسات الحديثة بأن في الحقيقة هناك تأثير واضح لثورة الاتصال الرقمي على كافة أنشطة الحياة، حيث وفي ظل تزايد الدور الاتصالي والإعلامي من خلال شيوع استخدامات الإنترنت وربطها بشرايين معلوماتية لم تكن متاحة من قبل، قد شكّل تأثيرات كبيرة على البيئة الإعلامية، باعتبارها من أهم البيئات التي تأثرت بهذه الثورة، حيث ومن أبرز هذه التأثيرات هو إساءة البعض استخدام الحرية المتاحة على المواقع الإلكترونية عامة ومواقع التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، وذلك من خلال نشر الشائعات ومعلومات مضللة مسيئة لمؤسسات الدولة، وإهانة الشخصيات العامة، ونشر خطاب الكراهية الهادفة إلى زعزعة استقرار الدولة والإضرار بالأمن القومي لها وغيرها¹. إن هذه التأثيرات السلبية وأخرى قد حتمت على صانعي القرار ضرورة إيجاد بديلا للتربية من خلال المؤسسات الكلاسيكية (الأسرة ، المدرسة ...) وحتى الوسائل الإعلام التقليدية،

¹ هالة السيد يسري فتح الباب، تقييم ممارسي مستخدمي " الفيس بوك" للتربية الإعلامية إزاء مضامين الإعلام الرقمي و أثرها على تجسيد مفهوم المواطنة، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، ع 24، جامعة القاهرة (كلية الإعلام)، مصر، 2019، ص 212.

وذلك بالتوجه والاعتماد على وسائل الإعلام الجديدة ومخرجاتها من مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، لمواكبة تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بهدف تمكين الأفراد من استخدام مهارات التربية الإعلامية بما يحقق لهم الفهم الصحيح لمضامين وسائل الإعلام الرقمية والطرق التي تعمل بها، ومن هنا لم تعد التربية الإعلامية مشروع دفاع فقط، بل مشروع تمكين يتمثل هدفه في حماية الأفراد من المخاطر التي استحدثتها وسائل الإعلام وكذلك إعداد الأفراد لفهم الثقافة الإعلامية التي تحيط بهم¹، واستنادا على ما سبق حرص ورّكز الكثير من الباحثين على مصطلح المواطنة الرقمية كمفهوم حديث في التربية الإعلامية الرقمية، والتي تكتسب قيمتها من خلال الرأي الجمعي لجماعة تتبلور هويتها من خلال ظروف حياتية معينة وتكون مقبولة ومعترفا بها، ومن هنا سيساهم هذا التوجه في خلق مواطنين يعتنقون نوعا من المواطنة الفاعلة عبر سلوكيات معينة، ويجعل من الأفراد مشاركين أكثر حماسة ومهارة في الحياة الاجتماعية، والمساهمة أيضا في فهم المستخدمين كيفية استخدام التقنيات الرقمية بطريقة آمنة خلقية وقانونية ليصبحوا مواطنين رقميين صالحين²، حيث أثبتت دراسة قام بها الباحثين **ققرسينا مليتجا و بورتن شي، وبابلو لورا لابينرو وآخرون** GAGRČIN, Emilija, PORTEN-CHEÉ, Pablo, LEIßNER, Laura, *et al* سنة 2022 حول محور نشوء ونمو المواطنة وتفعيلها عبر بيئات التواصل الاجتماعي، لما سُئل المستخدمون عن المواطنة الصالحة عبر الانترنت، كانت اجاباتهم بأنهم كانوا مهتمين في المقام الأول بالممارسات التي تهدف إلى إعلام أنفسهم وتكوين الرأي، حيث وبهذا المعنى نجد أن أفكار المستخدمين قد أكدت على الواجبات المدنية للمعلومات، وتكوين الرأي مقارنة بالتغيير الاجتماعي والتعبئة السياسية التي قد تتحول إلى مواطنة سيئة في حالة انتهاك معايير التواصل وتلويث الخطاب عبر هذه المواقع، وهو ما يوحي اهتمام المواطنين بالمواطنة الصالحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي³، حيث ومن هذا المنطلق وبلا شك ستتحقق المواطنة عبر وسائل الإعلام الجديدة بمختلف أشكالها، ليس فقط من خلال التعبير عن المواطنين وقضاياهم وإتاحة المعلومات وتفسيرها، وإنما من خلال

¹ قمراني فاطمة الزهراء، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على المواهبين و رهان التربية الإعلامية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 11.

² عيسى فريدة، التربية الإعلامية والثقافة التشاركية، مجلة التراث، مج 06، ع 22، جامعة زيان عاشور، الجلفة - الجزائر -، 2015، ص 3.

³ GAGRČIN, Emilija, PORTEN-CHEÉ, Pablo, LEIßNER, Laura, *et al*. What makes a good citizen online? **The emergence of discursive citizenship norms in social media environments.** *Social Media+ Society*, 2022, vol. 8, no 1, p04.07

اتساع المجال العام للنقاش وإبداء الآراء وإتاحة الكلمة المسموعة للمواطنين، وتأكيد حرية الرأي وفتح الحوار الفعال بين مختلف فئات المجتمع.¹

هذا وفي نفس السياق، يشير الباحث والعالم " أنطوني جيدنز " **antonygiddens** بأننا نشهد مرحلة أو محطة من محطات تطور " الاتصال الإلكتروني " أو العولمة، وهي مرحلة لها ثقافتها الخاصة، وتلك الثقافة تختلف عما سبقها من الأشكال الثقافية التي عرفتتها المجتمعات الإنسانية، فهي مرحلة غير مسبوقه من مراحل التغيير الثقافي والاجتماعي والتواصل الذي تشهده مجتمعات الحداثة وما بعد الحداثة، بحيث تتم عملية إنتاج الثقافة بسرعة فائقة لا يكاد يستوعبها الأفراد، وبطريقة لا تترك لديهم وقتا كافيا للتكيف معها، ما إن يبدؤوا التكيف مع نمط معين حتى يجدوا أنفسهم يواجهون نمط آخر جديد، ومن هنا يمكن القول بأن وسائل الإعلام الجديدة ومخرجاتها وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي، قد أحدثت تغيرات جوهرية في بنية العلاقات الاجتماعية في مختلف المجتمعات، حيث أصبحت تشكل هذه الوسائل عصب الحياة، وتتحكم في الشؤون الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ويرى جيدنز أيضا: " أن أهمية وسائل الإعلام أصبحت تعادل أهمية المدارس والجامعات في إقامة مجتمع المعرفة، كما أن طبيعة الوسيلة الإعلامية المستخدمة تؤثر في بنية المجتمع أكثر مما يتركه المضمون أو المحتوى أو الرسالة التي تنقلها وسائل الإعلام "، وفي المقابل يشير جيدنز مرة أخرى بأنه سيكون هناك في الحقيقة تأثير سلبي لوسائل الإعلام الجديدة خاصة من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، أين أصبح انضغاط الزمان والمكان والامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية متسعة، وتقديم مضمون متشابه كمقدمة للتوسع الثقافي فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانتماء إلى المكان المحدد، وفي رأيه أن كل ماسبق يؤثر على المواطنة في كل أنحاء العالم خاصة الدول النامية، وهو ما يشكل تحديا كبيرا أمام عملية التنشئة على المواطنة²، لذا تقترح العديد من الدراسات في هذا الشأن بالعمل على تجسيد العديد من التوصيات التي تركز في تربية الأجيال على المواطنة من خلال استغلال وسائل الإعلام الجديدة وتقنياتها ومختلف تطبيقاتها.

¹ عبد الفتاح إسماعيل، تحديات الإعلام التربوي العربي، المصري للنشر والتوزيع، 2011، ص 57.

² أمل عبد الفتاح شمس، التنشئة على المواطنة في ظل التحديات الإقليمية والدولية " بحث في عينة من النشء "، مجلة كلية التربية - جامعة عين شمس، -، مج 03، ع 25، مصر، 2019، ص 71، ص 72.

2.3- توصيات ومقترحات لتربية النشء على المواطنة في البيئة الإعلامية الرقمية:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا المجال، ولعل من أبرزها نذكر دراسة هالة السيد يسري فتح الباب سنة 2019 بمصر، بعنوان: "تقييم ممارسي مستخدمي الفيس بوك للتربية الإعلامية إزاء مضامين الإعلام الرقمي، وأثرها على تجسيد مفهوم المواطنة" والتي اقترحت ما يلي:

- ضرورة وضع الإستراتيجيات المناسبة لنشر ثقافة المواطنة الرقمية بين جميع شرائح المجتمع، لإعداد رقمي صالح وفق برامج ومشاريع، بدءا بالأسرة وامتداد للمؤسسات التعليمية والتربوية.

- تصميم برامج دراسية ومقررات، تُدرس على كفاية مستويات التعليم، مخصصة للمواطنة الرقمية والسلامة على الإنترنت.

- ضرورة أن ينشر المجتمع بكافة فئاته الرسمية والغير الرسمية، ثقافة التعامل الحضاري مع التكنولوجيا الحديثة، والأبعاد القانونية لاستخدامات العالم الافتراضي.

وفي نفس السياق أيضا توصي وتقتح دراسة بوخدوني صبيحة وزرقاوي مونية سنة 2018 بالجزائر، بعنوان: "التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقها في المناهج الدراسية" على ما يلي:

- تضمين بعض قيم المواطنة خاصة القيم العلمية للمواطنة الرقمية والسلوكيات الخاصة بها، ضمن المقررات والبرامج المقدمة للتلاميذ والطلاب على أن تقدم بأساليب واستراتيجيات مناسبة.

- التواصل بين مختلف الفئات ومؤسسات المجتمع من أجل تبادل المعلومات، وغرس قيم المواطنة الرقمية لدى المعلم والمتعلم.

- كما تقترح على الدارسين والباحثين في ميادين العلوم الاجتماعية ضرورة إجراء البحوث في هذا الشأن مثل دور الجامعة في غرس قيم المواطنة الرقمية، مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمواطنة الرقمية وغيرها من البحوث.

- كما توصي الدراسة في الأخير بضرورة أن يسعى كافة مكونات المجتمع إلى تدعيم ثقافة الاستخدام الرشيد والمفيد لتقنيات الرقمية لدى الأبناء، وتدريبهم على ممارسة كافة جوانب المواطنة الرقمية، انطلاقا من الحاجة الضرورية والملحة لإعداد الناشئة وتربيتهم على المواطنة الرقمية، ليتمكنوا من الحياة بأمان في العصر الرقمي.

فوفقا لكل ماتم الإشارة إليه سالفًا، يتبين بأن وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، تلعب اليوم دورا بارزا وهاما في المجتمع، على أساس أنها تحتل مكانة هامة في التفاعلات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات الديمقراطية، لما

تحدثه من تأثير كبير في مختلف الجماهير المتلقين المتباينين في اهتماماتهم ومستوياتهم وتوجهاتهم الفكرية والاجتماعية، وبالتالي تعتبر مصدرا مهما من مصادر التثقيف والتوجيه في أي مجتمع وجب استغلالها من طرف مختلف الفاعلين في المجتمع من سلطة ومثليها في مختلف الوظائف على مستوى الدولة، ومن محكومين وممثليهم في مختلف المؤسسات المجتمع المدني (جمعيات ومنظمات ونقابات...)، لتحقيق بناء مجتمعي قائم على فكر مواطني حقيقي يسوده الحوار والنقاش الحر والمشاركة السياسية والمجتمعية وغيرها من ملامح المواطنة¹.

3-3 استخدامات الحاكم والمحكوم لمواقع التواصل وأثره على فعل المواطنة

3-3-1 أثر استعمال وسائل الإعلام في المجتمع

توصلنا فيما سبق، بأن لوسائل الإعلام بمختلف أشكالها دورا فعالا وإيجابيا في تفعيل عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك باختلاف فئات المجتمع وتغيره عبر الأزمان والأماكن، بالإضافة إلى قدرتها على التأثير والإقناع مما يجعلها تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية التنشئة الاجتماعية، لما لها من مؤهلات وإمكانيات تعزز دورها في هذا المجال، حيث تعمل على توجيه اتجاهات الأفراد وتعديل سلوكياتهم وفق ما يتناسب مع ثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه، إن هذا الدور الكبير والفعال لوسائل الإعلام يقودنا إلى ضرورة إبراز الكيفية التي تتم بها عملية تأثير هذه الوسائل في المجتمع، مع الإشارة بطبيعة الحال إلى أهم أنواع هذه التأثيرات قبل الانتقال إلى معرفة الأثر الذي تتركه مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أشكال وسائل الإعلام الجديدة، من خلال استخدامها في نشر ثقافة المواطنة من طرف أحد أهم طرفي العقد الاجتماعي (السلطة والمواطن).

تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أشكالها مصدرا مهما من المصادر المعتمدة في عملية التوجيه والتثقيف في أي مجتمع، لما لها من دور فعال في التأثير على أفراد المجتمع المختلفة في النوع والعمر والثقافة، وهذا ما يجعل منها ذو أهمية بالغة في بناء المجتمعات، حيث أن أي دور لأحد وسائل الإعلام يتحدد بالأثر الذي تحدثه في المتلقين، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم وسائل الإعلام إلى وسائل إعلام مؤثرة وفعالة، ووسائل إعلام غير مؤثرة وغير فعالة، حيث أن الاختلاف بين النوعين قائم على أن هذه الأخيرة لا تقدم للمجتمع ولا لأفراده أي جديد أو منفعة، بسبب تقديمها لمعلومات دون أسس واضحة المعالم أي دون معرفة ما يجب أن يقدم أو ما لا يجب تقديمه، وما يجب أن تكون له الأولوية في نشر، حيث وبشكل مختصر يمكن أن نقول أنها عشوائية في تقديم الأخبار والمعلومات أي تسير دون تخطيط وتفتقد لأدنى أبعاديات العمل الإعلامي الحقيقي، ومن هنا يمكن القول بأن هذه

¹سحاري مصطفى، السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص128.

الوسائل الغير الفعالة لا تحسن اختيار الوسائل ولا الرسائل ولا الأدوات الإعلامية اللازمة، وعلى العكس من ذلك فإن الوسائل الفعالة والمؤثرة، فهي تلك الوسائل التي تعتمد خطط منهجية مدروسة والتي يعتمد أصحابها على تصورات واضحة للأحداث وتوقعات للأثر أو الاستجابة، والذين يمتلكون أهدافا يسعون إلى تحقيقها دائما، ومن هنا يمكن القول بأن وسائل الإعلام باختلافها واختلاف أهدافها ورسائلها لها تأثير كبير على تشكيل البناء الإدراكي والمعرفي للفرد ومن ثم المجتمع، حيث ومن هذا المنطلق يساهم هذا البناء في تشكيل رؤية للفرد وللمجتمع يستطيعون من خلالها تحليل استيعاب وحل القضايا الاجتماعية أو المجتمعية بصفة عامة، ليبقى الفيصل في الأخير للمستخدم حول طريقة الاستخدام، فمن استغلها استغلالا جيدا تنعكس عليه إيجابا وعلى تنشئته الاجتماعية، وتعمل العكس لما يتم استغلالها استغلالا سلبيا¹.

هذا ويؤكد الباحثون، بأن أي تغيير في المجتمع لا يمكن أن يتم بمعزل عن استعمال واستخدام وسائل الإعلام، فهي دون شك تسهم في ترسيخ الكثير من القيم والعادات الإيجابية، وتزويد المجتمع بالمعلومات الصحيحة عن تاريخه وحضارته وانتمائه لوطنه، كما تقوم أيضا بدور كبير في بناء الشخصية الوطنية عبر البرامج الهادفة إلى نشر ثقافة المواطنة والحوار كبعد أساسي، والدعوة بالتمسك بالانتماء كعامل قوة يضمن وحدة المجتمع وتماسكه وإلى غير ذلك من قيم، ولكن بالرغم من الاعتقاد السائد بفعالية وقوة وسائل الإعلام، تبقى تأثيراتها غير مفهومة بحكم أنه تتحكم فيها العديد الظروف والمتغيرات والأسباب، مما جعل الباحثين يغوصون في الكثير من التفسيرات التي صيغت في شكل نظريات².

3-3-2 استخدامات المواطن (المحكوم) لمواقع التواصل وأثره على فعل المواطنة

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي مثلها مثل أي مستحدث في عالم العلم والتكنولوجيا، مرت بمراحل لتصبح في هذه الصور وبهذه الخصائص والسماوات، كما أنها مخترع له العديد من السلبيات والإيجابيات، وهي أداة للتطور وتسيير سبل التواصل وإقامة العديد من العلاقات، إلا أنه في كثير من الأحيان قد تستخدم وتستغل من طرف مستخدميها، فيجعل منها وسيلة دمار شخصي ومجتمعي، فعلى الصعيد الشخصي قد تسبب العزلة الاجتماعية والتهميش، والبعد عن العالم الواقعي والعيش في عالم افتراضي مليء بالأخطار وغيرها من السلبيات، أما على

¹ مسعودة فلوس، نزيهة زمورة، دور وسائل الإعلام في تفعيل عملية التنشئة الاجتماعية، مجلة الدراسات الإعلامية (المركز الديمقراطي العربي)، ع 05، برلين، 2018، ص 13، 14

² عبدالله محمد بن بخت صفرار، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي العماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص 49.

الصعيد المجتمعي فقد يتسبب استخدامها في التطرف الفكري وضعف الهوية والصراعات الداخلية، من خلال نشر البلبلة والشائعات وخطاب الكراهية داخل المجتمعات، ولكن في المقابل أيضا لا يمكن لأحد أن ينكر دور هذه المواقع في تقريب المسافات ونقل المعلومات وتسهيل التواصل بين الناس، فأصبحت بذلك من لوازم الحياة يتقنها الكبير والصغير والغني والفقير¹.

إن ماتمتع به مواقع التواصل الاجتماعي من خصائص تميزها عن المواقع الإلكترونية، جعلها قبلة لمختلف الفئات من كافة أنحاء العالم لتصبح بذلك الأكثر انتشارا على شبكة الانترنت، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في التأثير على سلوك المواطنين، بحيث تعمل كآلية تسهل نشر المعلومات واستهلاكها، وهو ما ينعكس عنه ظهور اتجاهات مختلفة تعمل بدورها في القضاء على " احتكار الدولة لجمع وإدارة كميات كبيرة من المعلومات "، وهو ما ينتج عنه تقليص سلطة الدولة، بحيث وجدت في هذا السياق الباحثة برينارد **Brainard** في دراستها سنة 2003 بأن "تكدس المعلومات من قبل أعضاء المجتمعات عبر الانترنت يتوافق مع إحساس أكبر بالتمكين الذاتي ويقلل من احترام السلطة"²، فهذه الأخيرة وفي فترة معينة، حاربت هذه المواقع الاجتماعية عبر الشبكة وتحججت عليها وعلى مضامينها من خلال ترويج صور سيئة عنها، وإعطاء انتقادات شديدة على الدوام وخاصة موقع الفيس بوك باعتباره مؤثر سلبي ومباشر على المجتمع الأسري والمساهمة في انفرط عقده وانحياره، ولكن في نفس الوقت فإن هناك من يرى فيه وسيلة للتنامي والالتحام بين المجتمعات، وتقريب المفاهيم والرؤى مع الآخر، والإطلاع على ثقافات الشعوب المختلفة، إضافة إلى دورها الفاعل والمتميز كوسيلة اتصال ناجعة في الهبات التضامنية والانتفاضات الجماهيرية³، فقد شهد العالم ابتداء من الألفية الثالثة ثورة تكنولوجية معلوماتية هائلة، ولعل من مخرجات هذه الأخيرة وأبرزها وأهمها هي مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر من أهم الإنجازات البشرية في عصر المعلوماتية، وذلك لما أحدثته من نقلة نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال، الأمر الذي جعل أفراد المجتمع كبار وصغار يعيشون في ظل عالم تقني ومجتمع افتراضي سيطر على أكثر اهتماماتهم، واستحوذ على الكثير من أوقاتهم، والمراقب للأوضاع الاجتماعية السائدة يدرك أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بدأ يأخذ منحيا

¹هدير مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 663.

²IM, Tobin, CHO, Wonhyuk, PORUMBESCU, Greg, *et al. Internet, trust in government, and citizen compliance. Journal of Public Administration Research and Theory*, 2014, vol. 24, no 3, p. 743.

³هدير مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 666.

خاصا، وبدأ يتجه في طريقه للتأثير على البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية من خلال أثره الكبير على الهوية الاجتماعية والوجدانية والترابط الاجتماعي داخل المجتمع الواحد، فظهر تبعا لذلك مفهوم جديد للمواطنة اتخذ أشكالا وصورا جديدة، أخذت فيه حقوق وواجبات المواطن شكلا جديدا يتفق ومطالب العصر الرقمي الذي يعيشه، وهو ما جعل التوجه نحو المواطنة الرقمية غاية كبرى ومطلب عالمي¹، إن التغلغل الرهيب لمواقع التواصل الاجتماعي وارتباط كافة جوانب الحياة بها تقريبا، وانخراط المواطن في تطبيقاتها بالشكل الذي أصبحت بالنسبة إليه خيارا لامناص منه، قدسأهم بشكل أو بآخر في إعادة رسم صورة جديدة لمفهوم المواطنة والوطن والمواطن، وتحول المواطن من شكله العادي إلى مواطن رقمي²، وبناء على ذلك يمكن أن نقول بأن الشعور بحب الوطن أصبح رقمي، والتعبير عن الولاء إلى المجموعة " إعجابات وتعليقات"، والدفاع عن حمى الدولة ومصالح الوطن بالتنديد الإلكتروني والنشر عبر الفضاءات التفاعلية، وهو ما يبرز حقا بأنه أصبح لمواقع التواصل الاجتماعي دورا وتأثيرا كبيرين في تعزيز قيم وخصائص وثقافة المواطنة الرقمية وأبعادها التي تعمل على تشكيل المواطن الرقمي الصحيح³، لذلك فإن الدور المنوط بمواقع التواصل الاجتماعي من خلال نشر ثقافة المواطنة والتأكيد على ثقافة الحقوق والواجبات لدى المواطن، وكذا ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتأكيد على قيم الولاء والانتماء والمشاركة المجتمعية والسياسية، أصبحت ضرورة واجبة تؤكد عليها ثقافة المجتمع، خاصة في ظل الظروف والمتغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة توصيف قيمة المواطنة وتعميقها لدى المواطن بمختلف أشكاله (الشباب، الطلبة...)،⁴ وتحديد الدور الفعلي لشبكات التواصل في تعزيز قيم المواطنة لديهم، من خلال الإشارة إلى أثار استخدامها في مختلف أقطار العالم الغربي والعربي والجزائر على وجه الخصوص.

ومن هنا فإن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي اليوم، يفرض على صناع القرار في مختلف الدول أن يستثمروا فيها، من خلال تعزيز قيم المواطنة عند مختلف مكونات المجتمع (الطلبة، الشباب، مؤسسات المجتمع المدني...)، وذلك باستغلالها إيجابيا لتوجيه مكتسبات الفرد المعرفية، الوجدانية والسلوكية الوجهة الصحيحة، في

¹ مها عبد الله السيد أبو المجد، إبراهيم يوسف اليوسف، شبكات التواصل الاجتماعي وسبل توظيفها في تعزيز أبعاد المواطنة الرقمية لدى طلبة كلية التربية- جامعة الملك فيصل، المجلة التربوية، ع 56، السعودية، 2018، ص 694.

² جيدرور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 15، الجزائر، 2016، صص 720، 721.

³ مها عبد الله السيد أبو المجد، إبراهيم يوسف اليوسف، مرجع سبق ذكره، صص 695، 696.

⁴ صبري خالد عبد الهادي، شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب السينائي، مجلة البحوث الإعلامية، ع 57، مصر، 2021، ص 770.

ظل تميزها بسمات وخصائص تشجع على ذلك نذكر منها التفاعلية والآنية ووفرة المعلومات وحدثتها، بالإضافة إلى سهولة استخدامها، ويسر تناولها ومتابعتها، وانخفاض تكاليف الاتصال عن طريقها، وإلى غير ذلك من الخصائص، ومن جانب آخر يجب الحذر والتنبه لما قد ينجر من سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، لأغراض تلحق الضرر بالمصلحة العامة والخاصة، لاسيما أن هذه المواقع أو الشبكات قد يضعف فيها الأمان، وتقل فيها الخصوصية، خاصة في المنشورات المتاحة للجميع، أين يتاح لذوي النوايا السيئة أن ينشروا أفكار وأراء قد تضر المصلحة الوطنية وقيم المواطنة، مما ينجر عنه عواقب وخيمة تؤدي إلى العنف الفكري والتطرف وانتشار خطاب الكراهية، وبالتالي الإخلال بالنظام العام والوحدة الوطنية¹.

3-3-3 أثر استخدام السلطة (الحاكم) لمواقع التواصل في الحث على المواطنة

يتفق الجميع بأنه خلال الربع الأخير من القرن العشرين، كان للابتكارات في مجال تكنولوجيات الاتصالات دور أساسي، غيرت طريقة إنتاج المعلومات ومشاركتها واستهلاكها، حيث لا مبالغة في الحديث لما نتكلم عن حقيقة ثورة الاتصالات التي غيرت بالفعل العلاقات الإنسانية في كل مستوى سواء بين الأفراد أو بين الحكومات والمواطنين أو حتى بين الدول²، فالاستخدام الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي تمخض عنه تغيير العديد من القيم وبروز أنماط وقيم جديدة كان فيها لمفهوم المواطنة نصيبا أكبر، حيث برزت المواطنة الرقمية أو الافتراضية والتي تعبر عن التمثيل الرقمي للفرد في الجماعة الافتراضية، والتي تربطها اهتمامات مشتركة ويسعون إلى تحقيق أهداف مشتركة، من خلال بروز شكلين للمواطنة الافتراضية، الأولى وهي المواطنة المقننة والتي تضم مستخدمي المواقع المقننة من طرف الدولة كالبوابات الحكومية والوزارات وغيرها، أما الثانية فهي المواطنة الحرة وهي التي يتحرك فيها المواطن بكل حرية من خلال مواقع الدردشة والمدونات والتفاعل والتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، ليتبين بذلك بأن قنوات الإعلام الجديد وأدواته قد أتاح للفرد الكثير من الخدمات وتحقيق العديد من المطالب التي عجزت عنه الدولة في الاستجابة لحاجات المواطن سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لعقود من الزمن³، فالمقاربة التشاركية عبر الفضاءات الاتصالية الجديدة بشكل عام، ومواقع التواصل الاجتماعي كجزئية هامة منها يختصر

¹عبدالله محمد بن بخيت صفرار، مرجع سبق ذكره، ص 52، 53.

²VOLTMER, Katrin et SORENSEN, Lone. **Media, power, citizenship: The mediatization of democratic change. Media, Communication and the Struggle for Democratic Change: Case Studies on Contested Transitions**, 2019, p. 35-58

³بلخير آسية، مرجع سبق ذكره، ص 391.

مفهومها في عبارة "العمل مع" عوضاً وبدلاً من "العمل من أجل"، بمعنى آخر أن هذه المقاربة التشاركية تعمل وفقاً للاتجاه الأفقي، والذي من خلاله يسمح بمشاركة الجميع (الحاكم والمحكوم والمجتمع المدني ومختلف الفاعلين) في صناعة القرار عبر مختلف الآليات الموجودة من الحوار والنقاش وطرح الأفكار والاتجاهات وغيرها، حيث أن هذا الاتجاه يعتبر طرحاً وبديلاً عن الاتجاه العمودي (من الأعلى إلى الأسفل)، الذي تعمل به أغلب الحكومات والمؤسسات العمومية في الأنظمة المركزية التقليدية، والتي تفرض على شعوبها سياسات فوقية دون استشارتها وإشراكها في التنفيذ والتتبع والتقويم أو طرح أي الاقتراحات، لذا نجد أن مواقع التواصل الاجتماعي تعتبر أحد البناءات القاعدية التي حققت ولازالت تحقق الكثير من المقومات التي ترقى بالبعد التشاركي الاجتماعي والسياسي للمواطنة وغيره من الأبعاد من خلال مايلي¹:

أ. المساواة وتكافؤ الفرص: إن المساواة تعتبر مقوم أساسي في الدولة الحديثة، حيث لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، ويعتبر الفضاء الاتصالي الجديد على رأسه مواقع التواصل الاجتماعي، أحد الآليات الديمقراطية التشاركية التي تعطي إمكانية مشاركة المواطنين أكثر في إبداء رأيهم وتصوراتهم محلياً ووطنياً، دون إحداث أي تمايز أو إقصاء، وذلك كله بفضل ما تتمتع به هذه المواقع من خصائص.

ب. المشاركة في الحياة العامة: لا يكفي ضمان وتحقيق مقوم المساواة وتكافؤ الفرص وحده كقانون وكممارسة حتى يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة، من خلال المشاركة المدنية والسياسية والاجتماعية في المجتمعات الرقمية عبر التكنولوجيات الاجتماعية، مما يخلق فرص جديدة لزيادة الإنتاجية التعاونية والنشاطات المدنية، ومن هنا يمكن القول بأنه لا يمكن أن تزدهر دولة المواطنة دون أن يكون المواطن فاعلاً مؤثراً فيها وفي تحديد مصيرها عن طريق مشاركته السياسية والاجتماعية الفاعلة والدائمة، بفعل آليات الديمقراطية التشاركية عبر وسائل الإعلام المختلفة، وخاصة الجديدة منها كمواقع التواصل الاجتماعي والمدونات والمنتديات وغيرها، ولن تتأتى له هذه الفاعلية ما لم يشعر ويحس بأنه في موقعه الحقيقي، الذي يفتح أمامه فضاءات واسعة وفسحة للتعبير والخلق والإبداع، عندئذ تتحول المواطنة إلى معادلة أساسية في تعريف الدولة وسيرورة تشكيلها وبنائها، وركيزة أساسية لتماسكها، وإشاعة قيم التعايش السلمي والسلم الاجتماعي الحقيقي، فمفهوم المواطنة مرادف لمفهوم المشاركة والتشارك في النتائج الاجتماعي وفي الشأن العام، والمساهمة في صياغة مستقبل الوطن.

¹ خالد منصر، الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية وأثره على المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 212، 213.

ت. الولاء للوطن: ويتجلى الولاء للوطن من خلال الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه، والتي لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى في جانب الارتباط الوجداني، وفي إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها، فالنقاشات والحوارات التي تتم بين مختلف المكونات عبر مختلف مخرجات وسائل الإعلام الجديدة ومن بينها مواقع التواصل الاجتماعي حول القضايا العامة، يُحدث نوع من الانسجام واللحمة الاجتماعية بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو القبلية وحتى الانتماءات الحزبية والإيديولوجية.

ث. الالتزام: وهو يقع على عاتق مختلف مكونات المجتمع من مواطنوسلطة ومختلف الفاعلين الآخرين، وذلك في تمسك كل من موقعه في القيام بمختلف المسؤوليات والأدوار المنوطة به، عبر مختلف وسائل الإعلام الجديدة ومن بينها مواقع التواصل الاجتماعي، ولعل أبرز التزام يقع على عاتق هؤلاء هو نشر ثقافة المواطنة بمختلف أبعادها والالتزام بمبادئها والترويج لقيمها، والعمل على ممارستها وترجمتها إلى الواقع الفعلي، من خلال القيام بأعمال وإنجازات وتنفيذ القرارات النابعة عن المشاركة أو التشاركية، ليأخذ في الأخير مقوم الالتزام منحنين التزام المواطن تجاه وطنه، والتزام الدولة اتجاه المواطن، مما يعزز عناصر الثقة والاستمرارية في إذكاء روح وقيم المواطنة.

ج. -الانتماء للوطن: في الحقيقة لا يمكننا الحديث عن المواطنة دون وجود إحساس بالانتماء للوطن، الذي يركز على أسس وروابط عاطفية ووجدانية، حيث وللأسف أصبح اليوم مرتفن في كثير من الأحيان بمقدار ما يتحصل عليه الفرد من حاجيات، بفعل عاهات الديمقراطية التمثيلية وقيم الليبرالية التي استطاعت أن تنزع من الفرد طابعه الاجتماعي الذي يعيش فيه، لذا فإن المواطنة الرقمية جاءت لترسم مشهدا آخر للتألف الاجتماعي، بفعل النقاشات عبر الفضاء الإعلامي الجديد ومخرجاته، ليتشكل بذلك تفاعل أفراد الجماعة المتواجدة عبر هذه العوالم الافتراضية، حيث يكون هناك المشترك في المشاكل والهجوم، وبفعل تضافر الفعل الفردي يتشكل فعلا جماعيا يتعزز باليات التوافق أكثر مما ينتج عنه الانتماء للجماعة، الذي يعتبر المرتكز أيضا في تغذية وتنمية الانتماء للوطن.

وعلى أساس ما سلف ذكره، فإنه لا يمكن أبد إنكار ما أتاحتها شبكة الانترنت وتطبيقاتها على رأسها مواقع التواصل الاجتماعي من انخفاض مستوى اممثال المواطنين وانخفاض درجة ثقتهم في الحكومة، إلا أنه يمكن التخفيف من الآثار السلبية للانترنت وتطبيقاته المختلفة، من خلال زيادة استخدام المواطنين للحكومة

الالكترونية¹، وانخراط الوسيط الحقيقي من الحركات الاجتماعية في نفس المسعى بمساندة ومساعدة وتسهيلات من الحكومة أو السلطة، حتى تكون جسرا للتواصل يركز على مفهوم المواطنة في ظل ثورة تكنولوجيايات الاتصال والمعلومات.

3-4 المصطلحات المشابهة والمقاربة لمفهوم المواطنة

3-4-1 المواطنة والديمقراطية

تعتبر الديمقراطية من بين أهم المفاهيم التي تدخل ضمن الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة، لأن تفعيل هذه الأخيرة وتجسيدها كممارسة يتطلب فاعلين ومشاركين يتمتعون بالحس المدني والمشاركة والفعل المواطني لدعم الديمقراطية، فالغالب أنه لا توجد ديمقراطية بدون مواطنين أو مواطنة²، فالتجارب السياسية الغربية الحديثة تشير بأن المواطنة والديمقراطية متلازمتان من حيث التطور والمآل، إذ اعتبر ألان تورين **Alan turing** أن "المواطنة أساس وجود الديمقراطية" وهو تعبير واضح واعتراف بان المواطنة شرط لا غنى عنه لنجاح العملية الديمقراطية، وهي مبدأ ضروري حيوي لقيام المجتمع الديمقراطي، الذي لا يتأتى إلا من خلال انتزاع جملة من الحقوق التي تشكل جوهر المواطنة وممارستها فعليا وتحويلها إلى ثقافة سياسية معاشة في الواقع³، إن هذا التلازم والتقارب جعل الكثير من المفكرين يؤمنون باستحالة الفصل بين المفهومين، ولعل أبرز من ساهم في الجمع بين المفهومين، هو المجلس الأوروبي الذي أورد تعريفا لهذا المفهوم الجامع (المواطنة الديمقراطية) بأنها "ميزة للمشاركة المتزايدة والتماسك الاجتماعي والإنصاف والتضامن، وهي تعني الإدماج وليس الإقصاء، والمشاركة بدلا من التهميش، وتتم بالثقافة والقيم بدلا من المسائل الإجرائية البسيطة"، وأشار المجلس الأوروبي في نفس السياق، بأن المواطنة الديمقراطية تنبني على ثلاثة مهارات وجب على الفرد اكتسابها للارتقاء إليها، حيث تتمثل الأولى في اكتساب المهارات المعرفية والتي تشمل الإحاطة بالمعرفة القانونية والسياسية والتاريخية والثقافية، أما الثانية فتتمثل في اكتساب المهارات القيمية، وهي تلك التي لها علاقة بعاطفة الفرد، وتشمل العديد من أبعاد المواطنة كالاعتزاز بالانتماء والولاء للوطن، والالتزام بالقيم الأخلاقية الحميدة والقوانين، والحرص على وحدة الوطن وغيرها من الأبعاد، أما الأخيرة فتشمل اكتساب المهارات الاجتماعية من أبرزها القدرة على تحمل المسؤولية والمشاركة في النقاش العام والحوار، وتبادل الأفكار بالحجة والبرهان، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، إلى جانب الذود والدفاع على الوطن والمشاركة في مختلف الأعمال

¹IM, Tobin, CHO, Wonhyuk, PORUMBESCU, Greg, *et al. Previous Reference*.p743.

²حنان مراد، مرجع سبق ذكره، ص42.

³زريق نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص256.

الخيرية والتطوعية والتضامنية، والمشاركة الايجابية في كل ما له علاقة بتقدم وتطور البلد واستقراره، وهو ما يوضح بأن هذا الطرح يؤمن بتفعيل المواطنة ضمن تحمل المسؤوليات على المستوى الشخصي والمجتمعي كواجب، ولا يؤمن بها على مستوى حقوق الأفراد فقط¹، وفي طرح آخر إسلامي مقارب يشير المفكر مالك ابن نبي بأن المواطنة لا يمكن اختصارها في عبارة السلطة والشعب أو الإنسان، وإنما وجب النظر والتمعن في جوهرها الذي يتضمن مقتضيات الديمقراطية الذاتية والموضوعية، تتحدد من خلال الديمقراطية كشعور نحو الأنا وكشعور نحو الآخرين، والديمقراطية كمجموعة من الشروط الاجتماعية والسياسية اللازمة لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد، ومن هنا فلا يمكن للديمقراطية أن تتحقق كواقع سياسي، إن لم تستند على شروط متوفرة في بناء الشخصية وفي العادات والتقاليد والقيم القائمة في البلد باعتبارها أبعاد حقيقية، تتم بأن هناك مواطنة متجسدة كشعور وممارسة، ويرى مالك ابن نبي في هذا الشأن مرة أخرى بأن جوهر البناء الديمقراطي يكمن في الإنسان الحر "الإنسان الجديد الذي تتمثل فيه قيم الديمقراطية والتزاماتها..."، بمعنى التزام الإنسان المواطن كحاكم لتجسيد الحق كراعي ومسؤول، والتزام الإنسان المواطن كمحكوم في تجسيد الواجب الذي يمليه عليه الضمير نحو نفسه وغيره ومجتمعه، فعلى هذا الأساس يرى مالك ابن نبي بأن إغفال أو تغافل المجتمع عن هذا الطرح المتمثل في تطبيق جوهر البناء الديمقراطي، لا محالة سيجعل من الديمقراطية مجرد شعارات تلوكها الألسنة، ولعل من أبرز تجاربها هي تلك الشعارات والالتزامات الشكلية بآليات الديمقراطية في الكثير من بلدان الوطن العربي².

وفي طرح مغاير ومعاصر يشير الكثير من المفكرين والباحثين، بأن أبرز تحدي يواجهه الدولة والمواطن اليوم في ظل التحولات والتغيرات الإقليمية والعالمية، والتطور الهائل في مجال تكنولوجيايات الرقمية، هو التساؤل حول كيفية تمكّن هذه الأخيرة من مساندة الديمقراطية التي تستمد قوتها من المواطنين، ليس من باب الغاية بحد ذاته وإنما كوسيلة تؤدي إلى الغاية، فالتكنولوجيايات الرقمية، تلعب اليوم دورا أساسيا في فرز أحجام كبيرة وضخمة من المعلومات والبيانات، تزود أصحاب الشأن لاستخدامها واستغلال ما هو مفيد منها في بناء المعرفة وإنارة صنع القرار لدى الحاكم والمحكوم على حدّ سواء، فهناك حقيقة تأثير كبير لبيئة الاتصال الجديدة على السياسات الديمقراطية حديثا، فمواقع التواصل الاجتماعي اليوم وما تتميز به من إنتاج محتوى غير مكلف من قبل مستخدمين عاديين، وتوزيع المحتوى ومختلف المضامين واستخدامها في ما يتعلق بالاهتمام بشبكات الأقران وغيره

¹قاسي فوزية، مرجع سبق ذكره، صص136، 138.

²حاج عبو شرفاوي، الطاوس علي، إشكالية المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع 06، الجزائر، 2017، صص 215، 216.

من الخصائص، قد ساهمت وسهّلت التواصل السياسي الشبكي، وتوسيع تنشيط المجتمع المدني في ظل تمكينه وجعل صوته مسموعا في الفضاء العام¹، من خلال خلق تواصل مباشر مابين المواطن والسياسي والمؤسسات الدولة، فهي تدعم المشاركة المباشرة للمواطن في العملية الديمقراطية، التي تتجسد في ضلوعه النشط لتشكيل العمليات الديمقراطية وعمليات صنع السياسات والخدمة العامة، ولعل أبرز خدمة في هذا المجال، هو ما تخلقه هذه التكنولوجيات الرقمية من تواصل الدولة بالعامّة، وما تقدمه من تحسينات في عدة مجالات، كمجال التسجيل في الانتخابات وطلبات الحصول على جواز السفر أو بطاقة التعريف، و إلى جانب ذلك أيضا يمكنها تسهيل الترابط والدعم الاجتماعي، من خلال حشد المجتمعات القائمة، وتمكين الأفراد من الاستجابة بسرعة وبسهولة لقضايا وحاجات الآخرين، خاصة في فترة الأزمات²، ومن هنا يتبين بأن هذه الوسائل وهذه التكنولوجيات الرقمية إذا ما استغلت في الجانب الايجابي منها، فحتما ستعطي القدرة على تخفيض العوائق أمام الانخراط والتحرك المدنيين، وهو ماسيحقق العديد من أبعاد ومؤشرات المواطنة، وسيعزز القدرة على إحداث التحول في العمليات الديمقراطية، من خلال تقديم آليات وممارسات جديدة كالمشاركة المباشرة في صنع القرار، وحشد وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية من قبل الأفراد مقارنة بالآليات والممارسات التقليدية.

3-4-2 المواطنة والهوية

يُقرّ الكثير من المفكرين والكتّاب على أن المواطنة والهوية مفهومان متلازمان ومتداخلان بشكل دائم، حيث يعتبرون هذا التداخل والاندماج بأنه سيساهم في المشاركة الفعّالة من قبل كل المواطنين، وأن غياب هذا الاندماج سيحول المواطنة إلى أداة سياسية فارغة من مضمونها الحضاري، يتم من خلالها تحييد الهويات الأخرى وسيجعل الهوية مجرد مقولة ايديولوجية، باعتبار أن مفهوم المواطنة يشير إلى ارتباط بقعة جغرافية محددة تمثل بالنسبة للفرد الدولة والوطن، أما الهوية فتشير إلى الانتساب الثقافي الذي يتمثل في التنشئة السوية على المعتقدات والقيم والمعايير التي تحددها الثقافة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، فالمواطنين في حقيقة الأمر يحتاجون إلى النظام السياسي الذي تحكمه علاقات اجتماعية واقتصادية يمتنها العقد الاجتماعي، ويحتاجون إلى الهوية كنظارة يرى من

¹VOLTMER, Katrin et SORENSSEN, Lone. *op. cit*, p. 35-58.

²تاليدادوبو، الانخراط المدني، تقرير حول الندوة الاستشارية المعنية بالانخراط المدني التي عقدت في سانت جورجس هاوس كجزء من برنامج معهد كورشام للقيادة الفكرية، الناشر: مؤسسة RAND ومعهد كورشام، سانتا مونيكا وكاليفورنيا وكامبردج والمملكة المتحدة، 2017، ص 3، ص 03، .05

خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب، صالح أو غير صالح لوطنهم¹، فحرية التعبير والرأي مثلا كبعد أساسي للمواطنة لا يعني بطبيعة الحال أنه اعتراف للمواطن بانتهاك الشعائر الدينية والمساس بخصوصية الغير، فهذه الحقوق مرتبطة بمرجع وأصل وثقافة بلد عنوانه الهوية، وبالتالي لا يمكن لحق من حقوق المواطنة أن يخل محل حق من حقوق الهوية، فهذه الأخيرة تمثل الجانب الروحي والعاطفي بالأرض والمجتمع، تتجسد في إخلاص وحب الفرد لوطنه من خلال خدمة وبناء الوطن على مرتكزات الانتماء والولاء للأرض والوطن، والفخر بالتاريخ والمصير المشترك، والتمسك بالعادات والتقاليد وثقافة المجتمع، في حين تمثل المواطنة الجانب السلوكي العملي لهذا الشعور الروحي والعاطفي²، ومن هنا لا يمكننا الحديث عن المواطنة دون وجود هوية مجتمعية، فالأولى هي تمثل الجسد والثانية بمثابة الروح، فإذا غادرت هذه الأخيرة الجسد (الوطن) تحلل واندثر، كما نجد أن المواطنة هي الصورة العاكسة للهوية، رغم أنه يمكن للمواطنة أن تجمع عدة هويات في صورة واحدة داخل الوطن الواحد³، فالدولة الحديثة اليوم، تسعى وتركّز على عناصر الهوية المشتركة سواء كانت تاريخية أو ثقافية من أجل تغذية الإحساس بالمواطنة والانتماء بين أبناء الوطن الواحد، وهو ما يفرض عليها توخي الحذر في تحقيق المواطنة الكاملة الغير المنقوصة، لأن هذه الأخيرة هي التي ستساهم في تماسك المجتمع، فالمواطن اليوم وفي ظل الانفتاح والعولمة إذا تشكل فقط عنده إحساس بمواطنة منقوصة، كتنقص في حمايته أو تقييد لحياته أو عدم تلبية بعض من حاجياته، فإن ذلك سيترتب عنه عزلة لهذا الفرد الذي سيبحث عن الجماعة لتكوين رأي عام خاصة عبر استخدام وسائل الإعلام البديل، فيتشكل لدى هؤلاء شعور بمواطنة منقوصة، تجعلهم لا يشاركون في أحداث هذا الوطن، ولا يقومون بأي واجب، ولا يصبح لديهم أي اهتمام بشأنه وما يجري داخله، وهو ما قد يترتب عنه في الأخير تهديدا للهوية وتماسك الدولة، فإذا كان هذا الطرح الذي تغلب عليه الهوية الواحدة يحتاج إلى كل هذا التفتن والحذر، فإن الوطن المتعدد الهويات والمنقسم إلى عدة ثقافات فخطر الخوف من التمزق المجتمعي داخله أكبر، خاصة في ظل الانفتاح والعولمة اللتين جعلتا من العالم قرية واحدة، لذا وجب على النظام والسلطة القائمة، أن تبحث عن صيغة أو طريقة للتعايش، من خلال اختيار نظاما ديمقراطيا يعطي الحق لكل جهة أو ثقافة أو هوية في الوصول إلى السلطة وصناعة القرار والمشاركة، مع التزام الدولة كطرف بواجباتها نحو المواطن، فالتجربة الإنسانية اليوم تؤكد أن

¹عبد الحفيظ البار، خولة مسيكة، التأسيس الجينيولوجي لمفهوم الهوية والمواطنة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مج 03، ع 03، الجزائر، 2018، ص ص 25، 26.

²خديجة بن وزه، عانكة غرغوط، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³محمد عربي لادمي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الانتماء ليس شهادة ميلاد، بل بما تعطي البلاد، والدليل على ذلك هو أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مثلا هي دول صنعتها جاليات مغتربة لم يكن لها هوية واحدة ولا دين واحد ولا ثقافة واحدة، بل الذي جمعها هي الفرص الاقتصادية والمجتمع المتسامح، وتعتبر اليوم من رموز المواطنة وأكثر من فهمها واستفاد منها¹، ومن هنا يتبين بأنه وفي ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم، نعتبر أن الدولة هي المسؤول الأول وبشكل كامل عن قضية المواطنة والانتماء ولها الذراع الأكبر في تشجيع الهوية وطمسها، فكيف يمكن أن تطالب الشعب بالمواطنة والقيام بالواجب وهو يدري بأن حقه لا يأتي إلا بالمحسوبية والرشوة والفساد والطرق الملتوية، وكيف نسأله عن انتماء سلوكي وحضاري للدولة إذا كان لا يشعر بوفاء هذه الدولة، ولا يؤمن بفعاليتها واحترامها لأدميته، وبالتالي من المستحيل أن نأمل في حضارة من تشييد الإنسان المغترب عن ذاته ومجتمعه، وعليه وجب حتى يتمكن الإنسان من أن يصوغ معادلة الحضارة ويحققها، تحقيق الارتباط الوثيق بالمجتمع والذي لا يتأتى إلا من خلال الالتزام ببند العقد الاجتماعي من الطرفين المواطن والسلطة وليس من طرف واحد، حيث يؤكد في هذا الصدد مالك بن نبي بأن الحق والواجب يتحددان انطلاقا من القانون الذي تفرضه الدولة، ويترجم في شكل علاقة تفاهم وانسجام وتكامل، يصب كل منهم جهوده في خدمة أهداف الطرف الآخر، ويضيف في مسألة العلاقة بين الهوية والمواطنة، بأن هذه الأخيرة باعتبارها رابط عضوي بين الإنسان وترابه وباعتبارها أيضا تعبر عن الانتماء بمفهوم المعاصر للمواطنة، لن تتحقق إلا إذا تغذت على هوية الفرد وثقافته وعاداته وتقاليده وقيمه²، وهو ما يجعلنا نقر في الأخير بأن الهوية لازمة للمواطنة، والاندماج بينهما هو الذي يصنع الحضور والمشاركة القوية في بناء الدولة، وأن تعارض القيم بينهما لا يخدم الدولة وسيفتح عليها باب التمرد والفتنة في أي لحظة.

3-4-3 المواطنة والمجتمع المدني

إن علاقة المواطنة بالمجتمع المدني يمكن اختزالها فيما يراه المفكر والفيلسوف ميكيافيلي، بأنها تعتبر الوسيلة الوحيدة التي تساعد الفرد على اكتساب المكانة الاجتماعية، والشرط الأول حتى يصبح الفرد معترفا به كفاعل في الحياة الاجتماعية، وبالرغم من أن جذور مفهوم المواطنة الأولى تعود إلى المدينة اليونانية عندما اعتبرها أرسطو طريقة لفهم العلاقة بين المدينة ونظام الحكم، إلا أن فكر المواطنة تجسد بشكل جلي خلال القرن السابع عشر

¹نعيمه سليمي، عبد الباسط هويدي، الطرح الفلسفي لمسألتي الهوية والمواطنة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مج 03، ع 03، 2019، الجزائر، ص 40، 41.

²صبرينة حديدان، تجليات مفهوم المواطنة في أطروحات مالك بن نبي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 17، الجزائر، 2018، ص 62، 65.

والثامن عشر، حيث قام العديد من فلاسفة عصر التنوير بإطلاق العنان لهذا المفهوم وتثبيت أسسه، ليتم بناؤه بقيام الثورة الفرنسية والأمريكية في ظل الدولة القومية التي ركزت على تحقيق العديد من أبعاده ومؤشراته، بتبني المساواة وحرية الرأي والتعبير، والحكم بالقانون وفتح قنوات الحوار والنقاش مع المواطن، والسماح له بالمشاركة في صناعة القرار عبر العديد من القنوات، وصولاً إلى تجسيد المفهوم وفق نظرة حديثة ومعاصرة عنوانها الالتزام بالعقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، يتولى فيها الطرف الأول ضمان حماية المواطن وتلبية حاجاته (الحقوق)، أما الطرف الثاني فيقع عليه الالتزام بالولاء والانتماء والاعتزاز والقيام بالواجب تجاه وطنه، أما المجتمع المدني فهو مفهوم ينبع ويسير في نفس الطريق والتوجه، باعتباره مفهوم يعبر أيضاً عن علاقة المجتمع والدولة معاً، خرج من حالة الفطرة الطبيعية إلى الحالة المدنية المنظمة تحت هيئة تؤمن بالعقد الاجتماعي، الذي تحكمه علاقات قائمة على أساس الحرية والمواطنة، فالمجتمع المدني وإن اختلف المفكرين في إعطاء مفهوم ثابت وموحد له إلا أنهم امتلكوا في النقاط والعناصر الأساسية لهذا المفهوم، باعتباره أنه نشاط تطوعي اختياري وليس إجباري، يخدم الصالح العام ويشمل جميع الطبقات والمؤسسات والتشكيلات الاجتماعية، ويفرض وجود الدولة لضمان استقراره مع السماح له بمهام من الاستقلالية (استقلالية نسبية) في المجال المالي والإداري والتنظيمي¹، فمن خلال هذا التقارب الكبير الموجود بين المفهومين، تعتبر المواطنة مفهوماً مهماً يتوسط المجتمع المدني والدولة، وتساهم في استقرار نظام الحكم من خلال تحديدها للمسؤوليات التي تقع على الدولة في حماية المواطن وحقوقه، وتوفير حاجياته المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحديد مسؤولية المواطن تجاه وطنه والتي تتجسد في القيام بالواجبات المنوطة به من أبرزها التواجد في إطار شرعي على شكل جماعة من الأفراد، تتخذ شكلاً من أشكال المجتمع المدني (حزب، منظمة، جمعية، تعاونية...) لتحقيق العديد من المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كالرعاية الصحية العامة والتعليم والتربية والأمن، والأكثر من ذلك فهي توفر الإحساس المشترك بالهوية وتعمل على تعزيز الانتماء والولاء للوطن²، فالمواطنة اليوم تعتبر قيمة محورية في تأسيس الديمقراطية وبالتالي تأسيس مجتمع مدني قوي وحقيقي، لأن الكثير من التجارب أثبتت إفلاس الديمقراطية في ظل التضييق على الحقوق المختلفة للأفراد، واعتبار المواطنين تابعين لا مشاركين، في حين يشير الواقع السياسي اليوم أن إشراك المواطن في صناعة القرار واحترام حقوق الإنسان

¹مالك شليخ توفيق، المواطنة كأساس دولي في ترسيخ فكرة الديمقراطية لقيام المجتمع المدني، مجلة التدوين، ع 04، الجزائر، 2012، ص 03.

²العديدي صونية، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم و الممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع مزدوج 01 و02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص 07.

من خلال احترام المؤسسات للقوانين وإرادة الأغلبية دون إقصاء الأقلية، هو السبيل الوحيد الذي يمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بالدور المنوط بها في سبيل تكريس المواطنة الكاملة¹.

فأهداف منظمات المجتمع المدني هي مقترنة بمفهوم المواطنة في بلد ما، لأن هذه الأهداف تتجدد وتتطور وفق مقتضيات مضامين المواطنة، باعتبارها وسيلة الغرض منها تحقيق الفعالية في المجتمع²، فمن غير الممكن تصور دولة المؤسسات والقانون من دون العودة لروح مجتمعه المدني، المؤسس على ثقافة الاستقلالية والحيوية والمبادرة والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأن الدولة التي لا تستمد مشروعيتها من مجتمعها المدني وليد العقد الاجتماعي والسياسة المدنية، تكون هشّة وضعيفة مهما ادّعت القوة³.

¹ شليغمغنية، المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع08، الجزائر، 2016، ص، ص164، 165.

² السعيد رشدي، كريمة فلاح، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة في الجزائر، مجلة التراث، مج02، ع26، الجزائر، ص385.

³ أمينة حلال، منظمات المجتمع المدني: آلية لترسيخ قيم المواطنة، حوليات جامعة الجزائر، مج35، ع01، الجزائر، 2021، ص603.

خلاصة:

ومما سبق يتبين بأن بناء مجتمع المواطنة وتحقيقه مرتبط بتحرير المجتمع المدني من هيمنة الدولة، التي وجب عليها أن تعترف بأن هناك جوانب كثيرة تعجز عن القيام بها من دونه، فتعترف له بجزء كبير من الاستقلالية وعدم التدخل في شؤونه بطبيعة الحال، مع التأكيد بأن المجتمع المدني ليس بديلا للحكومة فلا يمكن بناء نظام أكثر ديمقراطية من خلال السلطة ولا يمكن بناؤه بدون سلطة¹، ليبقى على عاتق الدولة واجب القيام برعايته وتعزيزه حتى ولو كانت تخشى تدخلاته وفعالياته في خضم هذا العالم المفتوح، فالواقع الذي يشهد اليوم التباسات فكرية وسياسية وتوتر في العلاقات وتشتت في الآراء وفوضى في اتخاذ القرارات، يتطلب لزاما التأكيد والارتكاز على المنطلقات الوطنية الديمقراطية، من خلال إعادة النظر في بعض المفاهيم التي شابها اللبس والغموض، خاصة في ظل الظروف والتحويلات الإقليمية والعالمية ومن بينها وأبرزها مشروع بناء مجتمع المواطنة الذي وجب إخراجه من دائرة التجاذب بين الأطراف المتصارعة وتوكيد استقلاليته وانبثاقه من حاجات المجتمع².

¹HALL, John R. (ed.). *Civil society: Theory, history, comparison*. John Wiley & Sons, 2013. p.279.

²حامي حسان، المجتمع المدني وبناء مجتمع المواطنة: التحديات والمعوقات، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، ع 01، الجزائر، 2015، ص144.

الفصل الرابع: مواقع التواصل الاجتماعي كمنبر من منابر المجتمع

المدني ومثليه لنشر ثقافة المواطنة

تمهيد

1-4 الأطر النظرية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدني

1-1-4 مفهوم المجتمع المدني ونشأته

2-1-4 خصائص المجتمع المدني

3-1-4 وظائف المجتمع المدني

2-4 الحركة الجمعوية ودورها في الرقي بنشاطات المجتمع المدني

1-2-4 تعريف الجمعيات وتمييزها عن التنظيمات المشابهة

2-2-4 أنواع الجمعيات والإجراءات القانونية الواجبة لتأسيسها في الجزائر

3-2-4 مساهمة الجمعيات في ترسيخ ثقافة المواطنة في الواقع ونشرها عبر المواقع بالجزائر

3-4 مواقع التواصل الاجتماعي، المواطنة و المجتمع المدني ... أي علاقة؟

1-3-4 علاقة الإعلام ووسائله بالمجتمع المدني بالجزائر

2-3-4 ولادة المجتمع المدني الافتراضي ظاهرة لانفتاح آفاق جديدة لنشر ثقافة المواطنة

3-3-4 مواقع التواصل كآلية للتمكين من نشر ثقافة المواطنة لدى المجتمع المدني ومثليه

4-4 سبل تفعيل دور المجتمع المدني في ترسيخ ونشر ثقافة المواطنة بالجزائر

1-4-4 واقع المجتمع المدني في الجزائر والوطن العربي

2-4-4 الصعوبات والعراقيل التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر

3-4-4 الآليات المقترحة لتفعيل دور المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة بالجزائر

الخلاصة

تمهيد:

إن مواقع التواصل الاجتماعي، باعتبارها أحد أبرز تطبيقات وأدوات الإعلام الجديد، وأكثرها استخداماً اليوم لما تتميز به من خصائص، لم تستهوي فقط فئة الأفراد من الشباب والطلبة والإعلاميين... وغيرهم، بل أصبحت اليوم قبلة للعديد من المؤسسات الفاعلة في المجتمع منها المؤسسة الاقتصادية لاستخدامها كوسيلة للتسويق والاستثمار وجلب العملة الصعبة، كما تستخدمها المؤسسات السياسية مثل الحكومات والأحزاب للتواصل مع أعضائها ومع القاعدة الجماهيرية لعرض برامجها، خاصة في فترة الانتخابات، وتسويق الصورة السياسية للوصول أو البقاء في السلطة، هذا ولم يعد الأمر مقتصرًا على استخدامها في مجال التسويق السياسي والاقتصادي، بل انتقل الاهتمام بها من طرف العديد من المؤسسات الاجتماعية، فباتت تُستخدم في المجال الصحي والتعليمي وحتى مجال التنشئة الاجتماعية، من أجل إعداد الأجيال الرقمية الصاعدة لتربيتهم وتوجيههم وحثهم على التحلي بالقيم المجتمعية التي تربي عليها الأسلاف، ولعل أبرز هذه المؤسسات الحاملة لهذا اللواء والتي تحاول التكيف مع الواقع الإعلامي الرقمي الجديد لترسيخ ونشر ثقافة المواطنة، نجد مؤسسة المجتمع المدني (الجمعيات) التي اتخذت من مواقع التواصل الاجتماعي كأبرز مخرجات الإعلام الجديد منبرا لها لمواصلة رسالتها السامية التي ولدت من أجلها.

الفصل الرابع: مواقع التواصل الاجتماعي كمنبر من منابر المجتمع المدني وممثليه لنشر ثقافة المواطنة

4-1 الأطر النظرية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدني

4-1-1 مفهوم المجتمع المدني ونشأته

لقد استغرق الوصول إلى مفهوم المجتمع المدني المتعارف عليه اليوم إلى ما يقرب ستة قرون، حيث ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بالحوار الذي دار حول تبلور الدولة القومية في القرن الخامس عشر والسادس عشر، ليتحدث بعد ذلك فيه وعنّه الكثير من المفكرين الذين ساهموا في تأصيله عبر العديد من المحطات التاريخية، ترجع أولها إلى حركة الإصلاح الديني باعتبار أنها شكلت البداية الأولى لنشأته، أما عودة هذا المفهوم وبروزه واستخدامه في الأربع العقود الأخيرة، فيشير المؤرخين والمفكرين بأن ظهور المجتمع المدني كان نتيجة التغيرات والتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحلية منها والدولية، التي شهدتها أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وظهور الحركات السياسية والاجتماعية في كثير من الدول نتيجة فشل الديمقراطيات الحديثة في تحقيق العدالة بين المواطنين¹.

1. مفهوم المجتمع المدني ونشأته:

أ. مفهوم المجتمع المدني:

إنه لمن الصعب الوصول إلى صياغة تعريف واضح ومتفق عليه حول مفهوم المجتمع المدني، باعتباره مفهوم قد مرّ بمراحل كثيرة تكاد تختلف في نتائجها الحالية عن بدايات هذا المفهوم، حيث يشير في هذا الصدد جون إهنبغ: "بأنه مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة"، ولعل ذلك يرجع إلى التباين الشديد فيما يدخل ويصنف ضمن المجتمع المدني أو لا يدخل وبين أهداف المجتمع المدني وغاياته²، وعموما فإن المتبع لمفهوم المجتمع المدني وتطوره، يجد أنه فكرة حقا غامضة يكتنفها الالتباس في كثير من الأحيان على أساس هناك العديد من التعريفات الكثيرة والمختلفة نذكر منها باختصار ما يلي:

¹ خالد جمال عبده، الإعلام البديل على الانترنت فلسفة جديدة في الإعلام والاتصال، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص57.

² محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية-دراسة تحليلية نقدية-، مركز البحوث والدراسات، البيان (مجلة البيان)، 1435هـ، ص13.

أن هناك من يعتبر المجتمع المدني ويعرفه على أنه ذلك المجتمع الذي تكثر فيه المنظمات غير الحكومية، وهناك من يركز عن العلاقة التي وجب أن تحكم أفرادها من لطف واحترام، كما أن هناك بعض المفكرين والمختصين من يعرف المجتمع المدني على أساس المجال التطوعي، فيعرفه بأنه هو الذي تنتشر فيه الجماعات المتطوعة التي تجوب البلاد شرقا وغربا لتقديم المساعدات بأشكالها المختلفة، وهناك من يعرفه بالنظر إلى الزاوية السياسية ويضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع السياسي¹.

ويعرف المجتمع المدني بشكل شبه شامل بأنه: "مجموعة من المؤسسات غير رسمية التي لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحا اقتصادية، بل تساهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نفاية، كالدفاع عن مصالح اقتصادية والارتفاع بمستوى مهنة ما، كما أن لها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والأندية الاجتماعية، إلى جانب الغايات السياسية في نشر الوعي السياسي والتنشئة السياسية"².

ويعرف أيضا بأنه " مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"³.

ب. نشأة مفهوم المجتمع المدني:

إن اعتبار مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم ذات الطابع المعقد الذي يكتنفه الكثير من الغموض، وحمله لدلالات غير محددة قد تختلف من مفكر إلى مفكر ومن بلد وزمن إلى آخر ليس بالأمر الجديد، وإنما يعود هذا الاختلاف وعدم التوافق في ضبط المفهوم منذ ولادته كبعد سياسي في الفكر الإغريقي إلى ظهور معلمه في عصر النهضة، وصولا إلى بروزه في المجتمعات الغربية الحديثة بدءا من القرن الثامن عشر، حيث شهد المفهوم العديد من الرؤى عبر هذه المحطات التاريخية المتعاقبة، ميزتها أحداث وتحولات عديدة، فالفكر الكلاسيكي الإغريقي بنا نظريته للمجتمع المدني على أساس مجتمع سياسي، فلم يتصور الإغريقيون مجتمعا مدنيا بدون سياسة، حيث يؤكد في هذا الشأن بيركلييس بقوله: " هنا لا نقول للإنسان الذي ليس له مصلحة في السياسة أنه إنسان يعني بشؤونه الخاصة، بل نقول أنه لا عمل له هنا على الإطلاق"، وفكرة المجتمع المدني السياسي عند الإغريق يعني المجتمع الذي يُعلي من

¹ نصير خليفة، حدود فاعلية المجتمع المدني كآلية لترسيخ ثقافة المواطنة والسلم الاجتماعي بالجزائر، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، مج 01، ع20، 2020، ص27.

² علي ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص17.

³ محمد أحمد براوي، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا، دهوك، 2007، ص12.

شأن المصلحة العامة ويقدها، ويعتبر إعلاء المصلحة الفردية عليها طريق تؤدي للفساد المدني، حيث عبّر عن هذا الطرح أفلاطون في ضرورة وأهمية انصهار المصلحة الفردية في المصلحة العامة، واتفق مع أرسطو في الاعتراف بوجود الحياة الجماعية المشتركة ضمن المجتمع السياسي الذي تشرف عليه الدولة بالرغم من أن أرسطو قد أقر بوجود جماعات مختلفة تشكل مكونات المجتمع¹، أما نظرة الفكر السياسي المسيحي للمجتمع المدني فهي مبنية على خضوع كل مكونات وأشكال المجتمع لسلطة الكنيسة، التي تطورت وتعاظم دورها في أوروبا في القرون الوسطى، فبعد طرح نظرية "السيفين" التي أسندت بمحكمها السلطة السياسية للإمبراطور والشؤون الروحية إلى البابا أو الكنيسة، أصبحت هذه الأخيرة وبشكل تدريجي تحكم سيطرتها على كليات المجتمع وجزئياته، من خلال منح البركة الإلهية للحكام، وهو ما يعني بالضرورة أولوية الكنيسة على الدولة، أين عبّر "أوغسطين" في هذا الشأن بقوله: "أنه لا يمكن أن توجد عدالة إلا في جمهورية المسيح التي تتولى فيها الكنيسة تنظيم شؤون الناس كافة من أجل خلاصهم من شرور الدنيا وآثامها"، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنه قد كان من غير الممكن بناء نظرية حول المجتمع المدني مستقلة عن الكنيسة في هذه الفترة، لأنها تميزت بهيمنتها على مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي نخرها الفساد من كل جانب، وهو ما شكّل ردة فعل قوية من طرف المعارضين لهذه الهيمنة البابوية، تصدى لها وحمل لواءها في ألمانيا مارتن لوتر الذي نادى بالإصلاح الديني، وضرورة فصل الجانب الروحي عن الجانب السياسي والمدني، من خلال إخراج شؤون الإيمان والدين من دائرة سيطرة الدولة، واعتبر أن "الكنيسة لا شأن لها بالسياسة، والدولة لا صلة لها بالروح"، وهي خطوة جريئة تم فيها حقيقة بعد فترة من النضال الفكري والسياسي فصل الاعتقاد الفردي عن شؤون الدولة، حيث يشير ويوضح المفكر اهرنبرغ في وصف هذا التوجه بقوله أنه: "خطوة مهمة أتاحت التوجه نحو نظرية علمانية عن المجتمع المدني"، وهو ما مهد لقيام "اللاذينية" بوصفها مرتكزا لبناء الحضارة الأوروبية في عصر التنوير، تُرجمت في بروز الفكر العقلاني الذي حمله العديد من المفكرين والفلاسفة الذين امنوا بالأصل الديني للمجتمعات السياسية، على أساس أن السلطة هي نتاج المجتمع وليست مفروضة من السماء²، ليخوض هؤلاء في بلورة فكرة مفهوم المجتمع المدني من منطلق إقصاء الدين عن واقع الحياة، لتسطع رؤى قيمية غربية جديدة لهذا المفهوم أثارت جدلا ونقاشا واسعين بين المؤلفين والمفكرين والفلاسفة في الفكر الغربي الحديث، جعلهم يختلفون في التأصيل المفاهيمي للبعض من جوانبه، ولكن رغم ذلك يبقى لهم الفضل في إزالة

¹ محمد أحمد علي مفتي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² المرجع نفسه، ص 24، 27.

الكثير من الضبابية التي كانت تحوم بهذا المفهوم، فهيجل باعتباره أول من ساهم في بلورة مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث، يكتب في مؤلفه (مبادئ فلسفة الحق) بأن: "المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة، وأنه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات، تنتظم كلها داخل القانون المدني"، ويضيف بأنه وجب مراقبته دائما من طرف الدولة على أساس اعتباره مجتمع الحاجة والأناية يخدم المصلحة الخاصة لأفراده، لاتبعه كارل ماركس في طرحه المقارب¹، فيرى أنه "ساحة للصراع الطبقي وهو يتطابق مع البنية التحتية للمجتمع"، ويرى بأن طغيان الصفوة البرجوازية على الدولة يؤدي إلى سيطرة المصالح الخاصة على المصالح العامة، وبالتالي يعتبر المجتمع المدني إطارا وحيز يتم فيه تنظيم المصالح الخاصة ومجالا يتصرف فيه الإنسان باعتباره فرد له مصلحته الخاصة مقارنة بالآخرين من أصحاب النفوذ، في حين لا يجد هذا المفهوم قبولا في فكر غرامشي، باعتباره يخالف النموذج العام والرؤية العامة لهيجل وماركس، ويطرح نموذج المعتدل المتوافق مع أفكار هابرماس، ليعطي مفهوما متطورا للمجتمع المدني، باعتباره مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والأحزاب والصحافة والمدارس، ويفصل دور الدولة عن مهام ووظائف المجتمع المدني، على أساس أن هذا الأخير يمثل ساحة مستقلة عن الدولة والسوق، مع طرحه لإمكانية إقامة علاقات معهما ومع الأطراف الفاعلة داخلهما باعتبار المجتمع المدني كيانا مستقلا، وفي نفس السياق يفسر ويوضح المفكر الألماني يورغن هابرماس طرح غرامشي ويوافقه بأن المجتمع المدني هو الرأي العام غير الرسمي الذي لا يخضع للدولة، يتشكل في العديد من الإيديولوجيات المختلفة، وأنه مجموعة منظمة من المواطنين، تتم تعبئتهم من أجل إحداث تغيير اجتماعي، ومقاومة هيمنة الدولة والسوق، يتجسد في شكل مجموعة من المؤسسات تختص في العديد من المجالات أبرزها التي تعمل في المجال التطوعي والأنشطة الاجتماعية والخدمية والاتصالية².

مما سبق، يتبين بأن مفهوم المجتمع المدني هو غربي المنشأ، وقد مرّ عبر عدة محطات تاريخية ساهمت في بلورة مفهومه وفق أفكار ذات بداية ونظرة مختلفة نوعا ما، وصولا إلى بلورة مفهوم يتميز بنظرة متقاربة كشفت عنه جزء كبير من الضبابية، أما في الفكر العربي المعاصر فهو يأخذ اتجاهين، الأول من حيث البنية ويقصد به "محمل التنظيمات غير الارثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة الصالح العام أو المبادئ المشتركة لأعضائها"، أما الثاني فيركز

¹ حامي حسان، مرجع سبق ذكره، ص 134.

² خالد جمال عبده، مرجع سبق ذكره، ص 59، 60.

على ما يحمله مضمون مفهوم المجتمع المدني، الذي يُعبر ويحمل في طياته قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتكافل، والتنافس الشريف والصراع السلمي بين مختلف مكونات المجتمع سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين¹.

4-1-2 خصائص المجتمع المدني

إن تقدم وتختلف مؤسسات المجتمع المدني يقاس بدرجة فعاليتها في المجتمع، حيث يتحدد هذا الاختلاف بناءً على أربعة معايير أساسية يذكرها "أحمد شكر صبحي" على النحو التالي:²

أ. القدرة على التكيف:

ويقصد بها القدرة والاستطاعة في التكيف مع الوضع في ظل مختلف التطورات الدولية والمحلية، للحفاظ على وجودها وفعاليتها، فالجمود وعدم التكيف سينقص من فعاليتها، وقد يؤدي إلى القضاء عليها، والتكيف عادة يأخذ ثلاثة أنواع، يتمثل الأول في التكيف الزمني والذي يركز على استمرارية المؤسسة وطول نفسها لمدة طويلة، أما الثاني فهو التكيف الجيلي والذي يقصد به وضع استراتيجية لاستمرار المؤسسة من خلال الحرص على ظهور نخب متجددة ومتنوعة وتعاقب الأجيال في القيادة والقاعدة، أما النوع الثالث من التكيف فهو التكيف الوظيفي، الذي يقصد به إحداث التعديلات في البرامج والأهداف والأنشطة وفقاً للظروف والمتغيرات الجديدة، من أبرزه تكيف نشاطات المجتمع المدني ومثليه مع التطورات التكنولوجية خاصة في مجال الإعلام والاتصال، حيث يشير في هذا الصدد فاندو دونك وايم وآخرون VAN DE DONK, Wim بأن الاتصال الداخلي والخارجي للحركات الاجتماعية كان يعتمد على التفاعل المباشر بين الأشخاص (اتصال مواجهي أو اشخصي)، ثم شيئاً فشيئاً تم استكمال التفاعل المباشر بوسائل الإعلام المختلفة مثل المنشورات والكتيبات والنشرات الإخبارية للوصول إلى أعداد كبيرة من الناس، ثم اعتمدت هذه الحركات الاجتماعية بعد ذلك على الصحف، وفي فترات لاحقة على الإذاعة والتلفزيون في فترة الستينيات والسبعينيات للتعريف بأنشطتها، لتشهد عملية الاتصال الداخلي والخارجي للحركات الاجتماعية مستوى جديد في الطرق التي يتم من خلالها التعبئة، وبناء التحالفات والإعلام، والضغط والتواصل والحملات بدءاً من ثمانينات القرن الماضي، معتمدة على أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وظهور

¹مالك شليح توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 03.

²ليندة نصيب، المجتمع المدني: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 15، جامعة باتنة، 2006، ص 179، ص 181.

الانترنت وتطبيقاتها، وهو ما يشكل اليوم فرص للحركات الاجتماعية خاصة منها الجمعيات والمنظمات الحكومية والأحزاب السياسية¹.

ب. الاستقلالية:

وتعني هنا درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وعدم تبعيتها لأي جهة، سواء كانت الدولة في حد ذاتها أو حزب أو جماعة أو شخصية معينة، ويحدد "أحمد شكر" درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني فيما يلي:

- استقلالية في تأسيس ونشأة مؤسسات المجتمع المدني، بحيث وجب أن تتمتع بهامش من الحرية والاستقلالية عن الدولة، فالمجتمع المدني يعتمد بشكل حاسم على البيئة السياسية الأوسع ويتطلب دولة ديمقراطية قوية ومتجاوبة، ومن هنا تعتمد قوة الديمقراطية واستجابتها على طبيعة مجتمعها المدني الذي يركز على المواطنة كمبدأ وأساس، أما عندما تكون الدولة غير مستجيبة ومؤسساتها غير ديمقراطية، فإن طابع العمل الجماعي سيكون بالتأكيد مختلفا عما هو عليه في ظل نظام قوي وديمقراطي، وعليه سيجد المواطنون أن جهودهم في التنظيم من أجل أهداف مدنية قد أحبطتها سياسة الدولة من خلال التجاهل تارة والتضييق والقمع تارة أخرى، وهو ما سيؤدي بطبيعة الحال إلى ظهور أشكال عدوانية متزايدة من الجمعيات المدنية².

- الاستقلالية المالية لمؤسسات المجتمع المدني، حيث وجب على هذه المؤسسات أن تعتمد على التمويل الذاتي من طرف أعضائها والمتعاطفين معها، لأن الاعتماد على التمويل الحكومي في جزء كبير من نشاطاتها سيجعلها أسيرة لمصدر هذا التمويل.

- الاستقلالية الإدارية التنظيمية ونعني بها استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في صنع واتخاذ القرار بعيدا عن تدخل أي جهة أخرى مهما كان موقعها.

- التعقيد: ويقصد به مدى الانتشار الجغرافي للمؤسسة وتعدد المستويات التنظيمية داخلها، الذي سيعكس انخراط شريحة كبيرة ويزيد من حجم وعدد العضوية في المؤسسة، وهو ما سيضمن نطاق أوسع من الولاءات.

ت. التجانس:

ويعني هنا بلوغ المؤسسة وممثليها إلى درجة عالية من التوافق، الذي يؤدي إلى الاستقرار والابتعاد عن النزاعات التي قد تؤثر في أدائها.

¹VAN DE DONK, Wim, LOADER, Brian D., NIXON, Paul G., *et al. op. cit.* p01.

²FOLEY, Michael W. et EDWARDS, Bob. The paradox of civil society. *Journal of democracy*, 1996, vol. 7, no 3, p 45.

هذا وفي نفس السياق، تشير دراسة لعبد الرحمان صوفي ومحمود محمود عرفان بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية في المجتمع العماني "، المنشورة في مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة سلطان قابوس سنة 2008، بأن من أهم خصائص التي تميز منظمات المجتمع المدني الحالي بالإضافة إلى ما تم ذكره سالفاً هي:¹

- أ. أن يكون للمنظمة موقعا متميزا على شبكة التخطيط وصنع واتخاذ القرار في المجتمع المدني.
 - ب. أن تتضمن جميع منظمات المجتمع المدني قسما خاصا بالمعلومات نظرا لأهميتها في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
 - ت. مرونة تغيير أهداف منظمات المجتمع المدني بحيث تستوعب أي تغييرات تطرأ على المجتمع .
 - ث. التطوير التنظيمي والمؤسسي لمنظمات المجتمع المدني .
 - ج. تحقيق صورة فاعلة للاندماج بين مؤسسات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني
- بما يدعم القدرة المجتمعية في الاعتماد الذاتي المتبادل بين مؤسسات المجتمع المختلفة، وهو ما سيدعم ويجدد قدرتها على المنافسة ويعظم القوة التفاوضية لديها في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، حيث يقترح في هذا السياق الباحث سوزان أوستراندر **OSTRANDER, Susan** في دراسته بعنوان " الوكالة والمبادرة من قبل الجمعيات المجتمعية في علاقات الحكم المشترك بين المجتمع المدني والدولة المحلية " سنة 2012، بأنه وجب إعطاء قيمة وتركيز أكبر على تلك العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والدولة كأساس لبناء حكم ديمقراطي تعاوني، فاحترام قرار الجمعيات التي قد تختار العمل منفصلة أو معارضة للحكومة في بعض الحالات ومتصلة ومتعاونة في حالات ومرات أخرى، يدل على أن الأشكال الديمقراطية الحقيقية للحكم المشترك ستصبح ممكنة، مما سيحقق علاقة تعاونية تتسم بالتأثير والاندماج وبالتوازن².

¹هند غدائفي، رحيمة غضبان، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع 07، 2018، ص 298.

²OSTRANDER, Susan A. **Agency and initiative by community associations in relations of shared governance: between civil society and local state.** *Community Development Journal*, 2013, vol. 48, no 4, p. 521.

4-1-3 وظائف المجتمع المدني

مع مطلع الألفية الثانية أصبح المجتمع المدني ساحة ومعركة حاسمة لاستعادة سيطرة المواطنين على الحياة العامة، من خلال بناء نظام يكون أساسه مجتمع مدني متجدد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حرب مواقع طويلة الأمد، تتم بالمشاركة المستمرة في الحياة السياسية والاجتماعية لمقاومة هجمة العولمة، مع السعي لتحقيق الهدف الأساسي، المتمثل في إحياء روح الارتباط في المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع الجهد المستمر من قبل المثقفين المنتمين لمختلف القوى الاجتماعية، للتفكير والعمل من أجل خلق نظام اجتماعي بديل عادل، يمتد أثره على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية¹، وهو ما يستلزم بالدرجة التركيز بالدرجة الأولى على الوظائف التكاملية للمجتمع المدني، التي تختلف وتتعدد على حسب اختلاف التنظيمات التي تشكله واختلاف مجال النشاط واختلاف الأهداف واختلاف الفاعلين الاجتماعيين، حيث يمكن حصر هذه الوظائف بشكل عام فيما يلي:²

أ. تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:

وهنا يعتبر المجتمع المدني ومثليه مثالا وقدوة للالتزام بالقوانين والحقوق والواجبات العامة في تحقيق الانضباط في المجتمع ككل، وزيادة على ذلك يساهم المجتمع المدني في رفع الوعي الجماهيري من خلال معالجة الأزمات والتوترات في المجتمع بالسعي لشمول.

ب. التنشئة الاجتماعية والسياسية:

وهنا يسعى المجتمع المدني ومثليه بتوظيف جميع آلياته من أجل تنشئة الفرد على سلوكيات ديمقراطية تنعكس في ممارساته في المجتمع، تتجسد في غرس قيم ومبادئ كالولاء والانتماء والتضامن والتعاون والتسامح والحوار البناء وتنمية الشعور الجماعي، الذي يجعله يغلب المصلحة العامة عن المصالح الشخصية.

¹COX, Robert W. **Civil society at the turn of the millenium: prospects for an alternative world order.** *Review of international studies*, 1999, vol. 25, no 1, p.27-28.

²جمال كانون، دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم وترقية أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات بولاية ورقلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2017، ص159.

ت. وظيفة الوساطة والتوفيق:

وتتمثل هذه الوظيفة في حفظ حق الدولة والمواطن معا، فالمجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين فقط، بل وجب عليه أن يحقق الحماية للحكومة في الوقت ذاته، وبالتالي يتمثل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التوافق بين الدولة والجماعات المكونة للمجتمع.

ث. تقديم المساعدات للمحتاجين وملاً الفراغ في حالة غياب الدولة:

تتولى الكثير من المنظمات مهمة الدفاع عن الفئات الضعيفة ومساعدتها في المجتمع، وهنا يبرز الدور الحقيقي للمجتمع المدني، فالدولة في بعض الحالات خاصة في فترة الأزمات، قد لا تستطيع أن تواجهها لوحدها لتقديم المساعدات لكافة فئات المجتمع، بحكم القصور المالي أو المادي ونقص المساعدات والنقص الموارد بسبب الغزو أو الاحتلال أو الحروب الأهلية، فتتدخل هنا مؤسسات المجتمع المدني من خلال فتح مجال التطوع والتضامن لمساعدة الفئات الضعيفة، بتقديم خدمات خيرية وأخرى اجتماعية، كالمساعدات المالية وبناء المدارس والمستشفيات، وتقديم المعونات للأسر المحدودة الدخل.

ج. وظيفة الدمج الاجتماعي ولمّ الشمل:

وهنا تعتبر هذه الوظيفة هامة وخطوة في نفس الوقت، تتجلى في تدخل المجتمع المدني في مجال الصلح ولمّ الشمل في الحالات التي يصاب فيها الكيان المجتمعي في إحدى فتراته بالغيان والصراع والانهيار والانقسام لعدة أسباب، قد تكون سياسية أو اجتماعية .

ح. أداة للتعبير والمشاركة الفردية والجماعية:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني قنوات وفضاءات للتعبير عن المطالب والمصالح بطريقة فردية وجماعية بأسلوب حضاري منظم ومفتوح، وإن كانت هذه المطالب والمصالح معارضة للحكومة وسياستها وتوجهها، وذلك تجنبا لأي صدام أو احتجاجات أو عنف، فعبر هذه المنظمات أو مؤسسات المجتمع المدني تصل الأفكار والمقترحات إلى السلطة، فيتشكل بذلك رابط بين الفرد ودولته، وهو ما يساهم في تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، والقدرة على المبادرة بالعمل الفردي والجماعي دون قيد أو خوف¹.

¹ سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر، القاهرة، 1995، ص 07.

خ. وظيفة تحقيق وحماية الديمقراطية:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مدارس للتنشئة الاجتماعية والسياسية، وتلقين المهارات اللازمة للديمقراطية، فالمجتمع المدني هو جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي، ويعتبر الكثير بأن الديمقراطية هي توأم المجتمع المدني، فهذا الأخير هو أداة لمراقبة الدولة وموازنتها، وأداة لحماية المجتمع من تعسف السلطة والدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية للأفراد، ومجالاً يساهم في نشر ثقافة الديمقراطية وممارسة المشاركة السياسية وحرية التعبير.

د. وظيفة التنمية الشاملة:

وهي وظيفة تتجلى في مشاركة منظمات المجتمع المدني جنباً إلى جنب في التنمية وعملية التغيير والتطور للأفضل، فقد أثبتت الكثير من التجارب أن مشاركة المستويات الشعبية في خطط التنمية قد أتت أكلها وعلى أنها تعتبر خير ضمان لتحقيق النجاحات، فمشكل التنمية لا يكمن دائماً في قلة الموارد المادية بل في كيفية استغلالها، وأن الاستثمار الحقيقي لا بد أن يتم في الإنسان، فالطاقة البشرية الموجودة في هذه المنظمات هي التي ستساهم في تنمية وتطوير المهارات الفردية، وهي التي ستتولى شرح فحوى البرامج التنموية والتحسيس بأهميتها، مما يقلل من عبء الحكومات.¹

ذ. وظيفة تنمية الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

يتجلى ذلك في تحقيق والمحافظة على طابع التعاقدية للدولة، من خلال تقليص آليات سيطرتها بالمشاركة السياسية من طرف أفراد المجتمع المدني، سواء بالترشح أو الانتخاب عن ممثلين في مختلف الهيئات الانتخابية الرسمية، وتوعية وتحسيس أفراد المجتمع بالحفاظ على المكاسب السياسية وتطويرها، من خلال تطوير آليات المشاركة عبر استخدام أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد، التي أصبحت أدوات رقابية في يد المجتمع المدني لقطع دابر الفساد والتزوير السياسي، الذي نخر الدولة عقوداً من الزمن، أما في المجال الاقتصادي، فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني تمنح أعضائها تكويناً ومهارات وشبكة اتصالات تتيح لهم إدارة مشاريع اقتصادية من مختلف الأحجام، مع ضمان المرافقة عبر مختلف محطات المشروع، وهذا وتساهم اليوم منظمات المجتمع المدني في إنجاح مختلف الخطط الاقتصادية للدولة، من خلال تقديم عروض ونماذج مشاريع ناجحة للإقتداء بها، إلى جانب اقتراح نماذج مشاريع للتطبيق والتعريف بطرق التمويل والحصول على المساعدات، أما الجانب الاجتماعي فمجال منظمات المجتمع المدني راقى في هذا المجال وهو ما نستشفه من خلال ما تلعبه هذه المنظمات كوسيط اجتماعي بين السلطات والفئات الضعيفة،

¹ سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 05.

نتيجة صعوبة وصول الدولة إلى مجال تواجدها، مع عملها على تنمية مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال تقديم المساعدات للفئات الهشة، وتشجيع العمليات التضامنية في فترة الأزمات مثل ما حدث في فترة جائحة كورونا، هذا وتساعد هذه المؤسسة العريقة الكثير من الشباب في بناء على علاقاتها في الالتحاق بمناصب عمل لتساند الدولة في القضاء على البطالة والفقر، دون أن ننسى عملها التطوعي ومجالها الخيري الحيوي في بناء المساجد والمستشفيات ودور الرعاية والمدارس وغيرها من الأعمال المشرفة في هذا الجانب، أما من الناحية الثقافية فنجد أن هذه المنظمات رائدة في هذا المجال، بحكم أنها منظومة قيمية تريد أن تؤسس لمشروع حضاري، فهذا المجال هو المفضل لديها تحاول من خلاله نشر ثقافات سياسية واجتماعية واقتصادية ذات بعد أخلاقي وسلوكي، يُترجم ذلك من خلال نشاطاتها الثقافية والتربوية الراقية التي تصبو إلى نشر ثقافة المواطنة والحوار والتسامح واحترام الآخر وغيرها من الأبعاد والمؤشرات¹.

4-2 الحركة الجمعوية ودورها في الرقي بنشاطات المجتمع المدني

4-2-1 تعريف الجمعيات وتمييزها عن التنظيمات المشابهة

إن المجتمع المدني يضم عادة التنوع الشديد من حيث المساحة واللاعبين والأشكال المؤسسية، وتختلف فيه درجة الرسمية والاستقلال الذاتي والنفوذ²، وهو يتشكل من ثلاثة أشكال من التنظيمات والمؤسسات تتمثل في الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات العمالية والمنظمات الغير حكومية أو الجمعيات الأهلية، حيث سنسلط الضوء في هذا المطلب على الشكل الثالث من هذه المؤسسات، والمتمثل في الحركة الجمعوية أو الجمعيات باعتبار أنها تمثل جانب من دراستنا خاصة منها التطبيقية، وبحكم أنها أكثر الأشكال عددا وتواجدا في الساحة، لأنها منفتحة على جميع فئات المجتمع وتمثل نسبة كبيرة جدا من الفاعلين في المجتمع المدني، إلى جانب تعدد اختصاصاتها ومجالاتها وأنشطتها.

¹ جمال كانون ، مرجع سبق ذكره، ص162.

² رحاب مختار، منظمات المجتمع المدني والدور المرتقب في تدعيم قيم المواطنة وغرس ثقافة الانتماء لدى الفرد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 03، الجزائر ، 2013، ص83.

1. تعريف الجمعية:

تعتبر الجمعيات شكل من أشكال الحركات الاجتماعية الحديثة، تصنف ضمن القطاع الثالث الغير الربحي بعد القطاع الأول المتمثل في الدولة والقطاع الثاني والربحي المتمثل في القطاع الخاص¹، تنشأ عن إرادة مجموعة من الأشخاص، في شكل تنظيم طوعي وفق الإطار القانوني الذي يفرضه تشريع متخصص في دولة ما، من أجل تحقيق أهداف وخدمات معينة غير ربحية حسب نوع وطابع الجمعية، وفي نفس السياق تعرفها أماني فنديل بأنها "مؤسسات أو منظمات تطوعية خاصة تتبنى أهدافا متنوعة وقد تنشط في مجال واحد أو في عدة مجالات"².

ويعرفها القانون الجزائري المتعلق بالجمعيات (القانون 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012) في مادته الثانية: "بأنها عبارة عن تجمع من أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا، ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لا سيما في المجال المهني الاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني"³.

2. تمييز الجمعية عن التنظيمات المشابهة:

مما سبق من تعريفات يتبين بأن الجمعيات تختلف عن غيرها من الأشكال والتنظيمات المدرجة ضمن مؤسسات المجتمع المدني على غرار الأحزاب السياسية والنقابات والتعاضديات من حيث التكوين والنشاط وعموما يمكن تحديد هذا الاختلاف فيما يلي:⁴

أ. الاختلاف عن الأحزاب: يشير بعض الباحثين بأن الأحزاب السياسية تمثل نقطة مهمة للتواصل بين المجتمع المدني والدولة، ويؤمنون بأن المجتمع المدني وجب أن يتم تمثيله سياسيا، فهم يعتبرون الشركات والجمعيات والأحزاب كلها وحدات تضم أفراد تحقق شكلا سياسيا موحدا تتمتع بقدرات سياسية موحدة⁵، ولكن يبقى المدافعون الجدد عن فكرة المجتمع المدني مؤمنين بفكرة تمييز الأحزاب عن الجمعيات، باعتبار أن هذه الأخيرة تتميز

¹مدحت محمد أبو النصر، أداة منظمات المجتمع المدني، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص81.

²عبد الله بوضورة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة، 2011، ص ، ص19، 20.

³أنظر المادة 02 من قانون 12-06 المؤرخ في 18 صفر 1433 هو الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، ع 02 بتاريخ 15 يناير 2012، ص33.

⁴عبد الوهاب داودي، الاتصال الجمعي ودوره في ترقية الخدمة الاجتماعية الشبانية من خلال مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2020، ص20.

⁵KAVIRAJ, Sudipta, KHILNANI, Sunil, et al. (ed.). *Civil society: history and possibilities*.

Cambridge University Press, 2001.p31.32.

بطابعها الاجتماعي والثقافي والعلمي والتربوي والديني والرياضي والبيئي والخيري والإنساني أما الأحزاب فهي ذات طابع سياسي محض، هذه الأخيرة تأسسها صعب وفيه مشقة بحكم أنها تؤسس وطنيا فقط وقد يستغرق الحصول على الاعتماد مدة طويلة، أما الجمعيات تتميز بسهولة تأسيسها، ويفتح فيها مجال التأسيس على المستوى المحلي والجهوي والوطني، هذا وبالإضافة لذلك فعلى الصعيد الجمعي يمكن للشخص أن ينخرط في عدة جمعيات بشكل سلس وبسيط، بينما على الصعيد الحزبي لا يمكنه الانتماء لأكثر من حزب بحكم أنه من واجب الفرد الولاء لحزب واحد فقط بعد الاقتناع بأفكاره وبرنامجه.

ب. **الاختلاف عن النقابات:** إن العمل النقابي يتأسس بناء على الدفاع عن حقوق ومطالب جهة عمالية معينة، لذا نجد أن أغلبية المهن لها نقابات خاصة بها مثل: نقابة المحامين ونقابة الأطباء ونقابة المعلمين وغيرها، تعمل على الدفاع عن مصالح أعضائها وتحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي والمهني.

ت. **الاختلاف عن التعاضديات:** تتميز التعاضديات بالجانب التضامني التكافلي بين أعضائها من خلال تقديم خدمات لأعضائها ولذوي حقوقهم، في مجالات الصحة وتقديم المساعدات المالية للمحتاجين، وتنظيم الأنشطة العلمية والثقافية والترفيهية لمنتسبيها، ولكن بالرغم من ذلك تبقى مهام هذه التعاضديات محدودة ومحصورة تقريبا في المجال التكافلي لفئة معينة مقارنة بمهام الجمعيات ومجالاتها الواسعة.

ث. **الاختلاف عن المنظمات غير الحكومية:** هناك شبه كبير بين الجمعية والمنظمة الغير الحكومية، باعتبارهما أهما لا ترتبطان بالقطاع الحكومي، ولا تهدفا إلى تحقيق ربح مادي، وأن نشاطهما تطوعي، ل يبقى وجه الاختلاف فقط في حجم النشاط، بحيث يعتبر حجم نشاط المنظمة أكبر من حجم الجمعية، على أساس اعتبار أن المنظمة تتشكل من عدة جمعيات.

4-2-2 أنواع الجمعيات والإجراءات القانونية الواجبة لتأسيسها في الجزائر

لقد تم التوصل فيما تم طرحه في مجال تعريف الجمعيات على أنها شكل من أشكال المجتمع المدني، وأنها جزء منه وتعتبر همزة وصل بين الدولة والمواطن، حيث يشهد لها التاريخ والعديد من مكونات المجتمع بأنها عنصر حيوي في المجتمع لا يمكن التغاضي عن دورها البارز وبالخصوص في مجال التطوع والمساهمة في بناء الحس المدني، وهو ما عبرت عليه العديد من المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 في المادة 20 منه، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966 في المادة 22، إضافة للمواثيق الإقليمية من بينها الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق

الإنسان، وصولاً إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان سنة 2004 في المادة 24 منه¹، أما في التشريعات والقوانين الجزائرية فقد تجسّد الأمر في الدساتير والقوانين والأوامر المتعاقبة يغلب عليها الطابع المنساباتي، بناء على إصدارها بمناسبة أحداث سياسية واجتماعية، ووفقاً لقراءة كرونولوجية سريعة تتمثل أبرز القوانين التي خاضت في مجال الجمعيات في مجال التأسيس والتركيبية والإجراءات وغيرها من الأمور التنظيمية نجد الأمر رقم 79/71 والقانون 15/87 ، والقانون 31/90 باعتباره أول قانون في هذا المجال بعد تبني التعددية في حرية الرأي والتعبير في ظل دستور 1989، ثم دستور 1996 الذي أكد على حرية إنشاء الجمعيات خاصة في مادتيه 41 و43، وصولاً إلى الأمر 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 الذي يعتبر آخر القوانين الساري العمل به لحدّ الساعة في مجال إجراءات وكيفية تأسيس وتنظيم الجمعيات وهيكلتها وأنواعها ومجالاتها، وغيرها من الأمور التنظيمية الأخرى.

• أنواع الجمعيات في التشريع الجزائري:

بناء على قانون الجمعيات 06/12 الجزائري، صنف المشرع الجزائري الجمعيات على أساس الإقليمي وعلى أساس طبيعة نشاطها، فالتصنيف الأول يتمثل في الجمعيات البلدية والجمعيات الولائية والجمعيات ما بين الولايات والجمعيات الوطنية، أما التصنيف الثاني فيتمثل في الجمعيات ذات المنفعة العمومية والجمعيات الدينية والجمعيات ذات الطابع الخاص (المؤسسات، الوداديات، الجمعيات الطلابية والرياضية) والجمعيات الأجنبية.

1. تصنيف الجمعيات على أساس إقليمي وهي أربعة أنواع:²

أ- الجمعيات البلدية: تنشط في إقليم البلدية فقط، يتكون الحد الأدنى للأعضاء المؤسسين لها من 10 أعضاء، يودع تصريح التأسيس لها بالمجلس الشعبي البلدي ويستلم وصل تسجيل الجمعية من قبل رئيسه.

ب- الجمعيات الولائية: تنشط في إقليم الولاية، يتكون الحد الأدنى من الأعضاء المؤسسين فيها بـ: 15 عضو يمثلون بلديتين على الأقل، يودع تصريح التأسيس لها على مستوى مكتب التنظيم بمقر الولاية ويستلم وصل تسجيل الجمعية من قبل الوالي.

¹ زغومحمد، حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 16، الجزائر، 2016، ص 140.

² رشيد خضير، وسائل الإعلام والاتصال ودورها في تحسين أداء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، مجلة المجتمع والرياضة، مج 04، ع 02، الجزائر، 218.

ج- الجمعيات ما بين الولايات: يشمل نشاطها الإقليمي أكثر من ولاية، يتكون الحد الأدنى من الأعضاء المؤسسين لهذا النوع من الجمعيات بـ 21 عضو يمثلون ثلاثة ولايات على الأقل، يودع تصريح بالتأسيس لها على مستوى وزارة الداخلية بالجزائر العاصمة، ويستلم وصل التسجيل عند إيداع الملف من قبل وزير الداخلية.

د- الجمعيات الوطنية: وهي جمعيات تنشط على مستوى كامل التراب الوطني، تم تحديد الحد الأدنى لعدد الأعضاء فيها عند التأسيس بـ 25 عضو يمثلون 12 ولاية على الأقل، ويتم إيداع ملف التأسيس على مستوى وزارة الداخلية أين يتم تسليم وصل تسجيل الجمعية من قبل وزيرها.

2. تصنيف الجمعيات على أساس طبيعة النشاط وهي أربعة أنواع:¹

أ- الجمعيات ذات المنفعة العمومية: وهي جمعيات لها موقع هام وتحضى بمشروعية كبيرة من طرف السلطات، فهذه الأخيرة هي صاحبة السلطة التقديرية في الاعتراف بهذا النوع من الجمعيات، من أبرزها جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية التي تحصلت على هذه الصفة واعترفت لها السلطة بالنفع العام سنة 2003، يحضى هذا النوع من الجمعيات على الدعم المادي والمعنوي طبقا للمادة 34 من قانون الجمعيات 06/12.

ب- الجمعيات الدينية: تدخل ضمن تصنيف الجمعيات، ولكن الملاحظ أن المشرع الجزائري شدد الأمر نوعا ما في تأسيس هذه الجمعيات ذات الطابع الديني، وأخضعها لنظام خاص طبق للمادة 47 من الأمر 06/12، نظرا لحساسية الموضوع في ممارسة الشعائر الدينية للمسلمين وغير المسلمين.

ج- الجمعيات ذات الطابع الخاص: أشار إليها المشرع الجزائري في الباب الرابع من قانون الجمعيات من المادة 48 إلى المادة 52 على التوالي وتضم ثلاثة أنواع وهي:

أ. المؤسسات: أشار إليها المشرع في المادة 53 من قانون الجمعيات وهي نوع من الجمعيات، تؤسس من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، لهدف محدد ومؤسس على صلة قائمة أو معترف بها لترقية عمل أو نشاطات محددة، كما يمكنها أن تنشأ من طرف شخص أو عائلة، واشترط فيها المشرع أن تنشأ بموجب عقد رسمي يحرره موثق، حيث لا تعتبر المؤسسة جمعية إلا إذا قام المكلفون بإدارتها بالتصريح لدى السلطة العمومية المختصة.

ب. الوداديات: وهي نوع من الجمعيات يؤسسها أشخاص طبيعيين على أساس أخوي وتضامني وتحديد علاقات الصداقة، تهدف إلى تعزيز التقارب والعيش المشترك من خلال تنظيم أنشطة واحتفالات ذات العلاقة بتخليد الروابط والقيم وإحياء الذاكرة الجماعية.

¹ زغومحمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 141، 142.

ت. الجمعيات الطلابية والرياضية: وهي جمعيات تخضع لأحكام قانون الجمعيات فيما لم يرد بشأنه نص خاص، بحكم خصوصية نشاطاتها وارتباط هذا النوع من الجمعيات بالمؤسسات التي ينتمون إليها، حيث تبرز هذه الجمعيات من خلال تسميتها بالاتحاديات الرياضية والرابطة الرياضية والنوادي الرياضية الهاوية وغيرها.

ث. الجمعيات الأجنبية: وهي جمعيات أشار إليها المشرع الجزائري في المادة 59 من الأمر 06/12، ويقصد بها كل جمعية أجنبية مهما كان شكلها أو موضوعها، لها مقر على التراب الوطني وتُسير كلياً أو جزئياً من طرف أجنبي، أو لها مقر بالخارج وتم اعتمادها والاعتراف بها وتم الترخيص لها بالإقامة والنشاط على التراب الوطني.

3. الشروط والإجراءات القانونية لتأسيس جمعية بالجزائر:

إن إنشاء أو تأسيس جمعية، يتطلب بعض الشروط والإجراءات نص عليها المشرع الجزائري في الأمر 06/12 الساري المفعول، حيث أخضع في مادته الرابعة (04) الأفراد الراغبين في تأسيس الجمعية أو الانضمام إليها جملة من الشروط القانونية والإجراءات لتأسيسها.

1. الشروط القانونية:¹

وتتمثل أولاً في الشروط الشكلية التالية:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- الجنسية الجزائرية.
- التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .
- أن يكونوا غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية.
- أما من ناحية الشروط القانونية المتعلقة بعدد أعضاء المؤسسين للجمعية، ربطه المشرع الجزائري بالنشاط الجغرافي وحجم الجمعية فنص في مادته السادسة (06) على الحد الأدنى من الأعضاء في كل نوع من الجمعيات وفقاً لما يلي :

❖ 10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية.

- 15 عضو بالنسبة للجمعيات الولائية منبثقين عن بلديتين على الأقل.
- 21 عضو بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات منبثقين عن ثلاثة ولايات على الأقل.
- 25 عضو بالنسبة للجمعيات الوطنية منبثقين عن اثني عشرة ولاية على الأقل.

عبد الوهاب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 206-207.¹

- وأما الشروط المتعلقة بالقانون الأساسي للجمعيات، فقد اشترط على الجمعيات قانونا أساسيا للجمعية باعتباره مرجعا قانونيا تسيير عليه الجمعية، واشترط فيه أيضا على أن يُعرض على الجمعية العامة التأسيسية ويصادق عليه بالإجماع بعد أن يكون قد تضمن في بنوده ما يلي: 1:
 - الموضوع أو الهدف والتسمية ومقر الجمعية.
 - نمط التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي.
 - ❖ حقوق وواجبات الأعضاء.
 - شروط وكيفيات انخراط الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم.
 - الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
 - قواعد وكيفيات تعيين المندوبين في الجمعيات العامة.
 - دور الجمعيات العامة والهيئات التنفيذية ونمط سيرها.
 - طريقة انتخاب وتجديد الهيئات التنفيذية وكذا مدة عهدها .
 - قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات التنفيذية .
 - ❖ قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات التنفيذية.
 - ❖ قواعد وإجراءات أيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية .
 - جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي.

2. إجراءات تأسيس جمعية بالجزائر:

إن تأسيس أو إنشاء جمعية في الجزائر يتطلب بعض الإجراءات، تُتبع في شكل خطوات، منها ما يكون ضمن المرحلة التحضيرية، وهو إجراء روتيني عادي يتم فيه التحضير والإعداد لمشروع معين، إلا أن المشروع الجمعي الذي يتميز بطابعه التطوعي، يتم فيه تحديد المشروع الجمعي من خلال تحرير القانون الأساسي والقانون الداخلي واسم الجمعية كمرحلة أولى، ثم تأتي مرحلة تجسيد المشروع من خلال إضفاء الصبغة التعاقدية القانونية عليه من طرف الأعضاء بعقد الجمعية العامة التأسيسية، التي يعرض عليها ما تم إعداده في المرحلة التحضيرية للمصادقة عليه، ثم

¹أصرية عكوش، دليل استعمال للجمعيات الجزائرية، البرنامج التشاوري المتعدد الأطراف، نسخة مترجمة ومراجعة من طرف صالح خشخوش وصالح كشد، الجزائر، 2014، ص18.

إيداع الملف الجمعية لدى السلطات المختصة والتحصيل على تصريح بالتأسيس وإجراءات الإشهار في جريدة يومية، لاتباعها في المرحلة الأخيرة بعض الإجراءات النهائية العادية والروتينية، التي تسهل عملية تسيير الجمعية في أريحية كفتح حساب بنكي وتأمين أعضاء الجمعية، وعموماً يمكن تحديد وتبسيط مسار إنشاء جمعية عبر إتباع الخطوات والمراحل التالية:¹

أ- المرحلة التحضيرية:

* **تحديد المشروع الجمعي:** وهي مرحلة تسمح بتحديد جيد لمشروع الجمعية والذي يجب أن يكون واضحاً، يتم في المرحلة التحضيرية وهو عموماً يجب على بعض الأسئلة حول النشاطات والخدمات التي ستقدمها الجمعية، أهداف وغايات هذا المشروع، الوجهة، الفئة المستهدفة، المدة المطلوبة للإنجاز المشروع... بأي كفاءات؟ وبأي موارد؟ وبمساعدة من؟ وإلى غير ذلك من النقاط المهمة.

* **تحرير القانون الأساسي والقانون الداخلي:** بعد تحديد المشروع الجمعي، يتم مباشرة الانطلاق في صياغة وتحرير القانون الأساسي للجمعية، باعتباره العقد الأساسي الذي يربط بين أعضاء الجمعية، من خلال إشراكهم في النقاش بكل جدية مع الأخذ بعين الاعتبار بالقوانين الأساسية النموذجية التي تضعها وتقرها الدولة ممثلة في السلطة التنظيمية المختصة، إضافة إلى ذلك يمكن في هذه المرحلة إعداد القانون الداخلي للجمعية.

* **اسم الجمعية:** وهي مرحلة تأتي بعد تحرير الأهداف والفئة المستهدفة وتحرير القوانين، حتى يعكس اسم الجمعية موضوعها واختصاصها أو مجالها.

ب- مرحلة تجسيد المشروع الجمعي:

* **الجمعية العامة التأسيسية:** بعد المرحلة تحضيرية تأتي مرحلة تجسيد مشروع الجمعية، حيث تعطى الصبغة التعاقدية القانونية لكل ما تم تحريره من قوانين (القانون الأساسي والداخلي) أثناء عقد الجمعية العامة التأسيسية، وذلك بعد فتح مجال النقاش وإعطاء فرص إثراء هذه القوانين لكل الأعضاء، لتأتي عملية المصادقة على جميع القوانين التي تعتبر بعد ذلك بمثابة التزام تعاقدي تتأسس عليه الجمعية، ثم يتم بعد ذلك في نفس المكان والزمان، انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي ورئيس الجمعية مع تحديد المسؤوليات لكل عضو، تحت إشراف ومراقبة المحضر القضائي الذي فُرض حضوره الإجمالي بناء على التعديلات والإصلاحات الواردة في الأمر 06/12 من خلال تحرير محضر مفصل عن عقد الجمعية العامة التأسيسية ومخرجاتها يودع مع الملف.

¹أصرية عكوش ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص14 ، 15.

***التصريح التأسيسي:** تحصل عليه الجمعية من خلال ممثلها المسؤول الأول في الجمعية (رئيس الجمعية)، بعد إيداع ملف إداري كامل وبعد استيفاء إجراءات التحقيق الأمني، ليتم بعد ذلك الشروع في الإشهار عن الجمعية في جريدة يومية لإضفاء عليها الشرعية القانونية كشخص معنوي ومؤسسة تتمتع بذمة مالية مستقلة ولديها أهلية إبرام العقود والتقاضي.

ج-مرحلة استكمال بعض الإجراءات الروتينية لتسهيل عملية تسيير الجمعية:

* **فتح حساب مالي:** بعد الحصول على وصل تصريح بتأسيس جمعية، يتولى رئيس الجمعية وأمين المال مهمة فتح حساب بنكي واحد للجمعية على مستوى بنك عمومي أو أحد مكاتب البريد، حتى تتمكن الجمعية الحصول على الإعانات والهبات واشتراكات المنخرطين .

* **التأمين:** وهو إجراء احترازي يقع على مسؤولية الجمعية، وجب القيام به لحماية أعضاء الجمعية وأموالها، خاصة عند القيام بنشاطات معينة، والتي تحمل المخاطر مثل الرحلات السياحية والمخيمات الصيفية ومباريات كرة القدم وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

3. الجانب التنظيمي والإداري للجمعيات:

تتميز الجمعية كغيرها من المؤسسات الدولة بهيكل تنظيمي وإداري خاص بها، يمنح لأعضائها نوع من حرية التسيير، ترجمها المشرع في جهازين، فالأول يتمثل في الجمعية العامة وتعتبر بمثابة برلمان الجمعية أما الثاني فيتمثل في المكتب التنفيذي أو المسير يتولى القيادة والإدارة.

أ- الجمعية العامة: وتعتبر الهيئة العليا في الجمعية، تتكون من جميع الأعضاء المؤسسين الذين تتوفر فيهم حق التصويت الوارد في القانون الأساسي، أشار إليها المشرع الجزائري في المواد 25 و26 و27 من الأمر 06/12 وأبرز أهميتها، أما التنظيم الذي يحكم كيفية تسيير هذا الجهاز فيعود للقانون الأساسي المصادق عليه من الأعضاء المؤسسين للجمعية، بحيث يبين فيه الكيفية التي يتم فيها الدعوة لانعقاد الجمعية العامة، ومن صاحب السلطة في الدعوة للجمعية العامة حسب كل وضعية معينة في الحالات العادية والاستثنائية، والوقت الذي تنعقد فيه الجمعية العامة، وعدد مرات عقد الجمعية العامة العادية والاستثنائية، إضافة إلى الإشارة في مواد القانون الأساسي للجمعية لبعض الأمور التنظيمية الخاصة بالجمعية العامة، مثل كيفيات إرسال دعوة الحضور لأشغال الجمعية العامة، والمدة الزمنية القانونية التي وجب فيها إعلام العضو المؤسس بانعقاد الجمعية العامة، ومختلف قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية وهيئاتها.

أما بالنسبة للاختصاص وصلاحيات الجمعية العامة كجهاز مهم فهو يبيث في المسائل التالية:¹

- المصادقة على التقرير الأدبي والمالي السنوي للجمعية.
- المصادقة على النظام الداخلي للجمعية.
- التداول على نقاط مسجلة في جدول الأعمال ذات الاختصاص بهذا الجهاز كتعديلات القانون الأساسي والقانون الداخلي وغيرها من النقاط.
- انتخاب الهيئات القيادية .
- البث في قبول الهبات والوصايا.
- الموافقة على مبلغ الاشتراكات السنوية.
- البث في حل الجمعية.

ب- المكتب التنفيذي: وهو ذلك المكتب المنتخب من طرف الجمعية العامة الانتخابية، يتولى إدارة وتسيير الشؤون العادية للجمعية بصفة رسمية ومستمرة طويلة مدة العهدة الانتخابية، يسهر على تنفيذ أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للجمعية وقرارات الجمعية العامة، أما تركيبته الأساسية تتمثل في ثلاثة أعضاء وهم الرئيس والأمين العام و أمين المالية إضافة إلى مساعديهم، حيث ينص القانون الأساسي للجمعية طريقة انتخابهم ومدة عهدهم وبيان ما يتعلق بقواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قراراته، وفي غالب الأحيان ولضمان سير المكتب بشكل سلس ومتعاون، يتكون المكتب التنفيذي في أغلبية الجمعيات من سبعة أعضاء دائمين وهم رئيس الجمعية، النائب الأول لرئيس، النائب الثاني للرئيس، الأمين العام ، نائب الأمين العام، أمين المالية، نائب أمين المال، وتتمثل مهامه فيما يلي:²

- ضمان تنفيذ إجراءات القانون الأساسي والنظام الداخلي وتنفيذ قرارات الجمعية العامة.
- تسيير ممتلكات الجمعية.
- تحديد اختصاص ومهام الأعضاء المساعدين.
- إعداد مشروع القانون الداخلي.
- اقتراح تعديلات القانون الأساسي والنظام الداخلي.

¹ عبد الوهاب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

² عبد الوهاب داودي، مرجع سبق ذكره ، ص 203

- ضبط مبالغ النفقات الزهيدة.
 - اقتراح كل إجراءات تحسين عمليات التنظيم وتنصيب أجهزة الجمعية.
 - دراسة شطب عضوية لمن يرتكب مخالفة خطيرة.
 - إنشاء لجان دائمة أو مؤقتة تسنده في أعماله خاصة في الجمعيات الوطنية وما بين الولايات بحكم حجمها.
- وزيادة على ذلك وطبقا للقانون الأساسي للجمعية، تُسند لرئيس الجمعية مهمة تمثيلها في جميع أعمال الحياة المدنية ولدى السلطات العمومية، والتفاضي باسمها، واستدعاء المكتب التنفيذي ومختلف أجهزة الجمعية، وإعداد الحصيلة الأدبية والمالية وعرضها على الجمعية العامة للمصادقة، أما الأمين العام فيتولى مسك سجلات المداومات، وقائمة المنخرطين، وتسيير الأمانة العامة للجمعية، من خلال معالجة البريد الصادر والوارد، كما يتولى أمين المالية تسيير أموال الجمعية، وجرد الأملاك من اشتراكات أعضائها والمداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها، الهبات النقدية والعينية، الوصايا والتبرعات والإعانات التي تقدمها الدولة¹.

4-2-3 مساهمة الجمعيات في ترسيخ ثقافة المواطنة في الواقع ونشرها عبر المواقع بالجزائر

في الفترة التي شكك فيها العديد من المراقبين في تنوع ونضج المجتمع المدني في العالم العربي، أعرب عدد من العلماء المحترمين بأن المجتمعات المدنية النابضة بالحياة والمستقلة ستظهر قريبا في الدول العربية²، وهو ما تحقق في كثير من هذه الدول على رأسها الجزائر التي فتحت بتوجهها السياسي الجديد بعد صدور دستور 1989م آفاقا جديدة للمجتمع المدني بمختلف مكوناته، فتبني التعددية وحرية الرأي والتعبير والتوسع في مجال الحقوق والحريات بشكل عام، مكّن للجمعيات من لعب دور هام في تجسيد الديمقراطية والمواطنة من خلال الوظائف المنوطة بها، فدورها الريادي في تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة السياسية والمجتمعية وكل ماله علاقة برسالتها النبيلة، مهّد لها الطريق بأن تقوم بدور الوسيط بين الفرد والدولة، باعتبارها مؤسسة تنشئة اجتماعية تقوم بتلقين المواطن مبادئ النضج المدني وتنميته، وتبعث فيه روح المواطنة والمشاركة والمسؤولية في جميع القضايا، باعتبار أن الدولة لا تستطيع القيام بكل شؤون الناس، حيث يعبر ويرى الفقيه جورج بيردو **Georges Pudeau** في هذا الشأن مبرزا الدور الهام للجمعيات والتنظيمات بأنه إذا كانت الديمقراطيات التقليدية تضمن لكل فرد حق المشاركة في صياغة

¹ زغو محمد، مرجع سبق ذكره، ص145.

² HALL, John R. (ed.). *op. cit.* p277.

الإرادة العامة، فإن الديمقراطيات الحديثة عليها أن تتماشى مع العالم الاقتصادي والاجتماعي المعقد، ودور الفرد فيها لا يكون فعال إلا بواسطة التنظيمات المختلفة التي تؤطر الفرد وتدعمه وتحميه¹.

فعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الجمعيات، بالرغم من حداثتها ونقص تمويلها وخبرتها، إلا أنها تمكنت اليوم من ترجمة كل مظاهر ومعاناة المجتمع واهتماماته ومشاكله المختلفة إلى مقترحات ومطالب ومشاريع تنمية، سعت إلى حل جانب منها، وتحاول وتسعى إلى حل الجانب الأكبر منها من خلال طرحها على السلطة، باعتبارها وسيطا وممثلا حقيقيا عن المجتمع، بإتباع كافة الطرق الناجعة، واستعمال واستخدام مختلف الأدوات والوسائط التي تسهل المهمة التي ولدت وتأسست من أجلها، وتتجلى إسهامات الجمعيات كجزء مهم في المجتمع المدني اليوم في اقتناع المواطن على إنشاء هذه الجمعيات، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإيصال أفكاره ومشاكله ومطالبه، وهو ما تولد عن تحقيق أرقى وأسمى مبادئ ثقافة المواطنة، التي تتجلى من خلال العقد الاجتماعي الذي يضبط التوازن العلاقة بين الدولة والمجتمع، بحيث تعمل الجمعيات ومختلف مكونات الأخرى للمجتمع المدني على استمرار واستقرار هذا التعاقد، من خلال تحصين المجتمع من تركيز السلطة في يد الحكومة، وتحصن المجتمع من انتشار الفساد والبيروقراطية ودكتاتورية التسيير السياسي، والسيطرة على السوق التجارية من طرف أفراد أو عائلات، ومن أبرز تجليات المواطنة التي صنعتها الجمعيات هو تعليم وإكساب أعضائها مهارات الحوار والنقاش داخل هياكلها، وهو ما يزيد الشعور بالانتماء للجماعة، ويمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش والوعي بأهمية المشاركة والتضامن والتعاون مع الآخرين، ومن إسهامات الجمعيات أيضا هو التعبير عن الرأي والمشاركة الفردية والجماعية في المجال العام، فوجود هذه الجمعيات يُشعر الفرد بأن هناك قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، وبأسلوب منظم، بعيدا عن استعمال العنف، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف، باعتباره من أحد صمامات الأمان المضادة لسلبات التطرف الفكري والسلوكي²، وتبقى أبرز وظيفة للجمعيات التي تعبر عن تجسيد الفكر المواطن في الواقع، هو تقديم الخدمات والمساعدات للفئات الهشة والضعيفة في شكل تنظيم عمليات تضامنية وتكافلية إنسانية خاصة في فترة الأزمات، إلى جانب توفير خدمات أخرى متنوعة تمس مجال

¹فاضلي سيد علي، دور المجتمع المدني في ترسيخ الثقافة القانونية وترقية المواطنة (الجمعيات أمودجا)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع 01، الجزائر، 2016، ص 11.

²أحمد فرحات، عمار عون، المجتمع المدني (الجمعيات) ودوره في تنمية روح المواطنة عند الشباب، مجلة السراج في التربية وفضايا المجتمع، ع 06، الجزائر، 2018، ص 70.

وتخصص هذه الجمعيات التي قد تكون في المجال التكويني العلمي والمجال الثقافي والتربوي والسياحي الترفيهي والرياضي، دون أن ننسى الجانب الخيري الذي يعتبر سمة مميزة لمعظم جمعيات المجتمع المدني.

وإن الجمعيات كأى مؤسسة اليوم، تسعى جاهدة إلى الحفاظ على استمراريتها، والرقى بأعمالها النبيلة وأنشطتها، وتطوير أدائها باستغلال كافة الأدوات والوسائط، لترويج أفكارها والتأثير على الجمهور المستهدف من خلال استقطابه وتسهيل عملية الوصول إليه، فوسائل الإعلام التقليدية اليوم لم تعد الخيار الوحيد أمام هذه الجمعيات لطرح أفكارها وبرامجها ونشاطاتها، لأنها اختارت الطريق الأسهل لتحقيق أهدافها من خلال محاولتها توظيف واستخدام وسائل الإعلام الجديدة خاصة وسائط أو مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت ملاذا حقيقيا لهذه الجمعيات في التواصل مع الجمهور المستهدف، لتحسين الصورة النمطية السلبية التي طالت مؤسسات المجتمع المدني لدى الرأي العام، من خلال محاولتها لتقديم صورة حقيقية لنشاط الجمعيات والقائمين عليها، خاصة في ظل أن هناك جزء من الرأي العام يرى فيها مؤسسات صورية تابعة للسلطة وأنها أداة لتحقيق المصالح الشخصية والذاتية¹، إن ما تتميز به مواقع التواصل الاجتماعي من خصائص وميزات ساهم وسيساهم في تعريف المواطنين والرأي العام بنشاط هذه الجمعيات، مما سيساعد في تحقيق وتبليغ رسالة المجتمع المدني الحقيقية، وتبصير مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق الهوية الافتراضية (صفحات الكترونية)، لكسب ثقتهم من خلال الإبلاغ والنشر لأي نشاط تقوم به الجمعية عبر صفحتها أو الصفحات الخاصة بأعضائها وممثليها، وتخفيفهم من أجل الانخراط، فالكثير من الجمعيات المحلية والجهوية والوطنية، نجدها قد استحدثت صفحات خاصة بها لتستغل ما تتميز به مواقع التواصل الاجتماعي من وسائط وتطبيقات الصور والفيديوهات خاصة منها الفاييس بوك للتعريف بكافة أنشطتها المختلفة والهادفة، ما سيجعلها تكسب رصيد من المتابعين عبر صفحتها وهو ما سيسهم في تشجيع المتابعين على الإعجاب بأعمالها ومشاركتها، وبالتالي دعمها لتشكيل بيئة خصبة عنونها غرس ونشر ثقافة المواطنة، فممارسة هذه الأخيرة كسلوك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يعتبر مكسبا ومجالا خصبا لتعزيز قيم المواطنة، ولكن في نفس الوقت وجب الحذر من البيئة الثقافية المفتوحة على العولمة، لأنها محفوفة بالكثير من المخاطر، وهو ما يتطلب مجابهة الأمر بخلق جدار حماية ضد أي قيم خارجية قد تمس بقيم المواطنة بمجتمعنا، من خلال إحياء دور الجمعيات عبر هذا الفضاء الجديد والمفتوح، لنشر الوعي الثقافي عبر صفحاتها وصفحات ممثليها بالتحذير من المكونات القيمية التي تتعارض مع عاداتنا ومعتقدات مجتمعنا، والحث على الالتزام بممارسة قيم المواطنة الفعالة، وفقا

¹رشيد خضير، مرجع سبق ذكره، ص 221.

للمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعنا، والتي تتجسد بالقيام بمختلف الأعمال والمهام والمسؤوليات الملقاة على ممثلي الجمعيات وممثلي المجتمع المدني بشكل عام والأفراد، فالالتزام بتمثيل الدولة والمجتمع والمحافظة على سمعة الوطن في كل الظروف والأوقات، وخدمة الصالح العام وبناء وتنمية الوطن والدفاع عنه، يبقى بندا أساسيا للعقد الاجتماعي المبرم بين المواطن والدولة، تسعى الجمعيات وممثليه على تطبيقه والمحافظة على استمراريته، باعتبارها وسيطا وحاميا لهذا العقد، أيضا من واجبات الجمعيات اليوم في ظل انخراط الكثير من شرائح المجتمع في الفضاء الجديد، هو غرس قيم الانتماء والولاء لدى ممثليها، وأفراد المجتمع، بحيث يصبحون مدافعين عن هويتهم وعن رموزهم ومؤسساتهم بكل إخلاص وتضحية، ليبقى أهم شرط ويُعد يضمن لنا ممارسة مواطنة فعّالة في فضاء مواقع التواصل الاجتماعي، هو المسؤولية التي تقع على جميع مكونات المجتمع، من أبرزها الجمعيات وممثليها كمسؤولية اجتماعية وقانونية، تسعى دائما إلى القيام بدورها في الحالات العادية وفي الأزمات في السلم والحرب في الواقع الحقيقي والعالم الافتراضي¹، ولعل أبرز تجليات العمل والأداء في هذا الأخير (العالم الافتراضي)، باعتباره مجال بحثنا هو استغلال الجمعيات لفضاء مواقع التواصل الاجتماعي، للترويج لمختلف نشاطاتها وعرض رسائلها والتواصل مع جمهورها، لتوعيتهم وتحسيسهم وتوجيههم نحو الوجهة السليمة، وشحذ الهمة في متابعتها للدفاع عن الوطن ووحدته والذود عن حدوده، ونشر مختلف أبعاد المواطنة من خلال ما يلي²:

أ. توعية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بفوائد العمل الجماعي من خلال بث أفلام قصيرة ورسائل توعية .

ب. استغلال هذه المواقع في نشر العلوم النافعة والأخبار والأفكار الجديدة، التي تشجع على العمل الإنساني وكل الأعمال ذات العلاقة ببناء الدولة وتحقيق تطلعات الأفراد والمجتمعات إلى حياة ومستوى معيشة أفضل.

ت. الاستفادة من التفاعل المرن عبر هذه المواقع، في تمرير بعض الرسائل الهادفة لكافة المستخدمين بمختلف أشكالهم وأعمارهم، حول منافع العمل الخيري والتطوعي ومساعدة المحتاجين، سواء بالمال أو بالأعمال أو بالتشجيع عبر هذه المواقع بالكلمة الطيبة، من خلال الإعجاب أو التعليق، مع استغلال أيضا هذه المواقع في التحذير من الأفعال غير مرغوب فيها عن طريق المنشورات والصور وملصقات وفيديوهات تحسيسية وتوعوية.

¹دراج فريد، بوعزة عبد الرؤوف، ممارسة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، الجزائر، ص 79، 80.

²فروق بوخلخال، بابة بوزغاية، استخدام الجمعيات الخيرية لمواقع التواصل الاجتماعي وانتقالها من الواقع إلى الفضاء الافتراضي، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، مج 09، ع 03، الجزائر، 2022، ص 421، 422.

ث. استغلال مواقع التواصل الاجتماعي كمجال للتعارف والصدقة، وتبادل المعلومات والملفات والصور ومقاطع الفيديو الهادفة، وخلق جو مجتمعي يتميز بوحدة الأفكار.

ج. الاستفادة من هذه المواقع من خلال تكوين رأسمال اجتماعي افتراضي واعي وفعال في المجتمع يحاكي الواقع الحقيقي.

ح. استغلال مواقع التواصل الاجتماعي من خلال وضع استراتيجيات وأساليب حوارية تركز على الإقناع وبالحوار والبراهين، ونبذ التنافر خاصة في فترة الأزمات .

خ. استغلالها في التصميم المشوق وإنتاج المحتوى خاص بالجمعية بالشكل الذي تريده، ونشره عبر الصفحة لاستمالة مختلف المستخدمين واستقطابهم للجمعية وأنشطتها ثم الاستفادة من هذا المستخدم في نشر هذا المحتوى الهادف عبر الصفحات الأخرى.

د. استغلالها للتواصل بين أعضاء الجمعية، وبين الفاعلين الآخرين عند القيام بأي نشاط وخاصة في فترة الأزمات مثل ما حدث في أزمة كورونا أو خلال الحراك الشعبي الجزائري.

ذ. الاستفادة منها للتواصل مع الأجهزة الحكومية، التي باتت هي أيضا تسير التقنية الحديثة لحل المشاكل التي لا تقدر الدولة التكفل بها مباشرة، من خلال التنازل عليها للجمعيات والترخيص لها بشكل سريع ووضع مقترحات وحلول لمعالجة أي مشكل أو طارئ في وقت قياسي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الجمعيات أصبحت تستفيد جدا من نشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع، من خلال تحسين جودة إدارة العمل التطوعي، وتوفير نظم فاعلة للمعلومات تساعد وتساند في عملية التخطيط والرقابة والتنظيم، وعموما يمكن القول بأن الجمعيات قد استفادت من مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق الاجتماعي لهذا المجال التطوعي الطاعني في العديد من المحطات من خلال ما يلي:¹

أ. استفادت من تسويق العمل التطوعي الكترونيا في عملية الانتشار والوصول إلى العديد من شرائح المجتمع المدني من خلال استقبال الشكاوي والحالات المحتاجة الكترونيا.

ب. الاستقطاب الالكتروني للمتطوعين وإدارتهم بشكل سهل وسريع وسلس.

ت. الاستفادة من كفاءة البيانات المتاحة في الوقت المناسب، وبالجودة الفاعلة خاصة في مجال إحصاء المحتاجين وذوي الحاجات الخاصة ومختلف الشرائح الأخرى.

¹ سلمى كوند، التسويق الاجتماعي للعمل التطوعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، ع 09، الجزائر، ص 401.

ث. الاستفادة من مجانية التسويقية والإعلانية عبر هذه المواقع من خلال إنشاء صفحات وحسابات .

ج. الاستفادة من التقنية في مجال التكوين والتدريب.

أما من الناحية المساهمة السياسية، نلاحظ أنه في الآونة الأخيرة، قد لعبت الجمعيات دورا محوريا في إنجاح وإدارة العديد من المحطات الانتخابية في الواقع وعبر الفضاء الافتراضي، حيث ساهمت في عملية التوعية بالحقوق والرقابة على سير العمليات الانتخابية، والترصد لكافة الخروقات والتجاوزات من أول مرحلة إلى آخر عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج، من خلال استخدام جميع أدوات وتطبيقات وتقنيات الميديا الجديدة، هذا وقامت الجمعيات باستغلال مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بعدة ندوات فكرية مع أعضائها وقاعدتها حضوريا وعن بعد، أين سلمت في الأخير العديد من المقترحات الخاصة بالتعديلات الدستورية والتي توجت ببعث المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب كهيئتين استشاريتين، كما أن المتغيرات الكبيرة التي شهدتها المجتمع الجزائري في بعض أبنيته السياسية والاقتصادية والثقافية مؤخرا، بدأت تمهد لإعادة الدور والمهام الحقيقية للجمعيات كشريك في العمل التضامني والتطوعي ونشر القيم المجتمعية السليمة وصياغة وعي سياسي سليم¹.

فمن خلال ما تم الإشارة إليه سالفًا، لا يمكن أبدا إنكار الجهود التي تقوم بها العديد من الجمعيات، في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي في الاجتهاد بخلق آليات وأساليب لنشر ثقافة المواطنة، وتفعيل القيم الاجتماعية في جميع جوانب الحياة، ولكن يبقى الأمر غير كافي في ظل خطورة تأثير العالم الافتراضي على المجتمع المدني الجزائري، من حيث بروز مؤشرات فقدان المجتمع لخصوصيته وهويته الثقافية، بفعل عولمة ثقافية عبر عنها المجلس الأوروبي للثقافة سنة 1998 بالشكل التالي: "بأن زمن العولمة هو زمن تهديد الهويات والثقافات وكذا طمس ملامح الخصوصيات الثقافية، وإن لم تتمكن من إضعاف الهويات الوطنية فهي على الأقل تضعها على المحك"، فالعولمة الثقافية اليوم وبكل صدق لم تؤثر على الهويات الثقافية للمجتمع، وإنما نجدها قد أثرت حتى في النظم والمؤسسات الاجتماعية.

3-4 مواقع التواصل الاجتماعي، المواطنة و المجتمع المدني... أي علاقة؟

بناء على العديد من التجارب في مختلف دول العالم نلاحظ بأن هناك علاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام وصفت بالعلاقة التكاملية، أي علاقة تعاون فيها تأثير وتأثر وإن اختلفت فاعليتها من مجتمع إلى آخر على حسب

¹عبد الله زيري، المجتمع المدني في الجزائر... بين المضمون التطوعي والغاية السياسية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج 06، ع 02، الجزائر، ص 212.

ما يتميز به هذا الأخير من مؤشرات التي قد تقوي وتضعف هذه العلاقة، مثل درجة التعبير الحر وعامل فتح النقاش والحوار حول القضايا المصرية للبلد وتحقيق العدل والمساواة، وغيرها من العوامل الأخرى المرتبطة بمدى تعزيز ثقافة المواطنة ومبادئ الديمقراطية قولاً وفعلاً، حيث يشير في هذا السياق عالم السياسة الألماني يواكيم راشيكي عن أهمية التغطية الإعلامية واستخدام وسائل الإعلام من طرف الحركات الاجتماعية بمختلف أنواعها بأن " الحركة أو المنظمة التي لا تصل إلى وسائل الإعلام فهي غير موجودة"¹، ومن هنا كان لزاماً علينا في هذا المبحث تسليط الضوء على هذه العلاقة في الوطن العربي والجزائر بالخصوص مركزين على الفترة التي برزت فيه وسائل الإعلام الجديد وأدواته وتطبيقاته (مواقع التواصل الاجتماعي).

4-3-1 علاقة الإعلام ووسائله بالمجتمع المدني بالجزائر

لقد ساهم الإعلام في إنتاج طابع جديد من الثقافة ارتبط فيه البشر بجهاز المعلومات، أين أصبح المستهلك منتجا يملك مقومات تشكيل الثقافات وتجديد المدنية وخلق المواطنة العالمية، متجاوزاً في ذلك الفوارق الاجتماعية والطبقية والعرقية والدينية، ففي فترة معينة لعبت القنوات الفضائية العربية دوراً كبيراً في زيادة مساحة الديمقراطية، فخلقت بذلك بما يسمى بتسويق السياسي للتعبير عن الأفكار والرؤى، وهو أمر لم يعجب الكثير من الحكومات خاصة العربية التي واجهتها بنوع من الممانعة المقننة حفاظاً عن مراكزها ومصالحها، والدليل في ذلك التأخر في الاستثمار الفضائي حيث ظل مشروع عرب سات معطلاً من 1967-1985 والذي لم يبدأ وينطلق العمل به إلى غاية 1990م، وإلى جانب ذلك فإنه وحتى بعد انطلاق البث الفضائي للقنوات لاحقاً بأن القنوات العربية الحكومية كانت تعبر عن سياستها، من خلال دعاية سياسية حكومية ولم تكن أبداً أداة مساعدة على حرية التعبير، ولكن بالرغم من هذا التضييق في عدم استصدار تراخيص لبث القنوات الفضائية الخاصة التي أصبحت تبث برامجها من مناطق حرة في العالم مثل لندن وباريس، تزايد نوع هذه الفضائيات التي بدأت تلعب دوراً في زيادة الوعي لدى الفرد العربي، وزيادة مساحة الحرية وإتاحة فرصة التعبير الرأي الآخر، مما أدى في مبالغة قول البعض بأن الفضائيات هي من أدخلت الديمقراطية في الوطن العربي، ولكن بعد فترة زمنية بسيطة أصبح للإعلام الإلكتروني الكلمة الفصل، فبعد بروز شبكة الانترنت وتطور تطبيقاتها فشلت الدولة في تفويض وإعاققة التواصل الاجتماعي والنقاش السياسي الذي انتقل من المدونات كبدائية ثم ليستعين بالصحافة الإلكترونية لمواصلة مهمة نشر الوعي السياسي والاجتماعي

¹Van De Donk, Wim, Loader, Brian D., Nixon, Paul G., et al. *Cyberprotest: New media, citizens and social movements*. Routledge, 2004.p25

والاقتصادي والثقافي وصولاً إلى محطة بارزة عنوانها عصر مواقع التواصل الاجتماعي، التي خلقت أشكالاً من العلاقات القائمة على أهداف مشتركة عابرة للحواجز التقليدية تمنحت للأفراد شعور بالأمان في فضاء من الحرية¹، وهو ما جعل المجتمع المدني يبرز في حلة جديدة، أين أصبح هذا الأخير ومثليه يعتمدون في أنشطتهم وتحقيق أهدافهم على وسائل الإعلام للوصول إلى السلطة والفعاليات السياسية في المجتمع، وهو ما يعمق العلاقة على أهمية وجود وسائل الإعلام ضمن أجندة مؤسسات المجتمع المدني كالروح من الجسد، فوسائل الإعلام تضيء على مؤسسات المجتمع المدني طابعاً من الشمولية لتعريف الجمهور والسلطة بمختلف الصيغ والوسائل والمشاريع التي تساهم فيها هذه المؤسسات، إلى جانب ذلك فإن الاستغلال الأمثل لهذه الوسائل قد يسهل على هذه المؤسسات سرعة الوصول إلى الجهات ذات العلاقة في الدعم والمساندة وإقامة العلاقات مع الوسائل الأخرى ومع الكثير من المنظمات ذات الأهداف المشتركة والمتشابهة، فمن أجل تجسير العلاقة بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وجب على القائمين بالاتصال في الأولى ومثليها في الثانية أن يؤمنا بالثقافة المدنية، وبالرسالة التي يعملان على تحقيقها لصالح المجتمع بأسره، فمن خلال وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة، يتم نشر ثقافة المجتمع المدني من مواطنة وثقافة التسامح والحوار، والتضامن والتوجيه والتحسيس والتوعية، والتصدي لثقافة العنف والتطرف، والإقصاء والفردية والمادية ورفض الآخر، فبكل صدق ورغم بعض التأويلات، أثبت التاريخ بأن مضمون هذه الوسائل يعد غذاءً روحي وفكري وعقلي للثقافة المدنية، وما المجتمع المدني في الحقيقة إلا وعي وقيم ومبادئ تُترجم إلى سلوك وعمل يومي، يؤمن بروح الجماعة والمصلحة العامة².

فبناء جسر التواصل بين المجتمع المدني والجمهور المستهدف من خلال بناء خطط الاتصال والتوسع والاستقطاب وبلوغ الكثير من الغايات في عصر تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حتم على هذه المؤسسة ومثليها ضرورة التكيف والأخذ بعين الاعتبار بالدور الفاعل لوسائل إعلام والإعلام بشكل عام كمشريك فاعل في تحقيق التغيير الذي تستهدفه في مختلف حملاتها ونشاطاتها، بل والأكثر من ذلك فإن التغيرات والتحويلات التي يشهدها العالم بشكل متسارع في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فرض على هذه المؤسسة ومثليها وجوب تحديد وسائل الإعلام والأدوات الإعلامية الأكثر فعالية، للوصول لتحقيق أهداف خطة

¹ منصور حمود محمد المنتصر، هويدا مصطفى، الإعلام ومدى اهتمامه بالقيم المدنية وتحديث المجتمع، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، ع

09، القاهرة، ص 446

² كنزاي محمد فوزي، إسهامات وسائل الاتصال الجماهيري في تشكيل المجتمع الجماهيري، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 07،

الجزائر، 2013، ص 96، ص 97.

الاتصال وأهداف المنظمة كنتيجة لإبراز نشاطاتها، فالإعلام الفعال الذي يعزز الديمقراطية كجزء ونسق مهم من أنساق المجتمع هو أيضا يستند إلى مجتمع مدني فعال، كقوة مضادة وورقة ضغط تعمل على إفراز الثقافة الديمقراطية وتعزيز مخرجاتها القائمة على الدور الرقابي وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة، لذا وفي ظل بروز الإعلام البديل خاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي أثبتت تأثيرها بسبب سعة انتشارها وسهولة استخدامها، تضع العديد من مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات في نصب أعينها إعادة النظر في إستراتيجيتها الاتصالية، من خلال ضرورة التعامل والتواصل عبر هذه القنوات الإعلامية الجديدة، باعتبارها بيئة إعلامية ستبعث الحركية والنشاط لمنظمات المجتمع المدني بمختلف أشكاله لبلوغ رسالته السامية المتمثلة في تحقيق وتعزيز ثقافة المواطنة في المجتمع¹.

4-3-2 ولادة المجتمع المدني الافتراضي ظاهرة لانفتاح آفاق جديدة لنشر ثقافة المواطنة

في أواخر التسعينيات، قامت العديد من المبادرات التي اتخذها نشطاء وأكاديميون بالاشتراك مع ائتلافات كبيرة من منظمات المجتمع المدني، بتكليف وصقل النداءات والحجج من أجل حقوق الاتصال، تمثلت في خطوات جريئة إقليمية وعالمية من بينها ميثاق اتصالات الناس، وبيان سياتل شولر سنة 2000م وحقوق الاتصال في ميثاق مجتمع المعلومات، والقمة العالمية للمجتمع المدني حول تشكيل مجتمع المعلومات لتلبية الاحتياجات البشرية، إلا أنها باءت بالفشل في الكثير من الدول خاصة منها النامية، التي تمسكت نظمها بالتركيز الإعلامي وتشديد القبضة على الإعلام ووسائله لفترة لم تدم طويلا²، ليبدأ عهدا جديدا في مجال الاتصال والمعلومات بدءا من العقد الثاني للألفية الثالثة، فبعد نضال طويل لمؤسسات المجتمع المدني في الواقع الحقيقي الذي لم يؤتي أكله وفقا لما كان منتظرا ومبرمج، وبحكم أن السلطة لازالت تراوغ في فتح المجال الديمقراطي لهذه المؤسسة خوفا منها وعلى مصالحها خاصة في الدول العربية، قرر شباب الثورات الديمقراطية تحريك الواقع النضالي الكلاسيكي عبر آليات التكنولوجيا الحديثة، للتواصل وتنظيم الجهود في التعبئة ضد الاستبداد والشمولية المسلطة من طرف الأنظمة القائمة، أدى إلى بزوغ فجر جديد للديمقراطية تحت عنوان جديد للمجتمع المدني سمي بالمجتمع المدني الافتراضي، خلق إمكانات تواصل وتشبيك كبيرين، ودخل إلى الواقع السياسي دون إيديولوجية أو أفكار أو مفاهيم مسبقة، فبلغ في مدة صغيرة جدا إلى تحقيق أهداف وغايات لم يحققها طيلة نضال عقود من الزمن، ومن هنا يمكن القول بأن شباب الثورات العربية 2011

¹أمون مطر، الإعلام الحديث أدوات وتطبيقات، معهد الإعلام العصري، جامعة القدس، فلسطين، 2013، ص13.

²CAMMAERTS, Bart. Citizenship, the public sphere, and media. 2007.p05

وغيرها، استطاع تجاوز الكيانات السياسية ونمط المجتمع المدني السائد عالميا، ثم فتح لنفسه فضاء التواصل الاجتماعي لتنظيم جهوده وتحضير تحركاته وهو كما وصفته أماني قنديل: "أنه مجتمع مدني جديد تجاوز المجتمع المدني الكلاسيكي"¹، ومن هنا أصبح هذا الفضاء الجديد إطارا جديدا لعلاقات اجتماعية عابرة للقوميات والأماكن، فالانترنت عملت على تشكيل علاقات تتجاوز الإطار الجغرافي والمكاني، وخلقت شكلا جديدا من أشكال التفاعل الإنساني الاجتماعي الذي تعرض بطبيعة الحال إلى العديد من الانتقادات، خاصة بعد الاحتضان الحماسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل الحركات الاجتماعية، حيث خشي البعض من موقف " تنتشر فيه المعلومات بلا نهاية بين أجهزة الكمبيوتر دون إعادتها إلى السياق البشري " في حين طرح آخرون مشكل حول كيفية ارتباط الوقت والنشاط بين الافتراضي والعالم الحقيقي وفي نفس السياق أيضا طرح آخرون بأن " الانترنت يعزلنا أمام شاشاتنا ويبعدنا عن الشوارع وبأن العديد من العلاقات التي يتم إنشاؤها عبر هذا الفضاء ستظل سطحية بطبيعتها"².

أما في الجانب، الآخر فيرى البعض أن هذا المجتمع الإلكتروني لا يختلف في الأسس عن المجتمع المحلي المعروف، فهذا الأخير يجمع بين مجموعة من الأفراد في مكان معين يسمى place، أما المجتمع الإلكتروني فيشير إلى المساحة الإلكترونية التي يتواصل فيها الأفراد من خلالها وتسمى space، وبالتالي فإذا كان المجتمع المحلي بمفهومه التقليدي ينطوي على تشكيل الهوية الجماعية لأعضائه بمساهمة الفاعلين في المجتمع كمؤسسات المجتمع المدني من خلال غرس القيم والحفاظ على الأعراف المشتركة بينهم، فإن المجتمع الافتراضي يقوم أيضا على مجموعة من القيم والأعراف المشتركة بين المستخدمين الذين وجدوا فيه ملاذا وامتدادا لمواصلة المسيرة النبيلة للمجتمع المدني، حيث يقول كاستلز **castells** في هذا الشأن عن المجتمع الافتراضي " بأنه شبكة الكترونية من الاتصالات التفاعلية المنظمة حول مصلحة أو غرض مشترك، وإن كان الاتصال يصبح أحيانا هدفا في حد ذاته، ويمكن إضفاء صبغة رسمية على بعض هذه التجمعات مثل: حالة المؤتمرات المستضافة، أو يمكن أن تشكل عفويا وتلقائيا بواسطة مواقع الشبكات الاجتماعية، كما يمكن أن يشكل الأفراد داخل هذه المجتمعات الافتراضية تجمعات قوية ومتلاحمة تجعل هذه المجتمعات عالمية أو تربط بين جماعات لها اهتمام مشترك في عدة دول مثل الحركات السياسية

¹شرقي يونس، إشكالية المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 11، ع 02، الجزائر، 2021، ص، ص861، 862.

²Van De Donk, Wim, Loader, Brian D., Nixon, Paul G., et al. op. cit.p73.

والتورية..."، ولقد خلق هذا الفضاء الجديد أيضا تواصلا وتفاعلا لا نظير له بين أعضاء ممثلي المجتمع، ليتجاوز كل التقديرات ويخلق جسرا للتواصل حتى مع الجمهور المستخدم والمستهدف، والذي أصبح يملك أداة فاعلة للمشاركة والوصول ارتقت به إلى مستوى أعلى من الانخراط في عملية الإنتاج وإدارة وتخطيط نظم الاتصال، ومن هنا يمكن القول بأنه بالرغم من المحاولات التي تقوم بها وسائل الإعلام التقليدي لتنظيم أشكال مشاركة الجمهور إلا أن وسائل الإعلام الجديد، قد أثبتت نجاحا باهرا في هذا الجانب، حيث يقول في هذا الصدد باريجان **barigan** موضحا ومثبنا اعتبار وسائل الإعلام جزء من المجتمع المدني بأن وسائل الإعلام البديلة" هي وسائل يستطيع أفراد المجتمع الوصول إليها طلبا للمعلومات والتثقيف والترفيه وقتما يشاءون، كما أنها وسائل إعلام يشارك فيها أفراد المجتمع كمخططين ومنتجين ومؤدين، إنها وسائل للتعبير عن المجتمع وليس بالنيابة عن المجتمع"¹.

فكما سبق يتبين بأن وسائل الإعلام البديل بما تحويه من قدرة على زيادة التواصل داخل المجتمع أو بين المجتمع والدولة عززت من دور المجتمع المدني، حيث جعلته يملك منفذا أكبر إلى المعلومات وفرصا أكبر للترباط معا من أجل ممارسة الضغط، فأصبح بذلك يستخدم الانترنت وتطبيقاته وسيطا للاتصال لتقوية بنيته التحتية، ولعل أكبر دليل على ذلك هو ما قدمه الفضاء الجديد من صور التضامن وتقويتها خلال أزمة كورونا، وتقديم فرص أعظم للمجتمع والأفراد للمشاركة في النقاشات العامة وفي المسائل التي تعنيهم، وفتح خطوط المساعدة لكبار السن والمرضى والمعوزين، وغيرها من الخدمات الإنسانية والاجتماعية، وهو ما يبرز حقبة جديدة بالكامل للمجتمع المدني بما يحسن الفاعلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع الحذر طبعاً من أن يبقى نشاط المجتمع المدني الإلكتروني على المستوى الافتراضي مع أثر قليل في العالم الواقعي أو لا أثر على الإطلاق²، لأن هذا الأمر غير مقبول، وسيحسس الجمهور والمستهدفين بأن هناك التزامات زائفة، وعليه يمكن الحكم هنا على أن ما يقوم به المجتمع المدني وممثليه في الفضاء الجديد، يبقى وسط مساعد وامتداد للواقع الحقيقي والملموس الذي يبقى هو الأصل أي بتعبير آخر يمكن اعتبار هذا الفضاء الجديد آلية للتمكين باعتباره وسيلة وليس غاية.

4-3-3 مواقع التواصل كآلية للتمكين من نشر ثقافة المواطنة لدى المجتمع المدني ومثليه

تسعى مؤسسات المجتمع المدني اليوم بمختلف تنظيماها الجموعية الناشطة في المجال الاجتماعي والإنساني إلى تنويع رسائلها وإدارة مشاريعها الهادفة، لتعزيز وتكريس ثقافة المواطنة بمختلف أبعادها ومؤشراتها إلى اعتماد

¹ خالد جمال عبده، مرجع سبق ذكره، ص، ص148، 152.

² إبراهيم كيه نايار، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الإلكترونية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ترجمة: جلال الدين عزدين علي، القاهرة 2019، ص، ص26، 27.

سياسة اتصالية داخلية وخارجية، تستند إلى استخدام مختلف مخرجات تكنولوجيات الإعلام والاتصال أهمها مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يشير في هذا الصدد الباحث باجنيك PAJNIK, Mojca بأن الفضاء الإلكتروني قد أصبح رابطا حيويا للحركات الاجتماعية الجديدة ومجموعات مختلفة من النشطاء السياسيين عند النظر إليه من منظور المواطنة الأوسع، كما يعترف أيضا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما الانترنت وتطبيقاتها، يمكن وينبغي أن ينظر إليها على أنها تنطوي على إمكانات ديمقراطية¹، فعلى الصعيد الجمعي مثلا كمؤسسة تتعامل الجمعية مع الجماهير الداخلية والخارجية باستخدام مختلف قنوات الاتصال ومن بين هذه القنوات الحديثة مواقع التواصل الاجتماعي، التي وجد فيها ممثلي الحركة الجمعوية مجالا خصبا لإعادة شحذ الهمم في الأعضاء المؤسسين وجعلهم أوفياء، من خلال سهولة التواصل والتفاعل بين الأعضاء والاتفاق على عقد الاجتماعات الدورية في الواقع أو افتراضيا، وتبليغ كل ما هو جديد في ظرف زمني وجيز، وتأطير النشاطات الجمعية بسهولة كبيرة حضوريا وعن بعد، أما التواصل مع المتعاطفون والمتطوعون للجمعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فقد التمسست الجمعيات نسبا معتبرة لتزايد هذين الفئتين، فالمتعاطفون هم الذين يشاركون بطريقة ثانوية في الجمعية متابعين ومباركين لمختلف النشاطات التي تقوم بها الجمعية، تحافظ عليهم هذه الأخيرة لاستقطاب بعض الأفراد ودراسة قابلية الالتحاق بأجهزتها، وبالتالي إعطاء فرصة لتوليد التزام بأن يصبحوا أعضاء في الجمعية في المستقبل، أما المتطوعون الذين يُشهد لهم بالمستوى العالي من الالتزام، فهم هؤلاء الذين يقدمون أموالهم ووقتهم وجهدهم للجمعية، فقد وجدوا في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كإستراتيجية اتصال في عصر السرعة ملاذا انعكس على تحفيزهم أكثر وتحسين فعاليتهم، لأنهم أصبحوا يفعل هذا الشكل من الاتصال اللامحدود والمتواصل مشاركين فعليين متابعين لمنجزات الجمعية التي هي من منجزاتهم في كل وقت وحين². فالاتصال الجمعوي ونجاحه يعتمد ويتطلب السيرورة الاتصالية اللامتناهية التي تشهدها الجمعية على المستوى الداخلي والخارجي، وفق مخطط اتصالي عنوانه استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي سمحت بخلق هذه السيرورة لما تتميز به من خصائص وميزات تهدف إلى ما يلي³:

- على المستوى الخارجي:

¹PAJNIK, Mojca. Citizenship and mediated society. *Citizenship studies*, 2005, vol. 9, no 4, p. 349.

²فاطمة بنحوش، كريمة عثمان، الاتصال الجمعوي في الجزائر: قراءة في المؤشرات والدلالات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 49، الجزائر، 2018، ص 150.

³عبد الوهاب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- أ. التعريف بالجمعية وتطوير صورتها وخلق علامة خاصة بها.
 - ب. التعريف بالرسالة المؤسسية وبرامجها ونشاطاتها.
 - ت. خلق علاقات مع أطراف فاعلة في المجتمع.
 - ث. على المستوى الداخلي:
 - ج. خلق نوع من التواصل السريع والانسجام والتفاهم بين الأعضاء.
 - ح. تسهيل سيورة المعلومة على جميع مستويات الجمعية محليا ووطنيا.
 - خ. خلق نوع من الحركية العالية بين الأعضاء.
 - د. الاطلاع على القرارات والبرامج والعمليات بشكل متواصل ودائم .
 - ذ. تحفيز الأعضاء والمتطوعين على تحمل المسؤولية والعمل على بلوغ الأهداف والغايات .
 - ر. الاطلاع على كل جديد في الوقت المناسب والحصول على الفهم الجيد لمشاريع الجمعية ورسائلها.
- ففي ظل الثورة التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم، وبالخصوص في مجال نشر المعلومات عبر مختلف التقنيات الحديثة ومنها استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، أصبح من الضروري أن تستفيد مختلف منظمات المجتمع المدني من هذه الوسائل والتقنيات، باعتبارها أحد مكونات المجتمع المعول عليها ممثلة عن الكثير من فئات المجتمع للدفاع عن حقوقه، حيث وجب عليها أن تستخدم هذه المواقع كآلية في المدافعة والدعوة وكسب التأييد والتأثير على صناع القرار، فهي بكل معنى الكلمة آلية تتناسب وطبيعة العمل الاجتماعي والمناصرة والمطالبة بالحقوق، وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية في المجتمعات غير المستجيبة لمطالب الفقراء ومسؤولي الحقوق، وبالتالي تحقيق كل ما يشجع على تحقيق المواطنة بمفهومها الحقيقي¹، وهو ما يستلزم من هذه المنظمات بضرورة تطوير من الأساليب والأدوات والأدوار والاستراتيجيات وتكتيكات بما يتناسب ومقتضيات العصر الراهن، عبر استغلال والاستثمار في مواقع التواصل الاجتماعي لما تتيحه من نوافذ معلوماتية متعددة تساعد في الحصول على المعلومات والمعارف الحديثة، التي قد تؤدي في النهاية إلى تطوير من فاعلية المجتمع المدني وممثلة بمختلف أشكاله وألوانه وتمكينه من تحقيق أهدافه والتي تتمثل في:²

¹ محمود عبده عبد الغني محمد، شبكات التواصل الاجتماعي كآلية لبناء القدرات المعلوماتية للمنظمات، مجلة كلية البقنا، مج 30، ع 53، جامعة جنوب الوادي (مصر)، 2021، ص 1014.

² محمود عبده عبد الغني محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 1015، 1020.

- تحقيق أهداف تقنية (بناء القدرات المعلوماتية) من أهمها:

- أ. استخدام تقنيات حديثة في حفظ المعلومات.
- ب. تقليص الآجال والوقت بحيث يتم نقل المعلومات بسرعة فائقة عوضا عن الطريقة التقليدية التي كانت تأخذ زمنا طويلا وعملا شاقا.
- ت. رصد الأنشطة والبرامج بصفة مستمرة (كل الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لصالح الأفراد وخاصة الفئات المهمشة).
- ث. تعزيز العمل الجماعي داخل منظمات المجتمع المدني والعمل على شكل فريق بفضل سهولة التواصل وتداول المعلومات والخبرات، سواء أكان مصدر هذه المعلومات من داخل المنظمة أو خارجها.
- ج. عمل قاعدة معلومات خاصة بمنظمات المجتمع المدني وممثليها والمستفيدين من برامجها.
- ح. التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة على رأسها استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة وبالخصوص عند ممثليها.
- خ. استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة لبناء نوع من الارتباط مع مراكز المعلومات على المستوى الأفقي والرأسي.
- د. الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- تحقيق أهداف مادية من أهمها:

- أ. التأثير والضغط على صناع القرار للحصول على مكاسب مادية أو معنوية .
- ب. نوعية القرارات وجودتها، حيث ساعدت نظم المعلومات المتبادلة عبر هذه المواقع على سرعة وجوده تداول المعلومات بين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، والذي من شأنه قد يساهم في اتخاذ الكثير من القرارات الصائبة والفعالة.
- ت. الدفع على استصدار تشريعات جديدة أو تعديل بعض القوانين القائمة بما يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد والقوة في المجتمع.
- استخدام جميع وسائل الإعلام والاتصال وعلى رأسها مواقع التواصل الاجتماعي، لعرض المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع خاصة في مجال الحقوق باعتبارها أحد أبرز مكونات المواطنة .
- ث. تنظيم الناس ليكونوا أكثر قدرة وتأثيرا على صناع القرار في المجتمع.

ج. تثمين رأس المال البشري، حيث وفّرت وأتاحت مواقع التواصل الاجتماعي إمكانات غير مسبوقه للأفراد وممثلي المجتمع المدني في مجال بناء القدرات والكفاءات البشرية منها خدمات التعليم والتنشئة عن بعد والتدريب، وهو ما يساعد على نشر المعرفة والمعلومات، وكلما من شأنه أن يعزز ثقافة المواطنة وأبعادها، باعتبارها من أسمى أهداف هذه المنظمات.

ح. التحكم في التكاليف، أين استفادت منظمات المجتمع المدني من هذه المواقع الالكترونية وعلى رأسها مواقع التواصل الاجتماعي في تخفيف التكاليف الإدارية ومن التكلفة التي تحتاجها هذه المنظمات في نشر المعلومات وبالخصوص نشر المعلومات التي تعزز من ثقافة المواطنة.

خ. قيام مختلف المتخصصين في مجالات علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس والقانون وغيرهم، بإمداد أفراد المجتمعات بالمعلومات اللازمة عن الموارد والخدمات وأفضل الأساليب للاستفادة منها. بل ويذهب البعض إلى اعتبار الإعلام الجديد ووسائله أنها جزء من المجتمع المدني، بحكم أن هذه الوسائل حرة ومستقلة عن سيطرة الدولة والسوق، وتقدم وظائف تشبه إلى حد كبير وظائف المجتمع المدني، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:¹

1. التعبير الحر والتعددية: وهنا يعتبر الإعلام الجديد أو البديل مجالا خصبا للتعبير وتنوع الأفكار، حيث من خلاله يمكن لكل فرد أو فئة أو جماعة أن تعبر عن أفكارها ومصالحها ورؤيتها، من خلال المشاركة في الإنتاج والتنظيم وإدارة هذه الوسائل وحتى امتلاكها، وهو ما مكّن الكثير من الأشخاص والجماعات من استغلال هذه الوسائل وما تتميز من خصائص لإطلاق وسائل إعلامهم الخاصة بدون تكلفة.

2. دعم العملية الديمقراطية: وهنا يمكن القول بأن وسائل الإعلام الجديد (مواقع التواصل الاجتماعي) تمثل مناخا ديمقراطيا يمارس فيه كل فرد حقه في الاتصال والتعبير عن آرائه ومناقشة آراء ومواقف الآخرين، كما تستطيع أيضا كل جماعة مهما كان مجال نشاطها سياسيا، اجتماعيا أو ثقافيا أن تعبر عن مواقفها وبرامجها بكل حرية.

3. التعبئة والحشد: وهنا يبرز الإعلام الجديد ووسائله من خلال ما أمدته للنشطاء السياسيين والاجتماعيين من أدوات وتقنيات وتطبيقات، ساهمت ولازالت تساهم في تعبئة وحشد الجماهير لمؤازرة قضية ما أو مناهضة موقف مؤسسة أو شخصية، ليصل التحدي للوقوف في وجه دولة قائمة بذاتها، ولعل أبرز الأمثلة هو أحداث ما يسمى بالربيع العربي الذي أطاحت بأنظمة حكم ظلت تحكم لعقود من الزمن.

¹ خالد جمال عبده، مرجع سبق ذكره، ص 61، 63.

4. التوعية السياسية: وهنا تجمع وسائل الإعلام بين وظيفتين، وظيفتها الأولى باعتبارها وظيفة إعلامية محضة، وبين وظيفتها الثانية كجزء من المجتمع المدني يخلق مجالا عاما لتبادل الرؤى والأفكار، فتصبح تلعب دورا بارزا في نشر المعلومات بهدف تنوير الجمهور والرأي العام بكل جديد في الساحة، وإحاطتهم علما بكل ما يدور في مجتمعاتهم مع تقديم الآراء المختلفة إزاء الأحداث.

5. الاتصال السياسي: وهنا تتيح هذه الوسائل الاتصال بين الأفراد باعتبار أن لكل فرد هوية سياسية وفكر معين، كما تقدم مستويات اتصال وقنوات للتفاوض بين الجماعات السياسية المتقاربة والمتصارعة، ليخلق بذلك تكاملا بين العناصر السياسية وتتاح فرصا للاتصال واسع الانتشار، يفيد في تحقيق الزخم المطلوب في الحياة السياسية لنشر الوعي السياسي والمجتمعي، حيث تصف سلاك تيفيسم Slacktivism في هذا السياق بأن المشاركة القائمة على الانترنت، سببه هو ما تتيحه هذه الأخيرة ومختلف مواقعها الالكترونية من أنشطة سهلة ومريحة ومنخفضة التكلفة، انعكس على تعزيز النشاط السياسي وتعبئة الإجراءات السياسية القائمة على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما توصل إليه أيضا الباحثان Vessers.Stolle فيسروزستول سنة 2014 في العلاقة المتبادلة بين نشر الرسائل السياسية على الفيس بوك والمشاركة في الاحتجاجات¹.

أما من ناحية الجانب الاجتماعي فإن مخرجات الإعلام الجديد وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي في هذا الشأن، اتفق المحللون بأنها استطاعت:²

- أ. أن تزيد مهارات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت.
- ب. تعزز تواجد قطاع عريض من الناس في محادثات وتجمعات إلكترونية بين متصفح الشبكة العنكبوتية.
- ت. استقطاب أعداد كبيرة من البشر بكافة الأعمار والتوجهات إيذانا بانطلاق مرحلة جديدة من التواصل.
- ث. أطرت لعلاقات اجتماعية ومهنية وثقافية وحتى اقتصادية، تم من خلالها تبادل المعلومات والأفكار والآراء في حرية وشفافية.
- ج. أنها صنعت حراكا اجتماعيا واقعيا، وتركيبية متداخلة بين أفراد وجماعات مختلفة ومتجانسة.

¹GRABE, Maria E. et MYRICK, Jessica G. Informed citizenship in a media-centric way of life. *Journal of Communication*, 2016, vol. 66, no 2, p. 224-225.

²محمد العمر، الانترنت والمجتمع، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص، ص 141، 142

- ح. أسهمت في تفعيل المشاركة لتحقيق رغبة كل فئة مشتركة في نفس الاهتمامات والأنشطة مثل الجمعيات الأهلية، والذي انعكس عنه دعوات للمشاركة في أعمال تطوعية خاصة في فترة الأزمات.
- خ. استطاعت أيضا أن تحول الأقوال والأفكار والتوجهات إلى مشروعات عمل جاهزة للتنفيذ، خاصة في نشاط مؤسسات المجتمع المدني.
- د. ساهمت أيضا في تصعيد النضال لدى مؤسسات المجتمع المدني ومثليه، حيث أصبح النضال الإلكتروني لضمان التواصل السريع بين ممثلي هذه المؤسسة العريقة كإستراتيجية أولية، ثم لينتقل تفعيل التواصل عبر هذه القنوات بين ممثلي المجتمع المدني والمواطنين لاستقطاب المتعاطفين وتوزيع الرسائل إلى جمهور واسع .
- ذ. ساهمت وسهّلت أيضا هذه المواقع في الوصول إلى العديد من قنوات تمويل والمساعدات المادية المختلفة مثل رجال الأعمال وبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
- أما من الجانب الاقتصادي فإن **دوغلاس شيلر** في كتابه **New Community Networks** يشير إلى هذا الدور بقوله أن حوالي 500.000 من الأفراد يستخدمون بانتظام مئات من الشبكات الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، وهو ما مكن هؤلاء الأفراد التواصل بينهم عبر الرسائل الإلكترونية (جمعيات، جامعات، منظمات ... لا تبغى الربح) الانخراط في القرارات المحلية وتنمية الفرص الاقتصادية المفتوحة أمامهم، وأشار إلى مجموعة الآليات التي أدت إلى ذلك أجمالها فيما النقاط المشار إليها أسفله باعتبارها خطوات لتفعيل أي مؤسسة مجتمع مدني تستخدم هذه المواقع والإعلام البديل بشكل عام:¹
- أ. الربط بين أعضاء جماعة معينة، من خلال تشجيع النقاش وحل المشاكل المشتركة.
- ب. تنظيم المعلومات ووسائل الاتصال ذات الأهمية الخاصة لحاجات الجماعات ولمواجهة المشاكل بناء على جدول زمني.
- ت. مشاركة قاعدة عريضة من المواطنين بمن فيهم نشطاء المجتمع، القادة، والجهات الراعية لأنشطتهم ومقدمو الخدمات بشكل مستمر.
- ث. العمل على إدماج جميع أعضاء الجماعة وبالخصوص ذوي الدخل الضعيف والمنخفض وذوي الإعاقات وذوي محدودية الحركة.
- ج. توفير الخدمات الأساسية بتكاليف معقولة أو على أساس مجاني.

¹ محمد العمر، مرجع سبق ذكره، ص 143

ح. دعم الثقافة المحلية.

هذا ويشير باجنيك في سياق آخر، بأنه أصبح يُنظر إلى الويب فجأة على أنه سوق جديد واسع، حيث يمكن تسويق المنتجات والخدمات على الفور وعلى المستوى المحلي والدولي، لتتحول الانترنت إلى بيئة شاسعة لممارسة الأعمال التجارية، أما جانب النشاط الاجتماعي للمنظمات والنشطاء والجمعيات وغيره، فإنه من منظور المواطنة الأوسع، يبدو أن استخدام الانترنت وتطبيقاته للبحث الجاد عن المعلومات أو للمشاركة السياسية فهو يبدو أنه "هامش ثانوي"، متحججا بذلك بالتدفقات الهائلة للمحتويات الترفيهية والدرشة والألعاب الأخرى وليس أقلها المواد الإباحية، ومن هنا فهو يرى بأن وسائل الإعلام والتغيرات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتجدرة في منطق السوق سببا كافيا لانتقاد المفهوم المعاصر للمواطنة كما يدعو إليه النموذج الليبرالي الجديد¹.

4-4 سبل تفعيل دور المجتمع المدني في ترسيخ ونشر ثقافة المواطنة بالجزائر

1-4-4 واقع المجتمع المدني في الجزائر والوطن العربي

يسعى المجتمع المدني في الوطن العربي والجزائر بالخصوص كفاعل إلى جانب الفواعل الأخرى في الحفاظ على الهوية وبنائها وتلقيين تعاليمها، وترسيخ ثقافة المواطنة لدى الجيل الصاعد بما توفر من إمكانيات وأساليب متعددة، غير أن دوره يبقى ضعيفا في تحقيق الأمن الثقافي والهوياتي في ظل واقع مأزوم، يحتاج إلى تصحيح المسار الديمقراطي، فكل القوانين التي نصت على الحريات والحوار واحترام الآخر وحق المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطن بقيت حبرا على ورق، انعكس عنه طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وغيرها من الدول العربية التي بقيت على حالها تتسم بالهيمنة من جانب النظام، وتبعية وخضوع من جانب المجتمع المدني، فبالرغم من ازدياد الطلب الاجتماعي على الحرية والمساواة والعدالة والحياة الإنسانية الكريمة في بلداننا العربية يقول أيمن عبد الوهاب باحث في قضايا المجتمع المدني بأن انعدام ثقة المجتمع المدني في الحكومة يقابله تردد الحكومة في التعامل مع الجمعيات الأهلية، وهو ما كشفته وقائع الربيع العربي على الأثر الحاسم للأنظمة السياسية والسلطات الحاكمة في لجم عملية تكوين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. وبالتالي فإن واقع المجتمع المدني في

¹PAJNIK, Mojca. Citizenship and mediated society. *Citizenship studies*, 2005, vol. 9, no 4, p355- 363.

الجزائر والوطن العربي رغم كثرة العددية ورغم تنوع نشاطاته وكذا قدرته على إيصال المنفعة الرعائية لأصحابها، إلا أنها بدت عاجزة عن إحداث فعل الإصلاح وعن الحفاظ على الهوية التي تعتبر مرآة عاكسة لأوضاع المجتمع والدولة، وعموماً يمكن القول بأن عوامل ضعف المجتمع المدني في الجزائر والوطن العربي ترجع في الحقيقة لعوامل مؤسسية وثقافية وفكرية، وتعود أيضاً إلى الفساد وانتفاء شرط الحوكمة عن هذا المجتمع وإلى ضعف إمكانيات المجتمع المدني من مختلف الجوانب المادية والتنظيمية، وهو ما أدى إلى القصور في العديد من جوانبه ومحدودية في أدواره المنوطة به¹، والتي تحتاج إلى البعث والتفعيل في ظل التحولات والتغيرات الراهنة، من خلال التغلب على مختلف الصعوبات والعراقيل بالنضال المتواصل عبر مختلف القنوات، وباستخدام واستغلال أدوات التكنولوجيا في مقدمتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال المعاصرة كآلية بارزة ومهمة ستساهم دون شك في الرقي بعمل المجتمع المدني في الجزائر وتحسينه وتسهيله، إذا ما استغلت بطبيعة الحال موازاة مع احترام وتطبيق بعض الآليات الأخرى التي لا تقل اهتماماً عن الآلية الإعلامية مثل الآليات القانونية والاقتصادية أو المادية وغيرها من الآليات.

4-4-2 الصعوبات والعراقيل التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر

بالرغم من القفزة التي شهدتها منظمات المجتمع المدني في الجزائر بعد دستور 1989م الذي أقر بفتح مجال تأسيس الجمعيات والتي ملأت الساحة، حيث تشير العديد من الإحصائيات أنها بلغت أكثر من 1028 جمعية وطنية سنة 2015 وأكثر من 92000 جمعية محلية وجهوية سنة 2015²، إلا أنها بقيت غير فعالة بالشكل الذي كان ينتظر منها لعدة أسباب منها محاولات الدولة في التضييق عليها واحتوائها وتكبيّلها، وذلك من خلال إجراءات منح الاعتماد والتراخيص مع تقليص نشاط التنظيمات وحصرها في أنشطة محددة دون الأخرى، ورفض البعض منها بعد عملية التحقيق لأسباب بسيطة جداً، هذا وقد ساهمت التبعية لبعض منظمات المجتمع المدني لأحزاب سياسية في تفككها نتيجة التدخل هذه الأخيرة في شؤونها الداخلية من بعيد أو من قريب، وعموماً يمكن عرض أهم العراقيل والصعوبات التي ظلت تلاحق منظمات المجتمع المدني في الجزائر من خلال ما يلي³:

¹ جهيدة ركاش، دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة في الوطن العربي، مجلة المعيار، ع 16، الجزائر، 2016، ص 126،

127

² أماني قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية 2000-2015، الإصدار 51، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مصر، ص 60، 61.

³ محمد مجدان، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج 07، ع 02، الجزائر، ص 67، 68.

- غياب ثقافة الاعتراف بالمجتمع المدني ومؤسساته في الأوساط الشعبية، حيث لازلنا نلاحظ في الواقع بأن الكثيرون يتنكرون لدوره باستمرار، باعتباره إما جهاز تابع للسلطة لا يُنتظر منه شيء أو باعتباره منافيا لها ومحرضا عليها، وهو ما يدفع السلطات إلى التشكيك في نشاطاته وبالتالي التضييق عليه.
- ضعف التنظيم داخل هذه المنظمات، وعدم وجود برامج واضحة وغياب الاحترافية، جعلها عاجزة عن القيام بالمهام الموكلة إليها وبقيت على شكل هيكل دون روح.
- ضعف ثقافة الديمقراطية التي تركز لمبدأ التداول في منظمات المجتمع المدني¹، وتركيز السلطة في يد المؤسس لها أو في يد شخصية معينة أو القائد .
- تقديم المصالح الخاصة والضيقة على حساب أهداف المنظمة، والذي يظهر من خلال التذلل للدولة أو السلطة لمنحها بعض العطايا والمساعدات المالية، وهو ما من شأنه يؤثر في اتخاذ وصناعة القرار داخل هذه المؤسسة ويؤثر حتى في استقلاليتها واستقلال أنشطتها، خاصة في ظل معوق الاقتصاد الريعي للدولة الذي قضى على نشوء المجتمع المدني، وأبقى على العلاقات بين الحاكم والمحكوم التي تحكمها قدرة من يملك ويعطي في صور منح هبات ومنح ومساعدات مالية تمنحها الدولة، انعكست على مؤسسات المجتمع المدني ودوره، تمثل في تعاظم دور الاستكانة والتبعية للسلطة الأبوية على حساب ثقافة التحدي والمطالبة بالحقوق².
- فقدان استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، واحتكار السلطة الحاكمة لممارسة العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفردتها في صناعة القرار وإصدار القوانين، مما جعل هذه المنظمات تتكاسل في فرض نفسها ميدانيا للدخول في شراكة حقيقية مع السلطة في تسيير الشأن العام، حيث يقول أحمد غليون معهما المشكل في كل الدول العربية في هذا الشأن بأنه: "تم التخلي كلياً عن كل استقلالية المجتمع المدني باسم بناء الدولة والأمة، فالسلطة المركزية تبيح لنفسها بدون أي قيد إعادة تشكيل علاقات الملكية في الاقتصاد، وأن تقرر نوع الخطابات التي ينبغي للإمام أن يلقيها في المسجد والأفكار التي ينبغي على المواطن الصالح أن يؤمن بها ويتداولها، والنتيجة ليس تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة التي قادت الاقتصاد والثقافة والفكر إلى الانهيار الكامل³.

¹نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010، ص142.

²حامي حسان، مرجع سبق ذكره، ص142.

³برهان غليون، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي(العوامل الداخلية والخارجية)، مجلة نقد، ع 07، الجزائر، 1994، ص20.

- التأثير على سلوك ومواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وتغلغل السلطة داخل التنظيمات المستقلة الغير خاضعة لها لخلق تنظيمات وجمعيات مصطنعة موازية لها ونابعة من النظام، لتصبح مؤسسات المجتمع المدني إحدى أدوات تستعملها لسيط نفوذها في المجتمع، بل وفي الكثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها¹.

- العائق الحزبي الموجود لدى العديد من منظمات المجتمع المدني، حيث قد تتبع هذه الأخيرة لأحزاب أو حركات أو قد تكون وجهات للعائلات والعشائر أو لرجال أعمال أو أصحاب النفوذ، ومن ثم تفقد مساحة كبيرة في استقلاليتها الإدارية والمالية².

- الهيمنة الإعلامية على وسائل الإعلام لاسيما الثقيلة منها من طرف الدولة، جعل هذه الأخيرة تحتكر الرأي لعقود من الزمن، حيث لم تسمح لمؤسسات المجتمع المدني من امتلاك هذه الوسائل واتخاذها كمنبر من منابر الترويج لأفكارها وثقافتها، فقانون الإعلام الأول في الجزائر في ظل التعددية 07/90 وبالرغم ما فتحه من مجال أمام الأحزاب والجمعيات شهد تجميدا بعد حالة الطوارئ التي أعلنت في بداية التسعينات، بسبب النكسة السياسية آنذاك، لتبقى دار لقمان على حالها في مجال التضييق على مختلف منظمات المجتمع المدني، حيث أصبح الاعتماد لتأسيس الجمعيات يسلم لقلّة قليلة، أين مارست السلطة سياسة التغييب المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني متجاوزة في ذلك الهيئات السياسية والحقوقية، وبل حتى المؤسسات المنتخبة لتختار التعامل بصفة مباشرة مع المجتمع وذلك لغايات ثلاث³:

أ. التحكم في تطور المجتمع المدني واحتواؤه.

ب. سحب البساط من تحت أرجل أحزاب المعارضة.

ت. معالجة بعض القضايا الشائكة مباشرة من طرف أجهزة الدولة وتجاوز المؤسسات الوسيطة.

وفي نفس السياق بينت إحدى الدراسات المغاربية المقارنة أبرز الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني وفي الجزائر بالخصوص فيما يلي⁴:

¹ أمال غنو، مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التغيير السياسي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 35، ع 03، الجزائر، 2021، ص 815.

² أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 24، ع 02، 2008، ص 267.

³ أمال غنو، مرجع سبق ذكره، ص 821.

⁴ بوزيان راضية، آليات تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، ع 30، الجزائر، 2018، ص 157.

- أ. أن العلاقات الموجودة بين الجهات الرسمية (السلطة) والجمعيات ليست بالشفافة بالقدر الكافي.
- ب. عدم الاعتراف بالجمعيات كشريك فعلي من قبل المؤسسات والجهات الرسمية، والدليل في ذلك التفرد في اتخاذ وصناعة القرار.
- ت. عدم توافر الثقة وفي بعض الأحيان انعدامها تماما بين الجمعيات والجهات الرسمية.
- ث. علاقات العمل والشراكة بين الجهات الرسمية غير مأسسة.
- ج. توزيع المساعدات المالية للجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.
- ح. مشكل المقرات الدائمة للجمعيات لا يزال مطروحا ولا توجد أي إجراءات رسمية ولا حتى نية من طرف الجهات الرسمية لتسوية هذه الوضعية.
- خ. تقييد الجمعيات في الحصول على هبات والمساعدات، خاصة من الخارج والتي تخضع لإجراءات خاصة.
- د. خضوع الجمعيات للجمركة وللعديد من الضرائب عند حصوله على هبات ومساعدات، مما يؤثر سلبا على وضعها المادي .

4-4-3 الآليات المقترحة لتنفيذ دور المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة بالجزائر

يتطلب تحقيق أهداف وغايات المجتمع المدني في الجزائر تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين فيه وممثليه، من خلال تطوير التنظيم والأداء داخله وتقوية مؤسساته وتعبئة طاقاته، وتبني مختلف آليات التمكين التي من شأنها قد تسهل وتحسن دوره، وتخدم صورته لدى الحاكم والمحكوم، من بينها استغلال الإعلام الجديد ومختلف أدواته وتطبيقاته كآلية مهمة جدا فرضتها التحولات والتغيرات الراهنة، وباعتبار المجتمع المدني وحدة ونسق مهم في المجتمع لا بد أيضا أن يلقي هذا الفاعل صاحب الدور المحوري في الدولة جزء من اهتمامها، من خلال تغيير نظرتها إليه على أساس منافس واعتباره مكمل وسند لها، خاصة في ظل التغيرات والتحولات الراهنة على مستوى العالم، لينتقل الدور إلى مختلف الفواعل والوحدات الأخرى في المجتمع كالأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة والمؤسسات الاقتصادية (رجال الأعمال) والمؤسسات الاجتماعية والثقافية التي وجب أن تعمل جنبا إلى جنب مع هذه المؤسسة العريقة، لتحقيق أهدافها وضمان استمراريتها في مواصلة نشر رسالتها النبيلة في مقدمتها نشر وترسيخ ثقافة المواطنة، وعلية يرتكز تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر لبلوغ أهدافه اليوم على نفس التوجه المذكور باعتماد آليتين يحاول الباحث طرحهما وفقا لنظريته المستقاة من العديد الأدبيات التي تناولت الطرح نفسه على الشكل الآتي:

1. الآلية الأولى: استغلال الإعلام الجديد وأدواته في صناعة ونشر قيم المواطنة:

في ظل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كان لابد للمجتمع المدني أن يتكيف مع الوضع ويستغل الإعلام الجديد ومختلف تطبيقاته على رأسها مواقع التواصل الاجتماعي، باعتبارها أدوات رئيسية لبناء منظومة الأفكار لدى الأفراد وترقية وعيهم اتجاه المنظومات الوطنية والدولية، فهذه المواقع أو الشبكات لم تعد مجرد عالم افتراضي للتواصل فقط، بل أصبحت قادرة على تمكين الأفراد والجماعات المختلفة من مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الفاعلين من صنع الفارق في التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المشار إليها سالفًا، وتغيير الواقع والتأثير في قضاياه، حيث اقترح في هذا السياق مشروع سومص Somus في أحد نتائجه المتوصل إليها سنة 2011 بأنه يمكن للجمعيات أن تستثمر في تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات معا بشكل كبير، واعتبرت أن مواقع التواصل الاجتماعي قوية ومجانية في الغالب، يمكن أن تستغلها الجمعيات في عمليات التنظيم والتأهيل والعمل اليومي، وأن هذه المواقع هي أفضل وسيط لمشاركة الجميع، كما اقترح المشروع بأن المواطنة في عبر استخدامها كبيئة إعلامية منفتحة وتشاركية، تمكن من التعاون بين المواطنين والهيئات العامة¹، وعلى هذا الأساس وبكل صدق أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تشكل بالنسبة لمختلف الفاعلين في المجال الجمعي ساحة لترقية قيم المواطنة اللازمة، لتحقيق مناخ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، من خلال توظيفها في مجال الأمن الوقائي سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، بالمشاركة والمراقبة والإبلاغ والمراقبة ومتابعة مجمل القضايا البناءة والمشكلات التي تواجه المواطن، من خلال توعيته وتحسيسه وتوجيهه، خاصة أمام ما أحدثته هذه الوسائط في الجانب الآخر من اهتزاز قيمي لدى الأفراد، تمثل في تمزيق ارتباطات الأفراد برمزياتهم وقداوتهم وانسلاخهم عن الثوابت والأسس الهوياتية، وخرق شروحات قلّصت بشكل جلي من مكانة التقاليد والأعراف، فالمجتمع المدني اليوم يواجه سيلًا من الأفكار والمعتقدات والقيم المغرضة عبر هذه المواقع، بهدف تخفيف الشعور الجمعي بالانتماء والولاء الوطني، واختراق كل ماله علاقة باللحمة الوطنية والتماثل الاجتماعي، لزرع الانشقاق والتفكك داخل الوطن الواحد²، لذا وجب على كافة الفاعلين من مجتمع مدني وغيره من المؤسسات أن تستغل هذه المواقع أو الشبكات كحاملة مضادة وقوية لتحقيق رهانات الأمن القيمي، وتحصين الحس الوطني والمدني من خلال الإعداد لسياسة استراتيجية توجيهية

¹NÄKKI, Pirjo, BÄCK, Asta, ROPPONEN, Teemu, *et al.* Social media for citizen participation. *Report on the Somusproject, VTT publications*, 2011, vol. 755.p100.101

²إبراهيم قلوّاز، غربي محمد، دور شبكات التواصل الاجتماعي في صناعة قيم المواطنة، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية،، مج 03، ع 06، الجزائر، 2018، ص 209.

وإرشادية في استخدام هذه الشبكات أو المواقع التواصلية، وتوظيفها في صناعة ونشر ثقافة المواطنة وترسيخ ثوابت الانتماء والهوية الوطنية من خلال ما يلي:¹

أ. ضرورة اهتمام المجتمع المدني ومثليه بهذه الوسائط الاجتماعية، وإيجاد إطار تنظيمي وتوجيهي فاعل لضمان إيجابية مشاركة مستخدميها من ممثلي المجتمع المدني ومختلف الفاعلين لترقية المواطنة وخدمة الصالح العام .

ب. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي واستغلالها كوسائط مساعدة لخلق بيئة تواصلية، ومناخ للتشارك والتقارب ومعالجة الاحتقانات الداخلية، ورأب الصدع بين المكونات الاجتماعية، ومعالجة كل المعضلات والمشاكل التي تنخر قيم وثوابت الأوطان.

ت. استغلالها للرفع من قيم الوعي وتنمية القدرات والمؤهلات الفردية في كافة المجالات لدى ممثلي المجتمع المدني، وتحسين سلوك المواطنة والتمدن لديهم.

ث. استغلال هذه الشبكات أو المواقع، من خلال إنشاء صفحات تساهم في غرس قيم المواطنة بالشكل الإلكتروني للرفعي بالحس الوطني وزرع قيم الحمية والدود عن الوطن وحبه وتعظيمه.

ج. استغلالها أيضا كوسائط للقضاء على الصور النمطية للأفراد اتجاه الآخر، وخاصة في المجتمعات التي تشهد تعدد في الأعراق بهدف تقليل احتمالات العنف والتعصب والاتجاهات العنصرية.

ح. المساهمة في وضع ضوابط مصاحبة لاستخدام هذه المواقع، من خلال إطلاق مشروع التربية الإعلامية مثلا ليكون المتمم والمكمل الإيجابي للتنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة ومن المؤسسات إلى الجهات الوصية.

خ. خلق آليات المعالجة الاستباقية والوقائية المرافقة لاستخدامات هذه المواقع، من خلال تكثيف حملات التوعية والتوجيه والتكوين في مجال استخدام هذه المواقع لدى مختلف المستخدمين من فاعلين ومواطنين.

د. تنسيق العمل بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني لتشكيل جدار أمنيا، من خلال وضع مخططات مراقبة محكمة لتجفيف ارتباطات الجماعات الإجرامية وكل الأطراف التي تسعى إلى نشر الخطابات التحريضية والمغرضة.

فبناء على ما سلف ذكره يتضح بأنه على قدر ما تكون هذه المواقع التواصلية أو الشبكات أدوات مساهمة في إحداث التنمية والنهضة بالمجتمع، من خلال استغلالها في نشر ثقافة المواطنة والبناء الهوياتي وترسيخ القيم، يمكن أن تستغل أيضا كأدوات لهدم المجتمع، من خلال نخر قيم الأفراد وتسريع اتجاهات التمزق الهوياتي الاجتماعي، وهذا ما يتطلب ضرورة تضافر كل الجهود بأن تقوم وتضطلع كل وحدة في المجتمع بدورها (مختلف مكونات المجتمع من أسرة

¹ إبراهيم قلواز، غربي محمد، مرجع سبق ذكره، ص212.

والمدرسة والمسجد والإعلام...) في التسلح ضد مختلف المؤثرات السلبية لهذه المواقع، من خلال تنمية قيم التضامن الاجتماعي، والرفع من مشاعر الارتباط بالهوية والوطنية وترقية قيم الإيمان والالتزام بالتعاليم الدين والقيم الأخلاقية، مع ضرورة الاهتمام من أي وقت مضى بالسياسات الإرشادية والتوجيهية في استخدام هذه الوسائط.

2. الآلية الثانية: إحياء وتنظيم علاقة المجتمع المدني بالدولة ومختلف الوحدات والفواعل المجتمعية الأخرى:

تتجلى هذه الآلية في البداية بضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، تُترجم في شكل التزام الدولة بالحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، مع إشراكها في صناعة القرار على شكل استشارة حقيقية وليست صورية، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، مع وضع ضوابط رقابية معقولة عليها وعلى نشاطها بما يضمن السير الحسن للنظام العام، وكل ذلك بطبيعة الحال لن ينجح إلا في كنف تدعيم المسار الديمقراطي لدولة قوية وليست تسلطية، وفق ما يضمن حقوق الأفراد والجماعات ويعمل وعلى احترام الآليات القانونية والسياسية، من خلال تحريكها وإعادة إحيائها في الواقع وليس في الورق فقط، مع استحداث أطر واضحة تتكفل باقتراحات منظمات المجتمع المدني والتي يجب أن تكون منسجمة مع الأهداف العامة والإمكانات المادية والبشرية المتاحة¹، كما يجب على الدولة أن تعمل بجدية في تخفيف المشاكل الاجتماعية اليومية للمواطن كمشكلة البطالة والسكن وغيرها من المشاكل، لأن هذه الأخيرة بطبيعة الحال ستحول بينها وبين اهتمام الفرد بالانخراط في هذه الجمعيات ومختلف أشكال مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب ذلك فإنه يقع أيضا على عاتق الدولة تحسيس الفرد بأهمية العمل الجماعي والانخراط فيه من أجل القيام بأدوار وتحقيق حاجات تعجز عن تلبيتها الدولة، خاصة في فترة الأزمات من خلال عرض برامج تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية وتعرف العمل الجماعي ونشاط الجمعيات عبر مختلف القنوات من بينها تجنيد وسائل الإعلام والاتصال بمختلف أشكالها.² هذا ويقع على عاتق الفواعل والوحدات الأخرى في المجتمع مثل الأسرة والمدرسة والمسجد وغيرها جانب من المسؤولية في إنجاح دور المجتمع المدني، من خلال تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجماعي لتنمية قيم الاحترام والحوار والنقد وترسيخ لدى الطفل ثقافة المشاركة برأيه ومقترحاته، حتى تدعم مؤسسات المجتمع المدني في المستقبل بطاقات وقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشطين يواصلون مسار الأسلاف في تنشيط العمل الجماعي في الواقع وعبر المواقع، لتصبح منبعا مساهما في التنمية السياسية وفي عملية التحول

بوزيان راضية، مرجع سبق ذكره، ص 157.¹

² أمال غنو، مرجع سبق ذكره، ص 827، 829.

الديمقراطي، يتجلى من خلال صور انخراط السلس للأفراد وإقبالهم على العمل السياسي كآلية ديمقراطية تسهم في إقامة دولة ديمقراطية حقيقية وليست شكلية¹، فمشروع التنمية البشرية المستدامة الذي يضع الإنسان في قمة سلم أولوياته، يحتاج إلى تكاثف الجهود للاستثمار في البشر باعتباره رأس مال بشري مؤهل يستطيع أن يتعايش مع تحديات العصر، من خلال زيادة فرصهم في تشكيل القدرات البشرية في مجال التعليم والمعرفة، وتمكينهم من استثمار قدراتهم في الإنتاج والمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وفق إتباع أطر ودعائم تنمية شاملة ومتكاملة ومستدامة، وهذا يعني أن تشارك جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني ومثليه والفاعلين والمواطنين في التنمية المبنية على قيم الاحترام والفهم والثقة المتبادلة فيما بينهم، بحيث تشمل جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق تفاعل مكوناتها على قيم الاحترام والفهم والثقة المتبادلة فيما بينهم بشكل مستمر يسعى للأفضل، مع تبني سياسة تمكين الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة، من خلال تبني اقتراحات قائمة على الاشتراك والإشراك في عملية التنمية كالديمقراطية السياسية والتشاركية مع منظمات المجتمع المدني والحرية السياسية والشفافية واللامركزية وسيادة القانون².

¹ محمد مجدان، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج 07، ع 02، الجزائر، 2020، ص 70.

² حمدي أحمد عمر، المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة في ظل عقد اجتماعي جديد، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج 09، ع 01، الجزائر 2020، ص 50، ص 52.

خلاصة:

مما سبق نستشعر اليوم تلك الأفكار التي صاغها المفكر البريطاني المولد وأحد زعماء الثورة الأمريكية، وصاحب كتاب " حقوق الإنسان "توماس بين، Thomas Paine" (1737-1809) بين رؤاه عن المجتمع المدني باعتباره جمهورية فاضلة وموطن الحرية المتحرر من الحكم القسري والتعسفي، والتي تزدهر فقط حال توفر روابط حرة دينامية بعيدة عن السيطرة المنفردة للمجتمع السياسي (الحكومة)، وهو ما يمكن أن يتحقق في ظل بيئة إعلامية جديدة التي صنعت روابط حرة بأدواتها وتطبيقاتها، تمثلت في العديد من مواقع التواصل الاجتماعي بناء على ما تم الإشارة إليه في آلية استغلال هذه الوسائل، ل يبقى استكمال بناء مشروع المجتمع المدني حسبه مرتبط بتبني الثقافة المدنية كمنظومة ذهنية جديدة عن المواطنة والمثل العليا للمواطنة، والتي تتجلى في السلوك الفردي والعام والسياسي للدولة وفي احترام معايير المواطنة والأصالة والحرية، تتبعه تغذية متبادلة داعمة بين معايير الثقافة المدنية من جهة وبين التعليم والإعلام والتنشئة والممارسات الحياتية على صعيد الأفراد وسياسة الدولة من ناحية أخرى، ليضيف بأن أي خلل في فقدان مصداقية الأفكار المحورية للثقافة المدنية سيترتب عنه فقدان القدرة على خلق عادات المواطنة المدنية، مما يهدد المجتمع بالتفكك¹، وهو ما يتوافق مع ما تم طرحه في آلية وجوب إحياء علاقة المجتمع المدني بالدولة ومختلف الوحدات والفواعل الأخرى، لتتجلى المقولة الشهيرة في هذا الموضوع بأن الوطن للجميع وبينه الجميع، فترسيخ وإنماء ونشر ثقافة المواطنة هي ليست مسؤولية مؤسسة لوحدها سواء كانت رسمية أو غير رسمية، بل هي مسؤولية تعتمد على ثقافة تتكامل وتتساند فيها كل المؤسسات في المجتمع، من خلال أدوارها المختلفة ومن أبرز المؤسسات التي يمكنها أن تتكامل في هذا المجال هي مؤسسة المجتمع المدني ومثليه مع الإعلام ومختلف أدواته خاصة منها التطبيقات الحالية والمتطورة مثل مواقع التواصل الاجتماعي².

¹ شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح (رؤية نقدية للفكر العربي)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2005، ص، ص 23، 24.

² رحاب مختار، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الإطار الميداني

تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج.

1. تحليل وتفسير خصائص عينة الدراسة (الخصائص الديمغرافية) .
2. عادات وأنماط استخدام أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي.
3. استخدام أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة
4. الآليات والأساليب التواصلية المعتمدة والمنتهجة في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أفراد العينة.
5. وتيرة نشر مواضيع ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل من قبل أفراد العينة
6. الصعوبات والتحديات التي تواجه أفراد العينة في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

1.5. تحليل وتفسير خصائص عينة الدراسة (الخصائص الديمغرافية) :

النسبة المئوية	التكرار	النوع	
74,6%	294	ذكر	01
25,4%	100	أنثى	02
100%	394	المجموع	مج

الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب النوع (الجنس)

يوضح الجدول رقم 01 توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير النوع ، حيث يتشكل العدد الإجمالي لأفراد العينة محل الدراسة من 394 مفردة توزعت إلى 294 مفردة ذكور وهو ما يمثل 74,6% ، و 100 مفردة للإناث قدرت بـ 25,4%، ليتضح من خلال القراءة الأولية لهذه الأرقام والمعطيات بأن عدد أفراد العينة الذكور أكبر مقارنة بعدد الإناث. وعليه يمكن القول من خلال تحليل هذه المعطيات بأن هذه النسب كانت متوقعة بحكم أن العديد من التركيبات البشرية لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر من أحزاب ونقابات ومنظمات وحتى الجمعيات لديها نفس التقسيم أو التوزيع تقريبا بحكم أنا لمجتمع الجزائري مازال محافظا بخصوص المشاركة السياسية والجمعوية للمرأة لعدة عوامل، فهناك العديد وربما أغلب الأسر الجزائرية لا تسمح للمرأة بممارسة الأنشطة السياسية أو النقابية أو جمعوية إلا في حدود المعقول وحتى وإن سمح لها بذلك فإنها تمارس هذه الأنشطة على مستوى القاعدة بعيدة عن الأضواء والقيادة، إضافة إلى نظرة المجتمع الكلاسيكية في اعتبار أن المرأة غير قادرة على القيادة مثل الرجل وفق التمثلات الاجتماعية المترسخة في المجتمع الجزائري وأنها تتميز بالضعف واستخدام العاطفة في قراراتها المتخذة، دون أن ننسى حجم مسؤولياتها المتعددة داخل البيت خاصة في مجال رعاية الأطفال التي قد تحول دون التحاقها بمراكز القيادة في الجمعيات والأحزاب ومختلف مؤسسات المجتمع المدني التي تتطلب عملا جبارا وتفرغا ونفسا كبيرا لتحقيق الأهداف والغايات التي تأسست من أجلها، وهو ما لاحظناه عند العينة المتاحة من المبحوثين محل الدراسة.

المجموع		الجنس				النوع الفئة العمرية	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت		
29,7%	117	12,7%	50	17,0%	67	30 إلى 18 من سنة	01
39,8%	157	7,1%	28	32,7%	129	40 إلى 31 من سنة	02
30,5%	120	5,6%	22	24,9%	98	سنة فمافوق 41	03
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية.

يشير الجدول أعلاه إلى توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية، فمن خلال القراءة الأولية للجدول يلاحظ بأن الفئة العمرية المحصورة ما بين 31 سنة و 40 سنة والتي بلغ عدد مفرداتها 129 فرد قد قدرت نسبتها بـ: 39,8% وهي الفئة العمرية الأعلى في هذا الجدول، منها ما نسبته 32,7% ذكور و 7,1% إناث، أما في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي وبشكل متقارب جدا من حيث النسبة المئوية أو عدد الأفراد، جاءت الفئة العمرية من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تمثل 41 سنة فما فوق بنسبة 30,5% وبعدها أفراد مقدره بـ 120، منها ما نسبته 24,9% ذكور و 5,6% إناث، لتليها في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية المحصورة ما بين 18 إلى 30 سنة والتي قدرت بـ: 29,7% من أفراد العينة بعدد بلغ 117 مفردة، منها 17% للذكور و 12,7% للإناث، وبالتالي فإن هذا التوزيع يبين بأن أكبر وأكثر فئة عمرية لقيادي وممثلي الجمعيات الشبانية هي الفئة العمرية ما بين 31 سنة إلى 40 سنة.

فكل هذه النسب لها دلالاتها وتفسيراتها، ففي هذا السن وبعد سنوات من الانخراط في جمعية أو حزب أو نقابة أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني والنشاط كمؤسس أو عضو عادي، يحق لهذا الأخير بناء على القانون الأساسي واللوائح التنظيمية، أن يترشح لقيادة الجمعية في مختلف المناصب، بحيث يصبح رئيسا أو أحد أعضاء مكتبها التنفيذي باعتباره قيادا وممثلا عن الجمعية، وبهذا نلاحظ أن الوصول إلى القيادة في الجمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني قد يستغرق مدة تزيد عن 05 سنوات كأقل مدة، هذا بالإضافة إلى أن هذه الفئة العمرية من 31 سنة إلى غاية 40 سنة يتميز فيها الإنسان من الناحية البيولوجية والنفسية والعقلية بنوع من الحيوية والحركية والنشاط والطموح، وهو ما يجعل الكثير من مؤسسات المجتمع المدني تتكون في غالب قيادتها من هذه الفئة المتميزة.

من جانب آخر لاحظنا بأن الذكور في هذه الفئة العمرية القيادية هو الغالب وبشكل كبير مقارنة بالإناث التي بلغت نسبتها (7,1%) فقط، وهي نسبة من حيث الترتيب تأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالإناث في الفئة العمرية المحصورة ما بين 18 و 30 سنة والتي بلغت نسبتها (12,7%) لتحتل بذلك المرتبة الأولى، وعليه يمكن تفسير تراجع المرأة قياديا في الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة وقوة تمثيلها قياديا في الفئة العمرية من 18 إلى 30 سنة إلى حد منافسة القياديين الذكور هو أن مرحلة الثلاثينيات فما فوق عند المرأة تشكل منعرج في حياتها الاجتماعية والنفسية وتتغير لديها الأولويات مقارنة بالرجل، بحيث تصبح تفكر في الزواج وتكوين الأسرة وترتبط بالعديد من المسؤوليات العائلية منها تربية ورعاية الأطفال، وخلق نوع من التوازن بين وظيفتها ومسئوليتها العائلية والوظيفية... الخ، وهو ما يتنافى مع تواجدها في قيادة الحركة الجموعية في هذا السن (31 سنة 40) إلا في حدود معينة، أما قراءتنا للفئة العمرية من 41 سنة فما فوق واحتلالها المرتبة الثانية من حيث تقلد مناصب التسيير والتمثيل والقيادة بنسبة قدرت بـ(30,5%)، فهو أيضا أمر مقبول وطبيعي، بحكم أن هذه الفئة ناشطة وملتزمة ولها باع طويل في مجال النشاط الجموعي، وتتميز بالدينامية والحركية رغم أنها في سن متقدمة، ولكن تعتبر فئة شابة وتتمتع بالنشاط والحيوية من الناحية النفسية، تتبوأ المراكز القيادية في الجمعيات لترافق الأجيال باعتبارها مرجعا على أساس أنها تتمتع بخبرة وتجربة عالية في المجال، ولكن تبقى نفس الملاحظة على تراجع الإناث (5,6% بأقل نسبة) من خلال تواجدها في القيادة كممثلة عن الجمعية مقارنة بالذكور نظرا للظروف الاجتماعية والارتباطات العائلية وطبيعة مجتمعنا المحافظ، أما الفئة العمرية التي احتلت الترتيب الثالث والأخير ما بين 18 إلى 30 سنة والمتقاربة مع الفئة العمرية السابقة من حيث نسبة تمثيل الجمعية في القيادة كأعضاء مكتب تنفيذي أو ممثلين للحركة الجموعية الشبانية كقيادة، فقد كان تمثيلها طبيعي أيضا باعتبار أن هناك العديد من هذه الفئة الشابة من يلتحق بالمؤسسات الجموعية في سن صغيرة جدا كمتربي يتميز أغلبهم بمهارات وحيوية ونشاط دائم يجعلها تلفت الأنظار من طرف أعضاء الجمعية وقياديينها فتصل إلى المسؤولية والقيادة في مدة قصيرة وفي سن صغيرة أو في المرحلة الأولى من الشباب، والدليل على ذلك التنظيم واللوائح التي تعمل بها الكشافة الإسلامية الجزائرية وبعض الجمعيات، والملاحظ هنا أنه رغم نسبة وترتيب هذه الفئة العمرية في المركز الثالث إلا أن النسبة المئوية للإناث كان الأعلى مقارنة بالفئتين العمريتين وكانت مقاربة جدا لنسبة الذكور أو عدد أفراد الذكور، حيث يفترض هنا بأن المرأة أو الفتاة في هذه المرحلة تكون ناشطة ومتفرغة، وفي الكثير من الأحيان تواصل دراستها لتنافس الذكور في مختلف المجالات وهو ما يجعلها تتبوأ مراكز قيادية في العديد من مؤسسات المجتمع المدني منها الحركة الجموعية وبالضبط الجمعيات الشبانية في هذه المرحلة.

المجموع		الجنس				النوع المستوى التعليمي	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت		
2,8%	11	0,5%	2	2,3%	9	ابتدائي	01
15,5%	61	1,8%	7	13,7%	54	متوسط	02
23,6%	93	7,6%	30	16,0%	63	ثانوي	03
58,1%	229	15,5%	61	42,6%	168	جامعي	04
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

نلاحظ من خلال قراءتنا الأولية للجدول رقم 03 ، بأن نسبة أفراد العينة من ذوي المستوى الجامعي هي الأعلى والمقدرة بـ 58,1% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 229 مفردة ، منها نسبة 42,6% ذكور و 15,5% إناث، أما المرتبة الثانية فعادت لأفراد العينة من ذوي المستوى الثانوي بنسبة قدرت بـ 23,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 93 مفردة ، منها نسبة 16,0% ذكور و 7,6% إناث، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب أفراد العينة ذات المستوى التعليمي المتوسط بنسبة قدرت بـ 15,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 61 مفردة، منها نسبة 13,7% ذكور والتي كانت أعلى بكثير من نسبة الإناث التي قدرت بـ 1,8% فقط بالمقارنة مع العدد الإجمالي لأفراد العينة من الجنسين، وهو ما يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس بالنسبة لهذا المستوى، بحيث تدل النسبة المئوية المتدنية جدا للإناث وارتفاعها عند الذكور بأن الإناث مهتمين جدا بمواصلة دراستهم في هذا المستوى والمستويات الأعلى منه مقارنة بالذكور الذين يكتفون تقريبا بهذا بمستويات أدنى على اهتماماتهم بالحياة المهنية مبكرا تحضيرا للمسؤوليات المستقبلية وذلك بتأثير من البيئة المجتمعية الجزائرية التي تتميز فيها العائلة بتحميل المسؤولية للذكور في وقت مبكر مقارنة بالإناث اللاتي يتم إعالتهن (المرافقة المادية والاجتماعية) بمساعدة هؤلاء الذكور خاصة بالنسبة للعائلات الفقيرة والمحدودة الدخل، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة بلغ أفراد العينة من ذوي المستوى الابتدائي نسبة أقل جدا قدرت بـ 2,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 11 مفردة فقط، منها 2,3% ذكور و 0,5% إناث.

وعليه فمن خلال هذا التوزيع يتبين لنا بأن أفراد العينة أغلبهم من ذوي المستوى الجامعي، هذه الفئة التي كانت في فترة زمنية ما غير مهتمة بالنشاط الجمعي تفتنت في الفترة الأخيرة وأصبحت تلتحق بمؤسسات المجتمع المدني وتؤسس الجمعيات لإيصال رسائلها للسلطات العليا مباشرة بطريقة حضارية، خاصة في ظل الاهتمام الأخير التي أولته الدولة لمؤسسات المجتمع المدني، ونداءات السلطة بضرورة قيادة هذه المؤسسات الجمعوية من طرف الجامعيين والنخبة، لنلاحظ في نفس الوقت أن نسبة معتبرة ومعبرة (15,5%) من الإناث تمثل قياديي هذه الجمعيات، وهو ما يثبت تبريرنا فيما سبق بأن مزاولة الدراسة في الجامعة والخروج من المنزل والاحتكاك بالآخر (المثقف والطلبة والأساتذة وممثلي الحركة الجمعوية والنقابية...) قد فتح العديد من الآفاق لالتحاق الفتاة أو المرأة الجزائرية بمؤسسات المجتمع المدني في هذه المرحلة، أما المرتبة الثانية والتي كانت من نصيب الثانويين كقياديين للحركة الجمعوية فهو أمر طبيعي ومقبول جدا، بحكم أن فئة كبيرة منهم هم كبار في السن (41 سنة) ينتمون إلى الرعييل الأول للحركة الجمعوية ومستواهم الثانوي في تلك الفترة هو مستوى عالي لذا يمثلون نسبة لا بأس بها من القيادة في الحركة الجمعوية، إضافة إلى أن هذه الفئة التي لم تلتحق بالجامعة قد تسمح لها الظروف بالالتحاق بمؤسسات المجتمع المدني بشكل عام كسياسيين أو ناشطين جمعيين، بحكم أنهم متفرغين للعمل الجمعي والسياسي نوعا ما مقارنة بالطلبة الجامعيين، فمستواهم مقبولفتح لهم آفاقا للتواجد في القيادة بالممارسة والتجربة والخبرة.

أما بالنسبة لأفراد العينة أو ممثلي الجمعيات ذات المستوى المتوسط والابتدائي فقد احتلتا المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي بنسب متدنية في المتوسط وشبه منعدمة في الابتدائي، وهذا راجع إلى اعتبار أن الكثير منهم من الرعييل الأول للحركة الجمعوية، حيث يعتبر هؤلاء مرافقين للأجيال الصاعدة من القيادة الجمعوية (أكثر من 41 سنة) لهم خبرة في المجال والميدان وإن كان مستواهم التعليمي محدود، وهي فئة لازالت موجودة في قيادات الحركة الجمعوية ولكنها تتناقص شيئا فشيئا، وهو ما يُلاحظ في شبه انعدام لفئة ذوي المستوى الابتدائي وتواجدها في قيادة الحركة الجمعوية بسبب تطور السياسة التعليمية وإجباريتها المتبناة في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، فالحركة الجمعوية تتطلب حقا ناشطين في الميدان، ولكن التحولات والتغيرات الأخيرة اليوم تفرض تميزها بالنشاط الميداني والمستوى التعليمي معا من أجل إنجاح برامجها واستمراريتها، خاصة في ظل الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم.

المجموع		الجنس				النوع الخبرة	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت		
41,4%	163	16,2%	64	25,1%	99	01	اقل من 05 سنوات
29,9%	118	5,1%	20	24,9%	98	02	06 سنوات إلى 10
16,2%	64	3,6%	14	12,7%	50	03	11 سنة إلى 15 سنة
7,6%	30	0,3%	01	7,4%	29	04	16 سنة إلى 20 سنة
4,8%	19	0,3%	01	4,6%	18	05	21 سنة فما فوق
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة بالجمعية.

نلاحظ في الجدول رقم 04 والذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، بأن فئة أفراد العينة الأقل من 05 سنوات خبرة في الجمعية هي الأعلى بنسبة قدرت بـ 41,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 163 مفردة، منها نسبة 25,1% ذكور و 16,2% إناث، المرتبة الثانية كانت من نصيب فئة أفراد العينة التي لها خبرة في المجال الجمعي من 06 إلى 10 سنوات بنسبة قدرت بـ 29,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 118 مفردة، منها نسبة 24,9% ذكور و 5,1% إناث فقط، ثم جاءت في المرتبة الثالثة فئة أفراد العينة التي لها خبرة في النشاط على مستوى الجمعية في حدود ما بين 11 إلى 15 سنة بنسبة قدرت بـ 16,2% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 64 مفردة، منها 12,7% ذكور و 3,6% إناث، هذا واحتلت فئة أفراد العينة ذات الخبرة الجموعية من 16 سنة إلى 20 سنة المرتبة بنسبة أقل قدرت بـ 7,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 30 مفردة، أغلبيتها الساحقة ذكور بنسبة قدرت بـ 7,4%، في حين كان مجال الخبرة لهذه الفئة شبه منعدم عند الإناث بنسبة قدرت بـ 0,3% فقط، وهو ما يدل على أن هناك فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس جعل نسبة الذكور تتضاعف عديد المرات مقارنة بنسبة الإناث، أما المرتبة الخامسة والأخيرة فقد عادت لفئة أفراد العينة التي تفوق 21 سنة الخبرة في الجمعية بنسبة قدرت بـ 4,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 19 مفردة فقط، أغلبيتها ذكور بنسبة 4,6% في حين كان مجال الخبرة شبه منعدم لدى الإناث بنسبة قدرت بـ 0,3% فقط، وهو ما يدل أيضا عن وجود فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس جعل نسبة الذكور أعلى بكثير من نسبة الإناث في هذه الفئة من الخبرة (21 سنة فما فوق)، وعليه فمن خلال القراءة المتعمقة لتوزيع أفراد العينة في مجال سنوات الخبرة على مستوى الجمعية، يتبين بأن أغلبية قياديي وممثلي الجمعيات لديهم خبرة بسيطة ومتواضعة في مجال تسيير الجمعية والنشاط فيها، بحيث تقل عن 10 سنوات،

وأكبر نسبة منها تقل خبرتهم في مجال التسيير والنشاط الجمعي عن 05 سنوات، وهو ما يدل حقيقة ويثبت بأن الكثير من الشباب وخاصة الجامعيين قد التحق مؤخرا بالحركة الجمعوية كمسيرين وقياديين، حيث بدأ الاهتمام بالنشاط الجمعي عندهم في فترة متأخرة خاصة بعد استتباب الأمن وتلقي وعود من طرف السلطة لترقية العمل الجمعي، من خلال تقديم تسهيلات لتأسيس الجمعيات ومرافقتها وفتح لها مجال المشاركة والاستشارة في تسيير الشأن العام، خاصة على مستوى البلديات والولايات، إضافة إلى بلوغ فئة الشباب والأسرة الجزائرية نوع من الوعي في مجال النشاط الجمعي الذي كان يُشكل حاجسا لها بناء على ما تعرضت له البلاد فترة العشرية السوداء، أين كانت تعتبر وتعتقد العديد من الأسر الجزائرية بأن انخراط أبنائها في الحركة الجمعوية يُشكل عليهم خطرا ويجلب لهم العديد من المشاكل ويؤثر على السيرة الذاتية لأبنائهم للالتحاق بمناصب عمل في الدولة خاصة في المجال الوظيفية العمومية والأمن، أما نسبة المبحوثين من الفئتين التي لها خبرة في المجال الجمعي (من 11 سنة إلى 15 سنة و16 سنة إلى غاية 20 سنة) فمثلنا معا ما نسبته 23,8% وهي فئتان يتميز فيها ممثلي الجمعيات وقياديتها بالنضال والممارسة والنفس كبير في خدمة الشأن العام، كما أنها تتمتع بالنشاط الدائم والحيوية، وعليه يمكن القول بأنه بالرغم من ملاحظة نوع من التراجع في النسبة المتقوية التي تمثل أفراد العينة في هاتين الفئتين إلا أنها تبقى مهمة باعتبارها فئة مخضرة ولها باع في مجال النشاط الجمعي، حيث يفترض بأن أغلبهم يتأسسون الجمعيات الشبانية ويُعتبرون بالنسبة للقيادة الجديدة مثلا أعلى في الاستمرارية والعطاء، أما الفئة التي لها أكثر من 21 سنة خبرة في الجمعية، فهي فئة تُشكل نسبة قليلة جدا من قياديين وممثلي الجمعيات لا تتجاوز 4,8% وهي فئة تقريبا جُلها تجاوزت 40 سنة ولكن مازالت مرتبطة بالعمل الجمعي، نجد أغلبهم قياديين ورؤساء شرفيين للجمعيات يُعتبرون مرجعا واستشاريين في العمل الجمعي، يسهر جلهم على تكوين القيادات ومرافقتهم لضمان استمرارية المؤسسة الجمعوية.

وفي قراءة أخرى لمقارنة الذكور بالإناث في مجال الخبرة تبين لنا بأن نسبة الذكور أعلى بكثير في جميع الحالات من نسبة الإناث ما عدا الفئة الأولى في مجال الخبرة (أقل من 05 سنوات) والتي كانت فيها نسبة الذكور أعلى بعض الشيء فقط من نسبة الإناث، وبالتالي لاحظنا أنه كلما قلت سنوات الخبرة زاد عدد أفراد أو نسبة الإناث والعكس صحيح، ففي مجال الخبرة التي تزيد عن 11 سنة أي من سنة 11 خبرة إلى 15 سنة ومن 16 إلى 20 سنة، ثم ما فوق 21 سنة، تراجعت نسبة الإناث بشكل كبير جدا إلى أن وصل شبه انعدام للإناث في الخبرة للفئتين (من 16 إلى 20 سنة و21 سنة فما فوق)، وهو ما يمكن تبريره تقريبا من خلال ما تم الإشارة إليه في الجداول السابقة، بأن المجتمع الجزائري شهد نوعا من الانفتاح والتخضر خاصة في سنوات العشرة الأخيرة، من خلال السماح للمرأة بمزاولة دراستها في مختلف الأطوار التعليمية خاصة الجامعة وانخراطها في مختلف مجالات العمل السياسي والجمعي وكل ما هو اجتماعي، عكس ما كان سائدا لأكثر من 20 سنة مضت، حين كان المجتمع الجزائري منغلقا ومحافظا جدا يعيب عن ما تفعله المرأة في هذا الشأن، انعكس عن شبه انعدام وتواجد للمرأة في المجالين السياسي والجمعي

وبالتالي نقص الخبرة والتكوين السياسي والجموعي الذي نتج عنه عدم تبوء مراكز قيادية مقارنة بالذكور الذين نجدهم في القيادة بشكل كبير في مختلف مؤسسات المجتمع المدني.

2.5. عادات وأنماط استخدام ممثلي المجتمع المدني لمواقع التواصل الاجتماعي:

سؤال متعدد الإجابات				
		الاجوبة		الترتيب
		التكرار	النسبة	
مواقع التواصل الاجتماعي	الفيس بوك	376	58,3%	01
	التويتر	40	6,2%	04
	اليوتيوب	132	20,5%	02
	الواتساب	97	15,0%	03
المجموع		645	%100	/

الجدول رقم (05): إحصاء وصفي يبين ترتيب مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما من قبل أفراد العينة.

نلاحظ في الجدول المشار إليه أعلاه، بأن معدل الترتيب الأول في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كان من نصيب أفراد العينة التي تستخدم موقع الفيس بوك بمعدل 376 إجابة من أصل 645 إجابة، أي ما يمثل ما نسبته 58,3%، المرتبة الثانية عاد لأفراد العينة التي تستخدم اليوتيوب بمعدل 132 إجابة من أصل 645 إجابة، أي ما يمثل نسبة 20,5%، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب أفراد العينة التي تستخدم موقع الواتساب بمعدل 97 إجابة من أصل 645 إجابة، أي ما يمثل نسبة 15%، أما المرتبة الرابعة والأخيرة في معدل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عادت لأفراد العينة التي تستخدم موقع تويتتر بمعدل 40 إجابة فقط من أصل 645 إجابة، أي ما يمثل نسبة 6,2% فقط.

سؤال متعدد الإجابات						
المجموع	النوع		التكرار	النسبة المئوية	مواقع التواصل الاجتماعي	
	أنثى	ذكر				
376	94	282	التكرار			الفيسبوك
58,3%	14,6%	43,7%	النسبة المئوية			
40	14	26	التكرار			التويتير
6,2%	2,2%	4,0%	النسبة المئوية			
132	34	98	التكرار			اليوتيوب
20,5%	5,3%	15,2%	النسبة المئوية			
97	33	64	التكرار			الواتساب
15,0%	5,1%	9,9%	النسبة المئوية			
645	175	470	التكرار		المجموع	
%100	27,1%	72,9%	النسبة المئوية			

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما.

نلاحظ في الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كان من نصيب أفراد العينة التي تستخدم موقع الفيس بوك بنسبة قدرت بـ 58,3% أي بمعدل 376 إجابة من أصل 645 إجابة، منها 43,7% ذكور و 14,6% إناث، المرتبة الثانية كانت لفئة أفراد العينة التي تستخدم اليوتيوب بنسبة قدرت بـ 20,5% أي بمعدل 132 إجابة من أصل 645 إجابة، منها 15,2% ذكور و 5,3% إناث، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب أفراد العينة التي تستخدم موقع الواتساب بنسبة 15,0% أي بمعدل 97 إجابة من أصل 645 إجابة، منها 9,9% ذكور و 5,1% إناث، أما المرتبة الرابعة والأخيرة فقد عادت لأفراد العينة التي تستخدم موقع تويتير بنسبة 6,2% أي بمعدل 40 إجابة فقط من أصل 645 إجابة، منها 4,0% ذكور و 2,2% إناث.

وعليه فإنه خلال تحليل هذه المعطيات يتضح بأن أغلبية قيادي وممثلي الجمعيات يستخدمون موقع الفيس بوك وبالدرجة الأولى، بحكم أن أغلبية الجزائريين يستخدمون هذا الموقع بشكل كبير جدا مقارنة بالمواقع الأخرى، لما يتميز به من خصائص ومميزات جعلته يستقطب مختلف مكونات المجتمع، حيث يشير موقع Statcounter في آخر إحصائياته بأن متوسط نسبة استخدام الجزائريين لموقع الفيس بوك في الفترة الممتدة ما بين جوان 2021 إلى غاية

جوان 2023 قدرت بـ 75.32% تم موقع اليوتوب بنسبة 16.88% وموقع تويتر بنسبة 03.97% تم استخدام المواقع الأخرى بمجموع استخدام قدر بـ 103.73%، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة خاصة منها الجزائرية مثل دراسة عواج سامية بعنوان: "التشبيك الاجتماعي وتأثيره على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري " سنة 2020²، ودراسة خالد منصر بعنوان: "دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري " وهي عنوان أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال - تخصص الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، نوقشت سنة 2018 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة باتنة³، والتي اكتشفنا بأن الشباب الجزائري يستخدم موقع الفيس بوك بشكل أكبر مقارنة بالمواقع الأخرى، وبما أن أغلبية أفراد العينة (قيادي ومثلي الجمعيات) من الشباب تستخدم موقع الفيس بوك، فقد تم التوصل إلى نفس النتيجة التي توصلت لها العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع استخدام الشباب لهذا الموقع، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن تفسير استخدام ممثلي الجمعيات لموقع الفيس بوك بهذه النسبة العالية بإعتبار أنهم جزء من المجتمع يتأثرون بنفس العوامل التي تتأثر بها مختلف مكونات المجتمع الأخرى وأن أغلبهم شباب يستخدمون هذا الموقع لما يتميز به من خصائص أبرزها سهولة الاستخدام وخدماته المجانية والمتعددة مع إتاحة العديد من آليات وأساليب التواصل، وهو ما يتوافق أيضا مع ما أشرنا إليه في الجانب النظري حول أهمية هذا الموقع الذي تناولناه بنوع من التفصيل نظرا لأهميته واستخدامه بشكل كبير في منطقة المغرب العربي، هذا وتبين لنا من جهة أخرى بأن هناك نسبة معتبرة من قيادي ومثلي الجمعيات تستخدم موقع اليوتوب بنسبة (20,5%) في غالب الأحيان كموقع ثاني إلى جانب استخدام الفيس بوك، لما يتميز به من خصائص ومميزات خاصة كتوثيق الأحداث بتفاصيلها عبر الفيديو وإمكانية مشاهدة الفيديو لمرات عديدة وحسب الطلب، ونظرا أيضا لما يتميز به من سهولة في المشاهدة بمجرد النقر على الشاشة، كما اتضح أيضا من خلال قراءتنا وتفسيرنا للإحصائيات الكمية في الجدول أعلاه بأن المرتبة الثالثة في استخدام الواتساب كأحد أهم المواقع المستخدمة من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية لم يأتي من العدم بنسبة (15,0%) بحكم أن هذا الموقع قد أصبح مهما بالنسبة للعديد من مستخدمييه من مختلف المؤسسات (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)، من خلال استعماله واستخدامه في الاتصال الداخلي، لذا نلاحظ بأن ممثلي الجمعيات تفتنوا لأهمية هذا الموقع لاستخدامه كموقع ثاني أو ثالث في التواصل مع أعضاء الجمعية خاصة في ظل

¹ موقع Statcounter: موقع رسمي عالمي متخصص في الإحصائيات والبيانات يمكن المستخدمين والباحثين في مختلف المجالات من تزويدهم بالمعلومات الحديثة والمستجدة، أنظر أكثر للموقع - <https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/algeria/#monthly-bar> - 202106-202306، تاريخ الزيارة 12 ماي 2023، على الساعة 18 سا و 17د.

² عواج سامية، التشبيك الاجتماعي وتأثيره على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 01، 2020، ص 181.

³ خالد منصر، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 262.

ما يتميز به من سرعة التواصل وأمان المعلومات، كما اتضح من خلال قراءتنا للأرقام والإحصائيات في الجدول أعلاه بأن المرتبة الرابعة عادت لموقع التويتير بنسبة استخدام 6,2% فقط، وهي نتيجة مقبولة ومتوقعة بناء لعدة أسباب، حيث وبالرغم ما يتميز به الموقع من ميزات كسرعة الاستخدام مثلا إلا أن محدودية المداخلة فيه لا تتجاوز 140 حرف، هذا وبالإضافة لذلك فإن جانب قصوره في مجال الإعلانات ونشر الصور والفيديو جعله قليل الاستخدام لدى أغلب مكونات المجتمع الجزائري، وخاصة ممثلي الجمعيات الذين لا يناسبهم استخدام هذا الموقع مع تطلعاتهم في النشاط الجمعي، بحكم أن استخدامه ضعيف من طرف مختلف شرائح المجتمع الجزائري التي يسعى إلى الوصول إليها واستقطابها كأحد أبرز أهدافه وغاياته، ولكن بالرغم من ذلك نجد بعض ممثلي الجمعيات متفطنين جدا لاستخدام هذا الموقع في التواصل مع القيادات السياسية والعليا في البلاد وحتى التواصل مع الآخر في الخارج مثل دول المشرق العربي المعروف عنهم باستخدام هذا الموقع الذي يعتبر إضافة لها قيمة لترويج صورة الحركة الجمعوية في الجزائر ونشاطاتها المواطنة إلى جانب استخدام الفيس بوك بشكل أساسي.

سؤال متعدد الإجابات				
		الأجوبة		الترتيب
		التكرار	النسبة	
الأجهزة الإلكترونية	الكمبيوتر المكتبي	95	16,5%	03
	الكمبيوتر المحمول	98	17,0%	02
	اللوحة الإلكترونية	30	5,2%	04
	الهاتف الذكي	354	61,4%	01
المجموع		577	100%	/

الجدول رقم (07): إحصاء وصفي يبين ترتيب الأجهزة الإلكترونية الأكثر استخداما من قبل أفراد العينة.

نلاحظ من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه والذي يتناول إحصاء كمي حول ترتيب الأجهزة الإلكترونية الأكثر استخداما من قبل أفراد العينة ، بأن أعلى نسبة في الولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أفراد العينة كان عن طريق استخدام جهاز الهاتف النقال بعدد إجابات بلغت 354 إجابة من أصل 577 إجابة، أي ما يمثل نسبة 61,4%، المرتبة الثانية سُجلت لدى أفراد العينة التي تركز على جهاز الكمبيوتر المحمول للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي بعدد إجابات بلغت 98 إجابة من أصل 577 إجابة للمبحوثين، أي ما يمثل نسبة 17%، وهي نسبة متقاربة جدا مع نسبة استخدام أفراد العينة لجهاز الكمبيوتر المكتبي بنسبة قدرت بـ 16,5% أي ما يمثل عدد 95 إجابة من أصل 577 إجابة أُقرت باستخدام هذا الجهاز الذي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستخدام، أما

المرتبة الرابعة والأخيرة فقد كانت من نصيب أفراد العينة التي تستخدم اللوح الإلكتروني بنسبة أقل بلغت عدد 30 إجابة فقط من أصل 577 إجابة، أي ما يمثل نسبة 5,2 فقط %.

سؤال متعدد الإجابات				
المجموع	النوع			
	أنثى	ذكر		
95	15	80	التكرار	الكمبيوتر المكتبي
16,5%	2,6%	13,9%	النسبة المئوية	
98	25	73	التكرار	الكمبيوتر المحمول
17,0%	4,3%	12,7%	النسبة المئوية	
30	11	19	التكرار	اللوحة الإلكترونية
5,2%	1,9%	3,3%	النسبة المئوية	
354	91	263	التكرار	الهاتف الذكي
61,4%	15,8%	45,6%	النسبة المئوية	
577	142	435	التكرار	المجموع
%100	24,6%	75,4%	النسبة المئوية	

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب الأجهزة الإلكترونية الأكثر استخداما.

نلاحظ في الجدول أعلاه والذي يشير إلى إحصاء كمي حول توزيع أفراد العينة حسب الأجهزة الإلكترونية الأكثر استخداما، بأن أعلى نسبة في الولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أفراد العينة كان عن طريق استخدام جهاز الهاتف النقال بنسبة قدرت بـ 61,4% أي بمعدل إجابات بلغت 354 إجابة من أصل 577 إجابة، منها 45,6% ذكور و 15,8% إناث، في المرتبة الثانية كان استخدام أفراد العينة للأجهزة الإلكترونية مُركّز على الكمبيوتر المحمول بنسبة قدرت بـ 17,0% أي بمعدل إجابات بلغت 98 إجابة من أصل 577 إجابة، منها 12,7% ذكور و 4,3% إناث، لتليها في المرتبة الثالثة أفراد العينة التي تستخدم جهاز الكمبيوتر المكتبي للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة قدرت بـ 16,5% أي بمعدل 95 إجابة من أصل 577 إجابة، منها 13,9% ذكور و 2,6% إناث، أما المرتبة الرابعة والأخيرة فقد كانت من نصيب أفراد العينة التي تستخدم اللوح الإلكتروني بنسبة أقل قدرت بـ 5,2% أي بمعدل 30 إجابة من أصل 577 إجابة، منها 3,3% ذكور و 1,9% إناث.

وعليه يتبين من خلال تحليل هذه الأرقام أو الإحصائيات بأن الأغلبية الساحقة لممثلي الجمعيات يستخدمون جهاز الهاتف الذكي للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي بمعدل (354 مفردة من أصل 394 مفردة التي تمثل عينة الدراسة أي نسبة ما يقارب 90% تستخدم هذا الجهاز)، وذلك باعتبار أن هذا الجهاز جد مناسب ويتميز بخصائص وميزات استقطبت مختلف مكونات المجتمع على رأسهم فئة ممثلي الجمعيات الشبانية، فهو جهاز يتميز بخفة الوزن وحمله في أي مكان وإلى أي مكان إلى آخر، إضافة إلى الخدمات العالية والراقية التي يقدمها هذا الجهاز من تحميل عدة تطبيقات، فاستخدام معظم أفراد العينة من ممثلي الجمعيات للهاتف الذكي لم يأتي اعتباريا أو عشوائيا وإنما جاء لإشباع حاجات متنوعة، بحكم أن قياديي أو ممثلي الجمعيات يتمتعون بالحركية والحيوية والدينامية في القيام بالنشاطات التي غالبا ما تكون في الميدان، والتي تحتاج إلى مثل هكذا جهاز لتوثيق المعلومات وتداولها ونشرها في وقت قياسي حتى يكون العمل أو النشاط حيا وناجحا، هذا وفي السياق ذاته تبرز دراسة دراسة عمر أوسامة بعنوان " تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال والاغتراب الرقمي للطلاب الجامعي " أن ميولات مختلف مكونات المجتمع لاستخدام الهاتف الذكي يبرز الجانب العصري للفرد ومتابعته لكل جديد وحديث في عالم الابتكارات، حيث أشارت في هذا الصدد آخر الأبحاث لشركة إي ماركتير eMarketer بأن "الهواتف الذكية ستواصل نموها خطوة بخطوة لتشمل الغالبية العظمى من الهواتف في جميع أنحاء العالم"، بحكم أن وتيرة المبيعات لهذه الهواتف في ارتفاع مستمر نظرا للطلب المتزايد عليها في الأسواق العالمية والمحلية¹، أما المرتبة الثانية والثالثة على التوالي في استخدام الأجهزة الالكترونية لولوج أفراد العينة إلى مواقع التواصل الاجتماعي وبشكل متقارب جدا، فيعود إلى استخدام الكمبيوتر المحمول ثم الكمبيوتر المكتبي، فالكمبيوتر المحمول يُعتبر اليوم أيضا من أهم الأجهزة الالكترونية التي يفتنيها الأفراد وحتى المؤسسات الخدمانية أو الربحية أو التطوعية باعتبارها سهلة الحمل، يمكن استخدامها أيضا في مكان العمل أو البيت أو التنقل بها إلى مكان آخر بكل سهولة، ويلاحظ في الفترة الأخيرة بأن الموظفين والناشطين في المجال السياسي أو الجموعي يستخدمون الكمبيوتر المحمول بشكل ملفت للنظر باعتباره جهاز يمكن العمل به في مقر الجمعية أو حتى في البيت خاصة في فترة النشاط التطوعي الذي يستلزم العمل والتواصل من البيت على أساس ارتباط معظم القياديين في الجمعيات بوظائفهم في النهار باعتبارها فترة عمل بالنسبة لأغلب الموظفين والعمال، أما جهاز الكمبيوتر المكتبي رغم تراجع استخدامه فهو مازال موجود ولازال يُفضل استخدامه من طرف فئة معينة بحكم أنه موجود تقريبا في كل بيت جزائري بناء على العديد من الحملات والتسهيلات التي أطلقتها الدولة لاقتناء هذا الجهاز الذي يُعتبر سعره اليوم في متناول الأسر الجزائرية المتوسطة ومحدودة الدخل، يُستخدم من طرف جميع الأفراد في البيت أو في الجمعية وحتى مقر العمل، إضافة إلى امتيازه

¹عمر أوسامة، تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال والاغتراب الرقمي للطلاب الجامعي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال الطور الثالث، جامعة مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018، ص 159.

بخاصية تحمل وامتنصاص الصدمات، بحكم أنه ثابت ويمتاز بمدة صلاحية طويلة مقارنة بالأجهزة الأخرى المعرضة للتلف بناء تعرضها لعدة حوادث، أما الجهاز الأخير والمتمثل في اللوح الإلكتروني والأقل استخداماً للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي من طرف أفراد العينة، فإنه بالرغم مما يتميز به من خصائص وميزات (صغر الحجم وسهولة الحمل) إلا أننا لاحظنا بأن استخدامه قليل جداً مقارنة بالأجهزة الأخرى، وهذا الأمر يفترض أنه راجع إلى اختلاف جودة هذا الجهاز من شركة إلى أخرى بحيث نجد ثمنه مرتفع عند الشركات المصنعة ذات الجودة العالية مثل شركة سامسونغ Samsung العالمية والعكس عند شركات أخرى مثل الشركات الصينية، إضافة إلى أن عدم استخدامه يرجع لعادات الجزائريين باعتبار أن الجهاز معرض للكسر والتلف أثناء الصدمات البسيطة بحكم التجربة، واعتباره أيضاً جهازاً مخصصاً للأطفال فقط لإشباع حاجاتهم من الترفيه واللعب. هذا وتجدر الإشارة في الأخير بأنه لم يتم تسجيل أي فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس في تفضيل استخدام أفراد العينة لجهاز الكتروني مقارنة بجهاز آخر.

المجموع		الجنس				النوع	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت	مدة الاستخدام	
5,6%	22	2,0%	8	3,6%	14	01	أقل من سنة
12,7%	50	3,6%	14	9,1%	36	02	من سنة إلى سنتين
16,8%	66	5,6%	22	11,2%	44	03	من ثلاثة إلى خمس سنوات
65,0%	256	14,2%	56	50,8%	200	04	أكثر من خمس سنوات
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب مدة السنوات التي قضوها في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ في الجدول أعلاه والذي يشير إلى توزيع أفراد العينة حسب مدة السنوات التي قضوها في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بأن الفئة رقم (04) من أفراد العينة المشار إليها في الجدول أعلاه والتي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي (منذ أكثر من خمس سنوات) جاءت في المرتبة الأولى من حيث مدة وسنوات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بمعدل 256 مفردة أي بنسبة قدرت بـ 65%، منها 50,8% ذكور و 14,2% إناث، المرتبة الثانية عادت إلى لفئة أفراد العينة رقم (03) والتي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي (من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات) بمعدل 66 مفردة أي بنسبة قدرت بـ 16,8%، منها 11,2% ذكور و 5,6% إناث، أما المرتبة الثالثة من حيث مدة سنوات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي فقد كانت من نصيب فئة أفراد العينة رقم (02) والتي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي (من سنتين إلى ثلاث سنوات) بمعدل 50 مفردة أي بنسبة قدرت بـ 12,7%،

منها 9,1% ذكور و 3,6% إناث، تلتها في المرتبة الرابعة والأخيرة الفئة رقم (01) من أفراد العينة في الجدول والتي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي (منذ أقل من سنة) وهي فئة قليلة جدا بلغ عدد أفرادها 22 مفردة أي بنسبة قدرت بـ 5,6%، منها 3,6% ذكور و 2,0% إناث.

وعليه يتبين من خلال تحليل هذه الإحصائيات والمعطيات بأن أغلبية أفراد لعينة (65,0%) تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي منذ مدة تزيد عن الخمس سنوات، وهو أمر طبيعي جدا بحكم أن الجزائر شهدت قفزة في مجال الاتصالات خلال العقدين الأخيرين من خلال محاولة تغطية جميع مناطق أنحاء الوطن بالانترنت، حيث بدأت بربط البيوت الجزائرية عن طريق الكابل (الاتصال السلكي) من خلال استخدام تقنيات الجيل الثاني 0.2 ثم تطورت الأمور شيئا فشيئا في مجال الاتصالات في الجزائر باستخدام تقنيات الجيل 0.3 ثم الجيل الرابع 0.4 باستخدام تقنيات حديثة جدا مؤخرا لمحاولة التكيف والالتحاق بركب الدول المتطورة في هذا المجال، خاصة في ظل محاولة رقمنة كل القطاعات، وهو ما لمسناه في جدية السلطة مؤخرا بمضاعفة تدفق الانترنت وصيانة وتطوير البنى التحتية للاتصالات مع توفير كل الخيارات بالنسبة للزبون في مجال ربطه بالانترنت (السلكي أو اللاسلكي)، كما أن الوعي لدى الشباب ومختلف مكونات المجتمع الجزائري باستخدام أحدث ما أنتجته الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات زاد خلال هذه الفترة، وبما أن نسبة الشباب من قياديي الجمعيات الشبانية كانت الأعلى في تمثيل الجمعيات وقيادتها وفقا لما تم تفسيره سابقا، فبطبيعة الحال سيكون هناك استخدام كبير لمواقع التواصل الاجتماعي من قبل هؤلاء ولمدة زمنية تفوق الخمس سنوات (تفوق 05 سنوات)، باعتبار أن معظم أو أغلبية الشباب قياديي الجمعيات قد ولدوا في عصر ومحيط رقمي، وهو ما أثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عليهم في انخراطهم ضمن المنظومة الرقمية في وقت مبكر، إضافة إلى ذلك فإن الجانب التثقيفي والاحتكاك بالآخر والتعرف على الهويات المختلفة، قد لعب دورا كبيرا في تغيير وجهة نظرهم نحو مواقع التواصل الاجتماعي وأهميتها في العقد الأخير من خلال اقتناع معظم الأسر الجزائرية وأفرادها بأن الانترنت وتطبيقاتها المختلفة ضرورة في هذا العصر، بحيث أصبحت تشكل حاجة جد مهمة لها نفس القيمة في مجال الاستهلاك مقارنة بالحاجات البيولوجية الأخرى مثل المأكل والملبس وغيرها من الحاجات الأساسية، هذا ومن جانب آخر ومهم، فإن مجانية استخدام هذه المواقع كان له الأثر الكبير أيضا في استخدامها من طرف شريحة الشباب والجامعيين ومختلف مكونات المجتمع خاصة المجتمع المدني ومثليه الذين أرادوا أن يعطوا قيمة مضافة باستخدام هذه المواقع لتبليغ رسائلهم السامية وبلوغ أهدافهم المسطرة في هذا الشأن، كما نجد من جانب آخر بأن الذكور هم أعلى استخداما لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بالإناث من حيث مدة وسنوات الاستخدام، وهذا راجع إلى تمثيل وارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث في العدد الإجمالي لأفراد العينة، إضافة إلى أن الأمر راجع إلى طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ، الذي لا زال ينظر إلى استخدام الفتاة أو المرأة لهذه المواقع ولمدة زمنية طويلة نظرة سيئة ودونية على حساب مسؤولياتها كمرية وراعية للشؤون البيت، ولكن بالرغم

من ذلك إلا أنه لاحظنا أن نسبة استخدام المرأة لمواقع التواصل الاجتماعي في الفئة التي احتلت المرتبة الأولى من حيث مدة الاستخدام (أكثر من 05 سنوات) كانت الأكبر مقارنة بالفئات الأخرى، وهذا راجع إلى أن معظم الفتيات هن في مرحلة الشباب وينتمين إلى فئة أبناء العصر الرقمي يتميزن في هذه المرحلة بالانفتاح والوعي، خاصة في المراحل الجامعية للتواصل مع زملائهم وزميلاتهم وأساتذتهم وعائلاتهم عبر هذه المواقع مع استخدامها بشكل جلي في مجال البحث العلمي، وهو ما انعكس على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها ممثلة وقيادية في الحركة الجموعية كناشطة تنافس الرجل بقوة في هذا المجال خاصة في مرحلة العشرينيات من العمر، أما الفئة الثانية من أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لمدة أقل (من ثلاث إلى خمسة سنوات)، فمعظمهم فئة لها نفس المواصفات الفئة السالفة الذكر، ولكنها بقيت مترددة لفترة زمنية لعدة أسباب منها التزاماتها بالمسؤوليات العائلية والوظيفية وظروف اجتماعية وثقافية ودينية ونفسية منها الخوف من استخدام هذه المواقع وسلبياتها والخوف أيضا من انتهاك الخصوصية في الفضاء الافتراضي وما تعرضه هذه المواقع من بعض المضامين الخارجة عن ثقافة وعادات وتقاليد مجتمعنا، إلى جانب العامل النفسي الذي له دور كبير في التردد للعديد من المرات لاستخدام هذه المواقع خاصة بالنسبة للإناث، أما الفئتين الثالثة والرابعة من أفراد العينة والتي استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي منذ مدة قصيرة فقط أي (أقل من سنة أو من سنة إلى سنتين) يدل على أن معظمهم التحق مؤخرا بالركب في مجال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بحكم حتمية استخدام هذه المواقع أو بحكم أن الفئتين من أفراد العينة تميزت بالتردد نوعا ما وتمسكت بعدم استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي أو تأخرت لعدة عوامل منها أن معظمها تجاوزت سن الشباب (أكثر من 41 سنة) أو أنها وجدت صعوبة في التكيف مع التكنولوجيا لعدة أسباب منها عدم تعايشها في البيئة الرقمية ونقص الخبرة في استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أو التمسك برأيها بعدم استخدام تطبيقات وأدوات الإعلام الجديد واللامبالاة بما تقدمه هذه المواقع وتفضيلها لاستعمال وسائل الإعلام التقليدية، بالإضافة إلى ظروف اجتماعية ومادية أخرى مثل البطالة والفقر ونقص الإمكانيات المالية أو المادية.

المجموع		الجنس				النوع	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت	الوقت	
16,8%	66	3,8%	15	12,9%	51	أقل من ساعة	01
50,5%	199	10,7%	42	39,8%	157	من ساعة إلى ساعتين	02
19,5%	77	5,8%	23	13,7%	54	ثلاثة إلى خمس ساعات	03
13,2%	52	5,1%	20	8,1%	32	أكثر من خمس ساعات	04
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب الوقت الذي يستغرقونه يوميا في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

نلاحظ في الجدول أعلاه، بأن فئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي (من ساعة إلى ساعتين) يوميا هي التي حازت على المرتبة الأولى كأعلى نسبة تمثل نصف أفراد العينة محل الدراسة قدرت بـ 50,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 199 مفردة، منها 39,8% ذكور و 10,7% إناث، المرتبة الثانية عادت للفئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي يوميا بمعدل (من ثلاثة إلى خمسة ساعات) بنسبة قدرت بـ 19,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 77 مفردة، منها نسبة 13,7% ذكور و 5,8% إناث، تلتها في المرتبة الثالثة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي يوميا بمعدل (أقل من ساعة) بنسبة قدرت بـ 16,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 66 مفردة، منها نسبة 12,9% ذكور و 3,8% إناث، أما المرتبة الرابعة والأخيرة فعادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لمدة (تتجاوز خمس ساعات يوميا) بنسبة قدرت بـ 13,2% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 52 مفردة فقط، منها 8,1% ذكور و 5,1% إناث.

وعليه يتبين من خلال هذه البيانات والمعطيات، بأن أغلبية أفراد العينة من قياديي وممثلي الجمعيات يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي يوميا بمعدل من ساعة إلى ساعتين أي باستخدام غير مكثف (بسيط) وهي نتيجة توافقت تقريبا مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة لإبراهيم سعيد فتح الله وآخرون، بعنوان: " دور الإعلام الجديد في تعزيز أنماط المواطنة في إقليم كردستان العراق -دراسة مسحية على الكوادر الحزبية " والتي خلصت إلى مجموعة من النتائج من بينها أن عينة الدراسة تستخدم الإعلام الجديد ولكن ليس بشكل مكثف (مستوى بسيط) حيث بينت النتائج ما يلي: (المرتبة الأولى كانت للعينة الذين يستخدمون الإعلام الجديد أقل من ساعتين في اليوم بنسبة 65%،

المرتبة الثانية بمعدل أربعة ساعات 21%، أما المرتبة الثالثة أكثر من أربعة ساعات بنسبة 14%¹، ومن هنا يمكن تفسير هذا الاستخدام باعتبار أن معظم قياديي الجمعيات الشبانية شباب جامعيين أو موظفين مرتبطين طيلة اليوم تقريباً، يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي فقط أثناء الاستراحة أو مساءً للإطلاع على المستجدات أو نشر محتوى معين أو بهدف التعلم والبحث العلمي والتواصل مع الزملاء أو العائلة، وبالتالي متوسط استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي جد مقبول، بحكم أن مدة الاستخدام معقولة أيضاً من الناحية النفسية والاجتماعية وحتى الطبية أو الصحية، لأن الفرد مرتبط بواقعه أكثر، للقيام بواجباته المتعددة نحو نفسه وعائلته ووظيفته...، أما الفئة الثانية من أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة أقل (خمس العينة) من الفئة السابقة وبشكل متقارب من حيث المدة هي أيضاً معظمها من فئة الشباب ولكنها تقوم باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بمعدل إضافي نوعاً ما، ويرجع ذلك لعوامل مختلفة حيث يفترض أن هؤلاء المستخدمين من قياديي الجمعيات الشبانية موظفين أو جامعيين ولكن لهم معدل اتصال وتواصل أكثر من الفئة السابقة، بحكم أن منهم من يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في مجال البحث أو التواصل مع الزملاء والأصدقاء أو العائلة أو يفترض أنهم مرتبطين بصناعة محتوى يومي أو نشر مضامين أخرى ومهوسين نوعاً ما بالتعليقات والحوار والنقاش واستغلال مختلف الأساليب وآليات التواصل عبر هذه المواقع، كما يفترض أنهم متفرغين نوعاً ما عن الفئة الأولى من أفراد العينة أو مكلفين بصفحات الخاصة بوظيفتهم أو جمعياتهم، إضافة إلى إمكانية نشر محتوى ومضامين خاصة بنشاطات الجمعية عبر حسابهم الخاص أو صفحاتهم الخاصة، أما فئة أفراد العينة التي احتلت المرتبة الثالثة من حيث استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي بنسبة أقل ومتقاربة مع الفئة السابقة، ولمدة أقل أيضاً بلغت (أقل من ساعة يومياً)، فهي تعود لفئة قياديي الجمعيات الشبانية التي لا تحبذ استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كثيراً لأسباب متعددة، منها عدم القدرة على التكيف مع التكنولوجيا بحكم سنها (41 سنة فما فوق) أو لعوامل اجتماعية منها الارتباطات والمسؤوليات الوظيفية الكبيرة مثلاً أو أن أنها مرتبطة بالمسؤوليات العائلية خاصة بالنسبة للمرأة أو أنها من الفئة التي لا تحبذ كثيراً تكنولوجيا الاتصال وتفضل وسائل الإعلام التقليدية، كما يفترض أيضاً أنها من الأعضاء القياديين في الجمعية التي لها مهمة بعيدة عن الاتصال والتواصل بالآخر أو لديها أسباب صحية وطبية مثلاً تحول دون استخدام الأجهزة الإلكترونية لمدة أطول أو أنهما من المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي التي لا تتفاعل كثيراً عبر الفضاء

¹ إبراهيم سعيد فتح الله وآخرون، دور الإعلام الجديد في تعزيز انماط المواطنة في إقليم كردستان العراق - دراسة مسحية على الكوادر الحزبية، مجلة الجامعة، العراق، 2019، ص 187.

الافتراضي، بحكم أن هناك نسبة من المستخدمين السليبين الذين يملكون حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي ولكنها قليلة التفاعل، تتابع المعلومات والأخبار وكل ما يتعلق بالآخر ولا تتفاعل (لا تعلق ولا تنشر محتوى ...)، أما الفئة الرابعة من أفراد العينة والتي تمثل نسبة قليلة من قياديي الجمعيات الشبانية هي فئة تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لمدة طويلة تتجاوز خمسة ساعات يوميا، بحكم أنها فئة متفرغة جدا، وهي فئة يمكن القول بأنها مدمنة على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، نظرا لعدم وجود مسؤوليات اجتماعية أو وظيفية لديها، تتميز بالتفاعل تقريبا في جميع أوقات اليوم تتابع المستجدات اليومية تعلقون تنشر العديد من المضامين المتنوعة التي تحمل السلب أو الإيجاب، تعاني من الفراغ وتعيش في واقع آخر (الفضاء الافتراضي) هو الغالب على حياتها قد يؤثر على أفكارها كثيرا من خلال مقارنة حالها مع حالات وثقافات أخرى ليست جديرة بالمقارنة. هذا ولم تسجل أي ملاحظة أو فروق ذات دلالة إحصائية في المدة التي يستغرقها أفراد العينة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي تعزى لمتغير الجنس، بحكم ما شهدته المجتمع الجزائري في العقد الأخيرين من تغيرات وتحولات، أصبحت من خلالها حقوق وواجبات المرأة هي نفسها تقريبا حقوق وواجبات الرجل، بحيث يشير الواقع بأن المرأة اليوم تنافس الرجل في العديد من المجالات خاصة منها لتعلم والتعليم والوظيفة والنشاط السياسي والجماعي، بالإضافة إلى مسؤولية شؤون التربية والرعاية بالبيت العائلي.

المجموع		الجنس				النوع	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت	الاستخدام	
65,2%	25 7	15,0%	59	50,3%	19 8	01	بشكل مستمر
20,8%	82	5,3%	21	15,5%	61	02	بشكل متقطع
3,0%	12	0,8%	3	2,3%	9	03	في المناسبات والأحداث
10,9%	43	4,3%	17	6,6%	26	04	في أوقات الفراغ
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب مدى حرصها على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

من خلال القراءة الأولية لإحصائيات الجدول أعلاه، والذي يشير إلى توزيع أفراد العينة حسب مدى الحرص في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة، نلاحظ بأن فئة أفراد العينة التي تحرص دائما على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مستمر في نشر ثقافة المواطنة جاءت في المرتبة الأولى وبأعلى نسبة قدرت

بـ65,2% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 257 مفردة، منها 50,3% ذكور و15,0% إناث، المرتبة الثانية عادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بشكل متقطعاً و متذبذب بنسبة قدرت بـ20,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 82 مفردة، منها 15,5% ذكور و5,3% إناث، تلتها فئة أفراد العينة التي احتلت المرتبة الثالثة بحرص أقل من سابقتها في مجال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة أثناء أوقات الفراغ فقط بنسبة قدرت بـ10,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 43 مفردة، منها نسبة 6,6% ذكور و4,3% إناث، أما المرتبة الرابعة والأخيرة فقد عادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في المناسبات والأحداث فقط بنسبة قدرت بـ3,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 12 مفردة فقط، منها 2,3% ذكور و0,8% إناث.

وعليه يتضح من خلال تحليل البيانات أعلاه، بأن أغلبية أفراد العينة من ممثلي وقياديي الجمعيات حريصة دائماً على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وبشكل مستمر ودون انقطاع في نشر ثقافة المواطنة من كلا الجنسين الذكور والإناث، وذلك لاعتبار تعدد، حيث يفترض في أفراد العينة من هذه الفئة أن معظمهم مستخدمين شباب وينتمون إلى العصر الرقمي، متعلقين بالتكنولوجيا خاصة في مجال الاتصالات، يؤمنون بما توفره من خدمات وتسهيل عملية التواصل في عصر السرعة، تستخدم وتستغل مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أهم وأبرز أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد يومياً وبشكل مستمر للتواصل مع أفراد العائلة والأصدقاء والزملاء ومختلف مكونات المجتمع المستخدم من الإطلاع على آخر الأخبار والمستجدات ومختلف المعلومات ونشر العديد من المضامين، أما حرصها القوي في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في المجال الجمعي فله الأثر الكبير في التواصل مع الأعضاء والمتعاطفين والداعمين وتسويق الصورة الحقيقية للعمل والنشاط الجمعي والهادف الذي يحمل العديد من أبعاد ومؤشرات المواطنة، دون أن ننسى أهميتها في التواصل حتى مع مراكز السلطة في الدولة خاصة في ظل تبنيها للحكومة الإلكترونية كإستراتيجية جديدة فرضتها التطورات التكنولوجية الاتصالية الحديثة والمعاصرة والتي انعكس عنها العمل على تسهيل عمليات التنسيق بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة كل ما من شأنه يهدد أمن واستقرار الدولة أو يمس بمقوماتها ووحدتها وهوية مواطنيها، فمواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تشكل بالنسبة للجمعيات الشبابية وقياديتها قيمة عالية ومضافة في نظرهم في مجال الاتصال لتسهيل الحياة والعيش في العصر الرقمي لبلوغ أهدافها ورسائلها السامية ذات العلاقة بنشر ثقافة المواطنة، أما الترتيب الثاني من حيث استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل متقطع من قبل أفراد العينة بنسبة أقل بلغت (خمس العينة) وبحرص أقل من الفئة السابقة أيضاً في مجال نشر ثقافة المواطنة، يفترض في أن فئة أفراد العينة هنا حريصة ومهتمة باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة وأبعادها المختلفة، ولكن تنقطع عن استخدامها واستغلالها بعض المرات لعدة اعتبارات وأسباب،

منها ما هو نفسي واجتماعي ومادي، فمن الناحية النفسية نجد ضمن هذه الفئة من قياديي الجمعيات الشبانية المستخدم الحساس أو متقلب المزاج أو ناقص في مجال الحوار والنقاش والتواصل مع المستخدم الآخر عبر الفضاء الافتراضي، ومن الناحية الاجتماعية قد لا تسمح الظروف للبعض منهم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مستمر نظرا لارتباطاتهم الوظيفية أو بمسؤوليات أخرى منها العائلية كمسؤولية المرأة المريية القائمة على أشغال البيت العائلي والتربية والرعاية، وهناك من يستخدمها بشكل متقطع لأسباب مادية كعدم القدرة على اقتناء أو شراء جهاز الكتروني أو الاشتراك الدائم للانترنت وخاصة فئة الطلبة والبطالين، أما فئة أفراد العينة التي احتلت المرتبة الثالثة في مدى وقوة الحرص في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة وبنسبة أقل في عدد أفراد العينة شكّلت (عشر العينة)، عادت إلى أفراد العينة التي تستخدم هذه المواقع في أوقات الفراغ فقط، وهذا راجع إلى أن هناك مستخدمين من قياديي ومثلي الجمعيات لديهم ضغوطات حياتية وظروف معيشية صعبة تحول دون استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مستمر، بحكم أن نسبة منهم لديها وظائف متعبة كالتعليم مثلا وبعد المسافة بين مكان العمل والإقامة، إضافة إلى ذلك وفي الوقت نفسه قد تمارس بعض أفراد العينة مهام أخرى فتتقلد العديد من المناصب والوظائف السياسة وجموعية زيادة على التزاماتها ومسؤولياتها الوظيفية والعائلية، وهو ما ينعكس عنه ضيق الوقت وعدم كفايته في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي واستغلالها إلا في أيام العطلة الأسبوعية أو الموسمية أو في الأوقات التي يقل فيها الضغط، هذا ومن الممكن أن يكون ضمن هذه الفئة من قياديي الجمعيات الشبانية مستخدمين عرضيين ليس لديهم اهتمام كبير باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وإن استخدمتها فإنها تُستخدم فقط لملاً الفراغ من خلال استغلالها في التسلية وقضاء الوقت فقط، أما الفئة الرابعة والأخيرة من أفراد العينة الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة في الأحداث والمناسبات فقط، لاحظنا بأن هذه الفئة تمثل نسبة قليلة جدا من أفراد العينة بنسبة قدرت بـ 3,0% فقط، حيث يفترض أن استخدامها للمواقع هو حتمية لنشر بعض المضامين في الأحداث والمناسبات إما لعرض منشور معين أو للإعلان عن حدث أو التعليق على منشورات بشكل مناسباتي مثل منشورات التهنة أو منشورات تقديم واجب العزاء مثلا، كما يفترض أن بعض أفرادها قد يفضل الإعلام التقليدي لأنها عايشة فترة هذه الوسائل ولم تستطع التكيف مع الوسائل الإعلام الجديد وأدواته، حيث نجد أن جل أفراد هذه الفئة كبيرة في السن (41 سنة فما فوق) أو أنها فئة من أفراد العينة التي تعيش في ظروف قاهرة مثل نقص الإمكانيات المالية أو المادية، المرض والعجز وتغيير مكان الإقامة في كل مرة وغيرها من الظروف الأخرى.

المجموع		الجنس				النوع	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت	الحساب الالكتروني	
86,0%	339	22,1%	87	64,0%	252	الحساب الشخصي	01
7,6%	30	2,5%	10	5,1%	20	الحساب الخاص بالجمعية	02
2,0%	8	0,3%	1	1,8%	7	الحساب الخاص بالمجموعة	03
4,3%	17	0,5%	2	3,8%	15	جميع الحسابات	04
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الحساب الالكتروني الأكثر استخداما.

نلاحظ في الجدول أعلاه، والذي يحمل مجموعة من الإحصائيات حول توزيع أفراد العينة حسب الحساب الالكتروني الأكثر استخداما، بأن فئة أفراد العينة التي تستخدم الحساب الالكتروني الشخصي جاءت في المرتبة الأولى وبأعلى نسبة قدرت بـ 86,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 339 مفردة، منها 64% ذكور و 22,1% إناث، المرتبة الثانية عادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم الحساب الخاص بالجمعية بنسبة قدرت بـ 7,6% أي ما يمثل عدد أفراد البالغ 30 مفردة، منها 5,1% ذكور و 2,5% إناث، أما المرتبة الثالثة وبنسبة أقل في استخدام الحساب الالكتروني فقد عادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم جميع الحسابات بنسبة 4,3% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 17 مفردة فقط، منها 3,8% ذكور و 0,5% إناث، المرتبة الرابعة والأخيرة عادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم الحساب الخاص بالمجموعة بنسبة قدرت بـ 2,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 08 مفردة فقط، منها 1,8% ذكور و 0,3% إناث.

وعليه يتبين من خلال تحليل وتفسير هذه المعطيات، بأن الأغلبية الساحقة لأفراد العينة من ممثلي وقياديي الجمعيات يستخدمون حسابهم الشخصي بدرجة كبيرة جدا سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على حد سواء، بحكم أن الحساب الشخصي عبر (موقع تواصل اجتماعي) يتم استخدامه تقريبا في كل الأوقات وفي جميع المجالات والحالات، حيث يمكن استخدامه للتواصل أو للبحث عن معلومات أو للتعلم أو للتسلية والترفيه عن النفس أو للنشر... الخ، وهو ما يفسر بأن العديد من قياديي الجمعيات أو ممثليها يستخدمون حسابهم الشخصي لنشر العديد من المضامين ذات العلاقة بأنشطة الجمعية وأعمالها ومواقفها، أما فيما يخص ترتيب أفراد العينة الذين يستخدمون حساب الجمعية في المركز الثاني وبهذه النسبة القليلة، فالأمر راجع إلى أن هناك من قياديي الجمعية من هو متعلق

جدا بالنشاط الجمعي ومهتم به كثيرا، كما يفترض أن هؤلاء هم القائمين بالاتصال في الجمعية ومكلفين بالصفحة الرسمية للجمعية وهو ما يجعلهم يستخدمون صفحة الجمعية بشكل كبير مقارنة باستخدامهم للحساب الشخصي، الذي يستخدمه بشكل أقل، بحكم أنه موجود في الوسط الذي يفضله من خلال الاحتكاك والتواصل مع من يحمل معه نفس الأفكار والتوجهات، وفي نفس الوقت لاحظنا بأن النسبة القليلة لهذه الفئة الثانية من أفراد العينة والتي تستخدم حساب الجمعية مقارنة بالفئة الأولى من أفراد العينة التي تستخدم حسابها الشخصي بشكل كبير جدا بالنسبة للذكور أو الإناث على حد سواء، يدل على أن هناك عدد معتبر من الجمعيات التي لا تملك حساب مستقل خاص بالجمعية، وهو ما يجعل الكثير من أفراد العينة يستخدمون حساباتهم الشخصية للتواصل فيما بينهم وبين مختلف مكونات المجتمع من متعاطفين وداعمين ومسؤولين ونشر مضامين الخاصة بالجمعية من أنشطة وإعلانات وتوجيهات وآراء وتعليقات وصور وفيديوهات... الخ، وهو ما يُعتبر أمر معيب خاصة في حالة تغيير قيادات الجمعيات بحيث تبقى صورة الجمعية متعلقة بشخص أو قيادي في الجمعية يؤدي انسحابه أو تغييره إلى انتقال المعلومات والأرشيف وصورة الجمعية مع القيادات السابقة، وهو ما يشكل نوع من عدم استقرار داخل الجمعية وخارجها وإلحاق الضرر بصورة الجمعية من خلال تراجع المتابعين والمتواصلين مع الجمعية بمختلف مكوناتهم، تصل حتى درجة فقدان الثقة بالجمعية على أساس تغيير الموقع أو الصفحة الرسمية للجمعية في كل مرة تأتي فيها قيادة وممثلين جدد، أما المرتبة الثالثة في درجة استخدام جميع الحسابات من قبل أفراد العينة وبعدها قليل، فهو يدل على أن هناك قيادة جموعية واعية ومنظمة ومهتمة بجميع الحسابات سواء كانوا ذكورا أو إناثا بناء على إيمانها باستقلالية الحساب الشخصي عن حساب الجمعية الذي يعتبر ملكا للجمعية وبالتالي فئة تؤمن بالاتصال المؤسسي ودوره الكبير في الحفاظ على صورة الجمعية واستمرارها كفاعل من الجانب الاتصالي والإعلامي، كما أنها تستخدم حساب المجموعة أيضا للتواصل خاصة في التواصل الداخلي مع أعضاء الجمعية، ولكن للأسف هذه الفئة قليلة جدا قدرت بـ 17 مفردة فقط، أما المرتبة الأخيرة والتي عادت إلى فئة أفراد العينة التي تستخدم الحساب الخاص بالمجموعة فقط فنسبتها ضعيفة جدا بالنسبة للذكور والإناث والتي كانت في حدود 2,0%، وهو يدل على أن ثقافة استخدام حساب المجموعة موجود ولكن استخدامه ضعيف جدا، رغم أهميته في مجال النشاط الجمعي والتواصل الداخلي، بحكم أن أغلبية العينة تفضل التواصل عبر استخدام الحساب الشخصي للتواصل، نظرا لعدم معرفتها وثقتها في بعض أعضاء المجموعات التي تحمل حسابات أو أسماء مستعارة أو مجهولة خاصة في المجموعة ذات الحجم الكبير.

سؤال متعدد الإجابات				
المجموع	النوع			
	أنثى	ذكر		
251	64	187	التكرار	نشر المعلومات وعرض المحتوى المرتبط بالمواطنة بمختلف الأشكال
22,0%	5,6%	16,4%	النسبة المئوية	
202	56	146	التكرار	سهولة وسرعة التفاعل والتواصل مع الآخر
17,7%	4,9%	12,8%	النسبة المئوية	
148	35	113	التكرار	بديلا لوسائل الإعلام التقليدية لنشر ثقافة المواطنة
13,0%	3,1%	9,9%	النسبة المئوية	
220	56	164	التكرار	مصدر مهم للمعلومات وتنمية الثقافة العامة
19,3%	4,9%	14,4%	النسبة المئوية	
174	53	121	التكرار	تخفيف ضغوط الحياة (تسلية، ترفيه، ملء الفراغ)
15,2%	4,6%	10,6%	النسبة المئوية	
147	27	120	التكرار	متابعة الأحداث الوطنية والاهتمام بشؤون البلد
12,9%	2,4%	10,5%	النسبة المئوية	
1142	291	851	التكرار	المجموع
%100	25,5%	74,5%	النسبة المئوية	

الجدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

نلاحظ في الجدول أعلاه والذي يشير إلى إحصائيات حول توزيع أفراد العينة حسب الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بأن فئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بهدف نشر المعلومات وعرض المحتوى المرتبط بالمواطنة بمختلف الأشكال جاءت في المرتبة الأولى ونسبة مئوية هي الأعلى قدرت بـ 22,0% أي بمعدل 251 إجابة من مجموع 1142 إجابة، شكّلت منها نسبة الذكور 16,4% أما نسبة الإناث فقد قدرت بـ 5,6%، المرتبة الثانية في الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عادت لفئة أفراد العينة التي تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي مصدر مهم للمعلومات وتنمية الثقافة العامة بنسبة قدرت بـ 19,3% أي بمعدل 220 إجابة من مجموع 1142 إجابة، منها نسبة 14,4% ذكور و 4,9% إناث، أما المرتبة الثالثة فقد عادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لما تقدمه من سهولة وسرعة التفاعل والتواصل مع الآخر بنسبة قدرت بـ 17,7% أي بمعدل 202 إجابة من مجموع 1142 إجابة، منها نسبة 12,8% ذكور و 12,8% إناث، أما المرتبة الرابعة على التوالي فكانت من نصيب فئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تخفيف

ضغوطات الحياة (تسلية، ترفيه، ملء الفراغ) بنسبة قدرت بـ 15,2% أي بمعدل 177 إجابة من أصل ومجموع 1142 إجابة، منها نسبة 10,6% ذكور و 4,6% إناث، المرتبة الخامسة في الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم هذه المواقع باعتبارها بديلا لوسائل الإعلام التقليدية لنشر ثقافة المواطنة بنسبة قدرت بـ 13,0% أي بمعدل 148 إجابة من أصل ومجموع 1142 إجابة، منها نسبة 9,9% ذكور و 3,1% إناث، وفي المرتبة السادسة احتلت فئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بهدف متابعة الأحداث الوطنية والاهتمام بشؤون البلد المركز الأخير بنسبة أقل بقليل من فئة أفراد العينة السابقة قدرت بـ 12,9% أي بمعدل 147 إجابة من مجموع 1142 إجابة ، منها 10,5% ذكور و 2,4% إناث.

وعليه يتبين من خلال تحليل وتفسير هذه البيانات بأن توزيع إجابات أفراد العينة حول الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لم يكن متباينا بالشكل الكبير، حيث كانت النسب نوعا ما متقاربة وتتميز بنوع من التوازن عدا الهدف الأول من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية الذي شكّل عدد معتبر من أفراد العينة والتي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بهدف نشر المعلومات وعرض المحتوى المرتبط بالمواطنة بمختلف الأشكال بمعدل 251 إجابة وهو ما يفوق عدد نصف أفراد العينة الإجمالي أي ما يفوق نسبة 50%، وهو ما يدل على أن أغلبية ممثلي الجمعيات تسعى وتهدف بدرجة عالية إلى نشر المعلومات وعرض مختلف المضامين ذات العلاقة بالمواطنة، لتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة لموسى بن سليمان بن خلفان الشيعلي والتي توصل فيها بأن ارتفاع مستوى تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على قيم المواطنة من وجهة نظر الباحثين بمتوسط التأثير بلغ 13.86¹، وتخالف ما توصلت إليه الدراستين السابقتين الأولى لخالد منصر فيما يخص ترتيب الأهداف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي عند الشباب، حيث كان دافع الشباب الأول هو سهولة البحث عن المعلومات المختلفة، إضافة إلى اعتبارها بديلا لوسائل الإعلام التقليدية الأخرى كدافع ثاني²، أما الدراسة الثانية لعواج سامية فقد توصلت إلى نتيجة مخالفة ومخيفة عند الشباب الجزائري محل الدراسة أين اتضح حقيقة مهمة، تمثلت في أن الفاييس بوك قد غير العديد من المفاهيم المتعلقة بقيم المواطنة بشكل جعل الشباب يفتخرون بكل ما هو غربي وأصبحوا ينظرون إلى قيم المواطنة نظرة تخلف وجهل، وهو ما يشكل خطر على الأمن الوطني واستقراره وما يعرقل الممارسات العامة لتحقيق التنمية الوطنية والحفاظ عليها³، ليتبين لنا هنا بأن ممثلي الجمعيات الشبانية تختلف نظرتهم عن الشباب الغير المهيكّل في مؤسسات المجتمع المدني، باعتبار أنهم صفوة المجتمع

¹ موسى بن سليمان بن خلفان الشيعلي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلبة جامعة السلطان قابوس وتأثيرها على قيم المواطنة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد 05، ع 20، سلطنة عمان، 2021، ص 210.

² خالد منصر، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 263.

³ عواج سامية، مرجع سبق ذكره، ص 175.

وقاطرته ولديهم حس مدني كبير اتجاه بلدهم، وأن أغلبهم متشبعين بقيم المواطنة يسعون إلى نشر المعلومات ذات العلاقة بالمواطنة بمختلف أشكالها وأبعادها للحفاظ على اللحمة والوحدة الوطنية، ليشمل ذلك كلا الجنسين الذكور والإناث باعتبار أن النسبة الكبيرة بالنسبة للجنسين صبّت في نفس الهدف من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، أما الهدف الثاني من الاستخدام والمتمثل في اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي مصدر مهم للمعلومات وتنمية الثقافة العامة بنسبة معبرة فهو لخير دليل على ما سبق ذكره، بحيث يحاول ممثلي الجمعيات استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتوسيع ثقافتهم، من خلال فهم الثقافات الأخرى ومعرفة تفكير الغير والآخر باعتبارهم موجودون في مراكز مهمة لتقريب الهوة بين الحاكم والمحكوم، وينتمون إلى مؤسسة عريقة من أهدافها جمع المعلومات ثم فلترتها وفقا لما يصب في صالح البلد والعمل على تطويره ورفيه، أما الأهداف المتبقية والتي جاءت متسلسلة وفقا لترتيب التالي : استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بهدف سهولة وسرعة التفاعل والتواصل مع الآخر في المرتبة الثالثة، فيفترض هنا أن الأمر مقبول يبين على أن استخدام هذه المواقع قد قضى على العديد من الصعاب التي كانت موجودة منها التواصل بين الأعضاء والمنخرطين والمتابعين والداعمين، وهو ما جعله خيار يحتل المراتب الأول وخاصة بالنسبة لممثلي الحركة الجموعية الذين يتميزون بالحركية والدينامية في مجال الاتصال مع مختلف شرائح المجتمع، يليه استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تخفيف ضغوطات الحياة (تسلية، ترفيه، ملء الفراغ)، وهو أمر معقول بحكم أن هذا الهدف يستهوي الشباب الذي يشكل نسبة كبيرة من ممثلي وقياديي الجمعيات بهدف الترويج عن النفس بالموسيقى ومشاهدة الأفلام وغيرها من المضامين ذات المحتوى الترفيهي، والتي تعتبر وظيفة مهمة من وظائف مواقع التواصل الاجتماعي لإشباع حاجات المستخدم، ثم تأتي بعد ذلك وبنسبة مفارقة بسيطة جدا في الرتبة الخامسة فئة أفراد العينة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بناء على اعتبارها بديلا لوسائل الإعلام التقليدية لنشر ثقافة المواطنة، وهي فئة تحبذ استخدام هذه المواقع بناء لما قدمت من خدمة للجمعية وفتح آفاق لمثليها وقيادييها في التواصل وعرض ونشر مختلف أشكال المعلومات ذات العلاقة بثقافة المواطنة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، التي أغلقت الأبواب في وجه بعض الفاعلين في المجتمع من الحركة الجموعية لأسباب سياسية أو أسباب تتعلق بصعوبة الوصول إلى هذه الوسائل نظرا لنقص العلاقات مع القائمين بالاتصال عليها أو لأسباب مادية كصعوبة التنقل وبعد المسافة بين مكان النشاط واستوديوهات هذه الوسائل، خاصة بالنسبة للجمعيات المحلية التي تعاني نقصا في الإمكانيات المادية والمالية، وهو ما جعل هذه المواقع التواصلية ملاذا هؤلأء، جعلهم يفضلون هذه المواقع إلى حد اعتبارها بديلا عن الوسائل الإعلامية التقليدية، لتأتي في المركز الأخير وبنسبة مئوية متقاربة وبفارق بسيط مقارنة بالأهداف الثلاثة الأخيرة فئة ممثلي الجمعيات الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بهدف متابعة الأحداث الوطنية والاهتمام بشؤون البلد والتي تعتبر نسبة لا تستحق أن تكون في هذه المرتبة عند قياديي الجمعيات الشبانية رغم تقاربها الكبير مع الأهداف الأخرى، باعتبار أن هذه المكون المجتمعي والمتمثل في قياديي الجمعيات الشبانية لا بد أن تهتم بشؤون البلد بشكل أكبر وأوسع ولعل هذه المرتبة بالنسبة لهذا الهدف لم يأتي

اعتباطيا وإنما جاء نتيجة سياسة عقود من الزمن مرت بها الدولة تم فيها إقصاء ممثلي المجتمع المدني والجمعيات من المشاركة السياسية والمجتمعية الحقيقية، وهو ما جعله يتعد نوعا ما عن المجال السياسي ويتفرغ للعمل الجماعي التطوعي والخيري فقط، ولكن رغم ذلك يبقى أمل الكثير من ممثلي المجتمع المدني أو الجمعيات باق في الاهتمام وتطوير هذا الجانب من خلال الوعود والضمانات التي قدمتها السلطة مؤخرا بتبنيها للتشاركية مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني وبالخصوص الجمعيات، لذا نشهد في الآونة الأخيرة نوعا من الاهتمام بهذا الجانب من قبل نسبة معتبرة من ممثلي الجمعيات مرشحة للارتفاع لتكون ضمن الأهداف الأولى إذا تم الوفاء بالوعود من طرف السلطة في المستقبل القريب، باعتبار أن مسيرة الإصلاح بالنسبة لهذا الملف تحتاج إلى وقت.

3.5. استخدام أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة.

المجموع	النوع		التكرار	النسبة المئوية	الاتجاه
	أنثى	ذكر			
161	32	129	التكرار		دائما
40,9%	8,1%	32,7%	النسبة المئوية		
202	57	145	التكرار		أحيانا
51,3%	14,5%	36,8%	النسبة المئوية		
31	11	20	التكرار		نادرا
7,9%	2,8%	5,1%	النسبة المئوية		
394	100	294	التكرار		المجموع
%100	25,4%	74,6%	النسبة المئوية		

الجدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة استغلالهم لمواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة

المواطنة.

يلاحظ من الجدول أعلاه، من خلال القراءة الأولية للأرقام والإحصائيات التي يحملها، والتي تشير إلى توزيع أفراد العينة حسب وتيرة استغلالهم لمواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجلت لدى أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 51,3% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 202 مفردة، منها نسبة 36,8% ذكور و 14,5% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بصفة "دائمة" بنسبة 40,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 161 مفردة، منها نسبة 32,7% ذكور و 8,1% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة

بنسبة اقل وأدى فقد سُجلت لدى أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بشكل نادر بنسبة قدرت بـ 7,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 31 مفردة فقط، منها نسبة 5,1% ذكور و 2,8% إناث.

وعليه يتبين من خلال تحليل وتفسير هذه البيانات بأن أغلبية أفراد العينة والتي هي في حدود نصف ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية، يستغلون مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا"، حيث يفترض أن استغلال مواقع التواصل الاجتماعي من قبل نصف أفراد العينة بهذه التوتيرة، راجع إلى عدة اعتبارات بحكم أن عدد كبير من ممثلي الجمعيات هم شباب وطلبة وفقا لما تم الإشارة إليه من قبل، لهم ارتباطات خاصة بالدراسة والبحث والواجبات، كما أن الكثير منهم قد لا يملك اشتراك دائم للإنترنت بحكم نقص الإمكانيات المادية والمالية وهو ما يحول دون استغلال مواقع التواصل الاجتماعي بشكل دائم، إضافة لذلك هناك فئة كبيرة من قياديي الجمعيات الشبانية الغير متفرغة تماما للعمل الجماعي في الواقع أو عبر المواقع نظرا لظروف العمل والمسؤوليات الاجتماعية العائلية خاصة بالنسبة للمرأة العاملة أو الموظفة وهو ما يحول أيضا دون استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بالشكل المطلوب، دون أن ننسى بأن هناك فئة من قياديي الحركة الجمعوية من هذه الفئة من تكفي بما يُنشر من أنشطة وصور ومختلف المعلومات على الصفحة، وذلك على أساس أن هناك صفحة خاصة أو قائم بالاتصال يقوم بهذه المهمة، ويعتبر الكثير منهم بأن مهمتهم في نشر مختلف المعلومات ذات العلاقة بالجمعية ومختلف مضامينها ليس من مهامهم الرئيسية وأنهم غير مطالبين بذلك بناء على اقتناعهم بأن الخدمة المقدمة من قبلهم في الجمعية تتسم بالتطوع، وبالتالي هو غير حريص بالشكل المطلوب مما انعكس عنه استغلال مواقع التواصل الاجتماعي بهذه التوتيرة المتوسطة "أحيانا" وليس دائما خاصة في مجال نشر ثقافة المواطنة وأبعادها، بينما جاء في المرتبة الثانية وبنسبة معتبرة وذات قيمة قدرت بـ 40,9% من أفراد العينة الذين يحرصون على استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بوتيرة "دائمة" عند كلا الجنسين، حيث يفترض أن هؤلاء يملكون الوقت لنشر المعلومات والمضامين ذات العلاقة بالمواطنة عبر هذه المواقع بشكل دائم، ضف إلى ذلك أن هناك العديد من أفراد العينة من هذه الفئة من تستغل حسابها الشخصي على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر مختلف صور وفيديوهات الأنشطة التي تمثل أبعاد المواطنة بشكل دائم، دون أن ننسأعدد المعبر من القائمين بالاتصال على الجمعيات والتي تحوز على صفحات رسمية خاصة يسهرون بشكل دائم على نشر المعلومات من صور وفيديوهات ونصوص وتوجيهات وإعلانات ذات العلاقة بمختلف أبعاد ثقافة المواطنة، أما فئة ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية من أفراد العينة الذين يستغلون مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادر" فقد احتل هؤلاء المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة

قليلة في حدود 7,9% مقارنة بسابقتها، حيث يتبين لنا من خلال تحليل وتفسير هذه النسبة بأن هؤلاء لا يحرصون على استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة إلا في أوقات موسمية أو في أوقات الفراغ أو في المناسبات والأحداث مثلا، كما أن هناك أسباب أخرى ودوافع أخرى خاصة دفعهم لذلك، حيث يفترض أن هناك من قيادي وممثلي الجمعيات الشبانية من لديه ارتباطات ومسؤوليات وظيفية واجتماعية وعائلية أو ظروف أخرى تحول دون استخدام واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة أو متوسطة، إضافة إلى أن هناك فئة منهم من لا تجذب استخدام التكنولوجيا، ولم تقتنع بعد بما تقدمه من خدمات وتسهيلات أو أنها لم تستطع التكيف مع أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد، خاصة فئة أفراد العينة التي يفوق سنها 41 سنة بحكم أنها لا تنتمي لجيل للجيل الرقمي وربما أن هناك الكثير منها من يفضل وسائل الإعلام التقليدية في هذا الشأن. هذا ولم تسجل أي ملاحظات تدل على أن هناك فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس فيما يخص استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة من قبل أفراد العينة.

سؤال متعدد الإجابات				
المجموع	النوع		التكرار	النسبة المئوية
	أنثى	ذكر		
93	20	73	التكرار	بشكل قوي فعال
23,6%	5,1%	18,5%	النسبة المئوية	
192	50	142	التكرار	بشكل نوعا ما فعال (لا بأس)
48,7%	12,7%	36,0%	النسبة المئوية	
90	25	65	التكرار	بشكل متوسط
22,8%	6,3%	16,5%	النسبة المئوية	
13	20	11	التكرار	بشكل ضعيف
3,3%	0,5%	2,8%	النسبة المئوية	
60	30	30	التكرار	بشكل شبه منعدم
1,5%	0,8%	0,8%	النسبة المئوية	
394	100	294	التكرار	المجموع
%100	25,4%	74,6%	النسبة المئوية	

الجدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب مستوى فعالية استغلالهم لمواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمستوى فعالية "نوعا ما فعالة" أي (لا بأس بها) بنسبة قدرت بـ 48,7% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 192 مفردة، منها نسبة 36,0% ذكور و 12,7% إناث، تلتها مباشرة في المرتبة الثانية فئة أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بمستوى فعالية كبيرة "قوية وفعالة" بنسبة قدرت بـ 23,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 93 مفردة، منها نسبة 18,5% ذكور و 5,1% إناث، المرتبة الثالثة عادت لفئة أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بمستوى فعالية "متوسطة" بنسبة قدرت بـ 22,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 90 مفردة، منها نسبة 16,5% ذكور و 6,3% إناث، ثم تلتها في المرتبة الرابعة فئة أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بمستوى فعالية "ضعيفة" بنسبة قدرت بـ 3,3% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 13 مفردة، منها نسبة 2,8% ذكور و 0,5% إناث فقط، أما المرتبة الخامسة والأخيرة فقد عادت لفئة أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة

بمستوى فعالية " شبه منعدمة" ضعيفة جدا قدرت بـ 1,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 06 أفراد فقط، منها نسبة 0,8% لذكور ونفس النسبة للإناث التي قدرت أيضا بـ 0,8%.

وعليه يتضح خلال هذه البيانات والمعطيات بأن هناك نسبة عالية من قياديي وممثلي الجمعيات الشبانية تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بدرجة ومستوى مقبول (فعال نوعا ما) بالنسبة للذكور والإناث معا مقارنة بفئة أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بمستوى فعال (قوية وفعالة) والتي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة معتبرة فاقت (خمس العينة)، حيث يفترض أن هذا الترتيب المتحصل عليه بين الفئة الأولى والثانية راجع إلى أن الفئة الأولى تمثل وجود نسبة كبيرة من الشباب الجامعي كمثلي وقياديي الجمعيات الشبانية (أنظر الجدول رقم 03) الكثير منهم مرتبط بالدراسة يحاول أن يوفق بين دراسته والعمل الجمعي، هذا وبالإضافة إلى عوامل أخرى حالت دون تحقيق مستوى ودرجة استغلال قوي وفعال من قبل نسبة كبيرة من قياديي الجمعيات الشبانية، حيث يفترض أن العديد من هؤلاء يعاني من نقص الإمكانيات المالية والمالية واشتراكه الغير الدائم على الانترنت خاصة منهم فئة أفراد العينة التي تعاني من البطالة، ضف إلى ذلك فإن هناك فئة من القياديين وممثلي الجمعيات لهم ارتباطات وظيفية وظروف اجتماعية ومسؤوليات متعددة تحول دون استغلال هذه المواقع بدرجة ومستوى قوي وفعال، أما الفئة الثانية من أفراد العينة في الحقيقة لها نفس التركيبة تقريبا ولكن درجة الاستغلال لمواقع التواصل الاجتماعي كانت قوية وفعالة وهذا راجع أولا إلى تفرغ هذه الفئة نوعا ما للجمعية، كما أنها تتمتع بالاهتمام الكبير والحرص الشديد على التعريف بالجمعية ونشر مختلف المعلومات المتعلقة بها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هذا وتتميز هذه الفئة من أفراد العينة عن الفئة الأولى بقوة الحوار والنقاش والحجة، ولذا هي تدافع عن أفكارها وعن ما تؤمن به في ظل العمل الجمعي عبر هذه المواقع التي تعتبرها متنفس وملاذ لتعبير الحر والدفاع عن المظلومين ومساعدة المحتاجين وكل ماله علاقة بأبعاد وثقافة المواطنة وتحقيق مؤشراتهما، هذا وبالإضافة لما سلف ذكره نجد أن معظم هذه الفئة من أفراد العينة (الثانية) هي القائمة بالاتصال والمكلفة بالإعلام تستخدم وتستغل حسابها الشخصي أو حساب الجمعية القائمة عليه في نشر كافة المعلومات الخاصة بالجمعية من صور وفيديوهات ونصوص وإعلانات وتوجيهات وتعليقات ذات العلاقة بتسيخ ثقافة المواطنة، وبالتالي فعلى العموم يمكن القول بأن هذا الترتيب الذي جاء على التوالي بين الفئتين (بين الاستغلال الفعال والمقبول) والذي يشكل في مجموعهما أغلبية ممثلي الجمعيات بنسبة مئوية تزيد عن (70%)، يدل على أن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية يعتمدون على درجة استغلال ومستوى يتميز بالمقبولية والاهتمام والفعالية نوعا ما في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي،

أما الفئة الثالثة من ممثلي الجمعيات والتي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بدرجة ومستوى متوسط فقد كان لها تمثيل أو نسبة معتبرة (خمس العينة أيضا)، حيث يفترض أنها تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في الأحداث والتظاهرات فقط، بحكم أنها تخضع لظروف اجتماعية قاسية وربما ضغوطات ومسؤوليات وظيفية وعائلية تحول دون استغلال هذه المواقع بمستوى مقبول أو فعال في نشر ثقافة المواطنة وهي في غالب الأحيان فئة من ممثلي الجمعيات التي تنشط بشكل متقطع حتى في الواقع أو الميدان لأنها مرتبطة جدا ولها ظروف خاصة كما سلف الذكر، أما الفئتين الأخيرتين في الترتيب على التوالي فئة أفراد العينة التي تستغل هذه المواقع بمستوى ضعيف في المرتبة الرابعة ثم فئة أفراد العينة التي تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بمستوى شبه منعدم في المرتبة الخامسة، شكلنا نسبة مئوية ضئيلة وقليلة جدا وهي أقل من (5% مجموعتين) وهما فئتين يشتركا تقريبا في نفس الأسباب والظروف التي جعلتها تستخدم أو تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بهذا الحجم الضعيف والشبه منعدم، حيث يفترض في الفئتين حقيقة على أنهما تتشكلا من ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية المكتوبة على الورق وفي مختلف المستندات الخاصة بالجمعية لها الصفة القانونية كعضو قيادي، ولكن من حيث النشاط والحضور في الواقع هي شبه منقطعة لم تبادر بالاستقالة ولم يُتخذ ضدها أي إجراء بحكم أنها تعمل بشكل تطوعي، وبحكم أيضا أن اتخاذ الإجراءات قد يأخذ وقت وجهد كبير من طرف الجمعية وممثلها حتى يتم تغيير هذا العضو القيادي، كما أن هناك ظروف خاصة جعلت هذه الفئة تنقطع تقريبا عن النشاط في الواقع وعبر المواقع منها ظروف اجتماعية كتغيير مكان الإقامة مثلا أو الاهتمام بمجال آخر كتغليب النشاط في المجال السياسي مقارنة بالمجال الجمعي، باعتبار أن الحركة الجموعية مدرسة لتخريج العديد من السياسيين أو لظروف عائلية كالاهتمام بشؤون البيت والرعاية وتربية الأطفال خاصة بالنسبة للمرأة، وهو ما جعلنا نلاحظ أن نسبة الإناث لأول مرة تتساوى مع نسبة الذكور باستغلال شبه منعدم ومتساوي من كلا الجنسين رغم أن الذكور يشكلون ثلاثة أضعاف الإناث من مجموع العينة محل الدراسة، ضف إلى ذلك سبب عدم رغبة وقدرة تكيف نسبة قليلة جدا من ممثلي الجمعيات الشبانية مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، بحكم السن والعامل النفسي ونقص التجربة في استخدام واستغلال وسائل الإعلام الجديد بشكل عام.

سؤال متعدد الإجابات				
المجموع	النوع		النوع	العبرة
	أنثى	ذكر		
246	56	190	التكرار	عدم الاهتمام بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي
36,1%	8,2%	27,9%	النسبة المئوية	
96	26	70	التكرار	الخوف من عدم التفاعل معك ومع منشوراتك من طرف الجمهور المستخدم
14,1%	3,8%	10,3%	النسبة المئوية	
124	33	91	التكرار	الخوف من النقد وبعض التعليقات الساخرة
18,2%	4,8%	13,4%	النسبة المئوية	
95	21	74	التكرار	انعدام الإمكانيات الشخصية والإمكانيات الخاصة بالجمعية
14,0%	3,1%	10,9%	النسبة المئوية	
120	38	82	التكرار	التردد وعدم الاقتناع بأهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة
17,6%	5,6%	12,0%	النسبة المئوية	
681	174	507	التكرار	المجموع
100	25,6%	74,4%	النسبة المئوية	

الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم ورأيهم من عدم الاستغلال الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة.

يلاحظ من البيانات الرقمية في الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجلت لدى أفراد العينة التي لا تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بالشكل الأمثل في نشر ثقافة المواطنة بناء على عدم اهتمامها بالثقافة التواصلية عبر هذه المواقع بنسبة قدرت بـ 36,1% أي ما يمثل عدد 246 إجابة من أصل ومجموع 681 إجابة، منها نسبة 27,9% ذكور و 8,2% إناث، في المرتبة الثانية وبنسبة أقل حلت فئة أفراد العينة التي لا تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بالشكل الأمثل بناء على خوفها من النقد وبعض التعليقات الساخرة من المستخدم عبر هذه المواقع بنسبة قدرت بـ 18,2% أي ما يمثل عدد 124 إجابة من أصل ومجموع 681 إجابة، منها نسبة 13,4% ذكور و 4,8% إناث، ثم حلت في المرتبة الثالثة وبنسبة أقل بقليل فقط من سابقتها فئة أفراد العينة التي يرجع عدم استغلالها الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة إلى التردد وعدم الاقتناع بأهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بنسبة قدرت بـ 17,6% أي ما يمثل عدد 120 إجابة من أصل ومجموع 681 إجابة، منها نسبة 12,0% ذكور ونسبة 5,6% إناث، تلتها في المرتبة الرابعة فئة أفراد العينة

التي لم تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بسبب خوفها من عدم التفاعل الجمهور المستخدم مع منشوراتها ذات العلاقة بالمواطنة بنسبة قدرت بـ 14,1% أي ما يمثل عدد 96 إجابة من أصل ومجموع 681 إجابة، منها نسبة 10,3% ذكور و 3,8% إناث، أما المرتبة الخامسة على التوالي وبنسبة مئوية مقاربة أي بفارق مفردة واحدة فقط عن سابقتها احتلت فئة أفراد العينة التي لا تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بالشكل الأمثل بناء على انعدام الإمكانيات الشخصية والإمكانيات الخاصة بالجمعية بنسبة قدرت بـ 14,0% أي ما يمثل عدد 95 إجابة من أصل ومجموع 681 إجابة، منها نسبة 10,9% ذكور و 3,1% إناث.

وعليه يتضح من خلال تفسير الأرقام والبيانات السالفة الذكر، بأن نسب أسباب عدم الاستغلال الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي كانت متقاربة، عدا السبب الأول والمتمثل في عدم الاهتمام بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الذي شكّل نسبة معتبرة (ثلث العينة) مقارنة مع نسب أسباب عدم الاستغلال الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، حيث يفترض أن هؤلاء من ممثلي وقياديي الجمعيات التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي وتستغلها في حدود معينة فقط من باب حتمية التكيف مع الواقع الرقمي وهي فئة تؤمن بالعمل الميداني على أرض الواقع، فأغلب هؤلاء نجدهم نشطين جدا على أرض الواقع ولكن وجودها عبر المواقع والفضاء الافتراضي ناقص أو منسباني أو يتميز بالاعتدال، بحيث لو نتمعن قليلا سنجد بأن هذه الفئة تقريبا هي مجموعة أفراد العينة التي تنشط بوتيرة متوسطة وضعيف وشبه منعدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أما أفراد العينة من الفئات الثلاثة اللاتي احتلت المرتبة الثانية والثانية والرابعة على التوالي في عدم الاستغلال الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بسبب الخوف من النقد وبعض التعليقات الساخرة، وبسبب التردد وعدم الاقتناع بأهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة، وبسبب الخوف من عدم التفاعل الجمهور المستخدم مع منشوراتها، فهم فئات من أفراد العينة متقاربة من حيث النسبة المئوية تشترك في أن لها تقريبا نفس العوامل التي جعلتها في هذا الترتيب المتسلسل والمتقارب، بحيث أن هناك أفراد من قياديي وممثلي الجمعيات وبنسبة معتبرة بإمكانهم أن يستغلوا مواقع التواصل الاجتماعي بشكل فعال وأمثلة ضمن هذه الفئات، ولكن ينقصهم الحرص والعزم والحزم والمواجهة، بحكم أنهم نفسيا غير جاهزين ومترددون متخوفون من النقد ومن الجماهير الساخرة، وهي في معظمها فئة من الشباب جديدة العهد في الالتحاق بالقيادة في الجمعيات تحتاج إلى وقت وتدريب ونوع من الخبرة خاصة في مجال التعبير والتعليق والردود ومواجهة فئات الجمهور بمختلف الشرائح، كما يلاحظ أن هناك فرق بسيط بين الفئتين الثانية والثالثة في معدل نسبة الإناث والتي تقدمت فيها نسبة أفرادها في السبب الخاص بعدم استغلال مواقع

التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة من قبلهن لعدم الاقتناع بأهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة كسبب ثاني عن سبب الخوف من النقد وبعض التعليقات الساخرة كسبب ثالث في حين شهد الذكور ترتيبا عكسيا في هاذين السببين، هذا واحتلت أفراد العينة التي لا تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بالشكل الأمثل بسبب انعدام الإمكانيات الشخصية والإمكانيات الخاصة بالجمعية المرتبة الخامسة والأخيرة وبفارق مفردة واحدة عن سابقتها، وهو أمر يفترض أنه راجع إلى أن هناك بطبيعة الحال نسبة من أفراد العينة تعاني نقص الإمكانيات المادية والمالية باعتبارهم من معسوري الحال أو بعض البطالين من أفراد العينة التي ليس لها القدرة في الاشتراك دائم للانترنت، وهو ما يجعله سببا له دور في عدم الاستغلال الأمثل في نشر ثقافة المواطنة من بعض ممثلي الجمعيات الشبانية ولكن بنسبة قليلة نوعا ما، وهي ظاهرة تتناقص شيئا فشيئا، باعتبار أن الكثير من المؤسسات الاتصالية اتخذت بعض الإجراءات والتسهيلات مع عدد كبير من متعاملها لأجل استفادتهم من مجانية استخدام بعض مواقع التواصل الاجتماعي حتى بعد انتهاء مدة الاشتراك وهو ما جعل هذا السبب يتمركز في المراتب الأخيرة، هذا وبالإضافة لذلك نجد أن العديد من ممثلي الجمعيات الشبانية بدأت تتفطن لتخصيص باب للميزانية في مجال الاتصال واستخدام مختلف أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد على مستوى مقراتها، دون أن ننسى درجة الوعي التي بلغها المستخدم من قياديي الجمعيات الشبانية خاصة في اعتبار الاتصال الرقمي واستخدام مختلف أدواته وتطبيقاته في حياته اليومية وفي المؤسسة بمختلف أشكالها ضرورة وحاجة من ضرورات الحياة لا تختلف عن الحاجات البيولوجية للإنسان من مأكلا ومشرب وملبس... الخ.

4.5. الآليات والأساليب التواصلية المعتمدة والمنتهجة في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أفراد العينة.

سؤال متعدد الإجابات				
المجموع	النوع			
	أنثى	ذكر		
272	66	206	التكرار	نشر ومشاركة رسائل كتابية
22,8%	5,5%	17,3%	النسبة المئوية	
303	72	231	التكرار	نشر ومشاركة الصور
25,4%	6,0%	19,4%	النسبة المئوية	
176	41	135	التكرار	نشر ومشاركة الفيديو
14,8%	3,4%	11,3%	النسبة المئوية	
183	48	135	التكرار	التعليقات
15,4%	4,0%	11,3%	النسبة المئوية	
118	34	84	التكرار	المحادثة الكتابية
9,9%	2,9%	7,0%	النسبة المئوية	
61	17	44	التكرار	المحادثة الشفهية
5,1%	1,4%	3,7%	النسبة المئوية	
79	20	59	التكرار	المحادثة المرئية والمسموعة
6,6%	1,7%	4,9%	النسبة المئوية	
1192	298	894	التكرار	المجموع
%100	25,0%	75,0%	النسبة المئوية	

الجدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب أساليب وآليات التواصل المستخدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة.

نلاحظ في الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجلت لدى أفراد العينة التي تستخدم آلية وأسلوب مشاركة الصور لنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة قدرت بـ 25,4% أي ما يمثل عدد إجابات بلغت 303 إجابة من أصل ومجموع 1192 إجابة، منها نسبة 19,4% ذكور و 6,0% إناث، المرتبة الثانية وبنسبة متقاربة في النسبة المئوية كانت من نصيب أفراد العينة التي تستخدم آلية وأسلوب نشر ومشاركة الرسائل

الكتابية بنسبة قدرت بـ 22,8% أي ما يمثل 272 إجابة من أصل ومجموع 1192 إجابة، منها نسبة 17,3% ذكور و 5,5% إناث، تلتها في المرتبة الثالثة أفراد العينة التي تستخدم آلية وأسلوب التعليقات لنشر ثقافة المواطنة بنسبة قدرت بـ 15,4% أي ما يمثل 183 إجابة من أصل ومجموع 1192 إجابة، منها نسبة 11,3% ذكور و 11,3% إناث، المرتبة الرابعة وبنسبة مئوية متقاربة مع الآلية والأسلوب السابق (التعليق) عادت لفئة أفراد العينة التي تستخدم آلية وأسلوب نشر ومشاركة الفيديو بنسبة قدرت بـ 14,8% أي ما يمثل 176 إجابة من أصل ومجموع 1192 إجابة، منها نسبة 11,3% ذكور و 3,4% إناث، أما المرتبة الخامسة وبنسبة أقل من سابقتها من الفئات فقد كانت من نصيب أفراد العينة التي تستخدم آلية وأسلوب المحادثة الكتابية بنسبة قدرت بـ 9,9% أي ما يمثل 118 إجابة من أصل ومجموع 1192 إجابة، منها 7,0% ذكور و 2,9% إناث، وبنسبة مئوية أقل بكثير احتلت فئة أفراد العينة التي تستخدم أسلوب وآلية المحادثة المرئية والمسموعة في نشر ثقافة المواطنة المرتبة السادسة بنسبة قدرت بـ 6,6% أي ما يمثل 79 إجابة فقط من أصل ومجموع 1192 إجابة، منها نسبة 4,9% ذكور و 1,7% إناث، أما المرتبة السابعة والأخيرة وبنسبة مئوية ضعيفة، فقد كانت من نصيب فئة أفراد العينة التي تستخدم آلية وأسلوب المحادثة الشفهية بنسبة قدرت بـ 5,1% أي ما يمثل 61 إجابة فقط من أصل ومجموع 1192 إجابة، منها نسبة 3,7% ذكور و 1,4% للإناث فقط.

وعليه يتبين لنا من خلال القراءة المتعمقة والمتعمنة لهذه الأرقام والبيانات بأن نسبة كبيرة من قياديين وممثلي الجمعيات الشبانية يفضلون بالدرجة الأولى آلية وأسلوب نشر ومشاركة مضامين مختلف أبعاد وأنماط ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق الصور، حيث أن اختيار واعتماد هذه الآلية والأسلوب بالدرجة الأولى من قبل ممثلي الجمعيات لم يأتي عبثاً أو اعتباطاً، وإنما فرضته طبيعة التفاعل الجمهور عبر هذه المواقع التواصلية التي تشكل فيها الصور المحتوى الغالب، باعتبار أن الصورة مؤثرة جداً على عدد كبير من الجمهور المستخدم وتحمل الكثير من الدلالات على أساس أنها معبرة، يتم من خلالها التواصل مع المستخدم الغير أو الآخر بسهولة، بحيث تجذبه وتستقطبه لمحتواها بسرعة، فالصورة كأسلوب للتواصل مع المتعاطفين والداعمين والجمهور المستخدم مهم جداً بالنسبة للجمعية لإعلام مختلف شرائح المجتمع بأعمال ونشاطات الجمعية والجهد المبذول من طرف ممثليها حفاظاً على سمعتها وصورتها، وفي نفس الوقت لجلب واستقطاب عناصر أخرى لتدعيم الجمعية بالعنصر البشري خاصة في المجال التطوعي، بالإضافة إلى تدعيم رسالتها السامية التي تهدف للوصول إلى أكبر عدد من الجمهور المستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي من خلال غرس فيه مختلف أبعاد المواطنة، بحكم أن الصورة في نفسها قد تكون مؤشراً

عن انتشار البعد المواطني مثل الصورة التي تبين وتوضح مجموعة من الأطفال يقومون بغرس الأشجار مثلا أو تنظيف المحيط، كما أن نشر ومشاركة الصور يُعتبر آلية وأسلوب سهل التواصل وسريع بالنسبة لممثلي الجمعيات الشبانية، بحيث لا يأخذ منها الكثير من الوقت خاصة في الأحداث والتظاهرات التي يريد ممثلي الجمعيات مشاركتها مباشرة دون نص مكتوب، هذا الأخير باعتباره آلية وأسلوبا لا يقل أهمية عن الصورة كان أيضا ضمن الآليات والأساليب الأولى والأساسية المستخدمة من قبل ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية، بنسبة مئوية معتبرة ومعبرة مقارنة لآلية وأسلوب الصور، وذلك راجع إلى أن النص المكتوب أو الرسائل الكتابية غالبا ما تكون مصاحبة للصور لتوضيح أي لبس أو معالجة الحدث أو تظاهرة بالتفصيل، من خلال تقرير يسرد مختلف وقائع التظاهرة أو الحدث، بحكم أن هناك شريحة من المستخدمين المتابعين لهذه الصفحات تفضل كثيرا الاطلاع على المضامين بشكل مفصل وواسع، كما تعتبر هذه الرسائل الكتابية أرشيفا كتابي مهم يمكن الرجوع إليه في أي وقت من طرف أعضاء الجمعية وقياديتها أو المستخدم للإطلاع عن مختلف النشاطات والأعمال التي قامت بها الجمعية سابقا، كما نجد أيضا أن الرسائل أو المنشورات الكتابية قد تكون مستقلة كأسلوب للتواصل عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي في كثير من الحالات، بحكم أن بعض المضامين تستدعي ذلك كإعلانات مثلا والتوجيهات والإرشادات التي تدخل ضمن عمليات التحسيس والتوعية كمؤشر وبعده من أبعاد نشر ثقافة المواطنة، وكتابة بعض الرسائل أو المنشورات القصيرة والمشفرة الموجهة لجهة ما كبعض الناشرين للمحتوى الهابط مثلا أو محاولة تغيير سلوك ما، كما تُعتمد الرسائل أو المنشورات الكتابية بشكل كبير كآلية وأسلوب للتواصل في الجمعية، خاصة في الاتصال الداخلي بين أعضاء الجمعية لتوجيه رسائل الدعوات للاجتماعات الرسمية الدورية والغير الرسمية أو التحضير لحدث مهم أو نشاط من نشاطات الجمعية ذات العلاقة بالمواطنة وأبعادها ومختلف أنماطها، أما آلتنا وأسلوبنا التواصل عن طريق التعليقات ونشر ومشاركة الفيديو اللتين احتلنا المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي وبشكل متقارب جدا من حيث النسبة المئوية المعتبرة في الاستخدام لهاذين الأسلوبين من قبل ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية، فإنه يبين عن مدى أهمية ودور هاذين الأسلوبين أو الآليتين لدى فئة من أفراد العينة، فالأسلوب الأول والمتعلق بالتعليقات هو أسلوب يفترض أنه يُستخدم من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية كفتحة وشريحة مجتمعية مؤثرة بشكل إيجابي لتشجيع والتحفيز على جميع المبادرات ذات العلاقة بنشر ثقافة المواطنة وأبعادها، عبر مختلف صفحات مواقع التواصل الاجتماعي كالمبادرات التطوعية والتضامنية مثلا أو تُستخدم هذه التعليقات بشكل آخر من جانب الدفاع عن الهوية الوطنية والانتماء والوحدة والعادات والتقاليد والقيم، من خلال التدخل في الرد على العديد من الصفحات المشبوهة التي تحاول في كل

مرة نشر الإشاعات والأكاذيب خطاب الكراهية والمحتوى الهابط وكل ما له علاقة بمحاولات زعزعة الاستقرار داخل الوطن أو المساس بالمبادئ والقيم الأخلاقية للمجتمع، يليها بعد ذلك أسلوب وآلية نشر ومشاركة الفيديو الذي يُعتبر أيضا آلية مهمة وأسلوب معتمد من قبل نسبة معتبرة من ممثلي الجمعيات الشبانية، وهذا راجع إلى ما تتميز به هذه الخاصية من سهولة وسرعة في عملية النشر والمشاركة وتسجيل الأحداث والأنشطة الجموعية ذات العلاقة بأبعاد المواطنة بتفاصيلها بالصوت والصورة دون نص مكتوب الذي يستدعي وقت وجهد من طرف ممثل الجمعية أو القائم بالاتصال بها، إضافة لتسهيل عملية المتابعة والاطلاع على مختلف الأنشطة والأحداث عن بعد لفائدة أعضاء الجمعية والمتابعين والمتعاطفين والداعمين والمسؤولين الذين لا تسمح الظروف الحضور أو المشاركة في الواقع، هذا بالإضافة إلى استخدام هذا الأسلوب كأرشيف تفصيلي يمكن العودة إليه من طرف الأعضاء والمستخدم بشكل عام للتعرف على أنشطة وأعمال الجمعية والتقرب منها.

أما في المراتب الأخيرة (الخامسة والسادسة والسابعة) على التوالي وبنسبة مئوية أقل عن الأساليب الثلاثة الأولى وينوع من التقارب مع بعضها في النسب، اعتمد ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة في جزء من نشاطاته واتصالاته الهادفة على أسلوب المحادثة بنسبة مئوية بين مجموع المحادثات الثلاث والذي قدر بحوالي 20% (خمس العينة)، جاء فيها أسلوب المحادثة الكتابية في المرتبة الخامسة بناء على تفضيل عدد معتبر من أفراد العينة المتاحة لهذا الأسلوب الذي يُستخدم أيضا من طرف مكونات أخرى من المجتمع، بناء على أن هناك العديد منهم من يفضل الحوار والتواصل والحديث عن طريق الكتابة نظرا لتحكمه وإتقانه لهذا الأسلوب وميوله الكبير له حتى يُعبر بشكل مفصل عن أفكاره المتشعبة بثقافة المواطنة باعتبارها أسمى الرسائل التي يسعى إلى نشرها ومشاركتها، إضافة لذلك يفترض أن هناك شريحة من ممثلي الجمعيات لا تحبذ إظهار صورتها أو إسماع صوتها لظروف شخصية وخاصة، دون أن ننسى بأن أسلوبا لمحادثة الكتابية قد تجعل نفسيا الكثير من مستخدميها مرتحين نوعا ما مقارنة بالمحادثات المسموعة والمرئية أو الشفهية لأن فيها المستخدم يتمتع بنوع من الاستقلالية، حيث يمكنه التوقف واستئناف المحادثة الكتابية في أي وقت، ضف إلى أنه من الناحية التقنية فالمحادثة الكتابية لا تحتاج إلى تدفق كبير للانترنت، وهي مفضلة في العديد من المناطق التي يكون فيها تدفق الانترنت ناقص وضعيف، أما المرتبة السادسة وبدرجة أقل كان لأسلوب المحادثة المسموعة والمرئية، وهي تستخدم كأسلوب في نشر ثقافة المواطنة من طرف ممثلي الجمعيات الشبانية ولكن بشكل بسيط جدا، حيث يفترض أنه يستخدم من قبل ممثلي الجمعيات الذين لديهم نوع من التفرغ الكبير، بحيث يتدخلون بالصوت والصورة دون أي خلفيات، أين يشاركون عبر هذه الآلية أو الأسلوب في

مختلف المنتديات واللقاءات التنظيمية والتكوينية الوطنية والدولية ذات العلاقة بأنشطة الجمعية التي تصب في تحقيق وترسيخ ثقافة المواطنة خاصة منها جانب الحوار والنقاش الخاص بالقضايا العادلة وحقوق الإنسان، كما أن هذا الأسلوب والآلية يُستخدم في الاجتماعات التي تقام عن بعد للتحضير لمختلف الأنشطة الخاصة بالجمعية، حيث تم استخدامه كثيرا أثناء فترة الأزمات خاصة أزمة كورونا مؤخرا، في المرتبة السابعة والأخيرة وكأسلوب مستخدم بشكل قليل جدا من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية لنشر ثقافة المواطنة، نجد أسلوب المحادثة الشفوية والتي تغيب فيه الصورة، حيث يفترض أن هذا النوع من الأساليب التواصلية غير مُحبب وغير مرغوب به لدى أغلبية الساحقة لأفراد العينة، بحكم أن هناك بديل أفضل منه والمتمثل في المحادثة الكتابية والمرئية والمسموعة، ولكنه يبقى أسلوب وآلية تم استخدامها لدى فئة من أفراد العينة، حيث يفترض أنها لا تتقن الكتابة أو لا تحبذ أن تظهر صورتها لدى المستخدم الآخر خاصة بالنسبة للمرأة، فتكتفي بالتواصل الشفهي الذي يناسبها ولا يجعلها تبذل جهدا كبيرا في التواصل مع المستخدم الغير. إن النتائج المتوصل إليها في مجال اجتهاد واستخدام واستغلال القيادة الجمعية لمختلف الآليات والأساليب التي تتميز وتمتع بها مواقع التواصل الاجتماعي تتوافق مع ما تم الإشارة إليه في الجانب النظري للدراسة، ولكن يبقى الأمر غير كافي في ظل خطورة تأثير العالم الافتراضي على المجتمع المدني الجزائري من خلال تأثير العولمة الثقافية واختراقها للجمعيات والمنظمات التي يُعتمد عليها في بناء المجتمع والحفاظ على هويته وخصوصيته الثقافية، بحكم أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر مازالت تفتقد الحيوية والنشاط والتطور والتكيف مع التغيرات والتحولات الحاصلة، مقارنة بالحركة الجمعوية ومؤسسات المجتمع المدني في دول أخرى، ولعل السبب في ذلك هو فقدانها للإمكانيات الحضارية والخبرات والتجربة اللازمة في هذا الشأن بحكم أن تفعيل المواطنة وأبعادها ومعالجة قضايا الإنسان والمجتمع في ظل العولمة، هو ليس أمرا إراديا وإنما يحتاج في الحقيقة لأن يخضع لشروط وضوابط وتبني آليات وأساليب تتماشى مع العصر الحالي، وعوامل ينتجها المجال الثقافي والحضاري المناسب، فمحاولة التوافق مع مستجدات العلم والتكنولوجيا خاصة منها في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال (الرقمنة) عبر مختلف المؤسسات وأشكالها، هي خطوة جريئة من طرف الدولة الجزائرية لا تزال في مرحلة البدء والانطلاق، وتحتاج إلى مقومات تخرجها من حيز الإمكان إلى الوجود الفعلي¹.

¹ فيصل لكحل، مرجع سبق ذكره، ص 222.

المجموع		الجنس				النوع	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت		
79,9%	315	19,3%	76	60,7%	239	01	امتداد للنشاط الواقعي
20,1%	79	6,1%	24	14,0%	55	02	بديلا للنشاط الواقعي
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب رأيهم أو اتجاههم في اعتبار نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي كامتداد للنشاط الواقعي أم بديلا له.

يلاحظ في الجدول أعلاه، بأن أعلى نسبة مئوية من أفراد العينة أجابت بأنها تعتبر نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي امتداد للنشاط الواقعي بنسبة قدرت بـ 79%، أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 315 مفردة، تلتها في المرتبة الثانية اتجاه أفراد العينة التي تعتبر أن نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بديلا للنشاط الواقعي بنسبة قدرت بـ 20,1% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 79 مفردة.

وعليه فإن القراءة الأولية لهذه المعطيات توضح بأن أغلبية قياديي ممثلي الجمعيات الشبانية ونسبة مئوية عالية جدا يعتبرون أن نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي هي امتداد للنشاط الواقعي، وهناك نسبة مئوية صغيرة وعدد أفراد قلة يمثلون خمس قياديي وممثلي الجمعيات الشبانية اعتبروا أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة بديلا للنشاط الواقعي، حيث يفترض في الفئة الأولى من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي تعتبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة امتداد للنشاط الواقعي، بأن قياديينها أو ممثليها يؤمنون وحريصون على العمل الجوارى والنشاط الواقعي في الميدان من خلال اللقاءات الدورية الخاصة مع الأعضاء والمنخرطين والمتعاطفين والداعمين وغيرهم، إضافة إلى إيمانهم بالتنظيم الميداني لمختلف الأنشطة التي تقوم بها الجمعية، خاصة فيما يتعلق بمجال التضامن والتكافل والتطوع كأحد أبرز مبادئها الأساسية لترسيخ ثقافة المواطنة في المجتمع، مع إيمانها أيضا بالفعل المواطنى الملموس والواقعي كأساس باعتباره الأصل والغاية، أما مادون ذلك تعتبره وسيلة لتسهيل هذه الغاية السامية المتمثلة في بلوغ نشر ثقافة المواطنة كسلوك مترجم في الواقع، حيث لا مانع أن يستخدم

هؤلاء جميع وسائل الاتصال والإعلام الكلاسيكية أو التقليدية كوسيلة لعرض وإنجاح هذه الأنشطة (تظاهرات وفعاليات ...). والتي رافقتها عقود من الزمن، وفي الوقت نفسه فإنه لا مانع عندها أيضا من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أهم وأبرز مخرجات وأدوات الإعلام الجديد، لما تتميز به من خصائص وما تتضمنه من أساليب وآليات تواصلية سهلة وسريعة لتدعيم مختلف أنشطة الجمعية التي تتطلب اليوم ضرورة التكيف مع التحولات الجديدة التي يشهدها العالم خاصة في مجال الاتصال عبر أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد، والتي أصبحت ملاذا ووسطا تواصليا وحتمية للمستخدم بشكل عام وللمجتمع بمكوناته لتسهيل وتبسيط كل جوانب الحياة من تواصل والحصول على المعلومات والأخبار وتحسين ظروف العمل والتسويق والترفيه... الخ، ومن هنا كان لزاما على أغلبية قياديي هذه الجمعيات الشبانية أن تتكيف هي أيضا مع هذا التحول من خلال استغلال مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل عبر هذا الفضاء (اللاواقع) وتنظيم جانب كبير من أعمالها وأنشطتها المتنوعة ذات العلاقة بنشر وترسيخ ثقافة المواطنة، ثم التحول أو ترجمة كل ما تم الاتفاق عليه في هذا الفضاء الافتراضي إلى واقع وسلوك الذي يبقى هو الأصل، بحكم أن العمل الجماعي مبني على الميدان في جانب كبير منه والذي يُعتبر أساسيا بالنسبة لها، خاصة منها المجال المتعلق بالأعمال التضامنية والتكافلية والتطوع (حملات النظافة والتشجير وتزيين المحيط والتطوع في مجال الإغاثة وتقديم المساعدات المادية والمالية، والمبادرات الخيرية وتجسيد المشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتجسيد سلوك التواصل المواطن الواقعي الذي يبقى هو الأصل... الخ).

في حين تبقى الفئة الثانية من ممثلي الجمعيات الشبانية وقياديينها وهي فئة صغيرة تؤمن وتعتبر أن النشاط الجماعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي هو بديلا للنشاط الواقعي وهي فئة من ممثلي الجمعيات الشبانية وقياديينها يفترض أنها حريصة جدا على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة، ولكن في نفس الوقت هي متعلقة جدا بهذه المواقع وتأثرت بها إلى حد كبير جدا، بحكم أنها تركز في غالب أنشطتها على استخدام الفضاء الافتراضي لترويج ونشر المحتوى أو المضمون مواطني باستخدام مختلف الأساليب والآليات المتاحة، فنجد أغلب هؤلاء من القيادة القديمة التي لها باع في النضال والعمل الجماعي قد تعرضت للتضييق وللتغيب ولصعوبات عدة عمدا أو بغير عمد من أجل النشاط في الميدان أو ترويج ونشر أعمالها ونشاطاتها عبر مختلف مؤسسات الإعلام التقليدي التي كانت تحت تصرف الحكومة لغايات مختلفة أغلبها سياسية حفاظا على مصالح السلطة آنذاك التي كانت تتعارض مع أفكار هؤلاء وتوجهاتهم، وهو ما انعكس عنه هذا التوجه نحو الاستخدام الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي والتي اعتبرتها بديلا للواقع وملاذا للتعبير بكل حرية دون قص أو رقابة أو تضييق، خاصة فيما يتعلق

بالمطالبة ببعض الحقوق السياسية والاجتماعية المهضومة والتي حالت دون تحقيق المواطنة بمفهومها الكامل المبني على الحق والواجب لعقود من الزمن، وبالتالي فإن مساحة الحرية والتعبير الحر الذي خلقتة مواقع التواصل الاجتماعي في ممارسة المواطنة لدى العديد من قياديي الجمعيات الشبانية جعلها تعتبر النشاط عبر هذا الفضاء بديلا للنشاط الواقعي، وهي في الحقيقة رؤية تتفق في هذا السياق مع توصلت إليه الباحثة برينارد **Brainard** في دراستها سنة 2003 بأن "تكدس المعلومات من قبل أعضاء المجتمعات عبر الانترنت يتوافق مع إحساس أكبر بالتمكين الذاتي ويقلل من احترام السلطة"، حيث ترى بأن مواقع التواصل الاجتماعي تلعب اليوم دورا مهما في التأثير على سلوك المواطنين، بحيث تعمل كآلية تسهل نشر المعلومات واستهلاكها، وهو ما ينعكس عنه ظهور اتجاهات مختلفة تعمل بدورها في القضاء على " احتكار الدولة لجمع وإدارة كميات كبيرة من المعلومات " ¹، كما يمكن أن نفسر هذا الاتجاه الذي اختارته بعض من قيادات الجمعيات الشبانية على اعتبار أن منهم من هو مكلف بمهام الإعلام والاتصال أو القائم بالاتصال (مكلفين بالصفحة أو الموقع الالكتروني للجمعية) يغلب عليهم العمل داخل هذا الفضاء الجديد بشكل كبير، ومنهم من القياديين الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لمدة زمنية تتجاوز 05 ساعات يوميا وبشكل مستمر، بحيث تستخدم هذه المواقع لدرجة الإدمان في مختلف جوانب الحياة وهو ما ينطبق ويتوافق مع ما تم الإشارة إليه في الشق النظري على اعتبار أن التغلغل الرهيب لمواقع التواصل الاجتماعي وارتباط كافة جوانب الحياة بها تقريبا، وانخراط المواطن في تطبيقاتها بالشكل الذي أصبحت بالنسبة إليه خيارا لامناص منه، قدسأهم بشكل أو بآخر في إعادة رسم صورة جديدة لمفهوم المواطنة والوطن والمواطن، وتحول المواطن من شكله العادي إلى مواطن رقمي ²، ومن هؤلاء الممثلين والقياديين للحركة الجمعوية أيضا من تنطبق فيهم افتراضات نظرية الغرس الثقافي **لجورج جيرينر** التي ارتكزت على جهاز التلفزيون كوسيلة للإدمان عليه وعلى مضامينه في تصورها، بحيث نجد نسبة من ممثلي الجمعيات الشبانية قد أدمنوا على مواقع التواصل الاجتماعي في الاستخدام والاستغلال وبشكل مستمر إلى حد اعتبارهم أو ظنهم أن ما يعيشونه على الفضاء الافتراضي في مواقع التواصل بأنه هو الواقع، إذ يتواصلون عبر هذه المواقع ويقومون باستخدامها في كل ما يتعلق بحياتهم اليومية، فهم يفرحون ويسعدون ويحزنون عبر نشر المحتوى في هذه المواقع، يتسوقون ويطلبون مختلف حاجياتهم عبر هذه المواقع

¹Im, Tobin, Cho, Wonhyuk, Porumbescu, Greg, *et al. op. cit*.743.

²جيدور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة : من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي، مرجع سبق ذكره ، ص، ص720، 721.

...الخ، لينعكس هذا الأمر أيضا على نشاطهم في العمل الجماعي، أين نجدهم متفاعلين جدا مع كل ما يتعلق بنشر ثقافة المواطنة من خلال بث وعرض الصور والفيديوهات ذات العلاقة بمختلف أبعاد المواطنة من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى قوة تدخلهم في هذا المجال باستخدام التعليقات ونشر الرسائل الكتابية ذات الصلة، في حين تجد أن الوجود الحقيقي لأغلب هؤلاء في الميدان أو الواقع ضعيف وناقص، وهو ما جعلهم يعتبرون أن مواقع التواصل الاجتماعي هي بديلا عن النشاط الواقعي.

وعليه فإنه مما سبق وفي ظل هذا التوجه الكبير من قبل قيادة الحركة الجمعوية نحو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، يبرز على أن هناك في الحقيقة حقبة جديدة بالكامل للمجتمع المدني بما يحسن الفاعلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع الحذر طبعا من أن يبقى نشاط المجتمع المدني الإلكتروني على المستوى الافتراضي مع أثر قليل في العالم الواقعي أو لا أثر على الإطلاق، لأن هذا الأمر غير مقبول، وسيُحسّس الجمهور والمستهدفين بأن هناك التزامات زائفة، وعليه يمكن الحكم هنا على أن ما يقوم به المجتمع المدني وممثليه في الفضاء الجديد، يبقى وسط مساعد وامتداد للواقع الحقيقي والملموس الذي يبقى هو الأصل أي بتعبير آخر يمكن اعتبار هذا الفضاء الجديد آلية للتمكين باعتباره وسيلة وليس غاية¹.

المجموع		الجنس				نوع	
		أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت		
30,2%	119	9,6%	38	20,6%	81	كافية	01
69,8%	275	15,7%	62	54,1%	213	غير كافية	02
%100	394	25,4%	100	74,6%	294	المجموع	

الجدول رقم (19): توزيع أفراد العينة حسب تقييمهم للآليات والأساليب التواصلية المستخدمة والمعتمدة في توعية وتحسيس المستخدم لنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ في الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجلت لدى أفراد العينة التي أجابت بأن الآليات والأساليب المستخدمة من قبلها في توعية وتحسيس المستخدم لنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي "غير كافية" بنسبة قدرت بـ 69,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 275 مفردة، منها نسبة 54,1% ذكور

¹برامود كيه نايار، مرجع سبق ذكره، ص، ص26، 27.

و7,15% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل تقييم واتجاه أفراد العينة التي أجابت بأنها تعتبر الآليات والأساليب المستخدمة والمعتمدة في توعية وتحسيس المستخدم لنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي "كافية" بنسبة قدرت بـ2,30% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 119 مفردة، منها نسبة 6,20% ذكور و9,6% إناث.

وبالتالي فإنه من خلال هذه المعطيات يتضح بأن أغلبية قياديي وممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة عالية (تجاوزت ثلثي أفراد العينة)، مقتنعين بأن الأساليب والآليات المستخدمة والمعتمدة من قبلهم في توعية وتحسيس الآخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة "غير كافية" مقارنة بباقي ممثلي الجمعيات الشبانية الذين لم تتجاوز نسبتهم ثلث أفراد العينة (30,2%)، حيث اعتبر واقتنع هؤلاء بأن الأساليب والآليات المستخدمة في توعية وتحسيس الآخر لنشر ثقافة المواطنة "كافية"، وعليه يفترض في أن أفراد العينة من الفئة الأولى أي (الذين اعتبروا أن الأساليب والآليات المستخدمة في تحسيس وتوعية الآخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة غير كافية)، أن أغلبهم من قياديي الجمعيات الشبانية الذين يسعون لتحسيس وتوعية وترسيخ ثقافة المواطنة في الواقع ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنمط معتدل ووتيرة متوسطة بناء على ظروف عيشهم وعدة عوامل منها الدراسية أو التعليمية أو الوظيفية أو الاجتماعية كالمسؤولية العائلية (خاصة المرأة) أو مسؤوليات أخرى منها السياسية والمسؤولية في العمل، إضافة إلى عامل البطالة ونقص الإمكانيات المادية والمالية التي تحول دون الاشتراك المتواصل والدائم للانترنت خاصة منهم الجامعيين الذين يمثلون نسبة كبيرة منهم، ، بالإضافة إلى ذلك أيضا فإنه يدخل ضمن هؤلاء فئة أفراد العينة الذين ينشرون ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة ونادرة لظروف تختلف من مفردة إلى أخرى بسبب عدم التكيف بعد مع الآليات والأساليب المستخدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في مجال النشر أو بسبب النشاط المتقطع أو الموسمي في الجمعية لبعض الأفراد، نظرا لظروفها القاهرة كالمسؤوليات المتعددة أو تغيير الإقامة أو العجز والمرض، وهو بالتالي ما ينعكس على التأثير في عملية النشر إما بشكل معتدل أو الشبه المنعدم أو الضعيف وعدم استخدام كافة الآليات والأساليب التواصلية في مجال نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دون أن ننسى جانب عدم الاهتمام بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي لفئة من ممثلي الجمعيات الشبانية لأسباب مختلفة منها تفضيل وسائل الإعلام التقليدية مثلا خاصة منها أفراد العينة التي تجاوزت 41 سنة، هذا ويمكن أن يكون هذا الاعتراف بالنشر الغير الكافي مرتبط أيضا بعدم استغلال مواقع التواصل الاجتماعي استغلالا أمثالا من قبل نسبة معينة من قياديي الجمعيات الشبانية، بحكم عدم استخدامها جميع الآليات والأساليب التواصلية التي تتميز بها أغلب مواقع التواصل الاجتماعي كاستخدام أسلوب أو أسلوبين فقط للتواصل

والنشر في هذا الشأن، وبالتالي يعتبر هؤلاء أنفسهم غير حريصين مقارنة بمسؤولياتهم كقيادة في الحركة الجمعوية الشبانية التي تتطلب استغلال كافة الآليات التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى مختلف مكونات المجتمع، إضافة إلى ذلك فإن العديد من قيادات الحركة الجمعوية الشبانية وبالرغم من حرصها وجهدها ونشاطها المتواصل في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي إلا أنه تواضعا منها ومن خلال مقارنة نفسها مع نشاط جمعيات أخرى أو ممثليها وطنيا أو خارج الوطن، فإنها تعتبر كل ما تقدمه وتقوم به غير كافي خاصة في ظل النجاح الكبير الذي أباتت عليه بعض الجمعيات الولائية والوطنية في نفس المجال أو المجالات الأخرى خاصة منه الناشطة في المجال الخيري، أما الفئة الثانية من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي اقتنعت بأنها تقوم بتحسيس وتوعية الآخر في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كافي، فهي فئة من قياديي الجمعيات الشبانية التي تبدوا حريصة جدا في هذا الشأن، بحيث تنشط بشكل دائم وتتميز بالمبادرة والاهتمام الكبير بالعمل الجماعي، وهي فئة من القيادة الجمعوية الشبانية التي لديها نوع بالإحساس بالمسؤولية الملقاة عليها بحكم أنها نشطة ميدانيا وناشطة في تحسيس وتوعية الآخر بكل ما له علاقة بالمواطنة وأبعادها وتسعى إلى ترويج ونشر ما تقوم به من إنجازات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال استخدام واستغلال مختلف الأساليب والآليات التواصلية المختلفة، حيث نجد أن هذه الفئة تقريبا مكلفة بصفحات الجمعيات التي تنشط بها، وتقوم أيضا بنشر كل ما له علاقة بثقافة المواطنة بمختلف جوانبها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية عبر استخدام صفحاتها الخاصة أو الشخصية، ويفترض في نفس الفئة بأنها متفرغة للعمل الجماعي ومتعلقة بالنشاط فيه، أغلبهم من القيادة ذات المسؤولية الكبيرة والأساسية مثل رؤساء الجمعيات والكتاب العامون وأمناء الإدارة والمالية والمكلفون بالاتصال والإعلام، يتمتعون بالحركة والحيوية أغلبهم ممارسين لديهم خبرة وثقافة واسعة في مجال التسيير والنشاط الجماعي، يؤمنون بما يقدموه في الواقع من أنشطة ميدانية، ويؤمنون أيضا بما يمكن أن تقدمه مواقع التواصل الاجتماعي لصورة الجمعية وممثليها في بلوغ أهدافها وتبليغ رسائلها خاصة فيما يتعلق بالتوعية والتحسيس بالمواطنة وأبعادها كأبرز رسالة سامية تحاول من خلالها التكيف واستغلال كل مخرجات تكنولوجيات الإعلام والاتصال من وسائل وأدوات وتطبيقات. هذا ولم نسجل أي ملاحظة فيما يخص وجود فروق ذات دلالة في تقييم قياديي الحركة الجمعوية الشبانية للآليات والأساليب التواصلية المستخدمة من قبلهم في توعية وتحسيس الآخر لنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تعزى لمتغير الجنس أو النوع.

5.5. وتيرة نشر مواضيع ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أفراد العينة.

المجموع	نشر الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون وضمن الحريات			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	54	101	139	التكرار	نوع الجنس	
74,6%	13,7%	25,6%	35,3%	%		
100	18	37	45	التكرار	نوع الجنس	
25,4%	4,6%	9,4%	11,4%	%		
394	72	138	184	التكرار	المجموع	
100%	18,3%	35,0%	46,7%	%		

الجدول رقم (20): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون وضمن الحريات عبر مواقع التواصل الاجتماعي كجانب أو بعد سياسي مهم في نشر ثقافة المواطنة.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ 46,7% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 184 مفردة، منها نسبة 35,3% ذكور و 11,4% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر موضوع الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون وضمن الحريات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 35,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 138 مفردة، منها نسبة 25,6% ذكور و 9,4% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر فس الموضوع أو الجانب عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 18,3% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 72 مفردة، منها نسبة 13,7% ذكور و 4,6% إناث.

وعليه يتبين من خلال تحليل وتفسير البيانات الرقمية أعلاه بأن نسبة مئوية معتبرة، أي ما يقارب نصف أفراد العينة تنشر موضوع الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون وضمن الحريات بصفة دائمة باعتبار أن هذا الموضوع يدخل ضمن البعد السياسي للمواطنة، وهو أمر مقبول بحكم أنه موضوع يدخل ضمن واجب أفراد العينة كقياديين وممثلي الجمعيات الشبانية التي تسعى إلى نشر الثقافة السياسية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهي ثقافة

تشجع على الحوار والنقاش وتبني مبدأ التشاركية في تسير الشأن العام، فالجمعية بحد ذاتها تشكل مدرسة ووعاء سياسي يتعلم فيها الفرد والمنخرط أصول الحوار والطرق الديمقراطية السلمية للوصول إلى السلطة، وعلى العموم يفترض أن الفئة الكبيرة من أفراد العينة التي تقوم بهذا الدور المحوري هي فئة من قياديين وممثلي الجمعيات المهتمين بهذا الموضوع أو الجانب والذين تَمَرَّسوا في قيادة الجمعية لمدة معتبرة قد تتجاوز 10 سنوات أين اكتسبوا خبرة في هذا المجال الذي يحتاج التركيز والثقافة القانونية والسياسية والخبرة، أما نسبة أفراد العينة تنشر هذا الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا" عبر مواقع التواصل الاجتماعي فهي فئة من أفراد العينة التي شكَّلت نسبة معتبرة أيضا (ثلث العينة)، حيث يفترض أنها لا تحبذ كثيرا هذا الموضوع أو الجانب بحكم أنها ناقصة في هذا المجال ولا تحوذ فيه كثيرا خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلا في المناسبات السياسية، نسبة كبيرة منها شباب وطلبة جامعيين لديهم اهتمام كبير بالدراسة والجوانب الأخرى الأكثر ملاءمة مع تطلعاتهم، أما الفئة الأخيرة من أفراد العينة والتي تنشر هذا الموضوع أو الجانب بشكل "نادر" وبنسبة ضعيفة (لم تتجاوز خمس العينة)، يفترض أنها أفراد من ممثلي الجمعيات التي لا تحبذ هذا الجانب بتاتا، وتعتبره دخيلا وليس من واجبها، وهي فئة تتخوف من الخوض في هذا الجانب بناء على توصيات أوليائهم الذين عايشوا فترة من القمع السياسي وتجارب سياسية مريرة، وبناء على أفكارهم وتنشئتهم فإن أغلبهم يعتبر هذا الجانب خط أحمر، كما أن سبب النشاط في الحركة الجمعوية بالنسبة لهؤلاء قد يغلب عليه البعد الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي مقارنة بالبعد السياسي.

المجموع	تحفيز الشباب على المشاركة السياسية (الترشح.الانتخاب)			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	64	101	129	التكرار	مما	النسبة
74,6%	16,2%	25,6%	32,7%	%		
100	29	32	39	التكرار	وآية	
25,4%	7,4%	8,1%	9,9%	%		
394	93	133	168	التكرار	العموم	
100%	23,6%	33,8%	42,6%	%		

الجدول رقم (21): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع تحفيز الشباب على المشاركة السياسية

(الترشح،الانتخاب...)عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

يلاحظ من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية أيضا سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع تحفيز الشباب على المشاركة السياسية (الترشح، الانتخاب...) بوتيرة دائمة "دائما" بنسبة قدرت بـ 42,6% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 168 مفردة، منها نسبة 32,7% ذكور و 9,9% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر موضوع تحفيز الشباب على المشاركة السياسية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 33,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 133 مفردة، منها نسبة 25,6% ذكور و 8,1% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 23,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 93 مفردة، منها نسبة 16,2% ذكور و 7,4% إناث.

وعليه يتضح من خلال تحليل توزيع هذه النسب بهذا الشكل بأن أفراد العينة التي تنشر المواضيع ذات العلاقة بتحفيز الشباب على المشاركة السياسية بوتيرة "دائمة" عبر مواقع التواصل الاجتماعي كانت أعلى بفارق نسبة مئوية معتبرة من الذين ينشرون هذا الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا"، حيث يفترض بأن ممثلي وقيادبي الجمعيات الشبانية التي أجابت بأنها تحفز الشباب على المشاركة السياسية بشكل "دائم"، هي فئة لها ميولات سياسية تؤمن بالمشاركة السياسية، نجدها متمرسه ولديها باع في المجال الجمعوي الذي تعتبره مدرسة لتكوين الشباب وإعداده في هذا الجانب لمواصلة الرسالة النبيلة للحركة الجمعوية عبر مراكز السلطة المنتخبة التي يُحتكم في الوصول إليها للصندوق وللمبادئ الديمقراطية بشكل عام باعتبارها أحد أهم وأبرز مؤشرات ثقافة المواطنة التي تسعى إلى ترسيخها في الواقع ونشر كل ما يتعلق بتدعيم أسسها عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تُعتبر بحد ذاتها مهدا لانطلاق الديمقراطية الحقيقية خاصة في دول العالم الثالث ووعاء حافظا لأسسها ومبادئها، فواجب قيادبي الجمعيات اليوم مرتبط باستغلال أدوات وتطبيقا الإعلام الجديد وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي كأبرز مخرجاته هو تحفيز وتشجيع إطارات المجتمع من بينهم ممثلي الجمعيات ومختلف الشرائح الشبانية على الترشح وحثهم على الانتخاب كواجب باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تضمن الانتقال السلس والديمقراطي للسلطة، كما يفترض بأن معظم هذه الفئة من أفراد العينة المهتمة بهذا الجانب لها انتماء سياسي وطموح في هذا المجال، لذا نجدها تنشط بشكل كبير ودائم عبر مواقع التواصل الاجتماعي لنشر كل ماله علاقة بهذا الجانب، أما الفئة الثانية من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تحفز الشباب ومختلف مكونات المجتمع على هذا الجانب بوتيرة متوسطة أو معتدلة "أحيانا" فهي فئة من ممثلي الجمعيات

الشبانية التي تؤمن بهذا الجانب كمؤشر حقيقي لنشر ثقافة المواطنة ولكنها لاتعير اهتماما كبير له مقارنة بالفئة الأولى من أفراد العينة، بحكم أنها ناقصة من هذا الجانب قانونيا وسياسيا وثقافيا، تقوم بالواجب في تحفيز الشباب على المشاركة السياسية، لكن ليس لها طموح سياسي وبالتالي نجد أن منشوراتها في هذا الجانب منسابة وموسمي يظهر فقط خلال الاستحقاقات الانتخابية مثلا أو في الأزمات السياسية الداخلية بحيث تتدخل لتذكير وتوجيه مختلف مكونات المجتمع نحو الوجهة السليمة لتسيير الشأن العام وفقا لمبادئ الديمقراطية وأسسها في الواقع واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي في هذا الجانب كداعم للوصول إلى عدد كبير من المستخدمين، حيث يفترض بأن الغالب على هذه الفئة من أفراد العينة هي الفئة الشبانية من الجامعيين الذين يزاولون الدراسة والقياديين الجدد في الجمعيات الشبانية وبعض الإطارات الموظفين في القطاع العام والخاص، أما الفئة الأخيرة من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي تحفز الجمهور المستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي على المشاركة السياسية من خلال الانتخاب والترشح وماشابه ذلك بوتيرة ضعيفة "نادرا"، فيفترض في هؤلاء بأنهم غير مهتمين بهذا الجانب أولا أو أن لهم اهتمامات أخرى كالمجال الثقافي والتطوعي والاجتماعي والخيري وغيره من المجالات الأخرى، وهي فئة يفترض أنها غير متفاعلة كثيرا في الواقع وعبر المواقع في هذا المجال، لها ارتباطات وظروف اجتماعية ونفسية ووظيفية أي غير متفرغة حتى لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في مجالات وجوانب أخرى تخصها، هذا ولاحظنا في هذه الفئة من أفراد العينة أن نسبة معتبرة منها أي أكثر من ثلث العينة هن إناث، وهذا ما لاحظناه من خلال ارتفاع نسبتهم بشكل ملحوظ مقارنة بالذكور ومقارنة لنسبة تمثيلهن في العينة الإجمالية محل الدراسة، حيث لاحظنا في الوقت نفسه أيضا نوع من التقارب الكبير في توزيع نسب الإناث عبر التوزيعات الثلاث، وهو ما يوضح بأن المرأة القيادية في الجمعيات الشبانية تتوزع بنوع من التساوي في هذا الموضوع أو الجانب المتعلق بتحفيز الشباب على نشر كل ما يتعلق بالمشاركة السياسية (انتخاب ، ترشح...) مقارنة بالذكور الذين توزعت نسبهم بنوع من الفوارق الواضحة، حيث يفترض هنا بأن المرأة بعيدة نوعا ما عن المجال السياسي مقارنة بالرجل لعدة اعتبارات منها طبيعة وعادات المجتمع الجزائري الذي لا يزال يرفض تواجد المرأة في المجال السياسي بنسبة كبيرة، وعدم ميول المرأة بشكل عام لهذا الجانب نوعا ما دون أن ننسى اهتماماتها بجوانب أخرى ثقافية واجتماعية ومسؤولياتها المتعددة خاصة العائلية التي حالت دون اكتساب معلومات في هذا الجانب التي ضلت بعيدة عنه، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة في نشر والتحفيز على المشاركة السياسية (الترشح ، الانتخاب...) باعتبارها بعدا سياسيا من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية تعزى لمتغير النوع أو الجنس

المجموع	نشر ثقافة الحوار (بين الحاكم والمحكوم) وحل النزاعات بالطرق السلمية.			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	45	91	158	التكرار	نوع	المرتب
74,6%	11,4%	23,1%	40,1%	%		
100	16	27	57	التكرار	نوع	المرتب
25,4%	4,1%	6,9%	14,5%	%		
394	61	118	215	التكرار	نوع	المرتب
%100	15,5%	29,9%	54,6%	%		

الجدول رقم (22): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة الحوار (بين الحاكم والمحكوم) وحل النزاعات بالطرق السلمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

يلاحظ من الجدول أعلاه، والذي، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية في وتيرة نشر هذا الموضوع كان لصالح أفراد العينة التي أجابت بأنها تنشر هذا الجانب بوتيرة دائمة "دائما" بنسبة قدرت بـ 54,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 215 مفردة، منها نسبة 40,1% ذكور و 14,5% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة الحوار بين الحاكم والمحكوم وحل النزاعات بالطرق السلمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 29,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 118 مفردة، منها نسبة 23,1% ذكور و 6,9% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة الحوار بين الحاكم والمحكوم وحل النزاعات بالطرق السلمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 15,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 61 مفردة، منها نسبة 11,4% ذكور و 4,1% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه الأرقام والبيانات يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية (عدد أفراد فاق نصف أفراد العينة) تنشر ثقافة الحوار بين الحاكم والمحكوم وحل النزاعات بالطرق السلمية بشكل "دائم" عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة ب ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة متوسطة "أحيانا" والتي مثلت نسبة مئوية معتبرة (شكّلت ما يقارب ثلث العينة)، والتي كانت بدورها أعلى من فئة قياديي

الجمعيات التي تنشر ثقافة الحوار بين الحاكم والمحكوم وحل النزاعات بالطرق السلمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل "نادر"، حيث يفترض بأن الفئة الأولى من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي احتلت المرتبة الأولى في نشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي باعتباره ذو بعد سياسي مهم جدا وبالغلبية هي فئة من أفراد العينة التي تتمتع بحس مدني راقى، تربت ونشئت على هذا المبدأ في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة والجامعة) وهي بطبيعة الحال تواصل مسارها اليوم في هذا الشأن في مؤسسة راقية جدا تحمل العديد من الرسائل السامية ألا وهي مؤسسات المجتمع المدني مستغلة استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها وسيلة معاصرة متميزة، تسند الجمعيات الشبانية في نشر مبادئ ثقافة الحوار التي تعتبر أهم بعد في مجال نشر ثقافة المواطنة، وهي فئة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي يفترض أن أغلبها تحمل مستوى جامعي، تلقت هذه المبادئ عبر مختلف مؤسسات التنشئة الكلاسيكية والجديدة، وهي اليوم تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي وفقا لأهم وأبرز الآليات والأساليب التي تميزها كالصور والرسائل الكتابة والتعليقات والفيديوهات التي تصب في هذا الشأن، تلتها الفئة الثانية من أفراد العينة والمتمثلة في ممثلي الجمعيات الشبانية التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة الحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي متوسطة أو معتدلة، حيث يفترض في أن هنا أفراد العينة يقومون بنشر هذا الموضوع، ولكن لدى هؤلاء اهتمامات أخرى في مجال النشر بحكم اختصاصاتهم وميولاتهم وخبراتهم في مجال معين، إضافة إلى ذلك يفترض أيضا أن لدى هؤلاء ظروف اجتماعية خاصة تحول دون استخدامهم لمواقع التواصل بشكل كبير ومتابعة ما يحدث في الشأن العام وما هو ما يؤثر على بلوغ هذه النتيجة التي تُعتبر على العموم مقبولة، خاصة في ظل أن هناك فئة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي لا تنشر ثقافة الحوار عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلا في حالات نادرة، حيث يفترض أن هؤلاء أصلا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بصفة غير دائمة نظرا لارتباطاتهم أو لظروفهم الخاصة أو لعدم الاهتمام أصلا بنشر هذا الموضوع عبر هذه المواقع، وهو ما انعكس على نشر هذا الموضوع بشكل مناسباتي أو موسمي أي في فترة أحداث معينة فقط، وبالتالي هو ما انعكس أيضا على بلوغ هذه النتيجة عند هذه الفئة في مجال نشر هذا الموضوع، والتي تبقى نسبتها قليلة وصغيرة مقارنة ب ممثلي الجمعيات الشبانية الذين ينشرون هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة دائمة ومقبولة.

المجموع	التعبير الحر عن الأفكار وتقديم المقترحات			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	48	112	134	التكرار	نسبة	النسبة
74,6%	12,2%	28,4%	34,0%	% النسبة		
100	14	36	50	التكرار	نسبة	النسبة
25,4%	3,6%	9,1%	12,7%	%		
394	62	148	184	التكرار	النسبة	النسبة
%100	15,7%	37,6%	46,7%	%		

الجدول رقم (23): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع التعبير الحر عن الأفكار وتقديم المقترحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

يلاحظ من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت من لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة التعبير الحر وتقديم المقترحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة "دائمة" بنسبة قدرت بـ 46,7% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 184 مفردة، منها نسبة 34,0% ذكور و 12,7% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 37,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 148 مفردة، منها 28,4% ذكور و 9,1% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع أو الجانب عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 15,7% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 62 مفردة، منها نسبة 12,2% ذكور و 3,6% إناث.

وعليه يتضح من خلال تحليل توزيع هذه النسب بهذا الشكل، بأن نسبة مئوية كبيرة من ممثلي الجمعيات الشبانية أي (ما يقارب نصف أفراد العينة) تنشر ثقافة التعبير الحر وتقديم المقترحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة دائمة ومستمرة مقارنة بفئة ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة متوسطة أو معتدلة، والتي بلغت

(أكثر من ثلث أفراد العينة بقليل)، لتبلغ نسبة ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر موضوع ثقافة التعبير الحر وتقديم المقترحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة بلغت نسبة مئوية قليلة مقارنة بنسب ممثلي الجمعيات التي احتلتا المراتب الأولى والثانية في نشر هذا الجانب، حيث يتبين بأن هناك نسب مئوية عالية ومقبولة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر المحتوى الذي يتعلق بهذا الموضوع (نشر ثقافة التعبير الحر وتقديم المقترحات) عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يفترض في بلوغ نسبة مئوية عالية ومعبرة للفئة الأولى من أفراد العينة وبهذا الحجم أنها فئة حريصة على نشر هذا الموضوع، بحكم أنه من أولوياتها كقيادة أنها تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في كل الظروف وفي مختلف الأوقات باعتبارها ملاذا لها للتعبير الحر مقارنة بوسائل الإعلام التقليدي، فهي فئة من ممثلي الجمعيات الشبانية المثقفة التي تؤمن بالتعددية في الأفكار، عايشت فترات صعبة للوصول والاعتراف بهذا الجانب وممارسته في الواقع، تحترم الآخر وفكره وتسعى إلى نشر هذه الثقافة باعتبارها من أساسيات ثقافة المواطنة اليوم خاصة في ظل الانفتاح الذي يشهده العالم على الثقافات الأخرى عبر استخدام أدوات وتقنيات الإعلام والاتصال الجديدة وهي فئة يغلب عليها ممثلي الجمعيات الشبانية الأوائل والقدامى المتمرسين في الجانب السياسي والجماعي، أما الفئة الثانية فقد حافظت على نفس الترتيب (المرتبة الثانية)، فقط لاحظنا نوع من الارتفاع المحسوس في عدد إجابات أفراد العينة بنشر هذا الجانب بوتيرة معتدلة (أحيانا) بنسبة تجاوزت ثلث العينة مقارنة بالجوانب الأخرى السابقة ذات العلاقة بالبعد السياسي، حيث يفترض بأن معظم ممثلي الجمعيات الشبانية في هذه الفئة تشكل من شباب حديثي العهد في الالتحاق بالقيادة على مستوى الجمعيات الشبانية، لازالت في طريق التكوين نجدها غير جريئة في هذا المجال مقارنة بالفئة السابقة لأنها من أبناء الجيل الرقمي الذي عبّر ولازال يعبر عن أفكاره بكل حرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما يفترض أيضا أن بعض مكونات أفراد هذه الفئة لديها بعض التحفظات في مجال التعبير الحر والمطلق ولكنها تؤمن بقدر من الحرية خاصة من خلال اقتراح الأفكار التي تصب في تقريب وجهات النظر، هذا ويفترض أيضا أنها فئة من أفراد العينة الملتزمة بجوانب أو مجالات أخرى تهمها، تتحكم فيها بعض الظروف الاجتماعية المادية والنفسية الخاصة، كما قد تعتبر أن هذا الجانب ليس من أولويات العمل الجماعي بالنسبة لها، أما ممثلي الجمعيات الشبانية المتبقية وبنسبة قليلة مقارنة بسابقتها، يفترض أن عوامل وأسباب عدم استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي واستغلالها تبقى تقريبا نفسها، وهو ما ينعكس على النشر بشكل نادر وضعيف لهذا الجانب، حيث يضاف إليها بعض العوامل التي تحول دون نشر المواضيع ذات العلاقة بالتعبير الحر عن الأفكار وتقديم المقترحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل هذه الفئة من قياديي الجمعيات الشبانية لعدم

الاهتمام بهذا الموضوع أو الجانب باعتبار أنهم يرونه ليس من أولويات العمل الجماعي إضافة إلى أن هناك بعض من قياديي الحركة الجماعية من هذه الفئة هي غير جريئة في هذا المجال بناء على معاشتها فترة صعبة تعرضت فيها إلى مضايقات وهو ما انعكس عنه نوع من التردد وتراجعها في التعرض لهذا الجانب ونشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المجموع	احترام السيادة الوطنية ونشر ثقافة الاعتزاز بالانتماء للوطن			العبارة	
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع	
294	35	85	174	التكرار	النسبة
74,6%	8,9%	21,6%	44,2%	%	
100	15	29	56	التكرار	وقت
25,4%	3,8%	7,4%	14,2%	%	
394	50	114	230	التكرار	النسبة
%100	12,7%	28,9%	58,4%	%	

الجدول رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع احترام السيادة الوطنية ونشر ثقافة الاعتزاز

بالانتماء للوطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية (فاقت نصف العينة)، كانت من نصيب أفراد العينة التي أجابت بأنها تنشر هذا الموضوع بوتيرة "دائمة" بنسبة قدرت بـ 58,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 230 مفردة، منها نسبة 44,2% ذكور و 14,2% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة الاعتزاز بالانتماء للوطن واحترام السيادة الوطنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 28,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 114 مفردة، منها نسبة 21,6% ذكور و 7,4% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر ثقافة الاعتزاز بالانتماء للوطن واحترام السيادة الوطنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 12,7% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 50 مفردة، منها نسبة 8,9% ذكور و 3,8% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه الأرقام والبيانات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة (فاقت نصف أفراد العينة) باعتبارها أعلى نسبة سُجلت في هذه الوتيرة ، تنشر ثقافة الاعتزاز والانتماء للوطن واحترام السيادة الوطنية بشكل دائم ومستمر عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة متوسطة أو معتدلة " أحيانا" بلغت فيه نسبة مئوية لم تتعدى ثلث العينة أفراد العينة، والتي كانت بدورها أعلى من فئة ممثلي الجمعيات التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل ضعيف "نادر"، أين تم تسجيل أدنى نسبة مئوية في هذه الوتيرة مقارنة بالمواضيع السابقة، حيث يفترض بأن ممثلي الجمعيات الشبانية من الفئة الأولى والتي احتلت المرتبة الأولى في تسجيل نسبة مئوية معتبرة ومعبرة جدا (بمعدل 58,4%) في نشر ثقافة الاعتزاز بالانتماء للوطن واحترام السيادة الوطنية (كبعد سياسي) عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة دائمة، يدل على أن على أن هناك حس مدني ووعي كبير لدى ممثلي الجمعيات بهذا الجانب، حيث نلاحظ أن مؤشر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي تحرك في هذا الجانب أو الموضوع مقبل أفراد العينة، وهو ما يدل أيضا على أن ممثلي الجمعيات الشبانية متشبعين بالروح الوطنية يسعون إلى التعبير عنها بمختلف الطرق والأساليب والآليات في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تتجلى في العديد من الصور خاصة في المناسبات الوطنية من خلال الاحتفالات المخددة لها أو عند الدفاع والذود عن الوطن في حال تعرض البلد لهجوم أو تلفيق إعلامي أو أثناء تعرض البلد لأزمات اجتماعية أو صحية أو كوارث طبيعية وغيرها...، كما يفترض أنه يصعب وصف وتصور المكونات الأساسية لهذه الفئة من ممثلي الجمعيات خصوصا في هذا الجانب، باعتبار أن الأغلبية الساحقة من ممثلي الجمعيات يتمتعون بمواطنة ايجابية مبنية على قيامهم بالدور الايجابي المنوط بهم، نظرا لشعورهم بقوة الانتماء والتعلق والولاء لوطنهم تُترجم في شكل أقوال وأفعال لمواجهة كل ما هو سلبي ومهدد للوطن، وهو ما انعكس على التعبير عن هذا الشعور عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل "دائم" من طرف أغلبية قياديي الجمعيات الشبانية، مع تسجيل نسبة معتبرة لممثلي الجمعيات الشبانية التي عبّرت عن شعورها بوتيرة معتدلة "أحيانا"، حيث لاحظنا بأن هذه الفئة مستقرة نوعا ما في نسبة نشر مختلف المواضيع ذات العلاقة بالبعد السياسي للمواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يفترض أن هذه الفئة من أفراد العينة تجمعها نفس الظروف والعوامل التي تجعلها تنشر كل ما يتعلق بثقافة المواطنة من حيث هذا الجانب بهذه الوتيرة تكررت في جميع الجوانب منها عادات الاستخدام المعتدل أو غير الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي، بحكم أنها تخضع لظروف مختلفة حالت دون التعبير عن شعورها ونشر ما يجول في خاطرها ونشر ثقافة الاعتزاز بالوطن والانتماء له واحترام سيادته

بذلك القدر وبتلك الوتيرة المستمرة والدائمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولعل أبرز هذه الظروف هي الارتباطات الوظيفية والمسئوليات المتعددة منها العائلية وبعض العوامل الاجتماعية منها نقص الإمكانيات المادية والمالية والبطالة، إلى جانب اهتمام وارتباط عدد معتبر من ممثلي الجمعيات بدراساتهم خاصة الجامعيين منهم، وعموماً يمكن القول بأن هذه الفئة من ممثلي الجمعيات تتميز بنفس الصفات تقريبا الموجودة في المواطن الذي يمارس في الواقع ما يعرف بالمواطنة المطلقة وهي مواطنة مبنية على الظروف التي يعيشها الفرد ودوره داخل هذا الوطن، تجمع بين الدور الإيجابي والسلبي تجاه المجتمع، قد تنعكس أيضا عبر الفضاء الافتراضي من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، أما الفئة الأخيرة من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي أجابت بأنها تنشر ثقافة الانتماء والاعتزاز بالوطن واحترام السيادة الوطنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل ضعيف "نادر" أين تم تسجيل أدنى نسبة مئوية لها في هذا الجانب مقارنة بالجوانب الأخرى، يدل على أنها فئة من أفراد العينة غير مبالية نوعا ما باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الجانب أو حتى الجوانب الأخرى، تستخدمها في المناسبات والأحداث أو بشكل موسمي، تتميز بثقافة تواصلية ناقصة ونسبية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، باعتبار أنها لم تتكيف بعد مع الوضع، نسبة منها تخضع لظروف القاهرة تحول دون استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل دائم أو معتدل، كما يفترض في أن قياديي الجمعيات الشبانية من هذه الفئة لا تنتفي فيها صفة المواطنة ولكنها تتميز بالمواطنة السلبية والتي يشعر فيها الفرد بالانتماء للوطن والاعتزاز به، فضمنا هو متعلق وله ولاء للوطن، ولكن لا يقوم بأي عمل إيجابي للرفع وإعلاء من شأن وطنه في الواقع أو حتى عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

*خلاصة حول نشر ثقافة المواطنة في بعدها السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

مما سبق، يتبين لنا بأن نشر جوانب ثقافة المواطنة في بعدها السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبوتيرة دائمة من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية قد شهدت نسب مئوية معتبرة ومعبرة في مختلف الجوانب، إلا أن هناك جانبين شهدا نسبة مئوية عالية تجاوزت نصف أفراد العينة حيث يتمثل الجانب الأول في نشر ثقافة الحوار (بين الحاكم والمحكوم) وحل النزاعات بالطرق السلمية والجانب الثاني يتمثل في نشر ثقافة الاعتزاز بالانتماء للوطن واحترام السيادة الوطنية، باعتبارهما أكثر المواضيع تركيزا في مجال النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة مستمرة مقارنة بالجوانب الأخرى في نفس الوتيرة، وهو ما يدل على أن ممثلي الجمعيات الشبانية يعبرون بكل قوة وبصفة دائمة عبر صفحاتهم الخاصة وصفحات الجمعية إذا ما تعلق الأمر بالجانبين المذكورين بحكم أنهما جانبان يمثلان

هدفا أساسيا بالنسبة لهم في المجال الجمعي، إضافة إلى اعتبار الجانبين أحدا أهم الركائز المهمة في قيام الدولة واستقرارها وتطورها ورفيها، حيث يعتبر المساس بمبادئ الجانبين بالنسبة لهؤلاء نوع من ضرب لركائز الدولة وقيمها الوطنية، تلتها وتيرة نشر نفس المواضيع ذات البعد السياسي بشكل متوسط أو معتدل "أحيانا"، والتي سجلت نسب تقريبا متساوية في مختلف في مختلف الجوانب بلغت ثلث أفراد العينة أو اقتربت منه أو تجاوزته بقليل، وهو ما يدل على أن هذه الفئة من ممثلي الجمعيات مستقرة في نشر هذه المواضيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بهذه الوتيرة المعتدلة "أحيانا" بناء على العديد من العوامل وظروفها المختلفة، والتي جعلتها تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بهذا الحجم (المعتدل أو المتوسط)، أما ممثلي الجمعيات الشبانية من الفئة التي تنشر ثقافة المواطنة من خلال البعد السياسي عبر هذه المواقع بوتيرة ضعيفة "نادرا"، لاحظنا أن نسبها المئوية استقرت في ثلاثة جوانب (نشر الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون وضمان الحريات، نشر ثقافة الحوار بين الحاكم والمحكوم وحل النزاعات بالطرق السلمية، نشر ثقافة التعبير الحر عن الأفكار وتقديم المقترحات)، وعرفت ارتفاع معتبر في النسبة المئوية بالنسبة لموضوع تحفيز الشباب على المشاركة السياسية (الترشح.الانتخاب)، وهو ما يدل حقيقة على أن هناك نسبة معتبرة من ممثلي الجمعيات الشبانية لا تجذب هذا الجانب كثيرا في المجال الجمعي، وتحاول أن تتعد على ما كل هو سياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي في مجال الترشيحات والانتخابات... الخ، لنشهد العكس في جانب نشر ثقافة الاعتزاز بالانتماء للوطن واحترام السيادة الوطنية، أين سجلت هذه الفئة نسبة مئوية متدنية مقارنة بالنسب الأخرى في نفس وتيرة النشر "نادرا" عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يفترض في هؤلاء أنهم ينشطون بوتيرة دائمة أو معتدلة على الأقل لما يتعلق الأمر بمثل هذا الجانب المهم والأبرز في ثقافة المواطنة أين يعبرون عن شعورهم بشتى الطرق وينشرون ثقافة المواطنة ذات العلاقة بهذا الموضوع، خاصة في الأحداث الوطنية والمناسبات والأعياد الوطنية أو أثناء تعرض البلد لتهديدات كلامية أو تحريض يمس بوحدة الوطن أو زعزعة استقراره... وغيرها من المناسبات الأخرى،¹ فعلى العموم ومن خلال قراءة وتحليل وتفسير البيانات السالفة الذكر، يتضح لنا بأن أغلبية ممثلي الجمعيات ينشرون ثقافة المواطنة في بعدها السياسي بوتيرة مقبولة ولكنها لازالت تحتاج إلى اهتمام أكبر من قبل هذه الشريحة من المجتمع باعتبار أن ثقافة المواطنة هي إحدى تجليات الممارسة الديمقراطية التي يعبر فيها المواطنون ومن خلالها في المشاركة الاجتماعية بواسطة الفعل السياسي والذي يستدعي بدوره إنسانا متشبعا بقيم الحرية، حيث يقول دومنيك شنيبار D.shnapper في هذا الشأن " فدولة المواطنين هي ذاتها دولة الحداثة

¹ خديجة بن وزة، عاتكة غرغوط، مرجع سبق ذكره، ص 86.

السياسية ، دولة الديمقراطية، يتمكن فيها المواطن من المساهمة في سن القوانين وبناء المؤسسات التي يخضع لها في استقلالية تامة عن أي مؤثر خارجي دينيا كان أو غير ذلك ويضيف أيضا بأن الحداثة السياسية لا تعني شيئا آخر خارج إطار المجتمع يكون فيه المواطن هو أساس الشرعية السياسية لهذا المجتمع¹، لي طرح الباحث قويد سمير في ورقته البحثية الموسومة بعنوان: " إشكالية تأسيس ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري " مجموعة توصيات يؤكد في أبرزها على توفير المناخ الملائم لعمل مؤسسات المجتمع المدني في تأسيس ثقافة المواطنة عبر إشاعة الحريات المدنية ودمقرطة الحياة الاجتماعية وتنمية ثقافة الحوار والتسامح واحترام الآخر ونبد العنف كقيم أساسية لنشر ثقافة المواطنة.

المجموع	نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبد خطاب الكراهية و التفرقة والتعصب.			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	27	84	183	التكرار	نساء	تونس
74,6%	6,9%	21,3%	46,4%	%		
100	12	29	59	التكرار	رجال	
25,4%	3,0%	7,4%	15,0%	%		
394	39	113	242	التكرار	مختلطين	
%100	9,9%	28,7%	61,4%	%		

الجدول رقم (25): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبد خطاب

الكراهية والتفرقة والتعصب عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة (فاقت نصف أفراد العينة) التي تنشر هذا الجانب بوتيرة دائمة "دائما" بنسبة قدرت بـ 61,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 242 مفردة، منها نسبة 46,4% ذكور و 46,4% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبد خطاب الكراهية والتفرقة والتعصب عبر مواقع التواصل

¹قويد سمير ، إشكالية تأسيس ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري مقارنة سوسولوجية، مداخلة منشورة على الموقع -<https://dspace.univ-guelma.dz> ، تاريخ زيارة الموقع 20 أوت 2023 الساعة 11:00 صباحا.

الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ%28,7 أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 113 مفردة، منها 21,3 نسبة% ذكور و%7,4 إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية والتفرقة والتعصب عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ%9,9 أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 39 مفردة، منها 6,9 نسبة% ذكور و%3,0 إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه الأرقام والبيانات، يتضح بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة معوية معبرة جدا تجاوزت النصف أفراد العينة(61,4%) تنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية والتفرقة والتعصب بوتيرة مستمرة "دائما" عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة معتدلة أو متوسطة "أحيانا" بنسبة معوية معتبرة اقتربت من ثلث أفراد العينة، والتي بدورها هي نسبة أعلى من فئة ممثلي الجمعيات التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل ضعيف "نادرا"، حيث سُجلت بها نسبة معوية متدنية في مجال النشر، وهو ما يفترض بأن ممثلي الجمعيات الشبانية التي احتلت المرتبة الأولى في نشر موضوع ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية والتفرقة والتعصب كبعد اجتماعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة دائمة ومستمرة، أنهم حريصين جدا في نشر مثل هذه الثقافة الوطنية، باعتبارها أبرز اهتمامات وأهداف الجمعيات في المجال الاجتماعي، حيث تسعى مختلف مكونات ممثلي الجمعيات من الجنسين شباب وطلبة وموظفين وبطالين إلى نشر هذا الموضوع عبر استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي، من خلال نشر ومشاركة الصور والفيديوهات ذات العلاقة بهذا المجال أو باستخدام الرسائل والمنشورات الكتابية والتعليقات وهما آليتين مهمتين جدا في نشر هذا الموضوع أو الجانب، أما ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة معتدلة، فيفترض في أن هذه الفئة تجمعها نفس الظروف والعوامل التي تجعلها تقوم بإتباع نفس النمط في مجال النشر في ظل استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل نسبي (متوسط) نظرا لظروف العمل والمسؤوليات الأخرى العائلية والدراسية ونقص الإمكانيات المادية والبطالة وغيرها من العوامل والسباب، بالإضافة لاستخدامها المعتدل لمواقع التواصل الاجتماعي كعادة دأبت عليها... الخ، أما ممثلي الجمعيات الشبانية التي احتلت المرتبة الثالثة والأخيرة في نشر نفس الموضوع بشكل ضعيف "نادرا" فقد حافظت على نفس الترتيب مع تسجيل نسبة معوية متدنية في مجال نشر هذا الموضوع في بعض المناسبات أو الأحداث فقط، باعتبارها فئة من ممثلي الجمعيات الشبانية تخضع لظروف قد تكون قاهرة في العديد من الحالات منها عدم القدرة على التكيف في النشاط

عبر استخدام الإعلام الجديد وتطبيقاته وأدواته أو عدم الاهتمام بالثقافة التواصلية عبر مخرجات البيئة الإعلامية الرقمية الجديدة، وهي فئة يفترض أنها تتكون عموماً من القيادة القديمة جداً للحركة الجمعوية الشبانية.

المجموع	تغليب المصلحة الوطنية (تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة)			العبارة		
	نادراً	أحياناً	دائماً	متغير النوع		
294	45	75	174	التكرار	نسبة	النوع
74,6%	11,4%	19,0%	44,2%	%		
100	10	26	64	التكرار	نسبة	النوع
25,4%	2,5%	6,6%	16,2%	%		
394	55	101	238	التكرار	نسبة	النوع
%100	14,0%	25,6%	60,4%	%		

الجدول رقم (26): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة تغليب المصلحة الوطنية (تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة) عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الجانب بوتيرة دائمة "دائماً" من قبل أفراد العينة بنسبة قدرت بـ 60,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 238 مفردة، منها نسبة 44,2% ذكور و 16,2% إناث، المرتبة الثانية وبنسبة أقل عادت لفئة أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة معتدلة "أحياناً" بنسبة قدرت بـ 25,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 101 مفردة، منها نسبة 19,0% ذكور و 6,6% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر ثقافة تغليب المصلحة الوطنية (تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة) عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادراً" بنسبة قدرت بـ 14,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 72 مفردة، منها نسبة 11,4% ذكور و 2,5% إناث.

وعليه يتبين من خلال تحليل وتفسير البيانات الرقمية أعلاه بأن أغلبية ممثلي وقياديين الجمعيات الشبانية تقوم بنشر ثقافة تغليب المصلحة الوطنية (تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة) بوتيرة دائمة ومستمرة، باعتبار أن هذا الموضوع يدخل ضمن البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة، وهو أمر مقبول جداً بحكم أنه موضوع يدخل ضمن واجب ممثلي الجمعيات ومختلف قياديين مؤسسات المجتمع المدني والتي تسعى إلى نشر هذه الثقافة الاجتماعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهي ثقافة تهدف من خلالها الحركة الجمعوية إلى خدمة الشأن العام والحفاظ على روح

الجماعة والصالح العام كمبدأ من المبادئ الأساسية لقيام الدولة، ومن هنا يفترض بأن أغلبية أفراد العينة تعلم جيدا معنى هذا المبدأ الذي تنشده وتسعى إلى تحقيقه في الواقع وتنشره عبر استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي من خلال حساباتها الالكترونية الشخصية أو صفحات الجمعية ملتزمة بذلك من باب حرصها الدائم على القيام بالواجب كقيادة وممثلين حقيقيين للحركة الجمعوية، حيث أن النسبة المئوية العالية تعبر بأن هناك استمرارية وعملية نشر دائمة فيما يخص هذا الموضوع من قبل الأغلبية بناء على استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي وكلما سمحت الفرصة بذلك، لتبقى فئة من بعض ممثلي الجمعيات الشبانية تنشر هذا الموضوع بشكل معتدل ومقبول نوعا ما عبر هذه المواقع رغم إيمانها وتشبعها بهذا المبدأ الذي نشئت عليه، ولكن تبقى ظروفها الخاصة واستخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل متوسط أو معتدل تتكرر في كل محطة وتتحكم في عدم التعبير والنشر بمختلف الأساليب والآليات بفعالية كبيرة وبصفة دائمة، ولكن رغم ذلك تبقى هذه الفئة من ممثلي الجمعيات الشبانية تؤدي واجبها في ظل كل ظروفها، وهو ما يجعلنا نحكم بأن ما تقوم به عبر مواقع التواصل الاجتماعي من نشر أمر مقبول مقارنة ببعض ممثلي الجمعيات الذين يقومون بنشر هذا الموضوع بشكل ضعيف "نادر" عبر مواقع التواصل الاجتماعي أي في المناسبات والأحداث أو بشكل موسمي متحججة بذلك في عدم قدرتها على التكيف مع استخدام وسائل الإعلام الجديدة أو عدم اهتمامها بالثقافة التواصلية عبر هذه الوسائل وأدواتها وتطبيقاتها المختلفة، دون أن ننسى بأن هناك في الحقيقة بعض من قيادات الجمعوية قد تعيش ظروف القاهرة (المرض والعجز وتغيير الإقامة والظروف المادية وبعض المسؤوليات الكبيرة) التي قد تحول دون نشر هذا الجانب الاجتماعي المهم بوتيرة دائمة أو معتدلة.

المجموع	تنمية مشاعر حب الوطن والوفاء للثوابت والمقدسات			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	23	91	180	التكرار	الجنس	المرتب
74,6%	5,8%	23,1%	45,7%	%		
100	8	23	69	التكرار	المرتب	المرتب
25,4%	2,0%	5,8%	17,5%	%		
394	31	114	249	التكرار	المجموع	المرتب
%100	7,9%	28,9%	63,2%	%		

الجدول رقم (27): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة تنمية مشاعر حب الوطن والوفاء للثوابت

والمقدسات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ 63,2% أيما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 249 مفردة، منها نسبة 45,7% ذكور و 17,5% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة تنمية مشاعر حب الوطن والوفاء للثوابت والمقدسات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 28,9% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 114 مفردة، منها نسبة 23,1% ذكور و 5,8% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 7,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 31 مفردة، منها نسبة 5,8% ذكور و 2,0% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه المعطيات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة معبرة جدا تجاوزت (63%) تنشر ثقافة تنمية مشاعر حب الوطن والوفاء للثوابت والمقدسات بشكل مستمر "دائم" عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بشكل معتدل "أحيانا" بنسبة مئوية معتبرة ومستقرة تقريبا لم تتعدى (ثلث العينة)، والتي كانت بدورها أعلى من فئة ممثلي الجمعيات التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا"، أين تم تسجيل بها نسبة مئوية متدنية جدا مقارنة بالموضوع الاجتماعي السابق وحتى المواضيع ذات البعد السياسي، حيث يفترض بأن الفئة

الأولى من ممثلي الجمعيات الشبانية تركز كثيرا على هذا الجانب وتعتبره من المهام الأساسية للجمعيات الشبانية وفقا لأهدافها المسطرة في القانون الأساسي، كما أيضا يفترض في أن هذه الجمعيات الشبانية وممثليها تسعى في الواقع إلى تنظيم العديد من الأحداث والمناسبات الدينية والوطنية ذات العلاقة بهذا الجانب، بل وكثير منها تخصص في هذا المجال بنسبة كبيرة، وهو ما ينعكس بطبعة الحال على نشر مختلف الصور والفيديوهات والتعليقات والرسائل الكتابية بهذا القدر، وهو ما جعلنا نسجل نوعا من الحرص الشديد في نشر هذا الموضوع بنسبة عالية من ممثلي الجمعيات بمختلف مكوناتهم من شباب ، طلبة ، موظفين ، بطالين...، وحتى من بعض ممثلي الجمعيات الغير مهتمين بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بحكم أن المرجع الوحيد تقريبا والذي يبين مدى نشاطها في هذا المجال ويحافظ على صورتها كمؤسسة جمعوية ناشطة هو النشر على حسابات الصفحات الشخصية لممثليها أو الصفحة الرسمية للجمعية عبر هذه المواقع التواصلية، وبالتالي هو ما جعلنا نسجل تراجع كبير في نسبة ممثلي الجمعيات الذين ينشرون ثقافة هذا الموضوع ذو البعد الاجتماعي بشكل ضعيف "نادرا" أي بنسبة مئوية المتدنية بلغت أقل من 8%، حيث يفترض أن هذه الفئة من قيادي وممثلي الجمعيات الشبانية تتشكل من الأفراد الذين يجدون صعوبة نوزعا ما في التكيف مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومخرجاتها، وتمثل أيضا في بعض من ممثلي الجمعيات الغير الناشطين أصلا في الواقع بحكم انقطاعهم في العديد من المرات عن النشاط الجمعوي لظروف خاصة، حيث يفترض أن هناك بعض الأفراد القيايين من هذه الفئة موجودة في العديد من الجمعيات ومحسوبة عليها ولكن لا تنشط في الواقع وفقا لمركزها في القيادة الجمعوية ، فهي من الناحية القانونية تعتبر ممثلة للجمعيات الشبانية مادام لم يتخذ ضدها أي إجراء معين، والذي لا يُفَعَّل في الكثير الحالات بحكم أن العمل الجمعوي هو نشاط تطوعي، وبحكم أن إجراءات تغيير العضو تأخذ فترة زمنية طويلة، لذا تفضّل الكثير من الجمعيات المضي في النشاط بعدد أفراد قيادية قليلة والعمل بنفس التشكيلة حتى بلوغ التجديد العادي لقيادة الجمعية أي بعد مرور 05 سنوات على أقصى تقدير، هذا وفي نفس الوقت سجلنا نوع من استقرار النسبة المئوية أو عدد أفراد العينة الذين ينشرون هذا الموضوع أو الجانب ذو البعد الاجتماعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة "معتدلة" بالرغم من أهميته لدى نوع نشاط هذه الجمعيات الشبانية، حيث يفترض أن هذه الفئة من ممثلي الجمعيات تنشر هذا الموضوع بصفة معتدلة ومقبولة نوعا ما، بحكم أنها فئة من ممثلي الجمعيات لها ظروفها الخاصة وأسبابها، فهي حتى في الواقع تسير بنفس الوتيرة بحكم أنها مرتبطة ولها مسؤوليات متعددة وتخضع لظروف اجتماعية (الوظيفة ، الدراسة، البطالة، نقص الإمكانيات

المادية والمالية... الخ)، تحول دون نشاطها الفعال والدائم ضمن هذا الجانب وحتى الجوانب الأخرى في الواقع وعبر استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي.

المجموع	ترسيخ ونشر ثقافة مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع .			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	22	96	176	التكرار	نوع	النسبة
74,6%	5,6%	24,4%	44,7%	%		
100	5	31	64	التكرار	وقت	النسبة
25,4%	1,3%	7,9%	16,2%	%		
394	27	127	240	التكرار	النسبة	النسبة
%100	6,9%	32,2%	60,9%	%		

الجدول رقم (28) توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة ترسيخ مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة مستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ 60,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 240 مفردة، منها نسبة 44,7% ذكور و 16,2% إناث، المرتبة الثانية وبنسبة أقل عادت لفئة أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 32,2% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 127 مفردة، منها نسبة 24,4% ذكور و 7,9% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة ترسيخ مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 6,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 27 مفردة فقط، منها نسبة 5,6% ذكور و 1,3% إناث فقط.

وعليه يتبين من خلال تحليل وتفسير البيانات الرقمية أعلاه، بأن أغلبية ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية تنشر موضوع ثقافة ترسيخ مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع بوتيرة "دائمة" وبنسبة عالية أيضا فاقت 60%، مقارنة ب ممثلي الجمعيات الذين ينشرون نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" التي بقيت تقريبا مستقرة لم تتجاوز ثلث أفراد العينة، مقارنة ب قياديي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا

الجانب بوتيرة ضعيفة والتي تراجعت نوعا ما، أين تم تسجيل بها نسبة مئوية متدنية جدا بلغت 6,9% فقط والتي أدنى نسبة تم تسجيلها في هذا الجانب مقارنة بالجوانب السابقة ذات البعد الاجتماعي في نفس البوتيرة وحتى مقارنة بالجوانب ذات البعد السياسي التي تم التطرق إليها سالفًا، حيث يفترض من خلال هذه المقارنة بأن مستوى وتيرة النشر عند الفئة الأولى من ممثلي الجمعيات الشبانية بقيت مستقرة ودائمة الفعالية في هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناء على نفس العوامل والمتمثلة في أولوية هذا الجانب من حيث النشاط والنشر، باعتباره أحد اختصاصات هذه الجمعيات وأبرز أهدافها التي تأسست من أجلها، إضافة إلى ذلك فإن اهتمام عدد كبير من ممثلي الجمعيات الشبانية يصب في هذا المجال أو الجانب المتعلق بثقافة قياديي الجمعيات ونشأتهم وهي ميزة موجودة تقريبا عند مختلف فئات المجتمع الجزائري الذي أعطى دروسا ومثلا في هذا الجانب، خاصة في فترة الأزمات أبرزها أزمة كورونا الصحية مؤخرًا، وهو ما انعكس على الاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي من قبل هذه النسبة العالية من ممثلي الجمعيات الشبانية كتدعيم لها في إنجاح رسالتها السامية المبنية على نشر روح التضامن والتعاون والتكافل الاجتماعي كهدف أساسي، وبالتالي استغلال هذه المواقع التواصلية لعرض مختلف الصور والفيديوهات والرسائل الكتابية التي تسهل عملية التواصل واستقطاب العديد من المتعاطفين والمنخرطين والداعمين.

في حين لاحظنا نوع من الاستقرار عند الفئة الثانية من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة معتدلة، وهو ما يدل على تكرار نفس العوامل التي حالت دون النشر بوتيرة دائمة مع تسجيل نوع من الزيادة البسيطة في درجة النسبة المئوية أو عدد الأفراد مقارنة ب ممثلي الجمعيات الشبانية الذين احتلوا المرتبة الثالثة في نشر موضوع ثقافة ترسيخ مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة، حيث شهدت هذه الفئة من قياديي الجمعيات الشبانية تراجع كبير وتدني في درجة النسبة المئوية التي بلغت نسبة مئوية قدرت بـ 6,9% فقط، وهو ما يدل على أن هذه الفئة وبالضبط في هذا الجانب عرفت قفزة كمية ونوعية في النشر بوتيرة معتدلة بناء على أهمية الجانب بالنسبة لعدد من قياديي الجمعيات الشبانية في الواقع، حيث يسعى العديد من أفراد هذه الفئة إلى التفرغ في الواقع ومحاوله تجاوز كل العقبات، من خلال المشاركة الفعلية خاصة في فترة الأزمات وهو ما ينعكس على استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة للاستعانة بها واستغلالها في القيام بمهامها وبالأخص في هذا الجانب ذو الأهمية القصوى بالنسبة لها، في حين تبقى نسبة ضعيفة جدا من ممثلي الجمعيات أو قيادييها مستمرة في عاداتها من خلال نشر هذا الموضوع بوتيرة ضعيفة " نادرا"، بناء على ظروفها

القاهرة أو لعدم التكيف بعد مع استخدام أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد أو لعدم الاهتمام والافتناع بنشر هذا الجانب عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المجموع	ونشر غرس ثقافة التطوع في جميع مجالات الحياة خاصة في فترة الأزمات .			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	19	95	180	التكرار	نسبة	النسبة
74,6%	4,8%	24,1%	45,7%	%		
100	9	24	67	التكرار	نسبة	النسبة
25,4%	2,3%	6,1%	17,0%	%		
394	28	119	247	التكرار	النسبة	النسبة
%100	7,1%	30,2%	62,7%	%		

الجدول رقم (29) توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع غرس ثقافة التطوع في جميع مجالات الحياة خاصة في فترة الأزمات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة مستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ 62,7% أيما يمثل أفراد العينة البالغ 247 مفردة، منها نسبة 45,7% ذكور و 17,0% إناث، المرتبة الثانية وبنسبة أقل عادت لفئة أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة 30,2% أيما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 119 مفردة، منها نسبة 24,1% ذكور و 6,1% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع غرس ثقافة التطوع في جميع مجالات الحياة خاصة في فترة الأزمات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة 7,1% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 28 مفردة فقط، منها نسبة 4,8% ذكور و 2,3% إناث فقط.

وعليه يتبين من خلال تحليل وتفسير البيانات الرقمية أعلاه، بأن أغلبية ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية تنشر موضوع غرس ثقافة التطوع في جميع مجالات الحياة خاصة في فترة الأزمات بوتيرة "دائمة" وبنسبة عالية قاربت ثلثي

أفراد العينة، مقارنة بممثلي الجمعيات الذين ينشرون نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" والتي بقيت النسبة المئوية فيها تقريبا مستقرة في هذا الجانب أيضا والتي لم تتجاوز ثلث أفراد العينة، في حين سجّلت الفئة الثالثة من قياديي الجمعيات الشبانية والتي تنشر هذا الجانب بوتيرة ضعيفة "نادرا" نسبة مئوية متدنية ومقاربة جدا مع سابقتها من فئة أفراد ممثلي الجمعيات الشبانية بلغت نسبة المئوية قدرت بـ 7,1% فقط، حيث يفترض من خلال هذه المقارنة بأن مستوى وتيرة الفئة الأولى من ممثلي الجمعيات الشبانية بقيت مستقرة ومستمرة ودائمة الفعالية في جانب نشر هذا الموضوع أيضا عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناء على نفس العوامل المذكورة سالفًا، أين تأكد الأمر بأن هذا الجانب يشكل أولوية من حيث النشاط والنشر بالنسبة لهذا النوع من الجمعيات الشبانية، فحتى وإن تعددت مجالات نشاطاتها المختلفة منها التربوية والعلمية والثقافية والترفيهية والرياضية والسياحية والتاريخية... إلخ، إلا أن الجانب التضامني والتطوعي يُشكّل بالنسبة لها محورا وهدفا أساسيا باعتباره بعد اجتماعي تقوم عليه مختلف أشكال مؤسسات المجتمع المدني خاصة في فترة الأزمات، وهو ما جعل العديد من ممثلي الجمعيات الشبانية تبقى في نفس وتيرة النشاط ميدانيا والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تُستغل من طرفها لإنجاح هذا المشروع التطوعي، وبالتالي نلاحظ بأن النسبة المئوية العالية في وتيرة نشر هذا الجانب هي نابعة من سلوكيات المجتمع الجزائري الذي نشأ وترى على العطاء في هذا المجال بالنسبة لمختلف مكونات المجتمع دون إقصاء، فهذا التعلق الإنساني بهذا الجانب أو الموضوع الذي يحفّز على التطوع ونشر هذه الثقافة التي تجري في عروق ممثلي الجمعيات الشبانية والجزائريين بشكل عام هو الذي جعل نسبة النشر بوتيرة ضعيفة ومتدنية تبلغ ما نسبته 7,1% أي مايمثل عدد أفراد العينة البالغ 28 مفردة فقط، حيث يفترض في أن هذه النسبة الصغيرة المتبقية من ممثلي الجمعيات الشبانية تنشر هذا الموضوع بشكل "نادر" إما لظروف قاهرة لعدم القدرة على التكيف مع تطبيقات وأدوات الإعلام الجديد رغم تواجدها في الميدان. هذا وتبقى أفراد من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي تنشر هذا الموضوع وحتى المواضيع ذات البعد الاجتماعي والسياسي السابقة محافظة على نسبة المئوية أو بالأحرى على نفس عدد أفراد العينة تقريبا بوتيرة معتدلة "أحيانا" بناء على عدة عوامل لاحظنا أنها تقريبا تكررت عند نشر مختلف المواضيع، حيث يفترض أن هذه الفئة من قياديي الجمعيات الشبانية مهتمة بهذا الجانب في الميدان لكن تقوم بنشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة أي نوعا ما مقبولة، وذلك راجع لنمط وعادات الاستخدام المعتدل لمواقع التواصل الاجتماعي من قبل هؤلاء أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في مجال آخر كمجال البحث العلمي باعتبار أن هناك عدد معتبر من الجامعيين يمثلون أفراد العينة، كما أن هناك ظروف اجتماعية تتعلق بالوظيفة والمسؤوليات المتعددة منها العائلية خاصة بالنسبة للمرأة.

*خلاصة نشر مواضيع ثقافة المواطنة في بعدها الاجتماعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

كما سبق، يتبين لنا بأن نشر مواضيع ثقافة المواطنة في بعدها الاجتماعي من قبل قياديي وممثلي الجمعيات الشبانية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" قد شهدت نسب مئوية عالية، دون تسجيل أي استثناء في موضوع أو جانب ما، حيث تعدت النسب المئوية في جميع الجوانب الخمسة المطروحة 60% (أي ما يقارب ثلثي أفراد العينة)، وهو ما يدل على أن هذه الفئة من ممثلي الجمعيات بقيت مستقرة في نشر هذه المواضيع ذات البعد الاجتماعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بهذه الوتيرة "دائما"، حيث يفترض كما سبق الذكر بأن هذه النسبة العالية والاستقرار في النشر لمختلف الجوانب للدليل على مدى تركيز ممثلي الجمعيات الشبانية على البعد الاجتماعي، وذلك بحكم أن الجمعيات الشبانية وممثليها يميلون إلى هذا البعد بالفطرة الإنسانية بالدرجة الأولى دون أن ننسى دور ومساهمة مؤسسات التنشئة الكلاسيكية المختلفة في تربية النشء وسقله منذ الصغر على التحلي بالقيم التي يحملها هذا البعد، ثم إن أغلب ممثلي الجمعيات الشبانية يُفضّلون هذا البعد وهذه الجوانب باعتبار أنها مُستطرة في أهداف القانون الأساسي لمعظم الجمعيات من هذا النوع، إضافة إلى ثراء برنامجها السنوي بالجوانب الاجتماعية التي تعتبر مهمة أيضا بالنسبة لمختلف مكونات المجتمع حتى السلطة في حد ذاتها، وهو ما يجعلها تستقطب قاعدة جماهيرية كبيرة في الواقع وعبر المواقع التواصلية التي تُستخدم وتُستغل كدعم للتعريف بمختلف الأنشطة التي تصب في هذا الشأن، هذا ويفترض أن النشر الدائم عند هذه الفئة الناشطة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بشكل فعال وتستغلها من خلال استعمال مختلف الأساليب والآليات الناجعة من صور وفيديوهات وتعليقات ورسائل كتابية لنشر مختلف جوانب هذا البعد المركزي بالنسبة لها، يدل على أنها فئة حريصة جدا في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي إما عن طريق حسابها الإلكتروني الشخصي أو حسابات الالكترونية الخاصة بالجمعية لنشر هذا البعد ومختلف جوانبه، دون إقصاء أي مكون من مكونات أفراد العينة من الجمعية من شباب وطلبة جامعيين وموظفين وبطالين وغيرهم. فالاهتمام الكبير بهذا البعد وجوانبه من قبل قياديي الجمعيات الشبانية حقيقة خلق فقرة نوعية في تزايد عدد أفراد العينة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تسهر في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي على نشر كل ما يتعلق بجوانب المواطنة ذات البعد الاجتماعي إما بوتيرة دائمة وفعالة أو بوتيرة معتدلة على أقل تقدير، وهو ما لاحظناه في تراجع نسبة ممثلي الجمعيات الشبانية في وتيرة النشر بشكل ضعيف وبلوغها نسب متدنية وضعيفة تقريبا في مختلف الجوانب، حيث تم تسجيل بها أدنى نسبة مئوية قدرت

بـ6,9% فقط، حيث يفترض في أن عدد هذه الأفراد القليل التي تنشر مختلف جوانب هذا البعد الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا"، هي أفراد من قياديي الجمعيات الشبانية التي لم تستطع التكيف مع أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد أو أنها غير مهتمة كثيرا باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في هذا الشأن أو أن لديها ظروف قاهرة للحضور في مثل هذه الأنشطة في الواقع وهو ما انعكس على نتيجة النشر النادر والضعيف عندها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أما ممثلي الجمعيات الشبانية من الفئة التي تنشر ثقافة المواطنة من خلال البعد الاجتماعي عبر هذه المواقع بوتيرة معتدلة "أحيانا"، فقد لاحظنا أن نسبها المئوية استقرت تقريبا عند نشر جميع جوانب هذا البعد الاجتماعي عند الثلث أو أقل بعض الشيء، وهو ما يدل على أن هذه الفئة من قياديي الجمعيات الشبانية تجمعها نفس الظروف المشتركة والمتمثلة في استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل معتدل كنمط وعادة استقرت عليها، مما انعكس عنه نشر معتدل أيضا لهذا البعد وجوانبه، إضافة إلى ارتباطاتها اليومية بالعمل أو الوظيفة بالنسبة للموظفين والدراسة بالنسبة للجامعيين أو ارتباطها بمسؤوليات متعددة من بينها المسؤولية الملقاة على عاتق المرأة من رعاية وتربية أو ارتباط بعض أفراد العينة بمسؤولية سياسية في إحدى مؤسسات المجتمع المدني الأخرى كتواجدهم في القيادة الحزبية، باعتبار أن العمل الجمعي مدرسة ومرجعاً للانخراط في العمل السياسي، دون أن ننسى بعض العوامل التي تحول دون الاشتراك الدائم للانترنت خاصة بالنسبة لبعض قياديي الجمعيات الشبانية التي تعاني من نقص الإمكانيات المادية أو المالية مثل الطلبة الجامعيين والبطالين. فعلى العموم وبناء على ما سلف توضيحه يتبين بأن أغلبية قياديي وممثلي الجمعيات الشبانية تنشر جوانب البعد الاجتماعي للمواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة وبالدرجة الأولى بنسب مئوية عالية تجاوزت 60% في جميع المواضيع المطروحة ، وهي نتيجة تتوافق مع ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، حيث أثبتت دراسة بجامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية أن قضاء وقت ما في المجتمعات الالكترونية تلحقه زيادة في معدلات المشاركة في الأعمال التطوعية والخيرية والاجتماعية بشكل عام¹، كما تشير في نفس السياق دراسة بلقاسم سهلي سنة 2021 بأن الإعلام الجديد (مواقع التواصل الاجتماعي) يجعل الحركة الاجتماعية حركة يحول بها الناس اهتماماتهم الفردية إلى فعل جماعي، بحيث

¹ مبني نوردين، لصلح عائشة، مرجع سبق ذكره، ص، ص341، 342.

أن الأفراد ذوي المعالم المتشابهة يجدوا بعضهم بعضا بطريقة أو بأخرى ويكتشفوا أنهم يتشاركون ذلك الاهتمام المشترك من خلال:¹

- التمكين الذي تتميز به الأدوات المادية والأجهزة في توسيع قدرات الناس على الاتصال.
- أنشطة الاتصال أو الممارسات التي ينخرط فيها الناس عندما يطورون ويستخدمون هذه الأجهزة.
- الترتيبات الاجتماعية والأشكال التنظيمية الأوسع (مؤسسات المجتمع المدني) التي يبدعها الناس وينشئونها حول الأدوات والممارسات.

المجموع	ترقية الاستثمار من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الصناعة والفلاحة ونشر صور حول بعض الأمثلة الناجحة			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	57	129	108	التكرار	نوع	الجنس
74,6%	14,5%	32,7%	27,4%	%		
100	18	43	39	التكرار	وقت	المجموع
25,4%	4,6%	10,9%	9,9%	%		
394	75	172	147	التكرار		
%100	19,0%	43,7%	37,3%	%		

الجدول رقم (30) توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ترقية الاستثمار من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الصناعة والفلاحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه، ، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ43,7% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 172 مفردة، منها نسبة 32,7% ذكور و10,9% إناث، تلتها في المرتبة الثانية أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ37,3% أي ما يمثل عدد أفراد العينة

¹ بلقاسم سهلي، الإعلام الرقمي الجديد: بين المثالية الذكية ومتغيرات الواقع، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، مج 04، ع 01، الجزائر، 2021، ص30.

البالغ 147 مفردة، منها نسبة 27,4% ذكور و 9,9% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها من قبل أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 19,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 75 مفردة، منها نسبة 14,5% ذكور و 4,6% إناث.

وعليه يتضح من خلال تحليل توزيع هذه النسب بهذا الشكل، بأن نسبة مئوية كبيرة ومعتبرة من ممثلي الجمعيات الشبانية تنشر ثقافة ترقية الاستثمار من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الصناعة والفلاحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة متوسطة أو معتدلة " أحيانا" مقارنة بفئة ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة بنسبة أقلتجاوزت ثلث العينة بنسبة بسيطة، حيث لاحظنا تراجع كبير من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة ومستمرة مقارنة بالجوانب السياسية والاجتماعية السابقة، وتزايدها لصالح أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة معتدلة " أحيانا" بنسبة مئوية معتبرة، في حين تم تسجيل نسبة أقل في أفراد العينة التي تنشر نفس الجانب أو الموضوع بوتيرة ضعيفة "نادرا" مقارنة بالفئتين السابقتين بنسبة تمثل ما يقارب (خمس العينة)، وهو ما يدل على ارتفاع نسبة النشر المعتدل لممثلي الجمعيات الشبانية لهذا الموضوع إلى درجة بلوغها المرتبة الأولى بتسجيل نسبة مئوية كانت هي الأعلى في هذا الجانب، حيث يفترض هنا بأن ممثلي الجمعيات الشبانية يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة في نشر هذا الموضوع ذو البعد الاقتصادي لاعتبارات وعوامل ذكرناها سالفًا تمثلت في الظروف الاجتماعية والوظيفية والدراسية، البطالة ونقص الإمكانيات المادية والمالية، والمسؤوليات المتعددة لبعض القيادات الجمعوية... وغيرها من الظروف الخاصة، هذا ويضاف لها عدم اختصاص أغلب الجمعيات الشبانية وممثليها في هذا الموضوع أو الجانب ونقص التجربة فيه عند الكثير من قياديينها، دون أن ننسى بأن العديد من الجمعيات الشبانية تعتبر هذا الجانب ثانوي في أهدافها وبرامجها باعتبار أنها تركز على أهداف أخرى في نشاطها الجمعي، دون أن ننكر أن هناك جمعيات شبانية مختصة نوعا ما في هذا المجال ولكن عددها قليل تحاول في الآونة الأخيرة أن تتكيف وفقا لتوجه البلاد من خلال الانخراط في مسعى ترقية الاستثمار وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مرافقة المواطن والمستخدم وتكوينه في هذا المجال في الواقع وتوجيهه عبر المواقع، ليتبين في المقابل بأن هناك فئة من أفراد العينة تهتم وتسهر على نشر كل ما يتعلق بهذا الجانب بالتوعية والتحسيس على إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة في مختلف المجالات، وهو بالتالي ما يُترجم وجود هذه الجمعيات وممثليها وقيامها بأدوارها المنوطة بها في هذا المجال كجمعيات وممثلين حريصين على نشر كل ما يتعلق بهذا الموضوع عبر صفحاتهم الالكترونية الشخصية أو الخاصة بالجمعية بوتيرة دائمة ولكن تبقى هذه الفئة تمثل نسبة قليلة

نوعا ما، خاصة مع تسجيل نسبة معتبرة قدرت بـ19,0% من ممثلي الجمعيات التي تنشر هذا الجانب بوتيرة ضعيفة "نادر"، حيث يفترض بأن هذه الفئة من قيادي الجمعيات الشبانية لها بعض الظروف القاهرة التي ذكرتها في إتباع نفس وتيرة النشر بالنسبة للجوانب السابقة، صنف لها عدم اهتمام شريحة كبيرة بهذا الجانب باعتبار أنها تفضل جانب أو بعد آخر، دون أن ننسى بأن الكثير من ممثلي الجمعيات يعتبرون هذا الجانب ليس من اختصاصهم أو أنه جانب ربحي يتعارض مع أسس العمل الجمعي، وبالتالي هي فئة غير حريصة في نشر هذا الجانب على مواقع التواصل الاجتماعي بل وحتى في الواقع.

المجموع	تشجيع المواطن على تأسيس المشاريع المتعلقة بالابتكار والمجال الصناعي.			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	58	114	122	التكرار	الجنس	المتغير
74,6%	14,7%	28,9%	31,0%	%		
100	19	42	39	التكرار	الوقت	المتغير
25,4%	4,8%	10,7%	9,9%	%		
394	77	156	161	التكرار	المجموع	المتغير
%100	19,5%	39,6%	40,9%	%		

الجدول رقم (31): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر كل ما يتعلق بموضوع تشجيع المواطن على تأسيس

المشاريع المتعلقة بالابتكار والمجال الصناعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

يلاحظ من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه، ، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ40,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 161 مفردة، منها نسبة 31,0% ذكور و9,9% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة مئوية أقل بقليل (متقاربة جدا) أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة 39,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 156 مفردة أي بفارق 05 أفراد فقط عن الفئة الأولى ، منها نسبة 28,9% ذكور و10,7% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة مئوية أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر

نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادر" بنسبة قدرت بـ 19,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 77 مفردة، منها نسبة 14,7% ذكور و 4,8% إناث.

وعليه يتضح لنا من خلال تحليل هذه الإحصائيات والبيانات، بأن هناك تقارب كبير جدا في درجة النسب المئوية لنشر هذا الموضوع بين ممثلي الجمعيات الشبانية من الفئة الأولى التي تنشر بوتيرة دائمة والفئة الثانية من قياديي الجمعيات الشبانية التي تنشر بوتيرة معتدلة، حيث حُدد الفارق في 05 أفراد فقط لصالح ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر المواضيع ذات العلاقة بتشجيع وتحفيز المواطن على تأسيس المشاريع المتعلقة بالابتكار والمجال الصناعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل دائم، حيث يفترض بأن هذا الموضوع قد لاقى نوع من الاهتمام من قبل أغلب ممثلي الجمعيات الشبانية، ولكن ليس بذلك الحرص الكبير، حيث لاحظنا أن نسبة معتبرة منهم حريصة بشكل دائم ونسبة منهم معتبرة حريصة بشكل معتدل، وهو ما يدل أيضا على أن هذا الجانب ذو البعد الاقتصادي في الحقيقة لا يشكل أولوية كبيرة لدى أفراد العينة مقارنة بالجوانب الاجتماعية والسياسية السابقة، بحكم أنه جانب ليس محوري أو أساسي بالنسبة للعديد من الجمعيات الشبانية، بحيث لا تخصص فيه سوى عدد معتبر من الجمعيات من هذا النوع، تميل له فئة من قياديي الجمعيات المتخصصة في هذا المجال الاقتصادي والمكونين في هذا البعد أو بعض من قياديي الجمعيات الحريصة والتي لها رؤية مستقبلية ثابتة في المجال الاقتصادي، خاصة في ظل اهتمام وتشجيع وتحفيز الدولة لمثل هذه المشاريع الابتكارية مؤخرا، وهو ما انعكس بروز نوع من الاهتمام من طرف الجمعيات وممثليها عبر بعض الصفحات الالكترونية الخاصة وصفحات الجمعيات في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تنظيم ورشات وأيام توعوية وتوعوية حول أهمية هذه المشاريع الابتكارية التي لاقت نوعا من التجاوب لدى العديد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة الطلبة الجامعيين الذين فُتحت لهم الدولة آفاقا في هذا المجال بمرافقتهم داخل الجامعة وخارجها من خلال تمويل المشاريع الابتكارية القابلة للتجسيد بالتنسيق مع الوزارات المتخصصة والمعنية، ولكن في نفس الوقت تبقى وتيرة الاهتمام والنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي لهذا الجانب متوسطة ومعتدلة بالنسبة لفئة معتبرة من ممثلي الجمعيات الشبانية، وذلك لاعتبارات وظروف اجتماعية ووظيفية وتعليمية ونقص في الإمكانيات المادية والمالية وتعدد المسؤوليات، يضاف لها نقص أيضا التأطير البشري المختص في هذا الجانب ونقص المرافقة في مجال التمويل وكثرة الإجراءات التي تنظمه، مع عدم تجاوب المستخدم في الكثير من الأحيان وعدم انجذابه لهذا الجانب لحساسيته الكبيرة، خاصة في ظل سرقة الأفكار وبراءات الاختراع للعديد منهم وعدم تجاوب السلطات المعنية معهم وعدم مرافقتهم في تمويل مشاريعهم، لينعكس هذا الواقع على الفضاء

الافتراضي الذي أظهر بعض من المشاريع الابتكارية الناجحة كنماذج تم نشرها ومشاركتها من قبل ممثلي الجمعيات خلقت لهم فرصا للتواصل مع أصحابها ليتم توسيع مجال التحسيس والتوعية، ولكن تبقى هذه النماذج القليلة والناجحة تمثل نسبة صغيرة جدا ، في ظل فشل العديد من المشاريع الابتكارية الأخرى وإهمالها، خاصة من جانب التمويل من طرف عديد الحكومات المتعاقبة، أين تم بث أمثلة حية عبر مواقع التواصل الاجتماعي توضح الأمر، وهو ما أدى إلى تراجع سلوك النشر الهادف إلى ترقية هذا الجانب بشكل معتدل، ولكن رغم هذه الصعاب، إلا أن الجمعيات الشبانية وممثليها يقومون بنشر كل ما تعلق بهذا الجانب عن طريق بث الصور والفيديوهات والتعليقات ونشر رسائل كتابية تبعث بصيص من الأمل بالنسبة للمستخدم المهتم، خاصة في ظل التوجهات الجديدة للسلطة التي تسعى لإحياء هذا الجانب من جديد، والذي يمكن القول بأنه بدأ يرى النور في ظل الإجراءات والتسهيلات التي أقرتها الدولة مؤخرا في هذا الشأن، وهو ما جعلنا نحكم عن نشر هذا المجال عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل القيادة الجمعوية الشبانية بنوع من القبول خاصة في ظل وجود نسبة معتبرة من الحريصين على نشر هذا الجانب من قبل قياديي ومثلي الجمعيات الشبانية ، لتبقى الفئة الثالثة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر بصفة ضعيفة "نادرا" تحافظ على نفس الترتيب وتقريبا نفس النسبة المئوية في نشر هذا الجانب الاقتصادي مقارنة بالجانب السابق، وهو ما يفترض تكرر نفس العوامل التي حالت دون الارتقاء في وتيرة النشر لهذا الجانب عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمتمثلة في عدم الاهتمام بهذا الجانب كسبب رئيسي ثم لعدم قدرة بعض من أفراد العينة التكيف مع أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد لنشر هذا الجانب وغيره والنقص في مجال النشاط الجمعوي بشكل عام، لظروف وضغوطات حياتية مختلفة منها ما هو ظرف قاهر كتغيير مكان الإقامة مثلا أو تقلد مسؤوليات أخرى.

المجموع	توجيه المواطن نحو المكسب الحلال وتشجيعه على الإنفاق (الزكاة .الصدقات)			عبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	38	102	154	التكرار	نوع	النوع
74,6%	9,6%	25,9%	39,1%	%		
100	14	31	55	التكرار	نوع	النوع
25,4%	3,6%	7,9%	14,0%	%		
394	52	133	209	التكرار	النوع	النوع
%100	13,2%	33,8%	53,0%	%		

الجدول رقم (32): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر كل ما يتعلق بموضوع توجيه المواطن نحو المكسب الحلال وتشجيعه على الإنفاق (الزكاة ،الصدقات) عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سجلت لدى أفراد العينة (فاقت نصف أفراد العينة) التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ53,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 209 مفردة، منها نسبة 39,1% ذكور و14,0% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ33,8% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 133 مفردة، منها نسبة 25,9% ذكور و7,9% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر ل ما يتعلق بموضوع توجيه المواطن نحو المكسب الحلال وتشجيعه على الإنفاق (الزكاة .الصدقات) عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادر" بنسبة قدرت بـ13,2% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 52 مفردة، منها نسبة 9,6% ذكور و9,6% للإناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه الأرقام والبيانات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية تنشر كل ما يتعلق بجانب توجيه المواطن نحو المكسب الحلال وتشجيعه على الإنفاق (الزكاة .الصدقات) بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" عند استخدامها مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة ب ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة متوسطة أو معتدلة "أحيانا" بنسبة أقل بلغت ثلث أفراد العينة، والتي كانت بدورها نسبة أعلى من فئة قياديي

الجمعيات التي تنشر نفس الجانب عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادر"، بحيث سجّلنا فيها تدني نسبي معتبر لصالح الوتيرة الأولى والثانية، حيث يفترض بأن الفئة الأولى من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي احتلت المرتبة الأولى في نشر هذا الموضوع (بالأغلبية) عبر مواقع التواصل الاجتماعي باعتباره ذو بعد اقتصادي مهم جدا، هي فئة من أفراد العينة التي لها اهتمام بهذا الجانب خاصة في مجالي التوعية والتحسيس والاحتكاك بمختلف رجال المال والأعمال وفاعلي الخير الذين يعتمدون على الكثير من قياديين الجمعيات الشبانية التي لها سمعة طيبة كهزمة وصل بينهم وبين الفقراء والمحتاجين والمرضى أو ربطهم بهم مباشرة باعتبار أن لديهم دراية ومعلومات حول هؤلاء، ومن ثم يمكن القول بأن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أصبح حتمية للتواصل ممثلي الجمعيات مع رجال الأعمال وفاعلي الخير ومختلف الداعمين، بحكم ارتباطاتهم والتواصل مع المستخدم المحتاج أيضا إضافة إلى إتاحة الفرص نحو ربط الاتصال بين المنفق والمحتاج عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مباشر، دون أن ننسى استعانة الجمعية وممثليها بمختلف آليات وأساليب مواقع التواصل الاجتماعي من صور وفيديوهات ورسائل كتابية للتعريف بالمحتاجين وإظهار صور حية حقيقية وواقعية لدى المنفق أو الداعم أو المتبرع حول تغير حالة المحتاج للتأكد من وصول الأمانات والمساعدات، لتصبح هذه المواقع شاهدة على ذلك ومن ثم ارتفاع وزيادة نوع من الثقة بين المنفق والمحتاج وممثل الجمعية كهزمة وصل، وبالتالي فإن كل ما سلف ذكره جعل نسبة عالية من ممثلي الجمعيات يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي في هذا الشأن أو المجال بشكل حريص خاصة منهم فئة القياديين من الجمعيات التي تسعى إلى الحفاظ على صورة الجمعية والعمل الجماعي بشكل عام، تلتها الفئة الثانية من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في نشر نفس الموضوع بوتيرة متوسطة ومعتدلة، حيث يفترض في هؤلاء بأنهم يقومون بنشر هذا الموضوع بناء على نفس العوامل، ولكن هناك من القيادة الجمعوية من تتحفظ بعض الشيء في نشر بعض الصور والفيديوهات عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثلا حفاظا على كرامة المحتاجين بمختلف أشكالهم حيث يفضل الكثير من هؤلاء العمل في سرية وصمت فيما يتعلق بهذا الجانب الحساس نوعا ما خاصة بالنسبة للمحتاج، إضافة لذلك فإن المنفق في الكثير من الحالات لا يحب الظهور أو إشاعة هذا العمل الخيري على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي يتم النشر بوتيرة معتدلة من قبل أفراد العينة ولكن بنوع من الحذر خوفا من التأويلات السلبية، دون أن ننسى بأن نسبة من ممثلي الجمعيات الشبانية في هذه الوتيرة المستقرة تقريبا في جميع الجوانب، يتميزون عن غيرهم بأنهم معتدلين في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من باب العادة وكنمط استخدام تعودت عليه بناء على عدة ظروف اجتماعية مثل المسؤوليات العائلية أو الوظيفية، الدراسة خاصة

في التعليم العالي والبحث العلمي، البطالة، نقص الإمكانيات المالية التي تحول دون الاشتراك الدائم للانترنت لبعض قياديي الجمعيات، إضافة إلى الارتباط بمسؤوليات أخرى في المجال السياسي مثلا، التنقلات والسفر المتكرر... وغيرها من العوامل ذات الصلة، في حين تبقى فئة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الجانب ذو البعد الاقتصادي بوتيرة ضعيفة تسجل نسبة معتبرة انخفضت بعض الشيء مقارنة بالجانبين الاقتصاديين السابقين في هذه التوتيرة، نظرا للأهمية القصوى لبعض ممثلي الجمعيات الشبانية من هذه الفئة لهذا الجانب، بحيث قد ترفع التحدي في العديد من الحالات وفي بعض الجوانب المهمة بالنسبة لها حيث تسعى إلى تقديم يد العون في جانب معين كميول، خاصة إذا تعلق الأمر بمجال تقديم المساعدات والتضامن والتعاون مع المحتاجين، وهو ما يجعلها تغير وتيرة النشر عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي إما بوتيرة معتدلة أو بوتيرة دائمة في هذا الجانب المهم بالنسبة لها، لتبقى في الأخير نسبة من قياديي الجمعيات تتبع نفس نمط ووتيرة النشر بشكل ضعيف أي في المناسبات والأحداث، نظرا لعدم اهتمامها بالثقافة التواصلية عبر هذه المواقع أو عدم تكيفها مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وتعلقها فقط بوسائل الإعلام التقليدي أو لنشاطها النادر في الجمعية بحكم عوامل وظروف القاهرة، وهو ما ينعكس على هذا الاستخدام النادر لمواقع التواصل الاجتماعي.

المجموع	نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن.			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	39	86	169	التكرار	ما	ما
74,6%	9,9%	21,8%	42,9%	%		
100	16	30	54	التكرار	ما	ما
25,4%	4,1%	7,6%	13,7%	%		
394	55	116	223	التكرار		ما
%100	14,0%	29,4%	56,6%	%		

الجدول رقم (33): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة "دائما" بنسبة قدرت بـ 56,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 223 مفردة، منها نسبة 42,9% ذكور و 13,7% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 29,4% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 116 مفردة، منها نسبته 21,8% ذكور و 7,6% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة ضعيفة "نادر" بنسبة قدرت بـ 14,0% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 55 مفردة، منها نسبة 9,9% ذكور و 4,1% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه الأرقام والبيانات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة مئوية معتبرة ومعبرة جدا (تجاوزت نصف أفراد العينة) تنشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن بشكل مستمر "دائم" عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة متوسطة "أحيانا" بنسبة أقل والتي بلغت نسبة معتبرة لم تتعدى ثلث العينة، والتي كانت بدورها أعلى من حيث النسبة من فئة ممثلي الجمعيات التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل ضعيف "نادر"، أين تم تسجيل نسبة مئوية متدنية مقارنة بالموضوع أو الجانب الاقتصادي السابق ونسبة مئوية أقل من الجانبين الأولين ذوي البعد الاقتصادي، حيث يفترض بأن ممثلي الجمعيات الشبانية من الفئة الأولى والتي احتلت المرتبة الأولى في تسجيل نسبة مئوية عالية بنسبة 56,6% في نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة، تتمتع بنوع من الحس المدني ووعي كبير لدى أفرادها أو قياديتها بهذا الجانب أيضا، حيث نلاحظ أن مؤشر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي تحرك في هذا الموضوع، وهو ما يدل أيضا على أن هؤلاء لم يدخروا أي جهد في الواقع أو عبر المواقع في تحسيس وتوعية المواطن أو المستخدم للحفاظ على ممتلكات ومقدرات الوطن، باعتبار أن هذا الجانب سيحفظ البنى التحتية للدولة وسيحفظ الممتلكات العامة باعتبارها ملك للشعب، لذا هي تحاول اليوم وبمختلف مكوناتها من شباب وطلبة جامعيين وموظفين وبطالين... الخ، الوقوف أمام كل من تسوّل له نفسه المساس بهذه الممتلكات وتخريبها من خلال توعية المستخدمين عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالإبلاغ عن أي سلوك أو تصرف يمس بهذه الممتلكات بشتى الطرق والأساليب والآليات الممكنة حتى يعم الوعي بهذا الجانب، وهو ما لاحظناه وشهدناه حقا في تحرك العديد من الجمعيات وممثليها في صيانة ومتابعة هذه الممتلكات بتبرعات المواطن وجهود قياديين الجمعيات الشبانية وبعض الخيّرين من خلال بث

نماذج حية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ترسخ ثقافة المواطنة والغيرة على هذا الوطن والحفاظ على ممتلكاته مهما كانت الظروف، والدليل على ذلك هو ملاحظناه مؤخرا من خلال تحرك العديد من الجمعيات وممثليها وأبناء الوطن أثناء تكرر ظاهرة نشوب حرائق الغابات مؤخرا، حيث لاحظنا نوع من الوعي في التبليغ عن الحرائق ومرتكبيها ونبذ هذا الفعل الشائن عبر العديد من الصفحات خاصة صفحات الجمعيات وممثليها، باعتبارهم الأولى في الذود والدفاع عن الوطن والحفاظ على ممتلكاته ومقدراته التي تُعتبر مؤشر ذو قيمة اقتصادية، هذا وفي المقابل تم تسجيل نسبة مئوية معتبرة لم تتجاوز الثلث من ممثلي الجمعيات الشبانية عبّرت عن شعورها في نشر هذا الجانب بوتيرة متوسطة، حيث لاحظنا بأن هذه الفئة بقيت أيضا مستقرة نوعا ما في وتيرة نشر مختلف المواضيع ذات العلاقة بالبعد الاقتصادي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يفترض أن هذه الفئة من العينة تسعى إلى نشر هذا الموضوع المهم بالنسبة لها من خلال التزامها بالواجب في الواقع أو عبر المواقع، ولكن تبقى نفس الظروف والعوامل التي تجعلها تُعبر عن شعورها وتنشر هذا الجانب بهذه التوتيرة التي تكررت في أغلب المواضيع السابقة نظرا لنمط وعادات استخدامها المتوسط أو المعتدل لمواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما حال دون التعبير عن شعورها والنشر بوتيرة دائمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لظروف وعوامل مختلفة منها الاجتماعية والمالية والدراسية وتعدد المسؤوليات وقلة الإمكانيات... وغيرها، دون أن ننفي عنها الاهتمام بهذا الجانب الذي يضل قائما ولو بشكل معتدل أو مقبول قد يتحول إلى اهتمام ونشر دائم في حال زوال هذه الظروف، أما الفئة الأخيرة من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي أجابت بأنها تنشر موضوع ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا"، من خلال تسجيل أدنى نسبة مئوية لها في هذا الجانب أيضا مقارنة بالجانبين الأوليين اللذين يصبان في نفس البعد، وهو ما يدل على أن هناك نسبة قليلة من أفراد العينة تنتمي لهذه الفئة الغير مبالية نوعا ما باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي إلا في الضرورة أي استخدامها بشكل موسمي ومنسباتي، تتميز بثقافة تواصلية ناقصة ونسبية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، باعتبار أنها لم تتكيف بعد مع العصر الرقمي، نسبة منها لها ظروف قاهرة جدا تحول دون استمرارية النشاط بالجمعية في الواقع وبالتالي عدم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في هذا الشأن.

المجموع	ترويج السياحة الداخلية للوطن من أجل جلب العملة الصعبة) نشر صور وفيديو).			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	69	119	106	التكرار	نوع	الترتيب
74,6%	17,5%	30,2%	26,9%	%		
100	20	42	38	التكرار	نوع	الترتيب
25,4%	5,1%	10,7%	9,6%	%		
394	89	161	144	التكرار	نوع	الترتيب
%100	22,6%	40,9%	36,5%	%		

الجدول رقم (34): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ترويج السياحة الداخلية للوطن من أجل جلب العملة الصعبة) نشر صور وفيديو... عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

يلاحظ من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 40,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 161 مفردة، منها نسبة 30,2% ذكور و 10,7% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ 36,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 144 مفردة، منها نسبة 26,9% ذكور و 9,6% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة مئوية أقل وأدنى تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة مئوية قدرت بـ 22,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 89 مفردة، منها نسبة 17,5% ذكور و 5,1% إناث.

وعليه يتضح من خلال تحليل هذه البيانات، بأن نسبة مئوية كبيرة ومعتبرة من ممثلي الجمعيات الشبانية تنشر موضوع ترويج السياحة الداخلية للوطن من أجل جلب العملة الصعبة) نشر صور وفيديو.. عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة متوسطة أو معتدلة " أحيانا" مقارنة بفئة ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة بنسبة أقل تجاوزت ثلث العينة بنسبة بسيطة، لنسجل تراجع كبير من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر

هذا الجانب بهذه الوتيرة مقارنة بالجوانب السابقة ذات البعد الاقتصادي عدا الجانب الأول الذي كان جد متقارب في نسب النشر، هذا وفي الوقت نفسه سجلنا نوع من ارتفاع في النسبة المئوية بشكل معتبر لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع ترويج السياحة الداخلية للوطن من أجل جلب العملة الصعبة بوتيرة معتدلة لتصبح النسبة الأعلى وفي المرتبة الأولى، وهو ما نتج عنه أيضا ارتفاع النسبة المئوية لنشر نفس الموضوع بوتيرة ضعيفة " نادرا" من قبل قياديي الجمعيات الشبانية، أين تم تسجيل أعلى نسبة مئوية في النشر بهذه الوتيرة مقارنة بالجوانب السابقة ذات البعد الاقتصادي، حيث يفترض من القراءة المتعمقة للنتائج المتحصل عليها في وتيرة نشر هذا الموضوع من قبل أفراد العينة بأنه يشكّل اهتمامات أقل بالنسبة لها ويدخل ضمن قائمة الجانبين الأول والثاني المتعلقان(نشر موضوع ترقية الاستثمار من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الصناعة والفلاحة، ونشر كل ما يتعلق بموضوع تشجيع المواطن على تأسيس المشاريع المتعلقة بالابتكار والمجال الصناعي)، ومن هنا نتوصل إلى نتيجة نهائية وحتمية على أن مثلي الجمعيات الشبانية يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة وبنسبة مئوية أعلى من الوتيرة التي تليها (النشر الدائم) في نشر هذا الموضوع ذو الجانب الاقتصادي لاعتبارات عدة، منها أن هذا الجانب أو الموضوع لا يشكل بالنسبة لها محورا أو هدفا أساسيا أو أولويته في مجال نشاطاتها، لأن هذه الأنشطة قد تتطلب تقديرات مادية ومالية كبيرة خاصة في الجزائر التي يعاني فيها هذا القطاع (من غلاء الأسعار، عدم المتابعة والمرافقة...)، هذا وبالإضافة إلى عدم الاهتمام السلطة والحكومات المتعاقبة بالعديد من الأماكن السياحية والسياحة بشكل عام بحجة التكفل والاهتمام بقطاعات أخرى، وبحكم أنها تعتمد على الربح في جلب العملة الصعبة، ولكن رغم ذلك نشهد في الفترة الأخيرة نوعا من الترويج للسياحة بمختلف أنواعها(الشاطئية والبيئية والطبيعية والصحراوية...) من قبل العديد من الجمعيات وممثليها ومختلف المكونات من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الغيورين على هذا الوطن، وهو ما جعلنا نسجل نسبة معتبرة من ممثلي الجمعيات الشبانية حريصة على الترويج لهذا الجانب بوتيرة دائمة، والتي بالرغم من إمكاناتها البسيطة والمحدود إلا أنها تحاول أن تعطي صورة جميلة عن ما تزخر به الجزائر من أماكن ومناطق سياحية رائعة وهائلة جدا في الواقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي ساعدت على التعريف بالمناطق والآثار وما تزخر به الجزائر من ثروة سياحية، فنجدها توصي من خلال نشر العديد من الرسائل باستخدام مختلف الوسائط ولأساليب والآليات التواصلية لزيارة هذه المناطق السياحية من خلال التعريف بها والحفاظ عليها وتحسين سلوكيات التعامل والتواصل مع السياح الداخليين والأجانب... الخ، كما نجد أنها تسعى إلى تبليغ العديد من الرسائل للسلطات العليا والمختصة، من خلال التدخل عبر هذه المواقع التواصلية لحماية

هذه المناطق والأماكن والثروة السياحية بشكل عام لإعادة الاعتبار لها وصيانتها وترميمها مع التبليغ عن كل ما يمسه من إهمال أو تخريب، كما تقوم بالترويج للعديد من المناطق والأماكن السياحية والتعريف بالعبادات والتقاليد الجزائرية المتنوعة للأجانب الذين انبهروا بالجزائر وماتزخر به من تنوع في الثروة السياحية والثقافية، ولكن بالرغم من كل ما تقدمه الجمعيات وممثليها من معروف وصنيع إلا أنه يبقى ما تقوم به في هذا الجانب مقبول نوعا ما ويحتاج إلى اهتمام أكثر وأكبر من قبلها ومن قبل ممثليها من ناحية وتيرة النشر الدائم والفعالية، كما يفضل التحفيز والتشجيع والترويج لهذا الجانب متوقف على إرادة السلطة بشكل أكبر، من خلال دعم هذا الجانب بإعادة الاعتبار للسياحة في الجزائر بشكل عام ومساعدة الجمعيات ماديا (التنقل، الإطعام، الإيواء) لزيارة مختلف مناطق الوطن باعتبارها أحسن سفير يمكنه أن يروج للسياحة بالجزائر في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، هذا ويبقى أثر ما تم سرده من أسباب وعوامل سالفها يجعل نسبة معتبرة من ممثلي الجمعيات الشبانية باعتبارها أكبر نسبة تم تسجيلها في مجال نشر هذا الجانب بوتيرة ضعيفة "نادرا" (22,6%) مقارنة بالجوانب السابقة ذات البعد الاقتصادي، هذا ويفترض بأن وتيرة النشر بهذا الضعف بالنسبة لهذه الفئة من قياديي الجمعيات الشبانية يتكرر كل مرة وفي كل جانب بناء على عوامل أخرى وظروف قاهرة منها تعدد المسؤوليات وتغيير مكان الإقامة، عدم التكيف مع وسائل الإعلام الجديد، العجز، المرض... وغيرها، إلى جانب عدم اهتمام شريحة كبيرة بهذا الجانب باعتبار أنها تفضل جانب أو بعد آخر.

* خلاصة نشر مواضيع ثقافة المواطنة في بعدها الاقتصادي عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

مما سبق، يتبين لنا بأن نشر مواضيع ثقافة المواطنة في بعدها الاقتصادي عبر مواقع التواصل الاجتماعي قد غلب عليه النشر المعتدل أي بوتيرة معتدلة أو متوسطة "أحيانا" من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية، حيث شهدنا نوع من النسب المئوية العالية في وتيرة النشر بشكل متوسط في ثلاثة جوانب (الموضوع رقم 01 و 02 و 05)، وبشكل متقارب جدا يكاد تتساوى فيه الوتيرتين (النشر الدائم والمعتدل) في جانب واحد (الموضوع رقم 03) مع تسجيل أغلبية النشر بوتيرة مستمرة "دائما" في جانب واحد (الموضوع رقم 04)، حيث يفترض بأن الارتفاع النسبي الذي شهدناه في النشر لهذين الجانبين الاقتصاديين السالفي الذكر (الموضوع 03 و 04) من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية راجع إلى أن الجانبين لهما ارتباط كبير بالجانب الاجتماعي، فتأسيس المشاريع الابتكارية والتشجيع على الإنفاق والمكسب الحلال من خلال مواضيع لها علاقة أولا بالمواطن مباشرة، لأنها تمسه من الجانب الاجتماعي وثانيا بحكم ميل

وارتباط الموضوعين بالجانب الاجتماعي، باعتباره جانب مفضل لدى فئة كبيرة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنخرط في المسعى الجماعي بناء على محاولة وضع بصمة في المجتمع من خلال تحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي كهدف أساسي، وبالتالي فوجود وتطور نشر هاذين الجانبين الاقتصاديين عبر مواقع التواصل الاجتماعي له دور كبير في تحسين البعد الاجتماعي للمواطن، وهو ما جعل نوع من التركيز والحرص يكون على هاذين الجانبين نوعا ما من قبل أفراد العينة مقارنة بالجوانب الأخرى ذات البعد الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن المعلوم ومقارنة بكل الجوانب السابقة، لاحظنا بأن هناك عوامل أخرى كان لها الأثر في ارتفاع نسبة النشر بهذه الوتيرة المعتدلة في البعد الاقتصادي، حيث يرجع ذلك إلى ظروف اقتصادية واجتماعية وتعليمية ونفسية مختلفة، دون أن ننسى نمط وعادات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي تتميز بالاعتدال في جميع الأحوال بالنسبة لهذه الفئة من ممثلي الجمعيات الشبانية، هذا وفي الوقت نفسه شهدنا أيضا ارتفاع نسبة مئوية معبرة في وتيرة النشر الضعيف وبشكل نادر من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية التي اعتمدت النشر الموسمي والمناسباتي عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي في الجوانب الاقتصادية الثلاث (المواضيع 01 و 02 و 05)، وهو ما يدل أيضا على عدم اهتمام نسبة معتبرة من هذه الفئة من أفراد العينة بالنشر لهذه الجوانب الاقتصادية الثلاث، عكس الجانبين (المواضيع 03 و 04) اللذين شهدنا نوع من الاهتمام من قبل أفراد العينة بناء على اتصاها وتداخلها مع البعد الاجتماعي الذي يشكل الأولوية الأولى بالنسبة لأفراد العينة مقارنة بالأبعاد الأخرى، دون أن ننسى بأن هناك نسبة معتبرة أو عدد من أفراد العينة استقرت في جميع الجوانب الاقتصادية وحتى الأبعاد السابقة من حيث وتيرة النشر الضعيف، بناء على تكرار نفس العوامل والظروف في كل جانب منها عدم الاهتمام بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعدم القدرة التكيف مع وسائل الإعلام الجديد، إضافة إلى النشاط المتقطع أو المنسباتي والموسمي في الواقع وانعكاسه على مواقع التواصل الاجتماعي، دون أن ننسى الظروف القاهرة لبعض قياديي الجمعيات الشبانية التي تحول دون وتيرة نشاطهم ونشرهم بصفة دائمة أو معتدلة على الأقل، فعلى العموم يمكن أن نقول في الأخير بأنوتيرة النشر في البعد الاقتصادي عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل قياديي الجمعيات الشبانية قد تميزت بالاعتدال (متوسط) مقارنة بوتيرة النشر الدائم والمستمر في البعد الاجتماعي والمقبول في البعد السياسي وهي نتيجة خالفت ما توصلت إليه دراسة إبراهيم سعيد فتح الله وآخرون بعنوان: " دور الإعلام الجديد في تعزيز أتماط المواطنة في إقليم كوردستان العراق -دراسة مسحية على الكوادر الحزبية " والتي خلصت بأن الإعلام الجديد له دور

في تعزيز أنماط المواطنة الاقتصادية مقارنة بالأنماط الأخرى وبشكل متوسط في تعزيز نمط المواطنة السياسية ودور منخفض في تعزيز المواطنة الاجتماعية¹.

المجموع	نشر ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر .			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	60	115	119	التكرار	ثالث	ثالث
74,6%	15,2%	29,2%	30,2%	%		
100	11	41	48	التكرار	ثاني	ثاني
25,4%	2,8%	10,4%	12,2%	%		
394	71	156	167	التكرار	أول	أول
%100	18,0%	39,6%	42,4%	%		

الجدول رقم (35): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" بنسبة قدرت بـ 42,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 167 مفردة، منها نسبة 30,2% ذكور و 12,2% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 39,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 156 مفردة، منها نسبة 29,2% ذكور و 10,4% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 18,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 71 مفردة، منها نسبة 15,2% ذكور و 2,8% إناث فقط.

¹ إبراهيم سعيد فتح الله وآخرون، مرجع سابق، ص 198.

وعليه يتضح من خلال تحليل توزيع هذه النسب بهذا الشكل، بأن نسبة معتبرة وعالية نوعا ما (لا تمثل الأغلبية) من ممثلي الجمعيات الشبانية تنشر موضوع ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر عبر مواقع التواصل بوتيرة دائمة ومستمرة وهي نسبة أعلى بقليل من ممثلي الجمعيات الذين ينشرون نفس الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا"، وهو ما يدل على أن هناك تقريبا توازن بين وتيرتي النشر الدائم والمعتدل لنفس الموضوع أو الجانب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين تفصل النسبة المئوية المعبرة والمقدرة بـ (18,0%) من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي تنشر موضوع ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "أحيانا" في وتيرة النشر العام لهذا الجانب ذو البعد الثقافي والذي تميز بنوع من القبول، حيث يفترض بأن الفئة الأولى من ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية والتي أجابت بأنها تنشر هذا الموضوع بشكل "دائم"، هي فئة تتمتع بحس مدني وثقافي ووعي كبير في مجال التواصل واحترام الآخر وأفكاره، وعلى العموم هي فئة قياديي الجمعيات المتمرسه التي لديها باع في المجال السياسي والجمعوي الذي تشربت منه ومن العمل داخله بالعديد من القيم ذات الصلة بهذا الموضوع، كما يفترض بأنها فئة تتكون من أغلبية الشباب الجامعيين باعتبارهم من الطبقة المثقفة، وبحكم أنهم يستخدمون هذه المواقع وينشرون عبر صفحاتهم وصفحات مواقع التواصل الخاصة بالجمعية العديد من الرسائل باستخدام مختلف الأساليب والآليات التي تحمل مضامين الوحدة والترابط بين أبناء الوطن مهما اختلفت أفكارهم أو إيديولوجياتهم، وينشرون أيضا واجب احترام الثقافات الأخرى داخل الوطن وخارجه، وبالتالي هو ما جعلنا نحكم على هذه الفئة من أفراد العينة بأنها حريصة تحاول وبشكل دائم استغلال مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لهذا الجانب والأفكار باعتباره جزء من واجبهما، في حين تعكف الفئة الثانية من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الجانب بشكل معتدل على القيام بدورها باعتبار أن معظم مكوناتها مثقفين وملمين بمضمون هذا الموضوع أو الجانب الهام في المجال الثقافي الذي يُعتبر هدف أساسي في العمل الجمعوي، ولكن يبقى انعكاس نشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي معتدل بحكم عاداتها في مجال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ظروفها التي تجعلها تنشر بهذه الوتيرة والتي تشترك فيها مع مختلف الجوانب السابقة مثل الظروف الاجتماعية (مسؤولية العائلية)، الظروف المالية (عدم الاشتراك الدائم للانترنت)، الظروف الدراسية (الواجبات الدراسية والارتباط الدائم بأوقات الدراسة اليومية)، الظروف الوظيفية، البطالة وتعدد المسؤوليات السياسية والاجتماعية والوظيفية... الخ، أما الفئة الأخيرة من ممثلي الجمعيات الشبانية فيفترض أن نسبتها المعبرة عن النشر النادر والضعيف لهذا الجانب بعدد أفراد أقل، هو وجود ضمن هذه الأفراد من العينة قيادة جمعوية ليس لديها اهتمام كبير بهذا

الجانب أو الموضوع ذو البعد الثقافي على اعتبار اهتمامها بجوانب أخرى ذات البعد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أو نقص خبرة في هذا الميدان أو المجال، بالإضافة إلى أن منها من تخضع لظروف الأخرى قد تحول دون النشر بشكل دائم أو معتدل لهذا الموضوع ذو البعد الثقافي بناء على عدم الاهتمام بعض أفراد العينة بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو عدم القدرة على التكيف مع استخدام وسائل الإعلام الجديد ومخرجاته، وتفضيل كل ما هو تقليدي، أو غيابها المتكرر عن مختلف الأنشطة الثقافية التي لها صلة بهذا الجانب أو مختلف الجوانب لظروف القاهرة تختلف من مفردة إلى أخرى.

هذا قد لاحظنا في نشر هذا الجانب ذو البعد الثقافي أن هناك فروق ذات دلالة عند الفئة الثالثة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر بوتيرة ضعيفة " نادرا" تعزى لمتغير الجنس أو النوع، حيث تم تسجيل نسبة مئوية متدنية جدا لدى الإناث عند نشر هذا الموضوع أو الجانب عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بالذكور أين تم تسجيل نسبة عالية في وتيرة النشر بهذا الشكل (نادرا) تضاعفت أكثر من 05 مرات (نسبة الذكور 15,2% ونسبة الإناث 2,8%)، حيث يفترض بأن المرأة حريصة على نشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بالذكور سواء بشكل دائم أو معتدل، وهو ما يدل على أن المرأة المتواجدة في قيادة الحركة الجمعوية الشبانية مهتمة ومتعلقة بهذا الجانب أكثر من الرجل بحكم ما تتميز به طبيعتها الفيزيولوجية والنفسية فالمرأة نوعا تتميز بالهدوء والرزانة والعاطفة ما يجعلها تتواصل وتندمج مع الآخر وتقبل أفكاره بشكل سهل وسريع، عكس الرجل الغالب عليه نوع من الصرامة والتعلق بأفكاره ومواقفه، بحيث يصعب تغيير رأيه أو قبول الرأي الآخر بسهولة، إضافة لذلك فإن العمل الجمعوي والانفتاح الذي شهدناه مؤخرا جعل المرأة تعمل الند للند بالنسبة للرجل في هذا المجال وهو ما طوّر من مكتسبات المرأة في مجال العلاقات العامة وتفوقها في هذا الجانب من خلال التواصل اللبّق والجيد مع الآخر وتقبل مختلف الأفكار، عكس الرجل الذي نجد عنده نوع من الاهتمام المحدود بمجال العلاقات العامة وهو ما يؤثر نوعا ما على التواصل مع الآخر في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المجموع	تدعو إلى نشر وتنمية الثقافة المعرفية وتشجيع البحث العلمي وطلب العلم.			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	31	111	152	التكرار	نوع	المستوى
74,6%	7,9%	28,2%	38,6%	%		
100	10	31	59	التكرار	نوع	المستوى
25,4%	2,5%	7,9%	15,0%	%		
394	41	142	211	التكرار	المجموع	المستوى
%100	10,4%	36,0%	53,6%	%		

الجدول رقم (36): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع تنمية الثقافة المعرفية وتشجيع البحث العلمي وطلب العلم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ في الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة (فاقت نصف أفراد العينة) التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" بنسبة قدرت به 53,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 211 مفردة، منها ما نسبة 38,6% ذكروا و 15,0% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت به 36,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 142 مفردة، منها نسبة 28,2% ذكور و 7,9% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع تنمية الثقافة المعرفية وتشجيع البحث العلمي وطلب العلم عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت به 10,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 41 مفردة، منها نسبة 7,9% ذكور و 2,5% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه المعطيات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية تنشر هذا الموضوع أو الجانب بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة ب ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة متوسطة أو معتدلة "أحيانا" بنسبة أقل بنسبة معتبرة تجاوزت ثلث أفراد العينة بقليل، والتي كانت بدورها أعلى من فئة قياديي الجمعيات التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي

بوتيرة ضعيفة "نادر"، والتي سجّلنا فيها تديني نسبي معتبر في أفراد العينة عاد لصالح البوتيرة الأولى والثانية في مجال النشر الجانب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يفترض بأن ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر بوتيرة دائمة لهذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي باعتباره ذو بعد ثقافي مهم وبالغالبية، هي فئة من أفراد العينة أو قياديي الجمعيات الشبانية التي لها اهتمام بهذا الجانب وبالخصوص الطلبة الجامعيين أو ذوي المستوى الجامعي الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل مع أقرانهم وأساتذتهم ومؤسساتهم ومختلف المكتبات المحلية والوطنية وحتى العالمية طلبا للعلم وتبادل المعلومات ونشر ومشاركة كل ماله علاقة بالبحث العلمي، إضافة إلى استخدام هذه المواقع التواصلية من قبل القياديين المثقفين واستخدامها في استقاء العلوم والمعلومات وتوسيع الثقافة المعرفية خاصة في مجال نشاط الجمعية وأهدافها بهدف تطوير العمل الجمعي الذي يشجع هذا الجانب، من خلال عرض ونشر مضامين علمية بحتة مناسبة لفائدة مختلف المكونات المستخدمة لمواقع التواصل الاجتماعي من طلبة وتلاميذ من مختلف المستويات ومثقفين... وغيرهم، ولعل أبرز دليل على ذلك هو نشر بعض الصور والفيديوهات والنصوص الكتابية المحفزة على ذلك مثل عرض ورشات علمية وتنظيم مسابقات علمية وتاريخية ودينية مختلفة بشكل مستمر خاصة في المناسبات ذات العلاقة بهذا الجانب الثقافي، هذا وبالإضافة إلى تنظيم ورشات تكوينية في الجانب العلمي لتنمية الثقافة في مجال ما، ليتبين بأن هناك حرص من قبل أغلبية ممثلي الجمعيات في استغلال هذه المواقع لخدمة هدفها العلمي الذي يُعتبر أو يشكل لدى العديد من الجمعيات محورا أساسيا بحكم اختصاصها، أما عن نسبة ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الجانب بوتيرة متوسطة فإن استقرار نسبة النشر بها أو بزيادة بسيطة فقط في هذا الجانب يدل على تكرار نفس العوامل التي تؤدي بهذه الفئة إلى النشر بهذه البوتيرة باعتبارها نمط وعادة دأبت عليها في استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي بناء على العديد من الأسباب والظروف الخاصة والمختلفة منها الاجتماعية والنفسية والمادية والوظيفية وتعدد المسؤوليات... وغيرها، أما زيادة البسيطة في نسبة المثوية للنشر المعتدل في هذا الجانب من قبل قياديي الجمعيات الشبانية، فيمكن تفسيره بناء على ما سجّلناه من اهتمام أبدته بعض أفراد العينة من الفئة الثالثة في نشر هذا الموضوع المتعلق بتنمية الثقافة المعرفية وتشجيع البحث العلمي وطلب العلم عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة ونادرة، بنسبة مئوية متدنية بلغت (10,4%) فقط، وهو ما يدل على أن هناك بعض أفراد العينة قد غيّرت من وتيرة النشر من الضعيف إلى المعتدل بناء على نوع من الاهتمام بهذا الجانب بحكم مستواها العلمي أو الثقافي أو ميولها لهذا الموضوع ما جعلها تقوم بمجهودات كبيرة رغم ظروفها القاهرة لحضور مختلف الفعاليات المتعلقة بتوسيع ثقافتها العلمية أو طلب العلم ونشر كل ماتعلق بهذا الجانب كلما سمحت

الفرصة والظروف خاصة بالنسبة للطلبة والنخبة، دون أن ننسى بأن هناك نسبة مئوية أو عدد من قياديي الحركة الجموعية الشبانية والتي تمثل نسبة قليلة استقرت في مجال النشر بوتيرة ضعيفة (بشكل موسمي أو منساباتي) أيضا في هذا الجانب، بناء لعدة أسباب وعوامل منها عدم اهتمامها بهذا الجانب أو عدم إيمانها بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعدم القدرة في التكيف مع أدوات الإعلام الجديد وتطبيقاته المختلفة أو بناء على نشاطها المتقطع وغير المستمر نظرا لبعض الظروف القاهرة.

المجموع	المساهمة في نشر ثقافة الحفاظ على اللغة والعادات والتقاليد والهوية الوطنية.			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	39	99	156	التكرار	نوع	المتغير
74,6%	9,9%	25,1%	39,6%	%		
100	14	27	59	التكرار	نوع	المتغير
25,4%	3,6%	6,9%	15,0%	%		
394	53	126	215	التكرار	المجموع	
%100	13,5%	32,0%	54,6%	%		

الجدول رقم (37): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة الحفاظ على اللغة والعادات والتقاليد والهوية الوطنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع (ا فاق نصف أفراد العينة بوتيرة دائمة "دائما" بنسبة قدرت بـ 54,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 215 مفردة، منها نسبة 39,6% ذكور و 15,0% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 32,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 126 مفردة، منها نسبة 25,1% ذكور و 6,9% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة الحفاظ على اللغة والعادات والتقاليد والهوية الوطنية عبر مواقع

التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 13,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 53 مفردة، منها نسبة 9,9% ذكور و 3,6% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه المعطيات والبيانات الرقمية أعلاه، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية تنشر هذا الموضوع أو الجانب بوتيرة دائمة ومستمرة "دائما" عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة متوسطة أو معتدلة "أحيانا" بنسبة أقل، والتي بلغت نسبة مئوية معتبرة اقتربت جدا من ثلث أفراد العينة ، والتي كانت بدورها أعلى من فئة ممثلي الجمعيات التي تنشر نفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا"، أين تم تسجيل بها نسبة مئوية متدنية ، ومن هنا يفترض بأن ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر بوتيرة دائمة لهذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي باعتباره ذو بعد ثقافي مهم وبالأغلبية، هي فئة من أفراد العينة أو قياديي الجمعيات الشبانية التي تولي اهتمام وحرص لهذا الجانب من قبل مختلف مكونات قياديتها، بحكم أن الموضوع يتعلق بالمقومات الوطنية (كاللغة والعادات والتقاليد والهوية الوطنية...)، بحيث أن معظم الجمعيات الشبانية لها صلة مباشرة بهذا المحور الذي يُعتبر ويُشكل أحد أهدافها الأساسية، خاصة في ظل التحولات الكبيرة والانفتاح الذي شهده العالم بفضل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، مما جعل معظم الشعوب تنسلخ من هويتها وعاداتها وتقاليدتها وتدوب في هوية عالمية معولمة، ففطنة هؤلاء لهذا الخطر وغيرتهم على الهوية الوطنية جعلهم ينظمون العديد من الأنشطة ذات الصلة في الواقع ليطمئن تسويقها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال استغلال مختلف الأساليب والآليات الناجعة للحفاظ على الإرث الثقافي الجزائري مع نشر رسائل تحسيسية وتوعوية باللغة العربية التي يتقنها هذا الجيل حول كل ما يُبث ويُنشر من سموم التي تحاول طمس الهوية الوطنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أما النشر بوتيرة معتدلة من قبل أفراد العينة بنسبة أقل (ما يقارب ثلث أفراد العينة) لنفس الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فيعود إلى نمط وعادات النشر التي تتميز به هذه الفئة من أفراد العينة، بالإضافة إلى تأثيرات بعض العوامل الاجتماعية (العمل والتدريس والمسؤولية العائلية...) وبعض الظروف المعيشية والمالية.

فلاهتمام المسجل في نشر هذا الجانب ذو البعد الثقافي بوتيرة دائمة من قبل أغلبية قياديي الجمعيات الشبانية، والنشر المعتدل من قبل فئة معتبرة بلغت تقريبا ثلث أفراد العينة رغم تأثيرات بعض العوامل والظروف، جعلنا نسجل نسبة مئوية متدنية في مجال النشر النادر والضعيف الذي تعود أسبابه إلى نفس العوامل التي تم التطرق إليها في الجانب السابق لنفس البوتيرة بنسبة 13,5% من أفراد العينة والذين يُفترض بأنهم قد يفضلون جانب معين أو

جوانب أخرى (سياسية، اجتماعية واقتصادية) مقارنة بهذا الجانب ذو البعد الثقافي، إضافة إلى عدم القدرة على التكيف مع أدوات الإعلام الجديد وتطبيقاته وعدم الاهتمام بالثقافة التواصلية عبر استخدام هذه الوسائل، دون أن ننسى النشاط الغير المستمر أو المنسباتي والموسمي في الجمعية لبعض أفراد العينة من هذه الفئة نظرا لعوامل مختلفة أغلبها ظروف قاهرة.

المجموع	نشر التراث الوطني والتعريف بتاريخ البلد			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	32	88	174	التكرار	نسبة	النسبة
74,6%	8,1%	22,3%	44,2%	%		
100	8	38	54	التكرار	نسبة	النسبة
25,4%	2,0%	9,6%	13,7%	%		
394	40	126	228	التكرار	%	المجموع
%100	10,2%	32,0%	57,9%	%		

الجدول رقم (38): توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر كل ما يتعلق بموضوع التراث الوطني والتعريف بتاريخ البلد عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ في الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة "دائما" بنسبة قدرت بـ 57,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 228 مفردة، منها نسبة 44,2% ذكور و 13,7% إناث، المرتبة الثانية بنسبة أقل تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة 32,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 126 مفردة، منها نسبة 22,3% ذكور و 9,6% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة أقل وأدنى فقد تم تسجيلها لدى أفراد العينة التي تنشر كل ما يتعلق بموضوع التراث الوطني والتعريف بتاريخ البلد عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا" بنسبة قدرت بـ 10,2% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 72 مفردة، منها نسبة 8,1% ذكور و 2,0% إناث.

وعليه يتبين من خلال تحليل وتفسير البيانات الرقمية أعلاه، بأن أغلبية ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية تنشر كل ما يتعلق بموضوع التراث الوطني والتعريف بتاريخ البلد بوتيرة دائمة ومستمرة، باعتبار أن هذا الموضوع يدخل ضمن البعد الثقافي للمواطنة، ويدخل ضمن الأهداف الأساسية والمحورية للجمعية، وعليه فإن تسجيل عدد كبير من أفراد العينة وبالأغلبية في النشر بهذه الوتيرة الدائمة لهكذا موضوع أو جانب، يدل بأن هذا الأخير يدخل ضمن الأنشطة الروتينية والبرنامج العام للجمعيات من هذا النوع خاصة في المناسبات الوطنية، بحيث يقوم ممثلي الجمعيات بعرض صور وفيديوهات وتنظيم مسرحيات ومعارض تاريخية تنوّر الجمهور المستخدم بكل ما يتعلق بتاريخ البلد وتراثه وهي معترزة بذلك، خاصة في ظل استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت تُستغل في الترويج ونشر هذه الأنشطة باستخدام البث المباشر وعرض الصور والتقارير الكتابية والمحاضرات والورشات الخاصة بتنظيم مختلف التظاهرات ذات الصلة بهذا الجانب الذي يبقى أولوية عند مختلف مكونات قيادة الحركة الجمعوية الشبانية من جامعيين ومثقفين وغير مثقفين ... الخ، فهؤلاء من خيرة أبناء الوطن وصفوة المجتمع متشبعين بالوطنية، يُعبرون عن وطنيتهم بكل فخر في الواقع من خلال تنظيم العديد من الأنشطة كالزيارات التاريخية للمعالم الثورية مثلا أو تكريم المجاهدين أو الحضور الدائم لإحياء مختلف المناسبات الوطنية والمشاركة في جمع كل ما يتعلق بتاريخ الجزائر من وثائق وشهادات من خلال تسجيلات لبعض المجاهدين وغيرها من الأنشطة، حيث لا زالت تواصل مسارها الهادف والسامي في ظل استغلال مخرجات الإعلام الجديد وبالأخص مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ومشاركة مختلف أنشطتها الثقافية ونشر ومشاركة مختلف المضامين التي تشيد بالتراث الوطني وتاريخ البلد مؤمنة بأن لا مستقبل ولا حضارة لدولة لا تؤمن ولا تفتخر بماضيها خاصة إذا تعلق الأمر ببلد الشهداء، هذا وتبقى فئة معتبرة من ممثلي الجمعيات الشبانية التي (قاربت ثلث أفراد العينة) مستقرة تقريبا في نسبتها المئوية، باعتبارها تنشر هذا الموضوع بوتيرة معتدلة في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي محاولة القيام بواجبها كمثل أو كقيادة وطنية ومواطنة، بحكم إيمانها وتشبعها بهذا المبدأ الذي نشئت عليه، ولكن تبقى ظروفها الخاصة واستخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي بهذه الوتيرة كعادة تتكرر في كل محطة وتتحكم في عدم التعبير والنشر بمختلف الأساليب والآليات بفعالية كبيرة وبصفة دائمة، ولكن رغم ذلك تبقى هذه الفئة من ممثلي الجمعيات الشبانية أفضل بكثير من قياديي الجمعيات الشبانية التي تنشر هذا الموضوع أو الجانب بوتيرة ضعيفة أو نادرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أي بشكل منسباتي أو موسمي، بلغت نسبة متدنية قدرت بـ 10,2% فقط، وهو ما يدل على أنها نسبة غير مؤثرة في وتيرتي النشر الدائم والمعتدل الغالب في هذا الجانب، بحكم أن هناك بعض العوامل والظروف والتي في أغلبها قاهرة

تحكمت في وتيرة نشرها بهذا الشكل (الضعيف) منها عدم قدرتها على التكيف مع استخدام وسائل الإعلام الجديد وتطبيقاته وأدواته أو غيابها المتكرر عن مختلف أنشطة الجمعية لظروف القاهرة مثل تعدد المسؤوليات أو المرض والعجز أو تغيير مكان الإقامة... الخ.

المجموع	نشر الثقافة البيئية ونظافة المحيط.			العبارة		
	نادرا	أحيانا	دائما	متغير النوع		
294	39	80	175	التكرار	نسبة	النسبة
74,6%	9,9%	20,3%	44,4%	%		
100	14	26	60	التكرار	نسبة	النسبة
25,4%	3,6%	6,6%	15,2%	%		
394	53	106	235	التكرار	النسبة	النسبة
%100	13,5%	26,9%	59,6%	%		

الجدول رقم (39) توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع الثقافة البيئية ونظافة المحيط عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ في الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة مئوية سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر هذا الموضوع بوتيرة دائمة "دائما" بنسبة قدرت بـ 59,6% أيما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 235 مفردة، منها نسبة 44,4% ذكور و 15,2% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل أفراد العينة التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة قدرت بـ 26,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 106 مفردة، منها نسبة 20,3% ذكور و 6,6% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى سُجلت لدى أفراد العينة التي تنشر موضوع ثقافة البيئة ونظافة المحيط عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادر" بنسبة 13,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 53 مفردة، منها نسبة 9,9% ذكور و 3,6% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه الأرقام والبيانات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة مئوية معتبرة ومعبرة قاربت ما نسبته 60% تنشر ثقافة البيئة ونظافة المحيط بشكل دائم ومستمر "دائما" عند استخدامها

لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر نفس الموضوع بوتيرة معتدلة "أحيانا" بنسبة أقل بلغت 26,9% (أي ما يتجاوز ربع أفراد العينة بقليل جدا) حيث شكّلت عدد أفراد أقل من الجوانب السابقة ذات البعد الثقافي في نفس الوتيرة والتي استقرت عند ثلث العينة أو ما يقارب الثلث، فيما استقرت النسبة المئوية لقياديي الجمعيات التي تنشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة ضعيفة "نادرا"، أين تم تسجيل نسبة متدنية سجلنا فيها زيادة بسيطة جدا في أفراد العينة مقارنة بالموضوع أو الجانب السابق، حيث يفترض بأن الفئة الأولى من ممثلي الجمعيات الشبانية والتي شكّلت الأغلبية أنها قيادة جمعوية حريصة على نشر هذا الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بحكم أنها تعتبره يتوافق جدا مع أهدافها أو غاياتها كقيادة للجمعيات الشبانية، وتعتبره أيضا جانب مرتبط جدا بنشاط الجمعيات وبرامجها على أساس أن موضوع ثقافة البيئة والمحيط موضوع له صلة مباشرة بالمواطن ومحيطه وبشكل يومي، كما أنه موضوع لصيق بمهام مؤسسات المجتمع المدني بالدرجة الأولى والتي تلعب فيه دور بارزا في تحسيس وتوعية المواطن وتحفيزه وتشجيعه على هذه الثقافة في الواقع، من خلال تنظيم العديد من حملات التطوع في مجال النظافة وتزيين المحيط وغرس الأشجار عبر مختلف أحياء والبلديات... الخ، حيث ولزيادة هذا الدور ولأهمية هذا الجانب الذي يحتاج المرافقة والمتابعة اليومية والأسبوعية تستغل العديد من الجمعيات الشبانية وممثليها مختلف وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لنشر كل ما يتعلق بالرقى بهذه الثقافة التي تمثل جانبا مهما من جوانب ثقافة المواطنة، حيث يتضح اهتمامها بهذا الموضوع بناء على التواصل السريع مع مختلف الفاعلين في المجتمع لحثهم والتنسيق معهم للقضاء على الكثير من النقاط السوداء التي تضر بالبيئة والمحيط من خلال استغلال مواقع التواصل الاجتماعي كبيئة إعلامية جديدة متميزة للتواصل بالدرجة الأولى، ثم من خلالها الاتفاق على تنظيم أيام تطوعية أسبوعية أو شهرية لتنظيف بعض الأحياء وتزيين محيطها أو تحسيسه وتوعيته من خلال عرض أنشطة بيئية مختلفة (خرجات للأطفال، سياحة بيئية، ورشات للتزيين والحفاظ على النباتات أو عرض نماذج ناجحة في مجال الحفاظ على البيئة يقتدى بها...، إضافة إلى استغلالها في التبليغ عن كل مخالف للقوانين التي تنظم هذا المجال تحت مسمى فيديوهات مواطنة مثلا...)، كما يتم استغلال هذه المواقع أيضا للتواصل مع السلطة بمختلف أشكالها ودرجاتها في حالة وجود تجاوزات تضر بالبيئة والمحيط أو عند تنظيمها حملات تطوعية كبرى للمساهمة بالوسائل الثقيلة والتنسيق معها بشكل دائم حول كل ما يتعلق بهذا المجال الذي يشهد مؤخرا نوع من الجدية، خاصة من قبل الحكومة التي تولي له الأهمية والأولوية، فهذا الموضوع في الحقيقة أصبح يشكّل أهمية قصوى لدى الجمعيات الشبانية وممثليها بمختلف المكونات دون إقصاء والدليل على ذلك هو النشر الدائم والمستمر

لكل ما له علاقة بهذا الجانب عبر أغلب صفحات الجمعيات وممثليها، لنلمس هذا الاهتمام الفعال والدائم حتى من قبل بعض ممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر بوتيرة متوسطة أو معتدلة كنمط وعادة نظرا لظروفها الاجتماعية الدراسية والمالية والوظيفية وتعدد المسؤوليات...، من خلال التحول في وتيرة النشر من نشر معتدل إلى نشر دائم ومستمر لكل ما يتعلق بالرقمي بجانب البيئة والمحيط، والدليل على ذلك هو التدني الملحوظ في النسبة المئوية عند هذه الفئة من قياديي الجمعيات الشبانية والتي بلغت ربع العينة، لتبقى النسبة المئوية لممثلي الجمعيات الشبانية التي تنشر نفس الموضوع أو الجانب بوتيرة ضعيفة تسجل نفس النسبة تقريبا والتي تعتبر متدنية مقارنة ببعض المواضيع السابقة خاصة منها الجوانب ذات البعد الاقتصادي والسياسي، بناء على عدة عوامل وظروفها القاهرة تم ذكرها سالفا منها الغياب المتكرر لعجز أو مرض أو تغيير للإقامة أو تعدد المسؤوليات العائلية والوظيفية وغيرها، إضافة إلى عدم القدرة على تكيف مع أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد من قبل بعض قيادييها لكبر في سنها أو لعدم اهتمامها بالثقافة التواصلية أصلا عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

* خلاصة نشر مواضيع ثقافة المواطنة في بعدها الثقافي عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

مما سبق، يتبين لنا بأن نشر مواضيع ثقافة المواطنة في بعدها الثقافي عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل قياديي الجمعيات الشبانية قد غلب عليه وتيرة النشر الدائم والمستمر "دائما" في مختلف الجوانب الثقافية المتطرق إليها، حيث تم تسجيل نسب مئوية عالية قاربت 60% في أربعة جوانب، في حين شهد النشر بهذه التوتيرة "دائما" نسبة مئوية أقل في الجانب الأول والمتمثل في جانب أو موضوع (نشر ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر)، رغم تسجيل نسبة نشر أعلى بقليل مقارنة بوتيرة النشر المعتدل "أحيانا"، لتشهد التوتيرة الثالثة "النشر النادر والضعيف" والمستقرة في نفس الترتيب في مختلف الجوانب والأبعاد نسبا متدنية في جميع المواضيع ذات البعد الثقافي ما عدا الجانب الأول (نشر ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر) الذي لمسنا فيه نوع من ارتفاع نسبي بسيط ومعبر، وبالتالي إن هذه المعطيات تدل على مدى تركيز ممثلي الجمعيات الشبانية على البعد الثقافي، وذلك بحكم أن الجمعيات الشبانية وممثليها يميلون إلى هذا البعد الثقافي على أساس أنه يمثل لأغلبيتها محورا أساسيا وهدفا وغاية، ثم إن طبيعة مكونات القيادة الجموعية في هذه الجمعيات التي أغلبها جامعيين ومثقفين ونخبة جعلهم يميلون إلى البعد الثقافي بمختلف جوانبه خاصة المجال العلمي، فالجمعية في الحقيقة نجحها مبني أيضا على هذا البعد لأنه يعتبر بمثابة تأشيرة مرور للتواصل مع الآخر في المجتمع المتنوع من حيث الأفكار والإيديولوجيات، لذا

نجد أن ممثلي الجمعيات الشبانية يركزون ويحرصون على هذا البعد في الواقع من خلال تنظيم مختلف الأنشطة الثقافية ذات الصلة بالمواضيع الثقافية المذكورة سالفًا، وهي اليوم أيضا تعتنم فرصة استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي لتستغلها في الوصول إلى مختلف مكونات المجتمع لتثويرها ثقافيا من خلال استغلال مختلف الآليات والأساليب الممكنة (عرض ونشر صور وفيديوهات ورسائل كتابية وغيرها...) لنشر ثقافة هذا البعد الذي يمثل ركيزة أساسية بالنسبة للجمعيات وممثليها لنشر ثقافة المواطنة خاصة في ظل أن هذه المواقع مفتوحة اليوم على محيط يتميز بوجود ثقافات متعددة تحتوي على مكونات قيمة قد تتوافق وقد تتعارض ومعتقدات مجتمعا، لذا فإن دور الجمعيات والمجتمع المدني هو اليوم منوط ومطالب أكثر بنشر الوعي الثقافي عبر استغلال هذه المواقع التواصلية لبناء جدار حماية ضد أي قيم خارجية تمس قيم المواطنة الخاصة بمجتمعنا، حيث يشير في هذا السياق إبراهيم ناصر في كتابه الصادر عن دار مكتبة الرائد العلمية بعمان سنة 2002 بعنوان: (المواطنة)، " بأن المثقف هو طراز من الأفراد لديه المعرفة التي يمارسها من أجل تغيير الحياة إلى ما هو أفضل بالمحافظة على هويته التاريخية من جهة والحرص في الوقت نفسه على أن يعاصر دنياه التي تزخر من حوله بالمخترعات والمكتشفات الجديدة والجمع بين هذه المواقف بشكل فعال"¹، فمن خلال ما لمسناه من جدية وحرص من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر مختلف المواضيع الثقافية بوتيرة دائمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي فإنه يمكن الحكم على قياديي الجمعيات الشبانية بأن أغلبيتهم ينشرون حقا البعد الثقافي للمواطنة بشكل دائم ومستمر (بنسب مئوية قاربت 60%) كدرجة ثانية بعد نشر ثقافة المواطنة في بعدها الاجتماعي بالدرجة الأولى، ليليهما النشر الذي تميز بنوع من القبول (مقبول) في البعد السياسي ونسبة أقل تميزت فيه وتيرة النشر بالاعتدال من قبل قياديي الجمعيات الشبانية في البعد الاقتصادي، وهي نتيجة تتوافق وتتقارب جدا مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة لعواج سامية بأن نسبة 72 % من المبحوثين (الشباب الجزائري) تفضل المواضيع الثقافية والاجتماعية وكذلك السياسية بنسب متفاوتة عند استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز ونشر قيم المواطنة².

¹ بوعزة عبد الرؤوف، ممارسة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، الجزائر، 2019، ص79.

² عواج سامية، مرجع سبق ذكره، ص182.

6.5. الصعوبات والتحديات التي تواجه أفراد العينة في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المجموع	غياب الدعم السياسي والمالي للمجتمع المدني وممثليه			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	41	82	171	التكرار	الجنس	الجنس
74,6%	10,4%	20,8%	43,4%	%		
100	11	32	57	التكرار	الجنس	الجنس
25,4%	2,8%	8,1%	14,5%	%		
394	52	114	228	التكرار	الجنس	الجنس
%100	13,2%	28,9%	57,9%	%		

الجدول رقم (40): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب غياب الدعم السياسي والمالي للمجتمع المدني وممثليه.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناء على غياب الدعم السياسي والمالي للمجتمع المدني ومثليه بنسبة قدرت بـ 57,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 228 مفردة، منها نسبة 43,4% ذكور و 14,5% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف "محايد" والتزمت الحياد بنسبة قدرت بـ 28,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 114 مفردة، منها 20,8% ذكور و 8,1% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "غير موافق" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي في نشر ثقافة المواطنة بسبب نفس الموضوع المطروح أو المقترح بنسبة قدرت بـ 13,2% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 52 مفردة، منها نسبة 10,4% ذكور و 2,8% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه الأرقام والبيانات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت نصف أفراد العينة عبّرت عن موقفها بأنها حقيقة تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل

الاجتماعي بسبب غياب الدعم السياسي والمالي للمجتمع المدني وممثليه مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق واعتضت عن مواجهة أي صعوبات وتحديات في هذا الموضوع المطروح أين سُجّل بها نسبة مئوية متدنية قدرت بـ13,2% فقط، في حين فضّل ما يقارب ثلث أفراد العينة الحياد 28,9% من خلال عدم إبداء أي موقف حول مواجهتهم صعوبة أو أي تحدي اتجاه هذا الموضوع ، حيث يفترض من الفئة الأولى من أفراد العينة (أصحاب الموقف الأول) والتي وافقت على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب غياب الدعم السياسي والمالي للمجتمع المدني وممثليه، أنها من قيادة الجمعيات الشبانية التي ترى بأن هناك نوع من عدم اهتمام بالجمعيات ومثليها في اتخاذ القرار، خاصة منه القرار السياسي وبالتالي تغييب الجمعيات ومثليها في تسيير الشأن العام، من خلال عدم تفعيل الديمقراطية التشاركية التي تتغنى بها الكثير من دول العالم الثالث، خاصة في ظل غيابها كجهاز استشاري (المرصد الوطني للمجتمع المدني) لعقود من الزمن، أين تم تفعيله مؤخرا فقط في ظل ماشهدته الجزائر من تحولات سياسية واجتماعية بعد حراك 22 فيفري 2019، إضافة إلى ذلك فإن أغلبية مثلي الجمعيات الشبانية من هذه الفئة الناشطة ذات البعد الثاقب والتي تمثل الجامعيين والمتقنين والمتمرسين في الحركة الجمعوية، ترى بأن المضي في نفس الرؤية السياسية الهامشية وسياسة الدعم المالي الضعيف والشبه منعدم والغير مدروس من قبل السلطة خلق نوع من الرتابة والملل أثرا نفسيا على أغلبية الجمعيات ومثليها مما جعلها تتراجع نوعا ما في مردودية نشاطها الذي انعكس بصورة أو أخرى في مواجهة تحديات وصعوبات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة في بعديها السياسي والاقتصادي وفقا لما تم الإشارة والتوصل إليه سالفًا، حيث تشير في هذا الصدد والسياق ذاته دراسة الباحث **نوري دريس** حول المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك سنة 2023، بأنه يتجلى في خطاب السلطة حول المجتمع المدني بعد الحراك استمرار نفس التصورات ما قبل التعددية أي النظر إليه كملحق للسلطة تماما كما كانت المنظمات الجماهيرية خلال فترة الحزب الواحد، وبالتالي يعتبر المجتمع المدني بشكل عام بالنسبة للسلطة إطار ينتظم فيه الأفراد ليسمح لهم بالانخراط في المشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تضعها هي (السلطة)، ومن هنا يمكن القول بأن المجتمع المدني بالنسبة لها ليس الفضاء الذي يعبر فيه المجتمع بطريقة مؤسساتية وقانونية عن اختلافاته وخلافاته والمصالح المتناقضة لمختلف الجماعات الاجتماعية والسوسيو-مهنية¹، هذا وفي المقابل تبين المعطيات بأن هناك فئة من مثلي الجمعيات الشبانية اعترضت على اعتبار

¹ نوري دريس، المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك : استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزيونية، ورقة بحثية منشورة صادرة عن مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، (باريس، بيروت، تونس)، 2023، ص 19.

أن موضوع غياب الدعم السياسي والمالي قد يشكل لها عائقا أو تحديا في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يفترض في أن هؤلاء قيادة جمعوية أو جمعيات شبانية لها إمكانيات مادية ومالية تؤمن بالعمل تحت إشراف السلطة مباشرة أو تحت وصايتها (تابعة) وهي قيادة جمعوية قد تمثل ما يعرف الجمعيات الداعمة للخط الوطني، ليس لها نظرة استراتيجية بعيدة المدى في هذا الشأن، أما اتخاذ موقف الحياد من قبل ما يقارب الثلث من ممثلي الجمعيات الشبانية في هذا الجانب المطروح والمقترح باعتباره يُشكّل عائقا أو من عدمه، يفترض بأن هؤلاء من ممثلي الجمعيات الشبانية الناشطة في حدود معينة والتي تتمتع بنوع من الاستقلالية بحيث يكفيها النشاط بما لها أو أموال اشتراكات أعضائها أو بتدعيم بسيط من طرف السلطة إن وجد، لتحقيق قدر من أهدافها وتبليغ رسائلها السامية في ظل كل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبغض النظر عن وضعيتها المالية أو الرؤية السياسية للدولة، وهذه الفئة يفترض أنها فئة من قياديي الجمعيات الشبانية الذين ينشطون في الواقع وعبر المواقع بحكم ميولهم للنشاط الجمعوي كعمل تطوعي غالبا ما يكون على حساب إمكانياتهم المادية الخاصة وهي فئة غالب عليها أيضا ميولها لنشر ثقافة المواطنة في بعديها الاجتماعي والثقافي في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، يجمعهم نفس المستوى المعيشي ونفس الظروف الاجتماعية والتعليمية والثقافية والوظيفية.

المجموع	ضعف منظمات وهيئات المجتمع المدني وممثليه وتراجعها			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	25	90	179	التكرار	محايد	محايد
74,6%	6,3%	22,8%	45,4%	%		
100	11	34	55	التكرار	مؤيدة	مؤيدة
25,4%	2,8%	8,6%	14,0%	%		
394	36	124	234	التكرار	مؤيدة	مؤيدة
100,0%	9,1%	31,5%	59,4%	%		

الجدول رقم (41): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب مقترح ضعف منظمات وهيئات المجتمع المدني ومثليه وتراجعها.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناءً على ضعف منظمات وهيئات المجتمع المدني ومثليه وتراجعها بنسبة قدرت بـ 59,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 234 مفردة، منها نسبة 45,4% ذكور و 14,0% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف "محايد" والتزمت الحياد بنسبة قدرت بـ 31,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 124 مفردة، منها نسبة 22,8% ذكور و 8,6% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف منظمات وهيئات المجتمع المدني ومثليه وتراجعها بنسبة قدرت بـ 9,1% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 36 مفردة، منها نسبة 6,3% ذكور و 2,8% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه المعطيات، يتضح بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت نصف أفراد العينة عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف منظمات وهيئات المجتمع المدني ومثليه وتراجعها مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق واعترضت عن مواجهة أي صعوبات وتحديات في هذا الجانب أو الموضوع أين سُجّل بها نسبة متدنية مقارنة

بالمقترح أو التحدي السابق حيث بلغت نسبة اعتراضها 9,1% فقط، في حين فضل ما يقارب ثلث أفراد العينة من ممثلي الجمعيات الشبانية الحياد بنسبة قدرت بـ 31,5%.

من هنا يتبين بأن هناك إقرار كبير من قبل قياديي الجمعيات الشبانية بأن هناك ضعف للمنظمات وهيئات المجتمع المدني ومثليه من خلال التماس نوع من تراجع نشاطها في الواقع وانعكاس ذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فالجمعيات الشبانية الفاعلة نسبتها قليلة مقارنة بالكَم الكبير والهائل للجمعيات الغير فاعلة والتي نجد معظمها لاينشط إلا بشكل ظرفي أو مناسباتي بناء على عدة اعتبارات وعوامل، إضافة إلى ذلك فإن تركيبة هذه الجمعيات الشبانية يميل إلى الطابع الخدمي أو الخدماتي الذي يتميز بالرتابة في البرامج، ونقص المبادرات وإعداد المشاريع الشبانية التي تعود بالنفع على المجتمع وعلى الجمعية لضمان استمرارها مثل ما هو معمول به في بعض الدول متقدمة، هذا ويبقى انتظار الإعانات المالية السنوية من قبل السلطة يؤرقها ويؤرق خزينة الدولة التي تنتهج السياسة الربعية، مما ينعكس عن ضعفها وتبعيتها وبالتالي نلاحظ بأنها أصبحت لا تُشكّل جماعات ضاغطة بمعنى الكلمة ووفقا لما وجدت من أجله كأساس، وبالتالي إن هذا الواقع المعاش انعكس أيضا على مواقع التواصل الاجتماعي من حيث نشر ثقافة المواطنة التي ترضي طرف (الحاكم) مقارنة بالطرف الآخر (المحكوم)، هذا الأخير الذي قام ببناء صورة ذهنية يصعب محوها حتى في ظل مختلف الإصلاحات التي تبنتها السلطة في هذا الشأن مؤخرا، حيث مازال يرى المواطن والمستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي بأن الجمعيات وممثليها تخدم مصالحها ومصالح السلطة التي تمولها، وعليه فإن هذا الطرح يتوافق مع أشارت إليه الباحثة **شاوش اخوان جهيدة** في دراستها سنة 2015 بعنوان : " واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أمودجا " بأن ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما ومنها الجمعيات الشبانية هو ضعف الاستقلالية والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر، حيث ترى بأن الأمر راجع على الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود طويلة من الزمن على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد، الأمر الذي كرس نوع من الاستكانة والخضوع والتبعية والخوف من السلطة حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة، وتضيف الباحثة بأن ضخامة حجم المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالدول العربية والدول الأكثر ديمقراطية لا يعكس الأداء الفعلي لهذه الجمعيات في الواقع وحتى عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومن هنا يرى البعض أن المجتمع المدني الجزائري أنه مجتمع "عضويات" فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني في حين أن الواقع أمر آخر، وبهذا يمكن القول بأن الجمعيات المدنية بشكل عام ليست في معظم الحالات سوى انعكاس للنظام السياسي القائم في بلادنا في الواقع أو عبر مواقع التواصل

الاجتماعي، فبدلاً أن تكون واسطة بين الدولة والمواطنين خدمة لمصالحهم ومصالح المجتمع ككل خاصة في ظل بروز أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد واستغلالها كعامل قوة نجد معظمها تمثل ذبلاً للسلطة همها الاستفادة من الربيع¹. كما أنه لم تسجل أي ملاحظة تنبأ بأن هناك فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس أو النوع في اعتبار هذا الموضوع ما إذا كان يشكل عائقاً أو من عدمه.

المجموع	صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني ومثليه)			العبارة		
	موافق	محايد	غير موافق	متغير النوع		
294	138	116	40	التكرار	نسبة	الجنس
74,6%	35,0%	29,4%	10,2%	%		
100	40	49	11	التكرار	نسبة	الجنس
25,4%	10,2%	12,4%	2,8%	%		
394	178	165	51	التكرار	%	الجنس
100,0%	45,2%	41,9%	12,9%	%		

الجدول رقم (42): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب مقترح صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني ومثليه).

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناءً على صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني ومثليه) بنسبة قدرت بـ 45,2% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 178 مفردة، منها نسبة 35,0% ذكور و 10,2% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف "محايد" والتزمت الحياد بنسبة قدرت بـ 41,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 165 مفردة، منها نسبة 29,4% ذكور و 12,4% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى

¹ شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر : دراسة ميدانية لجمعية مدينة بسكرة أمموزجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع ، جامعة بسكرة - الجزائر - ، السنة الجامعية 2014/2015، ص، ص 132، 134.

فقد سُجِّلَت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني ومثليه) بنسبة قدرت بـ 12,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 51 مفردة، منها نسبة 10,2% ذكور و 2,8% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه البيانات، يتبين بأن نسبة كبيرة من ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة لم تبلغ نصف أفراد العينة (45,2%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني ومثليه) مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق واعترضت في مواجهة أي صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب نفس المقترح بنسبة متدنية قدرت بـ 12,9% فقط، في حين فضّل عدد كبير ومعتبر من أفراد العينة التي تجاوزت الثلث وقاربت جدا نسبتها أصحاب الموقف الأول من قياديي الجمعيات الشبانية بفارق بسيط "الحياد" حيث قُدِّرت بها النسبة بـ 41,9% والتي لاحظنا فيها ارتفاعا عند الإناث حيث بلغت ما نسبته 12,4% مقارنة بموقفها الخاص بالموافقة على هذا المقترح أين أقرت بتأثير صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني ومثليه) في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة أقل قدرت بـ 10,2%.

فمن خلال تحليل كل هذه المعطيات يتضح، بأن ممثلي الجمعيات الشبانية يواجهون صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب الأثر والصورة التي تركتها مؤسسات المجتمع المدني قبل حراك 22 فيفري 2019، حيث أن الجمعيات الشبانية ومثليها وبالرغم ما تقدمه من خدمة للمجتمع في مختلف المجالات وفيما له علاقة بترسيخ ثقافة المواطنة وأبعادها المختلفة كأبرز هدف سامي بالنسبة لها باستخدام جميع الوسائل منها وسائل الإعلام التقليدية والجديدة أبرزها مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنه لا يوجد تفاعل كبير معها في الواقع وحتى عبر المواقع، فالأول يبرز من خلال نقص المشاركة المجتمعية للمواطن في العديد من المبادرات التي تنظمها هذه الجمعيات وتراجعها نوعا ما رغم النداءات وتوجيه الدعوات المتكررة، أما عبر المواقع فيلاحظ نوع من التفاعل البسيط جدا مقارنة بما تقدمه هذه الجمعيات من أعمال وأنشطة مختلفة ذات العلاقة بالمواطنة وأبعادها عبر صفحاتها أو الصفحات الخاصة بمثليها، وهو ما جعل نسبة كبيرة من ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية يرجع السبب الرئيسي

في هذا التراجع إلى الأثر والصورة التي تركته مؤسسات المجتمع المدني بحكم أنها كانت تابعة للسلطة ومباركة لكل ما تقوم به حفاظا على مصالحها ومصالح ممثليها الضيقة منها الحصول على مساعدات مالية أو طمعا في مناصب إدارية أو سياسية عليا... الخ، حيث يشير في هذا الصدد الباحث نوري دريس سنة 2023 في دراسته الحديثة بعنوان: " المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك " بأن المجتمع المدني خلال مرحلة حكم بوتفليقة شهد نوع من ارتفاع والزيادة في منح الاعتماد بالآلاف، أين تزامن ذلك مع الارتفاع القياسي في أسعار المحروقات وهو ما انعكس عنه تحصيل على تمويلات وامتيازات مقابل الولاء والمشاركة في تسويق خطاب السلطة لصناعة تمثيلية الإجماع المساندة متى طلب منها ذلك، وهو ما أدى إلى تحول الجمعيات إلى آلية للاقتراب محليا من السلطة السياسية والاستفادة من الامتيازات المختلفة، وبالتالي إن هذه الصورة بقيت راسخة في ذهنية المجتمع الجزائري حتى بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 كأعظم حدث سياسي في الجزائر المستقلة، حيث توصل الباحث نوري دريس في خاتمة دراسته هذه بأن نتائجه (الحراك الشعبي) لم تكن بحجم الآمال والطموحات والمطالب التي عبّر عنها الجزائريون، فالمجتمع المدني باعتباره أحد الركائز الأساسية للديمقراطية، لا يبدو أنه استفاد على الأقل في جانبه الجمعي من الحراك، ولا استطاع أن يتخلص من الممارسات الزبونية والاحتوائية التي ميزته منذ بداية التعددية¹.

¹ نوري دريس، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

المجموع	ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	22	74	198	التكرار	نوع الجنس	الذكور
74,6%	5,6%	18,8%	50,3%	%		
100	15	30	55	التكرار	نوع الجنس	الإناث
25,4%	3,8%	7,6%	14,0%	%		
394	37	104	253	التكرار	نوع الجنس	الإناث
100,0%	9,4%	26,4%	64,2%	%		

الجدول رقم (43): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع الاجتماعي بسبب ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناء على ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة بنسبة قدرت بـ 64,2% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 253 مفردة، منها نسبة 50,3% ذكور و 14,0% إناث، تلت في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف " محايد" والتزمت الحياد بنسبة قدرت بـ 26,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ ما يمثل 104 مفردة، منها نسبة 18,8% ذكور و 7,6% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة بنسبة قدرت بـ 9,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 37 مفردة، منها نسبة 5,6% ذكور و 3,8% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه البيانات، يتضح بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية ونسبة كبيرة قاربت ثلثي أفراد العينة (64,2%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب عائق ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق واعتزضت عن مواجهة أي صعوبة أو تحدي يخص هذا المقترح، حيث تم بها تسجيل نسبة متدنية قدرت بـ 9,4% فقط، في حين فضل حوالي ربع (26,4%) ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية الحياد حيال هذا المقترح.

فمن هنا يتبين بأن هناك اعتراف كبير وصريح من قبل قياديي الجمعيات الشبانية على أن حقيقة هناك ضعف في السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة، فالجمعيات وممثليها ولعقود من الزمن عانت من السياسة الإعلامية المتبناة من طرف العديد من الحكومات الجزائرية المتعاقبة من الاستقلال إلى غاية اليوم، حيث كانت ولا زالت تعتبر من أولى ضحايا هذه السياسة التي حالت دون الترويج والتسويق لنشاطاتها المختلفة ولصورتها الحقيقية ونشر رسالتها السامية ذات العلاقة بالمواطنة وترسيخ أسسها المبنية على الحق والواجب، فالمعروف أن وضع الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية 1990 شهد ممارسة إعلامية قائمة على الهيمنة والتبعية من خلال ربط الإعلام بالسيادة وبالتالي السيطرة على وسائل الإعلام وتحديد خطها السياسي، انعكس عنه أيضا تشديد الخناق والتضييق على العمل الجمعي من حيث التأسيس والحرية في تنظيم مختلف التظاهرات والأنشطة بإشراف منظمات جماهيرية معروفة تابعة للحزب الواحد والتي كانت تصب كلها في خدمة السلطة آنذاك وسياستها ومصالحها وإيديولوجيتها المبنية على الاشتراكية، لتشهد الجزائر قفزة كبيرة ونوعية في مجال تبني سياسة إعلامية تعددية كمطلب ديمقراطي انعكس على الحركة الجمعوية في تأسيس عدد كبير من الجمعيات في مختلف المجالات التي وجدت نوع من الانفتاح الإعلامي لنشر وترويج أعمالها وأفكارها ونشاطاتها المتنوعة ذات الأبعاد المختلفة عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والسمعية البصرية، لكن للأسف هذه الفترة لم تدم طويلا نتيجة رياح اللاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد في مطلع التسعينيات ما دفع بالسلطة إلى تجميد العمل بقانون الإعلام، ثم العودة تقريبا إلى نقطة الصفر من خلال الدخول في دوامة من التضييقات الإعلامية مرة أخرى ولكن هذه المرة بطريقة تختلف بعض الشيء، حيث سعت السلطة إلى فتح مجال الإعلام للجمعيات التي تخدمها وتخدم مصالحها وحرمان بعض الجمعيات الأخرى من الظهور الإعلامي لعدة عوامل منها التركيبة البشرية للجمعية أو أفكارها وإيديولوجيتها مع إعطاء أوامر صريحة أو ضمنية بعدم تمرير أوبث نشاطات بعض الجمعياتم خلق أعذار واهية مثل

عدم توافق برامج هذه الجمعيات مع البرامج المؤسسة الإعلامية أو التحجج بكثافة البرامج... الخ، لتبقى دار لقمان على حالها حتى بعد ظهور قانون الإعلام سنة 2012 والذي كان أيضا مناسباتي غلب عليه الطابع التنظيمي والإحالة على المبادئ العامة للقانون أو الدستور في العديد من مواده، مع عدم مسابته للتحويل نحو البيئة الإعلامية الجديدة، وهوما يبرز نية تماطل السلطة في تجسيد وتطوير الممارسة الإعلامية، بحيث نلاحظ أنها تعمدت إبقاء الوضع على ما هو عليه والذي ظل بعيدا عن طرق وآليات الممارسة الديمقراطية وهو ما انعكس عنه عدم وضوح الطريق واللبس والخوف الملازم للقيادة الجموعية في مجال نشر المحتوى والمضامين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يبقى هاجس تناول بعض المواضيع ذات العلاقة بحقوق المواطنة يورق العديد من الجمعيات خوفا من المتابعات أو الحل أو عدم التجديد بناء على التحقيقات أو عدم الحصول على الإعانات المالية الدورية... الخ، وهوما يتوافق مع ما توصلت إليه الباحثة **بودرع حضرية** في خاتمة دراستها بعنوان: "تحليل السياسة العامة الإعلامية في ظل التعددية السياسية في الجزائر 1990-2016" سنة 2017 بأن السياسة الإعلامية المعدلة في 2012 بشكل عام مؤشرات الميدانية توحى بغياب تام للإرادة الحقيقية للتنفيذ الفعلي لها، كما أن تشخيص نتائج التحليل للسياسة الإعلامية في الجزائر على صعيد القوانين هي مثقلة بمواد تمجد الحريات والممارسة الإعلامية ولكن على الصعيد الميداني هناك زعزعة واهتزاز لإرادة السلطة الفعلية في تطبيق ما تسنه على صعيد القوانين، وهو المشكل الذي ظل ملازم لهذه السياسة منذ ميلادها إلى غاية إعادة النظر فيها وصولا إلى تطبيقاتها وهذا ما يعكسه الواقع الميداني للسياسة الأخيرة¹. هذا ولم يتم تسجيل أي فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس أو النوع في إبداء موقف أو رأي أفراد العينة المتاحة إزاء مقترح ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة كتحدٍ قد يعرقل نشاطهم ومساهمهم في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

¹ بودرع حضرية، تحليل السياسة العامة الإعلامية في ظل التعددية السياسية في الجزائر 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 - الجزائر - ن السنة الجامعية 2016/2017، ص، ص 292، 293.

المجموع	ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني و ممثله			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	45	77	172	التكرار	نساء	النسبة
74,6%	11,4%	19,5%	43,7%	%		
100	13	32	55	التكرار	رجال	النسبة
25,4%	3,3%	8,1%	14,0%	%		
394	58	109	227	التكرار	المجموع	
100,0%	14,7%	27,7%	57,6%	%		

الجدول رقم (44): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني ومثليه.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناء على ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني ومثليه بنسبة قدرت بـ 57,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 227 مفردة، منها نسبة 43,7% ذكور و 14,0% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي التزمت الحياد "محايد" بنسبة قدرت بـ 27,7% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 127 مفردة، منها نسبة 19,5% ذكور و 8,1% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني ومثليه بنسبة قدرت بـ 14,7% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 58 مفردة، منها نسبة 11,4% ذكور و 3,3% إناث.

وعليه فإنه من خلال تفسير هذه المعطيات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت نصف أفراد العينة %57,6 عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني وممثليه مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق واعرترضت عن مواجهة أي صعوبات وتحديات في هذا الموضوع المقترح، حيث تم تسجيل بها نسبة متدنية قدرت بـ %14,7، في حين فضّل حوالي ربع أفراد العينة من ممثلي الجمعيات الشبانية الحياد بنسبة %27,7.

ليتضح بعد تحليل هذه المعطيات أن هناك إقرار كبير من قبل قياديي الجمعيات الشبانية في ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني ومثليه أثر بشكل سلبي على نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالمعروف اليوم أن المجتمع المدني الحر والمستقل يتطلب حيز متاح يتجسد من خلال العمل وفقا للالتزامات القانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، من شأنها دعم قدرة وإمكانية الأشخاص بمفردهم أو بالاشتراك مع غيرهم في مختلف الأنشطة المدنية وبقاوية، وعليه يشير في هذا الصدد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رسالة مسجلة بالفيديو خلال الدورة الخامسة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان في مارس 2014، بأن مبادئ حقوق الإنسان التي تؤطر العلاقة بين السلطات العامة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، تتطلب التسليم بدور المجتمع المدني وحرية في العمل بشكل مستقل، مما يجعله قد يتخذ مواقف مغايرة لتلك التي تتخذها السلطات العامة، مع عدم التمييز بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني والحفاظ على كرامة واحترام هذه المؤسسات وممثليها على الرغم من تأديتهم لأدوار مغايرة، وتبني الانفتاح والمسؤولية والوضوح والشفافية من قبل الموظفين العموميين الممثلين للسلطة في التعامل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فمن هنا يتبين بأن معايير القانونية الدولية المتصلة بالعمل الجمعيات والمجتمع المدني بشكل عام تتطلب دعم بيئة آمنة ومواتية تستند إلى إطار قانوني وطني متين يتركز على القانون الدولي لحقوق الإنسان¹، وعليه فإنه لا يمكن أبدا إنكار ما تحتويه قوانين الجمهورية الجزائرية منذ تبني التعددية الإعلامية والسياسية من سنة 1989 إلى غاية اليوم من نصوص قانونية ومبادئ عامة دستورية نصت عن حرية التعبير وتأسيس الجمعيات بمختلف أشكالها وأنواعها في كنف الديمقراطية، والدليل في ذلك هو العدد الضخم لاعتماد الجمعيات مقارنة بالدول العربية والدول المتقدمة حاضنة الديمقراطية

¹ زيد رعد الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان)، الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (دليل عملي للمجتمع المدني)، دليل صادر عن الأمم المتحدة، 2014، ص 07.

والحريات، ولكن ما يعاب عليها أن العبرة ليس بالكّم بل بالنوع، حيث نجد ضمن هذا الكّم الهائل والكبير من الجمعيات المعتمدة نسبة قليلة فاعلة في الميدان، كما نجد أن واقع الجمعيات لا يتمتع بتلك الاستقلالية التي تنص عليها القوانين الدولية أو حتى الداخلية، بحكم أن هناك معيقات للعمل الجماعي منه ما يستند على أحكام قانونية مثل الحد من استقلالية بعض الجمعيات الفاعلة من خلال الحد من أنواع أنشطتها أو فرض عقوبات ومتابعات على الأنشطة الغير مسجلة وتقييد مصادر التمويل ومواجهة تحدي الإجراءات الإدارية مثل التحقيق والتشديد على المشاركة في عمليات صنع القرار... الخ، إضافة إلى ذلك قد تواجه مؤسسات المجتمع المدني ومنها بعض الجمعيات خاصة عند انتقادها أو معارضتها لمواقف أو سياسات حكومية بعض الأحكام المبهمة تستند على حجج واهية منها المساس بالسيادة الوطنية ومكافحة الإرهاب والإخلال بالآداب العامة والتشهير وغيرها، وهو ما ينتج عنه المتابعة من طرف السلطات المختصة كالتدقيق التعسفي للإدارة وفرض قيود تعسفية على الاحتجاجات أو التجمعات والتهديد بإلغاء الاعتماد... الخ، فكل هذه التضييقات والممارسات الموجودة في الواقع تركت نوع من الأثر لدى الجمعيات وممثليها جعلها تتعامل وتتفاعل وتنتشر ثقافة المواطنة بنوع من الحيطة والحذر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لأن الترسنة القانونية التي تحمل مجموعة من الضوابط والضمانات التي تحمي الجمعيات وممثليها تبقى في ظل هذه الممارسات حبر على ورق، وعليه اعتبر أغلب قياديي الجمعيات خاصة منها الناشطة والمتمرس، بأن هناك ضعف في المنظومة القانونية لتنظيم نشاط مؤسسات المجتمع المدني ومثليه من حيث التطبيق والواقع، حيث تشير خاتمة مقال الباحث محمد ذرذاري بعنوان: "المجتمع المدني في الجزائر: جدلية المفهوم وتحليلات الواقع" في هذا الصدد بأنه لا يمكن إنكار المسيرة الديمقراطية التي مرت بها الجزائر تاريخيا في فتح المجال أمام التعددية الحزبية سنة 1989 أين عرفت الساحة الحزبية والجمعوية والنقابية انتعاشا نتج عنه حركية أثمرت حالة الإقصاء والتهميش، ولكن يبقى ماي و أخذ اليوم على النظام في المجال الجماعي هو تكريس الرقابة على الجمعيات، وهو ما يجد من فاعليتها ويقيها محدودة المطالب ويزيد من تبعيتها، خاصة في ظل الفجوة العميقة بين الترسنة القانونية التي صاغها المشرع الجزائري وبين ما هو قائم على أرض الواقع، قد يتسبب فيها أفراد المجتمع ذاتهم بسبب عدم استيعابهم لمهية العمل الجماعي¹.

¹ محمد ذرذاري، المجتمع المدني في الجزائر: جدلية المفهوم وتحليلات الواقع، مجلة الفكر المتوسطي، ع 05، الجزائر، 2014، ص، ص 81، 82.

المجموع	تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الأخبار الكاذبة والشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	34	47	213	التكرار	نساء	المجنس
74,6%	8,6%	11,9%	54,1%	%		
100	10	25	65	التكرار	رجال	المجنس
25,4%	2,5%	6,3%	16,5%	%		
394	44	72	278	التكرار	المجموع	
100,0%	11,2%	18,3%	70,6%	%		

الجدول رقم (45): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الأخبار الكاذبة والشائعات.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناءً على تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الأخبار الكاذبة والشائعات بنسبة قدرت بـ 70,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 278 مفردة، منها نسبة 54,1% ذكور و 16,5% إناث، تلتها في المرتبة الثانية بنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف والتزمت "الحياد" بنسبة قدرت بـ 18,3% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 72 مفردة، منها نسبة 11,9% ذكور و 6,3% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الأخبار الكاذبة والشائعات بنسبة قدرت بـ 11,2% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 44 مفردة، منها نسبة 8,6% ذكور و 2,5% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه الأرقام، يتضح بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت ثلثي أفراد العينة (70,6%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة بسبب هذا العائق المقترح والمتمثل في تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الأخبار الكاذبة والشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق وعاترضت عن مواجهة أي صعوبة أو تحدي يخص هذا المقترح، بنسبة متدنية قدرت بـ11,2% فقط، في حين فضل أقل من خمس (18,3%) ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية الحياد وعدم إبداء أي موقف حيال هذا المقترح، بنسبة هي أدنى في هذا الموقف مقارنة بمقترحات التحديات والصعوبات السابقة.

فمن خلال قراءتنا المتعمقة والمتعمنة لهذه البيانات والمعطيات يتبين بأن هناك إقرار كبير جدا وصريح من قبل قياديي الجمعيات الشبانية على أنهم يواجهون حقا صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الشائعات، وهو ما يدل على أنه بقدر ما تقدمه مواقع التواصل الاجتماعي من تسهيلات لنشر ثقافة المواطنة وأبعادها باستخدام مختلف الأساليب والآليات التي تتميز وتتمتع بها، إلا أن الحركة الجمعوية الشبانية تفر بشكل كبير بأنها تواجه ظاهرة مستفحلة على مواقع التواصل الاجتماعي تشوش على تبليغ ونشر رسائلها الهادفة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة لدى المستخدمين بمختلف مكوناتهم، فالفاعل والتواصل وإنتاج أو صناعة المحتوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي ليس حكرًا على فئة معينة، وعليه يمكن لأي مستخدم استعمال واستغلال هذه المواقع في أي وقت وفي أي موضوع إيجابيا كان أو سلبيا وبسهولة، فالواقع المعاش اليوم يقول بأن المستخدم يحصل على أغلب المعلومات اليومية من مواقع التواصل الاجتماعي وهذه المعلومات الموجودة عبر هذه المواقع بقدر ما تتميز به من صدق في المحتوى والمضامين، فهي قد تنشر مضامين وكاذبة وشائعات تسعى إلى تضليل المستخدمين خاصة في فترة الأزمات لخلق نوع من الفتنة لمآرب ومصالح خاصة تضر بالمجتمع ووحدته واستقراره، وهو ما من شأنه يؤثر على نشر ثقافة المواطنة التي لا تبنى إلا في إطار الثقة المتبادلة بين مختلف مكونات المجتمع وبالخصوص طرقي العقد الاجتماعي الحاكم والمحكوم، وبالتالي إن ما تم الوصول إليه كنتيجة في هذا المقترح كعائق يواجه ممثلي الجمعيات الشبانية يتوافق مع ما توصلت إليه وكشفت عنه نتائج الدراسة السابقة لعواج سامية بعنوان: "التشبيك الاجتماعي وتأثيره على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري" سنة 2020 بأن هناك صفحات الفاييس بوك معززة لقيم المواطنة وصفحات أخرى حملت أفكار التطرف والعنصرية وحب الهجرة، حيث توصلت الباحثة إلى حقيقة مهمة تمثلت في أن الفاييس بوك قد غير العديد من المفاهيم المتعلقة

بقيم المواطنة بشكل جعل الشباب يفتخرون بكل ما هو غربي، وأصبحوا ينظرون إلى قيم المواطنة نظرة تحلف وجهل وهو ما يُشكّل خطر على الأمن الوطني واستقراره يعرقل الممارسات العامة لتحقيق التنمية الوطنية والحفاظ عليها¹، وفي السياق ذاته يعبر عبد الرزاق الدليمي أستاذ الدعاية والإعلام بجامعة البترا في الأردن عن خطر استفحال ظاهرة التحليل الإعلامي ونشر الشائعات والأخبار الكاذبة بقوله أنه أصبحنا اليوم في عصر التواصل الاجتماعي نعيش في بيئة إعلامية مختلفة، حيث تنتشر الأخبار الكاذبة بكثافة أكثر وبسرعة أكبر ومن مصادر متعددة جداً، خاصة في ظل ما يبدو هو أن شهية الناس للأخبار المفبركة ازدادت بشكل كبير في السنتين الماضيتين، انعكست تأثيراتها المتشعبة على الجانب الاجتماعي والأمني والسياسي وحتى الاقتصادي²، خاصة بالجزائر في السنوات الأخيرة، وهو ما يستدعي تجنّد أكثر وأكبر من قبل ممثلي قيادي الجمعيات الشبانية لدحض كل هذه الأكاذيب والشائعات من خلال استغلال مواقع التواصل الاجتماعي وتفعيل مختلف الآليات والأساليب التي من شأنها الوصول إلى المستخدم ثم تنويره بالحقيقة وتوجيهه وجهة صحيحة.

الجموع	التنوع الثقافي والسياسي للبلد			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	41	102	151	التكرار	نوع	النوع
74,6%	10,4%	25,9%	38,3%	%		
100	7	44	49	التكرار	نوع	النوع
25,4%	1,8%	11,2%	12,4%	%		
394	48	146	200	التكرار	النوع	النوع
100,0%	12,2%	37,1%	50,8%	%		

الجدول رقم (46): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع

التواصل الاجتماعي بسبب التنوع الثقافي والسياسي للبلد.

¹عواج سامية ، مرجع سبق ذكره، ص175.

² عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الأخبار المفبركة و تأثيراتها في تشكيل الرأي العام، مقال منشور في موقع صدى المجتمع المدني (SADA) عن مصدر مركز الجزيرة للدراسات، ص05.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناء على التنوع الثقافي والسياسي للبلد بنسبة قدرت بـ 50,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 200 مفردة، منها نسبة 38,3% ذكور و12,4% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف والتزمت "الحياد" بنسبة قدرت بـ 37,1% أي ما يمثل أفراد العينة البالغ 146 مفردة، منها نسبة 25,9% ذكور و11,2% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب التنوع الثقافي والسياسي للبلد بنسبة قدرت بـ 12,2% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 48 مفردة، منها نسبة 10,4% ذكور و1,8% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه البيانات، يتضح بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت نصف أفراد العينة (50,8%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه حقا صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة بسبب العائق المقترح والمتمثل في التنوع الثقافي والسياسي للبلد مقارنة ممثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق واعترضت عن مواجهة أي صعوبة أو تحدي يخص هذا المقترح، بنسبة متدنية قدرت بـ 12,2% فقط، في حين فضل ما يفوق ثلث قياديي الجمعيات الشبانية (37,1%) الحياد من خلال عدم إبداء أي موقف حيال هذا العائق المقترح. فمن هنا يتبين بأن هناك نوع من الإقرار الصريح من قبل قياديي الجمعيات الشبانية على أنهم يواجهون صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل التنوع الثقافي والسياسي الذي تتميز به الجزائر، ومن هنا يمكن القول بأنه لا يمكن أبدا لأي أحد أن ينكر ذلك التنوع الثقافي الذي حبيت به الجزائر، بحكم اتساع المساحة والتنوع الجغرافي وعمق التاريخ وتعدد الحضارات ما جعلها أكثر الدول تنوعا إثنيا وثقافيا خاصة في المغرب العربي أو مقارنة بالدول الجارة تونس والمغرب، فهذا التنوع المحمود أدى حقيقة إلى شيوع وانتشار الثقافة الشعبية وقيمتها العلمية والحضارية والتاريخية والسياسية، لينعكس بذلك إلى بروز خارطة ثقافية وسياسية جديدة منذ تبني التعددية الحزبية والإعلامية سنة 1989، نتج عنها في الحقيقة العديد من الصراعات الإيديولوجية سرعان ما تحولت إلى صراع دموي أدخل البلد في حرب أهلية دامت أكثر من 10 سنوات راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين، هذه الضريبة التي دفعتها الجزائر أدركت من خلالها الحكومات المتعاقبة فيما بعد بأن الثقافة والتنوع السياسي هو لبنة مهمة في تحقيق التعايش واللحمة الاجتماعية ومقاومة التطرف والانغلاق ومن ثم انعكاسها على الإنعاش الاقتصادي وتطور البلد

واستقراره، إن هذا التوجه سمح بولادة عدد ضخم من الجمعيات بمختلف أشكالها الثقافية، الشبانية، الرياضية، العلمية، السياحية، الخيرية والتطوعية... الخ، كما سمح بتأسيس أحزاب سياسية تنوعت أفكارها وإيديولوجياتها من مختلف التيارات والمرجعيات الوطنية والإسلامية والعلمانية، أين سعت الأولى (الجمعيات ومثليها) كأحد السبل والدعامات المعول عليها في رسم استراتيجية متكاملة نابغة عن حس مدني ووعي ثقافي وفي حدود أهدافها إلى استحداث وتنظيم العديد من النشاطات المثمنة للبعد المواطني لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ الهوية وتحقيق التنمية الثقافية والسياسية المنشودة، مستخدمة جميع الوسائل الممكنة منها وسائل الإعلام والاتصال الجديد بمختلف أدواته وتطبيقاته على رأسها استخدام واستغلال مواقع التواصل الاجتماعي التي بقدر ما سهّلت المهمة لدى العديد من الجمعيات الشبانية ومثليها في نشر ثقافة المواطنة التي تؤمن بالتنوع الثقافي والسياسي كبعدين أساسيين للحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها، إلا أن خصائصها ومميزاتها من سرعة النشر والتواصل وفتح المجال لصناعة المحتوى أو المضامين لأي كان شكّل ولا زال يُشكّل تحدي وعائق بالنسبة للجمعيات ومثليها في ظل نشر الإشاعات والأكاذيب وفبركة الأخبار لزرع الفتنة ونشر خطاب الكراهية في الجزائر، من قبل بعض المكونات المجتمعية ذات الأفكار اليمينية واليسارية المتطرفة المتشددة بإيعاز من جهات داخلية وخارجية، حاولت في العديد من المرات زعزعة استقرار الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة بعد الحراك 22 فيفري 2019، من خلال زرع بذور الفتنة في مختلف المجالات السياسية (مقاطعة الانتخابات والتشويش على إجراءات من بعض الأحزاب العلمانية ومثليهم) والثقافية (ترويج بعض الأفكار تمس الوحدة مثل: التحريض على رفع راية جديدة تمثل الأمازيغ أو بلاد القبائل) والاقتصادية والاجتماعية (مثل نشر الأكاذيب حول ندرة بعض المواد الغذائية الأساسية) والأمنية (مثل الحرق المتعمد للغابات)، ومن هنا يتبين بأن تبنى سياسة التنوع الثقافي والسياسي ونجاحها في الواقع إلى أبعد حد بشكل عام وفي الجزائر بالخصوص مرهون أولاً بحسن استغلال واستثمار كل ما من شأنه أن يحفظ هذا التنوع في شقه الإيجابي من خلال بعث إصلاحات حقيقية واقعية وملموسة من قبل الحكومة أو السلطة منها فتح الآفاق للحركة الجمعوية بشكل خاص، باعتبارها صاحبة هذا الدور والاختصاص وذلك من خلال مساعدتها ومساندتها مالياً أو مادياً وقانونياً مع الاعتراف بنسبة من الاستقلالية والحرية التي تجعلها تبتدع وتستثمر في هذا المجال باعتباره صمام أمان للدولة واستقرارها، فالتنوع الثقافي داخل المجتمع الواحد هو وجهان وله أهمية بمكان، قد يؤدي إلى التطور والازدهار وقد يؤدي هذا التنوع على خلق فجوة وهوى بين أفراد المجتمع الواحد خاصة في ظل استخدام أدوات الإعلام الجديد

والانفتاح الذي أحدثته إلى زعزعة الاستقرار ووحدة الدولة¹، وهو ما يتطلب اليوم التعامل مع هذا التحدي بكل حذر وحكمة في الواقع وعبر المواقع من قبل مختلف مكونات المجتمع خاصة السلطة والمجتمع المدني باعتبارهما صاحبا هذا الدور بالدرجة الأولى.

المجموع	نشر المعلومات بشكل مناسب (بشكل متقطع)			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	26	63	205	التكرار	المرتب	النوع
74,6%	6,6%	16,0%	52,0%	%		
100	13	26	61	التكرار	المرتب	النوع
25,4%	3,3%	6,6%	15,5%	%		
394	39	89	266	التكرار	المرتب	النوع
100,0%	9,9%	22,6%	67,5%	%		

الجدول رقم (47): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي النشر المناسب (بشكل متقطع) للمعلومات ومختلف المضامين ذات الصلة بثقافة المواطنة وأبعادها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي النشر المناسب (بشكل متقطع) للمعلومات ومختلف المضامين ذات الصلة بثقافة المواطنة وأبعادها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة قدرت بـ 67,5% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 266 مفردة، منها نسبة 52,0% ذكور و 15,5% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف والتزمت "الحياد" بنسبة قدرت بـ 22,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 89 مفردة، منها نسبة 16,0% ذكور و 6,6% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي يخص النشر المناسب (بشكل متقطع) للمعلومات ومختلف المضامين ذات الصلة بثقافة المواطنة وأبعادها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة قدرت بـ 9,9% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 39 مفردة، منها نسبة 6,6% ذكور و 3,3% إناث.

¹ يسمينة صدوقي، مظاهر ونتائج التنوع الثقافي في الجزائر، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع 04، الجزائر، 2018، ص 191.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه المعطيات، يتضح بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة كبيرة تجاوزت ثلثي أفراد العينة (67,5%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر المعلومات والمضامين ذات الصلة بثقافة المواطنة بشكل مناسباتي من قبل أعضائها ومختلف شرائح المستخدمين عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بعدد ممثلي الجمعيات الشبانية القليل والمحدود الذين لم يوافقوا واعترضوا عن مواجهة أي صعوبة أو تحدي يخص هذا العائق المقترح بنسبة متدنية قدرت بـ 9,9% فقط (خمس أفراد العينة)، في حين فضّل أقل من ربع أفراد العينة (22,6%) من ممثلي وقياديي الجمعيات الشبانية الحياد حيال هذا العائق المقترح.

فمن خلال قراءتنا المتعمقة والمتعمنة لهذه البيانات والمعطيات يتبين بأن هناك إقرار كبير جدا وصریح من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية على أنهم يواجهون صعوبة وتحدي في نشر المعلومات والمضامين ذات العلاقة بثقافة المواطنة بشكل مناسباتي أو غير دائم من قبل أعضائها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يفترض في هذا الشأن بأن العدد الضخم للجمعيات المصرح من طرف السلطات لا يعكس تواجده في الميدان سواء على الواقع أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهو ما يثبت بأن الجمعيات الناشطة والفاعلة عددها قليل جدا مقارنة بالجمعيات الغير الفاعلة والتي تنشط بشكل موسمي أو مناسباتي بناء على عدة عوامل منها أولانقص الإمكانيات المادية والمالية، إضافة إلى إحصاء العديد من الجمعيات الشبانية التي تحوز على اعتماد ولكنها في الواقع هي متوقفة عن النشاط لظروف معينة، دون أن ننسى بأن التركيبة البشرية لمعظم الجمعيات الشبانية هم أعضاء من ذوي الدخل المحدود (طلبة، جامعيين، بطالين، موظفين عاديين...) لديهم عادات ونمط وتيرة نشاط معتدلة بحكم ظروفهم الاجتماعية التي تختلف من عضو إلى آخر حالت دون تحقيق المنتظر منهم من نشاط مستمر ونشر دائم فيما يتعلق بنشر مضامين ذات العلاقة بالمواطنة وأبعادها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المسؤوليات العائلية خاصة المرأة الموظفة التي لديها عدة التزامات، المسؤوليات الوظيفية، العجز والمرض وتغيير الإقامة... وغيرها من الظروف، هذا ويبقى النشاط المتقطع أو الموسمي أيضا مرتبط بطبيعة تأسيس الجمعية في بداية الأمر والتي لا تحتم بالتركيبة البشرية ونوعيتها وظروفها ومستواها، بحيث يكون همها الأول والوحيد في بداية الأمر مرتبط بالتحصيل على الاعتماد فقط وعند التحصيل عليه تجد نفسها أمام عدد قليل من الأعضاء الناشطين معظمهم من المكتب التنفيذي للجمعية الذين بطبيعة الحال سيواجهون العديد من الصعوبات والتحديات فيما بعد تنعكس على نشاطهم في الواقع ونشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن واقع العديد من الجمعيات التي حاولت تغيير بعض الأعضاء أو استبدالهم بأخرين لضخ دماء جديدة وضمن استمرارية نشاط الجمعية، اصطدمت بالعديد من الإجراءات الإدارية التي حالت دون تغيير أو

استبدال الأعضاء الجدد إلى غاية مرور خمس سنوات وهي مدة انتهاء عمر اعتماد الجمعية التي تتطلب التجديد يتبع تقريبا نفس إجراءات التأسيس، كما يعتبر تبعية العديد من الجمعيات وارتباطها في أحضان السلطة عائقا للنشاط الدائم والنشر المستمر للمضامين المواطانية، بحكم أنها تعتمد كثيرا على السلطة في مجال التمويل وبالتالي يبقى نشاطها بهذه الوتيرة الموسمية يظهر فقط لدعم ومباركة بعض القرارات وإنجاح المناسبات الانتخابية وغيرها، وهو ما يعكس واقع الجمعيات في الجزائر حين قيّمه فيصل لكحل إحدى مقالاته المعنونة بـ " أثر مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع الجزائري المعاصر " سنة 2017 على أن الجمعيات مازالت تفقد الحيوية والنشاط والتطور والتكيف مع التغيرات والتحويلات الحاصلة، مقارنة بالحركة الجمعوية في الدول العربية الشقيقة والمجاورة مثل مصر واليمن والأردن ولبنان، ولعل السبب في ذلك هو افتقادها لآليات التفاعل الاجتماعي، وفقدانها للإمكانيات الحضارية والخبرات اللازمة في هذا الشأن، وقلة الجمعيات الفاعلة والناشطة بشكل مستمر، فالكثرة المعلنة لعدد الجمعيات في الجزائر غير صحيحة، فهناك الكثير والعديد من الجمعيات التي تأسست ولكنها لم تنشط أصلا، وهناك العديد من الجمعيات التي انقطعت عن النشاط ولم يتخذ قرارا بعد بلجها، وهناك العديد من الجمعيات ذات نشاط مناسباتي تسير بخطوات متناقلة¹.

المجموع	التغيرات الدورية في الهيئات المسيرة لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	42	93	159	التكرار	نوعية	كمية
74,6%	10,7%	23,6%	40,4%	%		
100	7	33	60	التكرار	نوعية	كمية
25,4%	1,8%	8,4%	15,2%	%		
394	49	126	219	التكرار	نوعية	كمية
100,0%	12,4%	32,0%	55,6%	%		

الجدول رقم (48): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب التغيرات الدورية الحاصلة على مستوى الهيئات المسيرة لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني.

¹ فيصل لكحل، مرجع سبق ذكره، ص 220-221.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بناء على التغيرات الدورية الحاصلة على مستوى الهيئات المسيرة لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني بنسبة قدرت بـ 55,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 219 مفردة، منها نسبة 40,4% ذكور و 15,2% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف والتزمت "الحياد" بنسبة قدرت بـ 32,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 126 مفردة، منها نسبة 23,6% ذكور و 8,4% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" في إيجابتها أو موقفها على مواجهة صعوبة في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب نفس المقترح بنسبة قدرت بـ 12,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 49 مفردة، منها نسبة 10,7% ذكور و 1,8% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه المعطيات، يتبين بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت نصف أفراد العينة (55,6%) عبّرت عن موقفها بأنها تواجه حقيقة صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب التغيرات الدورية الحاصلة على مستوى الهيئات المسيرة لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني مقارنة بعدد قياديي الجمعيات الشبانية المحدود والتي لم توافق واعترضت عن مواجهة أي صعوبات وتحديات في هذا الموضوع المقترح، بنسبة متدنية قدرت بـ (12,4%)، في حين فضّل ما يقارب ثلث ممثلي الجمعيات الشبانية الحياد من خلال عدم إبداء أي موقف بنسبة قدرت بـ 32,0%.

فمن هنا يتضح بأن هناك اعتراف من قبل قياديي الجمعيات الشبانية على أن عامل التغيير الدوري في الهيئات المسيرة لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني له أثر سلبي على نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويشكل لديها تحدي، باعتبار أن هذه التغيرات التي تمس القاعدة والقيادة في كل مرة بقدر ما هو محمود في التداول على قيادة الجمعية إلا أنه من جانب آخر يُشكل نوع من عدم استقرار الجمعية في تركيبها البشرية، خاصة عند مغادرة القيادة الناشطة والفاعلة والمتمرسمة والتحاق قيادة جديدة قد تأخذ مدة زمنية معينة قصيرة أو طويلة حتى تتكيف مع الوضع الجديد بالنسبة لها، فالواقع كشف بأن نشاط العديد من الجمعيات هو مرتبط ببعض الفاعلين فيها وهم قلة قليلة، باعتبار أن مغادرتهم أو انسحابهم الإرادي أو اللإرادي لظروف معينة قد يؤثر في الجمعية ككل، هذا وثبت في الواقع بأن هناك حالات كثيرة من الجمعيات تزعزع استقرارها واستمرارها فتوقفت أو تم حلها بسبب صراعات داخلية وهناك من تراجع نشاطها بسبب استقالة رئيسها أو أحد أبرز قياديينها خاصة المكلفين بمسؤولية ثقيلة فيها مثل

العضو المكلف بالإدارة والمالية أو الكاتب العام للجمعية أو القائم بالاتصال مثلا، خاصة في ظل ما يتميز به العمل فيها من تقديم خدمات دون مقابل أو ربح أي بشكل مجاني وتطوعي، لينعكس ذلك أيضا على النشاط الافتراضي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث نجد العديد من الصفحات الخاصة بالجمعية إن وجدت والعديد من الصفحات المفتوحة باسم رئيس الجمعية أو أحد القائم بالاتصال فيها من القيادة الجمعية أو أحد أعضائها قد تتوقف فجأة عن النشر دون سابق إشعار بحجة اعتبار أن الصفحة هي ملك للقيادي أو العضو المنسحب والمستقبل أو أنها مفتوحة باسمه وحسابه الشخصي وهذا بعد مدة زمنية طويلة تم فيها بناء قاعدة من المتابعين المستخدمين من مختلف المكونات تعودوا على التفاعل مع محتوياتها ومضامينها ذات الصلة بثقافة المواطنة وأبعادها، وهو ما ينتج عنه نوع من تحطيم جسر الثقة المبني بين هذه الجمعيات أو ممثلها وبين متابعيها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فيضطر القائمين على الجمعية بفتح موقع الكتروني قد يستغرق مدة طويلة من أجل إعادة الثقة من قبل جمهورها هذا إن بقيت موجودة، كما أن العديد من الجمعيات قد تستغرق وقتا كبيرا في إجراءات تأسيس الجمعية وتحديد اعتمادها مما يخلق نوع من الهوة بين مرحلة نشاط في مدة معينة وأخرى يجعلها تغيب عن الكثير من الأحداث والمناسبات المهمة تدخل متابعيها أو مستخدمي صفحاتها والمتفاعلين معها في حيرة مما يؤثر على قاعدتها من الجمهور في الواقع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعليه فإنه فمن هذا المنطلق يمكن القول بأن الجمعيات لا يمكنها أن تنهض ما لم تهتم بطرائق ونتائج التدبير في العمل على ضمان سيرورة واستمرارية النشاط والعطاء، وما لم تلجأ لخدمات الموارد البشرية التي تشكل منها وما لم تتبنى قيم القرب والفاعلية والجودة في التدبير والعمل، حيث أثبت في هذا السياق الباحث قاسمي إبراهيم في خلاصة مقاله النظري بعنوان: "سوسيولوجيا التنظيمات الاجتماعية" سنة 2022 بأن الجمعيات والتنظيمات المختلفة التي تريد تحقيق الفاعلية في ممارستها وجب عليها أن تسيّر في نفس الوقت طموحات ومشاريع أعضائها الفاعلين، وأن تأخذ بعين الاعتبار العوائق التي تفرضها عليها وظيفتها كفضاء اجتماعي بالدرجة الأولى وكفاعل ثقافي ثم ككيان اقتصادي لا يستطيع الاستمرارية بدون موارد وتمويلات وصولا إلى كونه كيان استراتيجي يراهن ويناور ويفاوض من أجل الحفاظ على كينونته واثبات وجوده في الحياة الاجتماعية، فهذه الكيانات المجتمعة هي التي تشكل وتنتج في النهاية بنية الفعل الجمعي وممارسته¹.

¹ إبراهيم قاسمي، سوسيولوجيا التنظيمات الجمعية، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، ع 02، الجزائر 2022، ص 325.

المجموع	أولوية اهتمام الجمهور المستخدم بالظروف المعيشية والاجتماعية نتيجة تراجع القدرة الشرائية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	28	69	197	التكرار	نوع	الجنس
74,6%	7,1%	17,5%	50,0%	%		
100	13	24	63	التكرار	وقت	الوقت
25,4%	3,3%	6,1%	16,0%	%		
394	41	93	260	التكرار	موقف	الموقف
100,0%	10,4%	23,6%	66,0%	%		

الجدول رقم (49): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب أولوية اهتمام الجمهور المستخدم بالظروف المعيشية والاجتماعية نتيجة تراجع القدرة الشرائية (خاصة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيراتها السلبية).

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى أفراد العينة التي وافقت "موافق" بأنها تواجه صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة بسبب اهتمام الجمهور المستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي بالظروف المعيشية والاجتماعية نتيجة تراجع القدرة الشرائية والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بنسبة قدرت بـ 66,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 260 مفردة، منها نسبة 50,0% ذكور و 16,0% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي موقف والتزمت "الحياد" اتجاه هذا العائق المقترح بنسبة قدرت بـ 23,6% أي

ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 93 مفردة، منها نسبة 17,5% ذكور و 6,1% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة ونسبة أقل وأدنى فقد سُجلت لدى أفراد العينة التي عبّرت عن موقفها بعدم الموافقة "اعترضت" في اعتبار نفس التحدي المقترح والمطروح عائقا في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة قدرت بـ 10,4% أيما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 41 مفردة، منها نسبة 7,1% ذكور و 3,3% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه البيانات الأولية، يتضح بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية أي ما يمثل ثلثي أفراد العينة بنسبة قدرت بـ (66,0%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب العائق المقترح والمتمثل في أولوية اهتمام الجمهور المستخدم بالظروف المعيشية والاجتماعية نتيجة تراجع القدرة الشرائية وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق ونفت مواجهة أي صعوبة أو تحدي يخص هذا العائق المقترح، بنسبة متدنية قدرت بـ (10,4%) فقط، في حين فضّل ما يقارب ربع قياديي الجمعيات الشبانية أي بنسبة (23,6%) الحياد في موقفها حيال هذا المقترح المطروح كعائق.

وبالتالي فإنه من خلال قراءتنا المتعمقة لهذه البيانات والمعطيات السالفة الذكر يتبين بأن هناك إقرار كبير وصریح من قبل قياديي الجمعيات الشبانية على أنهم يواجهون حقا صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل اهتمام الجمهور المستخدم وانشغالهم بالظروف المعيشية والاجتماعية كأولوية خاصة مع غلاء المعيشة وتدني القدرة الشرائية لعوامل متعددة من بينها الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعرفها العالم خاصة بعد وباء كورونا، فسلوك المواطنة في أي مجتمع حقيقة مرتبط بتلازم الحق والواجب، بحيث أن القيام بهذا الأخير من مختلف مكونات المجتمع كسلوك سواء في الواقع أو مواقع التواصل الاجتماعي له صلة مباشرة بمجموعة من الحقوق التي وجب أن يتمتع بها الفرد أذناها توفير ظروف معيشية مقبولة كالحق في ضمان الغذاء اليومي الكامل للمواطن والرعاية الصحية وحق العمل والسكن والتعليم ثم تحسين الظروف المعيشية في مختلف مجالات الحياة الأخرى كخطوة ثانية من بينها الحقوق السياسية والثقافية (ضمان الحريات، التعددية الفكرية والحزبية والإعلامية والمشاركة السياسية في صنع القرار من خلال الترشح والانتخاب والوصول إلى مراكز السلطة المختلفة وتبني التشاركية في تسيير الشأن العام... الخ)، وبالتالي فإن تراجع هذه الحقوق أثر بطبيعة الحال على سلوك المواطنة، فنتج عن ذلك مواطنة سلبية خاصة في دول العالم الثالث من بينها الجزائر التي تعيش في السنوات الأخيرة بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والتحول التي شهدتها في الآونة الأخيرة ظروف معيشية صعبة أثّرت بشكل مباشر وغير مباشر على وجود

الفكر المواطن يفني الواقع وعبر المواقع، فما إن خرجت من محنة سياسية صعبة جدا حتى دخلت محنة اجتماعية واقتصادية نتج عنها غلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية أدى تقريبا إلى اختفاء حتى الطبقة المتوسطة التي تعتبر صمام الأمان في استقرار أي مجتمع، وهوما انعكس عنه نوع من تراجع سلوك المواطنة في الواقع من خلال عدم الاهتمام بمختلف الأنشطة ذات العلاقة بالمواطنة وأبعادها والتي تسعى السلطة إلى إعادة إحيائها باتخاذ العديد من الإجراءات الاستباقية لتحسين القدرة الشرائية ومحاولات التحكم في الوضع أو بتدخل مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها بهدف إنمائها من خلال محاولات عدة تضمنت تقريب المسافة بين الحاكم والمحكوم وزرع الثقة حفاظا على الوحدة والاستقرار، وعليه فإن هذه الأوضاع وأخرى ولدت نوع من السخط وعدم الرضا من قبل طبقة كبيرة جدا من المواطنين نتج عنه تبني المواطنة السلبية كصورة في الواقع، والتي سرعان ما برزت بشكل جلي عبر مواقع التواصل الاجتماعي أين ترجم المواطن سلوكه وسخطه في هذا الفضاء الافتراضي من خلال عدم الاهتمام وعدم التفاعل مع ما تنشره السلطة من تطمينات و ضمانات أو ما تنشره مؤسسات المجتمع المدني لإعادة الثقة بين طرفي العقد الاجتماعي (الحاكم والمحكوم) ومن بينها الجمعيات وممثليها التي وجدت نوع من الصعوبة في الوصول إلى المواطن لتبليغ رسالتها وأهدافها أو توسيع حركتها ونشاطها في ظل سخط المواطن على غلاء المعيشة وتراجع القدرة الشرائية وتدهور الأوضاع الاجتماعية بشكل عام، فالمساس بمعيشة المواطن وتراجع القدرة الشرائية وتأثيره بشكل سلبي على سلوك المواطنة خاصة في فترة السنوات الأخيرة اعتبر عائقا في العديد من المجتمعات الدولية حتى بالنسبة للدول التي تتبنى الديمقراطية أو الدول المتقدمة والغنية التي عبّر مواطنيها مؤخرا عن سخطهم بطريقة غير حضارية (تخطيم الممتلكات، والمشادات بين المواطنين والشرطة ...) والدليل على ذلك خروج العديد من الفرنسيين إلى الشوارع والتعبير عن غضبهم بطرق غير حضارية احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في البلاد.

المجموع	ضعف التربية الإعلامية لدى الناشئة وعدم تكيف المنظومة التربوية والتعليمية مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة			العبارة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	19	67	208	التكرار	نساء	الجنس
74,6%	4,8%	17,0%	52,8%	%		
100	11	15	74	التكرار	رجال	
25,4%	2,8%	3,8%	18,8%	%		
394	30	82	282	التكرار	الجنس	الذكور
100,0%	7,6%	20,8%	71,6%	%		

الجدول رقم (50): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف التربية الإعلامية لدى الناشئة وعدم تكيف المنظومة التربوية والتعليمية مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى أفراد العينة التي وافقت "موافق" بأنها تواجه صعوبة وتحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف التربية الإعلامية لدى الناشئة وعدم تكيف المنظومة التربوية والتعليمية مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة بنسبة قدرت بـ 71,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 282 مفردة، منها نسبة 52,8% ذكور و 18,8% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل موقف أفراد العينة التي التزمت "الحيد" اتجاه هذا العائق المقترح بنسبة قدرت بـ 20,8% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 82 مفردة، منها نسبة 17,0% ذكور و 3,8% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى أفراد العينة التي عبّرت عن موقفها بعدم الموافقة "اعترضت" على اعتبار نفس التحدي المقترح والمطروح عائقا في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة قدرت بـ 7,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 32 مفردة، منها نسبة 4,8% ذكور و 2,8% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه البيانات، يتضح بأن أغلبية قياديي الجمعيات الشبانية وبنسبة ما يفوق ثلثي أفراد العينة (71,6%) كأعلى نسبة سُجلت في هذا الموقف مقارنة بالعوائق المقترحة سابقا عبّرت عن رأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف التربية الإعلامية لدى الناشئة وعدم تكيف المنظومة التربوية والتعليمية مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق ونفت مواجهة أي صعوبة أو تحدي يخص هذا العائق المقترح بنسبة تُعتبر هي الأقل والأدنى بالنسبة لهذا الموقف مقارنة بالعوائق المقترحة سابقا والتي قدرت بـ (7,6%) فقط، في حين قرّر خمس قياديي الجمعيات الشبانية (20,8%) الحياد في موقفهم حيال هذا العائق المقترح أو المطروح.

وبالتالي بناء على كل هذه المعطيات فإن هذا العائق في الحقيقة لا يُشكّل اليوم تحدياً بالنسبة للمؤسسات المجتمع المدني فقط بل أصبح هاجساً يؤرق العديد من المجتمعات ودولاً بكامل أركانها خاصة منها التي شهدت نوع من التأخر والتثاقل لأسباب وعوامل متعددة في الانحراط ضمن تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف القطاعات والمجالات، خاصة منها مجال التربية الإعلامية التي تُشكّل وسيلة واعدة لخلق مشاركين مطلعين ومفكرين وفاعلين في مجتمع ديمقراطي باعتبارها مجموعة المبادئ والمعارف التي يكتسبها الفرد من وسائل في مواجهة التقدم والعشوائية الإعلامية، والتعريف بالأسلوب الصحيح للتعامل معها في ظل بروز وسائل إعلام واتصال وأدوات وتطبيقات جديدة ومتطورة، حيث يؤكد في هذا السياق، الباحث والعالم " أنطوني جيدنز" **antonygiddens** بأننا حقاً نشهد مرحلة أو محطة من محطات تطور " الاتصال الإلكتروني" أو العولمة، وهي مرحلة لها ثقافتها الخاصة، وتلك الثقافة تختلف عما سبقها من الأشكال الثقافية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، فهي مرحلة غير مسبوقة من مراحل التغيير الثقافي والاجتماعي والتوصلي الذي تشهده مجتمعات الحداثة وما بعد الحداثة، بحيث تتم عملية إنتاج الثقافة بسرعة فائقة لا يكاد يستوعبها الأفراد، وبطريقة لا تترك لديهم وقتاً كافياً للتكيف معها، ما إن يبدءوا التكيف مع نمط معين حتى يجدوا أنفسهم يواجهون نمط آخر جديد، ومن هنا يمكن القول بأن وسائل الإعلام الجديدة ومخرجاتها وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي، قد أحدثت تغييرات جوهرية في بنية العلاقات الاجتماعية في مختلف المجتمعات، حيث أصبحت تشكل هذه الوسائل عصب الحياة، وتتحكم في الشؤون الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية¹، لذا يجب أن يستدرك هذا التأخر في استخدام هذه

¹ أمل عبد الفتاح شمس، التنشئة على المواطنة في ظل التحديات الإقليمية والدولية " بحث في عينة من النشء"، مجلة كلية التربية الجزء 03، ع 25، جامعة عين شمس، مصر، 2019، ص 71، ص 72.

التكنولوجيا من قبل مختلف مؤسسات المجتمع مهما كان نوع وهدف نشاطها خداماتي أو ربحي أو تطوعي وبالخصوص المؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى منها الأسرة والمسجد والمدارس القرآنية ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات ونقابات وأحزاب... الخ في التكيف الفوري والسريع واستغلال واستثمار وسائل الإعلام الجديدة بمختلف أدواتها وتطبيقاتها وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي لتمكين الأفراد من استخدام مهارات التربية الإعلامية بما يحقق لهم الفهم الصحيح لمضامين وسائل الإعلام الرقمية والطرق التي تعمل بها، ليس من باب اعتبارها مشروع دفاع فقط، بل مشروع تمكين يتمثل هدفه في حماية الأفراد من المخاطر التي استحدثتها وسائل الإعلام وكذلك إعداد الأفراد لفهم الثقافة الإعلامية بشكل عام تساهم في ترسيخ ونشر ثقافة المواطنة. هذا وقد لاحظنا أيضا بأنه لا يوجد أي فروق ذات دلالة في تعبير عن موقف أفراد العينة المتاحة بخصوص مواجهة صعوبة أو تحدي هذا المقترح أو الموضوع يعزى لمتغير الجنس أو النوع.

المجموع	غياب عاملي التحفيز والتشجيع لمنظمات المجتمع المدني وممثليه			العبرة		
	غير موافق	محايد	موافق	متغير النوع		
294	18	43	233	التكرار	نساء	الجنس
74,6%	4,6%	10,9%	59,1%	%		
100	4	20	76	التكرار	رجال	الجنس
25,4%	1,0%	5,1%	19,3%	%		
394	22	63	309	التكرار	الجنس	الجنس
100,0%	5,6%	16,0%	78,4%	%		

الجدول رقم (51): توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب غياب عاملي التحفيز والتشجيع لمختلف منظمات المجتمع المدني وممثليها.

يلاحظ من الجدول أعلاه، بأن المرتبة الأولى وكأعلى نسبة سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي وافقت "موافق" على مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب غياب عاملي التحفيز والتشجيع لمختلف منظمات المجتمع المدني بنسبة قدرت بـ 78,4% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 309 مفردة، منها نسبة 59,1% ذكور و19,3% إناث، تلتها في المرتبة الثانية وبنسبة أقل رأي واتجاه أفراد العينة التي لم تبدي أي

موقف والتزمت "الحياد" بنسبة قدرت بـ 16,0% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 63 مفردة، منها نسبة 10,9% ذكور و 5,1% إناث، أما المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة أقل وأدنى فقد سُجّلت لدى رأي واتجاه أفراد العينة التي لم توافق "اعترضت" على مواجهة أي صعوبة أو تحدي في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب نفس المقترح المطروح كعائق بنسبة قدرت بـ 5,6% أي ما يمثل عدد أفراد العينة البالغ 22 مفردة، منها نسبة 4,6% ذكور و 1,0% إناث.

وعليه فإنه من خلال تحليل هذه البيانات، يتضح بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة كبيرة جدا قاربت 80% (هي النسبة الأعلى مقارنة بالعوائق المقترحة السابقة) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه حقا صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة بسبب العائق المقترح والمتمثل في غياب عاملي التحفيز والتشجيع لمختلف منظمات المجتمع المدني مقارنة بمثلي الجمعيات الشبانية التي لم توافق واعترضت عن مواجهة أي صعوبة أو تحدي يخص نفس هذا المقترح المطروح (بنسبة هي الأدنى مقارنة بالعوائق المقترحة السابقة) قدرت بـ 5,6% فقط، في حين فضّل ربع قياديي الجمعيات الشبانية 16,0% الحياد (كأدنى نسبة سُجّلت أيضا في هذا الموقف مقارنة بالعوائق المقترحة أو المطروحة سابقا) من خلال عدم إبداء أي موقف حيال هذا العائق المقترح.

فبناء على تحليل هذه المعطيات يتبين لنا أن أغلب الجمعيات الشبانية وممثليها تفتقد إلى عاملي التحفيز والتشجيع من قبل السلطة بل وحتى من قبل بعض الجهات الفاعلة في المجتمع مقابل ما تقدمه من عمل وجهد لتحقيق أهدافها السامية والساعية إلى ترسيخ ثقافة المواطنة في المجتمع باستغلال كل القنوات التي تسهل العملية، فالجمعيات بشكل عام لازالت تعاني من بعض الاكراهات خاصة على المستوى المحلي في جانب التأسيس أو تجديد الجمعية، فالبرغم من التوصيات السلطة والحكومة حول تسهيل الإجراءات للحصول على الاعتماد أو الترخيص بالنشاط لازال هناك نوع من الاكراهات تواجه الفاعلين والراغبين في دخول مضمار العمل الجماعي مثل تعدد الوثائق الواجب استيفائها وتعقيد مساطر التأسيس من خلال المدة الزمنية التي قد تطول أكثر من سنة بين إيداع الملف والحصول على الترخيص أو الاعتماد، أما من جانب آخر فمؤشرات غياب التحفيز والتشجيع تتضح من خلال حرمان العديد من الجمعيات الفاعلة والناشطة من الدعم المالي أو ضعفه مقابل نشاطها النوعي والمكثف طيلة السنة خاصة في ظل تداخل العمل السياسي بالعمل الجماعي الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في إقصاء أو استثناء بعض فعاليات والجمعيات من الاستفادة من بعض الحقوق خاصة منها الدعم المالي والتكوين والمرافقة لاعتبارات تتعلق بالانتماء السياسي، أو لاعتبارات أخرى كتفضيل الجمعيات الرياضية مثلا مقارنة

بالجمعيات الثقافية أو الشبانية، هذا ويبقى العمل الجمعي في الجزائر رغم أهميته الكبيرة كمؤسسة فاعلة في المجتمع يواجه تحديات قد تقلل من عزيمة ممثليه وتسجل تراجعاً في قاعدة منخرطيه ومتابعيه وداعميه، فالكثير من الجمعيات الفاعلة والنشطة تعاني التهميش وعدم الاعتراف بما تقدمه من عمل جمعي راقى خاصة من قبل السلطة التي لا تثمن الجهد الجبار الذي تبذله الجمعيات وممثليها في الكثير من المحطات والأزمات، مما انعكس عنه نوع من التراجع في العمل الميداني للحركة الجمعوية، فبالرغم من العدد الكبير والهائل للجمعيات المعتمدة في الجزائر مقارنة بالدول الغربية والعربية المجاورة إلا أن عدد الجمعيات الفاعلة في الجزائر اليوم هو قليل جداً يعكس نوع من التذمر والتوقف عن النشاط الجمعي من قبل العديد من الجمعيات وممثليها والتقصير في ممارسة العمل الجمعي للكثير من الأعضاء والقياديين، في ظل عدم تمكينهم من المشاركة في تسيير الشأن العام وصناعة القرار وعدم تثمين نشاطهم وقلة الاهتمام ببرامجهم ومشاريعهم، وهو خلق نوع من الفجوة وعدم توافر الثقة وفي بعض الأحيان انعدامها تماماً بين الجمعيات والجهات الرسمية في الواقع انعكست أيضاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء يوضح أكثر هذه العلاقة الغير مأسسة، وهو ما لا يشجع مستقبلاً في هيكله مجتمع مدني قوي وقادر على فرض وجوده كي يتمكن من لعب الشريك وقوة اقتراح ضرورية تسمح بضبط موازين القوى وتوترها على المستوى المحلي والوطني باعتبارها وسيلة وأداة مثلى للقضاء على الممارسات الاحتكارية وعلى خلق فرص إرساء ثقافة جديدة ثقافة المواطنة والحكم الراشد وثقافة الديمقراطية الحققة¹.

¹ عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وأفاق، مجلة إنسانيات، 2005، الجزائر، ص38.

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة:

أولاً: مناقشة نتائج السؤال الأول: ما عادات وأنماط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من

قبل ممثلي الجمعيات الشبابية؟

1. أظهرت نتائج الدراسة بأن أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداماً من قبل أفراد العينة هو موقع الفيس بوك بنسبة قدرت بـ 58,3%.

2. توصلت نتائج الدراسة أيضاً بأن هناك عدد معتبر من أفراد العينة تستخدم مواقع تواصل اجتماعي أخرى إلى جانب موقع الفيس بوك بنسب أقل جاءت وفق الترتيب التالي: موقع اليوتيوب بنسبة 20,5% وموقع الواتساب بنسبة قدرت بـ 15,0%، ثم موقع تويتر بنسبة 6,2%.

3. كشفت نتائج الدراسة بأن أكثر الأجهزة الإلكترونية استخداماً من قبل أفراد العينة للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي هو جهاز الهاتف الذكي بنسبة قدرت بـ 61,4%.

4. أوضحت نتائج الدراسة أيضاً بأن هناك عدد معتبر من أفراد العينة تستخدم أجهزة الكترونية أخرى للولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي بنسب أقل جاءت وفقاً للترتيب التالي: جهاز الكمبيوتر المحمول بنسبة 17,0% وجهاز الكمبيوتر المكتبي بنسبة 16,5%، وجهاز اللوح الإلكتروني بنسبة 5,2%.

5. بينت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي منذ مدة تزيد عن الخمس سنوات بنسبة قدرت بـ 65,0%.

6. كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي يومياً بمعدل من ساعة إلى ساعتين بنسبة قدرت بـ 50,5%.

7. أوضحت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة حريصة جداً على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة بنسبة قدرت بـ 65,2%.

8. كشفت نتائج الدراسة أن الأغلبية الساحقة لأفراد العينة تستخدم حسابها الشخصي (الموقع أو الصفحة الخاصة) لنشر ثقافة المواطنة بنسبة قدرت بـ 86,0%.

9. كشفت نتائج الدراسة أن الهدف الأول من استخدام أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي هو نشر المعلومات وعرض المحتوى المرتبط بالمواطنة بمختلف الأشكال بنسبة قدرت بـ 22,0%، مع عدم تسجيل تباين كبير في النسب بين هذا الهدف والأهداف الأخرى.

نتائج الدراسة

10. كشفت نتائج الدراسة بأن أغلبية أفراد العينة الموجودة قي قيادة الجمعيات الشبانية هم ذكور خاصة في الفئة العمرية من 31 سنة إلى غاية 40 سنة .

11. كشفت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة من الذكور يتمتعون بخبرة كبيرة في قيادة الحركة الجمعوية مقارنة بالإناث.

✚ ثانيا:مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما مدى استخدام ممثلي الجمعيات الشبانية لمواقع التواصل الاجتماعي واستغلالها في نشر ثقافة المواطنة؟

12. بينت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة "أحيانا" لنشر ثقافة المواطنة بنسبة قدرت بـ51,3%.

13. توصلت نتائج الدراسة أن نسبة عالية من أفراد العينة تستغل مواقع التواصل الاجتماعي بمستوى نوعا ما فعال (مقبول) في نشر ثقافة المواطنة بنسبة قدرت بـ48,7%.

14. كشفت نتائج الدراسة أن نسبة أفراد العينة التي لا تستغل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة هي (شبه منعدمة)حيث بلغت 06 أفراد من العينة الإجمالية أي بنسبة قدرت بـ1,5% فقط.

15. كشفت نتائج الدراسة أن السبب الأول في عدم الاستغلال الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة من قبل أفراد العينة هو عدم اهتمامهم كثيرا بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة قدرت بـ36,1%.

✚ ثالثا:مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما هي الآليات والأساليب التواصلية المعتمدة والمنتهجة من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية لنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ؟

16. كشفت نتائج الدراسة أن نشر ومشاركة الصور هي الآلية والأسلوب المعتمد وبالدرجة الأولى من قبل أفراد العينة لنشر ومشاركة مضامين مختلف أبعاد وأنماط ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة قدرت بـ25,4%.

17. أوضحت نتائج الدراسة أن آلية وأسلوب نشر ومشاركة الرسائل الكتابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي هي المعتمدة بالدرجة الثانية من قبل أفراد العينة لنشر ثقافة المواطنة بنسبة قدرت بـ22,8% والتي كانت مقارنة لنسبة لآلية نشر ومشاركة الصور باعتبار أن الآليتان أو الأسلوبان يستخدمان في الغالب بشكل لصيق في مجال النشر، ليلها من حيث الترتيب وعلى التوالي اعتماد أسلوبا وآليتا التعليق ونشر مشاركة الفيديو بنسبة متقاربة جدا قدرت بـ15,4% في آلية التعليق و14,8% في اعتماد آلية نشر ومشاركة الفيديو.

نتائج الدراسة

18. أوضحت نتائج الدراسة أيضا أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تستبعد وتتغاضى عن اعتماد أساليب وآليات أخرى مهمة في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي منها آلية وأسلوب المحادثة الكتابية، المحادثة المرئية والمسموعة والمحادثة الشفهية، حيث سجّلت بها نسبة ضعيفة في مجال الاستخدام والاستغلال.

19. كشفت نتائج الدراسة بأن الأغلبية الساحقة لأفراد العينة (نسبة عالية جدا) أجابت بأنها تعتبر نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي هو امتداد للنشاط الواقعي بنسبة قدرت بـ 79,9%.

20. كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة (نسبة عالية) تعتبر وتقيم الآليات والأساليب المستخدمة من قبلها في توعية وتحسيس الآخر لنشر ثقافة المواطنة بأنها "غير كافية" بنسبة قدرت بـ 69,8%.

رابعاً: مناقشة نتائج السؤال الرابع: ما هي جوانب ومواضيع ثقافة المواطنة المركز عليها في النشر

عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل قياديي الجمعيات الشبانية؟

21. أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة ومعتبرة من أفراد العينة (أي ما يقارب نصف أفراد العينة) تنشر موضوع الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون وضمان الحريات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 46,7%.

22. أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن نسبة كبيرة ومعتبرة من أفراد العينة تنشر موضوع تحفيز الشباب على المشاركة السياسية (الترشح، الانتخاب...) عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 42,6%.

23. أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك فروق احصائية بين الجنسين لصالح الذكور في نشر موضوع تحفيز الشباب على المشاركة السياسية (الترشح، الانتخاب...) عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

24. كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة تنشر موضوع ثقافة الحوار بين الحاكم والمحكوم وحل النزاعات بالطرق السلمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 54,6%.

25. أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة ومعتبرة من أفراد العينة (أي ما يقارب نصف أفراد العينة) تنشر ثقافة التعبير الحر وتقديم المقترحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بصفة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 46,7%.

26. كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة تنشر ثقافة الاعتزاز والانتماء للوطن واحترام سيادة الوطنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 58,4%.

نتائج الدراسة

27. توصلت نتائج الدراسة بأن أغلبية أفراد العينة تنشر ثقافة المواطنة في بعدها السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة مقبولة.
28. كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة (نسبة عالية) تنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية والتفرقة والتعصب عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 61,4%.
29. بينت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة (نسبة عالية) حريصة على نشر ثقافة تغليب المصلحة الوطنية (تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة) عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة مئوية قدرت بـ 60,4%.
30. كشفت نتائج الدراسة أيضا أن أغلبية أفراد العينة (نسبة عالية) حريصة على نشر ثقافة تنمية مشاعر حب الوطن والوفاء للثوابت والمقدسات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 63,2%.
31. أوضحت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة (نسبة عالية) حريصة على نشر موضوع ثقافة ترسيخ مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 60,9%.
32. كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة (نسبة عالية) أيضا حريصة على نشر موضوع غرس ثقافة التطوع في جميع مجالات الحياة (خاصة في فترة الأزمات) بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 62,7%.
33. توصلت نتائج الدراسة بأن أغلبية أفراد العينة وبنسب عالية حريصة جدا على نشر ثقافة المواطنة في جوانبها الاجتماعية (بعدها الاجتماعي) عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة.
34. أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة ومعتبرة من أفراد العينة تنشر ثقافة ترقية الاستثمار من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الصناعة والفلاحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة بنسبة قدرت بـ 43,7%.
35. أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة ومعتبرة من أفراد العينة تنشر موضوع تشجيع المواطن على تأسيس المشاريع المتعلقة بالابتكار والمجال الصناعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 40,9% قاربت جدا فئة أفراد العينة التي تنشر بوتيرة معتدلة بنسبة قدرت بـ 39,6%.
36. بينت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة حريصة على نشر كل ما يتعلق بموضوع توجيه المواطن نحو المكسب الحلال وتشجيعه على الإنفاق (الزكاة، الصدقات...) عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 53,0%.

نتائج الدراسة

37. بينت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة حريصة على نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة مستمرة ودائمة قدرت بـ 56,6%.
38. أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة ومعتبرة من أفراد العينة تنشر موضوع ترويج السياحة الداخلية للوطن من أجل جلب العملة الصعبة (نشر صور وفيديو..). عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة معتدلة بنسبة قدرت بـ 40,9%.
39. توصلت نتائج الدراسة بأن وتيرة نشر ثقافة المواطنة في جوانبها الاقتصادية (بعدها الاقتصادي) عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أفراد العينة قد تميزت بالاعتدال (متوسط).
40. أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة ومعتبرة من أفراد العينة تنشر موضوع ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر عبر مواقع التواصل بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 42,4% والتي قاربت فئة أفراد العينة التي تنشر بوتيرة معتدلة بنسبة قدرت بـ 39,6%.
41. أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك فروق إحصائية بين الجنسين لصالح الإناث في نشر موضوع ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
42. بينت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة حريصة على نشر موضوع تنمية الثقافة المعرفية وتشجيع البحث العلمي وطلب العلم عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة قدرت بـ 53,6%.
43. أوضحت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة حريصة على نشر موضوع ثقافة الحفاظ على اللغة والعادات والتقاليد والهوية الوطنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 54,6%.
44. كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة حريصة على نشر كل ما يتعلق بموضوع التراث الوطني والتعريف بتاريخ البلد عبر مواقع التواصل الاجتماعي بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 57,9%.
45. كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية أفراد العينة حريصة على نشر ثقافة البيئة ونظافة المحيط بوتيرة دائمة ومستمرة بنسبة قدرت بـ 59,6%.
46. توصلت نتائج الدراسة بأن أغلبية أفراد العينة حريصة وبوتيرة دائمة على نشر ثقافة المواطنة في جوانبها الثقافية (بعدها الثقافي) عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
47. توصلت نتائج الدراسة بأن أفراد العينة حريصة جدا وبوتيرة دائمة على نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في بُعديها الاجتماعي بالدرجة الأولى ثم الثقافي بالدرجة الثانية، تليها وتيرة النشر المقبول في بعدها السياسي ثم وتيرة النشر المعتدل في بعدها الاقتصادي.

نتائج الدراسة

- ✚ **خامسا: مناقشة نتائج السؤال الخامس:** ما الصعوبات والتحديات التي تواجه ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟
- 48.** بينت نتائج الدراسة بأن أغلبية أفراد العينة عبّرت عن موقفها بأنها حقيقة تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب غياب الدعم السياسي والمالي للمجتمع المدني ومثليه بنسبة قدرت بـ 57,9%.
- 49.** أوضحت نتائج الدراسة بأن أغلبية أفراد العينة وافقت على أنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف منظمات وهيئات المجتمع المدني ومثليه وتراجعها بنسبة قدرت بـ 59,4%.
- 50.** بينت نتائج الدراسة بأن نسبة كبيرة من ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة لم تبلغ نصف أفراد العينة (45,2%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني ومثليه) ، هذا وأوضحت نتائج الدراسة بأن موقف الحياد عند الإناث من هذا العائق المطروح سجّل النسبة الأعلى مقارنة بالذكور والتي قدرت بـ 12,4% ثم تلتها بعد ذلك موقفهن بالموافقة على مواجهة صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر كمواقع التواصل الاجتماعي بسبب نفس العائق المقترح بنسبة قدرت بـ 10,2%.
- 51.** أوضحت نتائج الدراسة بأن أغلبية قياديي الجمعيات الشبانية وبنسبة كبيرة قاربت ثلثي أفراد العينة (64,2%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب عائق ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة.
- 52.** بينت نتائج الدراسة بأن أغلبية قياديي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت نصف أفراد العينة (57,6%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني ومثليه.
- 53.** أوضحت نتائج الدراسة بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت ثلثي أفراد العينة (70,6%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة بسبب هذا عائق وتحدي تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الأخبار الكاذبة والشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

نتائج الدراسة

54. أوضحت نتائج الدراسة بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت نصف أفراد العينة (50,8%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه حقا صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة بسبب التنوع الثقافي والسياسي للبلد.

55. أوضحت نتائج الدراسة بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة كبيرة تجاوزت ثلثي أفراد العينة (67,5%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر المعلومات والمضامين ذات الصلة بثقافة المواطنة بشكل مناسب من قبل أعضائها ومختلف شرائح المستخدمين عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

56. بينت نتائج الدراسة بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة تجاوزت نصف أفراد العينة (55,6%) عبّرت عن موقفها بأنها تواجه حقيقة صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب التغيرات الدورية الحاصلة على مستوى الهيئات المسيرة لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني.

57. أوضحت نتائج الدراسة بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية أي ما يمثل ثلثي أفراد العينة بنسبة قدرت بـ(66,0%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب أولوية اهتمام الجمهور المستخدم بالظروف المعيشية والاجتماعية نتيجة تراجع القدرة الشرائية وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

58. كشفت نتائج الدراسة بأن نسبة عالية من أفراد العينة أي ما يفوق ثلثي العينة (71,6%) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه حقا صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف التربية الإعلامية لدى الناشئة وعدم تكيف المنظومة التربوية والتعليمية مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة.

59. كشفت نتائج الدراسة أيضا بأن أغلبية ممثلي الجمعيات الشبانية وبنسبة عالية جدا قاربت 80% (بنسبة هي الأعلى مقارنة بالعوائق المقترحة السابقة) عبّرت عن موقفها ورأيها بأنها تواجه حقا صعوبات وتحديات في نشر ثقافة المواطنة بسبب غياب عاملي التحفيز والتشجيع لمختلف منظمات المجتمع المدني.

🚩 تحقق فرضيات الدراسة من عدمه:

- الفرضية الأولى: يركز قياديي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس على آليتي الصور والنص المكتوب في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- بناء على النتائج المتحصل عليها تأكد تحقق الفرضية التي انطلق منها الباحث في دراسته وذلك من خلال ما تبين واتضح في اعتماد قياديي الجمعيات الشبانية على آليتي الصور والنص المكتوب في نشر ثقافة

نتائج الدراسة

المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث كشفت نتائج الدراسة أن نشر ومشاركة الصور هي الآلية والأسلوب المعتمد وبالدرجة الأولى بنسبة قدرت بـ 25,4% ثم تلتها آلية وأسلوب اعتماد نشر ومشاركة الرسائل الكتابية (النص المكتوب) بالدرجة الثانية بنسبة قدرت بـ 22,8%، وهما نسبتين متقاربتين باعتبار أن الآليتان أو الأسلوبان يستخدمان في الغالب بشكل لصيق في مجال النشر من قبل مختلف المكونات المستخدمة لمواقع التواصل الاجتماعي خاصة منها التي تمثل مؤسسة معينة سواء كانت ربحية أو خدمتية أو تطوعية، ليلها من حيث الترتيب وعلى التوالي اعتماد أسلوب وآليتي التعليق ونشر ومشاركة الفيديو بنسبة متقاربة جدا قدرت بـ 15,4% في آلية التعليق و 14,8% في اعتماد آلية نشر ومشاركة الفيديو، في حين تم تسجيل نسبة ضعيفة في مجال اعتماد الأساليب والآليات الأخرى من قبل أفراد العينة والمتمثلة في المحادثة الكتابية، المحادثة المرئية والمسموعة والمحادثة الشفهية.

- الفرضية الثانية : يهتم ممثلي الجمعيات الشبانية لولاية سيدي بلعباس بنشر مواضيع ثقافة المواطنة الاجتماعية بشكل كبير وبوتيرة دائمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بالمواضيع السياسية.

- من خلال النتائج المتحصل عليها نؤكد صحة هذه الفرضية التي انطلق منها الباحث في بداية هذه الدراسة، وذلك بناء على اهتمام وحرص أغلبية أفراد العينة بنشر ثقافة المواطنة الاجتماعية بشكل كبير وبوتيرة دائمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أين تم تسجيل نسبة عالية في جميع المواضيع المطروحة أو المقترحة في هذا الجانب مقارنة بالمواضيع السياسية التي شهدت وتيرة نشر أقل وصفت بالمقبولة، حيث أوضحت نتائج الدراسة في مجال نشر ثقافة المواطنة في بعدها الاجتماعي نسبة مرتفعة في مختلف المواضيع، أين تم تسجيل نسبة عالية في وتيرة النشر الدائم لموضوع نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية والتفرقة والتعصب بنسبة قدرت بـ 61,4%، ونشر ثقافة تغليب المصلحة الوطنية (تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة) بنسبة قدرت بـ 60,4%، ثم نشر موضوع ثقافة تنمية مشاعر حب الوطن والوفاء للثوابت والمقدسات بنسبة قدرت بـ 63,2% ونشر موضوع ثقافة ترسيخ مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع بنسبة قدرت بـ 60,9%، ثم نشر موضوع غرس ثقافة التطوع في جميع مجالات الحياة (خاصة في فترة الأزمات) بنسبة قدرت بـ 62,7%.

أما المواضيع السياسية فقد تميزت بالتقارب الكبير بين نسب النشر الدائم والمعتدل (المقبول)، ففي موضوع نشر الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون وضمن الحريات فقد تم تسجيل نسبة وتيرة نشر دائمة لم تتجاوز نصف أفراد العينة قدرت بـ 46,7%، أما موضوع تحفيز الشباب على المشاركة السياسية

نتائج الدراسة

(الترشح، الانتخاب...) فقد تم تسجيل به نسبة أقل في وتيرة النشر الدائم قدرت بـ42,6%، يليه نشر موضوع ثقافة الحوار بين الحاكم والمحكوم وحل النزاعات بالطرق السلمية من قبل أفراد العينة بنسبة مئوية قدرت بـ54,6%، أما نشر ثقافة التعبير الحر وتقديم المقترحات فقد تم تسجيل نسبة نشر دائم لم تتجاوز نصف أفراد العينة قدرت بـ46,7%. أما الموضوع الأخير المطروح على أفراد العينة والمتمثل في نشر ثقافة الاعتزاز والانتماء للوطن واحترام السيادة الوطنية فقد حضي بنوع من الحرص في النشر الدائم بنسبة قدرت بـ58,4%.

خاتمة

خاتمة

خاتمة:

مما سبق، يتبين لنا بأن المواطنة هي سيرورة من النضالات، وثمره جهود متواصلة لا تقوم على جهة معينة أو شخص أو مؤسسة بحد ذاتها، وإنما تقوم وتنهض بناء على تضافر كل جهود المجتمع بمختلف مكوناته، ولعل أبرز هذه المكونات التي لازالت تعول عليها الدولة في بناء مجتمع حضاري راقى ومواطني هي مؤسسة المجتمع المدني، التي حاولت في مختلف المحطات التاريخية استعمال مختلف الأدوات والوسائل التي قد تسهل عليها مهمتها لوضع بصمتها ولمستها بتقديم قيمة مضافة لتحقيق العديد من أهدافها السامية من بينها نشر ثقافة المواطنة، ففي محطاتها الأولى اعتمدت على التنسيق مع مختلف المؤسسات الكلاسيكية (الأسرة ، المدرسة ...) لإبلاغ العديد من رسائلها، ولكن بظهور وسائل الإعلام الجماهيرية في بداية القرن العشرين توجهت أنظارها نحو استعمال هذه الوسائل بناء على تأثيراتها القوية للوصول إلى عدد وقاعدة جماهيرية كبيرة، فحققت بعض من مؤسسات المجتمع المدني المحسوبة على السلطة خاصة في دول العالم الثالث أهدافها فيما اصطدمت الكثير منها بنوع من العراقيل التي حالت دون إبلاغ رسائلها، بحكم أن هذه الوسائل كانت محتكرة من قبل السلطة التي يرجع لها القرار النهائي فيما يمرر ولا يمرر عبر هذه الوسائل من معلومات وأخبار، ليُحكم على هذه المحطة بأن السلطة استغلت هذه الوسائل الإعلامية في جانبها التقليدي لعقود من الزمن لنشر ثقافة المواطنة المزيفة، والتي ركزت على حث ومطالبة المواطن في ضرورة القيام بالواجب والالتزامات دون أن تراعي أدنى حقوقه في العيش الكريم، ولكن بفضل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتسارع شهدت البشرية في العقد الأخير من القرن الماضي محطة تاريخية تواصلية لا مثيل لها، صحّحت العديد من المفاهيم من بينها عودة بناء مفهوم المواطنة الحقيقي الذي تبنته مؤسسات المجتمع المدني من خلال استخدام أدوات وتطبيقات الإعلام الجديد، عبر استغلال مختلف القنوات الحديثة والمعاصرة أبرزها مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها آلية تواصلية جديدة فرضتها التحولات والتعامل بها من قبل جيل رقمي يقضي معظم أوقاته في فضاء افتراضي، فمعيار مدى بلوغ دولة ما

خاتمة

إلى ديمقراطية مواطنانية حقيقية اليوم مرتبط بمدى مرافعة مجتمعها المدني للقضايا الوطنية في الميدان (الواقع) وعبر هذا الفضاء الافتراضي (اللاواقع) كجدار دفاع حصين ومتمين، فالدور المسؤول والخطير للمجتمع المدني اليوم يكمن في مساندة كل هذه المتغيرات، لأن المطلوب منه كمؤسسة مجتمع مدني فاعلة وفعالة هو ترقية دوره من خلال التكيف مع البيئة المواطنة التي تفرض عليه اليوم الانفتاح والخروج من دائرة الانغلاق والروتين، خاصة في مثل هذه الظروف الراهنة والتحويلات لمواكبة الأحداث والتغيرات والتحديات، وبالتالي الانتقال من نموذج إلى نموذج حوكمة آخر مبني على الرقمنة أي بناء مجتمع معلوماتي رقمي واعي، خاصة في ظل ما تواجهه المجتمعات اليوم من مخاطر سببرانية التي لا تعترف بالحدود ولا بالسيادة ولا بالهوية ولا بالأمن القومي، فالواقع اليوم يفرض على هذه الجمعيات تغيير استراتيجيتها للمرافعة عن قضايا الوطن من خلال بناء ثقافة مجتمع الكتروني مبنية على تثقيف المواطن وتحسيسه، وخلق جيل يتكيف مع هذا الواقع، ثم الانتقال إلى ترقية أدائه الذي يتطلب منه التركيز على الاحترافية والحكامة في تسيير شؤونه تكون مبنية على رؤية ومجموعة من الأهداف تتجسد في شكل مشروع تعمل على تحقيق نتائجه وفق مخطط مدروس، وهو ما ينعكس على ضمان وتحقيق الاستمرارية في النشاط والعطاء، فعلى هذا الأساس تبقى آليات تثقيف المجتمع المدني ومختلف مؤسساته خاصة الجمعيات بالتحول الرقمي وترقية نشاطه المواطني بالدرجة الأولى اليوم مرتبط بتحقيق مجموعة من التوصيات استشفها الباحث من نتائج الدراسة المتوصل إليها والتي تمثلت فيما يلي:

- ضرورة إعداد قيادات وكفاءات واعية داخل هذه المؤسسة تمتلك القدرة على مجابهة هذه المعطيات الجديدة والرهانات وكل ما يهدد التنمية من خلال التأهيل والتكوين وصناعة القيادة الجموعية القادرة على المرافعة عن القضايا الوطنية لتصبح بمثابة معالم ومرجعية ترافق الجيل الرقمي أو جيل المنصات.

خاتمة

- التركيز على مسألة التربية الإعلامية الرقمية للأجيال الصاعدة لحمايتها من كل تلوث فكري باعتبار مؤسسة المجتمع المدني مؤسسة تنشئة اجتماعية يكمن دورها في ظل هذه التحولات والتغيرات مواكبة الأحداث لتسطير برامج تربوية إعلامية وتحويلها وفقا لكل متغير جديد أو طارئ.

- ضرورة ضبط مسألة تمويل الجمعيات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني وفقا لمعايير النشاط والاستمرارية والحكامة في التسيير المالي حتى نضمن نوع ما استقلالها المالي وعدم ميولها إلى الجماعات الأخرى التي قد تستغلها لمصالح ضيقة.

- التركيز على مسألة الاحتكاك والاندماج بين مختلف الجمعيات الفاعلة (تجميعات كبرى) لتبادل الخبرات وتكوين جدار دفاعي حصين بالدرجة الأولى لمواجهة مخاطر الفضاء السبيرياني.

- ضرورة انخراط الجامعة كفاعل أساسي ومساهم في صناعة مجتمع مدني مواطني راقعي باعتبارها معنية بهذا التحول، حيث يكمن دورها في ترقية مجال البحث في هذا المجال وإعداد الأجيال وتوجيهها نحو هذه المؤسسة العريقة ومرافقتها وتكوينها مع تبني سياسة الانفتاح الاجتماعي والثقافي مع مختلف مؤسساتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً:

● القواميس والمعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، مجلد الثالث، إعداد يوسف خياط، دار لسان العرب، لبنان-بيروت.
2. ابن منظور، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 2014.
3. المنجد في اللغة والإعلام: منشورات دار المشرق، بيروت، الطبعة الـ29، 1986.
4. اللقاني، أحمد حسن، والجمال، علي أحمد. معجم المصطلحات التربوية المعروفة في المناهج وطرق التدريس. عالم الكتب، القاهرة- مصر، 2003.
5. إبراهيم السامرائي، المعجم الوجيز في مصطلحات الإعلام، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1999.
6. محمد الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، دط.

● الكتب بالعربية:

1. أحمد المالكي، من أجل تصورات جديدة للمواطنة في المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة الدولية 2012.
2. أحمد خليل محمود، مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.
3. أرامود كيه نايار، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الالكترونية، 2019.
4. إسماعيل عبد الفتاح، تحديات الإعلام التربوي العربي، المصري للنشر والتوزيع، 2011.
5. إعلاميات وحضارة (مجموعة مؤلفين)، دار الكتاب اللبناني، 1994.
6. إيمان منصور أحمد، الرأي العام وقياساته، دار المصرية اللبنانية، 2017.
7. أحمد محمود مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية-دراسة تحليلية نقدية-، مركز البحوث والدراسات، 1435هـ.
8. أماني قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية 2000-2015، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مصر.
9. باعثمان عبد القادر، البيئة الرقمية قراءة سوسيوثقافية، دار المثقف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
10. برامود كيه نايار، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الالكترونية، 2019.
11. بول مهاليلديس، بنجامين تيفنين، التربية الإعلامية: كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية.
12. جاك لاكلو، مفهوم المواطنة في الفلسفة السياسية، دار الكتاب اللبناني، 1997.
13. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، 1982.
14. حسين علي الفلاجي، الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014.
15. دلالة على أحمد حسين، المواطنة والاتصال في العصر الرقمي، دار الكتاب اللبناني، 2009.
16. رتيح البارزاني، المجتمع المدني والديمقراطية في الوطن الكردي، مؤسسة النوفل للثقافة والفنون، 2015.
17. شاكر عبد الكريم فاضل، ثقافة المواطنة: مفهومها - شروطها الموضوعية، مجلة العلوم القانونية والسياسية (عدد خاص)، 2017.
18. صابر حارص، الاتصال الإعلامي وتحديث المجتمع العربي، العربي للنشر والتوزيع، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

19. عادل مصطفى نبيل، الإعلام والمواطنة في مصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011.
20. عادل يوسف إسماعيل، الإعلام والمواطنة في عصر الانترنت، دار الحمد للنشر والتوزيع، 2012.
21. عبد الحليم خالد، المواطنة والإعلام في الوطن العربي، مركز الإعلام العربي، 2007.
22. عبد الفتاح إسماعيل، تحديات الإعلام التربوي العربي، المصري للنشر والتوزيع، 2011.
23. عبد الله محمد بن بخت صفرار، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة من وجهة نظر الشباب الجامعي العماني، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الشرق الأوسط.
24. علي حجازي إبراهيم، التكامل بين الإعلام التقليدي والجديد، دار المعتر للنشر والتوزيع، 2017.
25. علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
26. علي محمد عبد الحسن، الإعلام والمواطنة في الوطن العربي، دار الشروق، 2010.
27. علي محمد حسين، مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي، المكتب الثقافي العربي، 2008.
28. علي مصطفى عبد الرزاق، الإعلام والمواطنة في العالم العربي، دار المناهج، 2009.
29. علي يوسف ناصر، المواطنة والإعلام في الوطن العربي، دار الكتاب اللبناني، 2006.
30. عماد صيام، المواطنة (الموسوعة السياسية للشباب)، نخبضة مصر للطباعة والنشر، 2007.
31. فتيحة معتوق، المواطنة (الموسوعة السياسية للشباب)، نخبضة مصر للطباعة والنشر، 2007.
32. مجد هاشم الهاشمي، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، دار المناهج، 2005.
33. محمد العمر، الانترنت والمجتمع، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2020.
34. محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية-دراسة تحليلية نقدية-، مركز البحوث والدراسات، 2007.
35. محمد أحمد براوي، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا، 2007.
36. محمد خليل محمود، مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.
37. محمد نصير حميد، مفهوم المواطنة في الفلسفة والقانون والسياسة، دار الكتاب اللبناني، 2013.
38. محمود محمد علي، مفهوم المواطنة في العلوم الاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.
39. مصطفى محمد عبد الرزاق، مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي، دار الكتاب اللبناني، 2011.
40. معاذ سعيد زين الدين، المواطنة في العالم العربي: مفهومها وتطورها، دار المناهج، 2009.
41. نبيل صموئيل، هاني عياد، المواطنة التحديات والطموحات في الدولة الحديثة، المكتبة الأكاديمية، 2008.
42. أميمه أحمد رمضان، العمل الصحفي في عصر الإعلام الجديد، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
43. إيهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
44. حسن السوداني ومحمد منصور، شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على جمهور المتلقين، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، عمان، 2016.
45. حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة - مصر 1998.
46. حمدي بشير، ظاهرة الإعلام الاجتماعي، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014.
47. خالد يوسف المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية، دار النفائس للنشر، الأردن، 2013.
48. ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، إشراقات للنشر والتوزيع، السعودية 2003.

قائمة المصادر والمراجع

49. ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه وإجراءاته، بيت الأفكار الدولية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
50. سعد سلمان المشهداني وفراس حمود العبيدي، مواقع التواصل الاجتماعي وخصائص البيئة الإعلامية الجديدة، دار مجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
51. سعد سلمان المشهداني، مناهج البحث الإعلامي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة و الجمهورية اللبنانية، 2017.
52. سلسلة الدراسات والتقارير لجمعية المعارف الإسلامية الثقافية، الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي: دراسة في استلاب الاستقلال الفكري والثقافي للناشطين والمستخدمين، إعداد مركز المعارف للدراسات الثقافية، 2020.
53. طه احمد الزبيدي مجموعة باحثين آخرون، الإعلام الجديد و القيم الاجتماعية، مداخلات من وقائع المؤتمر العلمي الدولي الخامس لجمعية البصيرة للبحوث و التطوير الإعلامي وكلية العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2019.
54. عبد الباسط سلمان، عولمة القنوات الفضائية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2005.
55. عزي عبد الرحمن، دراسات في نظريات الاتصال نحو فكر إعلامي حضاري متميز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
56. علي خليل شقرة، الإعلام الجديد (شبكات التواصل الاجتماعي)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
57. علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية: صناعة الإنسان و المواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية - ناشرون، لبنان، 2017.
58. علي عبد الفتاح علي، نظريات الاتصال والإعلام الحديثة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
59. غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني و أزمة المجتمع العربي مكتبة جزيرة الورد، ط3، القاهرة - مصر -، 2010.
60. ليلي أحمد جرار، الفيسبوك والشباب العربي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
61. ماهر أبو المعاطي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار تكنوماشين للطباعة، القاهرة - مصر، 1988.
62. ماهر عودة الشمايلة وآخرون، الإعلام الرقمي الجديد، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
63. مبارك وليد، المفهوم المعاصر للمواطنة، دار دمشق، سوريا.
64. محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني و الدولة المدنية " دراسة تحليلية نقدية "، مركز البحوث والدراسات - مجلة البيان -، المملكة العربية السعودية - الرياض -، 1435 هـ.
65. محمد الأمين أحمد عبد مرزوق، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، 2020.
66. مورييس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ط2، دار القصة للنشر، الجزائر ، 2006.
67. نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي ، أكاديمية طيبة ، مصر.
68. وائل مبارك خضر فضل الله، أثر الفيس بوك على المجتمع، مدونة شمس النهضة، السودان، 2010.
69. وليد عبد اللطيف النصف، سلبيات وإيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي، جريدة القبس الإلكتروني، الكويت، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

● المقالات العلمية :

1. ابتهاج عبد الله سراج شعيب، إسهامات وسائل التواصل الاجتماعي في بناء ثقافة التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بجامعة طيبة، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 16، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 116.
2. إبراهيم سعيد فتح الله وآخرون، دور الإعلام الجديد في تعزيز أنماط المواطنة في إقليم كردستان العراق - دراسة مسحية على الكوادر الحزبية، مجلة الجامعة، 2019، ص 187.
3. إبراهيم سعيد فتح الله، جوان جلال الدين محي الدين وكاوه عز الدين عبد الرحمن، "دور الإعلام الجديد في تعزيز أنماط المواطنة في إقليم كردستان العراق - دراسة مسحية على الكوادر الحزبية، مجلة جامعة رابارين، العراق، 2019.
4. إبراهيم قاسمي، سوسيولوجيا التنظيمات الجموعية، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022.
5. إبراهيم قلواز، غربي محمد، دور شبكات التواصل الاجتماعي في صناعة قيم المواطنة، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، مج 03، ع 06، الجزائر، 2018.
6. إبراهيمي أسماء، "العلاقة بين الثقافة والهوية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المسيلة - الجزائر، جوان 2018.
7. أبو العزم محمد عبد الظاهر، دور الإعلام في مواجهة قضية المواطنة، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 22، ع 02، مصر، 2022.
8. أبو العزم محمد عبد الظاهر، دور الإعلام في مواجهة قضية المواطنة، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 22 ن ع 02، جامعة بورسعيد، مصر، 2022.
9. أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج 24، ع 02، 2008.
10. أحمد فرحات، عمار عون، المجتمع المدني (الجمعيات) ودوره في تنمية روح المواطنة عند الشباب، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع 06، الجزائر، 2018.
11. أحمد محيي خلف، الإعلام الجديد وتأثيره على بعض القيم الاجتماعية السياسية في الوطن العربي : رؤية تحليلية، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، مج 02، ع 01 و 02، مصر، 2020.
12. أسامة بن غازي زين المدني، استخدام الإعلام الجديد في نشر مفهوم التربية الإعلامية لدى الشباب الجامعي، المجلة المصرية لبحوث الأعلام، ع 68، مصر .
13. أمال غنو، مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التغيير السياسي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج 35، ع 03، الجزائر، 2021.
14. أمل عبد الفتاح شمس، التنشئة على المواطنة في ظل التحديات الإقليمية والدولية" بحث في عينة من النشء"، مجلة كلية التربية - جامعة عين شمس-، الجزء 03، ع 25، مصر، 2019.
15. أمل عبد الفتاح شمس، التنشئة على المواطنة في ظل التحديات الإقليمية والدولية" بحث في عينة من النشء"، مجلة كلية التربية - جامعة عين شمس-، 2019.
16. أمينة حلال، منظمات المجتمع المدني : آلية لترسيخ قيم المواطنة، حوليات جامعة الجزائر، مج 35، ع 01، الجزائر، 2021.

قائمة المصادر والمراجع

17. الدهشان جمال، الفويهي هزاع، المواطنة الرقمية مدخلا لمساعدة أبنائنا على الحياة في العصر الرقمي، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر، 2015.
18. انتصار محمد السيد سالم، تأثيرات وسائل الإعلام الجديد على معارف واتجاهات الشباب (دراسة تحليلية نقدية للدراسات الإعلامية في الفترة 2014-2019)، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، جامعة الزقازيق، مصر، 2021.
19. أنظر المادة 02 من قانون 06-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 هو الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، ع 02 بتاريخ 15 يناير 2012.
20. إيمان عكروف، الشباب وقيم المواطنة مفاهيمها وأبعادها في المجتمع، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 12، ع 01، الجزائر، 2021.
21. بارة سمير، تأثير المواطنة الافتراضية في ظل شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية العربية: مقارنة لفهم العلاقة بين البناء والترهل، مجلة العلوم الإنسانية، ع 30، الجزائر، 2018.
22. برهان غليون، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي (العوامل الداخلية والخارجية)، مجلة نقد، ع 07، الجزائر، 1994.
23. بلخير آسية، المواطنة في زمن الفضاءات المفتوحة تجاذبات الولاء بين المحلي والمعولم، مجلة البحوث والدراسات، مج 15، ع 01، الجزائر، 2018.
24. بلقاسم سهلي، الإعلام الرقمي الجديد: بين المثالية الذكية ومتغيرات الواقع، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، 2021.
25. بن بوحه أحمد، المواطنة والمصلحة العامة في الدولة الحديثة - العقد الاجتماعي عند روسو نموذجاً-، مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، ع 02، الجزائر، 2017.
26. بن بوحه أحمد، "المواطنة والمصلحة العامة في الدولة الحديثة" العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو نموذجاً". مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، ع 02، الجزائر، 2017.
27. بوخدونيصبيحة، زوقايمونية، التربية على المواطنة الرقمية و تطبيقاتها في المناهج المدرسية، مجلة السراج في التربية و قضايا المجتمع، ع 08، جامعة لونيبي علي -البليدة- الجزائر، 2018.
28. بوزيان راضية، آليات تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، ع 30، الجزائر، 2018.
29. بوعزة عبد الرؤوف، ممارسة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2019.
30. جديدي روضة، "عياشي عبد الله، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كمدخل لتعزيز ثقافة المواطنة، مجلة السراج في التربية والمجتمع، الجزائر، جوان 2018.
31. جميلة أوشن، كرم بلقاسمي، الاستخدامات الاجتماعية للثقافة الرقمية لدى الشباب -مقاربة سوسيواتصالية، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 07، ع 02، الجزائر، 2019.
32. جهيدة ركاش، دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة في الوطن العربي، مجلة المعيار، ع 16، الجزائر، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

33. جواق سمير، سؤال المواطنة في العصر الوسيط بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، مجلة آفاق للعلوم، مج 06، ع 03، الجزائر، 2021.
34. جيدور حاج بشير، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 15، الجزائر، 2016.
35. حاج عبو شرفاوي، الطاوس علي، إشكالية المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع 06، الجزائر، 2017.
36. حامي حسان، المجتمع المدني وبناء مجتمع المواطنة: التحديات والمعوقات، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، ع 01، الجزائر، 2015.
37. حسان حضري، عمار زعبي، المواطنة في التشريع الجزائري، أبعاد المفهوم وإشكالات تطبيقه، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج 06، ع 02، الجزائر، 2020.
38. حسن ربحي مهدي، الوعي بالمواطنة الرقمية لدى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي و علاقته ببعض المتغيرات، المجلة الدولية لنظم إدارة التعلم، فلسطين، 2018.
39. حمدي أحمد عمر، المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة في ظل عقد اجتماعي جديد، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج 09، ع 01، الجزائر، 2020.
40. حيدر فالخ زايد ونور كريم ياسر، دور مواقع التواصل الاجتماعي في بناء مواقف طلبة الجامعة، مجلة الدراسات الإعلامية، برلين، 2018.
41. الخال إبراهيم بن عمر عبد الرحمان قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، مج 02، ع 03، الجزائر، 2021.
42. خالد منصر الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية وأثره على المواطنة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2019.
43. خديجة بن وزه عاتكة غرغوط، العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع 05، الجزائر، 2018.
44. دراج فريد، بوعزة عبد الرؤوف، ممارسة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، الجزائر، 2019.
45. دراج فريد بوعزة عبد الرؤوف ممارسة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، الجزائر.
46. ديدوي ولد السالك، تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ قيم المواطنة في " المواطنة في المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية (مجموعة الخبراء المغاربة)، ع 09، 2012.
47. رايس علي ابتسام، فعالية المجال العام الافتراضي: دراسة في ممارسة المواطنة على مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة الراصد العلمي، ع 05، الجزائر، 2018.
48. رحاب مختار، منظمات المجتمع المدني والدور المرتقب في تدعيم قيم المواطنة وغرس ثقافة الانتماء لدى الفرد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 03، الجزائر، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

49. رشيد خضير، وسائل الإعلام والاتصال ودورها في تحسين أداء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني مجلة المجتمع والرياضة مج 04، ع 02، الجزائر، 2018.
50. رضا عبد الواحد أمين ، المواطنة والمواطنة الرقمية ... حقوق وواجبات مجلة البحوث الإعلامية ، ع 61، مصر (جامعة الأزهر كلية الإعلام)، 2022
51. زريق نفيسة، المواطنة في الجزائر قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر، مجلة البحوث السياسية و إدارية ، ع 11، الجزائر، 2017.
52. زغو محمد، حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 16، الجزائر، 2016.
53. زوينة بن عميرة ،ثقافة المواطنة بين الاغتراب والتحديث في العصر الرقمي ،المجلة العالمية للترجمة الحديثة ، مج 06، ع 08، الجزائر ، 2021 .
54. السعيد رشدي ، كريمة فلاح، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة في الجزائر، مجلة التراث، مج 02، ع 26، الجزائر .
55. سلمى كوندرة، التسويق الاجتماعي للعمل التطوعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، ع 09، الجزائر .
56. شبل بدران، التعليم وإشكالية المواطنة والمسؤولية في الوطن العربي، مجلة البحوث و الدراسات العربية، ع 01، مصر، 2022.
57. شرف الدين بن دوية، المواطنة (مفهوم وتاريخ)، مجلة الدراسات ولبحوث الاجتماعية، ع 02، الجزائر (جامعة الوادي)، 2013.
- 58.¹ شرقي يونس، إشكالية المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 11، ع 02، الجزائر، 2021.
59. شعباني مالك، دور وسائل الإعلام الحديثة في غرس وتنمية قيم المواطنة، مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، ع 01، الجزائر 2017.
60. شليغمغنية، المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 08، الجزائر، 2016.
61. شمس ضياتخلفلاوي ، الإعلام الجديد : قراءة في تطور المفهوم والوظيفة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر، 2015.
62. صالح بن بوزه، "مناهج بحوث الإعلام: التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية، المجلة الجزائرية للاتصال.
63. صبري خالد عبد الهادي ، شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب السينواوي، مجلة البحوث الإعلامية، ع 57، مصر، 2021 .
64. صبرينة حديدان، تجليات مفهوم المواطنة في أطروحات مالك بن نبي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 17، الجزائر، 2018.
65. طلعت عبد الحميد عيسى، أخلاقيات النشر الإعلامي في شبكات التواصل الاجتماعي أثناء الأزمات في فلسطين، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي-جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، المجلد 07، الجزائر ، 2020.

قائمة المصادر والمراجع

66. عبد الحفيظ البار، خولة مسيكة، التأصيل الجينيولوجي لمفهوم الهوية والمواطنة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مج 03، ع 03
67. عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الأخبار المفترقة و تأثيراتها في تشكيل الرأي العام ، مقال منشور في موقع صدى المجتمع المدني (SADA) عن مصدر مركز الجزيرة للدراسات.
68. عبد الكريم علي الديبسي وزهير ياسين الطاهات ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات ، مجلة دراسات ، العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، الأردن، عمان ، 2013.
69. عبد الكريم عي الديبسي وزهير ياسين الطاهات ، " دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، 2013.
70. عبد الله زيري، المجتمع المدني في الجزائر... بين المضمون التطوعي والغاية السياسية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج 06، ع 02، الجزائر .
71. عبد الواحد حسني ، قيم المواطنة في الخطاب الدستوري من النشأة الأحادية إلى إقرار التعددية -مقاربة سوسيوتحليلية لدستوري 1963م و1996م، مجلة آفاق فكرية ، ع 06، الجزائر، 2017 .
72. عشور مكاي، حقوق المواطنة وواجباتها بين المواطن و الدولة " رؤية سوسولوجية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج 11، ع 02، الجزائر، 2022.
73. علا محمد سامي محمد صابر حجاب، استخدام منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية لمؤسسة الرئاسة في مصر، مجلة البحث العلمي في الآداب، مصر، 2018.
74. علي قسايسية، إسماعيل بن ديبلي، "الاستخدامات الاجتماعية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال" قراءة في التمثلات والاستخدام والتملك، جامعة الجزائر، كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر.
75. عمر دراس، الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وأفاق، مجلة إنسانيات، 2005 ، الجزائر .
76. عمر كعبوش، رابع لعروسي، ترسيخ قيم المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الدول العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج 08، ع 03، الجزائر، 2021.
77. عواج سامية، التشبيك الاجتماعي وتأثيره على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020.
78. عون طلال، وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 10، عنابة .
79. العيدي صونية، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية" جدلية المفهوم و الممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع ان 01 و02، الجزائر، 2008.
80. فاروق بوخلخال، بابة بوزغاية، استخدام الجمعيات الخيرية لمواقع التواصل الاجتماعي وانتقالها من الواقع إلى الفضاء الافتراضي، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، مج 09، ع 03، الجزائر، 2022 .
81. فاضلي سيد علي، دور المجتمع المدني في ترسيخ الثقافة القانونية وترقية المواطنة (الجمعيات أمودجا)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، ع 01، الجزائر، 2016.
82. فاطمة الزهراء تنيو، مواقع التواصل الاجتماعي: أداة المجتمع المدني الفعالة لممارسة الرقابة على المنظومة السياسية، المجلة العربية للإعلام وثقافة الطفل، الجزائر، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

83. فاطمة بخوش، كريمة عنماني، الاتصال الجمعي في الجزائر: قراءة في المؤشرات والدلالات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 49، الجزائر، 2018 .
84. فتيحة معتوق، الثقافة في الميديا أو ميديا الثقافات، مجلة الدراسات الإعلامية (المركز الديمقراطي العربي)، ع 02 ، برلين، 2018.
85. فيداح صالح، قيم المواطنة في الفكر الجزائري - الواقع والأفاق-، مجلة أبعاد، ع 06، جامعة وهران 02-الجزائر، 2018.
86. فيصل لكحل، "أثر مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع الجزائري المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017.
87. قاسي فوزية، المواطنة الديمقراطية في الدول العربية -الواقع والتحديات-، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، ع 05، الجزائر، 2016 .
88. كرايس الجيلالي وآخرون، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك 22 فبراير- الفيسبوك من التنظير والتأطير إلى المرافقة والاستشراف، مجلة الدراسات الإعلامية، مج 08، ع 01 2022
89. كنزاي محمد فوزي، إسهامات وسائل الاتصال الجماهيري في تشكيل المجتمع الجماهيري، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 07، الجزائر، 2013.
90. الكواري علي خليفة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، ع 26
91. لامية طالة، كهينة سلام، المواطنة الرقمية...التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الافتراضي، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، مج 04، ع 03، الجزائر 2020.
92. لحر عباس، الإعلام الجديد بين الإيجابية والسلبية، حالة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مجلة آفاق فكرية، الجزائر ، 2015.
93. ليندة نصيب، المجتمع المدني: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 15، 2006.
94. مالك شليح توفيق، المواطنة كأساس دولي في ترسيخ فكرة الديمقراطية لقيام المجتمع المدني، مجلة التدوين، ع 04، الجزائر، 2012.
95. مبروك ساحلي، أثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات 16، الجزائر، 2013.
96. مبني نوردين، لصلحعائشة، المواطنة الرقمية : عندما تصبح مواقع التواصل الاجتماعي فضاء للنقاش العمومي ،مجلة تنمية الموارد البشرية، ع 11، الجزائر، 2015، ص340-ص341.
97. محمد ذرداري ، المجتمع المدني في الجزائر : جدلية المفهوم وتحديات الواقع ، مجلة الفكر المتوسطي ، ع 05، الجزائر ، 2014،
98. محمد عربي لادمي، المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية : دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها و قيمها ، مجلة آفاق علمية ، مج 11، ع 03، الجزائر، 2019.
99. محمد مجدان ، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، مج 07، ع 02، الجزائر، 2020

قائمة المصادر والمراجع

100. محمد مجدان، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج 07، ع 02، الجزائر.
101. محمود عبده عبد الغني محمد، شبكات التواصل الاجتماعي كآلية لبناء القدرات المعلوماتية للمنظمات، مجلة كلية البقنا، مج 30، ع 53، جامعة جنوب الوادي (مصر)، 2021.
102. مراد بوفولة، ليليا بن صويلح، مفهوم المواطنة وأبعادها في فكر مالك بن نبي، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، مج 04، ع 01، الجزائر، 2021.
103. مسعودة فلوس، نزيهة زمورة، دور وسائل الإعلام في تفعيل عملية التنشئة الاجتماعية، مجلة الدراسات الإعلامية المركز الديمقراطي العربي، ع 05، برلين، 2018.
104. مقدم رقية، مفهوم المواطنة في الإعلام الجديد بين التطبيقات التقنية وتفعيل الثلاثية القيمية، مجلة دراسات، مج 07، ع 02، الجزائر، 2018.
105. مقلاتي صحراوي وغالية غضبان، إشكالية تأثير الإعلام الجديد في الهوية الثقافية في ظل العولمة، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، ع 12 و 13، جامعة الحاج لخضر باتنة - الجزائر، 2014.
106. المنصف وناس، "الحياة الجمعياتية في المغرب العربي، مجلة "التاريخ والأفاق"، تونس، 1997.
107. منصور حمود محمد المنتصر، هويدا مصطفى، الإعلام ومدى اهتمامه بالقيم المدنية وتحديث المجتمع، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، ع 09، مصر.
108. منصور محمد المنتصر، هويدا مصطفى، "الإعلام ومدى اهتمامه بالقيم المدنية وتحديث المجتمع، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، القاهرة.
109. مها عبد الله السيد أبو المجد، إبراهيم يوسف اليوسف، شبكات التواصل الاجتماعي وسبل توظيفها في تعزيز أبعاد المواطنة الرقمية لدى طلبة كلية التربية - جامعة الملك فيصل، المجلة التربوية، ع 56، السعودية، 2018.
110. مهنة نصيرة، حقوق المواطنة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، مج 03، ع العاشر، الجزائر، 2020.
111. موسى الشعلي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلبة جامعة السلطان قابوس وتأثيرها على قيم المواطنة، بالمجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مج 05، ع 20، سلطنة عمان.
112. موسى بن سليمان بن خلفان الشعلي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلبة جامعة السلطان قابوس وتأثيرها على قيم المواطنة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 2021.
113. ميرنا موريس نعمان، استخدام الشباب لمواقع التواصل الاجتماعي بين الآثار الإيجابية والآثار السلبية، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، الجزائر، 2022.
114. ميلود مراد، تعزيز قيم المواطنة في وسائل الإعلام - التغطيات الإعلامية للثورات العربية أنموذجا -، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع 08، الجزائر، 2018.
115. ناصر محمد عبد اللطيف المهدي، أزمة المواطنة في الفكر العربي الحديث رفاعة الطهطاوي نموذجاً، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مج 32، ع 32، مصر، 2021.

قائمة المصادر والمراجع

116. نصير خليفة، حدود فاعلية المجتمع المدني كآلية لترسيخ ثقافة المواطنة والسلم الاجتماعي بالجزائر، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، مج 01، ع 02، 2020، 02.
117. نعيمة سليمي، عبد الباسط هويدي، الطرح الفلسفي لمسألتي الهوية والمواطنة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مج 03، ع 03، 2019، الجزائر.
118. هالة السيد يسري فتح الباب، تقييم ممارسي مستخدمي " الفيس بوك" للتربية الإعلامية إزاء مضامين الإعلام الرقمي و أثرها على تجسيد مفهوم المواطنة، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، ع 24، جامعة القاهرة (كلية الإعلام) ، مصر، 2019
119. هدى عبد ربه حميد القرشي، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على ثقافة الاستهلاك في المجتمع، مجلة كلية التربية، أسيوط، 2021.
120. هدير مصطفى وآخرون، استخدام طلاب الثانوية العامة لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بتنمية بعض مفاهيم المواطنة الرقمية، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية ، مج 07، ع 35، مصر ، 2021
121. هنان مكي، كويبيي حفصة، المواطنة في ظل تطور وسائل الإعلام وتأثيراتها -قراءة كرونولوجية ابتداء من القرن 20، مجلة آفاق فكرية، مج 10، ع 01، الجزائر، 2022
122. هند غدائفي، رحيمة غضبان، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ، ع 07، 2018، 07.
123. هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجزائر، 2015.
124. هيام سامي الزعبي، دور الإعلام في ترسيخ مفهوم السلم المدني وقيم المواطنة لدى المجتمع، مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 02، جامعة برج بوعريش، الجزائر ، 2018
125. وليدة حدادي، المواطنة في ظل التحولات الإعلامية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي ، مج 06، ع 02، الجزائر، 2017
126. ياسر عبد الله طبت، "استخدام منصات التواصل الاجتماعي في تحقيق الأخوة الإنسانية والتعايش السلمي" التجربة الكينية"، المجلة الدولية للبحوث الإعلامية، مصر، أبريل 2021.
127. يسمنية صدوقي، مظاهر ونتائج التنوع الثقافي في الجزائر، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، 2018، ص 191.
128. يوسف وليد، أنور حمادة، سؤال المواطنة بين الطرح الكلاسيكي والطرح المعاصر، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مج 10 ، ع 03، الجزائر، 2022

المذكرات والرسائل

1. عبد الله بوصورة ، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة، 2011.

قائمة المصادر والمراجع

2. أيمن بن أحمد بن ناصر الحمد، دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم المنظومة التعليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2014.
3. تركي بن عبد العزيز السديري، توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية، السعودية، 2014.
4. جمال كانون، دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم وترقية أداء منظمات المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02 - كلية العلوم الاجتماعية -، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.
5. حنان مراد، مكانة المواطن والمواطنة في المدن -دراسة استشرافية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع- تخصص علم الاجتماع والتنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.
6. خالد منصر، دور مواقع الشبكات الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، تخصص الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية: 2017-2018.
7. سمير دهماني، أثر استخدام شبكة الانترنت على الهوية لدى الشباب في ظل العولمة الإعلامية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2008/2009.
8. صونية عبديش، الشبكات الاجتماعية على الانترنت "دراسة مسحية لمستخدمي الفيس بوك من طلبة جامعة الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03 - كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، 2015.
9. عبد الوهاب داودي، الاتصال الجمعي ودوره في ترقية الخدمة الاجتماعية الشبانية من خلال مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2020.
10. عمر أوسامة، تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال والاعتراب الرقمي للطالب الجامعي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال الطور الثالث، جامعة مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018.
11. كسيرة أسمهان، الشباب الجزائري والهوية الافتراضية: دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه - تخصص تكنولوجيا وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2017.
12. لواتي ربيعة، الاتصال الاجتماعي في الوسائط الجديدة "الفايسبوك" وأثره في تعزيز القيم الاجتماعية لدى الشباب الجزائري - دراسة وصفية تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال - تخصص اتصال سياسي واجتماعي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021.
13. ليلي الضو سليمان الضو، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات الحضارية للشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا - كلية علوم الاتصال -، السودان، 2017.
14. ماطر عبد الله حمدي، عز تحجاب، اعتماد الشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي في التزود بالمعلومات، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص إعلام، جامعة الشرق الأوسط - كلية الإعلام -، السعودية، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

15. شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع ، جامعة بسكرة - الجزائر -، السنة الجامعية 2014/2015،
16. بودرعحضرية، تحليل السياسة العامة الإعلامية في ظل التعددية السياسية في الجزائر 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 - الجزائر -ن السنة الجامعية 2016/2017،

الملتقيات والمؤتمرات:

1. سعود صالح كاتب، الإعلام الجديد وقضايا المجتمع (التحديات والفرص)، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي، جدة، 13/ 15 ديسمبر 2011
2. رضا عبد الواحد أمين، استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الانترنت، المؤتمر الدولي للإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، جامعة البحرين، 07-09 أبريل 2009
3. نوري دريس، المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك : استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، ورقة بحثية منشورة صادرة عن مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، (باريس، بيروت تونس)، 2023،

المراجع باللغة الأجنبية

1. ANHEIER, Helmut, GLASIUS, Marlies, KALDOR, Mary, et al. Introducing global civil society. Global civil society, 2001, vol. 2001.
2. BAKARDJIEVA, Maria, SVENSSON, Jakob, et SKORIC, Marko M. Digital citizenship and activism: Questions of power and participation online. *EJournal of democracy and Open Government*, 2012, vol. 4, no 1
3. Buckingham, D. Media Education: Literacy, Learning And Contemporary Culture. Cambridge, UK: Polity: 1.2016
4. CAMMAERTS, Bart. Citizenship, the public sphere and media. 2007
5. Chauchan,k,pillai, A.roleof content strategy in social media brand commonities: a case of higher education institutes in india .journal of product/brand management,22(12013 ,
6. COX, Robert W. Civil society at the turn of the millenium: prospects for an alternative world order. *Review of international studies*, 1999, vol. 25, no 1
7. Delanty, Gerard. Two conceptions of cultural citizenship: A review of recent literature on culture and citizenship. The global review of ethnopolitics, 2002, vol. 1, no 3.
8. FOLEY, Michael W. et EDWARDS, Bob. The paradox of civil society. *Journal of democracy*, 1996, vol. 7, no 3
9. GAGRČIN, Emilija, PORTEN-CHEÉ, Pablo, LEIßNER, Laura, et al. What makes a good citizen online? The emergence of discursive citizenship norms in social media environments. *Social Media+ Society*, 2022, vol. 8, no 1

قائمة المصادر والمراجع

10. GRABE, Maria E. et MYRICK, Jessica G. Informed citizenship in a media-centric way of life. *Journal of Communication*, 2016, vol. 66, no 2
11. Greenaway, P. Media and Arts Education: A Global View from Australia. In: Kubey, R. (Ed.) *Media Literacy in the Information Age*. New Brunswick and London: Transaction Publishers 2015,.
12. HALL, John R. (Ed.). *Civil society: Theory, history, comparison*. John Wiley & Sons, 2013
13. HERMES, Joke. Citizenship in the Age of the Internet. *European Journal of Communication*, 2006, 21.3
14. HINDESS, Barry. Citizenship for all. *Citizenship studies*, 2004, vol. 8, no 3
15. IM, Tobin, CHO, Wonhyuk, PORUMBESCU, Greg, et al. Internet, trust in government, and citizen compliance. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 2014, vol. 24, no 3
16. ISIN, Engin F. Citizenship in flux: The figure of the activist citizen. *Subjectivity*, 2009, vol. 29
17. ISIN, Engin F. et NIELSEN, Greg M. (ed.). *Acts of citizenship*. Bloomsbury Publishing, 2008
18. ISIN, Engin F. et TURNER, Bryan S. Citizenship studies: An introduction. *Handbook of citizenship studies*, 2002, vol. 1, no 4
19. KAVIRAJ, Sudipta, KHILNANI, Sunil, et al. (ed.). *Civil society: history and possibilities*. Cambridge University Press, 2001
20. KURTULUŞ, Sema, ÖZKAN, Erdem, et ÖZTÜRK, Selen. How do social media users in Turkey differ in terms of their use habits and preferences?. *International Journal of Business and Information (IJBI)*, 2015, vol. 10, no 3.
21. Lee, A. Y. L. Media Education Enhancement In The Tech 2.0 Era: Teaching Media Literacy Through New Media Technology, *Global Media and China*; 1 (4).2016.
22. Miranda Steel: *Oxford Wordpower Dictionary*. 8th edition. oxford university press london, 2002.
23. MOHAMED, Rowida Ahmed Tellb Ahmed. *Digital Citizenship Practices for Social Media Users in the Virtual Space*. 2023.
24. MOUZELIS, Nicos et PAGOULATOS, George. Civil society and citizenship in post-war Greece. In: *Citizenship and the nation-state in Greece and Turkey*. Routledge, 2004.
25. NÄKKI, Pirjo, BÄCK, Asta, ROPPONEN, Teemu, et al. Social media for citizen participation. *Report on the Somusproject, VTT publications*, 2011, vol. 755

قائمة المصادر والمراجع

26. OSTRANDER, Susan A. Agency and initiative by community associations in relations of shared governance: between civil society and local state. *Community Development Journal*, 2013, vol. 48, no 4
27. PAJNIK, Mojca. Citizenship and mediated society. *Citizenship studies*, 2005, vol. 9, no 4
28. Pierre merckle :les réseaux sociaux ,les origines de l'analyse des réseaux sociaux,cned/ens-ish,2004,
29. PINTO, Juliet et HUGHES, Sallie. Media and citizenship. *Taiwan Journal of democracy*, 2011, vol. 7, no 2
30. REIS, Pedro. Environmental citizenship and youth activism. Conceptualizing environmental citizenship for 21st century education, 2020,
31. ROCHE, Maurice. Citizenship, social theory, and social change. *Theory and society*, 1987,
32. Tan, Ş. "Misuses of KR-20 and Cronbach's alpha reliability coefficients. *Education and Science*, 34 (152), (2009).
33. VAN DE DONK, Wim, LOADER, Brian D., NIXON, Paul G., et al. *Cyberprotest: New media, citizens and social movements*. Routledge, 2004 .
34. VOLPP, Leti. The culture of citizenship. *Theoretical inquiries in law*, 2007, 8.2
35. VOLTMER, Katrin et SORENSEN, Lone. Media, power, citizenship: The mediatization of democratic change. *Media, Communication and the Struggle for Democratic Change: Case Studies on Contested Transitions*, 2019,
36. WANG, Yiran et MARK, Gloria. Trust in online news: Comparing social media and official media use by Chinese citizens. In : *Proceedings of the 2013 conference on Computer supported cooperative work*. 2013
37. WOLFSFELD, Gadi, SEGEV, Elad, et SHEAFER, Tamir. Social media and the Arab Spring: Politics comes first. *The International Journal of Press/Politics*, 2013, vol. 18, no 2

المواقع الالكترونية

1. موقع Statcounter: موقع رسمي عالمي متخصص في الإحصائيات والبيانات يمكن المستخدمين والباحثين في مختلف المجالات من تزويدهم بالمعلومات الحديثة والمستجدة، أنظر أكثر للموقع <https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/algeria/#monthly-202106-202306-bar>، تاريخ الزيارة 12 ماي 2023 ، على الساعة 18 سا و17د.
2. قريديسمير ، إشكالية تأسيس ثقافة المواطنة في المجتمع الجزائري مقارنة سوسيولوجية، مداخلة منشورة على الموقع <https://dspace.univ-guelma.dz> ، تاريخ زيارة الموقع 20 أوت 2023 الساعة 11:00 صباحا.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: أسئلة الاستبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاجتماعية
شعبة علوم الإعلام والاتصال
تخصص: اتصال جماهيري



استمارة استبيان حول موضوع:

استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة لدى ممثلي المجتمع المدني
"دراسة مسحية على ممثلي الجمعيات الشبانية بسيدي بلعباس"

إشراف :
-د. كويبي حفصة

من إعداد الطالب:
هنان مكي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..،
تحية طيبة وبعد:

في إطار انجاز بحث لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال بعنوان :
"استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة لدى ممثلي المجتمع المدني "
أضع بين أيديكم استمارة استبيان بهدف الإجابة على الأسئلة التي تحتويها بكل اهتمام وصدق مع العلم بأنه سيتم التعامل مع المعلومات التي ستدلون بها في إطار البحث العلمي فقط.
فشكرا جزيلاً على حسن تجاوبكم وتعاونكم مسبقاً.
مع عظيم الشكر والامتنان.

*ملاحظة:

- رجاء ضع علامة (x) عند اختيار أحد البدائل وفقاً للفقرات المطروحة .
-- هناك أسئلة تحتمل أكثر من إجابة.

السنة الجامعية 2022/2021

قائمة الملاحق

*البيانات الشخصية: (معلومات حول مبحوثي الدراسة)

1- الجنس:

ذكر أنثى

2- السن :

30-18 40-31 41 فأكثر

3- المستوى التعليمي:

ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

4- الخبرة في النشاط الجمعي :

أقل من 05 سنوات 05 سنوات إلى 10 سنوات 11 سنة إلى 15 سنة 16 سنة إلى 20 سنة 21 سنة فما فوق

*المحور الأول: عادات وأنماط استخدام ممثلي المجتمع المدني لمواقع التواصل الاجتماعي.

س1- ما أكثر مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدمها ؟

الفيس بوك التويتر يوتيوب الواتساب أخرى

س2- في حالة الإجابة بأخرى أذكرها:

س3- ما هي الوسائل التي تستخدمها للولوج عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

الحاسب الآلي المكتبي الحاسب الآلي المحمول اللوح الإلكتروني الهاتف النقال الذكي

س4- منذ متى تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي ؟

منذ أقل من سنة من سنة إلى سنتين من 03 إلى 05 سنوات أكثر من 05 سنوات

س5- ما الوقت الذي تقضيه يوميا في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ؟

أقل من ساعة من ساعة إلى ساعتين من 03 ساعات إلى 05 ساعات أكثر من 05 ساعات

س6- هل تحرص على استخدامك لمواقع التواصل الاجتماعي ؟

بشكل مستمر (يومية) بشكل متقطع في المناسبات والأحداث في أوقات الفراغ فقط

س7- ما الحساب الإلكتروني المعتمد لتواصلك مع مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ؟

استخدام الحساب الإلكتروني الشخصي استخدام الحساب الإلكتروني الخاص بالجمعية

قائمة الملاحق

استخدام الحساب الإلكتروني الخاص بالمجموعة استخدام كل الحسابات الإلكترونية معا

س8- ما الهدف من استخدامك لمواقع التواصل الاجتماعي باعتبارك قياديا وممثلا عن الجمعيات الشبانية؟
(يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- نشر المعلومات والمحتوى المرتبط بالمواطنة بمختلف الأشكال
- سهولة وسرعة التفاعل والتواصل مع الآخر .
- بديلا لوسائل الإعلام التقليدية لنشر ثقافة المواطنة
- مصدر مهم للمعلومات وتنمية الثقافة العامة
- تخفيف ضغوط الحياة (تسلية، ترفيه، ملء الفراغ)
- متابعة الأحداث الوطنية والاهتمام بشؤون البلد
- أخرى

س9- في حالة الإجابة بأخرى أذكرها :

*المحور الثاني: درجة ومستوى استخدام و استغلال ممثلي الجمعيات الشبانية لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة.

س10- هل تستغل مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة؟

دائما أحيانا نادرا

س11- في رأيك ما مستوى درجة استغلالك لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة ؟

بشكل قوي فعال بشكل نوعا ما فعال (لا بأس) بشكل متوسط
بشكل ضعيف بشكل شبه منعدم

س12- في رأيك إلى ماذا يرجع عدم الاستغلال الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة؟
(يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- عدم الاهتمام بالثقافة التواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي .
- الخوف من عدم التفاعل معك ومع منشوراتك من طرف الجمهور المستخدم .
- الخوف من النقد وبعض التعليقات الساخرة .
- انعدام الإمكانيات الشخصية والإمكانيات الخاصة بالجمعية .
- التردد وعدم الاقتناع بأهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة
- أخرى

س13- في حالة الإجابة بأخرى أذكرها :

قائمة الملاحق

* المحور الثالث: الآليات والأساليب التواصلية المعتمدة من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

س14- ما الأساليب التواصلية التي تستخدمها في تواصلك مع الجمهور لتوعيته وتحسيسه عبر مواقع التواصل الاجتماعي بهدف نشر ثقافة المواطنة؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

- نشر ومشاركة رسائل كتابية نشر ومشاركة الصور نشر ومشاركة الفيديو التعليقات
المحادثة الكتابية المحادثة الشفهية المحادثة المرئية والمسموعة

س15- هل تعتبر نشر ثقافة التضامن والتكافل المجتمعي باعتبارها من المبادئ الأساسية لترسيخ ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

- امتداد للنشاط الواقعي بديلا للنشاط الواقعي

س16- هل تعتبر الآليات والأساليب التواصلية التي تستخدمها لتوعية وتحسيس الآخرين عبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بهدف نشر ثقافة المواطنة؟

- كافية غير كافية

* المحور الرابع : وتيرة نشر مواضيع ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل ممثلي الجمعيات الشبانية.

الرقم	نمط أو نوع (موضوعات المواطنة)	الإجابة		
		دائما	أحيانا	نادرا
01	السياسية	العبارات أو الفقرات		
		17- نشر الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون وضمان الحريات.		
		18- تحفيز الشباب على المشاركة السياسية (الترشح.الانتخاب)		
		19- نشر ثقافة الحوار (بين الحاكم والمحكوم) وحل النزاعات بالطرق السلمية.		
		20- التعبير الحر عن الأفكار وتقديم المقترحات		
02	الاجتماعية	21- احترام سيادة الوطنية ونشر ثقافة الاعتزاز بالانتماء للوطن		
		22- نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبد خطاب الكراهية و التفرقة والتعصب.		
		23- تغليب مصلحة الوطنية (تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة)		
		24- تنمية مشاعر حب الوطن والوفاء للتوابع والمقدسات.		
		25- ترسيخ ونشر ثقافة مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع .		
03	الاقتصادية	26- غرس ونشر ثقافة التطوع في جميع مجالات الحياة خاصة في فترة الأزمات .		
		27- ترقية الاستثمار من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الصناعة والفلاحة ونشر صور حول بعض الأمثلة الناجحة		
		28- تشجيع المواطن على تأسيس المشاريع المتعلقة بالابتكار والمجال الصناعي.		
		29- توجيه المواطن نحو المكسب الحلال وتشجيعه على الإنفاق (الزكاة. الصدقات)		
		30- نشر ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن.		

قائمة الملاحق

			31-ترويج السياحة الداخلية للوطن من أجل جلب العملة الصعبة(نشر صور وفيديو).		
			32- نشر ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر .	الثقافية	04
			33-تدعو إلى نشر وتنمية الثقافة المعرفية وتشجيع البحث العلمي وطلب العلم.		
			34-المساهمة في نشر ثقافة الحفاظ على اللغة والعادات والتقاليد والهوية الوطنية.		
			35-نشر التراث الوطني والتعريف بتاريخ البلد		
			36-نشر الثقافة البيئية ونظافة المحيط.		

*محور الخامس:الصعوبات والتحديات التي تواجه ممثلي الجمعيات الشبانية في نشر ثقافة المواطنة عند استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي.

الرقم	الفقرات أو العبارات	الإجابة		
		موافق	محايد	غير موافق
37	-غياب الدعم السياسي والمالي للمجتمع المدني وممثليه.			
38	-ضعف منظمات وهيئات المجتمع المدني وممثليه وتراجعها.			
39	-صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني وممثليه).			
40	-ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة.			
41	-ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني ومثليه.			
42	-تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الأخبار الكاذبة والشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي.			
43	-التنوع الثقافي والسياسي للبلد.			
44	-نشر المعلومات بشكل منسباتي (بشكل متقطع).			
45	-التغيرات الدورية في الهيئات المسيرة لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني.			
46	- أولوية اهتمام الجمهور المستخدم بالظروف المعيشية والاجتماعية نتيجة تراجع القدرة الشرائية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.			
47	-ضعف التربية الإعلامية لدى الناشئة وعدم تكيف المنظومة التربوية والتعليمية مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة.			
48	-غياب عاملي التحفيز والتشجيع لمنظمات المجتمع المدني ومثليه.			

قائمة الملاحق

رقم الملحق 02: أسماء الجمعيات

الجمعيات الشبانية	عدد الجمعيات	أسماء الجمعيات	أعضاء المكتب	المجموع
الولاية	29	1-جمعية الشباب للمحاربة الآفات الاجتماعية	07 أعضاء من المكتب التنفيذي لكل جمعية ولاية	203عضو مكتب أو قيادي
		2-الجمعية الولائية للنشاطات الترفيهية للشباب عين ادن		
		3-جمعية ترقية وادماج الشباب		
		4-جمعية نشاطات مركز إيواء الشباب الدكتور حساني عبد القادر		
		5-جمعية نشاطات الشباب تاودموت		
		6-جمعية النشاطات العلمية والتقنية للشباب واد سفيوفن		
		7-الجمعية الولائية لنشاطات الشباب للمواطنة والتطوع		
		8-الجمعية الولائية لنشاطات الشباب الشهيد نصري عبد القادر تلموني		
		9-جمعية نشاطات الشباب هواري بومدين		
		10-جمعية منتدى الشباب		
		11-جمعية نشاطات الشباب المركب الرياضي الجوارى مصطفى ابن إبراهيم		
		12-جمعية منخرطي دار الشباب عظيم فتيحة		
		13-جمعية التحدي لترقية نشاطات الشباب		
		14-جمعية الشبانية للفون الغنائية -شدى الطرب-		
		15-جمعية جمعية الولائية لنشاطات الشباب أمل الغد		
		16-الرابطة الولائية لنشاطات هواء الطلق والترفيه وتبادل الشباب		
		17-جمعية ترقية وتوعية الشباب		
		18-جمعية شباب متطوع		
		19-الجمعية الولائية الجوال للنشاطات السياحية والترفيهية		
		20-جمعية النشاطات العلمية والتقنية للشباب		
		21-جمعية فنون العرض وسينما الشباب		
		22-الرابطة الولائية للنشاطات العلمية والتقنية للشباب		
		23-الجمعية الولائية للنشاطات الترفيهية والسياحية للشباب (نجوم البوادي		
		24-الجمعية الولائية الثقافية أهل البلاد		
		25-الجمعية الثقافية الوثام والمصالحة		
		26-الجمعية الولائية مواهب واعدة وكتب خالدة		
		27-جمعية ترقية التواصل الاجتماعي والعلمي للشباب		

قائمة الملاحق

		28-جمعية الولاية الثقافية للمواهب الشابة		
		29-الجمعية الثقافية النجمة الذهبية		
		1-جمعية نشاطات الشباب المركب الرياضي الجوارى راس الماء		
		2-جمعية الشعلة العلمية للشباب حاسي زهانة		
		3-جمعية نشاطات الشباب لدار الشباب مرحوم		
		4-اراباسالشبانية		
		5-جمعية ترقية نشاطات الشباب السهالة الثورة		
		6-جمعية الشبانية للنشاطات الفنية والترفيهية بوخنفيس		
		7-جمعية سواعد الشباب بضرابين المقراني		
		8-جمعية منخرطي دار الشباب مزاورو		
		9-جمعية نشاطات الشباب لبلدية رجم دموش		
		10-جمعية الأمل للنشاطات الترفيه والرياضية		
		11-جمعية الأمل لنشاطات الشباب بمولاي سليمان		
		12-جمعية نشاطات الشباب دار الشباب ابن باديس		
		13-جمعية نشاطات الشباب لبلدية عين البرد		
		14-جمعية ترقية نشاطات الشباب بضرابين المقراني		
		15-جمعية منخرطي دار الشباب عين الثريد		
		16-جمعية ترقية نشاطات الشباب ابن باديس		
		17-جمعية التحدي الشبانية لدار الشباب قرية بوبرناس		
		18-جمعية شباب البيئة والتنمية سيدي بلعباس		
		19-جمعية ترقية نشاطات الشباب البلايلة		
		20-جمعية ترقية النشاطات الشبانية الترفيهية لدار الشباب بلولادي		
		21-الجمعية الثقافية الشبانية الشيخ رضوان بن صاري سيدي بلعباس		
		22-جمعية مسرح الشباب والطفل - سيدي لحسن-		
		23-جمعية ترقية الشباب لقرية الصفصاف- ابن باديس-		
		24-جمعية إبداعات الشباب ابن باديس		
		25-جمعية نشاطات الشباب للسياحة والشباب -حاسي دحو-		
		26-جمعية نشاطات الشباب تفاسور		
		27-جمعية الرشاقة للإبداع والفنون- سيدي بلعباس-		
		28-جمعية نشاطات الشباب المركب الرياضي الجوارى - ميرين -		
		29-الجمعية المحلية المستقبل بدار الشباب قرية بلبوش - سفيزف-		
	07 أعضاء من المكتب التنفيذي لكل جمعية محلية		30	الحلية
210عضو مكتب أو قيادي				

قائمة الملاحق

		30-جمعية المنارة للأنشطة العلمية والتقنية للشباب - مصطفى بن براهيم		
413	07	59		المجموع

قائمة الملاحق

رقم الملحق 03:: قائمة الجمعيات الشبانية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الشباب والرياضة
لولاية سيدي بلعباس

مصلحة نشاطات الشباب مكتب مشاريع الشباب وترقية الحركة الجمعوية للشباب

قائمة الجمعيات الشبانية لسنة 2022

1/معلومات حول الجمعيات ذات الطابع الولائي المعتمدة والناشطة في إطار قانوني :

الرقم	الولاية / الدائرة	مقر الجمعية	التسمية	رئيس الجمعية	رقم الهاتف	أمين المال	العنوان الإداري	رقم وتاريخ الاعتماد	المدة الانتخابية	تاريخ نهاية المدة الانتخابية
01	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	جمعية الشباب للمحاربة الآفات الاجتماعية	محمد مسعود ي	0554937506	مسعود ي مليكة	عمارة رقم Lc15b3 06 حي 98 مسكن شارع حلام عبد القادر سيدي بلعباس	رقم 05 بتاريخ 2019/01/21	04 سنوات	2023/01/21
02	سيد بلعباس (سفيذف)	عين ادن	الجمعية الولائية للنشاطات الترفيهية للشباب عين ادن	عبدالي محمد	0778256174	بوهند جلول	دار الشباب عين +++ ادن	2015/08 بتاريخ 18 ماي 2015 2021/09 بتاريخ 2021/03/01:	5 سنوات	2026/03/01

قائمة الملاحق

2022/08/08	04 سنوات	رقم : 59 بتاريخ 2018/08/08:	عمارة البرادو سيدي بلعباس	قباش محمد	0550259661	بلقاسم ملوك	جمعية ترقية وادماج الشباب	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	03
2024/01/21	05 سنوات	رقم : 04 بتاريخ: 2019/01/21	دار الشباب 08 ماي 1945	فريد كلكال	0790743558	مرسلي طاهر	جمعية نشاطات مركز إيواء الشباب الدكتور حساني عبد القادر	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	04
2025/06/08	05 سنوات	2014/39 بتاريخ : 2014/03/03 تجديد رقم 2020/24: بتاريخ 2020/06/08:	دار الشباب تاودموت	معاشو عبد الله	0664813049	شريفي ابراهيم	جمعية نشاطات الشباب تاودموت	تاودموت	سيدي بلعباس (ميرين)	05
2023/07/24	05 سنوات	2018/55 بتاريخ 2018/07/24:	دار الشباب واد سفيون	باشا زواوي	0696450463	باشا عتو	جمعية النشاطات العلمية والتقنية للشباب واد سفيون	واد سفيون	سيدي بلعباس (تنيرة)	06
2024/07/08	05 سنوات	2019/30 بتاريخ: 2019/07/08	القاعة متعددة الخدمات للشباب عين قادة	لواري عبد القادر	0673920791	هنان مكي	الجمعية الولائية لنشاطات الشباب للمواطنة والتطوع الدكتور الجيلالي ليابس	عين قادة	سيدي على بوسيدي	07
2024/02/05	05 سنوات	2019/06 بتاريخ : 2019/02/05	القاعة متعددة الخدمات للشباب تلموني	بن داحة نادية	0790270089	مرحوم محمد	الجمعية الولائية لنشاطات الشباب الشهيد ناصري عبد	تلموني	سيدي بلعباس (مصطفى ابن ابراهيم)	08

قائمة الملاحق

							القادر تلموني			
2025/03/13	05 سنوات	2014/49 بتاريخ : 2014/03/09 تجديد رقم 20/03 تاريخ 2020/03/13	دار الشباب راس الماء	بلقاسم ي بلقاسم	0773157450	بلبشير عتاوي	جمعية نشاطات الشباب هواري بومدين	راس الماء	سيدي بلعباس) رأس الماء)	09
2023/02/18	05 سنوات	2018/03 بتاريخ : 18 فيفري 2018	دار الشباب 08 ماي 1945 سيدي بلعباس	شوطي بدر الدين	067539995	بلقروري صات	منتدى الشباب	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	10
2024/12/02	05 سنوات	2013/160 بتاريخ : 2013/12/19 رقم : 2019/54 بتاريخ 2019/12/02:	مركب الرياضي الجواري مصطفى ابن ابراهيم	شريف زواوية سليمة	0558404001	ميموني عبد القادر	جمعية نشاطات الشباب المركب الرياضي الجواري مصطفى ابن ابراهيم	مصطفى ابن ابراهيم	سيدي بلعباس (مصطفى بن ابراهيم)	11
2024/07/01	05 سنوات	رقم 27 بتاريخ : 2019/07/01	دار الشباب عظيم فتيحة	زواوي وراد	0774820138	زايير احمد	جمعية منخرطي دار الشباب عظيم فتيحة	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	12
2025/11/10	05 سنوات	2014/38 بتاريخ : 03 مارس 2014 تجديد رقم 2020/47: بتاريخ :	مدرسة ابن سينا	مهوان هاجر	0675261389	عباسية بلجة	جمعية التحدي لترقية نشاطات الشباب	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	13

قائمة الملاحق

		2020/11/10								
2024/09/22	05 سنوات	10/2019 بتاريخ : 2019/09/22	دار الشباب 08 ماي 1945	حساني ميلود	0555103706	سعید حاج ميلود	جمعية الشبانة للفون الغنائية شدى الطرب-	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	14
2024/03/16	04 سنوات	2014/106 بتاريخ : 2014/09/24 2020/13 بتاريخ : 2020/03/16	دار الشباب قرية البواعيش	سهلي ابو بكر	0662967195	نيل محمد الأمين	جمعية جمعية الولائية لنشاطات الشباب أمل الغد	حاسي دحو	سيدي بلعباس (تنيرة)	15
2025/05/31	05 سنوات	2014/35 بتاريخ : 2014/02/24 تجديد رقم 2020/21 بتاريخ 2020/05/31:	عمارة البارادو سيدي بلعباس	مرسلي طاهر	0658525254	ميطالس ي حميد	الرابطة الولائية لنشاطات هواء الطلق والترفيه وتبادل الشباب	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	16
2025/10/06	04 سنوات	2016/10 تجديد رقم : 2021/44 بتاريخ : 2021/10/06	دار الشباب 08 ماي 1945 سيدي بلعباس	برياح مصطفى ي	0664258051	سعداو ي رحمونة	جمعية ترقية وتوعية الشباب	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	17
2024/11/16	05 سنوات	2019/39 بتاريخ 2019/11/16:	رقم : 49 شارع محتوي بلاحة سيدي بلعباس	تومي الجيلال ي		عيادون أحمد	جمعية شباب متطوع	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	18

قائمة الملاحق

2024/09 /21	05 سنوات	17 بتاريخ : 21 اكتوبر 2019	القاعة متعددة الخدمات للشباب الشباب المسيد	جيلالي برفاس	0770529346	يحي موحو ش	الجمعية الولائية الجوال للنشاطات السياحية والترفيهية	المسيد	سيدي بلعباس (سفيزف)	19
2024/09/04	05 سنوات	2019/38 بتاريخ : 2019/09/04	دار الشباب ابن باديس	تقار ليندة	0697081001	نعيمة بوخلوة	جمعية النشاطات العلمية والتقنية للشباب	ابن باديس	سيدي بلعباس (سيدي لحسن)	20
2023/02/05	04 سنوات	2019/07 بتاريخ : 2019/02/05	دار الشباب سيدي لحسن	بختي نبيلة	0666796819	بن سالم محمد بشير	جمعية فنون العرض وسينما الشباب	سيدي لحسن	سيدي بلعباس (سيدي لحسن)	21
2024/07/01	05 سنوات	2019/01 بتاريخ : 209/07/01	دار الشباب 08 ماي سيدي بعباس	حاجي بوعمامة	0673920791	كلكال فريد	الرابطة الولائية للنشاطات العلمية والتقنية للشباب	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	22
2024/05/26	05 سنوات	2019/10 بتاريخ : 2019/05/26	دار الشباب مرحوم	بهلولي بوعلام	0663901549	مباركي زكرياء	الجمعية الولائية للنشاطات الترفيهية والسياحية للشباب (نجوم البوادي)	مرحوم	سيدي بلعباس (مرحوم)	23
2023/02/04	05 سنوات	2018/11 بتاريخ: 2018/02/04	دار الشباب 08 ماي	حافظ الهبري	0771213118	عباس سجرا ي	الجمعية الولائية الثقافية أهل البلاد	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	24
2024/07-03	05 سنوات	2018/51 بتاريخ : 2018/07/03	حي الشيخ ابن باديس رقم 15 شارع بغدادي زين العابدين	بن الدين راشا	0667658386	بادي هشام	الجمعية الثقافية الوئام والمصالحة	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	25
2023/11/06	04 سنوات	2019/19 بتاريخ :	دار الشباب حاسي زهانة	شعيب شمسة	0557214247	بن عطوش	الجمعية الولائية مواهب واعدة وكتب	حاسي زهانة	سيدي بلعباس (ابن باديس)	26

قائمة الملاحق

		2019/11/06				زواوية	خالدة			
2026/04/06	05 سنوات	2021/12 بتاريخ "04/06/ 2021	بيت الشباب قادري محمد سيدي بلعباس	بلالة حليمة	0666010389	صابر ي حبيب	جمعية نرقية التواصل الاجتماعي والعلمي للشباب	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	27
2026/07/18	05 سنوات	2021/12 بتاريخ 2021/07/18:	تجزئة المنطقة الشمالية سيدي الجيلالي قطاع رقم 02 محل القطعة الارضية رقم 407/55 سيدي بلعباس	بن طيب رميسا. ء	0697715222 0779687873	عز الدين كريمة	جمعية الولائية الثقافية للمواهب الشابة	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	28
2025/09/27	05 سنوات	2020/35 بتاريخ : 2020/09/27	دار الجمعيات سيدي الجيلالي	باز عباس	0781838433	مقني سنوسي	الجمعية الثقافية النجمة الذهبية	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	29

2/معلومات حول الجمعيات ذات الطابع المحلي المعتمد و الناشطة في إطار قانوني :

الرقم	دائرة النشاط	المقر	التسمية	رئيس الجمعية	رقم الهاتف	أمين المال	العنوان الإداري	رقم وتاريخ الاعتماد	المدة الانتخابية	تاريخ نهاية المدة الانتخابية
01	راس الماء	بلدية رأس الماء	جمعية نشاطات الشباب المركب الرياضي الجوّاري راس الماء	بن الدين بن هيكل	0657112717	بلعقون فتحي	المركب الرياضي الجوّاري رأس الماء	2018/01 بتاريخ 2018/11/18	04 سنوات	2022/11/18

قائمة الملاحق

2022/07/26	05 سنوات	2017/08 بالريخ 2017/07/26	دار الشباب حاسي زهانة	جليات جمال	0657940865	قعفرور قادة مختار	جمعية الشعلة العلمية للشباب	بلدية حاسي زهانة	ابن باديس	02
2023/10/08	05 سنوات	رقم : 2018/04 بتاريخ : 2018/10/08	دار الشباب مرحوم	شيخ زاوي	0668768236	مباركي بلحية	جمعية نشاطات الشباب لجار الشباب مرحوم	بلدية مرحوم	مرحوم	03
2024/02/03	05 سنوات	2019/04 بتاريخ : 2019/02/03	دار الشباب 08 ماي	بن شهرة غالم مروان	0771173069	بن شهرة هشام	اراباس الشبانية	بلدية سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	04
2025/06/16	04 سنوات	2021/03 بتاريخ 2021/06/16:	دار الشباب فيزازي قادة بلدية السهالة	عمراني قدور	0697313612	بن سعيد محمد ابن عبد الله	جمعية ترقية نشاطات الشباب السهالة الثورة	السهالة الثورة	تسالة	05
2025/02/26	05 سنوات	2014/01 بتاريخ : 2014/06/29	دار الشباب بوخانيفيس	جبار نور الدين	0779964943	عبد الدايم يوسفية	جمعية الشبانية للنشاطات الفنية والترفيهية بوخانيفيس++	بوخانيفيس	سيدي على بن يوب	06
2023/04/08	05 سنوات	2018/02 بتاريخ 2018/04/08:	مكتبة البلدية	بوزوينة سيد أحمد	0663384587	زتوني عبد الرحمان	جمعية سواعد الشباب بضرابين المقراني	بضرابين المقراني	ابن باديس	07

قائمة الملاحق

2023/07/09	05 سنوات	2018/03 بتاريخ : 2018/07/09	دار الشباب معروف محمد	بوجمعة موسى	0778930238	بغذاذ لخضر	جمعية منخرطي دار الشباب مزاورو	مزاورو	تلاغ	08
2023/04/08	04 سنوات	2019/513 بتاريخ : 2019/04/08	القاعة متعددة الخدمات رجم دموش	خليل عبد الكريم	0557546463	بوعمامة حاجي	جمعية نشاطات الشباب بلدية رجم دموش	رجم دموش	راس الماء	09
2025/01/ 05	04 سنوات	2015/02 بتاريخ 2015/05/28:	دار الشباب تفسور	سليمان صدام حسين	0696546409 0656875929	زروقي على	جمعية الأمل للنشاطات الترفيه والرياضية	بلدية تفاسور	مرين	10
2023/02/12	05 سنوات	2018/01 بتاريخ : 2018/02/12	المركب الرياضي الجواري مولاي سليسن	عبدو قاسم	0770690597	بوراس مراد	جمعية الامل لنشاطات الشباب بمولاي سليسن	مولاي سليسن	مولاي سليسن	11
2025/03/12	05 سنوات	2015/01 تاريخ 2015/04 20/12 بتاريخ	دار الشباب ابن باديس	بلحرمة مصطفى	0770677649	عجرودي بن عتو	جمعية نشاطات الشباب دار الشباب ابن باديس	بلدية ابن باديس	ابن باديس	12

قائمة الملاحق

		2020/03/12								
2024/03/13	05 سنوات	2019/02 بتاريخ : 2019/03/13	دار الشباب عين البرد	نجار محمد	0794026632	بن عثمان بن عمارة قادة	جمعية نشاطات الشباب بلدية عين البرد	بلدية عين البرد	عين البرد	13
2022/07/04	05 سنوات	2017/03 بتاريخ : 2017/07/04	القعة متعددة الخدمات للشباب بصرابين المقراني	سباعي عبد الوهاب	0675104406	سعدود بن عمر	جمعية ترقية نشاطات الشباب بصرابين المقراني	بلدية بصرابين المقراني	ابن باديس	14
2022/12/27	04 سنوات	2019/01 بتاريخ : 2018/12/27	دار الشباب قيصار بوزيان بلدية عين الثريد	بوعناد احمد	0656821043	معافي زاوي	جمعية منخرطي دار الشباب عين الثريد	بلدية عين الثريد	تسالة	15
2024/03/24	05 سنوات	2019/03 بتاريخ : 2019/03/24	المدرسة الابتدائية قلامين قويدر	قوميد نور الدين	0659036633	زاوي قلامين	جمعية ترقية نشاطات الشباب ابن باديس	بلدية ابن باديس	ابن باديس	16
2024/11/14	05 سنوات	2019/02 : رقم بتاريخ : 2019/11/14	دار الشباب بوبرناس) بلدية سيدي ابراهيم)	تقارب وحجلة	0771496142	رفيق معزوز	جمعية التحدي الشبانية لدار الشباب قرية بوبرناس	بلدية سيدي ابراهيم	عين البرد	17

قائمة الملاحق

2023/06/18	05	2018/09 بتاريخ : 2018/06/18	مركب الرياضي الجواري شاهد سليمان سيدي الديلاي	طالبى حسين عبد الجواد	0675399975	بلفكرون عبد الصد	جمعية شباب البيئة والتنمية	بلدية سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	18
2024/01/27	05 سنوات	2019/01 بتاريخ : 2019/01/27	دار الشباب البليلة	سبع بوزيان	0665770895	بوغرارة لخضر	جمعية ترقية نشاطات الشباب البليلة	بلدية شيطوانالبليلة	ابن باديس	19
2024/04/30	05 سنوات	2019/110 بتاريخ : 2019/04/30	دار الشباب بلولادي	طبيب صافية	0675831064 0774220030	سلاك محمد	جمعية ترقية النشاطات الشبابية الترفيهية لدار الشباب بلولادي	بلدية العمارنة	سيدي لحسن	20
2025/07/28	05 سنوات	2019/08 بتاريخ : 2019/07/28	دار الشفافة كاتب ياسين	ناظور ناجوية	002005612 24304	بن صاري قويدر	الجمعية الثقافية الشبانية الشيخ رضوان بن صاري	بلدية سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	21
2024/01/30	05 سنوات	2019/09 بتاريخ : 2019/01/30	دار الشباب سيدي لحسن	بن الحسين حسين	0774882549	بن الحسين زواوي	جمعية مسرح الشباب والطفل	بلدية سيدي لحسن	سيدي لحسن	22
2022/12/01	05 سنوات	2016/05 بتاريخ 2016/12/01:	دار الشباب الصفصاف	طالحي حسان الدين	0667881289	بلعريبي محمد	جمعية ترقية الشباب لقرية الصفصاف	ابن باديس قرية الصفصاف	ابن باديس	23
2024/09/02	05	2019/06	دار الشباب	محمد خليفي	0780371910	سوالم نصيرة	جمعية إبداعات الشباب	ابن باديس	ابن باديس	24

قائمة الملاحق

	سنوات	بتاريخ : 2019/09/02	اكتيلي عامر ابن باديس				ابن باديس			
2025/03/03	04 سنوات	2019/01 بتاريخ : 2019/09/02 2021/253 بتاريخ 2021/03/03:	دار الشباب بلدية حاسي دحو	بوعريشة محفوظ	0771281754	غانم سمير	جمعية نشاطات الشباب للسياحة والشباب	بلدية حاسي دحو	تتيرة	25
2025/01/05	05 سنوات	2020/01 بتاريخ 2020/01/05:	دار الشباب تفاسور	صالح محمد الامين	0656040463	بن مومن يحي	جمعية نشاطات الشباب تفاسور	بلدية تفاسور	مرين	26
2025/10/27	05 سنوات	2020/22 بتاريخ : 2020/10/27	دار الشباب عظيم فتحة	بن مخطار عباسية	0796571771	قوراري خيرة	جمعية الرشاقة للابداع والفنون	بلدية سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	27
2026/01/05	05 سنوات	2021/01 بتاريخ : 2021/01/05	المركب الرياضي الجواري ميرين	خالدي محمد	0663788216	مغربي محمد أمين	جمعية نشاطات الشباب المركب الرياضي الجواري - ميرين -	بلدية ميرين	ميرين	28
2024/03/31	03	2021/07	دار الشباب	نحال بوعلام	0779819766		الجمعية المحلية المستقبل	بلدية سفيزف	سفيزف	29

قائمة الملاحق

	سنوات	بتاريخ 2021/03/31:	قرية بلبوش			بديار مهدي	بدار الشباب قرية بلبوش			
2025/10/04	05 سنوات	2020/10 بتاريخ 2020/10/04:	المركب الرياضي الجواري مصطفى ابن ابراهيم	بوهند محمد	0550756328	صلاي هشام	جمعية المنازة للأنشطة العلمية والتقنية للشباب	بلدية مصطفى ابن إبراهيم	مصطفى ابن إبراهيم	30

ملاحظة : لقد تم الإشارة أعلاه إلى كافة الجمعيات الشبانية المعتمدة والمتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة بعنوان سنة 2022 وتم إقصاء بعض الجمعيات وممثليها من الدراسة بحكم أنها إما انتهت مدتها القانونية أو لم تجدد الاعتماد و بالتالي انتفاء صفة ممثل الجمعيات الشبانية أو المجتمع المدني عن العضو المكتب التنفيذي محل الدراسة .

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.	توزيع أفراد العينة حسب النوع (الجنس)	239
2.	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	240
3.	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	242
4.	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة بالجمعية	244
5.	إحصاء وصفي يبين ترتيب مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما من قبل أفراد العينة	245
6.	توزيع أفراد العينة حسب مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما	247
7.	إحصاء وصفي يبين ترتيب الأجهزة الالكترونية الأكثر استخداما من قبل أفراد العينة	248
8.	توزيع أفراد العينة حسب الأجهزة الالكترونية الأكثر استخداما	250
9.	توزيع أفراد العينة حسب مدة السنوات التي قضوها في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	253
10.	توزيع أفراد العينة حسب الوقت الذي يستغرقونه يوميا في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	255
11.	توزيع أفراد العينة حسب مدى حرصهم على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	258
12.	توزيع أفراد العينة حسب الحساب الالكتروني الأكثر استخداما	260
13.	توزيع أفراد العينة حسب الهدف من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	263
14.	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة استغلالهم لمواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة	265
15.	توزيع أفراد العينة حسب مستوى فعالية استغلالهم لمواقع التواصل الاجتماعي	268
16.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم ورأيهم من عدم الاستغلال الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة	271
17.	توزيع أفراد العينة حسب أساليب وآليات التواصل المستخدمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة	276
18.	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم أو اتجاههم في اعتبار نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي . كما تداد للنشاط الواقعي أم بديلا له	279
19.	توزيع أفراد العينة حسب تقييمهم للآليات والأساليب التواصلية المستخدمة والمعتمدة في توعية وتحسيس المستخدم لنشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي	282
20.	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع الوعي السياسي لدى المواطن في ظل القانون و ضمان الحريات . عبر مواقع التواصل الاجتماعي كجانب أو بعد سياسي مهم في نشر ثقافة المواطنة	283
21.	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع تحفيز الشباب على المشاركة السياسية (الترشح، الانتخاب...) . عبر مواقع التواصل الاجتماعي	286
22.	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة الحوار (بين الحاكم والمحكوم) وحل النزاعات بالطرق السلمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي	288
23.	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع التعبير الحر عن الأفكار وتقديم المقترحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي	290

فهرس الجداول

294	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع احترام السيادة الوطنية ونشر ثقافة الاعتزاز بالانتماء للوطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.24
296	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية والتفرقة. والتعصب عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.25
298	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة تغليب المصلحة الوطنية (تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة) عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.26
300	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة تنمية مشاعر حب الوطن والوفاء للثوابت والمقدسات عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.27
302	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة ترسيخ مبدأ التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع. عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.28
306	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع غرس ثقافة التطوع في جميع مجالات الحياة خاصة في فترة الأزمات عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.29
308	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ترقية الاستثمار من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين الصناعة والفلاحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.30
311	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر كل ما يتعلق بموضوع تشجيع المواطن على تأسيس المشاريع المتعلقة بالابتكار والمجال الصناعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.31
313	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر كل ما يتعلق بموضوع توجيه المواطن نحو المكسب الحلال وتشجيعه على الإنفاق (الزكاة، الصدقات) عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.32
316	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات الوطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.33
320	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ترويج السياحة الداخلية للوطن من أجل جلب العملة الصعبة) (نشر صور وفيديو...) عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.34
323	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة احترام الإنسان والأديان والنوع الثقافي الآخر عبر مواقع	.35
325	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع تنمية الثقافة المعرفية وتشجيع البحث العلمي وطلب العلم عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.36
327	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع ثقافة الحفاظ على اللغة والعادات والتقاليد والهوية الوطنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.37
329	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر كل ما يتعلق بموضوع التراث الوطني والتعريف بتاريخ البلد عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.38
333	توزيع أفراد العينة حسب وتيرة نشر موضوع الثقافة البيئية ونظافة المحيط عبر مواقع التواصل الاجتماعي	.39
335	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب غياب الدعم السياسي والمالي للمجتمع المدني ومثليه	.40

فهرس الجداول

338	41.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب مقترح ضعف منظمات وهيئات المجتمع المدني ومثليه وتراجعها
340	42.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب مقترح صورة المجتمع المدني ومثليه قبل حراك 22 فيفري 2019 (انعدام الثقة في المجتمع المدني ومثليه)
343	43.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف السياسة الإعلامية الوطنية وعدم تكيفها مع البيئة الإعلامية الجديدة
346	44.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف المنظومة القانونية لتنظيم نشاط المجتمع المدني ومثليه
348	45.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب تفاقم ظاهرة التضليل الإعلامي وكثرة الأخبار الكاذبة والشائعات
351	46.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب التنوع الثقافي والسياسي للبلد
353	47.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي النشر المناسب (بشكل متقطع) للمعلومات ومختلف المضامين ذات الصلة بثقافة المواطنة وأبعادها عبر مواقع التواصل الاجتماعي
356	48.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب التغيرات الدورية الحاصلة على مستوى الهيئات المسيرة لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني
358	49.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب أولوية اهتمام الجمهور المستخدم بالظروف المعيشية والاجتماعية نتيجة تراجع القدرة (الشرائية) خاصة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيراتها السلبية
361	50.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف التربية الإعلامية لدى الناشئة وعدم تكيف المنظومة التربوية والتعليمية مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة
364	51.	توزيع أفراد العينة حسب موقفهم من مواجهة صعوبة وتحدي نشر ثقافة المواطنة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب غياب عاملي التحفيز والتشجيع لمختلف منظمات المجتمع المدني ومثليها

ملخص الدراسة

إن ميزات مواقع التواصل الاجتماعي وما تتمتع به من آليات وأساليب تواصلية منقطعة النظير، جعلت منها قبلة للكثير من مكونات المجتمع لاستخدامها في تبليغ العديد من الرسائل، من بينها مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات) وممثليها التي اخترت حقيقة في هذا التوجه منذ بروزها، باعتبارهم حملة الفكر وطليعة المجتمع في ضرورة تفهم هذا المطلب، وبحكم منزلتهم ومكانتهم الاجتماعية كوسيط بين السلطة والمواطن البسيط، لا يزال هؤلاء يسعون إلى ترويج ونشر ثقافة المواطنة كأحد أهم وأسمى الأهداف باستعمال واستخدام مختلف الوسائل والأدوات المتاحة لتسهيل وظيفتها في الدور والأداء، لذا جاءت هذه الدراسة لتستهدف تحليل دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة المواطنة بين ممثلي المجتمع المدني والتعرف على مدى وكيفية استخدام واستغلال هؤلاء لهذه المواقع من خلال استخدام النهج البحثي والاستبيان الميداني، بحيث تم جمع البيانات من مجموعة من ممثلي الجمعيات الشبابية التي تعتبر جزء كبير ومهم من المجتمع المدني، بلغ عددهم 394 مفردة كعينة للدراسة، التي أظهرت بأن مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت حقا في تعزيز نشر ثقافة المواطنة بين ممثلي المجتمع المدني من خلال استخدام معظم الآليات والأساليب التواصلية خاصة آليتي نشر ومشاركة الصور والرسائل الكتابية، والتفاعل مع القضايا الاجتماعية والثقافية، ليتبين في ضوء هذه النتائج بأنه يمكن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بفعالية أكثر كوسيلة لتعزيز وعي المواطن والمشاركة المجتمعية إذا ما تم إعداد قيادات وكفاءات جمعوية وتكوينها وتأهيلها في هذا المجال وفقا للمعطيات والرهانات والتحويلات السريعة، حتى تكون جاهزة للمرافعة عن القضايا الوطنية عبر هذا الفضاء الرقمي خاصة في ظل موقف ومبادئ دعم الجزائر لحركات التحرر في العالم.

Abstract of the study:

The unique features and communication methods offered by social media platforms have made them a preferred choice for various segments of society to convey numerous messages. Among these are civil society organizations (associations) and their representatives, who have actively embraced this trend since its inception. Given their social status and position as intermediaries between the authorities and the ordinary citizen, these individuals continue to strive towards promoting and disseminating the culture of citizenship as one of the most noble and important objectives. They utilize various available means and tools to facilitate their role and performance. This study aims to analyze the role of social media in promoting the culture of citizenship among representatives of civil society and understand the extent and methods by which they use and harness these platforms. By employing a research methodology and field surveys, data was collected from a group of youth associations, which represent a significant portion of civil society. The sample consisted of 394 individuals for the study. The results indeed show that social media platforms have significantly contributed to enhancing the dissemination of citizenship culture among civil society representatives. This has been achieved through the effective use of various communication methods, particularly the dissemination and sharing of images and written messages, as well as active engagement with social and cultural issues. In light of these results, it is clear that social media can be used more effectively as a means to promote citizen awareness and community participation. This can be accomplished by developing and training community leaders and enhancing their skills in this field, in line with the rapidly changing circumstances, challenges, and transformations. This preparation will equip them to advocate for national issues through this digital space, especially in light of Algeria's principles and support for liberation movements worldwide.